



المجلة الجنائية القومية

بصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- الحبس القصير المدة : دراسة
احصائية
- الدولة والقانون والعقاب : دراسة
في الاشتراكية العلمية والتطبيق
- أثر اضطرابات الغدد الجنسية في
تكييف شخصية الانسان وسلوكه

بالانجليزية
دراسات على القات

مقالات * دراسات وبحوث * أنباء



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والانسانية

رئيس مجلس الادارة

الدكتور احمد محمد خليفة

نائب وزير الاوقاف والشئون الاجتماعية

اعضاء مجلس الادارة :

الدكتور مختار ختمه ، الدكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، الدكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ حسين عوض بريقى ، الأستاذ عبد الفتاح حسن ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء محمود عبد الرحيم ، اللواء عباس قطب ، الأستاذ لطفى على أحمد ، الأستاذ محمد عبد السلام .

المجلة الجناية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور احمد محمد خليفة

مساعد التحرير : الدكتور احمد الالفى - دكتور محمد ابراهيم زيد

سكرتير التحرير : عصام المليجى

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف . عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، وينتج باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان انقال أو ما يتصل به .
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرموس الموضوعات الكبيرة التى عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل انعام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التى توافرت من البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان المئد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

المحتويات

دراسات وبحوث الصفحة

الحبس القصير المدة : دراسة احصائية - الدكتور احمد الالفى .. ١

مقالات

الدولة والقانون والعقاب : دراسة في الاشتراكية

العلمية والتطبيق - على حسن فهمى ٤٩

اثر اضطرابات الغدد الجنسية في تكيف شخصية الانسان وسلوكه

مقدم دكتور زين العابدين سليم ١٣٣

اقتضاء

الحلقة العربية الافريقية للدفاع الاجتماعى ١٥٣

مركز للبحوث الجنائية بجامعة زوليا بفنزويلا ١٦٨

مؤتمر حوادث المرور بالاسكندرية ١٦٩

بالانجليزية

دراسات على القات - مديحة زهير وآخرون ١٧٦

الحبس القصير المدة - دراسة احصائية

الدكتور احمد عبد العزيز الألفى

رئيس وحدة بحوث العقاب

بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية *

يمكن القول - دون بعد عن الحقيقة - ان مشكلة العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة تعد أبرز المشاكل التى تواجه المشتغلين فى ميدان علم العقاب . ولا يرجع ذلك فقط الى الصعوبات العملية التى تترتب على هذه المشكلة والتى تتمثل بصفة خاصة فى ازدحام السجون بشكل يعوق من الجهود المبذولة لاعادة تأهيل وتكيف المسجونين ، بل انه يرجع الى أن دراسة هذه المشكلة دراسة شاملة ومحاولة ايجاد حلول لها يجب أن تتعرض للعديد من الجوانب القانونية والعقابية . فلا بد فيها من التعرف على الفلسفة السائدة فى المجتمع التى يرد اليها حقه فى العقاب . ولا بد من البحث فى امكان تضمين قانون العقوبات نظاماً قانونية تتسق مع هذه الفلسفة لتحقيق الغرض المرجو منها . اذ لا يمكن ادخال نظم بديلة للعقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة الا اذا كان ضمير المجتمع يتقبل

* ساهمت الأستاذة سامية مهدى نوار الباحث المساعد فى الوحدة فى هذه الدراسة بأن ترجمت بعض أجزاء من التقرير الذى أعدته سكرتارية هيئة الأمم المتحدة عن مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠ لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين ، كما قامت باستخراج النسب المئوية للبيانات الاحصائية . وقد استقيت البيانات الخاصة بالمحكوم عليهم لستة أشهر فاقل الواردين للسجون المصرية خلال عام ١٩٦٤ من قسم الاحصاء بمصلحة السجون .

هذه النظم ويؤمن بجدواها ويعمل على نجاحها • وفضلا عن ذلك فإن اختيار هذه النظم البديلة يجب أن يعتمد أولا على دراسة احصائية للمشكلة للتعرف على حجمها ولتبيان الجرائم التي يعاقب مرتكبوها بعقوبات سالبة للحرية قصيرة المدة لضمان ملائمة هذه النظم لهؤلاء المذنبين •

ومما يضاعف من خطورة المشكلة أنها ليست بالمشكلة المحلية التي تظهر في مجتمع دون آخر والتي قد تزول بتطور المجتمع ، فهي مشكلة عالمية تواجه جميع المجتمعات حتى ذات النظم القانونية والعقابية المتقدمة وان خفت حدتها •

واذا كانت الأصوات قد ارتفعت أخيرا مطالبة بمواجهة هذه المشكلة ، وإذا كانت بعض التشريعات قد اتجهت في الحقبة الأخيرة الى احوال بدائل للعقوبات القصيرة المدة الا أن ذلك لا يعنى أن مشكلة هذه العقوبات قد ظهرت في السنوات الأخيرة فقط ، إذ أدرك الكثيرون خطورتها منذ بدأ المصلحون والمشتغلون بالمسائل العقابية يوجهون الأنظار لتحسين حال السجون والمسجونين •

تعريف الحبس القصير المدة

من المتعين أن نحدد أولا ما هو المقصود باصطلاح الحبس القصير المدة • على أن الرجوع لمجموعات قوانين العقوبات في الدول المختلفة لا يسعف في هذا المقام ، إذ أن هذا الاصطلاح ليس اصطلاحا قانونيا ولذلك لم تنص أغلب القوانين على تعريف له • وقد اتبع قانون العقوبات المصري هذا النهج فلم يورد تعريفا للحبس القصير المدة • وإذا كانت المادة ١٩ منه قد فرقت بين نوعين من الحبس : الحبس البسيط والحبس مع الشغل ، إلا أن ذلك لا يسوغ اعتبار الحبس البسيط مرادفا للحبس

القصير المدة ، اذ أنه لا يفترق عن الحبس مع الشغل الا في أمرين ، الأول خلوه من تشغيل النزير داخل السجن ، والثاني ضرورة أن يقل حده الأقصى عن سنة . وفي ذلك تنص المادة ١٩ على ما يأتي : « عقوبة الحبس نوعان ، الحبس البسيط والحبس مع الشغل . والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجن أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة » . وتنص المادة ٢٠ على أنه : « يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك في الأحوال الأخرى المعينة قانونا . ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط في أحوال المخالفات . وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل » .

وقد ترتب على عدم وجود تعريف قانونى لهذا الاصطلاح اختلاف الآراء وتباينها ، ليس فقط في اختيار تعريف واحد ، بل في الأسس التي يجب الاستناد إليها في وضع التعريف . ويذهب التقرير الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة لمؤتمر لندن سنة ١٩٦٠ عن موضوع الحبس القصير المدة الى أن هناك أسسا مختلفة يمكن تعريف عقوبة الحبس القصير المدة وفقا لها . فيمكن تعريفها على أساس نوع العقوبة أو على أساس نوع الجريمة أو على أساس نوع نظام السجن(١) .

١ - التعريف على أساس نوع العقوبة :

من الواضح أن مشكلة معاملة النزلاء تختلف اختلافا بينا تبعا لمدة الحبس ، اذ أن أسس المعاملة وتطبيقاتها تتباين تبائنا كبيرا وفقا لما اذا كانت مدة الحبس ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة أو أزيد من ذلك .

1. Short-term imprisonment, General report prepared by The Secretariat, United Nations, A/CONF. 1715, pp. 4-8.

ومن الزادر - كما سبق القول - أن تتضمن التشريعات تعريفا للحبس القصير المدة بالنص على حد أقصى لهذه العقوبة . ويضع قانون العقوبات الهندي ستة شهور حدا أقصى لعقوبة الجرائم القليلة الخطورة ، وتنسج بعض القوانين على منوال القانون الهندي فتحدد - كقاعدة عامة - الحد الأقصى للعقوبة في جريمة معينة .

أما في النظم القانونية الأوروبية وفي نظم دول أمريكا اللاتينية فإن الوضع يختلف ، إذ نجد أن قوانين العقوبات في هذه البلاد تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى للأنواع المختلفة للعقوبات السالبة للحرية . وتتراوح أحكام القضاة بين هذين الحدين تراوفا كبيرا بشكل يجعل من الصعب القول بأن هناك عقوبة معينة يمكن أن توصف بأنها عقوبة قصيرة المدة .

ويأخذ قانون العقوبات المصري بالنموذج المتقدم ، وتتراوح عقوبة الحبس في الجناح بين أربع وعشرين ساعة وبين ثلاث سنوات وذلك كقاعدة عامة ، ولذلك فإنه لا يمكن وصف عقوبة الحبس في الجناح بأنها عقوبة قصيرة المدة بالرغم من أن الحد الأدنى لها يصل إلى أربع وعشرين ساعة فقط .

وقد اعتبرت القرارات التي أصدرتها اللجنة الدولية الجنائية والعقابية عام ١٩٤٦ - ١٩٤٨ أن عقوبة الحبس القصير المدة هي تلك التي لا تتجاوز ثلاثة شهور . ويؤخذ بهذا الحد في الإحصاءات الجنائية لكثير من الدول ، كما يؤخذ به أيضا كحد أقصى للعقوبة السالبة للحرية المقررة عن الجرائم البسيطة ، سواء تقرر ذلك بموجب قانون العقوبات كما هو الحال في سويسرا أو بموجب تشريع معين كما في النرويج .

وهناك عقوبة قصيرة المدة تعتبر مثالا لهذا النوع من العقوبات ، وهي عقوبة الحبس (Haft) وفقا لقانون العقوبات الألماني ، فحدها الأقصى ستة أسابيع وقد يصل في أحوال استثنائية إلى ثلاثة شهور .

وينص القانون الصينى على عقوبة حبس مع الأشغال الشاقة حدها الأقصى أربعة شهور ، والى جانب ذلك هناك عقوبة حبس تتراوح بين يوم وشهرين • وفى اليابان يصل الحد الأقصى لأحد أنواع عقوبة الحبس الى تسعة وعشرين يوما ، على أن عدد من ينفذ عليهم بهذه العقوبة ضئيل جدا •

ويختلف الحد الأقصى لعقوبة الحبس المعروف باسم Arresto فى بلاد أمريكا اللاتينية اختلافا كبيرا من بلد لآخر ، ففي كوبا قد يصل الى سنة كاملة ، وفى شيلي يصل الى ستين يوما ، وفى جواتيمالا الى سنة ، وفى الأرجنتين الى ستة شهور ، وفى أوروغواى قد يصل الى سنتين •

وفى الدانمرك تعتبر عقوبة خمسة شهور هى المعيار الذى على أساسه تحدد المؤسسة التى سينفذ فيها على المحكوم عليه ، أما فى بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة فهذا المعيار لا يتعدى ثلاثة أشهر •

وإذا كانت أغلب البلاد التى أجرى عليها المسح الذى قامت به هيئة الأمم المتحدة تعتبر أن العقوبة القصيرة المدة هى تلك التى تقل عن ستة أشهر ، من ذلك : بلجيكا ، اتحاد الملايو ، فنلندا ، اليونان ، الهند ، اليابان ، كينيا ، هولندا ، نيوزيلاند ، النرويج ، تنجانيقا ، أوغندا ، اتحاد جنوب أفريقيا ، المملكة المتحدة ، بعض ولايات أمريكا (ماساشوسيت مثلا) ، إلا أن أكثر من نصف هذه البلاد يهتم كذلك بالعقوبة التى يقل حدها الأقصى عن ثلاثة أشهر ، سواء ظهر هذا الاهتمام فى التشريع أو فى التطبيقات العملية أو فى الإحصاءات الجنائية (١) •

(١) التقرير العام لهيئة الأمم ، المرجع السابق ، ص ٥ •

وتعتبر العقوبات التي يحكم بها على الشبان adolescents في بعض البلاد نموذجا للعقوبات القصيرة المدة . فبعض الشبان لا تحتاج حالتهم لمعاملة تمتد لفترة طويلة ، نظرا لكونهم لم يوغلوا في السلوك الاجرامي ، غير ان ابعادهم عن الوسط الذي يقيمون فيه ، وتعرضهم لصدمة حادة مفاجئة ، واخضاعهم لنوع من المعاملة كتلك التي يخضع لها المبتدئون في الخدمة العسكرية ، كل ذلك قد يجعلهم يفيقون لأنفسهم ويتبينون خطأهم . وتعد ألمانيا من البلاد ذات التقاليد الطويلة في الأخذ بالعقوبات القصيرة المدة بالنسبة للشبان . فكثيرا ما تقضى محاكم الأحداث بإيداع المحكوم عليه في مؤسسة في عطلة نهاية الأسبوع وأحيانا يودع لمدة أربعة عطلات متتالية ، كما تقضى هذه المكاكم أحيانا أخرى بإيداع المتهم لمدة تتراوح بين يوم وستة أيام أو بين أسبوع وأربعة أسابيع . وهذه الأحكام تعرف في ألمانيا باسم Jugendarest . وفي الولايات المتحدة الامريكية كثيرا ما يحكم على الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ ، ١٨ عاما بالإيداع في اصلاحيات أو مؤسسات تدريبية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر (١) .

وهناك كثير من الدول - الى جانب تحديدها لحد الستة أشهر كمعيار للحبس القصير المدة - تعتبر كل الأحكام التي لا تتجاوز سنة حبس أحكاما قصيرة المدة ، من ذلك شيلي وبعض بلاد أمريكا اللاتينية والصين وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والى حد ما الولايات المتحدة الامريكية .

وتبرز المادة ٧١٧ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسية التفرقة بين الأحكام التي تقل عن سنة وتلك التي تزيد عنها بما تضمنته من ايداع

١- A. EL ALFY, Variation and specialization of juvenile institutions, paper submitted to the First African Training Course on Institutional Treatment of Juvenile Offenders, Cairo 1964, p.6.

المحكوم عليهم بأكثر من سنة في السجون المركزية وايداع من يحكم عليهم بأقل منها في دور الاصلاح .

أما في مصر فلا يوجد أثر لهذه التفرقة ، اذ تجيز المادة ١٨ من قانون العقوبات ايداع المحكوم عليهم بعقوبة الحبس في أحد السجون المركزية أو العمومية ، وهذا النوع الأخير من السجون (أى السجون العمومية) مخصص أساسا لايداع من يحكم عليهم بعقوبة السجن (مادة ١٦ عقوبات) . وتتضح أهمية معيار السنة كحد أقصى للعقوبة القصيرة المدة كذلك فيما تلجأ اليه بعض التشريعات من اقتصار وقف تنفيذ العقوبة على الأحكام التي لا تزيد على سنة . ويأخذ قانون العقوبات المصرى بهذا النظر فى المادة ٥٥ .

٢ - التعريف على أساس نوع الجريمة :

يتضح مما سبق أن أغلب التشريعات لا تصنف العقوبات على أساس المدة المقررة لكل نوع منها ، ولكن على أساس الطبيعة القانونية للجريمة . وتجرى أغلب التشريعات على تقسيم الجرائم الى ثلاث فئات : جنایات وتضم الجرائم الخطيرة ، وجنح وتشمل الجرائم المتوسطة الخطورة ، ومخالفات وهى الجرائم البسيطة .

على أن هناك بعض التشريعات كالقانون الايطالى تقسم الجرائم الى قسمين فقط : جرائم خطيرة وجرائم أقل خطورة . ويتباين موقف التشريعات تبانيا كبيرا فى ادراجها للجرائم فى التقسيمات المختلفة التى يأخذ بها كل تشريع .

واذا غضضنا الطرف عن العدد القليل من الجرائم البسيطة التى

تقرر ازاها عقوبة سالبة للحرية بالغة القصر ، فاننا نجد أن نوع العقوبة السالبة للحرية لا يصلح كمعيار لتعريف عقوبة الحبس القصير المدة .

ويرجع ذلك الى أن الحدين الأدنى والأقصى للأنواع المختلفة للعقوبات السالبة للحرية كثيرا ما يتداخلان ، وغالبا يكون الفرق بين الحدين كبيرا . وليس أدل على ذلك من أن هناك بعض الجنح فى القانون المصرى يقرر لها عقوبة تزيد على ثلاث سنوات وهى الحد الأدنى لعقوبة الجنايات ، كما ان عقوبة الجنح تتراوح - كقاعدة عامة - بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات . ولذلك لا يمكن وصف عقوبة الجنح بأنها عقوبة قصيرة المدة .

وكأمثلة على ما تقدم من الدول الأجنبية ، نجد انه فى شيلي تتراوح عقوبة الجنح بين واحد وستين يوما وخمس سنين ، بينما فى البرازيل لا يزيد الحد الأقصى المقرر لهذه الجرائم عن سنة واحدة . وحتى بالنسبة لعقوبة السجن reclusion وهى أشد من عقوبة الحبس فى مفهوم النظم القانونية الأوروبية نجد أن الحد الأدنى لهذه العقوبة يكون منخفضا جدا فى بعض الدول ، ففي السويد يصل الى شهرين بينما يصل فى إيطاليا الى خمسة عشر يوما .

٣ - التعريف على أساس نظام السجن :

إذا كان نوع العقوبة أو نوع الجريمة لا يصلحان كمعيار لتعريف عقوبة الحبس القصير المدة ، فان تعريفها على أساس نوع المؤسسة التى تنفذ فيها العقوبات السالبة للحرية لا يصلح كذلك . وآية ذلك انه بالرغم من أنه فى فرنسا وبعض الدول الأخرى تعتبر أن التفرقة بين العقوبات الطويلة والقصيرة المدة مسألة تقررهما الادارة العقابية الا أنه كثيرا ما يضم السجن الواحد محكوما عليهم من الفئتين ، الأمر الذى يجعل أية تفرقة بين

نوعى العقوبات السالبة للحرية على أساس نوع المؤسسة التى ينفذ فيها الحكم مجرد تفرقة أكاديمية .

وقد سبق أن أشرنا الى أن عقوبة الحبس المقررة فى القانون المصرى قد تنفذ إما فى أحد السجون المركزية أو فى أحد السجون العمومية المخصصة أصلا لعقوبات الجنايات .

وأكثر من ذلك فى الدلالة على عدم جدوى تعريف عقوبة الحبس القصير المدة على أساس المؤسسة التى تنفذ فيها أن الاتجاه الحديث فى معاملة النزلاء لا يجعل مدة الحكم هو المعيار الوحيد لتقرير المعاملة بل يعتمد على معايير أخرى أكثر دلالة على شخصية النزير وأكثر ملاءمة لحالته .

خلاصة :

نخلص مما تقدم أن مفهوم الحبس القصير المدة يختلف كثيرا من بلد لآخر ، وإن الأسس المختلفة التى اقترحت لتحديد هذا المفهوم لم تصلح لوضع تعريف له يحظى بتأييد الكافة . على أن أفضل هذه الأسس هى تلك التى تراعى مدة العقوبة . ويذهب تقرير الأمم المتحدة الى أنه يبدو أن كثيرا من الدول ترى أن عقوبة الحبس القصير المدة هى تلك التى لا تتعدى ستة أشهر .

وقد انتهت اللجنة التى شكلتها الأمم المتحدة والتى انعقدت فى ستراسبورج سنة ١٩٥٩ الى قرارين فى هذا الشأن :

١ - « لا تعرف القوانين أو اللوائح عادة اصطلاح الحبس القصير المدة ، غير أن المحاكم وسلطات السجون فى كثير من البلاد تجرى على اعتبار الحكم الذى لا يزيد عن ستة أشهر حكما بعقوبة قصيرة المدة » .

٢ - « راعت اللجنة فى وضع هذا الحد أن المسجون ينفذ عليه فعلا

بمدة تقل عن تلك المنصوص عليها في الحكم ، اما لأنه مضى بعض الوقت في الحبس الاحتياطي أو في مركز تصنيف أو للعفو عن جزء من عقوبته ، (١) .

وقد أخذ كاتب التقرير بهذا الاتجاه ، فاعتبر أن عقوبة الحبس لستة أشهر فأقل عقوبة قصيرة المدة ، فاستقيت البيانات من مصلحة السجون على هذا الأساس (٢) .

التفريد القضائي للعقوبة وعلاقته بمشكلة الحبس القصير المدة

ان التوسع المطرد في الحكم بعقوبة حبس قصير المدة يعتبر ظاهرة عامة في كثير من البلاد . فالقضاة - بمقتضى ما لهم من سلطة تقديرية واسعة - لا يميلون فقط الى الحكم بالحد الأدنى المقرر قانونا للجريمة ، بل انهم يميلون الى النزول بالعقوبة عن هذا الحد استنادا الى كثير من الظروف المخففة . ويطلق بعض الفقهاء الايطاليين على هذا الاتجاه « عقدة الحد الأدنى » ، minimum-term complex ، والذي دعاهم الى هذه التسمية ما لوحظ من أن أغلب الأحكام تدور حول الحد الأدنى للعقوبة ، وكأن القضاة مقيدون بهذا الحد ، بالرغم من أن تراوح العقوبة بين الحدين الأدنى والأقصى كثيرا ما يكون كبيرا .

واذا استعرضنا أحكام قانون العقوبات المصرى للدلالة على السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة للقضاة ، نجد أن هذا القانون لم يكتف بالفارق الواسع بين الحدين الأدنى والأقصى لعقوبات الحبس والسجن

(١) تقرير هيئة الأمم ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) كنا مقيدين بالبيانات التي تضمن في بطاقات المسجونين وهي المصدر الوحيد الذي

يمكن الرجوع اليه .

والأشغال الشاقة المؤقتة^(١) ، بل انه منح القضاة رخصة تمكنهم من النزول بعقوبة الجنائية الى درجة كبيرة • فيمكن - استنادا الى المادة ١٧ عقوبات - النزول بعقوبة الاعدام الى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة الى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، والنزول بعقوبة الأشغال المؤقتة الى عقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور ، والنزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور •

ولم يشأ المشرع أن يحدد مقدما الحالات التى يجوز للقاضى فيها النزول بالعقوبة استنادا الى المادة ١٧ ، بل ترك ذلك لمطلق تقديره • وهو يستطيع دائما أن يبرر حكمه دون مطعن عليه ، نظرا لأن أحوال الجريمة التى تستدعى الرأفة تكاد لا تنتهى •

وفى شيلي مثلا ، يجوز الحكم بالحبس القصير المدة استنادا على نظرية الظروف المخففة فى كثير من القضايا ، وعمليا يحكم بهذه العقوبة فى أغلب القضايا ، حتى ولو كانت العقوبات المقررة عن الجرائم تحتل الحكم فيها بعقوبات قاسية ، ويصل تخفيض الحكم الى درجة كبيرة اذا توافر فى الدعوى أكثر من ظرف مخفف واحد • وفى الدانمرك تتراوح عقوبة الحبس البسيط بين سبعة أيام وستين ، ولكن عملا نادرا ما تزيد هذه العقوبة عن شهرين أو ثلاثة ، بل تبين أنه فى عام ١٩٥٥ كان متوسط مدة هذه العقوبة خمسة عشر يوما •

وفى الولايات المتحدة الامريكية تختلف مدة الحكم اختلافا كبيرا ليس فقط من ولاية لأخرى بل أيضا بالنسبة لنفس التهمة وبالنسبة للقانون

(١) تتراوح عقوبة الحبس بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات ، وتتراوح عقوبة السجن والأشغال الشاقة المؤبدة بين ثلاث سنوات وخمسة عشر سنة ، وذلك كقاعدة عامة •

الواحد . ومع ذلك فعموما يمكن القول أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلة العقوبات القصيرة المدة مثل سائر البلاد .

وهكذا يظهر بجلاء أن سلطة القضاة التقديرية واعتمادهم عليها هي السبب الأساسي في كثرة أحكام الحبس القصير المدة .

على أنه يبدو أن هناك بلدا أو بلدين حاول القضاة فيهما الخروج على التيار السائد في أغلب البلاد ، ففي اليابان تتجنب المحاكم - باختيارها - الحكم بعقوبات قصيرة المدة وخصوصا في جرائم الأموال . كما لوحظ اتجاه المحاكم في المملكة المتحدة خصوصا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الى الحكم بعقوبات طويلة المدة . وإلى جانب ذلك ، ورغبة في تقليل الأحكام الصادرة بالحبس وخصوصا الحبس القصير المدة ، فقد طلب من المحاكم أن تنص على سبب الحكم بعقوبة الحبس ، ليس فقط بالنسبة للأحداث ، بل أيضا بالنسبة للبالغين الذين ارتكبوا الجريمة لأول مرة ، حتى يمكن الاطمئنان الى أنه لا توجد ثمة عقوبة أخرى غير الحبس أكثر ملاءمة لحال المحكوم عليه^(١) .

مقترحات برفع الحد الأدنى للعقوبات السالبة للحرية :

اقترح البعض - نظرا للاتجاه السائد في المحاكم نحو أحكام الحبس القصير المدة - إلغاء جميع عقوبات الحبس القصير المدة . من ذلك ما اقترحه مندوب شيلي في المؤتمر الثاني لعلم الاجرام لدول أمريكا اللاتينية الذي عقد في سانتياجو سنة ١٩٤١ من إلغاء عقوبة الحبس القصير المدة واستبدالها بالأحكام المشروطة وغيرها من التدابير . وإذا بعض المندوبين في هذا

(١) تقرير هيئة الأمم ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

المؤتمر رأوا أن هذا الرأي يعيبه التطرف إلا أنهم مع ذلك وافقوا على وجوب الغاء عقوبات الحبس التي لا تتجاوز عدة أيام . وقد أوصت جميع اللجان التي شكلت لاصلاح السجون في الهند ابتداء من عام ١٩٢٠ فصاعدا الغاء عقوبة الحبس القصير المدة واقتراح بدائل لها .

ويقترح التقرير الإيطالي الذي قدم للمؤتمر الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين حل المشكلة عن طريق جعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس لا يقل عن ستة أشهر ، على أن تحل عقوبات أو تدابير أخرى محل عقوبات الحبس التي تقل عن هذه المدة .

غير أن هناك آخرين من علماء العقاب لا يذهبون الى هذا المدى البعيد . ففي السويد والدانمرك يحدد القانون الحد الأدنى لعقوبة الحبس بما لا يقل عن شهر ، وفي النرويج يصل الحد الأدنى الى واحد وعشرين يوما . وقد قرر ممثل السويد في لجنة ستراسبورج السابق الإشارة اليها أن القاعدة الخاصة بتحديد الحد الأدنى بشهر قد طبقت بطريقة مرضية ، وإن المحاكم السويدية حاليا كثيرا ما تحكم بعقوبة حبس مدتها ستة أسابيع .

ورغبة في ضمان تقليل عدد الأحكام الصادرة بعقوبة حبس لمدة قصيرة جدا اتخذت لجنة ستراسبورج القرار رقم ٢٦ ونصه : « ينبغي ألا يتضمن القانون عقوبة حبس تقل عن أسبوع ، وإن على المحاكم - كقاعدة عامة - أن تتحاشى الحكم بعقوبات تقل عن شهر ، (١) » .

ولما كانت العقوبة القصيرة المدة يمكن أن تحقق أثرا رادعا في مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولما كانت عقوبة الحبس كأداة تأهيل لا يمكن نها

(١) تقرير هيئة الأمم ، المرجع السابق ، ص ١١ .

أن تحقق غرضها الا اذا ازدت عن تسعة أشهر ، لذلك فقد طالب كثيرون من المشتغلين بالتنفيذ العقابي بالعمل على تحاشي عقوبات الحبس التي تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر . وقد استجابت لجنة ستراسبورج لهذا الرأي وضمنته في قرارها رقم ٢٧ .

عدم الحكم بعقوبة حبس قصير المدة في الجرائم الفنية والادارية :

رغبة في تقليل عدد الأحكام الصادرة بعقوبات حبس قصير المدة ، اقترح المندوب البلجيكي في مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠ ألا يعاقب على الجرائم الفنية والادارية البحتة التي لا تتعارض مع قواعد الأخلاق بعقوبة حبس قصير المدة وأن يستعاض عنها بعقوبات أخرى . وفي ألمانيا يعاقب على هذه الجرائم بجزاء اداري هو الغرامة *police fine* وهي ليست لها سمة العقوبات الجنائية وتتميز تماما عن الغرامات المضمنة في قانون العقوبات . وهناك دول أخرى تأخذ بهذا المنحى الذي تبنته ألمانيا في التفرقة بين الجرائم الفنية وجرائم القانون العام .

ويشير البروفسور كارل بيترز الى مبالغة قوانين العقوبات المعاصرة في بسط نطاقها على الجرائم البسيطة ، وكذلك الى الميل المتزايد نحو الحكم بعقوبات جنائية على المخالفات المدنية والادارية ، من ذلك بعض جرائم الاهمال وبعض مقالات المرور (١) .

على انه لا سبيل - في رأينا - الى تقليل عدد الأحكام الصادرة بعقوبات حبس قصير المدة الا عن طريق تدخل المشرع بالنص على بدائل لهذه العقوبات، وعن طريق تبصرة المحاكم وتشجيعها على الحكم بهذه البدائل . ولما كان القضاء - في جميع البلاد - محافظا بحكم طبيعته ولا يثق في بدائل العقوبات التقليدية الا اذا ثبتت له أهميتها وفائدتها عمليا لذلك يجب بذل كل جهد ممكن على المستوى القضائي لوضع مزيد من الثقة في هذه البدائل حتى لا تترك النصوص التشريعية التي تتضمنها دون تطبيق .

مدى تكرار عقوبة الحبس القصير المدة

تكرار عقوبة الغرامة :

لابد قبل أن نبين مدى تكرار عقوبة الحبس القصير المدة فى الدول المختلفة من أن نشير فى ايجاز لمدى تكرار الأحكام الصادرة بالغرامة باعتبارها البديل الرئيسى لهذه العقوبة .

ونحب أن نوضح بادىء ذى بدء أن المقارنات التى سنوردها معتمدين على ردود الدول المختلفة حول هذه المسألة والتى ضمنت فى تقرير هيئة الأمم المتحدة ليست على درجة عالية من الدقة . ويرجع ذلك الى أن بعض الدول أوردت فى تقاريرها أحكام الغرامة عن جميع الجرائم ، بينما قصرتها دول أخرى على أحكام الغرامة الصادرة عن الجرائم البسيطة والمتوسطة الخطورة . وأيا كان الأمر فإن النسب التى سنوردها يمكن أن تعطى فكرة عامة عن مدى اهتمام النظم القانونية المختلفة بالغرامة كجزاء يستعاض به أحيانا عن العقوبات السالبة للحرية .

ففى السويد تعتبر الغرامة الجزاء الأكثر شيوعا ، اذ بلغت نسبة الأحكام الصادرة بها الى المجموع الكلى للعقوبات ٩٥٪ (أى ٣١٨٠٠٠ حكما) ، بينما لم تزد العقوبات السالبة للحرية عن ٩٤٠٠ حكما وذلك فى سنة ١٩٥٦ . وبلغت نسبة أحكام الغرامة فى فنلندا ٩٥٪ من مجموع العقوبات فى نفس السنة . ولم تزد نسبة الأحكام الصادرة بالغرامة فى الجناح فى الدانمرك سنة ١٩٥٥ عن ١٨٪ . وفى المملكة المتحدة بلغت نسبة أحكام الغرامة فى الجرائم غير العمدية ٩٣٪ ، كما بلغت حوالى ٣٣٪ بالنسبة للجرائم التى على درجة من الخطورة . وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية بلغت نسبة أحكام الغرامة ٦٧٪ من جملة الأحكام الصادرة فى جميع الجرائم وذلك فى سنة ١٩٥٧ ، بينما بلغت هذه النسبة فى

هولندا ٦٢٪ سنة ١٩٥٦ . وفى فرنسا بلغت الأحكام الصادرة بالغرامة حوالى ٥٥٪ من جملة الأحكام الصادرة فى الجنح سنة ١٩٥٥ ، أما فى أسبانيا فلم تتعد هذه النسبة ٢١٪ بالمقارنة الى مجموع الأحكام الصادرة فى الجنح والجرائم البسيطة وذلك فى نفس العام أى فى سنة ١٩٥٥ .

ومن المعروف أنه فى الولايات المتحدة الامريكية لا تقل نسبة الأحكام الصادرة بالغرامة عن ثلاثة أرباع المجموع الكلى للعقوبات ، وفى ولاية ماساشوسيت مثلا تبين أن المحاكم الجزئية lower courts حكمت سنة ١٩٥٥ على ١٠٦٨٢٤ شخصا بالغرامة وعلى ١٦٦٣٨ بالوضع تحت الاختبار القضائى وعلى ٨١٤١ بالحبس ، وقد تبين أن أغلب هذه الجرائم ١٠٩٧٣٨ تمثل خرقا لقوانين المرور وبلغت عدد الأحكام الصادرة فيها بالغرامة ٨٩٢٦٤ حكما . أما الذين حكم عليهم فى جرائم سكر فقد وضع ٤٢٨٢ منهم تحت الاختبار القضائى ، وحكم بالغرامة على ٤٦٢١ وبالحبس القصير المدة على ٥٦٣٤ متهما (١) .

أما فى الجمهورية العربية المتحدة فيبين الجدول الآتى عدد الأحكام الصادرة على البالغين فى الجرائم المختلفة عام ١٩٦٢ قضائية (٢) .

نوع الجرائم نوع الحكم	مخالفات وجنح	جنايات مجنحة	جنايات
غرامة	٤٧٣٩٩٧	٥٢	٣٧٣
حبس بسيط	١٠٩٦٤	—	—
حبس مع الشغل	١٦٣٩٠٨	٣٤٠	١٠١٩٨
سجن	—	—	١٦٠٣
أشغال شاقة مؤقتة	—	—	٢١٦٠
أشغال شاقة مؤبدة	—	—	٢٠٠
اعدام	—	—	٢٣
الجملة	٦٤٨٨٦٩	٣٩٢	١٤٥٥٧

(١) تقرير هيئة الأمم المتحدة السابق الاشارة اليه ، ص ١٤ ، ١٥ .

(٢) تقرير الاحصاء القضائى السنوى عن عام ١٩٦٢ قضائية ، طبعة ١٩٦٤ ، ص ١٩ .

ومن هذا الجدول يتضح أن نسبة الأحكام الصادرة بالغرامة في المخالفات والجنح تبلغ ٧٣٫٨٪ من جملة الأحكام الصادرة في هذا النوع من الجرائم ، كما تبلغ نسبة أحكام الغرامة في الجنايات المجنحة ١٣٫٢٪ من المجموع البالغ ٣٩٢ جناية مجنحة ، وتبلغ نسبة أحكام الغرامة في الجنايات ٢٫٥٪ من مجموع الجنايات المحكوم فيها عام ١٩٦٢ .

وتبلغ نسبة مجموع الأحكام الصادرة بالغرامة (٤٧٤٤٢٢ حكما) الى المجموع الكلي للعقوبات (٦٦٣٨١٨ حكما) ٧١٫٤٪ ، وهي نسبة وان كانت أقل من نسبة أحكام الغرامة في بعض البلاد مثل السويد وفنلندا إلا أنها تفوق مثيلاتها في فرنسا وألمانيا وإسبانيا .

تكرار عقوبة الحبس الذي لا يزيد على ستة أشهر :

إذا كانت نسبة الأحكام الصادرة بعقوبات سالبة للحرية الى المجموع الكلي للأحكام لا تتجاوز في السويد سنة ١٩٥٦ : ٥٪ ، فإن ١٥٪ فقط من هذه النسبة الضئيلة حكم فيها بالحبس مع الشغل ، أما النسبة المتبقية (٨٥٪) وتمثل ٤٦٧٥ محكوما عليهم فقد حكم عليهم بالحبس البسيط الذي يقل عن ثلاثة أشهر ، ومن هؤلاء ٧٥٪ حكم عليهم بهذه العقوبة بسبب ارتكابهم جرائم مرور وبصفة خاصة القيادة تحت تأثير المواد الكحولية .

وفي فنلندا - حيث تتقارب نسبة الأحكام الصادرة بعقوبات سالبة للحرية مع مثيلاتها في السويد - بلغت نسبة الأحكام الصادرة بالحبس الذي يقل عن ستة أشهر ٢٫٢٪ ، وتلك التي تزيد عن هذه المدة ٢٫٥٪ بالقياس الى مجموع أحكام الادانة .

أما في الدانمرك حيث بلغ مجموع المحكوم عليهم خلال عام ١٩٥٥

٧٢٢٠ شخصا فقد تبين أن ٥٣٢٨ منهم حكم عليهم بالحبس ، ومن بين هؤلاء ٢٢٠٠ شخصا حكم عليهم بالحبس لستة أشهر أو أقل . ولا شك أن نسبة المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية في الدانمرك تزيد عن مثيلاتها في الدول الاسكندنافية الأخرى ، وقد وضع ذلك مما سبق أن بيناه من أن الأحكام الصادرة بالغرامة في الجنج لا تتجاوز نسبتها الى مجموع العقوبات الصادرة فيها ١٨٪ .

وفي المملكة المتحدة بلغت جملة المحكوم عليهم بأحكام قابلة للطعن خلال عام ١٩٥٤ : ١٠٦٣٧١ شخصا ، من بينهم ١٨٦١٧ حكم عليهم بالحبس (أى أقل من ١٧٪) ، ومن بين هؤلاء ٩٨٦٩ حكم عليهم بالحبس لأقل من ستة أشهر ، ٨٧٤٨ حكم عليهم بالحبس لأزيد من هذه المدة .

وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية بلغت نسبة الأحكام الصادرة بالحبس الى مجموع أحكام الادانة ٣٢٪ وذلك خلال عام ١٩٥٧ ، وقد تبين أن نسبة الأحكام الصادرة بالحبس لمدة ثلاثة أشهر فأقل تبلغ ٧١٪ من جملة أحكام الحبس ، وان نسبة ٢٣٪ من هذه الأحكام تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر ، أما أحكام الحبس لمدة قصيرة جدا فقد كانت نسبتها جد ضئيلة (٠٩٪) .

وتتميز ايطاليا بارتفاع نسبة الأحكام الصادرة بالحبس لمدة طويلة نسبيا ، فقد بلغت نسبة الأحكام الصادرة بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر ٨٠٪ من جملة الأحكام الصادرة بالحبس ، وبلغت نسبة الأحكام التي تزيد مدة كل منها عن سنة ٦٠٪ من جملة أحكام الحبس (١) .

أما في سويسرا فقد تبين أن نسبة الأحكام الصادرة بالحبس لمدة ستة أشهر فأقل تزيد على ٨٥٪ من جملة الأحكام الصادرة بعقوبات سالبة

(١) تقرير هيئة الأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

للحرية ، ومن بين هؤلاء ٤٦٧٪ تقل أحكامهم عن شهر واحد ، وذلك خلال عام ١٩٥٥ .

وفى يوجوسلافيا تبلغ نسبة الأحكام الصادرة بالحبس لستة أشهر فأقل ٨٠٪ من جملة أحكام الحبس ، أما الذين تتراوح أحكامهم بين ستة أشهر وسنة فتبلغ نسبتهم ١٠٪ .

وبلغت نسبة المحكوم عليهم بالحبس لأقل من ستة أشهر بالمقارنة مع مجموع المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية فى الهند فى الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٣ : ٨٤٪ ، وثلاث هؤلاء حكم عليهم بعقوبة لا تزيد على خمسة عشر يوما .

أما فى الجمهورية العربية المتحدة فقد بلغ مجموع المحكوم عليهم الواردين للسجون طوال عام ١٩٦٤ : ٣٩٦٩٢ نزىلا ، ومن بين هؤلاء ٣٢٥٢٦ حكم عليهم بالحبس لستة أشهر فأقل ، أى ان نسبتهم تبلغ ٨١٫٩٪ ، وعلى ذلك فان عدد الذين تزيد عقوبة كل منهم عن ستة أشهر بلغ ٧١٦٦ ، أى ان نسبتهم ١٨٫١٪ .

ويبين الجدول الآتى توزيع المحكوم عليهم بمدة لا تزيد على ستة أشهر الواردين للسجون خلال عام ١٩٦٤ حسب مدة الحكم .

النسبة	عدد المحكوم عليهم	مدة الحكم
١٩٫٨٪	٦٤٦١	٧ أيام فأقل
٢٠٫٥٪	٦٦٣٦	أكثر من ٧ أيام الى ١٥ يوما
٢٨٫٣٪	٩١٨٣	أكثر من ١٥ يوما الى شهر
٩٫٨٪	٣١٧٥	أكثر من شهر الى شهرين
٨٫٦٪	٢٨٣٤	أكثر من شهرين الى ثلاثة
١٫٤٪	٤٦٧	أكثر من ٣ شهور الى أربعة
٠٫٣٪	١٠٥	أكثر من ٤ شهور الى ٥
١١٫٣٪	٣٦٧٥	أكثر من ٥ شهور الى ٦
١٠٠٪	٣٢٥٢٦	المجموع

ويتضح من هذا الجدول أن أعلى نسبة هي تلك الخاصة بمن يحكم عليهم لمدة تتراوح بين أكثر من ١٥ يوما وشهر واحد. ونكاد نجزم بأن أغلب هؤلاء (٩١٨٣ محكوما عليهم) حكم عليهم بالحبس لمدة شهر . ذلك لأن المحاكم تقضى عادة بهذه العقوبة ، وقلما تحكم بعقوبة تزيد مدتها عن خمسة عشر يوما وتقل عن شهر . ويلى هؤلاء المحكوم عليهم بـمدة تزيد على أسبوع وتصل الى خمسة عشر يوما ، ثم الذين حكم عليهم لمدة سبعة أيام فأقل . ونعتقد أيضا أن الأغلبية الساحقة من المحكوم عليهم بهذه المدة اما أن يكون قد حكم عليهم بالحبس لمدة ٢٤ ساعة أو لمدة أسبوع ، فقلما نشاهد حكما تزيد مدته عن ٢٤ ساعة وتقل عن أسبوع .

وإذا كانت نسبة المحكوم عليهم بالحبس لمدة ستة أشهر فأقل الى مجموع نزلاء السجون الواردين لها خلال عام ١٩٦٤ تعد نسبة مرتفعة (٨١٫٩٪) ، الأمر الذى يبرز خطورة مشكلة العقوبات القصيرة المدة فى النظام القانونى والعقابى المصرى ، فان خطورة هذه المشكلة تتضاعف اذا علمنا أن نسبة المحكوم عليهم لمدة شهر فأقل الى مجموع المحكوم عليهم بالحبس لمدة ستة أشهر فأقل تصل الى ٦٨٫٦٪ ، وهى تمثل أيضا أكثر من نصف مجموع السجناء الواردين للسجون خلال عام ١٩٦٤ (٥٦٫١٪) . ومن المسلم به أن العقوبة التى لا تزيد على شهر واحد ليست لها أية فائدة اصلاحية على الإطلاق . أما احتمالات تحقق أثر رادع لها ، ففضلا عن أن تحقق هذا الأثر أمر مشكوك فيه كثيرا لأن قيمة عقوبة السجن هى فى التلويح بها وليس فى تنفيذها وخصوصا اذا كانت مدتها متناهية القصر ، فان هذه الفائدة المحتملة تقل يقينا عما يترتب على هذه العقوبة من مضار ، تتمثل فى : ازدحام السجون بشكل يحول دون تنفيذ البرامج الاصلاحية للنزلاء الذين يحتاجون لهذه البرامج والذين تسمح مدة عقوبتهم بتنفيذها ، وفيما تتيحه من فرص

اختلاط السجين المحكوم عليه بهذه العقوبة البسيطة بغيره من السجناء الأرسخ منه قدما في السبيل الاجرامى ، وفيما تسببه من فقد السجين لعمله وحرمان أسرته من رعايته ، وفيما تؤدي اليه من سد سبل العيش الشريف أمامه بعد الافراج عنه(١) .

تكرار العقوبات الموقف تنفيذها والتدابير المماثلة :

تمثل الأحكام المشروطة conditional sentences) ويدخل فيها العقوبات المعلق تنفيذها على شرط والاختبار القضائي وتأجيل النطق بالحكم (نسبة معقولة بالمقارنة الى جملة الأحكام الصادرة بالادانة وذلك في بلاد كثيرة . مما يقطع بأن تشريعات هذه البلاد ومحاكمها على السواء تحاول جاهدة ايجاد بدائل لعقوبة الحبس القصير المدة . ففي بلجيكا تبين أن ٥٩٪ من مجموع الأحكام الصادرة بالحبس لمدة شهر ، ٤٩٪ من جملة الأحكام الصادرة بالحبس لمدة ثلاثة أشهر ، ٤١٪ من الأحكام الصادرة بالحبس لمدة ستة أشهر قد أوقف تنفيذها .

وفى يوجوسلافيا تبين أن أكثر من نصف الأحكام الصادرة بعقوبة لمدة سنة فأقل كانت أحكاما مشروطة .

وفى المملكة المتحدة وضع حوالى ٢٥٪ من جملة الذين أدينوا تحت الاختبار القضائي .

وفى فنلندا تبين أن حوالى ثلث المحكوم عليهم بحبس تقل مدته عن ستة أشهر كانت أحكامهم مشروطة .

أما فى هولندا فقد كانت الأحكام المشروطة لا تزيد سنة ١٩٥٣ عن ٢٥٪ من مجموع الأحكام الصادرة بعقوبة حبس لمدة تقل عن سنة ، غير

(١) سنعود الى هذا الموضوع عند بيان الجرائم التى يحكم فيها بهذه العقوبة البسيطة حتى تتضح الصورة تماما قبل اقتراح البدائل التى يمكن أن تحل محل هذه العقوبة .

انه فى سنة ١٩٥٦ ارتفعت نسبة الأحكام المشروطة ارتفاعا كبيرا اذ بلغت حوالى ٨٠٪ .

وتبين أن أكثر من نصف الأحكام الصادرة بالحبس فى الجنج أوقف تنفيذها فى النرويج . وفى الدانمرك بلغت نسبة هذه الأحكام سنة ١٩٥٥ ٣٠٪ (١) .

أما فى الجمهورية العربية المتحدة فإن نسبة الأحكام المعلق تنفيذها على شرط تعتبر جد ضئيلة اذا قورنت بمشيلاتها فى البلاد السابق الإشارة إليها . فقد تبين أن جملة عدد الذين حكم عليهم مع النفاذ فى جنج من المحاكم الجزئية عام ١٩٦٢ قضائية ٤٩٨٦٨٨ شخصا ، ولم يتجاوز عدد الذين حكم عليهم بعقوبة مع وقف التنفيذ ٣٧٧٤٥ شخصا ، أى أن نسبتهم لم تتجاوز ٧٫٦٪ (٢) . ومن ناحية أخرى فإن المحاكم الجزئية لم تحكم بايقاف تنفيذ أية عقوبة فى جناية من الجنايات المجنحة التى أحيلى إليها طوال عام ١٩٦٢ قضائية (٣) . أما الجنايات الموقوف تنفيذ عقوباتها فلم نستطع أن نتبين نسبتها بالقياس الى مجموع الجنايات المحكوم فيها ، اذ أن الاحصاء القضائى السنوى لم يشر إليها .

ولا يمكن القول بأن الشروط التى يستلزمها القانون لامكان الحكم بوقف التنفيذ تحد من قدرة المحاكم على اللجوء الى هذه الرخصة ، اذ أن المادة ٥٥ عقوبات التى تضمنت شروط وقف التنفيذ تكاد تجعل تقدير توافر هذه الشروط من اطلاقات محكمة الموضوع ، فهى من المرونة بحيث تستطيع المحاكم مراعاتها دون مطعن على قضائها ، فهى تنص على ما يأتى :

(١) تقرير هيئة الأمم السابق الإشارة اليه ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) الاحصاء القضائى السنوى عن عام ١٩٦٢ قضائية ، وزارة العدل ، ١٩٦٤ ، ص

١٥٢ ، جدول رقم ١٩ .

(٣) الاحصاء السنوى عن عام ١٩٦٢ ، جدول رقم ١٧ .

« يجوز للمحكمة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة اذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون » .

ولا يمكن الظن بأن القيد الذى تضمنته هذه المادة بقصرها وقف التنفيذ على الأحكام التى لا تزيد على سنة هو السبب فى انخفاض نسبة الأحكام المعلق تنفيذها على شرط ، اذ من الثابت أن الأحكام الصادرة بالحبس لمدة سنة فأقل تمثل الأغلبية الساحقة من جملة أحكام الحبس ، لأن الأحكام الصادرة بالحبس لمدة ستة أشهر فأقل تبلغ وحدها حوالى ٨١٪ من جملة أحكام الحبس .

ولذلك فإن السبب الوحيد الذى يمكن أن نعزو اليه انخفاض نسبة الأحكام الموقوف تنفيذ عقوباتها بشكل يقل كثيرا عن مثيلاتها فى دول عديدة يرجع الى ضعف ثقة المحاكم فى نظام وقف التنفيذ وعدم ايمانها بجدواه . وهو أمر يتنافى كلية مع ما أثبتته الاحصائيات فى بلاد كثيرة من أن الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبات القصيرة المدة كان له أثره الكبير فى تخفيض نسبة العود (١) .

ومن ناحية أخرى فاذا علمنا أن قانون العقوبات المصرى لا يتضمن تدابير بديلة للعقوبة القصيرة المدة بالنسبة للبالغين غير الغرامة ووقف التنفيذ ، واذا قدرنا أن عقوبة الغرامة لا يجوز التعويل عليها كثيرا لأن عجز الكثيرين من المحكوم عليهم عن دفعها يترتب عليه بالضرورة تنفيذها عن طريق الاكراه البدنى وهو الأمر الذى يهدر فائدتها كبديل للعقوبة

1. Bouzat et Pinatel, Traité de droit pénal et de criminologie, tome III, Paris, 1963, p. 128.

القصيرة المدة ، اذا قدرنا كل ذلك لتبين لنا ضرورة ايجاد بدائل جديدة لهذه العقوبة ، وتطوير نظام وقف التنفيذ وتبصير القضاة بفائدة هذا النظام حتى يمكن الاقلال من العدد الكبير للنزلاء الذين تكتظ بهم السجون تنفيذاً لعقوبات قصيرة المدة .

فئات عمر المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة :

تبلغ نسبة المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة فى المملكة المتحدة والذين تقل أعمارهم عن ٢١ سنة ٤٣٪ من جملة المحكوم عليهم بهـذه العقوبة . أما فى فنلندا فالوضع مختلف ، اذ أن الأغلبية الساحقة للمحكوم عليهم بهذه العقوبة يزيد عمرهم عن ٢١ سنة . وفى الدانمرك يبدو أن العمر كعامل مسبب للجرائم التى يعاقب عليها بعقوبة قصيرة المدة ليس بذى أثر كبير ، بخلاف الحال فيما لو نظر له كعامل مؤثر على السلوك الاجرامى عموماً . فقد تبين أن الجرائم الخطيرة يرتكب أغلبها شبان يقل عمرهم عن ثلاثين سنة .

وفى كينيا تبين أن ثلث الذين وضعوا تحت الاختبار القضائى فى نهاية عام ١٩٥٧ يقل عمرهم عن ١٨ سنة ، أما الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة فقد بلغت نسبتهم أيضاً حوالى الثلث .

وفى أوغندا - فى نفس التاريخ - تبين أن أكثر من نصف الذين وضعوا تحت الاختبار القضائى يقل عمرهم عن ١٨ سنة .

أما فى الجمهورية العربية المتحدة فيبين الجدول الآتى توزيع المحكوم عليهم بـمدة لا تزيد على ستة شهور الواردين للسجون خلال عام ١٩٦٤ حسب السن :

النسبة	العدد	فئات العمر
٩ر٤ %	٣٠٦٥	أقل من ١٨ سنة
٤٤ر٥ %	١٤٤٦٢	١٨ - ٣٠
٢٩ر٦ %	٩٦٢٩	٣١ - ٤٥
١٢ر٦ %	٤٠٢٠	٤٦ - ٦٠
٣ر٩ %	١٣٥٠	أكثر من ٦٠ سنة
١٠٠ %	٣٢٥٢٦	المجموع

وإذا كان يبين من هذا الجدول أن أعلى نسبة للمحكوم عليهم بالحبس لستة أشهر فأقل تنحصر في هؤلاء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٣٠ سنة ، الأمر الذى قد يستشف منه أن المحاكم تميل الى الحكم عليهم بعقوبة قصيرة المدة رأفة بهم تقديرا لكونهم في مستقبل العمر ، الا أنه لا يمكن القطع بذلك ، لأن أعلى نسبة من نزلاء السجون عموما - بغض النظر عن مدة الحكم عليهم - تكاد تنحصر أعمارهم في هذه الفئة (١) وهو أمر يقطع بأن أعلى نسبة من مرتكبي الجرائم تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٣٠ سنة ، وهى سن الاندفاع والفتوة واكتمال النضج الجسدى .

وربما كان من المتوقع أن تكون نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أكثر من ٩ر٤ % ، لأن هؤلاء المحكوم عليهم هو الأجلد بالرافة والاكثر استحقاقا للحكم عليهم بعقوبة بسيطة . غير أن انخفاض هذه النسبة يرجع الى أن عددا كبيرا من الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يحكم عليهم بالتدابير المقررة للأحداث ، مثل التسليم للوالدين أو الأيداع فى الاصلاحيات ودور التربية .

ويبين الجدول الآتى توزيع النزلاء حسب فئات العمر المختلفة بالنظر

الى مدة الحكم :

(١) النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية ، دراسة احصائية لقسم بحوث العقاب بالمركز ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٦٢ ، ص ٢١٨ .

تئات العمر مدة الحكم	اقل من ١٨ سنة	١٨ - ٣٠ سنة	٣١ - ٤٥ سنة	٤٦ - ٦٠ سنة	أكثر من ٦٠ سنة
أيام فأقل	٣٢٦ - ١٠,٦	٣٠١٤ - ٢٠,٧	١٩٧٩ - ٢٠,٥	٩٠٠ - ٢٢,٤	٢٤٢ - ١٥,٩
١٥ يوما	٦٢٢ - ٢٠,٣	٢٤٨٥ - ١٧,٣	٢١٣٨ - ٢٢,٣	١٠٢١ - ٢٥,٤	٣٧ - ٢٦,٤
شهر	١٠٤٠ - ٣٣٩	٤١١٩ - ٢٨,٤	٢٥٣٨ - ٢٦,٤	١٠٧٦ - ٢٦,٧	٤١٠ - ٣٥,٧
شهرين	٤٥٩ - ١٤,٩	١٤٩٩ - ١٠,٤	٨٦ - ٨,٣	٢٨٦ - ٧,١	١٢٥ - ٨,٢
٣ شهور	٢٤٦ - ١١,٣	١٤٢٤ - ٩,٨	٦٩٧ - ٧,٢	٢٨٨ - ٧,١	٦٩ - ٥,١
٤ شهور	٣٦ - ١,٢	٢٦٧ - ١,٨	١٠٩ - ١,٢	٤٥ - ١,٢	١٠ - ٠,٧
٥ شهور	١٢ - ٠,٤	٤٦ - ٠,٤	٣٤ - ٠,٣	٧ - ٠,٣	٦ - ٠,٢
٦ شهور	٢٢٤ - ٧,٤	١٦٠٨ - ١١,٢	١٣٠٨ - ١٣,٨	٣٩٧ - ٩,٨	١١٨ - ٧,٦
المجموع	٣٠٦٥ - ١٠٠	١٤٤٦٢ - ١٠٠	٩٦٢٩ - ١٠٠	٤٠٢٠ - ١٠٠	١٣٥٠ - ١٠٠

ويتضح من هذا الجدول أن النزلاء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٣٠ سنة يمثلون أكبر عدد من النزلاء حسب الفئات المختلفة لمدة العقوبة . ويرجع ذلك الى كثرة عددهم بالمقارنة الى النزلاء من فئات العمر الأخرى ، ويليهم الذين تتراوح أعمارهم بين ٣١ - ٤٥ سنة لنفس السبب .

كما أن النزلاء الذين يحكم عليهم بعقوبة تزيد على خمسة عشر يوما ولا تزيد عن شهر واحد يمثلون أكبر عدد من النزلاء ، وهو الأمر الذي يدل على أن المحاكم كثيرا ما تحكم بهذه العقوبة (وهى فى رأينا شهر حبس) أيا كان عمر المحكوم عليه .

العود والأحكام القصيرة المدة :

من المتوقع أن تكون نسبة المجرمين العائدين الذين يحكم عليهم بعقوبة قصيرة المدة أقل من نسبة المجرمين لأول مرة الذين يحكم عليهم بهذه العقوبة ، نظرا لأن المحكوم عليهم لأول مرة أجدر بالتساهل معهم ، بخلاف العائدين الذين يستحسن تشديد العقوبة عليهم لعدم ارتداعهم من التحذير القضائى السابق الحكم عليهم به .

غير أن الأمر على خلاف ذلك في كثير من البلاد ، فقد تبين من المناقشات التي دارت أثناء المؤتمر الدولي الثاني لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي دعت اليه هيئة الأمم المتحدة والذي عقد في لندن سنة ١٩٦٠ أن حوالي نصف عدد العائدين في بلاد كثيرة حكم عليهم بعقوبة تقل عن ستة أشهر ، وهو ما اعتبر من بين العوامل التي تشجع على العود^(١) .

أما في الجمهورية العربية المتحدة فإن الاحصاءات الجنائية الخاصة بعدد العائدين عموماً - أياً كانت مدة الحكم عليهم - يشوبها قصور بين يمنع من تقدير حجم ظاهرة العود على حقيقتها ، ويرجع ذلك الى امتناع النيابات عن ارسال صحف الحالة الجنائية الى مصلحة السجون ، ولهذا فإن حوالي ٧٠٪ من المودعين بالسجون غير معلوم ما اذا كان لهم سوابق أم لا .

على انه اذا كانت نسبة العائدين الى عدد النزلاء الذين عرفت سوابقهم لا تمثل النسبة الحقيقية للعائدين ، الا أنها تعطي فكرة تقريبية عن حجم الظاهرة . فقد بلغت نسبة العائدين الى النزلاء المعلومة سوابقهم والمودعين بالسجون في اليوم الأخير من سنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ كالآتي : ٤٥ر٣٪ (٣٢٥٥ نزيلة) ، ٤٧ر١٪ (٣٢٧٠) ، ٤٤ر٩٪ (٣٧٣٧) ، ٤٧ر٢٪ (٣٢٦١) على التوالي . وبلغت نسبتهم الى النزلاء المعلومة سوابقهم الواردين للسجون خلال نفس هذه السنوات : ٥٢ر٢٪ ، ٥٧ر٥٪ ، ٣٣ر٦٪ ، ١٨ر٤٪^(٢) .

أما بالنسبة للعائدين المحكوم عليهم بمدة لا تزيد على ستة شهور فإن الجدول التالي يبين عددهم بالمقارنة الى مجموع الواردين للسجون المحكوم عليهم بهذه العقوبة طوال عام ١٩٦٤ :

(١) تقرير أعدته سكرتارية هيئة الأمم المتحدة عن هذا المؤتمر ، ص ٢٢ وما بعدها والتقرير تحت رقم A/CONF.17/5
(٢) التقارير السنوية عن سجون الجمهورية العربية المتحدة ، مصلحة السجون ، السنوات ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١٩٦٢ .

النسبة	العدد	السوابق
٨٤ر٥ /	٢٧٤٨٥	نزلاء لم يعلم ما اذا كان لهم سوابق أم لا
١٤ر٢ /	٤٥٩٢	نزلاء ليس لهم سوابق
٤٠ ر /	١٣٨	نزلاء لهم سابقة واحدة
٢٤ ر /	٧٩	نزلاء لهم سابقتان
١١ ر /	٥٨	نزلاء لهم ثلاثة سوابق
٥٥ ر /	١٧٤	نزلاء لهم أكثر من ثلاثة سوابق
١٠٠ ر /	٣٢٥٢٦	المجموع

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة النزلاء الذين لهم سوابق تبلغ ١٣ر٢٪ من مجموع المحكوم عليهم بمدة لا تزيد عن ستة شهور ، أى انهم يقلون عن ١٠/١ عدد النزلاء المحكوم عليهم لأول مرة والذين تبلغ نسبتهم ١٤ر٢٪ .

وعلى هذا فان نسبة العائدين الذين يحكم عليهم بعقوبة قصيرة المدة فى الجمهورية العربية المتحدة تقل كثيرا عن نسبة العائدين عموما فى السجون المصرية .

من ذلك يتبين أن المحاكم المصرية تميل الى تشديد العقوبة على العائدين ، وهو اتجاه محمود ، يتحاشى اسراف المحاكم - فى بلاد عديدة - فى الحكم عليهم بعقوبات بسيطة ، وهو الأمر الذى كان محلا للنقد فى مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠ .

أنواع الجرائم التى يحكم فيها بالحبس القصير المدة :

من المنطقى أن تمثل الجرائم القليلة الخطورة الأغلبية الكبرى من الجرائم التى يعاقب عليها بالحبس القصير المدة . وفى السويد يحكم بهذه العقوبة فى جرائم الفعل الفاضح العلنى والسكر أثناء قيادة السيارات وجرائم الاعتداء على الأشخاص ، أما السكر فيعاقب عليه بالغرامة دائما

وليس بالحبس وكذلك التشرّد . وفى اليابان يعاقب عادة على جرائم الاعتداء على الأشخاص بالحبس القصير المدة الذى نادرا ما يحكم به فى جرائم الأموال . أما فى الولايات المتحدة الامريكية فان جرائم الادمان على الكحول تمثل نصف مجموع الجرائم التى يحكم فيها بالحبس القصير المدة .

وتعد جرائم المرور من أكثر الجرائم التى يحكم فيها بهذه العقوبة فى بلاد كثيرة ، الأمر الذى جعل الكثيرين يعزّون اليها دورا كبيرا فى خلق مشكلة الحبس القصير المدة ، اذ أن المحاكم تأبى الحكم فى بعض هذه الجرائم ببديل آخر لعقوبة الحبس ، ففى بلجيكا مثلا تستثنى المحاكم جريمة السكر أثناء القيادة من القاعدة التى درجت عليها والخاصة بإيقاف تنفيذ أحكام الحبس التى تقل عن شهرين .

أما فى الجمهورية العربية المتحدة فان الجسدول الآتى يبين توزيع المحكوم عليهم بمدة لا تزيد على ستة شهور الواردين للسجون خلال عام ١٩٦٤ حسب الجريمة المسندة اليهم :

نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية
جرائم ضد السكينة العامة (١)	١٠٣٥٢	٣١٨ ٪
جرائم ضد الأموال	١٠٠٤٧	٣٠٩ ٪
جرائم خاصة بعساكر ومجندين	٤٠٦٩	١٢ ٪
جرائم ضد الأخلاق والآداب العامة	١٢٩٠	٣٨ ٪
جرائم تموينية	٩٦١	٢٩ ٪
حبس بدلا من الغرامة (اكراه بدني)	٩٢٤	٢٨ ٪
جرائم ضد الأشخاص	٨٣٠	٢٥ ٪
تعاطي مخدرات	٦٨٤	٢١ ٪
جرائم مضرّة بالمصلحة العامة	٦٥٤	٢٠ ٪
حبس في دين نفقة	٤٥٦	١٦ ٪
جرائم اهمال	٤٠٢	١٢ ٪
جريمة عدم استخراج بطاقة شخصية	٣٢٨	١١ ٪
جرائم أخرى	١٥١٩	٤٦ ٪
المجموع	٣٢٥٢٦	١٠٠ ٪

(١) يقصد بالجرائم ضد السكينة العامة : جرائم التسول ٨٠٤٩ ، والتشرد ٢٥ ، ومخالفة المراقبة ١٩٧٨ ، والاشتباة والعود له ٢٥٥ . ويندرج تحت جرائم الأموال : جرائم اتلاف مزروعات ١٤ ، اتلاف منقول ٣٧ ، نصب ١٠٢ ، اخفاء مسروقات ٢٧٤ ، تبديد ١٩٧٥ ، تزوير في أوراق عرفية ٧٠ ، دخول منازل ٩٢ ، دخول أراضي ٨ ، سرقة جنباية ٢٤ ، سرقة جنحة ٥٦٥٧ ، شروع في سرقة ١٧٣٢ ، شيك بدون رصيد ٦٢ . ويقصد بجرائم العساكر والمجندين : اهمال عساكر وخفر ١٧٦٠ ، اهمال مجندين ١٩٤٤ ، هروب من الخدمة ٣٦٥ . ويدخل تحت الجرائم ضد الأخلاق والآداب العامة : ممارسة دعارة ١٦٤ ، تحريض على الفسق والفجور ٦٧٩ ، زنا ٢٠ ، فعل قاضح ٢٧ ، هتك عرض ٤٠ ، ألعاب قمار ٣٦٠ . ويندرج تحت الجرائم التموينية : مخالفة أحكام التسعيرة ٦٠٥ ، غش البان ٣٢٤ ، غش مأكولات ٢٦ ، غش موازين ٦ . أما الجرائم ضد الأشخاص فيدخل فيها : ضرب جنحة ٥٥١ ، ضرب أفضى إلى حدوث عاهة ٢٤٣ ، ضرب أفضى إلى موت ١٢ ، شروع في قتل ١٧ ، خطف ١٢ ، بلاغ كاذب ١ ، حريق عمد ١ ، تهديد ٣ . أما الجرائم المضرّة بالمصلحة العامة فقد قصدنا بها الجرائم الآتية : احراز سلاح ٢٢١ ، استعمال قسوة ٢٤ ، أمن داخلي ١ ، تزيف نقود ١٠ ، تزوير في أوراق رسمية ٦٠ ، تعدى ومقاومة ١٢٥ ، تعطيل مواصلات ٣ ، تهريب أموال ٢٥ ، رشوة ١٧ ، شهادة زور ٢١ ، فك اختتام ٦ ، هروب من السجن ٧ ، اختلاس ٥٦ ، ركوب قطار بدون تذكرة ٧٨ . ويندرج تحت جرائم الاهمال : اصابة خطأ ١٢٨ ، قتل خطأ ٢٨٢ ، حريق باهمال ٢ .

ويتضح من هذا الجدول أن أعلى نسبة للجرائم التي يحكم فيها بالحبس الذي لا يزيد على ستة أشهر هي الجرائم التي ترتكب ضد السكينة العامة (٣١٨ ٪) ، وهي جرائم لا يجوز - في رأينا - العقاب عليها بالحبس ، فالتسول وهو يمثل أغلبية هذه الجرائم (٨٠٩٤) لا يمكن أن ينجح الحبس في وقف طوفانه ، ولا سبيل الى مكافحته الا بالتشريعات الاجتماعية التي تعين المتسولين التعساء على ايجاد العمل الملائم لهم . أما بالنسبة للمتسولين الأصحاء البنية الذين يتخذون من التسول حرفة لهم فان السبيل السليم لكبح جماحهم لا يتأتى الا بالحكم عليهم بتدبير احترازي يتيح لهم الفرصة لتعلم حرفة يتعيشون منها بدلا من استمراء التسول ، واذا لم ينجح هذا التدبير في اصلاحهم وعادوا للتسول بعد سبق الحكم عليهم فيظلون تحت التدبير الاحترازي ولا يفرج عنهم الا بعد تبين صلاح حالهم . أما الحكم عليهم بعقوبة قصيرة المدة فلن يغنى من الأمر شيئا ، اذ لن تتيح لهم هذه المدة القصيرة أية فرصة لتعلم أية حرفة ولن يخرجوا من السجن الا للعودة اليه مرة أخرى .

وترفض الدول ذات النظم العقابية المتقدمة ايداع المتسولين والمتشردين في السجون العادية بل تخصص لهم مؤسسات خاصة بهم . ففي بلجيكا يودع هؤلاء في مستعمرة الرعاية بورتل *La Colonie de bienfaisance à Wortel* وهي من المؤسسات شبه المفتوحة ، وترتكز المعاملة فيها أساسا على العمل ، اذ أننا حيال أناس غير راغبين فيه وغير معتادين عليه ، ومما يقطع بنجاح المعاملة في هذه المؤسسة انه بالرغم من خلوها من الحواجز المادية التي تحول بين نزلائها وبين الهرب لم يهرب منها طوال عام ١٩٥٩ غير اثنا عشر نزيلا عاد أغلبهم طوعية للمؤسسة (١) .

(١) أحمد الألفى ، تخصيص المؤسسات العقابية ، المجلة الجنائية القومية ، نوفمبر

وتأتى الجرائم الخاصة بالعساكر والمجندين فى المرتبة الثالثة ،
 فهى تمثل ١٢ر٥٪ من المجموع الكلى . وهذه الجرائم يحكم فيها من مجالس
 عسكرية وفى جرائم عسكرية بحتة (اهمال عساكر وخفر ، اهمال
 مجندين ، هروب من الخدمة) . ومن المؤسف حقا أن يودع هؤلاء فى
 السجون العادية حيث يختلطون - وبعضهم منوط بهم المحافظة على
 الأمن - بالمجرمين الذين يفترض فى هؤلاء مكافحتهم . ومن الواجب
 تخصيص مؤسسة خاصة بهم تخضع لنظام عسكرى ولا يودع فيها غيرهم .
 ويبلغ عدد المحكوم عليهم بالحبس لعدم استخراجهم بطاقتهم
 الشخصية ٣٢٨ شخصا يمثلون ١ر١٪ من المجموع الكلى . ومن الواضح أن
 هؤلاء لا يجوز ايداعهم فى السجون لهذا السبب . ويمكن اجبارهم على
 استخراج البطاقات وتقادى فى الوقت نفسه مساوىء عقوبة الحبس عن
 طريق الأخذ بنظام الغرامة التهديدية ، كأن يحكم عليهم بأن يدفعوا كل
 شهر مبلغا كغرامة الى أن يتموا استخراج البطاقة ، وهى وسيلة ثبت
 نجاحها فى كثير من البلاد .

ويبلغ عدد الذين ينفذ عليهم بالاكراه البدنى ٩٢٤ شخصا (٢ر٨٪)
 وهو عدد كبير ، يهدر الحكمة التى حدت بالمشرع والقاضى الى الاكتفاء
 بالغرامة جزاء لما ارتكبه من أعمال تجنبيا لمساوىء الحبس . ويمكن ملافاة
 هذه النتيجة عن طريق الأخذ بنظام الغرامة المقسطة كما ذهبت الى ذلك
 بعض البلاد ولا سيما السويد .

من ذلك يتبين أن حوالى نصف المجموع الكلى للمودعين فى السجون
 تنفيذا لأحكام بالحبس القصير المدة (٤٨ر٢٪ يمثلون المحكوم عليهم فى
 جرائم ضد السكينة العامة ، والجرائم الخاصة بالعساكر والمجندين
 والمحكوم عليهم لعدم استخراجهم البطاقات الشخصية والمنفذ عليهم
 بالاكراه البدنى) ما كان يجوز ايداعهم فى هذه السجون . ولو تحقق

ذلك لأمكن بالتالى التغلب على المشكلة الخطيرة والأولى التى تواجه القائمين على التنفيذ العقابى فى الجمهورية العربية المتحدة ألا وهى مشكلة ازدحام السجون . وذلك بالطبع الى جانب عدد آخر من المحكوم عليهم فى جرائم أخرى كان من الممكن عدم الحكم عليهم بهذه العقوبة لو أخذ ببعض التدابير البديلة التى تحل محل عقوبة الحبس القصير المدة كالاختبار القضائى والغرامة فى صورتها الحديثة .

بل ان الصورة تتضح أكثر ، وتبرز أهمية الأخذ بالتدابير البديلة من استعراض الجدول التالى الذى يبين توزيع المحكوم عليهم الواردين للسجون خلال عام ١٩٦٤ حسب الجريمة المرتكبة ومدة العقوبة المحكوم بها :

توزيع الحسكوم عليهم حسب الجبرية ومدة الحكم

[illegible]

ويتضح من هذا الجدول أن ٩٤٣٩ شخصا من ١٠٣٥٢ حكم عليهم في جرائم ضد السكينة العامة (أى أكثر من ٩١٪) كانت عقوبتهم لا تزيد على شهر واحد ، بل ان حوالى ثلثهم (٣١٩٠) حكم عليهم بأسبوع فأقل . كما ان أكثر من ٧٧٪ من المحكوم عليهم فى الجرائم الخاصة بالعساكر والمجندين لم تزد عقوبتهم على شهر ، وأقل قليلا من نصف هؤلاء لم تتعد عقوبتهم سبعة أيام . والأمر كذلك بالنسبة لجريمة عدم استخراج بطاقة شخصية ، اذ بلغت نسبة المحكوم عليهم بشهر فأقل ٨٨٪ (٢٩١ شخصا من ٣٢٨) . كما بلغت نسبة المحكوم عليهم بشهر فأقل فى الجرائم ضد الأخلاق والآداب العامة ٧٤٪ من جملة المحكوم عليهم فى هذه الجرائم والبالغ عددهم ١٢٩٠ شخصا .

واذا كانت عقوبة الحبس التى لا تتعدى شهرا واحدا يزيد ضررها المحقق على فائدها المحتملة كأداة ردع - كما سبق القول - فان من الواجب البحث عن بديل لهذه العقوبة ، ولا سيما بالنسبة للجرائم التى لا تكشف عن نزعة إجرامية لدى الجانى ، كالجرائم الخاصة بالعساكر والمجندين وجريمة عدم استخراج بطاقة ، وكذلك بالنسبة لجرائم التسول والتشرد التى لا يجوز الالتجاء حيالها الى عقوبة الحبس التقليدية .

وتتميز جريمة تعاطي المخدرات بارتفاع نسبة المحكوم عليهم فيها بعقوبة تزيد على خمسة شهور وتصل الى ستة ، اذ يبلغ عدد المحكوم عليهم بهذه العقوبة ٦٤٧ شخصا من جملة المحكوم عليهم البالغين ٦٨٤ أى بنسبة ٩٤٫٦٪ ، وكذلك الحال بالنسبة للجرائم التموينية ، اذ بلغ عدد المحكوم عليهم بعقوبة تزيد على خمسة شهور الى ستة أشهر ٥٨٢ شخصا من ٩٦١ . ويرجع ذلك الى أن المشرع كثيرا ما يفرض حدا أدنى للعقوبة فى أغلب هذه الجرائم وهو عادة ستة أشهر .

ويبين من هذا الجدول أيضا أن عددا كبيرا من المحكوم عليهم في الجرائم ضد الأشخاص والجرائم المضرة بالمصلحة العامة وجرائم الإهمال والجرائم ضد الأموال تزيد عقوبتهم عن خمسة شهور وتصل إلى ستة ، ولا شك أن ذلك يرجع لخطورة هذه الجرائم أو لجسامة الضرر الذي ترتب عليها .

مهن المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة :

أدمجت مهن المحكوم عليهم ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات ، وبذلك أمكن تقسيم هذه المهن إلى اثنتى عشرة مجموعة هي : ١ - عمال غير فنيين ، ٢ - تجار وباعة ، ٣ - عمال فنيون ، ٤ - عساكر ومجننون ، ٥ - فلاحون ومزارعون ، ٦ - سيدات غير مشتغلات ، ٧ - عاطلون ، ٨ - عمال غير محددة حرفهم ، ٩ - موظفون غير حكوميين ، ١٠ - طلبة ، ١١ - موظفون عموميون ، ١٢ - مهن أخرى .

ويبين الجدول الآتى توزيع المحكوم عليهم بمدة لا تزيد على ستة أشهر الواردين للسجون خلال عام ١٩٦٤ حسب مهنتهم :

النسبة المئوية	العدد	المهنة
٣٣٫٢	١٠٧٤٣	عمال غير فنيين
١٥٫٢	٥٠١٤	تجار وباعة
١٣٫٩	٤٥٣٥	عمال فنيون
١٢٫٧	٤٠٦٩	عساكر ومجننون
١٠٫٤	٣٣٥١	فلاحون ومزارعون
١٠٫٢	٣٣٠٠	سيدات غير مشتغلات
١٫٩	٦٥٦	عاطلون
١٫٢٨	٤٢٢	عمال غير محددة حرفهم
٠٫٢٩	١٥٨	موظفون غير حكوميين
٠٫٣٤	١١١	طلبة
٠٫٣١	١٠٣	موظفون عموميون
٠٫١٨	٦٤	مهن أخرى
١٠٠٫٠٠٪	٣٢٥٢٦	المجموع

وقد كنا نود أن نبحث عما اذا كان هناك ثمة علاقة بين مهن المحكوم عليهم وبين مدة الحكم الصادر عليهم ، لعل ذلك يكشف عما اذا كانت المحاكم تراعى مهنة المتهم عند تقديرها للعقوبة التى تصدرها عليه . غير اننا لم نتمكن من ذلك ، نظرا لأن البيان الوارد الينا من مصلحة السجون الخاص بمهن المحكوم عليهم كان تفصيليا ، فقد تضمن حوالى خمسين مهنة ، مما جعل عدد النزلاء المدرجين فى بعض المهن لا يتجاوز شخصا واحدا أو اثنين ، الأمر الذى يتعذر معه الكشف عن وجود ارتباط بين المهنة وبين مدة الحكم .

جنسية المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة :

تبين أن الأغلبية الساحقة للمحكوم عليهم من المصريين (٣٢٤٩١ بنسبة ٩٩٪) ، والباقي منهم ٦٪ من رعايا الدول العربية (٢١ شخصا) ، ٤٪ (١٤٥ شخصا) من رعايا دول أجنبية أخرى . ومن الملاحظ أن نسبة النزلاء المصريين المحكوم عليهم بستة أشهر فأقل تتفق مع نسبة النزلاء المصريين فى جميع سجون الجمهورية العربية بغض النظر عن مدة الحكم .

ديانة المحكوم عليهم :

يكون النزلاء المسلمون الأغلبية الساحقة للمحكوم عليهم (٣١٤٨٨ بنسبة ٩٦٫٨٪) ، ويبلغ عدد المسيحيين ١٠٣٨ (بنسبة ٣٫٢٪) ، ولا يوجد نزلاء من ديانات أخرى . واذا كانت نسبة النزلاء من المسلمين تماثل نسبة المحكوم عليهم من المسلمين المودعين فى جميع السجون أيا كانت مدة عقوبتهم الا أنها تزيد على نسبة المسلمين فى المجتمع الخارجى اذ أن نسبتهم تبلغ ٩١٪ فقط .

الحالة الزوجية للمحكوم عليهم :

تبين أكثر قليلا من نصف المجموع الكلى للمحكوم عليهم بعقوبة ستة أشهر فأقل يتزوجوا (١٦٦٠٧ بنسبة ٥١٪) ، والباقي منهم ١٤٠٤٥

(بنسبة ٤٣٢٪) متزوجين ، ١٠٤٥ مطلقين (٣٣٪) ، ٨٢٩ (٢٥٪) من الأراامل .

ويلاحظ أن عدد المحكوم عليهم من غير المتزوجين يفوق كثيرا عدد غير المتزوجين المودعين في جميع السجون أيا كانت مدة عقوبتهم ، إذ أن نسبة هؤلاء تبلغ ٣٣٪ فقط (١) . ومن ناحية أخرى فإن نسبة غير المتزوجين المحكوم عليهم بستة أشهر فأقل تفوق كثيرا نسبة غير المتزوجين في المجتمع الخارجي ، إذ لا تتعدى نسبة هؤلاء ٢٣٪ . ويمكن أن يفسر ذلك بأن بساطة بعض الجرائم التي يحكم فيها بالحبس القصير المدة تجعل الكثيرين يندفعون إلى ارتكابها ولا يجدون من مسئوليات الزواج ما يحد من اندفاعهم فيقعون تحت طائلة القانون .

جنس المحكوم عليهم :

تبين أن الأغلبية العظمى للمحكوم عليهم من الذكور (٢٨٩٩٦ بنسبة ٨٩١٪) ، والباقي من الإناث (٣٥٣٠ بنسبة ١٠٩٪) .

ويلاحظ أن نسبة الإناث المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة تزيد كثيرا على نسبة الإناث المودعين في السجون أيا كانت مدة عقوبتهم ، إذ أن نسبتهم تبلغ حوالي ٤٪ من المجموع الكلي للنزلاء .

ويرجع ذلك بلا شك إلى ميل المحاكم إلى تخفيف العقوبة على الإناث . ويبين الجدول الآتي توزيع المحكوم عليهم بعقوبة ستة أشهر فأقل الوادين للسجون خلال عام ١٩٦٤ حسب الجنس ومدة الحكم :

(١) النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية ، اللجنة الجنائية القومية ، يوليو

جنس المحكوم عليه	مدة الحكم	رجال	نساء
٧ أيام فأقل	٥٤٩٧	٩٦٤	
- ١٥ يوما	٥٦٦٢	٩٧٤	
- شهر	٨٣٣٧	٨٤٦	
- شهرين	٢٨٩٥	٢٨٠	
- ثلاثة أشهر	٢٥٣٠	٢٩٤	
- أربعة أشهر	٢٣٩	٢٨	
- خمسة أشهر	١٠٤	١	
- ستة أشهر	٣٥٣٢	١٤٣	
المجموع	٢٨٩٩٦	٣٥٣٠	

ويتضح من هذا الجدول اتجاه المحاكم نحو تخفيف العقوبة على النساء بصورة بارزة ، اذ تبلغ نسبة الرجال المحكوم عليهم بشهر فأقل ٢٧ر٦٪ (١٩٤٩٦ رجلا من المجموع الكلي للرجال البالغ ٢٨٩٩٦) ، بينما تبلغ نسبة النساء المحكوم عليهن بهذه العقوبة ٨ر٧٨٪ (٢٧٨٤ من ٣٥٣٠ امرأة) . كما ان نسبة الرجال المحكوم عليهم بعقوبة تزيد على خمسة أشهر وتصل الى ستة تبلغ ١٢ر١٪ من جملة الرجال المحكوم عليهم (٣٥٣٢ من ٢٨٩٩٦) ، بينما لم تتعد نسبة النساء المحكوم عليهن بهذه العقوبة ٤ر٠٥٪ (١٤٣ من ٣٥٣٠ امرأة) .

الحالة التعليمية للمحكوم عليهم :

تبين ان الأغلبية العظمى للمحكوم عليهم بعقوبة ستة أشهر فأقل من الأميين (٢٧٠٥٣ بنسبة ٨٣ر١٧٪) ، أما غير الأميين فتبلغ نسبتهم ١٦ر٨٣٪ ، ومن بين هؤلاء ٥٣٥٥ (بنسبة ١٦ر٤٦٪) يلمون بالقراءة ، ٦٥ (بنسبة ٢ر٢٪) حاصلين على مؤهل ابتدائي أو اعدادي ، ٣٥ (بنسبة ١٢ر١٪) حاصلين على مؤهل متوسط ، ١٨ (بنسبة ٠٥ر٠٪) حاصلين على مؤهل عال .

وإذا كانت نسبة الأمن بين النزلاء المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة تتفق مع نسبة الأمن من نزلاء السجون جميعا بغض النظر عن مدة الحكم، إلا أن نسبة الأمن بين النزلاء تفوق كثيرا نسبتها في المجتمع الخارجى إذ أنها لا تتعدى ٦٠٪ تقريبا .

عدد الأشخاص الذين يعولونهم المحكوم عليهم :

تبين أن أغلبية المحكوم عليهم لا يعولون أحدا (٢٢٢٨٦) بنسبة ٦٨ر٤ ٪) ، أما الذين يعولون شخصا واحدا فيبلغ عددهم ١٧٦٨ (بنسبة ٥ر٢ ٪) ، والذين يعولون شخصين يبلغ عددهم ٢٤٢٩ (بنسبة ٧ر٨ ٪) ، أما الذين يعولون ثلاثة أشخاص فأكثر فيبلغ عددهم ٦٠٤٣ (بنسبة ١٨ر٦ ٪) .

ويلاحظ أن نسبة المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة والذين لا يعولون أحدا تكاد تبلغ ضعف نسبة المحكوم عليهم الذين لا يعولون أحدا والمودعين في جميع السجون أيا كانت مدة عقوبتهم ، إذ لم تتعد نسبة هؤلاء ٣٦ر٢٪ (١) وقد يرجع ذلك إلى أن تخفف هؤلاء من مسئولياتهم الاجتماعية تجعلهم يندفعون إلى ارتكاب الجرائم البسيطة دون تقدير لمغبة أفعالهم واستخفافا بالعقوبات المقررة عن هذه الجرائم ، وهو نفس السبب الذى رددنا إليه ارتفاع نسبة غير المتزوجين الذين يحكم عليهم بعقوبة قصيرة المدة .

تقدير عقوبة الحبس القصير المدة

إذا كان تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالمحكوم عليهم - الواردين لسجون الجمهورية العربية المتحدة خلال عام ١٩٦٤ والذين لا تتعدى عقوبتهم ستة أشهر - كشف عن وجوب البحث عن بديل إلى جانب هذه العقوبة ، لعدم ملائمتها للمحكوم عليهم فى بعض الجرائم من جهة ،

(١) النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

وللأضرار الكثيرة التي تترتب عليها من جهة أخرى ، إلا أننا نود قبل أن نختتم هذه الدراسة أن نستعرض حجج المعارضين لهذه العقوبة ، وحجج المطالبين بالابقاء عليها ، حتى نخلص لتقدير سليم لها .

وفى الواقع تختلف الآراء اختلافا كبيرا حول الغاء هذه العقوبة أو الابقاء عليها ، ويرجع ذلك الى الاختلاف حول الفلسفة التي يرد إليها حق المجتمع فى العقاب .

يذهب البعض الى أن الغرض الأول للعقوبة هو الردع العام ، أى تحذير الكافة وارهابهم لمنعهم من خرق القانون حتى لا يحل بهم ما تضمنه من عقاب .

ويرى آخرون أن الاعتداد بالردع العام باعتباره الغرض الأول للعقوبة لم يعد يتفق مع تطور السياسة الجنائية والهدف الحالى لها . فقد أصبح التركيز الآن على تحقيق الردع الخاص بالعمل على اصلاح الجانى نفسه واعادة تأهيله . فقد ثبت عمليا ان العقوبة مهما بلغت قسوتها لا تشكل التحذير الذى يمنع الجانى من ارتكاب جريمته ، فهو عند اقدامه على ارتكاب الجريمة لا يحسب مقدما مقدار الربح الذى سيعود عليه منها ومقدار الخسارة التى ستلحقه من توقيع العقوبة ، بل هو يقدم عليها وهو متأكد من عدم اكتشاف أمره ، ولو قدر انه سيضبط وتوقع عليه عقوبة لتردد كثيرا فى الاقدام على الجريمة . وقد أثبتت الأبحاث التى قام بها Kinberg, Fry Margery صدق هذا النظر . ومما يؤكد ذلك أن العقوبات البالغة القسوة التى كانت تطبق فى الماضى لم تفلح فى ردع الجناة ومنعهم من الاقدام على الجرائم (١) .

(١) أحمد الألفى ، العود الى الجريمة والاعتياد على الاجرام ، مارس ١٩٦٥ ، ص ٤٢٣ .

وبالطبع فان أنصار الردع العام يرون ضرورة الإبقاء على العقوبات القصيرة المدة ، اذ أنه لا جدال في أن عددا كبيرا من الناس تردعهم فكرة دخول السجن ولو ليوم واحد . أما الذين يغلبون الردع الخاص فهم يرون أن العقوبات القصيرة المدة لا يمكن أن تفيد في اصلاح الجاني واعادة تأهيله ، وان الضرر المترتب عليها يرجح كثيرا ما يحتمل أن تحققه كأداة ردع .

والى جانب هاتين الحجتين الرئيسيتين التى يقول بها أنصار الإبقاء على هذه العقوبة والمنادين بالغائها ، هناك حجج أخرى يتذرع بها كل فريق ، ويمكن ايجازها فيما يلى :

أولا - حجج المطالبين بالإبقاء على العقوبات القصيرة المدة :

١ - الى جانب ما تحققه العقوبة القصيرة المدة من ردع عام ، فانها أحيانا تعد ضرورية كجزاء لما ترتب على الجريمة من ضرر ، وحتى يأخذ الجاني عبرة من العقوبة .

٢ - تدعو الحاجة الى اللجوء الى عقوبة الحبس القصير المدة فى بعض الأحيان ، عندما يكون الضرر الذى يحتمل حدوثه من سلوك الشخص كبيرا حتى اذا لم يكشف هذا السلوك عن خطورة اجرامية لدى الشخص ، مثل حالة قيادة السيارات فى حالة سكر ، ولذلك منعت النرويج تطبيق الأحكام المشروطة فى هذه الحالات ، وفرضت كجزاء لهذه الجريمة الحبس الذى يتراوح بين ٢١ يوما ، ٣٠ يوما . وهكذا تعد العقوبة القصيرة المدة فى هذه الحالة وأمثالها كتحذير للكافة حتى لا يقدمون على هذا السلوك الذى قد ينجم عنه اضرار كبيرة .

٣ - ان القول بأن عقوبة الحبس القصير المدة لا تحقق أى هدف اصلاحى فيه تعميم خاطئ ، فهناك فئات من الجناة لا تحتاج الى البرامج

الاصلاحية التى تطبق فى المؤسسات العقابية والتى تتطلب مدة طويلة نسبية حتى تحقق الغرض المرجو منها • ويكفى هؤلاء الجناة الصدمة التى يحسون بها لتوقيع هذه العقوبة حتى يفيقوا الى سواء السبيل • وقد ثبت أن نظام المعاملة فى المؤسسات البورستالية فى انجلترا والتى يخضع فيها الشاب لصدمة حادة مفاجئة قد حقق نجاحا كبيرا ، كما ثبت أن تطبيق نظام العقوبات المتناهية القصر فى ألمانيا الغربية على بعض فئات من الجناة قد نجح هو الآخر ، الأمر الذى يبرر الإبقاء على العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة •

٤ - اذا كانت هناك نسبة عالية ممن حكم عليهم بعقوبة قصيرة المدة قد عادوا مرة أخرى لارتكاب الجريمة ، فان هناك نسبة كبيرة أخرى ممن حكم عليهم بهذه العقوبة لم يرتكبوا الجريمة ثانية ، الأمر الذى يقطع بأنها نجحت فى تحقيق الغرض المرجو منها ونأت بالجناة عن سلوك السبيل الاجرامى •

٥ - هناك بعض الجرائم التى تحقق مغانم مادية كبيرة لمرتكبيها ، ومع ذلك فان هذه الجرائم لا تصدم شعور الجماعة بسبب أو لآخر ، مما يجعل عقوبة الغرامة غير ذات جدوى حيالها من جهة ، كما يجعل عقوبة الحبس الطويل المدة نسبيا غير متناسبة مع الضرر المترتب على هذه الجرائم من جهة أخرى ، ولذلك لا يبقى كجزاء ملائم لهذه الجرائم غير عقوبة الحبس القصيرة المدة •

ثانيا - حجج المنادين بالالغاء :

١ - الى جانب الحجة الأساسية التى يستند اليها أنصار الغاء عقوبة الحبس القصير المدة الخاصة بالأثر السلبي لها ، المتمثل فى عدم تحقيقها لأى غرض اصلاحي ، فان هناك آثارا ضارة عديدة تترتب عليها ، لعل من

أبرزها أنها تتيح الفرصة للمحكوم عليهم بها - وهم عادة من المجرمين الذين لم يوغلوا بعد في السلوك الاجرامى - للاختلاط بغيرهم من المجرمين الأرسخ منهم قدما فى الجريمة الأمر الذى يجعلهم يقتدون بهم ويترسومون خطاهم بل وقد ينتظمون معهم فى عصابات اجرامية تمارس نشاطها بعد الافراج عنهم .

٢ - تعد العقوبات القصيرة المدة السبب الأول لازدحام السجون ، فقد ثبت أن نسبة كبيرة من النزلاء فى أغلب بلاد العالم من المحكوم عليهم بهذه العقوبات . ولا شك أن ازدحام السجون هو العقبة الكئود التى تحول دون تنفيذ البرامج الاصلاحية . واذا كان هناك بعض المذنبين لا يحتاجون الى هذه البرامج - كما يقال - الا أن ازدحام السجون يقف حجر عثرة يمنع من تطبيق برامج المعاملة على النزلاء الذين يحتاجون فعلا لها .

٣ - ان قيمة عقوبة الحبس تتمثل فى التلويح بها وليس فى تنفيذها ، فاذا حدث ووقعت على شخص لمدة بسيطة انهارت قيمتها ولم يعد لها الرهبة التى كان يظنها فيها ، وهذا هو الذى يفسر ارتفاع نسبة العائدين الذين يحكم عليهم بعقوبات قصيرة المدة .

٤ - اذا لم يكن لعقوبة الحبس القصير المدة آثار ايجابية نافعة فلا يبقى لها الا الوصمة التى تلحق المحكوم عليه بها ، وهى وصمة تحول بينه وبين الالتحاق بعمل يتكسب منه بعد الافراج عنه ، كما انها بذاتها تؤدى الى فقدده لعمله وحرمان أسرته من رعايته .

* * *

والرأى الذى نخلص اليه بعد استعراض حجج كل فريق فى ضوء نتائج الدراسة الاحصائية لا يذهب الى المدى المتطرف الذى يطالب بالغاء عقوبة الحبس القصير المدة ، فقد تكون أحيانا الاجراء الأكثر ملاءمة لبعض

الجناة ، مما يسوغ الإبقاء عليها حتى يمكن للمحاكم الحكم بها ، على أن يكون ذلك فى نطاق ضيق اذا تكشف للمحاكم أن أى إجراء بديل لها لا يصلح إزاء الجانى .

على أنه يجب أن يراعى دائما فى تنفيذ هذه العقوبة أن يودع المحكوم عليهم بها فى مؤسسات خاصة بحيث لا يختلطون مع غيرهم من المجرمين الخطرين الذين يحكم عليهم بعقوبات طويلة ، وحتى لا يؤدي هذا الاختلاط - فضلا عن المساواة الخلقية التى تنجم عنه - الى عرقلة تنفيذ البرامج الإصلاحية اللازمة لمن يحتاج إليها من النزلاء .

وإذا كنا نذهب الى تخصيص سجون خاصة للمحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة ، فإن من المنطقى تخصيص سجن للمحكوم عليهم بهذه العقوبة الذين يرتكبون جرائم غير عمدية ، وقد نجحت التجربة المأخوذ بها فى النظام العقابى البلجيكى والتى أدت الى تخصيص سجن مالين Malines لهؤلاء المحكوم عليهم (١) .

ولن يتأتى تحاشى الاسراف فى العدد الكبير من العقوبات القصيرة المدة الا بتضمين النظام القانونى بدائل لهذه العقوبة حتى يكون لدى القاضى الخيار الذى يمكنه من اختيار التدبير الأكثر ملاءمة لكل جان . ولا شك أن من أبرز هذه التدابير الاختبار القضائى الذى ثبت عالميا رجحان فائدته على عقوبة الحبس فضلا عن قلة نفقاته ، الأمر الذى حدا بالحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين التى نظمها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية سنة ١٩٦٣ الى التوصية بالأخذ به .

ومن ناحية أخرى فإنه يجب الأخذ بالصور الحديثة للعقوبة ، مثل

(١) أحمد الألفى ، تخصيص المؤسسات العقابية ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

الغرامة اليومية والغرامة النسبية وتشغيل المحكوم عليهم فى العطلات ، حتى يستطيع المحكوم عليه بالغرامة الوفاء بها فلا ينفذ عليه بالاكراه البدنى . كما يمكن البحث فى الأخذ بنظام الحكم بالعمل الاصلاحى وهو نظام جديد وان كان قد بدأ تطبيقه فى روسيا الا أنه أخذ ينتشر فى بعض البلاد مثل الهند .

وقد أوصت الحلقة العربية الافريقية الأولى للدفاع الاجتماعى ضد الجرائم الاقتصادية والتي عقدت فى القاهرة فى المدة من ٣١ يناير الى ٥ فبراير ١٩٦٦ بتفادى الحكم بعقوبة الحبس القصير المدة باعتبارها غير فعالة وغير مستحبة فى السياسة الجنائية ، وباعطاء القاضى القدرة على منح تسهيلات لدفع الغرامة بالتقسيط ، وفى حالة تعذر تنفيذها فانه يمكن الزام المحكوم عليه بأداء أعمال لمصلحة الدولة أو المجتمع .

Dans notre étude, nous avons considéré la peine d'emprisonnement de six mois tout au plus comme une peine de courte durée.

Environ 82% des détenus dans les prisons de la R.A.U. au courant de l'année 1964 ont été condamnés à une peine de six mois tout au plus. De ceux-ci 68% sont condamnés à une peine d'un mois tout au plus, et 20% à une peine d'une semaine tout au plus.

Les tribunaux égyptiens n'ont recours à l'application du sursis comme un substitut de la peine de courte durée que très rarement. En 1962 par exemple, les tribunaux n'ont eu recours à ce procédé que dans 7,6% de l'ensemble des sentences.

Cette étude comprend la distribution des condamnés à une peine de courte durée selon l'âge, le sexe, l'état marital, la profession et l'état de récidive.

L'étude s'est intéressée avec les natures des crimes qui encourrent de telles peines.

En conclusion l'étude a recommandé l'intégration des systèmes comme la probation, des formes récentes de l'amende, le travail correctif sans privation de liberté, comme substitut des peines de courte durée, pour donner les tribunaux le pouvoir de choisir entre ces systèmes et la peine de courte durée selon les différentes circonstances de l'inculpé.

L'EMPRISONNEMENT DE COURTE DUREE

ETUDE STATISTIQUE

Dr. Ahmad El Alfy

On peut dire, sans beaucoup de prétention, que le problème des peines privatives de liberté de courte durée représente un des problèmes les plus importants dans le domaine de la pénologie. Ceci n'est pas dû seulement aux difficultés pratiques — c'est-à-dire à l'encombrement des prisons, ce qui a pour effet de contrecarrer tous les efforts fournis pour la réadaptation des détenus — mais à ce que l'étude approfondie du problème, d'une part, et les moyens de le résoudre d'autre part, nécessitent un effort considérable pour connaître les différents aspects légaux et pénaux du problème.

Tout d'abord il est absolument nécessaire de connaître la philosophie sur laquelle la société rétablit son droit de punir. Ainsi que d'intégrer dans le droit pénal des nouveaux systèmes qui conviendraient à cette philosophie, faute de quoi on ne peut garantir le succès d'une telle tentative, car la conscience collective doit accepter ces nouveaux systèmes et les adopter.

En plus le choix de ces substituts des peines privatives de liberté de courte durée doit se baser essentiellement sur l'étendue du problème.

Il est à noter que le problème des peines privatives de liberté de courte durée est un problème mondiale, c'est un problème qu'on rencontre dans toutes les sociétés même celles dont les systèmes pénitentiaires sont développés.

الدولة والقانون والعقاب

دراسة فى الاشتراكية العلمية والتطبيق

على حسن فهمى

الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تقديم :

تقوم الجمهورية العربية المتحدة فى المرحلة الحالية بتجربة طليعية رائدة فى ميدان التطبيق الاشتراكي ، تجربة تنبع من واقع المجتمع المصرى وظروفه المختلفة وامكانياته ، كل ذلك داخل اطار الاشتراكية العلمية . « ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » (١) .

ولا شك أن القانون فى مجتمع ما يتأثر - بشكل واضح - بالأوضاع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وبالايدولوجية التى تسود ذلك المجتمع ، ويبدو هذا التأثير فى القانون كأوضح ما يكون فى مجال القانون الجنائى حيث تتأثر ضوابط ومعايير التجريم وكذلك الفلسفة العقابية فى المجتمع بالتغيرات المختلفة التى تطرأ على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . « فقانون العقوبات والقوانين الجنائية - بصفة عامة - مرآة صادقة تعكس القيم الأخلاقية والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، وانه ما من مرة يصدر تقنين جديد للعقوبات الا ويترجم بالضرورة - بالمقارنة بالتقنيات القديمة والأجنبية - الثورات أو التطورات

(١) الميثاق ، الباب السادس ، « حتمية الحل الاشتراكي » .

الأقل ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة التي وضع لها ، (٢) .

وفي هذه الدراسة سنحاول رسم صورة دقيقة للفلسفة والسياسات العقابية في مجتمع اشتراكي أو في مرحلة التحول الاشتراكي ، وهذه الصورة جزء من كل يتعلق بما يمكن أن يسمى الفلسفة الاشتراكية في التجريم والعقاب أو الفلسفة الاشتراكية في القانون الجنائي ، إذ لا يمكن أن يظل التشريع الجنائي بمنأى عن تلك الثورة الاشتراكية التي يخوضها المجتمع المصري اليوم ، ولا يمكن أن يقتصر الأمر على مجرد تعديلات في الصياغة أو مناقشات فقهية عقيمة دون مساس بالفلسفة التي يقوم عليها التجريم والعقاب ومحاولة إقامة هذه الفلسفة على أساس متين من النظرية الاشتراكية والتطبيق الاشتراكي ، حتى يمكن أن يقوم التشريع الجنائي بدوره في حماية العلاقات الاجتماعية الجديدة وتدعيم القيم الجديدة في المجتمع الاشتراكي ، « كذلك فإن القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية » (٢) .

وسنعرض - كتمهيد أساسي - للأصول العامة للاشتراكية العلمية والتطبيق المصري للاشتراكية ، ثم نعرض للنظرية الاشتراكية في الدولة والقانون بصفة عامة ثم نتناول سمات وخصائص القانون الاشتراكي وعلى الأخص القانون الجنائي الاشتراكي مهتمين أساسا بالفلسفة العقابية ونواحي التنفيذ العقابي في المجتمع الاشتراكي .

(١) مقدمة الأستاذ جارد P. GARRAUD على Code pénal de la R.S.F.S.R., Texte officiel, « Les Codes de la Russe Soviétique », Traduits Par J. Patouillet, Bibliothèque de l'institut de droit comparé de Lyon, Librairie Generale de droit et de Jurisprudence Paris 1935.

(٢) الميثاق ، الباب الخامس ، « الديمقراطية السليمة » .

المبحث الأول - فى الاشتراكية العلمية :

لم يقدم التراث العلمى تعريفا جامعاً مانعاً ومتفقاً عليه للاشتراكية ، بل ولم تشهد فكرة أو نظرية فى تاريخ الفكر الإنسانى من الاختلاف حول تعريفها مثلما شهدت الفكرة الاشتراكية .

ولقد حظيت مسألة العدالة الاجتماعية ومدى إمكان تحقيقها باهتمام الكثيرين من المفكرين منذ أقدم العصور ، ضمت كتاباتهم المختلفة شذرات ساذجة أحياناً ولماحة أحياناً أخرى حول ذلك الموضوع إلا أن الأمر لم يخرج - فى غالب الأحوال - عن افتراضات وحلول خيالية ليست على أساس علمى من الواقع .

ويفرق الكتاب عادة بين الاشتراكية الخيالية وما اصطلح على تسميته بالاشتراكية العلمية التى تنسب صياغتها وبلورتها الى كل من « كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) » و « فريدريك انجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) » ، وتمتد أفكار الاشتراكية الخيالية بجذورها فى أعماق التاريخ ، نجد آثاراً لها فى كتابات « أفلاطون (٤٢٨ ق م - ٣٤٧ ق م) » و « أرسطو (٣٨٤ ق م - ٣٣٢ ق م) » و « توماس مور (١٤٧٨ - ١٥٣٥) » ، و « هنرى سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) » و « شارل فورييه (١٧٧٢ - ١٨٣٧) » و « بيير برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) » ، ولا شك أن هؤلاء الكتاب جميعاً كانوا يتفقون فى ضرورة إقامة مجتمع عادل إلا أنهم اختلفوا فى الوسائل التى يمكن أن تؤدى الى ذلك ، ولسنا فى مجال تفصيل آرائهم ، إلا أنها فى مجموعها ينقصها الاستناد الى الواقع .

أما الاشتراكية العلمية فقد اصطلح على إطلاقها على النظرية التى قدمها وصاغها كل من « كارل ماركس » و « فريدريك انجلز » ، وضمناها أعمالهما الكثيرة وأهمها البيان الشيوعى (١٨٤٨) ، ورأس المال لكارل

ماركس ، وأحوال الطبقة العاملة في إنجلترا عام ١٨٤٤ لفريدريك انجلز ، وعقم الفلسفة لماركس ، وأصل نظام الأسرة والدولة والملكية الفردية لانجلز ، ودراسات فلسفية لماركس وانجلز ، وغيرها من المقالات والمحاضرات والرسائل التي تتضمنها المجلدات العديدة لأعمالهما الكاملة والمختارة .

والاشتراكية العلمية مذهب فكري يحاول أن يفسر عملية التطور الاجتماعي تفسيراً علمياً باستخدام المنطق الجدلي الذي قال به « هيجل » ، ومحاولة فهم التاريخ وتفسيره تفسيراً مادياً .

ويقوم المفهوم المادي للتاريخ على أن انتاج وسائل العيش وتبادل الأشياء المنتجة هو أساس البناء الاجتماعي ، وأنه في كل مجتمع على طول التاريخ ، فإن طريقة توزيع الثروة وتقسيم المجتمع الى طبقات ، إنما تعتمد على ماذا ينتج هذا المجتمع وكيف ينتج وكيف تتبادل المنتجات ، ولذلك فإن الأسباب النهائية للتغيرات الاجتماعية والثورات السياسية لا تكمن في أذهان الناس ولا في فهمهم للحق والعدل ، بل في التغيرات التي تلحق بوسائل الانتاج وبطرق التبادل ، وبالتالي فلا يبحث عن أسباب التغير الاجتماعي في الفلسفة بل في اقتصاد كل فترة (١) .

ولما كانت المطالب الأساسية للإنسان مما يتصل بكيانه المادي ، ولما كانت الطبيعة لا تستطيع أن تفي بمطالب الإنسان الا بقيامه ببذل الجهد مع تنوع احتياجاته وتجدها مما يزيد من عمليات الصراع مع الطبيعة وما يستلزم ذلك من ضرورة تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع وظهور صور المبادلة والتوزيع ، وظهور علاقات الملكية التي تقسم المجتمع الى فريقين ،

(١)

Engles (Frederick), Socialism: Utopian & Scientific, in Marx-Engles Selected works, vol. 2, P.136, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1965.

أحدهما يملك وسائل الانتاج والآخر لا يملك هذه الوسائل وان كان يملك قوة العمل ، ومن هنا كان من الضروري ابتداء أوضاع سياسية ونظم قانونية وفلسفات تنظم العلاقات فى المجتمع (١) .

وتذهب أيضا الى أن التاريخ يقدم لنا فى كل مجتمع تناقضات تقوم على التقابل بين طبقتين تتصارع مصالحهما : طبقة مستغلة وطبقة مستغلة، مع ما يؤدي اليه الصراع بين الطبقتين من تطور المجتمع ثوريا ، نشهد ذلك فى المجتمعات العبودية القديمة وفى عصور الاقطاع وفى ظل الرأسمالية حيث تكون ثمة هوة ضخمة بين طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة ، الأمر الذى سينتهى الى تدخل الطبقة المستغلة لانتهاء النظام الرأسمالى واقامة نظام لا يتضمن تناقضات أو تصادم مصالح وخلق مجتمع لا طبقى وهذا هو النظام الاشتراكى (٢) .

ويجب ألا يتبادر الى الذهن أن اصطلاح الاشتراكية العلمية يعنى أن تلك النظرية قد تكاملت فى صيغ محددة تقدم حلا سحرية لكل شئ ، فالواقع أن الاشتراكية تقوم على استقراء القوانين الداخلية لحركة التاريخ والمجتمعات وهى على ذلك فى تطور مستمر ، ولا ينبغى أن تنقلب الى تجريد يضيع الواقع معه (٣) . ومن هنا يرى الماركسيون أن الاشتراكية العلمية مذهب تطورى يعتمد على اثرى النظرية بالخبرة الجديدة للحركة الثورية ، ويذهب « ستالين » الى أن « لينين » - ولو انه كان من أخلص

(١) راشد البراوى ، النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعلمية ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٢) رفعت المحجوب ، النظم الاقتصادية ، ص ٦٧ ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٣) كامل زهيرى ، الاشتراكية بين الخيالية والعلمية ، مجلة الكاتب ، العدد ٣٥ ، ص ١٠٤ ، فبراير ١٩٦٤ .

تلاميذ « ماركس » و « انجلز » - الا أنه أخضع الماركسية في التطبيق
للأحوال الجديدة للتطور (١) .

وهكذا نجد التراث العلمي الخاص بتحليل الاقتصاد الاشتراكي
دائب التطور ، ذلك أن مؤسسى الاشتراكية العلمية ، ماركس وانجلز ،
ركزا على تحليل الاقتصاد الرأسمالى بالاضافة الى مجرد ايراد بعض
الملاحظات العامة المتعلقة بالاقتصاد الاشتراكي دون الدخول فى التفاصيل
خشية عدم القيام بعمل علمى لعدم توفر بيانات واقعية مستقاة من تجربة
اشتراكية فى ذلك الوقت . وفى الاتحاد السوفييتى كان « لينين » أول من
طرح المسائل المتعلقة بالاقتصاد الاشتراكي للمناقشة والبحث ، كما تعرض
لقضايا الاقتصاد الاشتراكي أمثال بوخارين Boucharin
وبريوبرازنسكى Preobra Zenski . أما المحاولة الجديدة الأولى
لاستنباط بعض المبادئ النظرية العامة تأسيسا على التجارب التى مر بها
اقتصاد الاتحاد السوفييتى فقد كانت لستالين فى كتابه الشهير « القضايا
الاقتصادية للاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى » ، وكذا كتاب « الاقتصاد
السياسى » الذى نشرته أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفييتى . وفى
نفس الوقت ظهرت تجارب اقتصادية اشتراكية فى دول أخرى مثل
يوغوسلافيا والصين وبولندا وغيرها من الديمقراطيات الشعبية ، وهكذا
يبدو أن محاولات التحليل النظرى للاقتصاد الاشتراكي تسير نحو
النضج (٢) .

(١)

Cornforth, Maurice, Materialism & the dialectical method, pp. 106/108
International Publishers, New York, 1953.

(٢) أوسكار لانجه ، الاقتصاد السياسى للاشتراكية ، ترجمه عن الانجليزية د. هشام
متولى ، مجلة المعرفة ، دمشق ، ص ٣٠ ، ص ٣١ ، السنة الرابعة ، العدد ٤٦ ، ديسمبر ١٩٦٥ .

والاشتراكية العلمية علم يقوم على المعرفة الموضوعية بالواقع وتقديم وسائل تغييره وهي تقوم على أساسين عبر عنهما « فريدريك انجلز » بقوله « نحن ندين لكارل ماركس بهذين الاكتشافين العظيمين ، ألا وهما المفهوم المادى للتاريخ وكشف سر الانتاج الرأسمالى بكشف فائض القيمة ، فهذان الاكتشافان جعلتا الاشتراكية علما » . و « كما ان داروين اكتشف قانون تطور الطبيعة العضوية ، فان ماركس اكتشف قانون تطور المجتمع البشرى » (١) .

وتكون المادية الجدلية والمادية التاريخية الأساس النظرى للاشتراكية العلمية ، والمادية التاريخية عبارة عن امتداد تطبيق المادية الجدلية الى المجتمع ، والجدلى كما يقول انجلز ينظر الى الأشياء والتطورات فى تسلسلها وفى علاقاتها المتبادلة وفعلها المتبادل والتحول الذى ينتج عن ذلك ، وفى نشأتها وتطورها وانهاياها (٢) .

وترجع الأصول الأولى للجدل الى فلاسفة اليونان اذ كانوا يدركون الطبيعة ككل ويعلمون أن هذا الكل يتغير ، كذلك توجد بعض آثار الاستدلال الجدلى عند « ديكارت » ، الا أن الفضل الأكبر فى صياغة المنهج الجدلى يرجع الى « هيغل » الذى تأثر بانتصار الثورة الفرنسية وتغييرها لأوضاع المجتمع الاقطاعى ، فذهب الى أن الحقيقة عملية تاريخية انتقالية من الدرجات الدنيا الى الدرجات العليا ، ورغم أن « هيغل » كان

(١) جورج بوليتزير ، المادية والمثالية فى الفلسفة ، ترجمة وتعليق اسماعيل المهدي ،

ص ١٨٤ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

(٢) نقلا عن : جورج بوليتزير وجى بيسى وموريس كافينج ، المبادئ الأساسية للفلسفة ، ترجمة اسماعيل المهدي ، الجزء الأول ، ص ٣٢ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، وانظر ايضا :

V. Afanasyev ; Marxist Philosophy, p. 14, Progress Publishers, Moscow, 1965.

مثاليا ، الا أن « ماركس » استطاع أن يستعير المنهج الجدلى الذى صاغه هيجل مع نبذ المفهوم المثالى للعالم (١) .

ولقد ذهب « ستالين » الى أن الجدل « بعكس الميتافيزيقا لا يعتبر الطبيعة تجمعا عرضيا للأشياء ، ولا يعتبر الظواهر منفصلة بعضها عن بعض ، بل يعتبر الأشياء والظواهر مرتبطة فيما بينها ارتباطا عضويا يقوم بعضها على البعض ، وعلى هذا فلا يمكن فهم أى ظاهرة من ظواهر الطبيعة اذا نظرنا اليها منعزلة خارج الظواهر المحيطة بها ، وذلك لأن أى ظاهرة فى ميدان الطبيعة يمكن أن تنقلب الى شىء لا معنى له اذا نظرنا اليها خارج الظروف المحيطة بها ، أى اذا انتزعناها من هذه الظروف . وعلى عكس ذلك يمكن أن نفهم وأن نفسر أى ظاهرة اذا نظرنا اليها من زاوية ارتباطها الذى لا ينفصم بالظواهر المحيطة بها » (٢) .

والسمة الثانية للمنهج الجدلى هى التغير والتطور فليس ثمة أنظمة اجتماعية لا تتبدل أو مبادئ أزلية للملكية الخاصة مثلا ، والسمة الثالثة للجدل فيلخصها ماوتسى تونج « ان العلة الأساسية لتطور الأشياء لا توجد فى الخارج بل فى داخل الأشياء ، أى فى الطبيعة المتناقضة الملازمة للأشياء نفسها . فكل شىء ، وكل ظاهرة ، ذات تناقضات باطنة ملازمة ، وهذه التناقضات هى التى تولد حركة الأشياء وتطورها ، فالتناقضات الملازمة للأشياء والظواهر ، هى العلة الأساسية لتطورها » (٣) .

فعلى عكس المثالية التى تعتبر أن قوى تطوير المجتمع تتركز أساسا

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣ ، ص ٣٤ .

(٢) نقلا عن المرجع السابق ص ٥٧ ، ٨٣ .

(٣) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٥٧ ، ٨٣ .

على الأفكار والقيم فإن المادية التاريخية تعتبر القوى الأساسية في ذلك هي أسلوب الانتاج ، فبدون انتاج ليس ثمة مجتمع ، وعلى هذا فان أسلوب الانتاج يحدد تركيب المجتمع ونظمه وأوضاعه ويحدد الأفكار والقيم السائدة به ، وأي تغير في أسلوب الانتاج هذا يستتبع تحولا في النظام الاجتماعي كله (١)

يقول « ماركس » و « انجلز » في المؤلفات الفلسفية : « ان الطبقة التي تتصرف بوسائل الانتاج المادى تتصرف في الوقت نفسه ، وبالتالي ، بوسائل الانتاج الفكرى ، حتى انه تخضع لها في الوقت نفسه وبصورة وسطية ، أفكار أولئك الذين هم محرومون من وسائل الانتاج الفكرى . ان الأفكار السائدة ليست الا تعبيراً عن الشروط المادية السائدة » (٢) .

فالاشتراكية العلمية بمقوماتها التقليدية وبمعناها التقليدى ليست نظاما من الأفكار التجريدية يقول بها بعض الفلاسفة ، بل هي فلسفة ممارسة تمارسها الجماهير ، وليست عمل طائفة من الأفراد المنعزلين عن الحياة والناس ، ولكى تفهم الأشياء تمهيدا لتغييرها لا بد من دراستها ليس طبقا لنظام تجريدى بل فى تغيراتها وأبعادها الحقيقية وعلاقاتها المتداخلة (٣) .

فالاشتراكية العلمية وهي تستخدم المنهج الجدلى كوسيلة لمعرفة الطبيعة والمجتمع تنبذ في الوقت نفسه الميتافيزيقا التي ترى الأشياء

(١) ف . كونستانتينوف ، دور الأفكار التقدمية فى تطوير المجتمع ، ترجمة عبد المعين الملوحي ، ص ٩ ، منشورات دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٥٥ .

(٢) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) موريس كونفورت ، المادية والمنهج الجدلى ، سابق الإشارة اليه ، ص ١٣ ، ص ١٤ ، ص ١٢١ .

والمفاهيم التي تشير اليها كظواهر منفصلة ، الأمر الذي يؤدي الى انكار
امكان حدوث تغيرات نوعية ، ويرجع الفضل لماركس وانجلز في استعارة
تطبيق المادية الجدلية الى ميدان الحياة الاجتماعية باتخاذ المادية التاريخية
كنظرية للتطور الاجتماعى وتحقيق التغيير الثورى للمجتمع (١) .

ولقد بلور كل من ماركس وانجلز المادية التاريخية فى كتاباتهما ،
غير اننا نجد ماركس يهتم أساسا بالتحليل النظرى بينما يوجه انجلز كل
طاقاته الى الملاحظة المباشرة للوقائع الاقتصادية والاجتماعية كما فعل فى
كتابه « أحوال الطبقة العاملة فى انجلترا عام ١٨٤٥ » ، (٢) .

وقد نشأت تسمية الاشتراكية نتيجة التركيز على الجانب السياسى
من أفكار « ماركس » ومن هنا ارتبطت باصطلاح « الماركسية » حيث كانت
نظرياته تؤخذ كاتجاه سياسى وحزبى . ولقد كان للتحليل الاقتصادى
الذى ذهب اليه « ماركس » الفضل الأكبر فى جعل الاشتراكية علما . قال
نظرية فائض القيمة يرجع الفضل فى فهم التناقض بين الرأسماليين
والعمال وأمكن فهم معنى الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج ، يقول « لينين » :
« استخلص ماركس تحول المجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى معتمدا
فقط كلية على القانون الاقتصادى لحركة المجتمع المعاصر ، كما استخلص
من نفس القانون الاقتصادى الحل الذى يحقق موضوعيا الغاء الرأسمالية ،
وهو تأمين العمل » ، (٣) .

(١) ف - أفاناسييف ، الفلسفة الماركسية ، ص ١٤ ، ص ١٥ ، ص ١٨ ، موسكو ،

١٩٦٥ .

(٢)

Auguste Cornu, La Formation du Materialisme Historique, La Pensée
(Paris), pp. 5, 7. Nouvelle Serie, no. 1515, Juin, 1964.

(٣) اسماعيل المهدي ، الاشتراكية العلمية ، مجلة الكاتب ، العدد ٤٥ ، ص ١٣٠ ،

ص ١٢٢ ، ديسمبر ١٩٦٤ .

وترتبط نظرية فائض القيمة بتحليلات ماركس الاقتصادية الأخرى للقيمة والنقود والربح والأجر ، ويرتبط بها ويقوم عليها أيضا تحليلات « لينين » لظاهرة رأس المال المالى والامبريالية ورأسمالية الدول الاحتكارية وقانون النمو الاقتصادى غير المتكافئ فى الدول الرأسمالية ، وهذا كله يشكل الأساس المنهجى المادى للاشتراكية العلمية (١) .

وواضح أن الاشتراكية العلمية والتحليل الاقتصادى الذى ذهب اليه « ماركس » ينبثقان من المادية التاريخية وهى النظرية العلمية فى تحليل تطور المجتمع والعصور التاريخية ، وتنبتق هذه بدورها من المادية الجدلية ، الا أنه يجب التفرقة هنا بين النظرية العلمية والمنهج الفلسفى لصاحب النظرية اذ هما يقبلان التجزئة عند كل من يرفض وحدتهما أو تكاملهما (٢) .

والاشتراكية ليست مجرد نظام اقتصادى أقرب الى تحقيق العدالة وأكثر اتفاقا مع الانسانية بل ان حتميتها تكمن فى أنها نظام يكفل أعلى حد من النمو الاقتصادى المتواصل الخالى من الازمات (٣) .

فالرأسمالية ، كنظام اجتماعى ، عاجزة بصفة عامة ، عن الوصول الى تحول سريع من التخلف الى التقدم ، كما لا تستطيع أن تحل مشكلة العمالة ، وهى ان استطاعت أن تحقق التقدم فى بعض قطاعات جزئية من الاقتصاد الوطنى الا أنها تخدم مصالح مجموعات محدودة نسبيا دون أن

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٣) مقدمة الناشر لكتاب « التاميم فى الاتحاد السوفييتى » تأليف « افرام لوكشين »

من سلسلة « الاشتراكية فى التطبيق » - الناشر وكالة نوفوستى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

تحقق لجماهير الشعب المستوى المعيشي الذى يرغبون فى الوصول اليه (١) .
والنظام الاقتصادى هو قاعدة المجتمع ، فى نظر الاشتراكية ، وجميع
المفاهيم والأفكار السياسية والقانونية والفلسفية والجمالية وجميع
الأوضاع والأنظمة القائمة عليها هى بناء فوقى قائم على تلك القاعدة .
والملكية الخاصة لوسائل الانتاج هى قاعدة المجتمع الرأسمالى وكذلك
طريقة التوزيع وعلاقات الاستثمار والاستغلال التى يفرضها الرأسماليون
على العمال ، أما القاعدة الأساسية للمجتمع الاشتراكى فهى الملكية
الاجتماعية لوسائل الانتاج وعدم قيام أى نوع من أنواع استغلال الانسان
للانسان كما تقوم الطريقة الاشتراكية فى التوزيع على أساس كمية العمل
ونوعيته (٢) . وليس معنى هذا أن الاشتراكية العلمية تؤمن بالجبرية
الاقتصادية بشكل آلى ، بل هى تؤمن تماما بتفاعل الانسان ببيئته
الاجتماعية وتؤمن بقوة الأفكار فى احداث التغير الاجتماعى بشرط أن
يشخص الموقف الموضوعى تشخيصا صحيحا (٣) .

وهدف التحولات الاشتراكية كما أوضحه « لينين » هو اتاحة فرصة
« نشر الانتاج الاجتماعى على نطاق عريض واخضاعه هو وتوزيع المنتجات
لاعتبارات حول كيفية جعل حياة جميع الكادحين أسهل فعلا ، وتحقيق
الرفاهية لهم » (٤) .

(١) تياجونيكنو (فيكتور) ، تخطى الرأسمالية ، ص ١٢ ، ص ١٣ ، الناشر وكالة
نوفوستى ، دار النصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(٢) ف . كونستانينوف ، دور الأفكار التقدمية فى تطوير المجتمع ، سابق الإشارة
اليه ، ص ٣٧ ، ص ٣٨ .

(٣) جون ليويس ، مدخل الى الفلسفة ، ترجمة أنور عبد الملك ، ص ١٩١ ، الدار
المصرية للكتب ، القاهرة ١٩٥٧ .

(٤) من خطاب ن . س . خروشوف أمام مجلس الأمة المصرى فى ١١ مايو ١٩٦٤ ،
منشور فى « خطب جمال عبد الناصر ونيكيتا س . خروشوف » أثناء زيارة رئيس مجلس
وزراء الاتحاد السوفييتى للجمهورية العربية المتحدة (٩ - ٢٥ مايو ١٩٦٤) ، الناشر
وكالة نوفوستى ، ص ٢١ ، ص ٢٢ ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

والاشتراكية العلمية نظرية شاملة فى الوجود والاجتماع وفى تغير العالم وتغييره ، ومع ذلك فهى ليست عقيدة جامدة بل هى منهج للتفكير والتحليل وقد أعلن « ماركس » انه لا يقيم « دينا » جديدا ، كما كانت عبارته المشهورة « اننى لست ماركسيا » تعبيرا عن مرونة النظرية التى صاغها ، وعلى هذا الأساس فقد لاءم « لينين » بين الاشتراكية العلمية والواقع الروسى وتطور النظام الرأسمالى الى مرحلة الامبريالية كذلك نجح « تيتو » فى الملاءمة بينها والواقع اليوغوسلافى ، كما نجح « ماوتسى تونج » لانه لاءم بينها والواقع الصينى والكفاح الوطنى ضد الاستعمار الغربى والانتقال من ثورة التحرير الى الثورة الاشتراكية ، وتطوير مجتمع زراعى متخلف الى الاشتراكية .

وفى هذا يقول « لينين » : كل الأمم ستصل الى الاشتراكية ، هذا أمر محتوم ، لكنها لن تصل جميعا عن نفس الطريق ، فكل منها سيسهم بشئ خاص به ، بشكل ما من أشكال الديمقراطية ، وبدرجات متفاوتة من التحولات الاشتراكية فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، وما من شئ أكثر بدائية أو أكثر مدعاة للسخرية ، سواء من زاوية النظرية أو التطبيق ، من أن يكون هذا الجانب من جوانب المستقبل بلون رمادى لا يتغير تحت اسم المادية الجدلية (١) . والى هذا أشار « لينين » أيضا فى نهاية عام ١٩١٩ فى كلمة وجهها الى مؤتمر تنظيمات شعوب الشرق الاسلامية : « ها هنا أنتم تواجهون مهمة لم يواجهها الماركسيون حتى الآن فى أى مكان فى العالم . فان عليكم بالاعتماد وبشكل عام على النظرية الماركسية ، أن تكيفوا أنفسكم مع الظروف الخاصة التى لا توجد فى البلاد الأوروبية ، وعليكم أن تتمكنوا من تطبيق هذه النظرية على ظروف مجتمعات تعتبر كتلة

(١) ١- بوتينكو ، طرق مختلفة للانتقال الى الاشتراكية ، ص ١٠ ، النساشر وكالة

نوفوستى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

السكان فيها من الفلاحين ، وتعتبر المهمة في هذه الظروف هي توجيه النضال ضد بقايا العصور الوسطى لا ضد الرأسمالية . هذه هي المشاكل التي لن تجدوا لها حلا في أى كتاب ماركسى ، وسوف يكون عليكم أن تعتمدوا على القومية البورجوازية التي بدأت تستيقظ .

وقد أشار « ماوتسى تونج » الى الفروق النوعية بين الثورة الصينية والثورة السوفييتية : « لم يكن للبورجوازية الروسية طابع ثورى ، بهذا كان دور البروليتاريا أن تتجه ضد البورجوازية لا أن تتحالف معها . أما في الصين فنظروا الى أن البورجوازية مستعمرة وشبه مستعمرة وقد غزاها العدو ، فان لديها لفترة معينة ودرجة معينة طابع ثورى » .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الاشتراكية العلمية لا تعتبر قيادة البروليتاريا للثورة الاشتراكية أمرا ضروريا في جميع المجتمعات وفي كل الظروف ، وفي ذلك يقول « ميرسكى » وهو واحد من ألمع الباحثين في أكاديمية العلوم السوفييتية : « هؤلاء القادة الديمقراطيون الثوريون يمكن أن يكونوا من المثقفين التقدميين والضباط الوطنيين يعبرون عن مصالح الجماهير ويقفون في حزم ضد الامبريالية والاقطاع والبورجوازية المحلية » .

كما أقر المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى فكرة الديمقراطية الوطنية وهي دولة غير بروليتارية وهي غير بورجوازية في نفس الوقت وهي ثورة ضد الاستعمار والاقطاع ومعادية للطريق الرأسمالى .

بل ان « ماوسى تونج » قد أشاد في خطابه الافتتاحى فى المؤتمر الثانى للحزب الشيوعى الصينى فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ بتعاون وحضور عدد من ممثلى الأحزاب الديمقراطية فى الصين كما أشار الى أن عددا من

الديمقراطيين الذين لا ينتسبون الى الحزب الشيوعى الصينى قد شهد هذا الاجتماع ورحب بهم وأثنى على صداقتهم وتعاونهم فى بناء الوطن (١) . ويرجع ذلك الى الاختلافات الأساسية بين التقسيمات الطبقيّة التقليدية التى قال بها « ماركس » ، وهى تقسيمات تتفق تماما مع المجتمعات الأوروبية ، والتقسيمات الطبقيّة فى مجتمعات أخرى غير أوروبية ، فبينما عرفت أوروبا الاقطاع كنظام يقوم على لامركزية الحكم لم تعرف مصر مثلا الاقطاع بهذا المعنى ، ولم تكن مصالح الراسماليين المصريين متناقضة مع مصالح الملاك الزراعيين الكبار بالشكل الذى يؤدى الى انقلاب ثورى لصالح الأولين ، بل كانت الملكية تجمعهم فى شكل تحالف طبيعى وتلقائى ضد جميع الذين لا يملكون ، كذلك فان البرجوازية التى عرفها المجتمع الأوروبى وعلى الأخص البرجوازية الصغيرة تختلف تماما عن مثيلتها فى مصر ، فبينما كانت البرجوازية فى أوروبا قلقة ضائعة لا قيمة لها فى الكفاح السياسى ، كانت فى مصر هى الطبقة المستنيرة التى قادت الحركات الوطنية والتحريرية والدستورية منذ عرابى حتى عبد الناصر ، وكان وما زال من الصعب معرفة حدود فاصلة بين تلك الطبقة المستنيرة وطبقة العمال والفلاحين لأن المثقفين والمهنيين فى مصر خرجت غالبيتهم من صفوف أبناء الفلاحين والعمال (٢) .

كذلك لا يعتبر العنف وانقهر المسلح الوسيلة الوحيدة للانتقال الى الاشتراكية ، وان كان ذلك الأسلوب قد لجىء اليه فى فترات معينة وبخاصة بالنسبة للثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، فحيث تلجأ البرجوازية الى المقاومة المسلحة ضد التغيرات الثورية ، فعندئذ لا يكون مناص

(١) انظر ص ١١ :

Eighth National Congress of the Communist Party of China, Vol. I., (Documents), Foreign Languages Press, Peking, 1956.

(٢) محمد أنيس ، دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية ، مجلة

الكاتب ، العدد ٥٣ ، من ص ١٤ الى ص ٤٣ - أغسطس ١٩٦٥ .

من اللجوء الى العنف والكفاح المسلح للاستيلاء على السلطة ، وفي هذا يقول « ماركس » : اننا لم نزعم أبدا أن علينا أن نسعى لهذا الهدف في كل مكان بنفس الوسائل ، فنحن نعرف انه من الضروري أن نضع في اعتبارنا مؤسسات وعادات وتقاليد البلاد المختلفة ، ونحن لا ننكر أن هناك بلادا مثل أمريكا وبريطانيا يستطيع فيها العمال أن يحققوا هدفهم بالوسائل السلمية (١) .

وقد كتب لينين قبل ثورة أكتوبر يقول : « لا يمكن أن ننكر أنه في حالات مفردة ، وكاستثناء في بعض الدول الصغيرة مثلا حين تقوم دولة كبيرة مجاورة بثورتها الاجتماعية ، فإن الانتزاع السلمي للسلطة من البرجوازية ممكن اذا اقتنع هؤلاء بأن المقاومة غير مجدية » . كما أكد لينين أيضا أن « الطبقة العاملة تفضل بالطبع أن تستولى على السلطة سلميا » (٢) .

بل ان الماركسيين يذهبون الى أبعد من هذا فيؤكدون امكانية التطور البرلماني القانوني نحو الاشتراكية ، وفي هذا يقول « تولياتي » زعيم الحزب الشيوعي الايطالي السابق : « يجب أن تكون قضيتنا الرئيسية هي أن استخدام البرلمان في اتباع سياسة اصلاح اجتماعي ايجابي أمر ممكن اذا ما وجدت طبقة عاملة قوية وحركة اشتراكية تقودها أحزاب كبيرة لديها برنامج واضح محدد للتقدم نحو الاشتراكية » (٣) .

ولقد انتصرت ثورات الشعب الوطنية الديمقراطية بادیء الأمر في بعض جمهوريات أواسط آسيا السوفييتية ، ثم تحولت هذه الجمهوريات

(١) أ. بوتينكو ، طرق مختلفة للانتقال الى الاشتراكية ، سابق الإشارة اليه ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) نقلا عن المرجع السابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٣٠ .

تدرجيا وسلميا الى جمهوريات اشتراكية بعد ذلك (١) . بل ان التأمين كوسيلة لنقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب يتم بطرق مختلفة تبعاً لظروف كل مجتمع وظروف الانتاج فيه ، وهنا يجب أن يلاحظ أن التأمين الاشتراكي يختلف جذريا عن التأمين الرأسمالي ، اذ تلجأ أحيانا بعض الدول الرأسمالية ، لسبب أو لآخر ، الى تأمين بعض المشاريع الصناعية أو وسائل النقل أو البنوك ، الا أن التأمين هنا لا يعود على القاعدة العريضة للشعب العامل بل انه يفيد قطاعات معينة من الطبقة الرأسمالية ولا يمس جوهر النظام الرأسمالي فاستغلال العمل يبقى كما هو الأساس الاقتصادي .

أما التأمين الاشتراكي فيتم لمصلحة الشعب العامل كله ، وتأمين وسائل الانتاج الرئيسية قانون موضوعي هام ثابت بالنسبة لأي بلد يدخل التطور الاشتراكي ، الا أن الأسلوب الذي يتبعه كل بلد من حيث طرق التأمين وأساليبه ومداه والسرعة التي يتم بها يختلف طبقا للظروف الخاصة لكل مجتمع ، وهو أمر يتوقف أيضا - الى حد ما - على مواقف أصحاب الأعمال أنفسهم ، ففي حالة عدم معاداتهم للثورة الاشتراكية ورغبتهم في التعاون فليس ثمة ما يمنع من تعويضهم كليا أو جزئيا وفي هذا يقول « انجلز » : نحن لا نرى بالمرّة أن التعويض غير مسموح به في جميع الظروف ، وقد قال « ماركس » وما أكثر ما كان يردد أن هذه ستكون أرخص السبل ، لو كان في استطاعتنا أن ندفع في مقابل التأمين (٢) .

ولقد كان من الواضح أن القيادة الثورية الاشتراكية السوفيتية تفضل التأمين التدريجي عقب الثورة بدليل اقتراح « لينين » أن ينشأ

(١) تياجونينكو (فيكتور) ، تخطى الرأسمالية ، سابق الإشارة اليه ، ص ٢٢ .
 (٢) لوكشين (أفرايم) ، التأمين في الاتحاد السوفيتي ، من سلسلة الاشتراكية في التطبيق ، من ص ٨ الى ص ١١ ، الناشر : وكالة نوفوستي ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

نظام للمراقبة العمالية على الانتاج والتوزيع كاجراء انتقالى مؤقت مع عدم تجريد أصحاب الأعمال من ملكياتهم وبدون تحريم الادارة عليهم ، الا أن الأعمال التخريبية والعدوانية التى لجأ اليها هؤلاء اضطرت الحكومة السوفييتية فى ٢٨ يونيو ١٩١٨ الى اصدار مرسوم يقضى بتأميم جميع الصناعات وأعمال التعدين (١) .

وعلى هذا الأساس فإنه ينبغى مراعاة الطابع الخاص الذى يميز هذا البلد أو ذاك من حيث وضعه ومرحلة تطوره ، فان بعض التدابير التى اتخذت فى بلد كالاتحاد السوفييتى من أجل بناء الاشتراكية لا يمكن تطبيقها بصورة آلية فى بلد آخر .

الا أن المضمون الرئيسى لعملية التطور هو مضمون عام بالنسبة الى كافة البلاد التى تسير فى طريق الاشتراكية ، فالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فى جميع الأحوال ، تحول كیفى من حالة اجتماعية الى حالة أخرى ، أما ما هو خاص بكل بلد يسير وينجز التحول الثورى فهو مجموعة روابط معينة لها أشكال ومناهج ودرجات محددة للتحول الكيفى لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية (٢) .

ولما كان الجمود المذهبى استسلام للرتابة والركود ، أو هو بمعنى آخر نوع من أنواع التبلىد الفكرى ، فان الاشتراكية العلمية - كعلم وكمناهج علمى - ترفض مثل هذا الجمود وتلك الرتابة ، وعلى هذا فان المفكرين الماركسيين عدلوا كثيرا عن قضايا معينة كانت - الى عهد قريب - بمثابة بديهيات فى الفكر والتراث الماركسى ، وهذا واضح تماما فى تسليمهم - كما أوضحنا - بعدم ضرورة دكتاتورية البروليتاريا وبعدم ضرورة اللجوء

(١) انظر فى تفصيل ذلك ، المرجع السابق ، من ص ١٩ الى ص ٢٦ .

(٢) ١٠ بوتينكو . طرق مختلفة للانتقال الى الاشتراكية ، سابق الاشارة اليه ، ص ١١ .

الى العنف والقهر المسلح فى التحول الاشتراكى ، كما انهم فى كتابات حديثة - لا يشترطون قيادة الحزب الشيوعى لحركة التحول الاشتراكى ، فنجد « أفاناسييف » فى كتابه الحديث « الفلسفة الماركسية » يذهب الى أن « وطبيعى أن الانتماء للفلسفة الماركسية لا يعنى قط أن الفيلسوف الماركسى يجب أن يكون عضوا فى الحزب الشيوعى ، ولكنه يجب أن يساند مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل » .

أما النقل الحرفى عن تجارب مجتمعات مختلفة سارت فى طريق الاشتراكية فقد ثبت خطؤه ، وقد وقعت فى ذلك الخطأ ، الى حد ما ، الثورة الكوبية باعتراف « جيفارا » الزعيم الكوبى (لقد نقلنا تجارب اخواننا نقلا آليا ، وكان ذلك خطأ منا) .

ولقد ذهبت بعض التطبيقات الاشتراكية المعاصرة الى اقرار مبدأ الحوافز المادية وليس مجرد اللجوء الى الحوافز المعنوية ، وكانت يوغوسلافيا هى البادئة فى هذا المضمار ثم أعقبتها بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، ويسير الاتحاد السوفييتى - حاليا - فى هذا الاتجاه ، وينتقد البعض ذلك ، على أساس أنه ينطوى على عودة الى الرأسمالية اذ أن مبدأ الحافز المادى يفضى حتما - فى نظرهم - الى البحث عن الربح كما انه يزكى تنافسا فى الكسب لا فى البذل ، وبقدر ما يحدث هذا تقل الحوافز المعنوية والحماس الثورى .

ويرد على ذلك بأن وظيفة الحافز المادى فى ظل الاشتراكية تختلف تماما عن وظيفة الحافز المادى فى ظل الرأسمالية ، ففي الرأسمالية يتجسد فى صورة الربح والبحث عنه بما يترتب على ذلك من تركيز الثروة الاجتماعية فى أيدي فئات اجتماعية قليلة ، أما فى ظل الاشتراكية ، فهو يستهدف امتداد الفئات الاجتماعية على نحو عريض للاستفادة من الثروة

الاجتماعية وحشد الجهود الخلاقة لفئات عاشت منذ الأزل على هامش التطور الاجتماعى ، كما ان التفاوت فى تقييم العمل أمر يؤدي الى اختفاء هذا التفاوت فى المدى الطويل وخلق المبادرات الكفيلة بوضع حد نهائى للتفاوت فى تقييم الانسان .

وعلى ذلك فمن الخطأ اعتبار الحوافز المادية نوعا من التنازل أمام الايديولوجية البرجوازية ، ففرق بين التوزيع الاشتراكى حسب العمل وعبادة « العجل الذهبى الرأسمالية » ، هناك فرق واضح بين الركض وراء الربح والمبدأ الاشتراكى القائل (بأجر أعلى مقابل عمل أنجح) ، وعلى هذا فان العمل التربوى وتطوير الحوافز المعنوية وتعزيز الحوافز المادية أمور مترابطة فيما بينها وتوطد بعضها بعضا (١) .

« ففى الاتحاد السوفييتى مثلا لا يمكن للمرء أن يزيد أرباحه عن طريق المضاربة أو الرفع التعسفى للأسعار أو التبادل غير المتكافئ مع البلاد المستعمرة والمتخلفة ، أو بممارسة الضغط على مستوى أجور العمال ... وهذا هو السبب الذى جعلنا قادرين على تقديم الحوافز اعتمادا على الربح مقابل الكفاية الحقيقية للانتاج . ولكن مثل هذا التشجيع لا يؤدي الى الاثراء الفردى . فلا يمكن للربح فى بلادنا أن ينمو بحيث يتحول الى رأس مال ، لأنه لا يحق لأى فرد أن يملك وسائل الانتاج . وكيف يتأتى للمرء أن يتحدث عن « اقتصاديات السوق » ما دام التخطيط المركزى مسيطرا ؟ . ان كل ما نهدف اليه هو تحسين التخطيط عن طريق

(١) ن . س . خروشوف ، الاشتراكية والشيوعية ، ص ١٦٩ ، ص ١٧٠ ، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية ، موسكو ، ١٩٦٣ . وانظر فى تفصيل الاجراءات الاقتصادية الأخيرة بالاتحاد السوفييتى ، تقرير أ . ن . كوسيجين فى : وثائق الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ، ص ٦٢ ، ص ٧٥ ، ص ١١٠ - ص ١١٥ ، نشر مكتب يوليو ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٦٥ .

تخليصه من تفاصيل الرقابة غير المجدية على المشروعات ٠٠٠ ليس هدفنا هو ادخال « المشروع الرأسمالى » بل تدعيم روح المبادرة بين عمالنا ومهندسينا ومديرينا على أساس القانون الاشتراكى (أجر أكبر للعمل الأفضل) ، (١) .

وعلى هذا الأساس ستشرى الاشتراكية العلمية - حقا - باختلاف التجارب والطرق المختلفة فى التطبيق والانتقال الى الاشتراكية ، ومن هنا تستمد الاشتراكية العلمية حيوية خلقة تتلاءم بها مع الظروف الخاصة بكل مجتمع .

بعد هذه العجالة عن الخطوط العريضة للاشتراكية العلمية ، ننتقل الى الطريق المصرى للاشتراكية ، ذلك الطريق الذى - وإن كان قد استفاد من التجارب الاشتراكية السابقة عليه - إلا انه استطاع أن يشرى الاشتراكية العلمية نفسها كنظرية ، من خلال تمثل الواقع الاجتماعى المصرى عبر التاريخ ، كما أوضح اطاره الميثاق الوطنى ، تلك الوثيقة الاشتراكية النضالية الفذة .

(١) أ . ليبيرمان ، حول الخطة والربح والعلاوات ، من الفكر الثورى فى عالمنا - الثورة الجديدة فى الاقتصاد السوفىيتى ، مجلة الطبيعة ، السنة الاولى ، العدد الثالث ، ص ١٠١ ، مارس ١٩٦٥ .

المبحث الثاني - في الطريق المصري الى الاشتراكية :

« اننا لم ننهمك في النظريات بحثا عن حياتنا ، وانما انهمكنا في حياتنا بحثا عن النظريات » .

جمال عبد الناصر

يقرر الميثاق « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم ، ان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود » (١) .

وهذه العبارة تقنين مصاغ بدقة لخبرات طويلة مر بها الشعب المصري قبل صدور الميثاق في مايو ١٩٦٢ ، ولا يمكن القول انه لم تكن لدينا نظرية قبل ذلك التاريخ أو قبل ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ - اذ لا شك أن نتاج الفكر البشري كله كان أمام قادة الثورة وكانوا يعرفون - بلا شك - النظرية الماركسية وأوجه النقد حولها والمناقشات الفكرية التي تدور حول مبادئها وقضاياها ، الا أن الثورة المصرية كانت تستهدف أهدافا عملية ، ومن خلال التطور والتطبيق والمحاولة والخطأ والتعرف على ملامح وسمات المجتمع المصري ونقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف مع غيرنا ، من كل هذا برز الميثاق متبنيا طريقا مصرية نحو الاشتراكية .

يقول الرئيس جمال عبد الناصر : « عندما نقول اشتراكية عربية ، فاننا نعني التطبيق » . « والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة في التجديد لذاته ، ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية تواجه ظروفًا جديدة ولا بد لها من مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها » (٢) .

(١) الميثاق ، الباب السادس « حتمية العمل الاشتراكي » .

(٢) الميثاق ، الباب الثاني « في ضرورة الثورة » .

وهكذا عبر الميثاق عن تطبيق الاشتراكية العلمية في الظروف النوعية الجديدة « بالطريق الجديد » ، وبالتالي فيمكن القول انه لا توجد سوى الاشتراكية العلمية كنظرية ، وان اختلفت الطرق المختلفة في تحقيقها أو التطبيقات المختلفة التي يتوافر لها الطابع النوعي الخاص ، والاشتراكية العلمية هنا يقصد بها النظرية بالمعنى العام . أى الأسس المنهجية والمبادئ العامة للعلم الاشتراكي وقوانينه الاقتصادية الاجتماعية السابقة ، الا ان لكل عصر نظريته الخاصة القائمة على أساس هذا العلم الاشتراكي (١) .

فلكل ثورة ظروف نوعية خاصة ، كما أن الظروف العالمية تختلف من وقت لآخر وتؤثر بالتالي في تحديد الطريق والمسار الذي تتخذه الثورة الاشتراكية ، يقول « ايفانوف » الكاتب السوفييتي : « نحن في عصر جديد يختلف اختلافا عميقا عن عصر لينين » .

فالواقع ان الاشتراكية العلمية - كما قلنا - مرنة وتثري بخبرات التطبيق التي تختلف من مكان الى آخر ومن وقت الى آخر ، فلم يعد من الضروري اشتراط قيادة بروليتارية وبخاصة في بلد ليس به طبقة عمالية قائدة ، ولم تعد قيادة الحزب الشيوعي للثورة ضرورة مطلقة ، وأصبح من المسلم به امكان قيادة الثورة بواسطة طبقات غير طبقة العمال وبدون قيادة الحزب الشيوعي .

ويمكن تلخيص وجهة النظر التي تحكم الطريق المصري الى الاشتراكية : « نحن نعتز بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ، ونرى أن العمل الوطني يجب أن يقوم على أساس التخطيط العلمي لبناء الاشتراكية ، ثم نحن نؤمن بأهمية الفرد في بناء المجتمع الاشتراكي وبأهمية دور الشعب . كما نؤمن بأهمية الجانب الروحي في الحياة . ولكننا نؤمن أيضا بضرورة الأسس المادية لتنظيم المجتمع . ونرى ضرورة

(١) اسماعيل المهدي ، الطريق الجديد الى الاشتراكية ، مجلة الكاتب ، العدد ٤٦ ، ص ٣٣ (يناير ١٩٦٥) .

تقاء العوامل المادية وغير المادية . ومن ناحية التطبيق الاشتراكي ، نحن نؤمن بضرورة سيطرة الشعب على جميع وسائل الانتاج - كذلك نؤمن بحتمية الصراع الطبقي وضرورة حله بالقضاء على الطبقات المستغلة واقامة المجتمع الذي تنوب فيه الفوارق بين الطبقات والذي يخلو من الاستغلال . . سواء الاستغلال الاقتصادي أو السياسي ، ونرى أن الديمقراطية الاجتماعية أساس الديمقراطية السياسية ، (١) .

وبهذا تتبلور الأهداف الثورية والتجربة الثورية كذلك ، في تصور عربي خالص للتطبيق الاشتراكي ، ذلك أنه اذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة ، فان القيم المعنوية ضرورية ولازمة بنفس الدرجة ، لأن ضمير مجتمعنا بكل ما يحتويه من قيم روحية لا يستطيع أن ينكر مدى تأثيرها على التطور التاريخي التقدمي ، وتصورنا للتطبيق الاشتراكي ينبع من نقطة فكرية أساسية تؤكد لنا أن حرية الانسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال (٢) .

ولما كانت الثورة هي علم تغيير المجتمع كما قال - بحق - المناضل جمال عبد الناصر ، فان الواقع الاجتماعي هو معمل الثورة ولذلك فلقد كان من المنطقي أن يضمح الطريق المصري الى الاشتراكية نصب عينيه أسلوب العمل في المقدمة وجعل الاعتبارات النظرية قالية عليه ، والعلم الاجتماعي لا يمكن أن يتقدم الا اذا أدرك أن الواقع هو المعلم الأول وتخلي عن قوالب اللافتات المذهبية .

فالنظم السياسية والاجتماعية والحلول التي يصل اليها المجتمع في

(١) كمال رفعت : في المناقشة بين المفكرين السوفييت والمصريين ، مجلة الكاتب ، العدد ٤٤ ، نوفمبر ١٩٦٤ .

(٢) طعيمة الجرف ، ملامح الاشتراكية الديمقراطية في ضوء الميثاق ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٢ ، ص ٤٨ ، ص ٤٩ ، يناير ١٩٦٣ .

مواجهة مشاكله - هي بالمفهوم الاشتراكي العلمي - ثمرة منطقية للظروف الخاصة بكل مجتمع تتولد عن طريق التطبيق الخلاق للقوانين العلمية للتطور على مجتمعنا في حدود امكانياته المادية والمعنوية وتتأثر بتراته الحضارى والقيم السائدة فيه .

ان الكفاءة الحقيقية لآى نظام اجتماعى هي فى مدى مواجهة ظروف المجتمع وقدرته على تحقيق الاهداف التى يرسمها ، ومن هنا فان ظروف المجتمع الريفى فى مصر وسيكلوجية الفلاح المصرى اقتضت أن تكون صورة سيطرة الشعب على أدوات الانتاج فى ميدان الزراعة تختلف عن تلك فى ميدان الصناعة وغيره من الميادين الأخرى ، ففي الزراعة أخذ بمبدأ الملكية الفردية فى حدود تحول دون الاستغلال والاقطاع بوضع حد أقصى للملكية الزراعية وتوزيع ما زاد عن هذا الحد على العاملين فى الأرض مع تقديم كافة المساعدات والامكانيات للملاك الجدد مع العمل على التوسع الأفقى والرأسى . أما بالنسبة للصناعة وغيرها من ميادين النشاط الاقتصادى فقد اتجه الى اقامة قطاع عام قوى ، يمتلك الشعب فيه المؤسسات وتقوم الدولة بتسييرها لصالح الأمة (١) .

ولو أن ثمة مناقشات فكرية كثيرة تدور حول الشكل الأكثر ملاءمة للملكية الأرض الجديدة التى يجرى العمل فى استصلاحها وهل تكون ملكية عامة للدولة أو توزع على المعدمين من الفلاحين فى شكل ملكيات صغيرة ، كما تجرى تجارب حول التجميع الزراعى .

فالتطريق المصرى الى الاشتراكية العلمية يقوم على العلم والتخطيط ، يختلف فى نواح معينة عن الطريق التقليدى للاشتراكية العلمية ، فهو

(١) على صبرى ، التطبيق الاشتراكي فى مصر ، سلسلة كتب قومية ، العدد ٢٨٤ ، ص ٢١ ، ص ٢٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

ليس طريقاً مادياً صرفاً وليس فيه مجال لسيطرة طبقة على باقى الطبقات وان كانت الطبقة العاملة تمثل فى الطريق المصرى للاشتراكية العلمية مركزاً قيادياً بدليل اشتراط أن يكون نصف الأعضاء فى جميع المجالس المنتخبة من العمال والفلاحين ، ويتم الانتقال الى الاشتراكية بطريق سلمى (١) .

وقد تضمن الميثاق الخطوط العريضة للعمل الثورى على ضوء الظروف النوعية للمجتمع المصرى ، ورسم الميثاق أهدافاً لا يمكن أن تكون جامدة لأن الجمود يتنافى مع الثورية ، فيشير الميثاق الى أن طريق الاشتراكية لا نهاية له ، فأهداف الميثاق أهداف مرحلية اذا ما أنجزت وظهرت احتياجات جديدة خلقت الأهداف الجديدة التى تصوغها التنظيمات الشعبية للقوى العاملة (٢) .

وعلى حد قول الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاح مجلس الأمة فى ٢٦ مارس ١٩٦٤ : « ان الميثاق فى يدنا طريق الى التقدم الاجتماعى وليس ينبغى تحويله الى حاجز أمامه . ان الميثاق ليس نصاً جامداً لكنه أسلوب الحركة الشاملة . ان الميثاق يجب أن يكون أداة فى يد تحالف قوى الشعب العاملة ولا ينبغى أن يتحول الى قيد عليها ، » .

فالميثاق ، وثيقة الطريق الجديد للاشتراكية ، يتضمن قوانين عامة لعلم الثورة الاشتراكية فى الظروف التاريخية المعاصرة لكثير من بلاد آسيا

(١) جمال عبد الناصر ، من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة فى دور الانعقاد العادى الثانى مساء الخميس ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ ، منشور بالنشرة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى ، السنة الثانية ، العدد ٣١ ، ص ٣٠ ، ص ٣٤ ، ١٤ نوفمبر ١٩٦٤ .

(٢) ميشيل كامل ، مفهوم وطريق الاشتراكية فى الميثاق ، الطليعة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ص ١٢ ، يناير ١٩٦٥ .

وافريقيًا وفي نفس الوقت يتضمن مسائل محلية خاصة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية ، كما يتضمن قواعد تكتيكية لمواجهة ظروف مؤقتة ، ومن بين هذه القواعد الحد الأقصى للملكية الزراعية ونسبة العمال والفلاحين في المجالس الشعبية والسياسية ، والنسبة الممنوحة لكل من القطاع الخاص والقطاع العام في التجارة الداخلية .

وعلى هذا الأساس فمن المقرر أن يناقش الميثاق عام ١٩٧٠ على ضوء الانجازات التي تحققت والاحتياجات والظروف الجديدة .

فاذا حاولنا أن نلخص - بسرعة - التيارات والحركات الاشتراكية في مصر في أصولها التاريخية لأمكن القول أنه لم تكن ثمة آثار تتعلق بالثورة الاجتماعية في البدايات المبكرة للثورة المصرية عام ١٨٨١ .

وقد بدأ بعض التأثير بالتيارات الاشتراكية في نشاط الحزب الوطنى فيما يتعلق بالنقابات متأثرا بفكرة التناقض الطبقي بين العمال والرأسماليين الا أن الاحتلال أجهز على هذا التيار الذى كان يتزعمه محمد فريد وبقي التيار القومى الليبرالى بزعامه لطفى السيد على النحو التقليدى الذى عرفته أوربا عن الثورة الفرنسية ، وقد سيطر هذا التيار على ثورة ١٩١٩ التى استطاعت البرجوازية المصرية أن تتولى قيادتها ، واستطاع الوفد أن يسيطر على النقابات العمالية وبخاصة فى القاهرة ، بينما تركز نشاط الاشتراكيين الأجانب بزعامه « جوزيف روزنتال » بالاسكندرية وتمكنوا عام ١٩٢١ من تأسيس اتحاد النقابات وتأسيس الحزب الاشتراكى المصرى ، بالتعاون مع عدد من المثقفين المصريين ذوى الميول الاشتراكية ، الا أن الحزب تعرض للانقسام اذ كان يضم بعض المعتدلين ممن يؤمنون بالاشتراكية الفابية وعلى رأسهم سلامة موسى وفعلا تم فصل المعتدلين من أعضاء الحزب ، وأوفد الحزب أحد أعضائه لحضور المؤتمر الرابع للدولية

الثالثة (الكومنترن) الذى عقد فى موسكو وقد عمد الحزب بعد ذلك تنفيذاً لشروط الدولية الثالثة الى تغيير اسمه الى الحزب الشيوعى المصرى والى اعداد برنامج للفلاحين المصريين ، الا أن مما يؤخذ على هذا الحزب انعزاله عن التيار الأساسى لثورة ١٩١٩ وهو تيار التحرر الوطنى ، الأمر الذى قصر نشاطه على العمال وعزله عن المثقفين والفلاحين بما ترتب على ذلك من حرمان الحركة الوطنية من التيار الاشتراكى ، الا أن حكومة سعد زغلول عمدت فى عام ١٩٢٤ الى توجيه ضربة قاضية للحزب بعد تأليفه بنحو عامين (١) .

وعلى هذا تمكن الاستعمار مع القوى الأساسية للهيكل الاجتماعى البرجوازى فى مصر من تصفية التيار الاشتراكى وحال دون تبادل أية علاقات مع الاتحاد السوفييتى ، واستطاع أن يعزلنا عن هذه التجربة الاشتراكية ذات الدلالة العالمية عن طريق التضليل والاشاعات وغيرها .

ولقد فرضت الرأسمالية الاحتكارية العالمية نفسها وقيودها على الرأسمالية المصرية الناشئة فى الفترة التى تلت الاستقلال الشكلى لمصر فى العشرينات ، ولم تكن الرأسمالية المصرية تملك من المقومات ما يجعلها تختار نطاقها المستقل (٢) . ويظهر بوضوح من استقراء التاريخ السياسى والاجتماعى لمصر فى تلك الفترة التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو مدى تحالف الرأسمالية المصرية والدوائر الرجعية والاستعمارية ضد مصالح الشعب الكادح ومحاولتها تصفية أية عناصر تقدمية ، وشهدت البلاد فى تلك

(١) محمد أنيس ، دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية ، الكاتب ، اغسطس ١٩٦٥ سابق الاشارة اليه ، من ص ١٧ الى ص ٢٨ ، من ص ٢٩ الى ص ٣٠ ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) عبد الرازق حسن ، خطوات التحول الاشتراكى فى التجربة المصرية ، مجلة الطليعة ، العدد السابع ، ص ٤١ ، يوليو ١٩٦٥ .

الفترة اضطرابا سياسيا وبلبله فكرية ، وظل التناقض يتسع بين القوى التقدمية الثورية ومصالح الشعب من جهة والقوى الرجعية والراسمالية والاستعمارية من جهة أخرى . ولذلك لم يكن ثمة مفر من ثورة تكفل تغييرا جذريا فى العلاقات الاجتماعية وكان الرئيس جمال عبد الناصر يعبر عن ارادة الثورة الأصيلة فى الشعب حين أعلن فى أول خطاب له بعد قيام الثورة ان أعدى أعداء الأمة ثلاثة : الاحتلال البريطانى ، الاستبداد السياسى ، الظلم الاجتماعى ، وان الشعب سوف يحمل السلاح بيده ويبنى باليد الأخرى .

ولقد كان من الواضح أن ثورة ٢٣ يوليو منذ أيامها الأولى تحتوى على مضمون اجتماعى بجانب المضمون السياسى ولقد كانت المبادئ الستة الشهيرة تعبر أبلغ تعبير عن مدى التحام الثورتين السياسية والاجتماعية وظلت المسيرة الثورية الكبرى تعبر عن هذه الحقيقة دائما .

ويعبر الخط الثورى عن نفسه بعد المبادئ الستة الشهيرة فى انوثائق الدستورية فيما تلى ذلك ، فى أول الأمر بشكل غير حاسم « ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » (م ٧ من دستور ١٩٥٦) ، ثم بشكل أكثر صراحة فى النظام الأساسى للاتحاد القومى فى أول نوفمبر ١٩٥٧ ، ثم فى الميثاق بشكل حاسم وصريح ، تؤكد بعد ذلك المادة الأولى من الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ (الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة) .

« يدرك الشعب أن الوجود الاستعمارى على أرضه ، ليس هو مجرد القواعد العسكرية الظاهرة وانما القواعد الخفية أخطر وأضر ، فاذا

هو بين الحربين ، حرب المقاومة السلبية التي انتهت بالجلاء وحرب النصر الكامل ، يؤمم شركة قناة السويس ، ركيزة الاستعمار الرأسمالى الاحتكارى ويؤكد سيادته عليها ملكية وإدارة وانتفاعا ، وبينما نار المعركة ما زالت تشتعل على الشواطىء المعرضة للغزو ، اذا ارادة الثورة الشعبية تصفى بقية قواعد الاستعمار الرأسمالى الاحتكارى فى الداخل ، وتقوم بتمصير جميع المصالح المملوكة لدول الاستعمار وفى مقدمتها الجزء الأكبر من البنوك والشركات وشركات التأمين وشركات التجارة الخارجية وكلها أعصاب الاقتصاد الحساسة والمسيطرة ، (١) .

ولقد حاولت القوى الرأسمالية المحلية الكبيرة أن تخلف الرأسمالية الأجنبية فى مشروعاتها التى مصرت ، الا أن القيادة الثورية رفضت هذا على نحو حاسم . ولقد كان فى ذلك أبلغ الرد على فشل الرأسمالية فى تطوير اقتصادنا وتقاعسها بشكل متواصل عن تمويل التنمية ومحاولاتها العديدة احباط جهود الدولة من أجل التصنيع (٢) .

وجاءت الخطوة الحاسمة بقوانين يولية ١٩٦١ بتأميم قطاع كبير من المشروعات وعلى رأسها بنك مصر والبنك الأهلى المصرى ، وبخاصة اذا عرفنا مدى سيطرتهم على الكيان الاقتصادى العام ، ولا يجب أن ينظر الى الأمر على ان العملية كانت مجرد تأميم تحصل الدولة بمقتضاه على عائد رأس المال لتمويل مشروعات التنمية اذ أن هذا الغرض كان من الممكن تحقيقه بفرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر الضرائب القائمة ، وانما

(١) جمال عبد الناصر ، التحول العظيم ، سلسلة كتب قومية ، العدد ٢٨٥ ، ص ١٩ و ص ٢٠ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) فؤاد مرسى ، التطبيق العربى للاشتراكية فى الواقع المصرى ، مجلة الطليعة ، العدد السابع ، انظر بالتفصيل من ص ٧١ الى ص ٧٣ ، وكذا ص ٨٣ ، يوليو ١٩٦٥ .

استهدفت تلك العملية تغييرا أساسيا فى علاقات الانتاج حتى نزول التناقضات بين المجتمع ويوزع فائض الانتاج الاجتماعى على نحو عادل ، وبهذا تخلخلت الطبقات المستغلة سواء فى الريف (عدل الحد الأعلى للملكية الزراعية فأصبح ١٠٠ فدان للفرد كما عدل قانون الضريبة على العقارات المبنية ، وحددت مرتبات كبار الموظفين وعدلت أسعار وفئات الضريبة العامة على الدخل وحتم القانون ضرورة اشراك العاملين فى شركات القطاع العام فى مجالس ادارات تلك الشركات) (١) .

واستمر المد الثورى فى تدفقه فأمت جميع منشآت تصدير القطن وشركات المقاولات كما أمت بالكامل أغلب الشركات التى كان تأميمها جزئيا عام ١٩٦١ ، وكذلك بعض الشركات التموينية والنقل والملاحة النهرية والنقل الداخلى والأدوية كما أمت أكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقه « آبار الزيوت الانجليزية وشركة شل » ، كما صدرت قوانين بتحديد المبالغ التى تدفع على سبيل التعويض (٢) .

وبذلك تهيأت الظروف الملائمة لمرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، وبالطبع فالعمل الاشتراكى لا حدود له وانما تفرضه وتغذيه ظروف المجتمع واحتياجات البناء .

وعلى هذا فنحن نسير قدما فى طريق الاشتراكية ولا شك أن ثمة عقبات وبخاصة ما يتعلق منها بجهاز القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية

(١) عبد الرازق حسن ، خطوات التحول الاشتراكى فى التجربة المصرية ، سابق

الإشارة إليها ، ص ٤٥ ، ص ٤٧ .

(٢) انظر فى تفصيل ذلك المرجع السابق ، من ص ٤٩ الى ص ٥١ .

وأشكالها (١) ، إلا أن هذه العقبات تقتضى شحذ الهمم لمجابهتها وكلما زاد نمو القوى الاشتراكية وكلما صلب عودها أمكن التغلب على هذه العقبات وارتفع البناء الاشتراكي وشمخ .

ومن بين الوسائل التى تستخدم فى تطوير القيم والعلاقات الاجتماعية تطويرا ثوريا ، القانون ، الأمر الذى يدعونا الى الكلام عن الدولة والقانون فى الفكر الاشتراكي فى المبحث القادم .

(١) جمال عبد الناصر ، من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة فى دور الانعقاد العادى الثانى مساء الخميس ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ ، منشورة بالنشرة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى ، السنة الثانية ، العدد ٣١ ، ص ٢٨ ، ص ٢٩ ، ١٤ نوفمبر ١٩٦٤ .

المبحث الثالث - الدولة والقانون في النظرية الاشتراكية والتطبيق :

كتقديم لهذا المبحث يجدر أن نقرر أن النظرية الاشتراكية في الدولة والقانون قد تطورت بشكل بالغ على ضوء الممارسة العملية للتجارب الاشتراكية وعلى الأخص في الاتحاد السوفييتي .

وتنطلق نقطة البداية في النظرية التقليدية في الدولة والقانون من القول بأهمية قوى الانتاج المادية في المجتمع وتأثيرها في خلق وتكوين الأنظمة القانونية والسياسية بل وجهاز القيم السائد في المجتمع - ففي نطاق الانتاج المادي في المجتمع يدخل الناس في علاقات محددة مستقلة عن اراداتهم وتطابق علاقات الانتاج هذه مرحلة تطور معينة لقوى الانتاج المادية ، وتكون جملة علاقات الانتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه البناء الأعلى القانوني والسياسي (١) .

ويذهب كارل ماركس في مقدمة كتابه « اسهام في نقد الاقتصاد السياسي » ، الى أن العلاقات القانونية وأشكال الدولة لا تدرك بذاتها ولا تدرك أيضا من خلال ما يسمى بالتطور العام للعقل البشري ، بل انها تضرب بجذورها في الظروف المادية للحياة الاجتماعية ، وأن جماع علاقات الانتاج تكون البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يقوم عليه أساسا البناء القانوني والسياسي بل ويتصل به أشكال محددة من الضمير الاجتماعي .

فطريقة الانتاج المادية هي التي تحدد وتشكل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصفة عامة ، فالذي يحدد الوجود الاجتماعي ليس هو العقل الانساني بل على العكس فان الوجود الاجتماعي هو الذي يشكل ويطور العقل والوعي الانساني . وفي مرحلة معينة من مراحل التطور ، تصل

(١)

Kelsen (Hans), The Communist Theory of Law, P.2, Stevens & sons Ltd., London, 1955.

قوى الانتاج المادية فى المجتمع الى حد الصراع مع علاقات الانتاج القائمة التى هى فى نفس الوقت علاقات الملكية التى تعمل قوى الانتاج فى ظلها ، وتصبح بالتالى علاقات الملكية والانتاج هذه قيда على قوى الانتاج ومن هنا تبدأ حقبة الثورة الاجتماعية . ومع تغير الأساس الاقتصادى ينهار البناء الفوقى كله ويتغير . وهنا تجدر التفرقة بين تغير القوى الاقتصادية فى الانتاج مجرد تغير مادية عن طريق استخدام العلم الطبيعى وذلك التغير الذى يصحبه تغير فى الأنماط الايديولوجية من قانونية وسياسية ودينية وجمالية وفلسفية (١) .

وتأسيسا على هذا فان الانتاج الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية الناشئة عنه تحدد نشأة واختفاء الدولة والقانون ، ولقد ظهرت الدولة عندما وصل المجتمع الى درجة معينة من التطور بعد أن انقسم الى طبقات لا يمكن التوفيق بينها وبالتالي بدت الحاجة ماسة الى وجود سلطة تعلو المجتمع . وهذه الدولة التى نشأت فى قمة الصراع الطبقي ، هى الأداة التى تستخدم تأييدا للطبقة الأقوى وتمكينها . وهكذا تكتسب الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسائل جديدة لاختضاع الطبقة المستغلة واستثمارها ، وعلى هذا كانت الدولة القديمة دولة مالكي العبيد لاختضاع العبيد ، وكانت الدولة الاقطاعية أداة النبلاء لاختضاع الفلاحين وأقنان الأرض ، كما أن الدولة الرأسمالية الحديثة أداة استثمار الرأسماليين للعمال المأجورين (٢) فالسلطة السياسية - فى نظر الاشتراكية العلمية التقليدية - ان هى الا ظل للسيطرة الاقتصادية للطبقة التى تملك وسائل الانتاج ملكية

(١)

Marx (Karl); Preface to a contribution to the critique of political economy, in Marx-Engles selected works, vol. I, pp. 362, 363, Moscow, 1955.

(٢) ف. لينين ، المختارات ، المجلد الأول ، الجزء الأول (باللغة العربية) ، ص ٥٩ ،

موسكو ، ١٩٦٤ .

خاصة ، اذ أن الدولة لا تستطيع أن تحمي أكثر من تركيب اجتماعي أو اقتصادي واحد ، ويصف البعض الدولة بأنها لجنة تنفيذية للطبقة المالكة ، (١) .

ويترتب على هذا أن الدولة هي أداة للتسلط والقهر الطبقي ، وما القانون الا نظام يضفي الشرعية على سيطرة طبقة اجتماعية على الطبقة أو الطبقات الأخرى ، فللقانون دائما خصائص طبقية طالما يحمي ويؤمن مصالح الطبقات المتسلطة اقتصاديا وسياسيا (٢) .

ولا تتصور تلك النظرة التقليدية وجود الدولة كسلطة في مجتمع لا طبقي ، ويقرر هذا بوضوح « ماركس » و « إنجلز » في « البيان الشيوعي » بقولهما : « حين تنتهي الفوارق الطبقية ويتركز الانتاج كله في أيدي اتحاد كبير يشمل الأمة بأجمعها تفقد السلطة العامة طابعها السياسي ، فالسلطة السياسية هي السلطة المنظمة لطبقة معينة لقهر الطبقات الأخرى ، واذا اضطرت الطبقة العاملة أثناء صراعها مع البورجوازية الى تنظيم نفسها كطبقة وأضحت الطبقة الحاكمة عن طريق الثورة ، فانها تنهى بالقسوة ظروف الانتاج القديمة ، فتزول بالتالي الظروف الهيئة لوجود الخلافات الطبقية وللطبقات بوجه عام ، ويختفي تفوقها الذاتي كطبقة ، وهكذا نجد مكان المجتمع البورجوازي القديم بطبقاته وخلافاته الطبقية اتحادا ، الارتقاء الحر للفرد فيه شرط للارتقاء الحر للجميع » (٣) .

(١) محمد عصفور ، الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي (رسالة دكتوراه) ، الطبعة الأولى ، ص ١٦٨ ، ١٧٩ ، ص ١٨١ ، القاهرة ، ١٩٦١ .

(٢) علي حسن فهمي ، الحماية الجنائية للعمل في التشريع السوفييتي ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، ص ٦٢ ، مارس ١٩٦٣ .

(٣)

Marx (Karl), Engels (Frederick), Manifesto of the communist party, in Marx-Engels selected works vol. 1, P.54, Moscow, 1955.

وعلى هذا فالدولة - فى هذا النظر - هى نتاج المجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطوره ، وفى وجودها الدليل على أن المجتمع أصبح فى حالة صراع طبقى عجز عن حله وإزالته ، وبالتالي أصبح حتميا إيجاد قوة تقف فى الظاهر فوق المجتمع لتخفيف الصراع والزامه دائرة القانون ، هذه القوة هى الدولة ، وبالتالي فهى دولة الطبقة الأقوى بصفة عامة (١) .

وهنا يتضح الفرق الأساسى بين مفهوم الدولة فى النظر الاشتراكى التقليدى ومفهوم الدولة الهيجلى كأصل من الأصول التاريخية للاشتراكية العلمية ، اذ يطالب هيجل بإقامة دولة قوية مستقلة للتغلب على تناقضات المجتمع والقضاء على تطرف الفردية وإدخال الرقابة لتحقيق الصالح العام ، إلا أن مثل هذه الدولة لا تعنى أكثر من مجتمع عقلى تم فىه التوفيق والتنسيق بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية . ويشير الأستاذ « ملفين رادر » الى اختلاف ذى دلالة بين المفهوم الهيجلى للدولة والموقف الاشتراكى منها بقوله : « ان الأحزاب الاشتراكية تطالب أيضا بدولة قوية ، غير أن هناك اختلافا كبيرا ، اذ أنها تهدف الى استعمال الدولة لازالة أسباب النزاع . انها تؤمن أن الفقر يجب أن يزول وانه يجب وقف العدوان الاستعمارى ، والدولة يجب أن تستعمل كأداة لتحقيق تلك الأهداف . ولكن ماركس لم يعبد الدولة ، بل نظر اليها كشر لا بد منه ، ان هدف الماركسية النهائى هو اضمحلال الدولة ، عندما تتحقق ديمقراطية لا طبقية وأمية ، وعندما يزول خطر مهاجمتها من ناحية العالم الاشتراكى » (٢) .

(١) انجلز (فريدريك) ، أصل نظام الأسرة والدولة والملكية الفردية ، ترجمة دار الفارابى ، من سلسلة الفكر الاشتراكى ، ص ١٨٢ ، ١٨٤ ، دار الفارابى ، بيروت ، غير مبين تاريخ النشر .

(٢) جون ليويس ، مدخل الى الفلسفة ، ترجمة أنور عبد الملك ، سابق الإشارة اليه ، ص ١٦٨ ، ص ١٧٠ .

تلك فكرة سريعة عن النظر الاشتراكي التقليدي للدولة ، ويعترض البعض على هذا النظر ، بأن القانون كثيرا ما يلزم لمواجهة أفعال لا يبدو أن لها ثمة علاقة بالصراع وبالقهر الطبقي مثل الرغبة في الانتصار أو الشهوة الجنسية أو العاطفة الدينية (١) .

الا أن التفسيرات المختلفة والتعديلات التي طرأت على نظرية الدولة والقانون في تراث الاشتراكية العلمية كانت من الشمول بحيث أدى الأمر الى العدول عن التنبؤ باختفاء الدولة نهائيا ، وان كان محل القهر أو موضوع القهر يختلف في الدولة الاشتراكية عنه في الدولة الرأسمالية أو الاقطاعية أى يختلف من مجتمع لا طبقي الى مجتمع يتمثل فيه الصراع الطبقي .

ولقد كان تحليل « لينين » في هذا الصدد لوظائف الدولة يتضمن تعديلا جوهريا للفكرة التقليدية ، ذلك انه أوضح أن الذي سيزول ويختفى هو وظائف القمع والقهر في الدولة دون تلك التي تتعلق بانتظام الاقتصاد فهو يرى أنه حتى في فترة الانتقال الى الاشتراكية فإن نموذج الدولة التقليدي لن يكون ثمة حاجة اليه ، اذ ليس ثمة طبقة متسلطة وطبقة مقهورة ، غاية ما في الأمر أن وظيفة القمع والقهر يمكن اللجوء اليها لفرض نظام العمل على المواطنين ولكفالة توزيع العائد الاجتماعي على نحو عادل ولمنع أوجه الاخلال الفردي كالجرائم ، فالدولة هنا ليست أداة قهر طبقي بل هي تستخدم القهر والقمع ضد أفراد وليست ضد طبقات اجتماعية بأسرها (٢) . وعلى هذا فإن « لينين » كان يتوقع ذبول الدولة اذا توافر شرطان :

(١) أحمد محمد خليفة ، النظرية العامة للتجريم - دراسة في فلسفة القانون الجنائي ، الطبعة الأولى ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

(٢) محمد عصفور ، الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي ، سابق الإشارة اليه ، ص ١٨٣ .

أولاً : أن يصل التنظيم الاقتصادي الاجتماعي الى الحد الذي يستطيع أن يكفل عددا قليلا من العاطلين دون إجبارهم على العمل .

ثانيا : عندما ينجح المجتمع في القضاء على جميع أنواع الجريمة (١) .

ولذلك فإن « لينين » يرى أن ديكتاتورية البروليتاريا إنما هي شكل انتقال من أشكال الدولة نحو اختفائها ، ويصفها بأنها شبه دولة وأنه يلجأ اليها نظرا لأن تلك المرحلة الانتقالية تستلزم نظاما صارما من جانب المجتمع والدولة بشأن كمية العمل والاستهلاك وأنه لابد من مواجهة المستغلين بكل قوة (٢) .

ويعد كتاب « لينين » « الدولة والثورة » دائرة معارف للفقه الماركسي اللينيني فيما يتعلق بالدولة وبالقانون ، ويرى لينين أن الدولة البورجوازية لا يمكن التخلص منها الا بطريق الثورة وتحطيم أجهزة السلطة فيها كالمحاكم مع خلق أجهزة جديدة للسلطة الثورية وأنظمة قانونية جديدة توجه ضد البورجوازية وتحمي مكاسب الثورة ، وذلك بأن يستند النظام القانوني للدولة الجديدة الى قاعدة عريضة من المجموع الكادح (٣) .

ويصف « بوخارين » الدولة في المرحلة الانتقالية هذه بأنها تنظيم للطبقة المسيطرة وهي الطبقة العاملة هنا ، وهي تنظيم يقوم على الثورة ضد البورجوازية كأداة للتخلص منها ووضع نهاية لها . وأنه ليس ثمة داع

(١) انظر بالتفصيل :

Schlesinger, R., Soviet Legal Theory, London, 1945, pp. 29/32.

(٢) سابق الإشارة اليه .

Kelsen (Hans), the communist theory of law, pp. 51/52.

(٣)

Yudin P., socialism and law, in Soviet Legal philosophy, (edited by V.I. Lenin), (trans.), Cambridge. Mass., Harvard Univ. press, 1951, P. p 7-8

للخوف من مثل هذا العنف اذ أن هذا يتنافى مع الثورية (١) .

ولقد عرف « ستوشكا Stucka » (x) القانون في مجموعة المبادئ الارشادية في القانون الجنائي التي نشرتها وزارة العدل السوفييتية عام ١٩١٩ بأنه « نظام للعلاقات الاجتماعية يطابق مصالح الطبقة المسيطرة وتحميه القوة المنظمة لتلك الطبقة » .

وهذا التعريف ليس متسقا تماما مع تعريف آخر تضمنته هذه المبادئ اذ عرفت القانون الجنائي بأنه « مجموعة قواعد ومعايير أخرى قانونية يحمى بواسطتها نظام للعلاقات الاجتماعية بطبقة معينة من الخروج عليه (الجرائم) بوسائل قمعية (العقوبات) » . وعلى هذا وطبقا لهذا التعريف الأخير فإن القانون لا يعد نظاما للعلاقات الاجتماعية بل قواعد قانونية أصدرت بغرض حماية وضمان علاقات اجتماعية معينة (٢) .

ولعل الممثل الأكبر للنظرية السوفييتية في القانون في الفترة الأولى لتطورها هو « باسوكينس Pashukanis » ، في كتابه « النظرية العامة للقانون والماركسية » ، حيث هاجم النظرية البورجوازية في القانون بأنها تخفي الحقيقة الاجتماعية في ضباب ايدولوجي وذهب الى أن ستوشكا لم يجب على سؤال كيف أن العلاقات الاجتماعية تصبح أنظمة قانونية ، والاجابة على هذا أن العلاقات القانونية هي علاقات مجتمع مالكي وسائل الانتاج والمنتجين ، وعلى هذا فإن القانون الخاص وحده هو القانون بالمعنى الحقيقي للاصطلاح ، أما الدولة فهي وراء القانون Meta-legal (٣) .

(١)

N. Boukharin; Programme of the Communists, published by the group of English speaking communists in Russia, 1919, P.17.

(x) عين قومسييرا (وزيرا) للعدل عام ١٩١٨ .

(٢) سابق الاشارة اليه .

Kolsen (Hans), Pp. 62-63.

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ .

ولكن كيف يمكن انكار حقيقة واضحة وهي انه في حدود النظام القانوني لمجتمع رأسمالي فانه يوجد ليس فقط القانون الخاص بل أيضا قوانين أخرى كالقانون الاداري والقانون الدستوري وأخيرا وعلى الأخص القانون الجنائي ؟ يحيل « باسوكينيس » بالنسبة للقانون الاداري والقانون الدستوري الى بعض علماء القانون البورجوازيين الذين ينكرون الطبيعة القانونية لهذه الفروع من النظام القانوني كفروع حقيقية للقانون العام . كما حاول « باسوكينيس » أن يبرهن على أن القانون الجنائي ان هو الا قانون خاص ، فطبقا لرأيه فان جوهر القانون الخاص – وبالتالي القانون كله – هو تناقض المصالح الخاصة التي لا توجد الا في مجتمع يمتلك فيه الأفراد وسائل وأدوات الانتاج . وعلى ذلك فان العلاقات القانونية هي علاقات السوق market relationships وهي علاقات تبادلية ، وعلى هذا الأساس فسر « باسوكينيس » العلاقة بين الجريمة والعقاب بأنها علاقة تبادلية ، فكما يعرض البائع بضاعته ويدفع المشتري الثمن فان المجرم يعرض جريمته وتوقع الدولة العقاب ، فالعقاب هو مبادل الجريمة . وهذه الفكرة هي جوهر مبدأ التقابل الذي يقوم – وفقا لهذه النظرية – كأساس للقانون الجنائي (١) .

وأسس باسوكينيس على هذا انه في مجتمع يحل التوجيه الاقتصادي والتخطيط محل الاقتصاد الحر والسوق المفتوح يجب أن يختفي القانون الجنائي ، وعلى هذا تنبأ بأن يخل القانون الجنائي الطريق في الاتحاد السوفييتي بنهاية الخطة الخمسية عام ١٩٣٧ وقد لاقت آراء باسوكينيس هذه تأييد كريلنكو « Krylinko » وزير العدل وقتذاك (٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٢) انظر :

Hazard (John N.), Reforming Soviet Criminal law, Journal of Criminal law & Criminology, vol. 29, 1938-1939, Pp. 159, 160.

وقد بدأت نظرية « باسوكينس » فى التعرض للنقد والالتهام بمقال نشره « يودين Yudin » بعنوان « الاشتراكية والقانون » عرف فيه القانون بأنه نظام من القواعد يصدر عن الدولة لضمان التنظيم الاجتماعى القائم ، معبرا عن الارادة النشطة للطبقة المسيطرة بوضع الاجزية المناسبة ضمانا للمصالح الاقتصادية والسياسية لهذه الطبقة (١) .

أما الفقيه الرائد فى المرحلة الثانية من مراحل تطوير الفكر القانونى الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى فهو أندريه فيشنسكى A.Y. Vyshinsky الذى أوضح فى خطاب له فى المؤتمر الأول لمشاكل علوم الدولة السوفييتية والقانون (موسكو ١٩٣٨) الملامح الهامة لعلم القانون الاشتراكى السوفييتى فذهب الى أن القانون يمثل أداة فعالة فى سياسة الحكومة السوفييتية الموجهة نحو الغاء الرأسمالية وتحقيق الاشتراكية ، وانتقد نظريات باسوكينس وذكر انه يمكن استخدامها بواسطة أعداء الاشتراكية كما عرف فيشنسكى القانون بأنه : « جماع القواعد السلوكية التى تعبر عن ارادة الطبقة المسيطرة والتى تنشأ فى شكل نظام قانونى أو فى شكل أعراف وقواعد تحكم حياة الجماعة ، مسايرة فى ذلك سلطة الدولة ومطبقة بضمان قوتها ، مستهدفة فى ذلك حماية العلاقات الاجتماعية التى تتفق مع مصالح الطبقة المسيطرة » (٢) .

الا أن النظرة المعاصرة لدى الفكر السوفييتى المعاصر تتلخص فى أن

(١) انظر :

Soviet Legal Philosophy, by V.I. Lenin & others, translated from Russian by Hugh W. Babb, with an introduction by John Hazard, 20th Century Legal Philosophy Series, vol., V. Harvard univ. press, Cambridge, Mass 1961, P. 281.

(٢) انظر : كلسن : النظرية الشيوعية فى القانون ، سابق الإشارة اليه ، ص ١١٦ ،

١١٨ ، ص ١٢٣ ، ١٢٨ ، وانظر أيضا المرجع السابق ، فلسفة القانون السوفييتى ،

ص ٣٠٣ ، ٣٢٣ ، ٣٣٦ .

الدولة ستتلاشى نهائيا عندما يتحقق المجتمع اللاتطبقى بصفة كاملة ، وتفقد وظائف الادارة العامة طابعها السياسى وتتحول الى ادارة شعبية مباشرة للشئون الاجتماعية ، الا أن تلاشى الدولة هنا لا يعنى اختفاء وظائفها الحالية التى تقوم بها ، كل ما فى الأمر أن طابع وطرق ممارسة هذه الوظائف ستختلف عما هى عليه فى مرحلة التطور الحالية ، وسينتهى الأمر باشتراك أوسع لفئات الشعب فى ادارة جميع شئون البلاد وفى اشراك المواطنين فى ادارة البناء الاقتصادى والثقافى (١) .

وعلى هذا فيمكن القول ان الخبرات العملية أدت الى تطوير كبير فى النظرة الاشتراكية التقليدية الى القانون والدولة ، ذلك أن فى وجود الدولة والقانون ما يحقق ويحمى حقوق الطبقة العاملة (٢) .

ويتضح ذلك من الكتابات الحديثة للمنظرين ولفقهاء القانون الاشتراكيين ، حيث يعتبرون دولة الشعب تعبيرا عن ارادة ومصالح كل الطبقة العاملة فليست مصالح المجتمع متعارضة مع مصالح الفرد وحيث تلعب الدولة الاشتراكية الدور الرئيسى فى مناحى الحياة الاجتماعية المختلفة من اقتصادية وثقافية وعسكرية وسياسية خارجية باذلة الجهد كله فى تطوير وتقوية وسائل الانتاج الاشتراكية . والقانون الاشتراكي يحدده الاقتصاد الاشتراكي ويتأثر به هذا الأخير فى الوقت نفسه ، ويلعب القانون الاشتراكي دورا هاما فى تدعيم مكاسب الشعب العامل ويدعم النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تقوم عليه الدولة ويحمى الملكية

(١) تقرير الى المؤتمر الحادى والعشرين الاستثنائى للحزب الشيوعى فى الاتحاد

السوفييتى (٢٧ يناير ١٩٥٩) ، سابق الاشارة اليه ، ص ١٥٤ .

(٢) على حسن فهمى ، الحماية الجنائية للعمل فى التشريع السوفييتى ، مقال سابق

الاشارة اليه ، ص ٦٣ .

الاشتراكية وحقوق وحرريات المواطنين (١) •

ويتناول « أفاناسييف » فى أحدث ما كتب عن دور الدولة الاشتراكية فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، بالتفصيل ، مهام الدولة فى هذا الصدد مستشهدا بالمراحل المختلفة التى مرت وتعر بها الدولة السوفييتية ، فيذهب الى أن قهر الطبقات المستغلة يعد واحدا من أهم وظائف الدولة فى تلك المرحلة ، كما أن حماية الملكية الاشتراكية وضمان حقوق وحرريات الأفراد والمحافظة على النظام والقانون الاشتراكي من الوظائف الرئيسية للدولة الاشتراكية (٢) •

فاذا ما انتقلنا الى مجتمعنا المصرى ونحن نسير فى طريق الاشتراكية، فانه لا يمكن انكار الدور الذى يلعبه القانون فى حماية وتدعيم العلاقات الجديدة وتثبيت القيم الاشتراكية بشرط أن تحدث ثورة فى التشريع تعبر عن الثورة الاجتماعية التى نعيشها : « ان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا ، ان كثيرا من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وان أول ما يعزز سلطان القانون هو أن تستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطور » (٣) • كما يكشف الميثاق أيضا عن طبقية القاعدة القانونية الحالية : « كذلك فان القوانين

(١) انظر بالتفصيل وظائف الدولة والقانون فى ظل الاشتراكية فى :

Prof. P. Romashkin, The Soviet State and law at the Contemporary stage, in « Fundamentals of Soviet law, edited by P.S. Romashkin, Academy of Sciences of the U.S.S.R., Institute of state and law, Pp. 7/20, Moscow, 1964.

(٢) ف • أفاناسييف ، الفلسفة الماركسية ، سابق الاشارة اليه ، الطبعة الثانية ، من

ص ٢٨٦ الى ص ٢٨٨ ، موسكو ، ١٩٦٥ •

(٣) الميثاق ، الباب السابع « حول الانتاج والمجتمع » •

لابد أن تعاد صياغتها . . كذلك فإن اللوائح الادارية يجب أن تتغير تغيرا جذريا من الأعماق . لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله ، (١) .

ولا بد أن تستهدف القاعدة القانونية الاشتراكية الغاء كل صنوف الاستغلال ، وهى فقط وسيلة الزام باحلال علاقات اجتماعية لا تقوم على استغلال الانسان للانسان ، محل العلاقات الاجتماعية البائدة التى تنظم استغلال طبقة لطبقة أخرى ، وثمة فارق آخر بين القاعدة القانونية الاشتراكية والقاعدة القانونية فى المجتمع الرأسمالى يتمثل فى أن الأولى ولو انها تصدر عن سلطة اجتماعية سائدة الا أنها أكثر اتساعا من أية سلطة أخرى فى تاريخ المجتمع الانسانى وبذلك تصبح القاعدة القانونية الاشتراكية صادرة من ارادة الأغلبية العظمى للمجتمع ولحماية مصالح المجموع كله (٢) .

والواقع اننا قد ورثنا لوائح وتشريعات قديمة كانت تعبر عن مجتمع مختلف تماما عن مجتمعنا وبالتالي فلا يمكن أن تتلاءم مع الفكر الاشتراكى ، ويقع على التنظيمات الشعبية المختلفة عبء العمل الثورى فى ميدان التشريع اذ أن هذه التنظيمات تستطيع أن تتكشف أثناء الممارسة العيوب المختلفة فى التشريعات وتقترح أوجه الاصلاح (٣) فيجب أن تبدأ فكرة التشريع من القاعدة ، اذ لم يعد مقبولا أن تتصدى لمهمة التشريع جماعة من المتخصصين

(١) الميثاق ، الباب الخامس « عن الديمقراطية السليمة » .

(٢) رضا فرج ، التفسير الاشتراكى للقانون ، الطليعة ، السنة الأولى ، العدد العاشر ، ص ٣٨ ، أكتوبر ١٩٦٥ .

(٣) على صبرى ، مشاكل التطبيق الاشتراكى وتجربة الخطة الخمسية الأولى ، سابق الإشارة اليه ، ص ٤١ .

لتشريع للشعب دون أن تتعرف على رغبات هذا الشعب صاحب المصلحة الحقيقية فى التشريع ، بل ان مرحلة الصياغة نفسها يجب أن يتاح فيها الوقوف على آراء المواطنين عن طريق مناقشة مشروعات القوانين على مستوى المنظمات السياسية الشعبية وأخيرا فيجب أن نتعقب التشريع فى التطبيق للتعرف على مدى استجابة المواطنين له وما اذا كان قد حقق الأغراض المتوخاه من صدوره أم لم يحققها .

ففى ظل الاشتراكية يقوم القانون بدور ايجابى فى عملية البناء الاشتراكى ، ولا يقتصر دوره على مجرد اقامة العدل بين الناس تلك الغاية الكبرى التى يحققها القانون الاشتراكى بشكل فعلى ، بل انه يستهدف بشكل ايجابى خلق ودعم المجتمع الاشتراكى والدفاع عن القيم الجديدة ضد فلول الرجعية وأمراض الانتهازية والوصولية والبيروقراطية (١) .

ووسيلة الوصول الى التشريعات التى تتفق وتلائم مع الايديولوجية الاشتراكية ، هى دراسة الواقع الاجتماعى فى أبعاده المختلفة دراسة عنمية سليمة (٢) .

فالقانون لا يجب أن ينظر اليه باعتباره كائنا مستقلا ، بل يجب النظر اليه من خلال الاطر الاجتماعية التى يعمل فيها ، فمحور القانون هو المجتمع ، والقانون هو ارادة الشعب التى تحمى كيان المجتمع الاشتراكى فضلا عن قيامه بوظيفة تربوية هامة هى الاسهام فى تكوين الضمير الجمعى الاشتراكى .

(١) حسين خلاف ، حول التطوير الاشتراكى للقانون ، الكاتب ، السنة الرابعة ، العدد ٥٦ ، ص ١٥ ، نوفمبر ١٩٦٥ .

(٢) أحمد محمد خليفة ، المنهج العلمى والاشتراكية ، ص ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

بعد هذا العرض السريع لفكرة الدولة والقانون في النظرية الاشتراكية والتطبيق الاشتراكي تتناول في مبحث تال سمات وخصائص القانون الاشتراكي مع التركيز بالأخص على القانون الجنائي الاشتراكي .

المبحث الرابع - خصائص وسمات القانون الاشتراكي مع الاهتمام بالقانون الجنائي :

لا تستمد القاعدة القانونية قوتها الإلزامية من ذاتها بل بالنظر الى الأهداف التي تسعى الى تحقيقها ، فتمثل النظام الاجتماعي لمقتضيات الصالح المشترك هو الذى يولد الإلزام للقاعدة القانونية (١) ، وفى مجتمع اشتراكي ، لابد أن يكون التشريع محققا لمقتضيات مصالح مجموع الشعب العامل متفقا معها ، ملائما لظروف البيئة الاجتماعية ، معبرا عن قيم المجتمع الجديد . ويمكن التعرف على الحاجات الاجتماعية وقياس اتجاهات الجماعة على نحو علمي ، بحيث تكون الصورة كاملة أمام الهيئات الشعبية التي تضع التوصيات العامة بدورها أمام المجالس التشريعية لدراستها تمهيدا لاصدار التشريع اللازم ، ولا شك أن مثل هذا يجنب المجتمع ظاهرة الانفصال القانوني ، الذي كثيرا ما يحدث نتيجة اصدار تشريعات تعبر عن حاجات وهمية أو مبالغ في تقديرها ، كما يدعم ذلك الاستقرار التشريعي اللازم . وهذه العمليات الفنية التي تقوم على أساس متين من العلم الاجتماعي لا غنى لأى مشرع اشتراكي عنها تلافيا لعدم توفر العناصر الفنية والامكانيات العلمية لدى الهيئة التشريعية أو المجالس الشعبية على النحو الذي يكفل وضوح الرؤية (٢) .

والقانون يمر بمرحلتين أساسيتين : تحضيره وتنفيذه ، والمرحلة الأولى يجب أن تكون عملية فنية وشعبية فى وقت واحد ، ف العملية

(١) نعيم عطية ، القانون والهدف الاجتماعي ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٥ ، أبريل ١٩٦٣ .

(٢) يراجع فى ذلك ، أحمد كمال أبو المجد ، خصائص التشريع فى المجتمع الاشتراكي ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد العاشر ، يناير ١٩٦٢ .

التشريعية ليست مجرد صياغات لفظية ، بل أنها تفترض - لكى يعبر
التشريع عن مصالح و ارادة مجموع الشعب العامل - أن يكون القائمون على
أمر التشريع على معرفة كافية وخبرة فنية بالموضوعات التى يعد القانون
لتنظيمها ، كذلك يجب أن يتوفر لديهم حد أدنى من الفهم والوضوح
للسمات الأساسية للقانون الاشتراكى ، اذ أن علم القانون - كغيره من
العلوم - يقوم على أسس معينة تكون بمثابة الأفكار الأم ، ومن قبيل هذه
الأسس فى مجال القانون ، فكرة الحق والملكية والالتزام والدولة
والشخص المعنوى ، وهذه الأسس لا شك تختلف حسب الايديولوجية التى
يعتنقها المجتمع ، ففى ظل فلسفة اشتراكية تختلف تلك الأسس اختلافا
بيننا عنها فى ظل نظام رأسمالى (١) .

فالتشريع لا يغنى فيه مجرد الاسترشاد بمثل أو الاستعانة بمهارة
فقهية تعمد الى تحليل النصوص بل يجب أن يقوم على أساس من الدراسة
الاجتماعية تبحث عن الحقائق الاجتماعية وكيفية انفاذ القوانين فى الواقع
الاجتماعى (٢) .

كما يجب أن يكون للشعب دور هام فى تحضير القوانين ، فقد
يتقدم الأفراد عن طريق المنظمات الشعبية أو بصفة فردية باقتراح
قانون ما ، كما يجب أن تعرض مشروعات القوانين على المنظمات الجماهيرية
لمناقشتها علانية على المستويات المختلفة وعلى أوسع نطاق ممكن ، ولعل
هذا يضمن زيادة وعى الشعب بالقوانين والمحافظة عليها كما انه يقيم من
نفسه رقيبا على تنفيذها واحترامها فضلا عن أن مساهمة الجماهير، على نحو

(١) حسين خلاف ، حول التطوير الاشتراكى للقانون ، سابق الاشارة اليه ، ص ١٥ ،

ص ١٦ .

(٢) مذكرة غير منشورة من لجنة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية الى لجنة

مراجعة التشريعات الجناائية (ديسمبر ١٩٦٢) .

مباشر ، فى اعداد القانون ومناقشته لما يسهم فى التربية السياسية ويساعد فى خلق ونضج الضمير الاشتراكي ، ويزيل من نفوس بعض الناس الكراهية التقليدية للقانون ، ذلك الشعور الموروث نتيجة للانفصال الطويل بين القاعدة المحكومة والقلّة المسيطرة الحاكمة (١) .

وبهذا يتاح للقانون المناخ الملائم للنضج والتطور وللتعبير عن احتياجات المجتمع النضالية ودعم وحماية مكاسب الشعب العامل ، ذلك أن القانون كائن اجتماعي لا يستطيع أن يولد وينمو نموا طبيعيا داخل مكاتب مغلقة ولجان فنية محصنة ضد الرؤية الواضحة للمواقع الاجتماعية .

وتؤكد التجربة التشريعية السوفييتية هذا النظر ، فيذهب « راسولوف Rassoulov » رئيس لجنة المقترحات التشريعية فى سوفييت القوميات بالاتحاد السوفييتى الى أن طوائف الشعب المعنية تشارك فى مناقشة مشروعات القوانين ضمانا لديمقراطية التشريع ، فتشارك فى ذلك الهيئات القانونية والقضائية وأساتذة الجامعات وهيئات التعليم العالى وأكاديميات العلوم والمجالس الشعبية على المستويات المختلفة (٢) .

وبالنسبة لتطبيق القانون ، يبدو اقتراح اشراك عناصر شعبية فى القضاء ، على الأقل بالنسبة لنظر بعض الجرائم التافهة والمذروعات المدنية البسيطة ، وبعض الدعاوى المتعلقة بالأسرة كدعاوى النفقة والحضانة ، يبدو مثل هذا الاقتراح عمليا ومنطقيا ، يحقق ديمقراطية فى تطبيق

(١) حسين خلاف ، المقال السابق ، ص ١٦ .

(٢)

Bellon (Jacques), Droit pénal Soviétique et Droit Pénal occidental, leur évolution, leur tendances, publié avec le concours du centre Nationale de la recherche Scientifique, P.158., Paris, 1960.

القانون فضلا عن تمكينه للقانون في نفوس الناس وتمكيننا للقضاء من أن يقوم على أرض صلبة من الواقع الاجتماعي ، بالإضافة الى أن القضاء الشعبي عرف في بلادنا على نحو أو آخر وكان له بعض التطبيقات الحديثة عندنا ، ونرى - مع ذلك - التدرج في اشراك العناصر الشعبية في القضاء ، على أن يراعى الدقة الكاملة في الاختيار ، وأن يتم ذلك على سبيل التجربة في نطاق محدود بآدى الأمر يتوسع فيه في المستقبل على ضوء ما يسفر عنه العمل من نتائج .

ولعل التجربة السوفييتية وتجارب الديمقراطيات الشعبية غنية في هذا المجال ، اذ عرفت تلك الدول أنظمة شتى لمحاكم الشعب ولحاكم الرفاق ، يعهد اليها بالنظر في قضايا معينة ، ويبدو من استطلاع النتائج المتاحة أن تلك المحاكم قد نجحت في ذلك نجاحا كبيرا . ومحاكم الرفاق تلعب دورا هاما في الاسهام في التربية الاشتراكية كما تسهم في القضاء على مخلفات ورواسب الماضي في ضمير الجماعة ، على أن المحاكم الرفاقية هذه لا تعد جزءا من النظام القضائي للدولة ، وينحصر العمل الرئيسي لتلك المحاكم في منع وتصفية الجرائم البسيطة (١) .

وتستمد محاكم الرفاق سلطتها من رأى العام ، ويختار أعضاؤها من بين العمال الذين يتمتعون باحترام زملائهم ، ولقد أورت الخبرة أن المخالفين للقانون يخشون الرأى العام وعلى الأخص حكم رفاقهم في العمل أكثر من أى حكم تصدره محكمة عادية ، وتتراوح الأحكام التي تصدرها محاكم الرفاق بين الحكم على المتهم بالاعتذار العلنى للمجنى عليه والتنبيه لأول مرة والتوبيخ العام والغرامة البسيطة ، والتعويض عن طريق الاشتغال

(١)

Gorchenin (K. P.), the Participation of Workers Collectives in the preservation of Law & order in the Soviet Union, Review of Contemporary Law, 7th Year, No. 2., P.98, Dec. 1960.

ساعات عمل اضافية بدون أجر لفترة محددة واقتراح تنزيل المتهم الى عمل أقل بأجر أقل أو نقله الى عمل ليس له علاقة بالتموين أو النواحي المالية بالنسبة لبعض المخالفات (١) .

كما يعرف الاتحاد السوفييتي وغيره من الديمقراطيات الشعبية ما يسمى بمحاكم الشعب وهي محاكم ذات تشكيل شعبي أيضا واختصاصات محددة (٢) .

ولا شك في أن الهيكل القانوني في المجتمع الاشتراكي يقوم على أسس مغايرة تماما لتلك التي يقوم عليها الهيكل القانوني في ظل نظام رأسمالي ، ذلك أن المفاهيم القانونية الأساسية مختلفة في كل منهما ، فعلى سبيل المثال ترفض الاشتراكية التصوير القانوني البورجوازي لحق الملكية الفردية من أنه حق مطلق وتعالج فكرة الملكية على نحو واقعي يتفق مع ما ينتج عنها من آثار عميقة في أوضاع المجتمع وفي ضوء حياة الملايين من البشر المجردين من الملكية (٣) .

ونتيجة لظهور وتطور المجتمع الصناعي وتشابك المصالح الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية ، أصبح تدخل الدولة الحديثة في نطاق الملكية أمرا

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) يراجع في ذلك : على حسن فهمي : العدالة الجنائية في النظام السوفييتي ، عرض كتاب :

Sheinin (L.), People's Courts in the U.S.S.R, Moscow, 1957.

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الأول ، العدد الأول من ص ١٠٥ الى ص ١٠٨ ، مارس ١٩٥٨ .

وانظر أيضا :

Malcavy. the People's Courts in Communist China, in the American Journal of Comparative law, vol. 2. no.1. Winter, 1962, Pp.52/65.

(٣) محمد عصفور ، الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي (رسالة دكتوراه) ،

سابق الإشارة اليه ، ص ١٧٣ .

غير مستبعد تماما حتى فى المجتمعات غير الاشتراكية . وبالتالى بدأ التصوير القانونى البورجوازي التقليدى للملكية فى الاهتزاز ، وعلى سبيل المثال ، اضطرت الحكومة فى الأجزاء الغربية من الولايات المتحدة الامريكية تحت ضغط قلة المياه الى اتخاذ خطوات تشريعية بالتدخل لا حول استعمال المياه فحسب بل حول ملكية الأرض أيضا (١) .

الا أن هذا لا يعنى تداخلا بين التصوير القانونى للأسس التى يقوم عليها فى كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، ذلك أن الأهداف التى يستهدفها كل منهما متباينة تماما وان اتفقت بعض صور الوسائل الى حد ما .

بل ان بعض فروع القانون التقليدية المعروفة فى البلاد الرأسمالية تذوى وتفقد قيمتها فى مجتمع اشتراكى . ولعل أبلغ مثال على ذلك القانون التجارى الذى يتخلى عن دوره الى القانون المدنى أو الى قانون اقتصادى يقوم بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين المؤسسات العامة المختلفة ، كما أن الكثير من التغيير لابد وأن يلحق مجالات القانون المدنى فى مجتمع اشتراكى ، مثل التوسع فى التأمين الاجتماعى وعدم اتخاذ التعويض عن الضرر الأدبى وسيلة انتهازية للثراء وهكذا .

فاذا انتقلنا الى نطاق القانون الجنائى ، نجد نطاق التجريم يمتد فى القانون الاشتراكى الى أفعال كثيرة لا تعد جريمة فى القوانين الجنائية فى المجتمعات الرأسمالية ، ذلك أن قانون العقوبات يعد أكثر القوانين حساسية وتأثرا بالنظام الاقتصادى الاجتماعى وبالايديولوجية التى تسود

(١) انظر مذكرة اللجنة الخاصة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المقدمة

الى لجنة مراجعة التشريعات الجنائية ، سابق الإشارة اليها ، وانظر كذلك :

Freldmann (W.), Law in a changing Society, Stevens & Sons Ltd., London, 1959.

المجتمع • فالاهمال فى العمل الذى يعد مجرد مخالفة تأديبية فى الأنظمة القانونية الرأسمالية يجرم جنائيا - على نحو أو آخر - فى التشريعات الاشتراكية ، وهذا أمر منطقى يتفق مع اتساع نطاق الملكية العامة واعتبار العمل والانتاج حجرا الزاوية لبناء المجتمع الاشتراكى ، فتزايد الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية للملكية والقضاء على الملكية الخاصة الاستغلالية يؤدى الى تغيرات هامة فى القيم القانونية وفى ميزان التجريم على نحو أخص ، ومن ثم فالاعتداء على الملكية العامة والاهمال الذى يصيب الانتاج القومى بالضرر يستدعى أن يواجه بالتجريم من قبل المشرع ، ولا يكتفى فى ذلك بمجرد أجزية تأديبية (١) •

والى هذا أشار الأستاذ « بترايكى petrazycki » فى كتابه « نظرية فى القانون » عام ١٩١٠ بأنه بالانتقال الى الاشتراكية يجب أن يزداد الاهتمام والتركيز على نظامى القهر والمكافأة فى العمل ، اذ عندما تصبح الدولة هى السلطة العليا المتحكمة فى الأرباح والأثمان وعندما تصبح جميع أحوال الأفراد المعيشية مخططة مقدما ، فان دوافع الربح والحصول على المال تفقد قيمتها كحافز للعمل (٢) •

ولا شك أن العمل يلعب دورا رئيسيا فى التاريخ البشرى ، وبفضل العمل تعلم الانسان كيف يسيطر على الطبيعة ، وفى المجتمع الاشتراكى تسود الملكية العامة لوسائل الانتاج ويصبح العمل واجبا وشرفا لكل مواطن قادر عليه ويوزع ناتج العمل على أعضاء المجتمع طبقا لاسهامهم فيه ، ولا يوجد استغلال انسان لآخر ، كما أن تنظيم العمل الاشتراكى يضمن

(١) انظر تفصيلا : على حسن فهمى ، الحماية الجنائية للعمل فى التشريع السوفييتى ، سابق الإشارة اليه ، ص ٦٩ ، ص ٧٠ •

(٢)

تحرر كل مواطن من البطالة ، وموازيا لتلك الحقوق ، فإن القانون الاشتراكي يلزم المواطنين بعدد من الواجبات أهمها الالتزام باحترام أنظمة العمل حتى يمكن أن تعمل المشروعات وفقا للخطة المقررة . وهذا يعنى أن يؤدي كل عامل عمله على الوجه الأكمل وأن يصل الانتاج الى الحد المرسوم كما وكيفا وأن تستخدم أدوات الانتاج بالعناية الواجبة (١) .

ولقد وضع الميثاق - بدقة - الخطوط العريضة للمسئولية في ميدان العمل والانتاج « ان ذلك التغيير الثوري في الحقوق العمالية ، لابد أن يقابله تغيير ثوري في الواجبات العمالية . ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التي وضعها المجتمع كله تحت إرادته . لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التي يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان ، وبالإشتراك في الإدارة والأرباح - مسئولية كاملة في عملية الانتاج ، (٢) .

ولذلك يحتل قانون العمل أهمية قصوى بين فروع القانون في الدول الاشتراكية ، فهو يغطي القواعد القانونية التي تنظم علاقات العمل ، كما ينظم أنشطة الاتحادات الصناعية والتأمينات الاجتماعية في حالات الشيخوخة والمرض والعجز واجراءات الاشراف على الأمن الصناعي واجراءات فض المنازعات العمالية وغيرها ، ولا يعرف النظام القانوني الاشتراكي التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص على نحو ما تعرف الأنظمة القانونية البورجوازية ، إذ أنه في ظل الرأسمالية تقوم تناقضات بين الفرد والمجتمع مردها الى سيطرة الملكية الخاصة ، وتناقض المصالح بين من

(١) N. Zagorodnikov, V. Smolyrchuk and N. Berovikov, outline of Socialist labour, civil and Criminal law, Pp. 1/3 and P. 14., progress publishers, Moscow, 1965.

(٢) الميثاق ، الباب السابع « الانتاج والمجتمع » .

يملكون وسائل الانتاج مستغلين قوة عمل من لا يملكون مثل تلك الوسائل (١) .

ولعل أول اللمسات الاشتراكية التي أدخلت على قانون العقوبات المصرى تتمثل فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ المعروف بقانون الاهمال، الا أنه يلاحظ أن أغلب أحكام هذا القانون متعلقة بجرائم عمدية ، ومن بينها جرائم كان يعرفها القانون قبل ذلك فليجأ المشرع الى تعديلها بغية توسيع نطاقها فتمتد الحماية القانونية الى أموال القطاع العام والشركات المساهمة بصفة عامة والجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام ، فتناولت التعديلات جرائم التخريب والاتلاف والرشوة والاختلاس والتزوير . كما لجأ المشرع الى تجريم الاخلال العمدى للمقاولين والمتلزمين بمرفق عام والقائمين بالتوريدات الحكومية الا أن القانون اشترط لتوافر الجريمة وقوع ضرر جسيم أو ارتكاب غش فى تنفيذ العقد . كما جرم المشرع تعمد الموظف العام الاضرار بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها اليها ، كما عالج القانون أيضا بعض جرائم الاهمال بمعناه الصحيح أى الجرائم التى لا يشترط فيها توافر العمد ، فاستحدثت تجريم الاضرار الجسيم بأموال الدولة أو مصالحهم اذا كان نتيجة خطأ جسيم ، كما عدل أحكام الجرائم القائمة وهى القتل والاصابة الخطأ .

ومن أهم ميادين القانون الاشتراكى أيضا مشكلة اصابات العمل ، وتعالج الدول الاشتراكية هذا الموضوع بطرق عدة عن طريق ما يسمى باجراءات الأمن الصناعى ، ووضع واجبات إدارية على عاتق العاملين لتأكيد

(١) ن . زاجوردونيكوف وآخرون ، مجمل قانون العمل الاشتراكى والقانون المدنى والقانون الجنائى ، سابق الاشارة اليه ، ص ١٧ ، ص ٥٥ ، ص ٥٦ .

سلامة المشروعات الصناعية ، كما ان ثمة مسئولية جنائية على العمال الذين لا ينجحون في المحافظة على تنفيذ هذه التعليمات (انظر على سبيل المثال ، المادة ١٤٠ من قانون العقوبات الروسى الصادر عام ١٩٦٠) (١) .

وفي نطاق قانون العقوبات الاشتراكى تحتل الجرائم الاقتصادية مكان الصدارة ، ففي القسم الخاص من قانون العقوبات الروسى (عام ١٩٦٠) يحتل الفصل الثانى (١٣ مادة) تحت عنوان « جرائم ضد الملكية الاشتراكية » ، والفصل الرابع الذى يتعلق معظمه بالجرائم المرتكبة انتهاكا للحقوق التى تنص عليها تشريعات العمل ، والفصل الرابع الذى يتعلق معظمه بالجرائم المرتكبة انتهاكا للحقوق التى تنص عليها تشريعات العمل ، والفصل السادس (١٨ مادة) تحت عنوان « الجرائم الاقتصادية » ، مكانا بارزا بينما نص على حماية الملكية الشخصية للمواطنين فى الفصل الخامس من ثمان مواد فقط (٢) .

ولقد احتل موضوع قانون العقوبات الاقتصادى مكانا بارزا فى المؤتمرات القانونية الدولية ، من بينها المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات (روما ، ٢٧ سبتمبر - ٣ أكتوبر ١٩٥٣) ، والمؤتمر الدولى الخامس للقانون المقارن (بروكسل ١٩٥٨) (٣) .

(١)

Koraley (A.K.), Employer's and Employee's civil liability in Soviet Law for industrial accidents, in the International and Comparative law Quarterly, vol., 14., Part, 3, Pp. 969, 970, July, 1965.

(٢) انظر بالتفصيل القسم الخاص من قانون العقوبات الروسى (١٩٦٠) منشور فى الصفحات من ٤١ الى ٨١ من :

La réforme pénale Soviétique, Comité de législation Etrangère et de Droit International et Centre Français de droit Comparé, avec une introduction de Marc Ancel, Paris, 1962.

(٣) محمود محمود مصطفى ، الجرائم الاقتصادية فى القانون المقارن ، الجزء الاول (الاحكام العامة والاجراءات الجنائية) ، الطبعة الاولى ، ص ٩ ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

كما ناقشت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى التابعة للأمانة العامة
لجامعة الدول العربية موضوع الجرائم الاقتصادية فى حلقة دراسية عقدت
بالقاهرة فى أواخر يناير عام ١٩٦٦ .

ومن الانتقادات التى توجه الى القانون الاشتراكى بصفة عامة وقانون
العقوبات الاشتراكى بخاصة ، أن هذا القانون لا يلتزم دائما بمبدأ
الشرعية القانونية الذى أصبح مسلما به فى العالم أجمع ، بل ويعتبره
البعض من المبادئ الأساسية للقانون الطبيعى ، ونصت عليه الدساتير
المختلفة والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، كما يذهبون الى أن القانون
الجنائى الاشتراكى - بصفة عامة - يشكل خطرا على الحريات الفردية .
ويبدو أن أوجه الاعتراض هذه تنبع من أمرين : أولهما - أن الخبرة
القانونية السوفيتية لم تلتزم تماما بادئ الأمر بمبدأ الشرعية بل خرجت
عليه الا أنها رجعت اليه ثانية والتزمت على نحو حاسم ، ولا شك أن لهذه
الخبرة القانونية السوفيتية مبرراتها التى تساق كثيرا على نحو ماسنفضله
بعد قليل ، وثانيهما - الخلط بين مفهوم الحرية الفردية فى المذهبين
الليبرالى والاشتراكى ، اذ بينما يرى الفكر الليبرالى فى الحرية مجرد
مفهوم ميتافيزيقى ذا جوهر لا يتغير ، وبهذا المعنى عرف الدستور الفرنسى
الصادر عام ١٧٩١ الحرية بأنها « السلطة التى يحوزها الانسان فى أن
يفعل كل ما لا يؤذى غيره » ، وواضح أن الحرية ينظر اليها هنا مجردة من
اطارها ومضمونها التاريخيين . ولقد وصف « ماركس » ذلك بقوله : « ان
هذه الحرية ليست قائمة على الترابط بين الكائنات البشرية ، بل على
انفصال الانسان عن الانسان ، انها حق لمثل هذا الانفصال ، انها حق
الفرد المنعزل » (١) .

(١) نقلا عن محمد مصطفى ، الحرية فى الفكرين الديمقراطى والاشتراكى ، سابق
الإشارة اليه ، ص ١٨٩ .

ولما كان المجتمع البورجوازي مجتمعا طبقياً ، كانت الحرية السياسية التي يعتز بها الفكر الليبرالي ذات مضمون طبقي وهي خاضعة في نفس الوقت وتابعة لحرية التملك ، ولقد كشف الميثاق - بحق - زيف الديمقراطية السياسية ذات المفهوم المثالي الليبرالي المجردة من المضمون الاجتماعي الاقتصادي : (ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب) (١) ، ويزاوج الميثاق بين الديمقراطية والاشتراكية على نحو علمي خلاق : (ان الديمقراطية هي الحرية السياسية ٠٠ والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين ٠ انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب) ٠

أما فيما يتعلق بالشرعية الاشتراكية ، فالواضح من استعراض التجارب القانونية في الاتحاد السوفييتي وعدد من الديمقراطيات الشعبية أن المبدأ معترف به حالياً ، وأن القانون السوفييتي الذي كان قد هجره عقب الثورة عام ١٩١٧ استناداً الى الأفكار التقليدية الماركسية القائلة بضرورة اختفاء الدولة كسلطة والقانون كأداة في يد الدولة ، الأمر الذي أدى بالمشروع السوفييتي الى عدم احترام مبدأ الشرعية في كثير من الأحيان والى اللجوء الى وضع قواعد قانونية عامة ذات طابع ارشادي والاستناد الى ما أسماه بالضمير الاشتراكي الثوري في الفصل في كثير من الوقائع وعلى الأخص في ميدان التجريم حيث لجأ الى القياس ، ففي ٢٢ فبراير عام ١٩١٨ ، أصدرت حكومة الثورة في روسيا قانوناً خاصاً بالاجراءات القضائية يتضمن أن على المحاكم أن تطبق أي تشريعات سابقة طالما انها

(١) الميثاق ، الباب الخامس « عن الديمقراطية السليمة » ٠

ليست على خلاف الضمير القانوني للعمال ، ثم أصدرت قانونا آخر فى ٢٠ يوليو من نفس العام يلزم المحاكم بأن تقضى بوحى من ضميرها القانوني الاشتراكي الثوري • (١)

وكان قانون العقوبات الروسى عام ١٩٢٢ يبيح فى مادته العاشرة اللجوء الى القياس ، وهكذا كانت تنص المادة ١٦ من قانون العقوبات الروسى الصادر عام ١٩٢٦ • الا أن الاهتمام بدأ فى الخمسينات يظهر بوضوح تجاه مبدأ الشرعية وتحريم القياس فى مجال التجريم والعقاب ، وبلغ ذلك الاهتمام أوجه فى مقررات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٥٦ ، وفعلت نصت المادة ٣ من القواعد الأساسية (عام ١٩٥٨) وكذلك المادة ٣ من القانون الروسى (عام ١٩٦٠) على مبدأ الشرعية • ولقد عبر رودنكو R.A. Rudenko المدعى العام السوفييتى عام ١٩٥٦ عن الشرعية الاشتراكية بأنها التطبيق اليومى الحاسم لحكم القانون (٢) •

بل وعمد الشارع اليوغوسلافى الى النص على مبدأ الشرعية فى صلب الدستور الصادر فى ٧ أبريل عام ١٩٦٣ • وكذا قررت المحكمة السوفييتية العليا فى مبادئها الارشادية فى ١٨ مارس ١٩٦٣ ضرورة التزام المحاكم السوفييتية بمبدأ الشرعية (٣) •

واستقر الأمر فى التشريع السوفييتى على حماية حقوق المواطنين ويلعب قانون الاجراءات الجنائية السوفييتى فى هذا دورا هاما اذ ينص على عدة ضمانات لعل أهمها علانية الجلسات والاجراءات الشفوية المباشرة

(١)

Zellweger (Edward), The Principle of Socialist legality, Journal of the International Commission of Jurists, Vol., V., No.2 P. 164, winter, 1964.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، ص ١٧٧ •

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٩ ، ص ١٧٨ •

وضرورة وجود مدافع عن المتهم ، كما تلتزم النيابة العامة في الاتحاد السوفييتي بمراقبة تنفيذ القانون ومبدأ الشرعية (١) .

هذه الخطوط العريضة الأساسية للقانون الاشتراكي بصفة عامة وللقانون الجنائي الاشتراكي بصفة خاصة لا تعنى أكثر من سمات عامة أو قواعد ارشادية عامة ، وهذا يعنى أنه فى ظل الايديولوجية الاشتراكية تتباين القوانين الجنائية فى كل دولة اشتراكية متأثرة - الى حد كبير - باختلاف الظروف البيئية على الرغم من وحدة الايديولوجية السائدة فى كل أو بالأقل تقاربها ، ولعل من المفيد الإشارة هنا الى التجربة السوفيتية فى هذا الصدد ، حيث لجأ المشرع السوفييتى الى وضع قواعد قانونية ارشادية عامة وترك للجمهوريات المختلفة أن تشرع لنفسها قوانين العقوبات الخاصة بها ، وقد لوحظ قبل اصدار القواعد الأساسية الأخيرة لقانون العقوبات السوفييتى (١٩٥٨) ان ثمة فروقا هامة بين قانون العقوبات فى كل من جمهوريتى روسيا السوفيتية وأوزبكستان السوفيتية تقوم على أساس اختلافات بيئية وفروق محلية ، ففي الفصل الخاص بالجرائم المتصلة بالتقاليد المحلية فى قانون العقوبات الأوزبكستاني يلاحظ أن عشرة من بين سبع عشرة مادة لا يوجد ما يماثلها فى قانون العقوبات الروسى ، منها منع النساء من الاشتراك فى النوادى والذهاب الى المدارس ، ومقاومة المرأة التى تحاول التمرد على أى صورة من صور العبودية ، والاتفاق على تزويج الاطفال الذى يقع بين الاولياء أو الأوصياء ، وجرائم تتصل بالجنسية المثلية ، كما يلاحظ أن المواد العشر فى فصل جرائم المياه كلها لا مثيل لها فى القانون الروسى ، كما يلاحظ اتجاهها الى الشدة فى العقوبات فى باب

(١)

Stregovitch (M.S.), la Protection des droits des citoyens en U.R.S.S., Revue International de droit comparé, vol, 16, pp. 330, 304, 305. April — Juin 1964.

جرائم الموظفين يعكس اهتمام الحكومة الاتحادية بقمع الاتجاء الى سوء استخدام السلطة في مثل تلك المناطق النائية في وسط آسيا (١) .

بعد هذا نجد لزوما أن نتناول بالدراسة الفلسفة العقابية وسياسات التنفيذ العقابي في المجتمع الاشتراكي ، وهل تتفق أم تختلف مع مثيلاتها في المجتمعات التي لا تعتنق الاشتراكية ، وهل تأثرت الفلسفة العقابية الاشتراكية بالأفكار والنظريات الاصلاحية الحديثة وعلى الأخص مدارس الدفاع الاجتماعي أم لا ؟

(١) انظر في ذلك ، المذكرة المقدمة الى لجنة مراجعة التشريعات الجنائية السابق

الإشارة اليها .

المبحث الخامس :

أهداف القانون الجنائي الاشتراكي وفلسفة وسياسات العقاب الاشتراكي :

يقوم القانون الجنائي الاشتراكي بحماية النظام الاجتماعي ونظام الدولة والملكية العامة كما يقوم بحماية الأشخاص وحقوق المواطنين ضد الاعتداء الاجرامى وبالحرب ضد الجريمة وبذلك فإن القانون الجنائي يسهم في تقوية الدولة الاشتراكية والمحافظة على القانون والنظام كما يضمن حقوق ومصالح الأفراد (١) .

ويذهب الفقه القانوني البورجوازي - عادة - الى أن الجريمة موجودة على مر العصور وانها تمثل عدوانا على مصالح جميع المواطنين ولذلك تعرف الجريمة بأنها فعل يعاقب عليه القانون الجنائي ، الا أن هذا التعريف يخفى حقيقة هامة هي أن القانون الجنائي البورجوازي انما يحمي مصالح الأقلية المستغلة التي تملك السلطة ، ولذلك فإن الجريمة في مثل هذا النظر البورجوازي انما تستهدف أساسا الاضرار بمصالح الطبقة الحاكمة (٢) .

ويقوم القانون الجنائي البورجوازي المسئولية الجنائية على مجرد « التفكير في التمرد والاستعداد أو الميل للجريمة » أو على أساس « تكوين بيولوجي أو انثربولوجي معين » من وجهة نظر الطبقة الحاكمة وهكذا نجد « لومبروزو » و « فرى » و « جارفالو » وغيرهم من علماء الجريمة البورجوازيين يقدمون مفهوم الطبيعة الانثربولوجية للجريمة . وعلى هذا الأساس يسمحون بإمكانية تطبيق تدابير الدفاع الاجتماعي ضد الأشخاص المزودين ببعض

(١) زاجوردنيكوف . ن وآخرون ، مجمل قانون العمل الاشتراكي والقانون المدني والقانون الجنائي ، سابق الإشارة اليه ، ص ١٢٧ ، وانظر المادة الأولى من قانون العقوبات الروسي (١٩٦٠) سابق الإشارة اليه .

(٢) المرجع السابق ص ١٣٤ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣٣ .

العناصر الانثروبولوجية التي تؤدي الى الميل الى الجريمة (١) . وطبقا للنظر الاشتراكي التقليدي فان الجريمة لم توجد في جميع العصور ، بل انها ظهرت في مرحلة معينة من مراحل التطور البشرى ، حينما ظهرت الملكية الخاصة وانقسم المجتمع الى طبقات متنازعة ونشأت الدولة كسلطة (٢) .

ولعل أكبر ممثل لهذه النظرية هو العالم الهولندى « وليم أ . بونجر W.A. Bonger » ، فى مؤلفه التقليدى الفذ (الاجرام والظروف الاقتصادية Criminalité et Conditions Economiques) الذى ما زال يعتبر المرجع الأول فى هذا الموضوع منذ ظهوره (عام ١٩٠٥) ، اذ يذهب «بونجر» الى أن الظروف الاقتصادية تلعب فى ميدان السببية فى السلوك الاجرامى الدور الأكثر أهمية وأن النظام الاقتصادى الرأسمالى يوهن نمو المشاعر الاجتماعية على أساس أن هذا النظام الاقتصادى يقوم على المقابلة بحيث ينتج عن هذا تعارض حتمى للمصالح الاقتصادية للأفراد ، تعارض بين مصالح من يملكون وسائل الانتاج ومصالح هؤلاء الذين لا يملكون (٣) .

وبالمثل ترتبط الفلسفة العقابية وفقا للتراث العلمى التقليدى للاشتراكية العلمية - بالمادية التاريخية ، فأى فلسفة عقابية يمكن وراءها تفسير اقتصادى ، فاذا استبدلت دولة معينة عقوبات سالبة للحرية بالاعدام أو العقوبات البدنية أو استبدلت الاختبار القضائى والغرامة بالسجن أو اذا طبقت خطة صارمة أو خطة أكثر هوانا فى ادارة سجونها فان الدافع وراء ذلك كله يكمن فى حالة السوق أو ظروف العمالة مثلا أكثر مما يبدو فى أى مبدأ انسانى (٤) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٣)

Bonger (W.A.), Criminalité et Conditions Economiques, Mass & Van Suchtelen (Editeurs), Amsterdam; 1905, P.722 etc.

(٤)

Mannheim (Herman), the Dilema of Penal Reform Pp. 33, 34.

وعلى هذا تفسر سيادة العقوبات البدنية فى القانون الرومانى بوجود نظام الرق كأساس للاقتصاد الزراعى فى روما القديمة نتيجة لكثرة الفتوحات الرومانية وزيادة عدد الأسرى ، وبالتالى فلم يكن من المنطقى أن يأخذ المشرع الرومانى بنظام العقوبات السالبة للحرية بصفة أساسية (١) .

كما تفسر العقوبات التى عرفت فى أوروبا فى أواخر القرون الوسطى وهى الحكم بالارسال الى النفى بأنها كانت تلبية للحاجات العسكرية الدولية ولبدء حركة الكشف الجغرافية وتطور التجارة الخارجية كتمهيد للاستعمار ، كما يفسر النفى أيضا بأسباب اقتصادية أهمها الحاجة الى الأيدي العاملة للعمل فى المستعمرات فيما وراء البحار ، ولقد ذكرت هذا الغرض صراحة المذكرة الايضاحية للقانون الصادر فى انجلترا عام ١٧١٧ بنفى المجرمين الى القارة الأمريكية ، كذلك الأمر فيما يتعلق بظهور الحبس - كعقوبة مستقلة بذاتها - اذ صاحب ظهوره فى أوروبا فى القرن السادس عشر وبالأخص فى هولندا التى كانت أسبق الدول الى الأخذ بتلك العقوبة رخاء اقتصادى كبير (٢) .

كما ذهب المنظرون السوفييت الى أن العقوبة صاحبها نشوء نظام المقايضة وأن الاختلاف فى ميزان العقوبات هو انعكاس لطبيعة العقاب وهذا دليل على طبيعة القانون الجنائى كأداة فى الصراع الطبقي واستندوا فى ذلك الى التاريخ العقابى فقانون « حمورابى » كان يعدد عقوبات السرقة وينوعها تبعاً للمكانة الاجتماعية للمجنى عليه كما كانت عقوبة الرشوة تختلف تبعاً لمكانة مرتكبها فى عهد ايفان الرهيب قيصر روسيا (١٥٣٣ - ١٥٨٤) (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٥٠ .

(٢) على حسن فهمى ، العقوبة من وجهة النظر الاشتراكية (بحث غير منشور) ، مودع

بمكتبة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ١٩٥٧ .

(٣)

Hazard (John N.), Reforming Soviet Criminal Law, Journal of Criminal Law & Criminology, Vol. 29., Pp. 161/163, 1938/1939.

على أن أهم المباحث التي تشغل أذهان دارسو القانون المقارن حاليا ، هي مدى اتفاق أو اختلاف السياسة العقابية المعاصرة كما تمارس في العمل في الدول الاشتراكية عن مثيلاتها في الدول الأخرى ، ولعل أهم وأحدث ما نشر حول هذا الموضوع المناقشات التي دارت في ندوة علمية عقدت يوم السبت ٤ مايو ١٩٦٣ بمعهد القانون المقارن بجامعة باريس بحضور الأستاذ أ . بيونتكوفسكي A. Piontkovski والأستاذ س . ل . زيفوسر S.L. Zivus الاستاذان بمعهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي ، وقد عقدت هذه الندوة برئاسة الأستاذ ليفاسير Levasseur أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة باريس (١) .

وفي هذه الندوة أبدى « الأستاذ بيونتكوفسكي » مخاوف علماء الجريمة السوفييت من أن أفكار مدرسة الدفاع الاجتماعي تنال من الحريات الفردية وذهب الى أن ممثلي هذه المدرسة لا يهتمون كثيرا بوجود قسم خاص في قوانين العقوبات مكتفين بإيراد أنماط المجرمين والتدابير الاحترازية التي تطبق حيالهم ، وذكر أنهم - أي العلماء السوفييت - يفضلون عليها أفكار المدرسة التقليدية الجديدة néo-classique ، الا أن الأستاذ مارك آنس Marc Ancel فند هذا الرأي وذكر أن ثمة اتجاهات مختلفة لفكرة الدفاع الاجتماعي ، فالوضعيون أقاموا فكرتهم الأولى على أساس الحتمية وبالتالي اخلال التدابير الاحترازية محل العقوبات كما رفض «جراماتيكا Gramatica» عام ١٩٤٥ فكرة المسئولية وذهب الى ضرورة اخلال تدابير تربوية محل العقوبات . أما نظرية الدفاع الاجتماعي الجديد التي تنسب الى الأستاذ

(١) تراجع المناقشات تفصيلا في :

Verin (Jacques), L'orientation actuelle de droit penal Sovietique, Revue de Science Criminelle et de droit Comparé, Nouvelle Série, Tome XIX, No. 2, Pp. 341-351, Aprile - June. 1964.

آنسل نفسه فهي ترفض فكرة الحتمية نهائيا وتؤسس الدفاع الاجتماعي على المسؤولية واحترام مبدأ الشرعية وبالتالي فهي تؤيد ضرورة وجود قسم خاص في قوانين العقوبات (١) .

وفي مجتمع اشتراكي لا تثور فكرة الجزاء كهدف للعقوبة، ولقد عبرت عن ذلك المادة التاسعة من قانون العقوبات السوفياتي الصادر عام ١٩٢٦: (ان تدابير الدفاع الاجتماعي - العقوبات - لا تستهدف الحاق أى أذى بأجسام المحكوم عليهم أو الحاق العار بهم ، بل ان فكرة الجزاء والتقابل لا تثور على الاطلاق) كما نصت المادة ٢٠ من قانون العقوبات الروسى (١٩٦٠) على أن الغرض من العقوبة هو اصلاح واعادة تربية المحكوم عليهم وتزويدهم بروح الاخلاص للعمل ومراعاة القانون بدقة واحترام قواعد الحياة فى المجتمع الاشتراكي فضلا عن منع ارتكاب جرائم أخرى جديدة بواسطتهم أو عن طريق آخرين ، كما نصت على أنه لا يقصد بالعقوبة تسبب أى آلام جسمية أو مساس بالكرامة الانسانية للمحكوم عليهم .

وعلى هذا لا تعدو أن تكون العقوبة اجراء اصلاحيا يستهدف حماية الأسس التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكي عن طريق اعادة تربية المذنبين بملاءمتهم لأحوال الحياة فى المجتمع الكادح بتوجيه أعمالهم الى مرامى ذات فائدة للمجتمع (٢) .

وللعقوبة فى المجتمع الاشتراكي وظائف ثلاث متداخلة هي حماية المجتمع الاشتراكي والأسس التى يقوم عليها واصلاح الجاني واعادة تربيته ثم الاسهام فى تكوين الضمير الاشتراكي ، هذه هي المحاور الثلاثة التى تدور

(١) المرجع السابق من ص ٣٤١ الى ص ٣٤٣ .

(٢)

Baker (Nerman F.), Soviet Correction, the Journal of Criminal Law & Criminology, 1938, P. 154.

حولها فلسفة العقوبة في المجتمع الاشتراكي ، وعلى هذا تستهدف العقوبة حماية الانتاج وتدعيم القيم الاشتراكية حول العمل باعتبار العمل والانتاج من أبرز أسس المجتمع الاشتراكي ويراد بالعقوبة هنا في نفس الوقت إعادة تربية المذنب حتى يصبح عضوا مشاركا في مجتمع الكادحين ، لهذا نرى في معظم قوانين العقوبات في الدول الاشتراكية عقوبات ليس لها مثيل في قوانين العقوبات في الدول الأخرى مثل الحكم بالعمل الإصلاحي دون حرمان من الحرية (المادة ٢٥ من أساسيات التشريع الجنائي السوفييتي والنظام القضائي وإجراءات المحاكم الجنائية *) ، والواضح أن مثل هذه العقوبة يراد بها إعادة تربية المحكوم عليهم وتزويدهم ببعض الاتجاهات الخاصة باحترام العمل واحترام قواعد الحياة الاشتراكية .

كما أن طرق التنفيذ العقابي داخل مؤسسات العمل الإصلاحي في الاتحاد السوفييتي تستهدف تحقيق هذه الأغراض فالانتاج في هذه المؤسسات العقابية بالدول الرأسمالية وهذا أمر متسق مع الفكرة لاشتراكية نفسها التي تتطلب وضع جميع أدوات الانتاج في يد المجتمع (٢) ، المؤسسات جزء أساسي من الانتاج في الدولة كلها ، على عكس النظام السائد ولذلك يأخذ العمل داخل المؤسسات الإصلاحية الاشتراكية شكل العمل الصناعي ولا يخشى من منافسة انتاج هذه المؤسسات للانتاج خارجها وعلى

(*) منشور باللغة الانجليزية تحت عنوان :

Fundamentals of Soviet Criminal Legislation, The Judicial System & Criminal Court Procedure (Official texts & Commentaries), Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1960.

(٢) على حسن فهمي ، العقوبة من وجهة النظر الاشتراكية بحث غير منشور سابق

الإشارة إليه ، وانظر أيضا :

Fridieff (Michel), Le système Penitentiaire de L'U.R.S.S. P.426, dans « Les grands systèmes penitentiaires actuels », Paris, 1950.

هذا يشعر النزيل في تلك المؤسسات بكيانه كجزء من القوة العمالية في المجتمع الكبير .

وهكذا تقف العقوبة بثقلها خلف أسس ودعائم المجتمع الاشتراكي تحميها وتدعم القيم الناشئة الجديدة حتى تستقر كنهج أخلاقي خاص يسود هذا المجتمع يمكن أن يسمى قواعد الأخلاق الاشتراكية أو قواعد السلوك الاشتراكي . فتغير الظروف والشروط المادية في المجتمع أثناء مرحلة التحول الاشتراكي لا بد أن تمتد آثاره الى دائرة العلاقات الاجتماعية وأوضاع التعامل بين الأفراد ومظاهر الحياة اليومية في المجتمع ، حتى يمكن أن تؤثر في المدى الطويل في السلوك الفردي .

ومن هنا تتبع الوظيفة الثالثة للعقوبة في المجتمع الاشتراكي وهي ممارسة تأثير تربوي على أفراد المجتمع وغرس القيم الاشتراكية في النفوس بقصد الاسهام في تكوين الضمير الاشتراكي (١) .

أما بالنسبة لعقوبة الاعدام فانها اجراء استثنائي لا يطبق الا حيال الجرائم الكبرى ، وهذه العقوبة الاستثنائية تطبق في قوانين العقوبات بجمهوريات الاتحاد السوفييتي بصفة عامة لمواجهة طائفة من الجرائم الخطيرة مثل الخيانة العظمى والتجسس والتخريب والارهاب وقطع الطريق وبعض الجرائم الخاصة بالتزييف وترويج العملة المزيفة مع احتراف ذلك والقتل العمد الذي تصاحبه ظروف مشددة (٢) .

(١)

V. Chikhikvadze & D.V. Kirichenko, Criminal law, Chap. 10 form «fundamentals of Soviet Law» edited by P.S. Romashkini, Academy of Science of U.S.S.R., Institute of State and Law. Pp. 401, 402, foreign languages Publishing House, Moscow, 1964.

(٢) المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

كما تستهدف العقوبة في المجتمع الاشتراكي الوقاية من الجريمة بتحذير وردع غير المسؤولين ممن قد يفكرون في ارتكاب جريمة ما ، ومنعهم من ذلك ، بالإضافة الى منع المذنبين من معاودة نشاطهم الاجرامي (١) .

ويجب التفرقة بين حالتين : **الأولى** : بالنسبة للجرائم التي تتصل بأسس النظام الاشتراكي وفي هذه الحالة يجب أن تستهدف العقوبة في المقام الأول ردع مرتكب الجريمة وتعويق نشاطه الاجرامي المضاد للاشتراكية ثم محاولة اقرار مبادئ الحياة الاجتماعية الاشتراكية وقواعد السلوك الاشتراكي في نفس مرتكب الجريمة ، أما **الحالة الثانية** : بالنسبة للجرائم الأخرى وبخاصة ذات الطابع الفردي فيجب تفريد المعاملة بالنسبة لكل من ينحرف الى ارتكاب الجريمة وذلك بحسن اختيار الجزاء الملائم لكل منهم طبقا للأساليب العلمية الحديثة ، كما أن نظام العقوبات نفسه ينبغي فيه مراعاة التوازن بين كسل من الغرامة والحرمان من الحرية والعمل الاصلاحى دون حرمان من الحرية حتى يمكن أن تكون العقوبات متسقة مع القيم الأساسية الجديدة في المجتمع الاشتراكي وفكرة الحرية الفردية والأهمية الاجتماعية الاقتصادية للعمل والانتاج . كما يمكن أن تمارس المجالس الشعبية المنتخبة نوعا من التأثير كبدائل للعقوبة وتثبيتا وانماء للأخلاق الاشتراكية ، وذلك بممارسة التوبيخ العلنى اذا رؤى جدوى اللجوء اليه فى حالات معينة ، كما تقوم هذه التنظيمات بممارسة نوع من الضمان للمنحرف الذى يرجى عدم عودته الى الوقوع فى وهدة الجريمة مصحوبا برقابة فردية لسلوكه ، وهذه صورة معدلة للاختبار انقضائى .

وعلى هذا فان المحاكم الجنائية فى مجتمع اشتراكي تقوم بدور تربوى هام سواء على المستوى الفردي بالنسبة للمحكوم عليه أو على مستوى

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

الشعب كله حيث تقوم بتعريد المواطنين على احترام القانون وحرمة الملكية الاشتراكية ونظام العمل وبصفة عامة احترام قواعد الحياة في مجتمع اشتراكي (١) .

وتفصح القوانين الجنائية في بلد كالاتحاد السوفييتي بجلاء عن الدور التربوي للعقوبة ، ولعل هذا يتجلى بوضوح في نظام العقوبات الذي أقره المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي والذي أدخل صورا من صور الدفاع الاجتماعي ذات الدور التربوي كالتوبيخ والعمل الاجباري دون حرمان من الحرية ، كما تتيح علانية الجلسات لأكبر عدد من المواطنين شهودها والوقوف على ظروف ووقائع ودوافع الجريمة كما يتعرفون على العقوبة التي توقع وفي هذا كله ما فيه من ردع عام لمن تسول له نفسه المساس بالحقوق التي كفلها الدستور والقانون (٢) وفي هذا تطبيق لقول « كارل ماركس » (اذا عرف الناس العقوبة دون أن يعرفوا الجريمة فانهم لن يروا ثمة جريمة تستحق عقوبة) .

ولقد استبعدت بعض العقوبات مؤخرا من التشريع الجنائي السوفييتي مثل الحكم على المذنب بأنه عدو الشعب وحرمانه من حق المواطن ، وكذلك عقوبة الابعاد خارج حدود الاتحاد السوفييتي الى الأبد أو لفترة محدودة ، والحرمان من الحرية مع الحبس في معسكرات العمل الاصلاحى ، كذلك وجد أن الحكم بالحرمان من الحرية لمدة تزيد على عشر سنوات - بصفة عامة - وفي حالات المجرمين العائدين أو في حالات الجرائم الخطيرة - بشكل خاص - لمدة تزيد على خمس عشر سنة أمر يتنافى مع المبدأ اللينيني:

L. Bellon, J., Quelques Aspects de la Procédure Penale Sovietque, Revue de science Criminelle et de Droit Pénal Comparé, 1958, P. 601.

(٢) على حسن فهمي ، العدالة الجنائية في النظام السوفييتي - عرض سابق الإشارة

اليه ، ص ١٠٧ .

(ان المفهوم الردعى للعقوبة يكمن ليس فى شدتها بل فى عدم التهرب منها (١))

وهكذا تنص المادة الثالثة من قانون العقوبات اليوغوسلافى (٢) ، على أن الغرض من العقاب : « منع النشاط الخطر اجتماعيا ومنع المذنب من العودة الى ارتكاب جرائم أخرى والعمل على اصلاحه وممارسة أثر تربوى على الآخرين بمنعهم من ارتكاب الجرائم وأخيرا الاسهام فى نمو وتطور الأخلاق الاشتراكية وتدعيم النظام الاشتراكى » .

كما تحظر المادة (٥١) من نفس القانون احداث أى مساس بدنى بجسد المحكوم عليه أو أى اىذاء لكرامته الانسانية .

ويراعى المشرع اليوغوسلافى ألا تكون السياسة الخاصة بتطبيق العقوبات من الجمود بحيث تعوق عمل المحاكم ، كما يضع بين يدى المحاكم الامكانيات اللازمة التى يمكن استخدامها فى التفريد العقابى (٢) .

وليس من المنطقى فى مجتمع اشتراكى يسعى الى العمالة الكاملة ويعتبر العمل والانتاج من أهم أسس البناء الاشتراكى ، أن يعتبر سبق

(١) انظر تعليق :

L. N. Smirnov, Soviet Criminal Legislation

على القواعد الأساسية للتشريع الجنائى ، سابق الإشارة اليها ، ص ٣٤ ، ص ٣٥ - وانظر أيضا :

J. Bellon et M. Fridieff, les nouveaux Fondements du dr. penal et de la procedure pénal Sovietique, Revue de science criminelle et de dr. Pénal compare, 1959, P. 86.

(*)

« Criminal Code » Published by Union of Jurists Associations of Yugoslavia, Beograd, 1960.

(٢)

Ancel (Marc) et Srzentic (Nikola), edit, le droit pénal de la Yougoslavie, les Grands Systèmes de droit pénal Contemporaines, Institute de droit comparé, l'univ. de Paris, Paris, 1962.

ارتكاب جريمة حائلا بين المفرج عنه والعمل كما يحدث في تشريعات كثيرة من بينها التشريع المصرى ، ولا يمكن أن يبرر هذا المسلك باعتبارات الأمن والثقة ذلك أنه من المسلم به ضرورة ابعاد المحكوم عليه فى جرائم معينة كالاختلاس والتزوير عن الأعمال التى يتصور معها امكانية عودته الى مثل هذه الجرائم ، أما اذا أخذ الأمر صورة اصرار المجتمع على ابعاده كلية عن دائرة العمل كان ذلك امعانا من المجتمع فى تحدى مرتكب الجريمة وتعقبه بعد قضائه العقوبة التى تطلبها المجتمع كاجراء دفاع اجتماعى نحوه ، وهو أمر لا يتفق مع قواعد الحياة الاجتماعية الاشتراكية .

كما لا يتصور أيضا الإبقاء على نظام الاكراه البدنى فى تنفيذ الحكم بالغرامة لأن فيه عدم مساواة حقيقية بين الناس أمام القانون ، فالقادر على دفع الغرامة المحكوم بها يستطيع أن يكون بمنجاة من الاكراه البدنى ، بينما يحدث العكس تماما بالنسبة لغير القادر على الدفع .

ولا يتصور أيضا فى مجتمع اشتراكى أن تتعدد العقوبات السالبة للحرية وتختلف تبعا لمعيار مشقة العمل الذى يقوم به النزىل فى أى من مؤسسات التنفيذ ، ذلك أن العمل فى المؤسسات الإصلاحية إنما يراد به إعادة تربية وتأهيل المحكوم عليه حتى يعود الى المجتمع الاشتراكى العامل عضوا عاملا بانيا ولا يقصد بالعمل الحاق أذى أو مشقة بالمحكوم عليه . وعلى هذا فإن الأعمال المرهقة التى يتكلف بها المحكوم عليهم فى بعض أنواع مؤسسات التنفيذ العقابى (عقوبة الأشغال الشاقة فى التشريع المصرى مثلا) لا تستهدف سوى ايلام النزىل فهى عقوبة بدائية لا تستهدف الانتاج أو التربية (١) .

(١) مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية - قياس اتجاهات ، بحث قام به قسم بحوث العقاب بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، المجلة الجناائية القومية ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، ص ٣ ، يوليو ١٩٥٨ .

كما أن اصلاح المحكوم عليه فى ظل عقوبة موحدة سسالة للحرية
يساعد على وجود نظام علمى لتصنيف النزلاء ومن ثم لتفريد المعاملة على
نحو علمى سليم (١) .

خاتمة :

لعل هذه الدراسة التى قدمناها تكون بمثابة أساس يمكن أن تقوم
عليه وتصدر عنه بعض الدراسات التفصيلية التى تتناول جوانب الحياة
القانونية المختلفة فى المجتمع الاشتراكى مع الاهتمام بمجتمعنا المصرى
بصفة خاصة وذلك على ضوء معطيات العلم الاجتماعى ومحاولة الاستفادة من
مناهج علم الاجتماع القانونى وفلسفة القانون فى هذا الصدد ، وعدم
الاكتفاء بتحليل وشرح النصوص القانونية دون الغوص فيما وراء النص
القانونى من خلفية اجتماعية تمثل الواقع الاجتماعى الذى وجدت القاعدة
القانونية لحكمه والايديولوجية التى تكمن وراء تلك القاعدة .

ولا شك فى أن الاشتراكية العلمية كمنهج حاسم لفهم وتقييم الظواهر
الاجتماعية ، لما يدعونا الى مزيد من الاهتمام بالدراسة الاجتماعية العلمية
للقاعدة القانونية حتى لا يكون ثمة انفصال بين الواقع الاجتماعى والقانون،
تلك الظاهرة المرضية التى عانى منها مجتمعنا طويلا .

فالقانون - كما سبق أن ذكرنا - ليس مجرد نصوص جامدة وصياغات
لفظية ومناقشات فقهية حول مدلول لفظ معين أو فقرة معينة ، ولا ينبغى
أن ينفرد بوضعه متخصصون قانونيون فحسب مهما بلغت مهارتهم الفنية ،
بل يجب أن يشارك فى ذلك الشعب كله عن طريق المنظمات الجماهيرية على
المستويات المختلفة ، اذ أن القانون فى مجتمع اشتراكى لا يعرف التعالى أو
الانعزال عن قواعد الشعب العريضة فهو أداة بيد الشعب المعلم والقائد
لتطوير المجتمع ومقابلة احتياجاته ورغباته .

قائمة بمراجع الدراسة

أولا - مراجع باللغة العربية :

- ١ - الميثاق .
- ٢ - بحث مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية ، المجلة الجنائية القومية ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٥٨ .
- ٣ - مذكرة (غير منشورة) ، مقدمة من لجنة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الى لجنة مراجعة التشريعات الجنائية - ديسمبر ١٩٦٢ .
- ٤ - مجموعة خطب جمال عبد الناصر ونيكيتا س . خروشوف ، أثناء زيارة رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي للجمهورية العربية المتحدة (٩ - ٢٥ مايو ١٩٦٤) ، الناشر وكالة نوفوستي ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ٥ - أحمد كمال أبو المجد ، خصائص التشريع في المجتمع الاشتراكي ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ١٠ ، يناير ١٩٦٢ .
- ٦ - أحمد محمد خليفة ، النظرية العامة للتجريم - دراسة في فلسفة القانون الجنائي ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٩ .
- ٧ - أحمد محمد خليفة ، المنهج العلمي والاشتراكية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٨ - أفرايم لوكشين ، التأميم في الاتحاد السوفييتي ، مترجم ، من سلسلة « الاشتراكية في التطبيق » ، الناشر وكالة نوفوستي ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ٩ - انجلز (فريدريك) ، أصل نظام الأسرة والدولة والملكية الفردية ، ترجمة دار الفارابي ، بيروت ، غير مبين تاريخ النشر .

- ١٠ - أوسكار لانجة ، الاقتصاد السياسى للاشتراكية ، ترجمه عن الانجليزية د. هشام متولى ، مجلة المعرفة (دمشق) ، السنة الرابعة ، العدد ٤٦ ، ديسمبر ١٩٦٥ .
- ١١ - أ. بوتينكو ، طرق مختلفة للانتقال الى الاشتراكية ، من سلسلة « قضايا فكرية » الناشر وكالة نوفوستى ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٢ - ثروت أنيس الأسيوطى ، القانون والمحكمة من خلال الصراع بين القيم الرأسمالية والقيم الاشتراكية فى مجتمعنا ، مجلة الطليعة ، السنة الأولى العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥ .
- ١٣ - جمال عبد الناصر ، التحول العظيم ، سلسلة كتب قومية ، العدد (٢٨٥) الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٤ - جمال عبد الناصر ، خطاب السيد الرئيس فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة فى دور الانعقاد العادى الثانى ، الخميس ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ ، منشور بالنشرة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى ، السنة الثانية ، العدد ٣١ ، ١٤ نوفمبر ١٩٦٤ .
- ١٥ - جون ليويس ، مدخل الى الفلسفة ، ترجمة أنور عبد الملك ، الدار المصرية للكتب ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٦ - جورج بوليتزير ، المادية والمثالية فى الفلسفة ، ترجمة وتعليق اسماعيل المهدي ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ١٧ - جورج بوليتزير وجى يبسى وموريس كافينج ، المبادئ الأساسية للفلسفة ، ترجمة اسماعيل المهدي ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٨ - حسين خلاف ، حول التطوير الاشتراكى للقانون ، مجلة الكاتب ، العدد ٥٦ ، نوفمبر ١٩٦٥ .
- ١٩ - ن. س. خروشوف ، فى الأرقام التوجيهية لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى (٥٩ - ١٩٦٥) ، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية ، موسكو ، ١٩٥٩ .

- ٢٠ - راشد البراوى ، النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعملية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٦ .
- ١٢ - رضا فرج ، التفسير الاشتراكى للقانون ، مجلة الطليعة ، السنة الأولى ، العدد العاشر ، أكتوبر ١٩٦٥ .
- ٢٢ - رفعت المحجوب ، النظم الاقتصادية ، القاهرة ١٩٥٦ .
- ٢٣ - طعيمة الجرف ، ملامح الاشتراكية الديمقراطية فى ضوء الميثاق ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٢ ، يناير ١٩٦٣ .
- ٢٤ - عبد الرازق حسن ، خطوات التحول الاشتراكى فى التجربة المصرية ، مجلة الطليعة ، السنة الأولى ، العدد السابع ، يوليو ١٩٦٥ .
- ٢٥ - على حسن فهمى ، العقوبة من وجهة النظر الاشتراكية - بحث غير منشور ، مودع بمكتبة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية (١٩٥٧) .
- ٢٦ - على حسن فهمى ، العدالة الجنائية فى النظام السوفييتى ، عرض لكتاب : محاكم الشعب بالاتحاد السوفييتى (موسكو - ١٩٥٧) - نشر العرض بالمجلة الجنائية القومية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، مارس ١٩٥٨ .
- ٢٧ - على حسن فهمى ، الحماية الجنائية للعمل فى التشريع السوفييتى ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، مارس ١٩٦٣ .
- ٢٨ - على صبرى ، التطبيق الاشتراكى فى مصر ، سلسلة كتب قومية ، العدد (٢٨٤) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ٢٩ - على صبرى ، مشاكل التطبيق الاشتراكى وتجربة الخطة الخمسية الأولى ، سلسلة كتب قومية ، العدد (٣٠٨) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ٣٠ - فؤاد مرسى ، التطبيق العربى للاشتراكية فى الواقع المصرى ، مجلة الطليعة ، السنة الأولى ، العدد السابع ، يوليو ١٩٦٥ .

- ٣١ - فيكتور تياجو نينكو ، تخطى الرأسمالية ، الناشر وكالة نوفوستى ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ٣٢ - أ. ن. كوسيجين ، تقرير منشور فى وثائق الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ، الناشر مكتب يوليو ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٦٥ .
- ٣٣ - ف. كونستانتينوف ، دور الأفكار التقدمية فى تطوير المجتمع ، ترجمة عبد المعين الملوحي ، من منشورات دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٥٥ .
- ٣٤ - أ. ليبرمان ، حول الخطة والربح والعلاوات - الثورة الجديدة فى الاقتصاد السوفييتى ، مجلة الطبيعة ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، مارس ١٩٦٥ .
- ١٥ - ف. لينين ، المختارات ، المجلد الأول ، الجزء الأول (مترجم الى العربية) ، موسكو ، ١٩٦٤ .
- ٣٦ - محمد أنيس ، دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية ، مجلة الكاتب ، العدد ٥٣ ، أغسطس ١٩٦٥ .
- ٣٧ - محمد عصفور ، الحرية فى الفكرين الديمقراطى والاشتراكى ، (رسالة دكتوراه) الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦١ .
- ٣٨ - محمود محمود مصطفى ، الجرائم الاقتصادية فى القانون المقارن ، الجزء الأول (الأحكام العامة والاجراءات الجنائية) ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٣ .
- ٣٩ - ميشيل كامل ، مفهوم وطريق الاشتراكية فى الميثاق ، مجلة الطبيعة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يناير ١٩٦٥ .
- ٤٠ - نعيم طه ، القانون والهدف الاجتماعى ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٥ أبريل ١٩٦٣ .

ثانيا - مراجع بلغات اجنبية

- 41 — مقدمة الاستاذ Garraud على
Code pénal de la R.S.F.S.R. (Texte officiel), «les codes de la Russie Soviétique, «Traduits par J. Patouillet, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris 1955.
- 42 — Eighth National Congress of the Communist party of China; Vol. I, (documents) Foreign Languages Press, Peking, 1956.
- 43 — Fundaments of Soiet Criminal Legislation, The Judecial system and criminal court procedure (official textes and commenteries by L.N. Smernov), foreign languages publishing house, Moscow, 1960.
- 44 — The Yugoslavian Criminal code, Published by Union of Jurists Association of Yugoslavia, Beogard, 1960.
- 45 — Afanasyev (V.), Marxist philosophy, progress publishers, Moscow, 1965.
- 46 — Ancel (Marc), (sous la direction de et avec une introduction de), la réforme pénal Soviétique, Code pénal, code de procédure pénale et loi d'organisation judiciaire de la R.S.F.S.R. du 27 oct. 1960, Nouvelle collection du comité de législation étrangère et de droit international, publié par le centre français de droit comparé, Paris, 1962.

- 47 — Ancel (Marc) et Srzentic (Nikola), (édit.), Le droit pénal de la Yougoslavie — Les grands systèmes de droit pénal contemporaines, Institut de droit comparé, L'univ. de Paris, Paris, 1962.
- 48 — Baker (Nerman F.); Soviet Correction, Journal of Criminal law and criminology, 1938.
- 49 — Bellon (Jacques); Quelques aspects de la procédure pénale Soviétique, Révue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1958.
- 50 — Bellon (Jacques) et Fridieff (M.), Les nouveaux fondements du droit pénal et de la procédure pénale Soviétique, Revue de science criminelle et de droit pénal comparé 1959.
- 51 — Bellon (Jacques), Droit pénal Soviétique et droit pénal occidental, leur évolution, leur tendances, publié avec le concours du Centre Nationale de la Recherche Scientifique, Paris, 1960.
- 52 — Bonger (W.A.), Criminalité et conditions économiques, Mass & Van Suchtelen (éditeurs), Amsterdam, 1905.
- 53 — Boukharin (N.), Programme of the communists, published by the group of English speaking communists in Russia 1919.
- 54 — Cornforth (Maurice), Materialism and the dialectical method, International publishers, New York, 1953.

- 55 — Cornu (Auguste), La formation du materialisme historique, La pensée (Paris), nouvelle série, no. 115, June 1964.
- 56 — Engles (Fredrick), Socialism : Utopian and scientific in Marx-Engles selected works, vol. 2, Foreign languages publishing House, Moscow, 1955.
- 57 — Fridieff (Michel), Le système penitenciaire de l'U.R.S.S. dans les grands systemes penitenciaires actuels, Paris, 1950.
- 58 — Friedmann (W.), law in a changing society, Stevens & sons Ltd., London, 1959.
- 59 — Gorchenin (K.P.), the participation of workers collectives in the preservation of law and order in the Soviet Union, Review of contemporary law, 7th year, no., 2 dec., 1960.
- 60 — Guins (George G.), Soviet law and soviet society, the Hague, 1954
- 61 — Hazard (John N.), Reforming Soviet criminal law, Journal of criminal law and criminology, Vol. 29, 1938-1939.
- 62 — Kelsen (Hans), The Communist theory of law, Stevens & Sons Ltd., London, 1955.
- 63 — Kiraley (A.K.), Employer's and Employee's civil liability in Soviet law for industrial accidents, the International and comparative law quarterly, Vol., 14, part 3, July, 1965.

- 64 — Lenin (V.I.) and others, Soviet legal philosophy, (translated from Russian by Hugh W. Babb, with an introduction by John Hazard), 20th century legal philosophy series, vol. V., Harvard Univ. Press, Cambridge, Mass. 1951.
- 65 — Mannheim, (Herman), The dilemma of penal reform.
- 66 — Marx (Karl), Preface to a contribution to the critique of political economy, in Marx-Engles selected works Vol. I. Moscow, 1955.
- 67 — Marx (Karl), and Engles (Frederick), Manifesto of the communist party, in Marx-Engles selected works, Vol. I. Moscow, 1955.
- 68 — Romashkin (P.S.), (edit), Fundamentals of Soviet law, Academy of Science of the U.S.S.R., Institute of state and law, Moscow, 1964.
- 69 — Schlesinger (R.), Soviet legal theory, London, 1945.
- 70 — Strogovitsh, (M.S.), La protection des droits des citoyens en U.R.S.S., Revue Inter., de droit comparé, Vol. 16., Avriile - June, 1964.
- 71 — Verin (Jacques), L'orientation actuelle de droit pénal Sovietique, Revue de science criminelle et de droit comparé, nouvelle serie, Tome 19., No., 2. Avriile - June, 1964.
- 72 — Zagerodnikov (N.), Smolyarchuk and Borovikov N., Outline of Socialist labour, civil and criminal law, Progress publishers, Moscow, 1965.
- 73 — Zellweger (Edward), The principle of socialist legality, Journal of the International commision of jurists, Vol., V., No. 2. winter, 1964.

As a conclusion, we state, that this study is not but a preliminary one, and that many further studies are needed in the different aspects of the legal life in the new revolutionary socialistic society in U.A.R. Legal research-workers should profit from the methods of the sociology of law, the philosophy of law and other related branches of social sciences; and not be concerned in verbal analysis and mere explanations of legal idioms and terms without going deeper, discussing and studying the social-cultural background of our country, a background which we can call the «meta-legal phenomena».

The second chapter comprises, the features of the Egyptian new experiment, to show how it adapted the broad outlines of the scientific socialism, to the local cultural, social, economical and ideological background of Egypt. This gives the Egyptian way to socialism a real originality.

The third chapter deals with classical and contemporary theory and practice of the socialistic doctrine concerning the state and law, How it had been changed since the writings of Mark and Engels, through the rich experience of U.S.S.R., especially as it had been developed by the writings of Lenin, Stalin, Stucka, Boukharin, Pashukanis, Kyrelinko, Yudin, Vyshinsky, and very recently by Afanasyev, Romashkini and many others.

The fourth chapter involves the different aspects of socialistic law, especially, the criminal law, and the differences between bourgeoisian legal system and that of socialistic societies; we demonstrate different aspects of the judicial systems in some socialistic states, we discuss — in detail — the people's courts system and the participation of workers in the preservation of law, as practiced in people's democracies. Furthermore, we trace the socialistic touches which have been introduced ever since the great laws of July 1961 in the field of the criminal law in U.A.R. There are still many areas which must be dealt with by a revolutionary socialistic attitude in that field. It is not satisfactory — however — that legislators concern themselves with merely verbal changes in the textes, they should rely on sound facts of society, reached only by scientific investigation and research.

The fifth and final chapter deals with the goals of socialistic criminal law and the philosophy and policies of punishment in a socialistic society. We examine classical and contemporary penological theories, demonstrating the general trends of the most recent discussions about the role played by the ideas of the social defense theories in U.S.S.R. We try to draw broad lines and suggestions concerning the policies of correction in U.A.R.

THE STATE, THE LAW, AND THE PHILOSOPHY OF PUNISHMENT

A Study in the Scientific Socialism (Theory & Practice)

by

ALY HASSAN FAHMY LL.B., LL.M.,

**Researcher, National Center of Sociological and Criminological
Research**

This study aims, mainly, to throw light on the conceptions of State and Law (especially criminal law) in the classical and contemporary doctrine of scientific socialism. Philosophy of Punishment has been influenced also by the ideology of scientific socialism, therefore this paper tries to draw the differences between philosophy of punishment in a capitalist society and that in a socialist one.

Law and the legal system, on the whole, is influenced by the social and economic situations and class conflict in a given society at a given time and also by the ideology adopted by this society.

Prof. Garraud put it clearly that the «Penal law — in general — is a mirror reflecting the moral values and the political, social, and economic systems in the society.»

The revolutionary society in United Arab Republic has adopted the scientific socialism, as declared in the National Charter (1962). «This great historical revolutionary document».

The first chapter of the study is an introductory one, analysing — carefully — the most important features and characteristics of scientific socialism, and discussing its theoretical and practical aspects.

أثر اضطرابات الغدد الجنسية

فى تكييف شخصية الانسان وسلوكه

المقدم الدكتور زين العابدين سليم

مقدمة :

ان الذى يكاد يجمع عليه معظم الثقات من علماء الحياة اليوم هو أن الحاجة الجنسية (Sexual need) لها من الدوافع والمظاهر ما يؤثر فى طريقة تكييف شخصية الانسان وفى درجة نشاطه ونوع استجابته للمواقف والمؤثرات الخارجية . وهم يقررون أن هذه الدوافع الجنسية قد تجعل الشخص اذا ما اشتدت قويا نشيطا . . وقد تجعله اذا ما اضطربت أو ضعفت كسيرا حزيناً . . يشعر بالنقص أو الخجل أو بالانطواء والانعزال (١) . ويربط هؤلاء العلماء بين مدى شدة الحاجة الجنسية لدى الفرد وحالة الغدد الجنسية من النشاط أو الخمول برباط وثيق (٢ ، ٣) ، مؤكدين انه اذا ما زاد النشاط الافرازى لهذه الغدد عن الحد الطبيعى المعتاد ، تضخمت الحاجة الجنسية لدى الشخص وأصبح عنده دافع أو حافز جنسى عنيف ، وطاقة جنسية زائدة قد تصل الى الحد الذى يصير معه الفرد دائب البحث والتنقيب عما يشبع جوعه الجنسى ، كما يبحث الجوعان عما يسد رمقه . وهى حالة قد تؤدى من جهة أخرى الى ابتغاء الفرد لاشباع هذه الحاجة الجنسية الضخمة بوسائل انحرافية شاذة أو غير عادية قد تكون هى المتيسرة له أو المتوفرة أمامه .

أما عن الحالة العكسية وهى التى يقل أو ينعدم فيها افراز هذه الغدد فانهم يقررون أنها تؤدى الى فقدان الليبيدو (loss of Libido) وإلى ضمور مظاهر الرجولة أو الأنوثة . هذا الى جانب حدوث تغيرات عميقة أخرى فى الشخصية تختلف باختلاف عمر الشخص الذى تقل أو تزول عنه افرازاته الجنسية (٤ ، ٥) . والذى يؤكد ههنا علماء الغدد هو انهم أمكنهم الاستدلال على ذلك وتحقيقه عمليا بالكثير من التجارب

والملاحظات الكيفية (Qualitative observations) التي أجريت على الحيوانات الثديية العليا التي ينتمى اليها الانسان ، هذا الى جانب بعض التجارب والملاحظات العلمية التي أجريت على الانسان نفسه وأخصها عمليات الاخضاء (Castration) التي أجريت لبعض الأشخاص لضرورة مرضية أو اجتماعية ، وهو مما ألقى ضوءاً كبيراً - في رأيهم - على الفاعلية العظمى التي تقوم بها الهرمونات الجنسية في تكييف شخصية الانسان وتحديد أنماط سلوكه . وقد انضم الى هذا الفريق أيضاً بعض علماء النفس المعاصرين أمثال نومان من (N. Munn) الذي يقرر في صفحة ٨٢ - ٩٠ من كتابه في علم النفس (٢) « ان للسلوك دوافع فسيولوجية توجه الشخص نحو وجهة معينة أو تكييفه لنمط معين ، وان الدافع الجنسي يعتبر من أهم هذه الدوافع الفسيولوجية ، فالهرمونات التي تفرزها الغدة الجنسية هي المسؤولة الى حد كبير عن القوة الدافعة الجنسية (Sexual motivation) عند الفرد . فالاندروجينات (Androgens) - أو الهرمونات المذكرة التي تفرزها الخصية - اذا انعدم وجودها لدى الشخص لاخصائه أو تلف خلايا الخصية الافرازية فان ذلك يتسبب عنه زوال الدافع الجنسي كلية . كما ان الهرمونات المبيضية (Ovarian hormones) التي تعرف بالاستروجينات اذا ما انعدم وجودها لدى الأنثى ، بان استؤصل المبيضين قبل البلوغ ، فان مظاهر الأنوثة المعروفة (typical female characteristics) سوف تختفى وتفشل في الظهور الى الأبد . »

وهي كلها أمور يجدر دراستها على ضوء أحدث ما توصل اليه العلم في مجال الدراسات الهرمونية خاصة من ناحية المظاهر والتغيرات التي قد تطرأ على شخصية الانسان اذا ما انعدمت أو فاضت عنده الهرمونات الجنسية .

الاضطرابات التي تصيب الشخصية الانسانية نتيجة لقلة أو انعدام الهرمونات الجنسية

١ - اضطرابات الاخضاء : Castration

الاخضاء عموما معناه استئصال الغدد الجنسية من الفرد ، وهو في الذكور يعنى استئصال الخصيتين . وقد كان يجرى بكثرة فيما مضى خاصة عند العرب والصينيين بغية الحصول على نوع خاص من الرجال (الخصيان أو الأغوات) لكي يقوموا بخدمة وحراسة أهلهم من الحرير . وقد يجرى الاخضاء حاليا لضرورة طبية خاصة عند الاصابة بمرض خبيث أو بسرطان أو بجرح خطير مثل جروح الحرب . كما انه قد يجرى لضرورة اجتماعية وقائية كما يحدث في الدانمارك وألمانيا وبعض الولايات الأمريكية خاصة ولاية كاليفورنيا حيث يعاقب بالاخضاء كل المجرمين المعتادين على ارتكاب جرائم الجنس والاغتصاب (Habitual sexual criminals) (٦) وقد ثبت أن الاخضاء تصحبه بعض المظاهر والتغيرات في الشخصية تختلف مداها حسب عمر الشخص وقت اجراء هذه العملية ، أو بمعنى آخر حسب ما اذا كان الشخص قد أصابه البلوغ من عدمه .

(١) الاضطرابات الناتجة عن اخضاء ما قبل البلوغ (Prepuberal Castration)

وجد أن استئصال الخصيتين قبل البلوغ يترتب عليه ظهور نتائج وأمراض وخيمة تصيب الفرد في شخصيته وسلوكه (٥ ، ٧ ، ٨) . وأهم هذه النتائج والأعراض يمكن اجمالها فيما يلي :

١ - فقدان الطاقة الجنسية أو الليبيدو وعدم استطاعة الفرد ممارسة عملية الجماع الجنسي الطبيعي طوال حياته .

٢ - استبقاء الشخص لنمط جسمه الطفلي ولخصائص الطفولة . (persistance of infantile characteristics)

بحيث تتكيف سمات الفرد الى نوع من الأشخاص لا هم بالذكور ولا هم

بالأنات (Neutral Individuals) فتنعدم ظهور السمات والمظاهر الذكورية المعروفة عن الرجال فيمتنع نمو الشعر على الوجه والجسم ولا يظهر لهم شارب أو لحية ، كما يكون الصوت رقيقا والجسم بضاً والعضلات ضعيفة لينة وتتراكم المواد الدهنية فى المواضع المميزة للنساء كمنطقة الصدر والبطن والأرداف . وعموما يصبح الشخص أقرب للنساء منه الى الرجال .

٣ - تتخلف القوى الذهنية وينخفض مستوى الذكاء والتفكير .

٤ - يقل الطموح الشخصى وينعدم الميل نحو المخاطرة ، كما ينصرف الشخص عن النزعات العدوانية والنزعات التى تتميز بالجرأة وعن شكاسة الذكور وعنادهم وعن هماتهم ونشاطهم ، ويغلب على الفرد منهم الهدوء والبرود والخجل والتهيب والانطواء (٥ ، ٩ ، ١٠) .

ويقرر كامرون عالم الغدد الشهير انه فى بحث أجراه مكارتنى (McCartney) على ٢٣ حالة من الخصيان الصينيين تبين انه يتفشى فيهم مظاهر الجنون المبكر (Dementia Proecox) والشخصيات السيكوباتية والانقباض النفسى ، والغباء العقلى ، وتوعلك المزاج ، وبرودة الاحساس وفقدان الليبدو (٥ - ص ٢٩٥) . كما يذكر كامرون أن دراسات وأبحاث العلامة روى (Rowe) التى أجراها على الخصيان قد أيدت ظهور جميع الأعراض السابقة التى ذكرها مكارتنى .

كما يذكر موترام فى صفحة ١٠٥ من مؤلفه عن « الأسس العضوية للشخصية » (٩) ان الفحص المستفيض الذى أجرى على ٢٠ حالة من الخصيان الصينيين فى بكين أظهر انهم جميعا كانوا هيايين انطوائيين غير مبادئين وغير عدوانيين ، ويتفشى فيهم الغباء والبرود العاطفى وانحراف المزاج .

أما في حالة الأنثى فان تليف المبيضين أو استئصالهما جراحيا قبل البلوغ يمنع ظهور التغيرات الفسيولوجية والنفسية التي تحدث للمرأة في سن البلوغ ، فيمتنع حدوث الطمث الشهري وتضمر الأعضاء التناسلية ويضطرب تكوين شكلها الظاهري (٥ ، ٩) . وبالإضافة الى ذلك لاحظ الكثير من الباحثين ان مثل هؤلاء النسوة يشبهن الرجال في الكثير من النواحي الظاهرية وأرجعوا ذلك الى أن صفات الذكورة - في رأيهم - توجد بشكل كامن في المرأة ، وإن هرمونات المبيض هي التي تحول دون ظهورها (٥ ، ١١ ، ١٢) . ويقرر كامرون ان المرأة بدون مبيضها تصاب بالعقم وبفقدان الرغبة الجنسية نحو الرجل وبعدم ظهور الخصائص الجنسية الثانوية المميزة للأنثى (Secondary Sexual Characteristics) كما أنهم تفقد رقة صوتها وتصبح أقرب للرجال منها الى النساء (٥ ص ٢٨٧) .

وفي محاولات علماء الغدد لتأكيد فاعلية الهرمونات الجنسية في احداث هذه الاضطرابات قام الكثير منهم بعلاج المصابين والأغوات بواسطة الهرمونات المحضرة صناعيا (Hormone Therapy) وتبينوا انها تخفف كثيرا من شدة هذه الأعراض والاضطرابات سواء كان ذلك في الرجال أم النساء (١٢ ، ١٣) .

(ب) الاضطرابات الناتجة عن اخفاء ما بعد البلوغ

ان الذي يكاد يجمع عليه علماء الغدد في ذلك الصدد هو أن الاخفاء اذا حدث في مرحلة متأخرة من حياة الانسان ، تكون الأعراض والتغيرات السابقة أقل شدة وأخف وطأة من حالة اخفاء ما قبل البلوغ (١١ ، ١٤) . فمن جهة المظاهر والخصائص الجنسية الثانوية فانه يعترىها بعض النكوص أو الضمور سواء كان ذلك في الرجل أم في المرأة ، كما أن الطاقة الجنسية أو الليبيدو تنخفض حتى تكاد أن تنعدم ، ويصاب الشخص بالعقم وبعدم

القدرة على ممارسة عملية الجماع الجنسي الطبيعي وبالعجز عن الاستجابة للمؤثرات الجنسية . هذا بالإضافة الى قلة نشاط الشخص وميله الى الهدوء والبرود والخجل والانطواء مع انزواء الطموح والرغبات الفردية (١٤ ، ٥) .

وهنا يتدخل العلامة بيتسن مقررًا انه وجد من خلال أبحاثه العديدة أن بعض خصيان ما بعد البلوغ يمكنهم القيام ببعض أنواع الاتصالات الجنسية ، وإن المسألة - في رأيه - تتدخل فيها عوامل كثيرة أخرى مثل عوامل الفروق الفردية والخبرات النفسية التي تختلف من شخص الى آخر (٤) . كما يؤكد بيتسن أن هذه الظاهرة توجد فقط في الإنسان دون أي نوع آخر من أنواع الحيوان مما يدل على أن الهرمونات الجنسية بالنسبة للإنسان ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في الحياة الجنسية لكل من الرجل والمرأة . ولكن يتصدى له بعض المتطرفين متسائلين عن الحكم إذا أمكن للشخص الذي أجرى إخصائه وأصابته الاضطرابات السابقة أن يسترد أو يرجع الى حالته الطبيعية عن طريق العلاج المستمر بالعامل الهرموني وحده وهو ما يحدث فعلاً عند حقن المريض أو الشخص المخصى بهرمون الاندروجين الذكري (٤ - ص ٣٨ ، ١٣ ، ١٥) . كما انهم يضيفون أن الشخص السوي إذا تناول هذا الهرمون الذكر زاد عند درجة الاستجابة والتهيج الجنسي (١٦) وهو مما يتخذه المتطرفون من علماء الغدد قرينة لتأكيد أهمية الهرمونات في الحياة الجنسية وفي اظهار الخصائص الجنسية الثانوية لدى الشخص الذكر أو الانثى وتميزهما من الوجهة المظهرية والتكوينية عن بعضهما البعض . وقد بينوا أن أهم هذه المظاهر والخصائص التكوينية في حالة الرجل هي :

١ - خشونة الصسوت ونمو الشارب واللحية والتوزيع الذكري للشعر على الجسم .

٢ - النمط الجسمى العضلى والصدر العريض والجلد السميك
والحوض والعظمى الضيق .

٣ - الميل الجنسى نحو المرأة مع ظهور بعض الصفات السيكلوجية
التي تميز الذكر عن الأنثى وأهمها :

- (أ) الميل الى المخاطرة .
- (ب) الاقدام والمبادأة .
- (ج) الميل الى الاعتداء .
- (د) حب الزعامة والسيطرة .

أما فى حالة الأنثى فقد بينوا أن هذه المظاهر والصفات التكوينية
تنقلب الى الحالة العكسية ، فبدلا من خشونة الصوت يصبح رقيقا ناعما
(Soprano or Contralto Voice) كما يخلو الوجه من الشارب واللحية ،
ويكاد ينعدم وجود الشعر على الجسم ، كما يرق الجلد ويصير الجسم
بضا والعضلات ضعيفة لينة كما يبرز الصدر وتنمو الثديين ويصبح
الحوض العظمى عريضا وكذلك الردفين والفخذين . هذا الى جانب بعض
الصفات السيكلوجية المميزة للمرأة وأهمها الميل الجنسى نحو الرجال
والوداعة والخجل والتهيب .

والذى يؤكد الغالبية العظمى من علماء الغدد هو أن مظاهر الذكورة
أو الأنوثة سالفة الذكر كلها ترتكز أصلا على أساس هرمونى وليس
للعوامل البيئية أو التربوية فى رأيهم الا أثرا ثانويا لا يكاد يذكر
(١٦ ، ١٧) . فالمقرر عندهم هو أن الغدد الجنسية تظل خاملة هادئة
حتى حوالى سن ١٣ أو ١٤ وعندها تقع تحت تأثير الافرازات الهرمونية
للفص الأمامى من الغدة النخامية فتبدأ ثورة عارمة من النمو والنشاط ولا
يلبث أن تتدفق افرازاتها الجنسية الهرمونية فى دماء الشخص فتعمل على

ظهور ونمو الخصائص الجنسية بكافة أنواعها حتى تصل الى منتهى حجمها وغاية وظائفها . فتتضخم الأعضاء التناسلية وتشتعل الرغبة الجنسية ويظهر الشعر على العانة وتحت الإبطن ، وتنمو اللحية والشارب في الذكر وتصبح حيواناته المنوية قادرة على الإخصاب . أما في الأنثى فيبدأ المبيض في إفراز بويضة ناضجة شهرياً ويحدث الحيض أو الطمث ويكبر الرحم والمهبل وكذلك الأعضاء التناسلية الخارجية كما يتسع الحوض وتتضخم الأرداف . هذا فضلاً عن حدوث التغيرات النفسية السالفة الذكر في الجنسين والتي تميز البالغين عما سواهم .

٢ - اضطرابات البلوغ واضطرابات سن اليأس .

يؤكد علماء الغدد أن الاضطرابات الجسمية والنفسية التي تحدث للشخص عندما يصيبه البلوغ وكذلك الاضطرابات التي تحدث للمرأة عندما تصل الى سن اليأس (Menopause) ترجع كلها أصلاً وأساساً الى العامل الهرموني أكثر من أي عامل آخر ، وما العوامل الأخرى ، في رأيهم ، الا عوامل ثانوية بالنسبة للأثر الهرموني (٥ ، ١٦ ، ١٧) .

ولعل أهم الأدلة التي يقدموها للتدليل على ذلك تنحصر في الآتي :

(أ) ان مظاهر البلوغ وتغيراته الجسمية والنفسية يمكن احداثها في الصبية والغلمان دون سن العاشرة بالوسائل الصناعية الهرمونية (١١ - ص ٥٢) ، (١٨ - ص ٢٦٩ - ٢٧٠) ، (١٩ ، ٢٠) .

(ب) ان العلاج بهرمون التستوستيرون يستخدم حديثاً في احداث البلوغ لدى الأشخاص الذين يتأخر بلوغهم (١١ ، ١٩ ، ٢٠) .

(ج) ان البلوغ قد يدرك الشخص في سن مبكرة من حياة الانسان اذا ما أصيبت غده الجنسية بالنشاط الفجائي أو التضخم المرضي (٥ - ص ٢٩٨) . وفي ذلك الصدد يقدم الدكتور ساكي (Saachi) حالة أحد الصبية الذين أصابهم البلوغ والنضوج الجنسي المبكر وهو في

التاسعة من عمره حيث كان يسبق عمره الزمني بمراحل في كل من النواحي العضوية والسيكلوجية وقد ظهر له شارب ولحية وتضخمت أعضاؤه التناسلية . وبالفحص الطبي الدقيق تبين أن هذا الصبي كان مصابا بتضخم مرضي في أحد الخصيتين ، ولما عولج بإزالة هذا التضخم جراحيا وجد أن كل الصفات البلوغية والمظاهر والاضطرابات السابقة توقف نموها وأخذت في الانزواء والزوال التدريجي واستعاد الصبي من جديد جميع سماته وخصائصه الطفلية الأولى (١٤ - ص ٨٠) . وهم يقررون أن المؤلفات الطبية مليئة من مثل هذه الحالات التي يحدث لها بلوغا مبكرا بسبب زيادة النشاط الإفرازي الطاريء للغدة الجنسية .

(د) ان اضطرابات سن اليأس في المرأة يمكن تأخير ظهورها عن طريق العلاج الهرموني السليم . وهي الاضطرابات التي تبدأ بخبو المظاهر والصفات الأنثوية التي ظهرت عند البلوغ حيث ينقطع الطمث أو الحيض الشهري ، وتقف عملية التبويض وتضمحل أجزاء الجهاز التناسلي مثل الرحم والبظر ، ويضعف الميل الجنسي تدريجيا حتى ينعدم . كما تحدث تغيرات وتطورات أخرى فسيولوجية ونفسية مثل سرعة التهيج ، وضعف درجة النشاط والاندفاع الجثماني مع الاضطراب وعدم الاتزان العصبي (Nervous Instability) (٢١) خاصة في الجهاز السيمبتاوي فيفتر الاحساس وتقل المقاومة للأزمات العصبية ، كما تضعف الذاكرة ويصعب تركيز الفكر ، كما تصاب المرأة بالهبوط والانقباض النفسي . وكل ذلك يرجعه علماء الغدد (٥) ليس فقط الى عزوف الغدد الجنسية عن الإفراز بل أيضا الى الغروب الذي يحدث في النشاط الغدي بأكمله ، وبالتالي إلى هدوء العاصفة الهرمونية التي بدأت عند البلوغ وأخذت تزار وتشتد طوال فترة المراهقة ثم لا تلبث أن تهدأ تدريجيا ثم تخبو مع تقدم الإنسان في العمر حتى تصل إلى حدها الأدنى في مرحلة سن اليأس والشيخوخة .

والجدير بالذكر هنا هو أن هناك من أطباء الغدد المختصين (٥ - ص ٢٨٧، ١٤ - ص ١٧٢) من يقرر بأن المرأة بعد سن اليأس تتحول في طريقها الى الاسترجال (Virilization) حيث يصيبها بعض الاضطرابات في الشخصية فيظهر عليها بعض الخصائص والسمات الرجسولية التي أهمها تحول الجسم الى النمط العضلي والتوزيع الذكري للشعر على الجسم وخشونة الصوت وكذلك المبادأة والاندفاع (Arrogance) والميول الاستقلالية وحب الزعامة . وهم يرجعون ذلك الى العامل الهرموني فقط حيث يؤدي خمول الافرازات المبيضية في سن اليأس الى طغيان نسبة الهرمونات الذكرية التي كانت توجد في الأنثى بشكل كافى وهذه بالتالى هى التى تؤدى الى ظهور الخصائص والسمات الذكرية (٥ ، ٢٢) .

(هـ) أن اضطرابات سن اليأس لدى النساء يمكن احداثها صناعيا في سن مبكرة وذلك عن طريق اطلاق المبيضين أو ازالتهما جراحيا . وهى حالة قد يلجأ اليها الطبيب لضرورة مرضية أو عند الاصابة بأورام سرطانية وفيها تظهر على المرأة أعراض سن اليأس الطبيعى بالرغم من كونها في سن مبكرة (٩ - ص ١١٢) فتحدث حالة عدم الاتزان العصبى كما تظهر السمات الفسيولوجية الذكرية وبعض السمات والخصائص السيكلوجية الخاصة بالرجل .

(و) ان اضطرابات سن اليأس أو كبر السن عند النساء والرجال يمكن علاجها - بصورة مؤقتة - بالوسائل الهرمونية . فيمكن باعطاء الرجل أو المرأة التى بلغت سن اليأس الهرمونات الجنسية المناسبة الى جانب الهرمونات الأخرى التى تعتمد عليها مظاهر الرجولة أو الأنوثة مثل هرمونات الغدة النخامية وهرمونات الغدة الدرقية والقشرة الكظرية أن يستعيدوا حيويتهم وكفايتهم الجسمية والجنسية والعقلية كما يذهب عنهم بعض الاضطرابات العصبية التى يصابون بها (٢٣) .

٣ - اضطرابات الشخصية الناجمة عن بعض الصور الجنسية الشاذة : (١) الجنسية المثلية (Homosexuality) :

بالرغم من أن مشكلة الجنسية المثلية ، أو الميل الى ذات الجنس ، هي من المشاكل المعقدة التي لم يعرف سببيتها بعد على وجه التحديد الا أن علماء الغدد يؤكدون أن الهرمونات الجنسية تلعب في أحداثها دورا كبيرا (٤ - ص ٣٩) ، وان المشكلة بيولوجية أكثر منها سيكلوجية أو اجتماعية . وفي ذلك الصدد يقرر بعض علماء الغدد ان هناك الكثير من الشواهد العلمية التي تدل على أن الجنسية المثلية - بما فيها من شذوذ في السلوك الجنسي - تقوم على أساس هرموني (Harmonal basis) يعتمد أصلا على وجود خلل أو اضطراب في تكوين الهرمونات الجنسية ينشأ عنه لدى الشخص ظهور الخصائص الجنسية الثانوية لكل من الذكر والأنثى في وقت واحد ، حتى انه يغلب عليه قدرا كبيرا أو صغيرا من الميل الى ذات جنسه (١٦) . ومصدقا لذلك في رأيهم انه وجد بفحص الرجال المصابين بالجنسية المثلية أن لديهم زيادة غير طبيعية في افراز هرمون الاستروجين الأنثوي . ثم أنهم يسوقون تأييدا لقولهم ان هناك الكثير من المعلومات التي تدل على وجود السلوك الجنسي المثلي لدى بعض الحيوانات الأدنى رقا من الانسان في سلسلة التطور مما يدل على أن المسألة تكوينية أكثر منها حضارية أو اجتماعية . ولتفصيل ما تقدم يذكر نوبل أنه وجد ان بعض الحيوانات الفقرية (Vertebrates) لا تميز في سلوكها الجنسي بين ذكورها وأنثائها ، وان الذكر منها يتصل جنسيا بأي فرد من نوعه بغض النظر عن جنسه (٢٤) . كما انه وجد أن كثيرا من الطيور والثدييات العليا - تحت تأثير الحافز الجنسي الشديد - قد تلجأ الذكور منها الى التزاوج جنسيا مع ذكور مثلها وهي ما أطلق عليه علميا (Indiscriminate Making Activity) (٤ - ص ٣٩) .

ومن جهة أخرى نجد ان فريق آخر من علماء الغدد يعلنون انهم لا يوافقون مطلقا على هذا الرأي قائلين ان ما يحدث فى الحيوانات - دون الانسان - يمكن تفسيره على أساس غياب أو تعطيل خاصية التمييز - مؤقتا - لدى الذكر (Impairment of Discriminating ability) تحت تأثير الحافز الجنسي الشديد . ثم انهم يقررون أنه من الخطأ تشبيه هذا النوع من السلوك عند الحيوان بما يحدث فى حالة الجنسية المثلية عند الانسان ، اذ أن اطلاق معنى الجنسية المثلية على مثل هذه الصور من السلوك الجنسي الحيوانى لهو مما يزيد المشكلة تعقيدا بدلا من أن يعمل على تفسيرها وتوضيحها . ولكن يتصدى لهذا الفريق جماعة أخرى وعلى رأسهم الدكتور استون (C.P. Stone) حيث يقرر انه تبين له بالفحص والدراسة ان المسألة لا ترجع مطلقا الى تعطيل قدره التمييز لدى الذكر وانما تتعلق أساسا بالطرف الآخر . . الذى يقبل التزاوج مع الذكر وياخذ دور الأنثى ، فقد وجد أن هناك ذكورا لبعض أنواع الحيوانات تستجيب جنسيا للذكرى تستجيب الاناث اذا ما جامعها أو امتطى ظهرها ذكر آخر (٢٥) .

ومهما يكن من شيء فمن رأينا أن السؤال الذى لم يمكن الاجابة عليه حتى الآن هو أن المعالجة بالهرمونات الجنسية أو الغير جنسية لم تنجح حتى اليوم فى أن تحول شخصا مصابا بالجنسية المثلية الى شخص سوى .

(ب) الخنوثة (Hermaphroditism)

ان المقرر اليوم لدى علماء الحياة ان الجنس أصلا تحدده العوامل أو الجينات الوراثية اما الى الذكورة واما الى الأنوثة . والذى يؤكد علماء الغدد فى هذا الصدد هو انه فى الواقع لا يوجد ذكر خالص ، أو أنثى

خالصة • وان كل جنس يحتوى أصلا على آثار ضامرة Vestigial Remains من الغدد الجنسية للجنس الآخر (٥ - ص ٢٨٥) بحيث انه قد يحدث أن تنشط هذه الآثار الضامرة فى بعض الأشخاص لسبب أو لآخر لينتج عن ذلك شخص بينى (Intersex) لا يمكن وصفه بالذكورة أو بالأنوثة بل يبقى متأرجحا بينهما وهو ما نسميه أحيانا بالخنثى •

ويميز العلامة كاوادياس (Cawadias) بين أربعة أنواع من الخنث (٥ - ص ٢٨٥) هم :

١ - النوع الجونادى أو الغدى (Gonadal Type)

وهو الذى يرجع أصلا الى الاضطراب فى الاتزان بين الهرمونات الجنسية الذكرية والأنثوية • ومن أمثلته حالة الأنثى التى تصاب بخراج أو تضخم ذكرى (Virilizing Tumour) فى مبيضها - أى فى المنطقة الضامرة من الأنسجة الغدية الذكرية •

٢ - النوع التناسلى (Genital Type)

وهو الذى يرجع الى الاضطرابات التكوينية التى تصيب الأعضاء التناسلية الخارجية والداخلية كنتيجة لتكوينات عضوية خاطئة أثناء الطور الجنينى (Zmbriological Fault) ، فتتمو الخلايا الجنسية للجنين بمقدار أو بمعدل واحد تقريبا فى كلا الاتجاهين الذكر والمؤنث •

٣ - النوع المورفولوجى أو الشكلى : (Morphological Type)

وفيه تكون المميزات والخصائص الجنسية الثانوية وكذلك هيئة الجسم العامة مشابهة لحالتها فى الجنس الآخر (The opposite sex). وهذا يتم - فى رأى كاوادياس - عن طريق تدخل كمية زائدة من الهرمونات الجنسية المعاكسة ، كما يحدث فى حالة استرجال المرأة - (Virilization in Women) كنتيجة مثلا لأورام القشرة الكظرية الغدية •

٤ - النوع السيكولوجي (Psychological Type)

وفي هذا النوع لا يصيب الاضطراب التكوين العضوى أو الفيزيقي بقدر ما يصيب اتجاهات الفرد وميوله ومزاجه كنتيجة لعوامل التربية وظروف البيئة المحيطة بالشخص .

هذا ويقرر كامرون ان البحث التجريبي الحديث قد أثبت انه يمكن الحصول على تكوينات جنينية خاطئة (Embryological Faults)

بواسطة استخدام الهرمونات ، بحيث يمكن أن ينتج نوع من الأشخاص لا هم بالذكور ولا هم بالاناث بل يكونون شيئاً فيما بينهما (Intermediate Sex forms) (٥ - ص ٢٨٦) . كما انه يذكر

أن ثبت علمياً ان حقن هرمون التستوستيرون الذكري بكميات زائدة لاثاث الفئران وهى صغيرة يحيل مبايضها الى نوع من الغدد الجنسية الذكرية كما يقرر كامرون وغيره من علماء الغدد ان حقن هرمون الاسترون (Maletype of Ganad)

الأنثوى فى أجنة بعض الحيوانات قبل خروجها من البيضة المخصبة - (Incubing Eggs) يمكن أن ينتج عنه أفراد غير محددة الجنس أو

بينية (Intersex) (٢٦) . ويذكر كامرون أيضاً فى صفحة ٢٨٦

من مؤلفه « الاكتشافات الحديثة فى علم الهرمونات » انه تمكن للعالمين واجنر وهاملتون (Van Wagenen and Hamalton) الحصول على

صور مختلفة من حالات الخنوثة عند القروء عن طريق حقن الاناث الحوامل بواسطة كميات زائدة من هرمون التستوستيرون الذكري بمعدل ٥ - ٢٠

ملليجرام يومياً ، ويقرر بأن السمات العضوية الذكرية الشاذة التى ظهرت على الاناث الصغيرة المولودة شابهت الى حد كبير تلك التى توجد عند اناث

خنثا الانسان (Human female pseudo herma phrodites)

مناقشة وخلاصة :

ليس شك في أن الحاجة الجنسية لها خطورتها في تكوين الشخصية وفي اتزانها وتكاملها ، حيث ان هذه الحاجة لها من المظاهر والدوافع ما يلعب دورا كبيرا في تكييف نشاط الشخص وفي توجيه اتجاهاته السلوكية نحو وجهة معينة . لذلك كان لدراسة المظاهر والدوافع الجنسية أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بتفسير ما يصدر من الشخص من أفعال أو تصرفات . ولكن ما يذهب اليه بعض علماء الغدد من أن الدوافع والمظاهر الجنسية لدى الشخص تسيطر عليها كلية افرازات الغدد الجنسية فحسب هو قول مبالغ فيه ولا يمكن الاقتناع به بسهولة . اذ يتلاحظ أن معظم النتائج التي توصلوا اليها قد استخلصت في معظم الأحيان من تجارب أجريت أصلا على الحيوانات على أساس أن هناك متشابهات أساسية بينها وبين الانسان ، ولكن هناك أيضا اختلافات هامة يجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق النتائج على الانسان . هذا فضلا على الاعتبارات الحضارية والثقافية التي ليس لها دورا يذكر في حياة الحيوان في حين يكون لها أكبر الأثر في تكييف شخصية الانسان وفي تشكيل أسلوب حياته . لذلك فالرأي المرجوح في اعتقادنا هو انه بالرغم من أن الوظيفة الجنسية ترتكز أساسا على النشاط الغدي ، الا أن هذه الغدد ليست بذات أثر كبير في توجيه سلوكنا الجنسي . فدرجة ثقافة الانسان ونوع المجتمع الذي يعيش فيه وتقاليد وعاداته ، كلها لها دخل كبير في تكييف هذا السلوك وتوجيهه نحو وجهة معينة . فنحن مثلا عندما نشعر بالجوع يتقلص الجهاز الهضمي وينتج عن ذلك توتر عام في الجسم وشعور بعدم الاستقرار ، كما ان أي اضطراب في الجهاز الغدي ينشأ عنه آثار مماثلة أيضا من التوتر العام والشعور بالقلق ، غير ان هناك حقيقة يجب التفتن اليها وهي ان التوتر الناشئ عن الجوع في حد ذاته لا يولد مباشرة سلوك البحث عن

الطعام الذى يشبع هذه الحاجة فيخفف من حدة التوتر . وبالمثل لايتسبب التوتر الجنسى مباشرة السلوك الجنسى الذى قد يظهر بأساليب متنوعة تتوقف على الثقافة وروح العصر الذى يعيش فيه الانسان . بمعنى أن السلوك الجنسى هو فى الواقع سلوك مكتسب أكثر منه سلوك فطرى أو غدى تتوقف أساليبه الى حد كبير على الأنماط الحضارية والثقافية التى تسود المجتمع فى مكان معين وفى وقت معين . فمثلا كان للمصريين القدماء طرقا خاصة فى الحصول على الطعام واعداًه تختلف اختلافا بينا عن الطرق المتبعة فى أيامنا هذه ، فقد كانت لهم أنماط ونماذج حضارية واجتماعية خاصة بهم وتتفق مع الزمن الذى عاشوا فيه . ونحن اليوم كذلك لنا أيضا نماذجنا الاجتماعية السائدة فى بيئتنا . لذلك فالأمر ليس مختلفا فى حالة السلوك الجنسى فان له أيضا أساليب مكتسبة تتوقف كثيرا على الاعراف والتقاليد الاجتماعية التى تلعب دورا كبيرا فى التأثير على نمط السلوك المتبع فى اشباع الرغبات الجنسية ، وقرينة ذلك اننا قد نجد أن ما يبيحه مجتمع فى المسائل الجنسية قد لا يبيحه أو يقره مجتمع آخر . بل ان ما يبيحه نفس المجتمع فى الحروب والثورات قد لا يقره مطلقا فى أيام السلم والاستقرار . ولعل ذلك يتضح أيضا فى أن اختلاط الجنسين الذى شاع عندنا اليوم فى دور العلم والوظائف وشواطئ البحار كان أمرا ينزعج له أجدادنا ويستنكرون .

ولكن هذا لا يجعلنا ننكر من جهة أخرى دور الغدد والهرمونات الجنسية فى احداث الكثير من الفروق العضوية والسيكلوجية فى شخصية كل من الذكر والأنثى وان لا نرجع العملية كلها الى طبيعة الحياة أو البيئة التى يعيش فيها كل منهم كما يقرر بعض المتطرفين من علماء النفس والاجتماع . فبعضهم مثلا يقرر تدليلا على ذلك أن هناك بعض القبائل فى اواسط آسيا تكون الأسر فيها أموية (وليست أبوية) يتسم فيها النساء

بخشونة الصوت وبالمبادأة وبالاقدام فى حين يكون الرجال على العكس من ذلك مما يدل فى رأيهم على أن المظاهر الجنسية خصائص مكتسبة وليست ولادية أو تكوينية . وفى ذلك الصدد يقرر مثلا الدكتور حسن سغفان فى صفحة ١٢٩ من كتابه « أسس علم الاجتماع » ، « ان رقة المرأة ووداعتها وخشونة الرجل ترجع الى عوامل ثقافية وحضارية (عادات وتقالييد . . . الخ) ، . ونحن نرى انه اذا كان هذا يصح الى حد ما بالنسبة للمميزات والخصائص السيكولوجية الا أن هذه العوامل الثقافية والحضارية لا يمكن لها وحدها أن تصنع شيئا ازاء الفروق الجسمية والتكوينية التى توجد ويميز بين الجنسين حتى وهما أجنة فى بطون أمهاتهم . وبدليل ضمور ونكوص هذه الفروق عند الخصيان أو الأغوات اذا ما أزيلت عنهم غدهم الجنسية . هذا الى جانب ان هذه الفروق والمظاهر الجنسية - وهى التى تظهر واضحة جلية عند البلوغ - لو كانت فعلا خصائص مكتسبة كلية وان العوامل البيئية هى التى تسببها فلم اذن يتأخر مفعولها حتى سن البلوغ ؟ ولماذا ينتظر تأثيرها فى الشخصية حتى هذه السن المعينة ؟ ولماذا لا تكتسب هذه المظاهر الجنسية بصورة واضحة جلية الا وقت البلوغ بالذات ؟ وما القول ازاء ما توصل اليه علماء الغدد فعلا من احداث هذه المظاهر صناعيا فى سن مبكرة وبالوسائل الهرمونية فقط على الصبية والأطفال فيما سموه بالبلوغ المبكر ، وكذلك امكانية اظهار خصائص الأنثى على الذكر أو العكس بالوسائل الهرمونية ؟ وما القول أيضا فى أن بعض الكائنات التى يعترف علماء الاجتماع بأنها مخلوقات ليس لها ثقافة أو حضارة - وهى الحيوانات دون الانسان - وجد أن هذه الفروق والمظاهر الجنسية توجد أيضا فيها وتميز بين ذكورها وإناثها ؟ .

لذلك فالذى يمكن أن نخلص اليه - فى اعتقادنا - بصدد مظاهر الذكورة والأنوثة هو أن الهرمونات لها تأثيرها ولها كلمتها المسموعة فى هذا المجال ، علما بأن العوامل البيئية يمكن لها أن تؤثر ولكن من خلال تأثيرها على درجة النشاط الفسدى نفسه اذا كانت حالته التكوينية أو الولادية تسمح بذلك . فحالة الجو والمناخ والتربة وظروف الحياة يمكن

لها أن تنبه أو تعطل افراز هرمون معين أو يمكن لها أن تثير الافرازات الهرمونية للبقايا الغدية المعاكسة (Rudiments of the opposite sex) التي توجد بالشخص وهي حالة قد تقوم بها أيضا بعض العوامل الداخلية أو الولادية مما قد ينتج عنه ظهور أعراض أو مظاهر جنسية شاذة كالتي أمكن ملاحظتها بواسطة بعض علماء الاجتماع في بعض مقاطعات آسيا .

أما فيما يختص بالسلوك الجنسي ذاته فبالرغم من انه يركز على أساس غدي الا أن أنماطه المختلفة تتدخل في تكييفها الاعتبارات الحضارية والثقافية الى حد كبير ، وان العلاقة بين هذا النوع من السلوك وبين الهرمونات الجنسية تضعف كلما ارتقى الحيوان في سلم التطور . لذلك نجد أن الانسان تحت تأثير التربية الخاطئة أو زيادة التنبيه الاجتماعي المركز على الجنس أو تحت تأثير الكبت والصراعات النفسية قد ينشأ - بالرغم من سلامته من وجهة النظر الهرمونية - على أن الجنس شر ورجس من عمل الشيطان فتنتابه تيارات عارمة من أساليب الكف والصراع النفسى مما قد ينتهى به الى العنه (Impotence) أو الى الشذوذ والانحراف الجنسي . وعليه فيجب أن نكون حذرين ولا نندفع وراء تجارب قد تجرى على الحيوانات فى ارجاع كل شئ يتعلق بالجنس الى الهرمونات الجنسية أو أن نذهب مع ما يقوله بعضهم (٢٧) من أن معظم الخير والشر فى هذا العالم ينبع من زيادة افراز غدد الجنس أو قلتها ، أو أن الفارق بين القديس والشيطان والفاضل والمجرم هو فارق فى وظائف الغدد الجنسية . وهي الأقوال التى ليس لها ما يبررها من الأسانيد العلمية والتى فيها مبالغة وتحيز الى حد كبير .

المراجع

- 1 — Kinsey, A.C., «The Sexual Behavior of Human Male», Phila., 1953; Op. cit. «The Sexual Behavior of Human Female, 1953.
- 2 — Munn, N.L., «Psychology», 3rd. edit., 1956, P. 90.
- 3 — «Hormones», «Review of Endocrinology», edited by the Organon Laboratories, Oss., Holland, No. 2, Vol. V, 1952.
- 4 — Pincus, G., «Recent Advances in Hormone Research», 1947.
- 5 — Cameron, A.T., «Recent Advances in Endocrinology», London, 1947.
- 6 — Morris, N., «The Habitual Criminal», London, 1951, P. 24.
- 7 — Hoskins, R.G., «Endocrinology», N.Y., Norton, 1941.
- 8 — Daniels, G.E., et al., «A dynamic Approach to the Study of Replacement Therapy in Cases of Castration», M.J. Psychiat., 1941; Cecil, «Text Book of Medicine» 7th. edit., Saunders, pp. 1389, 1390.
- 9 — Mottram, V.H., «The Physical Basis of Personality», 1949.
- 10 — Tamber, E.S., et al., «Sex Hormones & Psychic Conflict» Psychosom. Med. 3:72-86, 1941.
- 11 — Ebling, J., «The Glands Inside Us», London (1951).
- 12 — Allen, E., et al., «The Endocrine Functions of Ovaries», Chap. VIII, 2nd. edit., Baltimore, 1939.

- 13 — McCulloch (E.P.), J. Am. Med. Assoc., 1939, CXII, 1037; Byron C.S., et al., Clinical Effect of the Oral Use of Methyltestosterone in Eunuchoidism, J. Clin. Endoc., 1:259-362, 1941.
- 14 — Cobb, I.G., «The Glands of Destiny», London, 1947.
- 15 — Berman, L., «The Glands Regulating Personality», N.Y. 1928.
- 16 — Beach, F.A., «Hormones and Behavior», N.Y.-London, 1948.
- 17 — Wright, S., «Applied Physiology», N.Y., 1952.
- 18 — Leigh Peck, «Child Psychology», London-N.Y., 1953.
- 19 — Miller, N.E., et al., «Mental and Behavioral changes following Male Hormone Treatment of Castration, Hypogonadism and Psychic Importance». Proc. Soc. Exp. Bio. Med., 1938.
- 20 — «Hormones» (Relata Refero), Review of Endocrinology. No. 2, Vol. V., 1952.
- 21 — Pratt, «Sex and Internal Secretions», Chapt. XIX, Williams & Wilkins, Baltimore, 1932.
- 22 — Hamblen, «Endocrinology», XXIV, 269-848, 1939.
- 23 — Simonson, E., et al., Effect of Methyl Testosterone treatment on Muscular Performance and Central Nervous Sys. of Older Men», J. Clin. End., 4:528-534, 1944.
- 24 — Noble, G.K., et al., The Sexual Behavior of Anura», Bull. Am. — Mus. Nat. Hist., 80:127-142, 1942.
- 25 — Stone, C.P., «A note on Feminine Behavior in Adult Male Rats», Am. J. Physiol. 68:39-41, 1924.
- 26 — Selye, Anat. Rec., 1930, LXXVI, p. 145; Reddle and Dunham, «Endocrinology», 1942, XXX, 959.

(٢٧) المذكرات المطبوعة لمحاضرات الدكتور ابراهيم فهمم الاستاذ بكلية طب

قصر العيني ، ص ٢١ العام الدراسي ٥٧ - ١٩٥٨ .

الحلقة العربية الافريقية للدفاع الاجتماعى

« وسائل الدفاع الاجتماعى ضد الجرائم الاقتصادية »

القاهرة ٣١ يناير - ٥ فبراير ١٩٦٦

دعت المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة الى عقد حلقة فى القاهرة فى المدة من ٣١ يناير الى ٥ فبراير ١٩٦٦ لمناقشة موضوع « وسائل الدفاع الاجتماعى ضد الجرائم الاقتصادية » . وقد روعى فى اختيار هذا الموضوع أن يكون ذا أهمية خاصة للدول العربية والافريقية ، وأن يكون - من جهة أخرى - متصلا بموضوع المؤتمر الدولى السابع للدفاع الاجتماعى الذى سيعقد فى ايطاليا فى أكتوبر ١٩٦٦ وهو « عقوبات المنع من ممارسة المهنة ، والمنع من مزاولة أنواع معينة من النشاط » .

وقد دارت المناقشات فى الحلقة حول الموضوعات الأساسية الآتية :

١ - تحديد فكرة الجريمة الاقتصادية وأثره فى الأحكام الخاصة بها . وقد تولى اعداد تقرير عن هذا الموضوع وعرضه كل من : الدكتور جمال العطيفى والأستاذ الدكتور رمسيس بهنام والأستاذ عمر أبو الطيب الأستاذ بجامعة الرباط .

٢ - الوقاية من الجرائم الاقتصادية . وأعد تقريراً عن هذا الموضوع كما تولى عرضه الأستاذ عبد الوهاب مصطفى رئيس النيابة العامة والأستاذ ميلان ميلوتينوفتش الأستاذ بكلية الحقوق ومدير معهد البحوث الجنائية ببلغراد .

٣ - الجزاءات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية ، وقد أعد تقريراً عنها كما تولى عرضها الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى والأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى .

وتولى رئاسة الحلقة السيد الأستاذ محمد عبد السلام النائب العام ، كما اختير مقررًا عامًا لها الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى ، وتولى الإشراف على تنظيمها السيد الدكتور حسن علام السكرتير التنفيذي للمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى . وقد اشترك فى المناقشات الأستاذ جان جرافن مدير جامعة جنيف ورئيس الجمعية الدولية لقانون العقوبات والأستاذ فيليبو جراماتيكا رئيس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى الذى ألقى محاضرة عن « المبادئ الأساسية لفكرة الدفاع الاجتماعى » ، كما ألقى الأستاذ النائب العام محاضرة عن « جرائم الإهمال فى مجال الأموال العامة » ، والأستاذ الدكتور على أحمد راشد محاضرة عن « الاتجاه نحو مفهوم عربى للدفاع الاجتماعى » .

وقد طلبت المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية اعداد تقرير عن « العوامل المؤثرة فى الظواهر الاجرامية ومدى كفاءة الوسائل العقابية فى مكافحتها » ، وذلك لكى يكمل هذا التقرير التقارير الأخرى التى تنصب كلها على النواحي القانونية فى موضوع الحلقة . وقد كلف المركز السيد الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى رئيس وحدة بحوث العقاب باعداد هذا التقرير وتمثيل المركز فى الحلقة ، وقد تولى سيادته عرض هذا التقرير عند مناقشة الموضوع الخاص بالجزاءات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية .

وقد تناول التقرير النقاط الآتية :

١ - عوامل السلوك الاجرامى عامة .

٢ - التنمية الاقتصادية وأثرها على الجريمة .

٣ - العلاقة بين التنمية الاقتصادية وبين الجرائم الاقتصادية .

٤ - أمثلة لبعض الجرائم ذات الطابع الاقتصادي ، ماهيتها والعوامل المؤدية اليها .

٥ - الوسائل العقابية ومدى كفاءتها فى مواجهة الظواهر الاجرامية، والعلاقة بين الأوضاع الاقتصادية وبين معاملة المذنبين عموما ومرتكبى الجرائم الاقتصادية بصفة خاصة .

وقد اتفقت توصيات الحلقة مع ما جاء بالتقرير من وجوب تفسادى الحكم بعقوبة الحبس القصير المدة باعتبارها غير فعالة وغير مستحبة فى السياسة الجنائية ، ومن وجوب الأخذ ببعض الصور الحديثة للغرامة الجنائية لضمان قيام المحكوم عليهم بأدائها حتى يمكن تحاشي التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى .

وقد حضر الحلقة من أعضاء المركز بصفتهم الفردية الدكتور آمال عثمان والدكتور محمد ابراهيم زيد والأستاذ على حسن فهمى . وقد قام أعضاء الحلقة بزيارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والتعرف على أوجه نشاطه .

وقد انتهت الحلقة الى التوصيات الآتية :

توصيات الحلقة

في شأن وسائل الدفاع الاجتماعي ضد الجرائم الاقتصادية

تمهيد :

بناء على وعى بالأهمية الجوهرية للجرائم ذات الطابع الاقتصادي ،
وذلك في مجال وضع أسس سليمة تهدف الى تنمية أسباب الرخاء في
المجتمع .

وايماننا بضرورة اقامة هذه الأسس على مبدأى الشرعية والعدالة
وضمنان تطبيقها بروح حريصة على الدفاع الاجتماعي ، وبالنظر الى أهمية
الوقاية في هذا المجال من ناحية وأهمية وضع الجزاءات المناسبة من ناحية
أخرى والحرص في الوقت ذاته على توفير الضمانات للأفراد وتهيئة
الحماية الضرورية لسلطات وواجبات الدولة والمصالح العامة للجماعة .

وبناء على مجموعة الأعمال السابقة في صدد الجرائم الاقتصادية
ووضع نظامها القانوني وتطبيقه في المجالات التشريعية والادارية
والقضائية ، وهي الأعمال التي تمت في المؤتمر الدولي السادس لقانون
العقوبات بروما سنة ١٩٥٣ ، وكذلك بمناسبة المناقشات العلمية التي
جرت في أعقابها .

وتأسيسا على التقارير التحضيرية المتعمقة التي طرحت للمناقشة في
هذه الحلقة حول فكرة وطبيعة وصور الجرائم الاقتصادية وحول الوقاية
منها ووسائل الاعلام عنها والرقابة الكفيلة بتلك الوقاية ، وحول اجراءاتها
والمحاكمة عنها وجزاءاتها وتدابيرها المختلفة الأكثر ملاءمة في كفاحها وفي
علاجها .

وبناء على تبادل وجهات النظر في الحلقة والآراء التي أبديت خلال المناقشات التي امتدت من ٣١ يناير إلى ٣ فبراير سنة ١٩٦٦ ، فقد أقرت الحلقة التوصيات الأساسية الآتية ، التي يمكن أن تكون نقطة بداية ومصدر إحياء لوضع كل مجتمع في هديها النصوص الملائمة له والمتفقة مع الأفكار القانونية وقواعد القانون العام والاجراءات المتفقة مع حاسة العدالة في تطبيق الجزاءات والتدابير المناسبة ومع الحاجات الاقتصادية لكل دولة .

أولا - فكرة وطبيعة ونطاق الجرائم الاقتصادية

١ - يعد جريمة اقتصادية كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للتشريع الاقتصادي اذا نص على تجريمه سواء في قانون العقوبات أو في القوانين الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية والصادرة من السلطة المختصة لمصلحة الشعب .

ولا يجوز أن يكون محل جزاء غير ما نص القانون على حظره والمجازاة عنه .

٢ - وبالنظر إلى طبيعة الجرائم الاقتصادية ومقدار جسامتها يجوز أن تكون محلا لأجزية أو تدابير مدنية أو إدارية أو تأديبية أو جنائية ، كما سيجيء ، وذلك في الحدود وبالقيود المنصوص عليها صراحة في القانون .

ويجب أن يوفر القانون الضمانات الإدارية والقضائية والتنفيذية للأشخاص الذين يقعون تحت طائلة الأحكام الوقائية والجزائية في مجال الجرائم الاقتصادية .

٣ - ويجوز النص في القوانين الخاصة على مبادئ معينة تخالف الأحكام

العامة لقانون العقوبات ، على الأخص في مجال الخطأ والظروف
المخفضة والمشددة والتحريض والشروع والاشتراك . ومن المفهوم أنه
عند عدم وجود نص مخالف يعمل بالأحكام العامة لقانون العقوبات .

٤ - تخضع العلاقات والعمليات الاقتصادية لنظام قانوني يضع حدودا
واضحة لحقوق المواطنين وواجباتهم في المجال الاقتصادي عموما أو
في القطاعات التي يتناولها القانون بالحماية سواء تعلقت بالتخطيط
أو التسعير الجبري أو التمويل أو تداول أو توزيع الأموال أو النقل
أو المعاملات أو التنمية الزراعية أو الصناعية أو أي نشاط آخر
يدخل في خطط التنمية الاقتصادية .

٥ - ويجب على الأخص أن يحدد النظام القانوني حقوق وواجبات العاملين
في كافة المنشآت على نحو لا يدع مجالا لخطأ أو لتحكم في تفسيرها
قد يكون سببا للمتعاب أو تفاوت التقدير . وعند وضع اللوائح
يجب تجنب المغالاة في تركيز الأعمال والوظائف ، الأمر الذي قد
يؤدي إلى التعسف . كما يلزم تقرير تدابير مناسبة للرقابة الداخلية
والخارجية .

٦ - يلزم ، عند الاختيار بين الوجهين الإداري والجنائي ، أن تراعى
جسامة الخروج على التشريع الاقتصادي . ومن ثم توصي الحلقة
بأنه في الجرائم قليلة الأهمية يلجأ ، بعد انذار المخالف إذا اقتضى
الأمر ، إلى جزاءات غير الحبس لما له من نتائج وخيمة ، سواء
بالنسبة للمحكوم عليه أو أسرته أو بالنسبة للإنتاج بوجه عام .

٧ - تعتبر الجرائم الاقتصادية ذات جسامة خاصة تقتضي مواجهتها بشدة
في الحالات الآتية :

(أ) اذا وقعت من موظف عام أو من شخص يقوم بخدمة عامة أو يتولى منصبا قياديا يتضمن سلطات ومسئوليات خاصة .

(ب) اذا وقعت على أموال مما يدخل في أدوات الانتاج أو وسائل النقل أو التوزيع أو غيرها من أموال الدولة أو الشعب ، أو اذا كانت موجهة ضد المنشآت المؤممة أو المعتبرة ذات نفع عام .

(ج) اذا كانت تكشف عن خطورة خاصة في شخص فاعلها ، بالنظر الى نواياه أو أساليب نشاطه ، أو كان من شأن الجريمة أن تلحق ضررا بالغا بالتنمية الاقتصادية .

ثانيا - الوقاية من الجرائم الاقتصادية

١ - بالنظر الى أهمية نصوص القوانين الاقتصادية واتساع نطاقها ، توصي الحلقة بتوعية الرأي العام في أوسع مجال ممكن بغية تحقيق الوقاية من تلك الجرائم ، وذلك عن طريق التربية العامة الموجهة الى احترام النصوص القانونية واللائحية المقررة .

ومن وسائل تلك التوعية التعليم المدرسي ولصق الاعلانات في المنشآت والأماكن العامة والاستعانة بالصحافة ووسائل الاعلام والتثقيف السماعية والبصرية ونشر الأحكام عند اللزوم وفي الحدود النافعة .

٢ - والرقابة على المنشآت الاقتصادية ، سواء آكانت داخلية أم خارجية من الوسائل الناجحة في الوقاية من الجرائم الاقتصادية ، على أن تكون بالأساليب المناسبة .

ومن المرغوب فيه تنظيم وقاية داخلية تمارسها بطريق مباشر النقابات المهنية أو المنشآت الزراعية أو الصناعية أو البنوك أو هيئات النقل أو الجمارك وكل منشأة تهدف الى تحقيق غاية اقتصادية .

هذه الرقابة تحرص بصفة خاصة على الامساك المنظم والدقيق للحسابات وعلى مراعاة تطبيق قواعد الادارة والميزانية وتحاشي تركيز السلطات ومنع أى خلل أو تعسف من أى نوع كان فى ادارة المنشأة .

٣ - يراعى التنسيق بين تدابير الرقابة الداخلية وبين الرقابة الخارجية التى تباشرها السلطات الادارية أو سلطات البحث والتحقيق . وعلى من يقومون بالرقابة الخارجية احترام المصالح المشروعة لمن يخضعون لهذه الرقابة وعدم تجاوز الاختصاص المعهود بها اليهم طبقا للقوانين واللوائح .

٤ - يجب أن يصل الى علم العاملين فى المنشأة والى الجمهور عموما ما يجرى من أعمال ومناقشات داخل الهيئات النقابية أو المنشآت الاقتصادية . ويلزم تمكين كل شخص من الافصاح عن رأيه فى ذلك بالطريقة المناسبة .

ثالثا - الجزاءات فى الجرائم الاقتصادية

١ - من المرغوب فيه أن تتجه الجزاءات والتدابير المقررة للجرائم الاقتصادية نحو توعية المواطنين والوقاية من ارتكاب هذه الجرائم ، وسواء أكانت الجزاءات مدنية أو ادارية أو تأديبية أو جنائية .

(أ) الجزاءات والتدابير غير الجنائية

٢ - من المرغوب فيه أن تطبق على نحو منظم الجزاءات المدنية وخاصة :

(أ) الجزاءات التي تبطل اتفاقا أو عقدا مخالفا للنظام العام أو الآداب أو التي تقضى بالالوجه لرد ما دفع لتحقيق غرض غير مشروع .

(ب) الجزاءات التي تقضى بإبطال الأعمال التي يشترط القانون لاقرارها أو التصريح بها أو قيدها اجراءات معينة ، وذلك اذا لم تستوف هذه الاجراءات .

(ج) الجزاءات التي تقرر بطلان الاتفاقات التي تستهدف التحايل على أحكام القانون في المجال الاقتصادي واذا كان القانون يشترط تدوينها كتابة أو صلبها في قالب رسمي فان الالتزامات المدونة أو الموثقة هي وحدها الواجبة التنفيذ ، أما ما عداها فيمكن في حالة الوفاء به استرداده في المهلة القانونية المحددة لذلك .

(د) الجزاءات التي تتخذ صورة الالتزام بالتعويض .

٣ - وفي المجال الاداري فان الجزاءات القابلة للتطبيق هي على الأخص :

(أ) سحب الترخيص الاداري باستغلال المنشأة أو تداول البضائع أو استيرادها أو تصديرها وما إليها أو منع مزاولة المهنة بصفة مؤقتة أو نهائية ، على أن تنطق به جميعا الجهة القضائية .

(ب) الحرمان من الاعانات أو تخفيضها في المجال الاقتصادي ورد الاعانات المدفوعة في حالة سوء النية .

(ج) الغلق المؤقت للمنشأة أو تعطيل الأدوات والآلات أو وضع
الأختام عليها متى كانت قد استخدمت في مخالفة أحكام
القانون الاقتصادى على أن يكون ذلك خاضعا لرقابة القضاء .
(د) مصادرة الأجهزة والأدوات أو المنتجات الناتجة عن مخالفة أحكام
القانون الاقتصادى .

(هـ) الحد من حق الملكية أو الانتفاع وخاصة نزع الملكية وفقا
للأوضاع والشروط المحددة قانونا ، على أن يحاط ذلك
بالضمانات العادلة وأن يخول ذو المصلحة الحق فى الطعن
أمام القضاء .

(و) اتخاذ الاجراءات التى تكفل قيام الغير بأداء الأعمال التى أغفل
أو رفض المتهم القيام بها وذلك على نفقته .

٤ - ويجوز دائما تطبيق الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى اللوائح
المهنية وذلك الى جانب الجزية القانونية الأخرى ، مدنية أو ادارية
أو جنائية .

(ب) الجزاءات والتدابير الجنائية

٥ - الجزاءات الجنائية الرئيسية التى ينطق بها القضاء هى الغرامة
والحبس . ويتعين تجنب عقوبات الجنايات فى الجرائم الاقتصادية
التي ليس لها طابع جرائم القانون العام والتي لم ينص صراحة على
عقوبة لها من هذا النوع فى قانون العقوبات .

ويمكن النطق بعقوبة الغرامة أو الحبس أو الجمع بينهما اذا
رؤى ملاءمة ذلك ، بالنظر لخطورة أو تفاهة الجريمة أو الضرر الذى
أنتجته أو كان محتملا أن تنتجه أو تبعا لمدى خطورة المتهم وجشعه .

٦ - تتراوح الغرامة بين حد أدنى وحد أقصى يعينهما المشرع فى كل دولة تبعا لأهمية الجريمة وحالة المتهم وموارده . ويمكن أن تعادل مثلا ما قيمته من عشرة الى خمسة آلاف جنيه مصرى . وفى الحالات القليلة الأهمية فان الحد الأقصى يجب ألا يتعدى مثلا مائتى جنيه . أما فى الحالات الخطيرة بوجه خاص ، فيجب أن يكون غنى المكان تجاوز الحد العادى للغرامة وجعلها متناسبة مع الضرر الناجم عن الجريمة أو المزايا التى حققتها للجانى أو مع أهمية الالتزام الذى أخل به - على أنه ، فى هذه الحالات يستلزم الاعتبار الخاص بالاستقرار القانونى أن يحدد فى التشريع الحد الأقصى الذى تصل اليه الغرامة بحيث يقتصر مثلا على ثلاثة أو خمسة أمثال الحد الأقصى للغرامة العادية أو الحق موضع التحايل أو الاعتداء .

٧ - ويجوز للقاضى أن يمنح تسهيلات لدفع الغرامة بالتقسيط بشرط توفير الضمانات اللازمة . وفى حالة تعذر استيفاء الغرامة أو الاعسار غير المقصود ، فانه يمكن تنفيذ الغرامة بأداء أعمال لمصلحة الدولة أو المجتمع . وفى حالة سوء النية أو الرفض الذى لا مبرر له فان الغرامة تتحول الى سلب للحرية وفقا للأوضاع وفى الحدود التى يرسمها المشرع فى كل دولة .

٨ - ينبغى تفادى الحكم بعقوبة الحبس قصير المدة باعتبارها غير فعالة وغير مستحبة فى السياسة الجنائية . وتتراوح المدة العادية للحبس فى الجرائم الاقتصادية بين ثلاثة شهور كحد أدنى وثلاث سنوات كحد أقصى الا فى الحالات الاستثنائية .

وفى الحالات المتميزة بالخطورة نظرا الى الضرر الناتج عنها أو حالة الفاعل الخطرة يرتفع الحد الأقصى للحبس الى خمس سنوات

أو أكثر على سبيل المثال ، وذلك حسب التشريع المعمول به فى كل دولة ، مع جواز الافراج الشرطى طبقا للشروط التى يحددها القانون فى هذا الشأن .

٩ - ينبغى أن يكون من حق القاضى الحكم بالجزاءات التبعية التالية بجانب عقوبة الحبس أو الغرامة .

(أ) مصادرة الأشياء أو الأدوات التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة أو نشأت عنها وكذلك المبالغ أو الهبات التى حملت الفاعل على اقترافها .

(ب) رد الكسب غير المشروع الناتج من مخالفة القانون الاقتصادى .
(ج) وقف الموظف أو مدير المؤسسة الذى تثبت ادانته وذلك للمدة التى يحددها القانون . ويجوز النص على عزله عزلا مؤقتا أو نهائيا تبعا للظروف وعلى الأخص فى انجرائم الخطرة وفى حالة العود .

(د) حظر مزاولة المهنة بصفة مؤقتة أو نهائية اذ اقتضى الأمر ، فى حالة العود ، وكذلك حظر مزاولة التجارة أو الصناعة أو أى نشاط اقتصادى آخر فى المجال تقع فيه الجريمة أو فى مجال آخر ذى طبيعة اقتصادية .

(هـ) غلق المنشأة أو المؤسسة فترة كافية ليكون ذلك تحذيرا وحماية وردعا ، بشرط أن يتم ذلك طبقا للنصوص القانونية ، وبحيث لا يؤدى الى عرقلة الانتاج الاقتصادى للبلاد أو حياتها الاجتماعية أو الى سد الطريق أمام المحكوم عليه أو عماله فى كسب قوتهم .

١٠- من المرغوب فيه انشاء صندوق خاص يمول من الغرامات المحكوم بها والأشياء والأموال والمكاسب والمزايا غير المشروعة المستردة بالتنفيذ للأحكام الصادرة ، على أن تستخدم تلك المبالغ لتمويل خطة التنمية وكذلك وسائل الوقاية من الجرائم الاقتصادية .

١١- يجوز أن تقضى الجهة القضائية التى تصدر الحكم بأن ينشر منطوقه أو يلصق بالوسائل المناسبة . ويجوز أن يحمل المحكوم عليه بمصاريف النشر اذا اتضحت من الظروف فائدة ذلك أو كانت لدى المحكوم عليه الموارد اللازمة له .

كما يجوز للمحكمة بناء على أسباب سائغة أن تقضى بتفادى ذكر اسم المحكوم عليه أو الحروف الأولى التى تشيّر اليه ، حتى لا يؤثر ذلك بشكل دائم على نشاطه أو سمعته أو نشاط أسرته وسمعته .

١٢- تقيّد فى صحيفة السوابق الأحكام الصادرة فى الجرائم الاقتصادية على أن يشار فيها الى وقف التنفيذ اذا كان الحكم مشمولاً به ، ولا يكون للغير الاطلاع على هذه الصحيفة ، ويقتصر هذا الحق على الجهة القضائية أو الادارية عند التحقيق أو المحاكمة .

رابعاً - الاتهام والتحقيق والمحاكمة فى الجرائم الاقتصادية

١ - من المرغوب فيه أن تنشأ ضبّطية قضائية تخصص للبحث وجمع الاستدلالات فى الجرائم الاقتصادية . ويجب أن يعاقب عضو الضبط القضائي الذى يغفل تطبيق القانون الاقتصادى أو الإبلاغ عن الجرائم التى تقع إخلالاً بأحكامه ، وذلك وفقاً للقواعد التى تحكم وظيفته . ومن الجائز أن تحدد القوانين الخاصة جزاءات تأديبية وعقوبات فى هذه الحالات .

وفى حالة وقوع اشتراك مع مرتكب الجريمة ، فتطبق فى هذه الحالة القواعد العامة المتعلقة بالاشتراك ، فضلا عن القواعد التى تحدد وصفا خاصا لعمل الموظف فى مثل هذه الحالات طبقا لما سبق بيانه (راجع « أولا » - ٦) .

٢ - ومن المرغوب فيه انشاء نيابة أو أكثر يكون لأعضائها دون غيرهم مباشرة وظيفة النيابة فى الاتهام والتحقيق فى الجرائم الاقتصادية . ويراعى فى اختيارهم أن تكون لديهم معرفة كافية بالقانون الاقتصادى وقانون العقوبات الاقتصادى .

٣ - وعند محاكمة مرتكبى الجرائم الاقتصادية ، فانه من المرغوب فيه أن تخصص فى كل محكمة ابتدائية دائرة من ثلاثة قضاة يعهد اليهم بالقضاء فيها .

ويراعى فى اختيار القضاة الشروط التى سلفت الإشارة اليها فى شأن تعيين أعضاء النيابة الذين يخصصون لهذا المجال .

٤ - يجب أن تكون قواعد الاثبات وتكوين عقيدة القاضى وكذلك القواعد الخاصة بالدفاع ، هى ذات القواعد العامة فى الاجراءات . وفى حالة الحكم بالغرامة أو المصادرة ، لا تطبق القواعد الخاصة بوقف التنفيذ .

واذا كانت الجريمة الاقتصادية تربطها بجريمة أخرى وحدة الغرض فلا يقضى بعقوبتين متميزتين بل بعقوبة واحدة مشددة يأخذ القاضى فى الاعتبار عند تحديدها الأحكام الخاصة بتعدد الجرائم .

٥ - تكون الأحكام الصادرة فى الجرائم الاقتصادية ابتدائية أو انتهائية وفقا للنظام الاجرائى المعمول به فى كل دولة .

وإذا كان القانون الوطني لا يجيز استئناف تلك الأحكام ،
فيجب أن يكون باب الطعن فيها بالنقض مفتوحا ، وذلك وفقا
للشروط والقواعد التي يحددها الشارع .

٦ - من المرغوب فيه أن تعقد اتفاقيات تستهدف تنسيق الإجراءات
الخاصة بتحقيق الجرائم الاقتصادية وتنفيذ الأحكام الصادرة فيها ،
ويجب أن تبرم تلك الاتفاقيات بين الدول ذات انظم الاقتصادية
المماثلة حتى تتوافر للدفاع الاجتماعي فاعليته في هذا المجال .

مركز للبحوث الجنائية بكلية الحقوق

بجامعة زوليا بفنزويلا

بناء على قرار من مجلس جامعة « زوليا » فى ٢٦ فبراير ١٩٦٤ ، تم انشاء مركز للبحوث الجنائية ملحق بكلية الحقوق بهذه الجامعة . وقد أنيط بهذا المركز - بصفة أساسية - القيام بالبحوث التطبيقية فى ميدان ظاهرة الجناح عن طريق البحث وتحليل وتفسير الحقائق بواسطة استخدام المناهج العلمية . ولا يعنى هذا أن المركز سيكون بمنأى عن البحث الأكاديمى البحث . كما سيعنى المركز عناية تامة بالمشاكل الاجرامية ذات الطابع المحلى بفنزويلا .

ولتحقيق هذه الأغراض . فقد ألحق بالمركز عدد من الباحثين المتخصصين الدائمين فى مجالات علم الجريمة وعلم الاجتماع وعلم النفس والاحصاء والطب النفسى والخدمة الاجتماعية . كما سيقوم بمعاونة هؤلاء الباحثين نخبة مختارة من طلاب القانون والطب .

وكنشاط اضافى للمركز ، سيقوم مستقبلا ، بتنظيم دراسات متخصصة فى علم الجريمة للقضاة وللعاملين فى الميدان .

ويأمل المركز أن يقوم نظام لتبادل المطبوعات والخبرات بينه والمراكز المماثلة ومن بينها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالجمهورية العربية المتحدة .

مؤتمر حوادث المرور الذى عقد بالاسكندرية

فى الفترة من ١٠/٢٥ - ١١/١ - ١٩٦٥

«Inter-regional Seminar on the Epidemiology, Control and prevention of Road Traffic Accidents.»

عقد المؤتمر الذى دعت اليه وزارة الصحة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية فى مبنى المكتب الاقليمى لشرق البحر الأبيض المتوسط .
وقد مثل فى هذا المؤتمر مندوبون عن ٢٣ دولة .

افتتح المؤتمر السيد محافظ الاسكندرية مرحبا بأعضاء الوفود وقد بين سيادته أهمية المؤتمر بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة نظرا للنمو الصناعى الذى يترتب عليه ازدياد انشاء الطرق وازدياد استخدام سيارات النقل والسيارات الخاصة وغيرها الأمر الذى يترتب عليه ازدياد حوادث الطريق ما لم تتخذ الاجراءات الوقائية لتلافيها أو للتقليل منها . وتمنى سيادته للمؤتمر النجاح فى الاسهام بوضع حلول عملية لمشاكل حوادث المرور .

قدمت بعد ذلك البحوث المختلفة وهى :

1. Introduction: The epidemiology, causation, control and prevention of road traffic accidents.
By L.G. Norman (Great Britain).
2. Accident causation; an evaluation of current trends in the U.S.A.
By Prof. R.A. McFarland (U.S.A.).
3. The design of roads for safety.
By Prof. B. Wehner (W. Germany).
4. Vehicle design in relation to driver performance and safety.
By Prof. R.A. McFarland (U.S.A.).

5. Medical considerations in the issuing of driving permits.
By Dr. P.A. Joilet (U.S.A.).
6. Psychology and behaviour of drivers in the causation of road accidents.
By Dr. E.C. Poulton (Great Britain)
7. The role of the public health agency and voluntary organisations in the control and prevention of road accidents.
By Dr. S. Lindgen (Sweden).
8. The prevention of road accidents with special reference to the developing countries.
By. Dr. Fernando (Ceylon).

* * *

وقد ظهرت أثناء مناقشة الموضوعات المقدمة عدة اتجاهات تعبر عن وجهات النظر المختلفة والمتباينة في بعض الأحيان تجاه الجوانب المختلفة لحوادث المرور . وهذا طبيعي نظرا للتباين في درجة التصنيع والتحضر والنمو وبالتالي في استخدام الطرق بين الدول الممثلة في هذا المؤتمر .

وقد كانت أكثر المسائل التي ناقشها أعضاء المؤتمر بالتفصيل :

رصف الطرق - انارة الطرق - تصميم الطرق - اشارات وعلامات المرور - حزام الأمان - تصميم السيارة - حمولة السيارة - المواقع الجسمية والصحية لقيادة السيارات - تعاطي المواد الكحولية والمخدرات واثرها على حوادث الطرق - استعمال العقاقير واثرها على حوادث الطرق - حوادث المرور في البلاد النامية .

وفي نهاية المؤتمر وافق المندوبون على عدة توصيات حول الموضوعات

الرئيسية الثلاثة :

أولا - الطريق :

يجب عند انشاء مدن جديدة مراعاة التخطيط فى انشاء شبكة الطرق الرئيسية والفرعية بما يكفل الأمان فى الطريق وللمشاة كما يجب رصف الطرق بحيث تعطى ثباتا أكثر للسيارات بما يكفل أقصى أمان للقيادة وإضاءة الطرق ليلا بدرجة تزيد من سلامة القيادة ، كما أوصى المؤتمر بضرورة توحيد علامات المرور فى البلاد المختلفة ووضعها فى أماكن ظاهرة وعلى مسافات معينة حتى يمكن الاستفادة منها ومراعاتها الى أقصى حد .

ثانيا - السيارة :

أوصى المؤتمر بوجوب تصميم السيارة بحيث تكفل أقصى درجة من الأمان وفى هذا الصدد يجب تعميم استخدام حزام الأمان واستعمال أقفال الأبواب التى لا تفتح فى حالات الحوادث - كما يجب أن تكون أجهزة القيادة ومفاتيحها والمؤشرات المختلفة فى أماكن ظاهرة ومعلومة حتى يسهل على السائق استعمالها دون أن يحيد بصره عن الطريق لفترة طويلة . ويقترح تعميم هذا المبدأ بين كل الشركات المنتجة للسيارات . وأخيرا يجب مراعاة حمولة السيارات حتى لا تسهم زيادة الحمولة فى ازدياد نسبة حوادث المرور .

ثالثا - السائق :

وجوب تحديد الموانع الجسمية والصحية من أمراض عضوية أو نفسية التى تجعل من السائق خطرا على الطريق بحيث يحرم مثل هذا السائق من الحق فى استصدار رخصة قيادة ويقترح توحيد قائمة بالأمراض العضوية والنفسية المشار إليها على المستوى الدولى كما يشجع المؤتمر استحداث وتطوير كل الأبحاث التى تهدف الى اكتشاف مثل هذه

الأمراض العضوية والنفسية وتبسيطها وتعميم استخدامها لهذا الغرض .
ويوصى المؤتمر بتحديد القوانين التي تعاقب كل من يقود سيارة تحت تأثير مواد كحولية ويدعو المؤتمر لذلك الى المزيد من الاهتمام بالبحوث المختلفة التي تجرى بغرض اكتشاف ما اذ كان السائق تحت تأثير مواد كحولية أو مخدرة أثناء قيادته للسيارة أثناء وقوع الحوادث . كما يوصى المؤتمر بوجوب اهتمام الأطباء عامة عند وصفهم للعقاقير المختلفة لمرضاهم أن يراعوا شرح مفعول هذه العقاقير للمرضى حتى يكونوا على علم بالتأثير الغير مستحب لبعض هذه العقاقير على سلامة القيادة .

وأخيرا أبدى المؤتمر اهتمامه بالدول النامية ودعى الى وجوب مراعاة أهمية التخطيط في انشاء شبكات الطرق وأهمية نوعية الطرق بها كما أوصى بضرورة نشر التوعية المرورية بين السائقين ضمانا لسلامة المرور .

وأوصى المؤتمر في النهاية بضرورة استمرار الاتصال الدولي بشأن حوادث المرور لما لهذه المشكلة من اهتمام فى كافة الدول بغرض تبادل الآراء والاستفادة من الخبرات المختلفة حتى يمكن الاسهام فى الحد من حوادث المرور والمؤتمر لذلك يلفت النظر ويدعو الى التحضير لمؤتمر حوادث المرور الذى سيعقد فى عام ١٩٦٧ بالولايات المتحدة الامريكية .

وقد مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى هذا المؤتمر الدكتور بهجت علام الباحث به الذى قام باعداد هذا التقرير .

The absorption spectrum of the alkaline solution of the acid shows that it absorbs strongly below 200 m μ , i.e. no absorption in the ultra-violet and visible regions. This indicates that the unsaturation in the acid is not of the conjugated type.

The infra-red spectrum of solid (A), precipitated on concentration of the acetone solution of the ester did not show the band characteristic of the ester group. The two bands at 1490 and 1408 cm^{-1} may be due to the deformation frequencies of aliphatic C-H bond.

The infra-red spectrum* (in CHCl_3) of the viscous oily ester eluted by benzene-chloroform mixture (3:1 v/v), which was the main fraction, showed a strong band at 1725 cm^{-1} characteristic of the stretching frequency of the carbonyl group of esters. The weak band at 1613 cm^{-1} may represent the stretching frequency of a C=C (56). This is supported by the ready oxidation of the acid with potassium permanganate. The very weak band of 1666 cm^{-1} which is characteristic of L, B unsaturated CO groups may be due to a contamination of the product with ketonic impurities (e.g. traces of a self-condensation product of acetone used in extraction).

The pigment acid, may probably be, an acid amide of a dibasic or polybasic unsaturated fatty acid.

(*) Infra-red and ultra-violet spectra were measured by Per-Kin-Elmer Infracord 137 and spectrocord spectrophotometers, respectively.

of the pigments, a specimen of the pure yellow pigment, the ethanol-HCl extract of the brown fraction, and the ammonium salt solution of the brown pigment.

The yellow pigment was separated into four bands in the upper half of the chromatogram and reacted best with the ferric chloride-ferricyanide colour reagent.

The acid form of the brown pigment (ethyl alcohol-hydrochloric acid extract) gave three bands while the ammonium salt gave only one band that did not move and remained on the start line. The colour of the fractions was clearly revealed by spraying the chromatogram with p-dimethylaminobenzaldehyde and phloroglucinol reagents.

From the above study it was concluded that the khat plant contains a small amount of plant pigments the majority of which, is a brown pigment, and traces of a yellow fraction, which could not be separated from the sugars admixed with it.

C. — Probable Structure :

The analysis of the acid indicates that its E.F. is C_6HNO_3 . This shows that it is an aromatic acid or an unsaturated acid. The unsaturated nature of the acid is inferred from the decolourisation of potassium permanganate solution by the alkaline solution of the acid. However, oxidation with hot alkaline potassium permanganate and acidification of the alkaline filtrate did not precipitate any acid. This excludes the presence of an aromatic residue in the molecule.

Since the acid is insoluble in mineral acids, then the nitrogen cannot be in the form of an amino group i.e. it is not an amino acid. It may be in the form of a mono-acid amide of a dibasic acid. This is supported by the fact that it lost its nitrogen when refluxed with sodium hydroxide solution.

brown pigment.

For the preparation of the yellow pigment the acetic acid extract was percolated through acid alumina, which removed the traces of the brown pigment present, then concentrated under reduced pressure. The concentrate was evaporated to dryness, and the residue treated with anhydrous sodium sulphate, followed by extraction with hot absolute ethanol.

The pure brown pigment was prepared by precipitating the ammonium salt from the alkaline extract with acetone. The yield of the brown pigment was only sufficient to carry on it a preliminary study of its physical and chemical properties.

B — Chromatographic Investigation :

Paper partition chromatographic techniques was followed through this study to investigate the constitution of each fraction of the pigments isolated.

i. Spraying reagents of varying sensitivity towards the main groups of organic compounds were chosen namely ; p-dimethyl aminobenzaldehyde, ninhydrin, diazotised sulphamic acid phosphomolybdic acid, phloroglucinol, ferric chloride, ferric chloride-ferricyanide, and ammoniacal silver nitrate. The chromatogram was first examined in day light, and a strip was sprayed with iodine, which reacts actively and sensitively with organic compounds. This facilitated the location of the site of all fractions of the mixture under investigation.

ii. Several solvents that are commonly used in the field of paper chromatography were tried individually and as mixtures, of neutral, basic and acidic reaction. The solvent that gave good separations was of the following formula (n-Butanol-acetic acid-water (4:1:5 v/v).

iii. The materials subjected for chromatographic study were an alcoholic extract of the plant that contained mixture

STUDIES ON THE EGYPTIAN VARIETY OF KHAT

Part II. — The Pigment content.

Madiha Zohair M. Sc.

Y.A. Sherif F.R.C.P. — Z.I : Darawy Ph. D.

THE PLANT PIGMENTS OF CATHA EDULIS

The investigation of the plant pigments contained in the Egyptian variety of *Catha Edulis* was achieved by their extraction and separation.

A — Extraction and isolation :

The removal of chlorophyll was performed before or after the extraction process.

Preliminary chromatographic experiments, on paper, of a water extract showed the presence of two fractions ; a yellow and a brown fraction. The alcoholic extract (10% ethyl alcohol), when percolated through acid alumina gave two sharp bands, an upper yellow pigment and a lower brown one. The elution of the yellow fraction forwarded a great difficulty as it required an ample volume of the eluent (ethanol-acetic acid mixture).

Further investigations showed that the two pigments could be extracted separately ; the yellow by an acid solvent and the brown with an alkaline one. The plant after being treated with chloroform saturated with ammonia (to remove the alkaloid and chlorophyll content of the leaves) was boiled with 10% acetic acid which extracted the yellow pigment. The plant residue was then washed with distilled water, and treated with boiling 5% ammonia under reflux, to extract the

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Deputy-Minister of Awkaf and Social Affairs

Members of the Board :

Mr. Mokhtar Hamza

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Mr. Abd El Fattah M. Hassan

General Mahmoud Abd El Rehim

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Gaber Abdel-Pahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General Abbas Kotb

Mr. Lotfi Ali Ahmed

The National Review of Criminal Sciences

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmed M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Dr. Ahmed El Alfy

Dr. Mohamed Zeld

Secretary of editorial staff

Essam El-Miligui

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center For Social
And Criminological Research
U. A. R.

Short-term imprisonment : statistical study.

The State, the law and the philosophy of punishment:
study in the scientific socialism.

Effect of disfunctioning of sexual glands on persona
lity adjustment and behavior .

In English

Studies on The Egyptian variety of Khat.

ARTICLES, RESEARCHES, NEWS



No. 1

March 1966

Vol IX

المجلة الجنائية القومية

بصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- ظاهرة الجريمة في محافظة
أسوان •
- العود الى الاجرام عند المرأة •
- الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة
من الاحداث الجانحين •
- التعدي على سرية المراسلات •
- علم الاجرام بين البحث العلمى
والفعل الاجتماعى •

مقالات * دراسات وبحوث * أنباء



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية

اعضاء مجلس الإدارة :

- دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ حسين عوض بريقو .
- الدواء عباس قطب الغايش ، الأستاذ عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ لطفى
- علي أحمد ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ محمد فتحي ،
- الدواء محمود عبد الرحيم ، الدكتور مختار حمزة ، الأستاذ يحيى أبو بكر .

الجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا التحرير : دكتور أحمد اللفي - دكتور محمد إبراهيم زيد

سكرتيرا التحرير : نهى فهمي - عصام المليجي

بلد النشر : الناشر ، الطبع ، سنة

النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .

عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،

السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموسوعات: اسم المؤلف،

عنوان المقال (اسم الموسوعة) .

تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المعار مرتبة

حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين

وتورد الاحالات الى المصادر في المتن

في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم

المسلسل للمصدر الوارد في نهاية

المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير

المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من

أصل وصورتين على ورق فولسكاب ،

مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين

ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يرأسى فما

يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع

باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته

ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز

لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت

فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمسكلة ، وعرض

موجز للدراسات السابقة .

- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التي توافرت من

البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو

التسالي :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)

خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان العسند

عشرون قرشا

الجلية الجنائية القومية

محتسويات العسد

دراسات وبحوث

صفحة

ظاهرة الجريمة فى محافظة أسوان :

الدكتور سيد عويس ، شهيدة الباز ١٧٩

العود الى الاجرام عند المرأة : ناهد صالح ٢١٥

الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانبين :

كمال ابراهيم مرسى - مصرى عبد الحميد حنورة . . . ٢٤٩

مقالات

التعدى على سرية المراسلات : الدكتور ادوار الذهبى . . . ٢٦٩

علم الاجرام بين البحث العلمى والفعل الاجتماعى :

السيد يس السيد ٣١٧

انباء

المؤتمر البريطانى الاول لدراسة الجريمة ٣٤٦

دراسات وبحوث

ظاهرة الجريمة في محافظة أسوان

دراسة احصائية

الدكتور سيد عويس

شهيدة الباز

رئيس وحدة بحوث الجريمة
والاحداث بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجنائية

باحث مساعد بوحدة بحوث
الجريمة والاحداث بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

ان مجتمع محافظة اسوان ، فى هذه الآونة من حياته ، يواجه ظاهرة التغير الاجتماعى . . اى أنه مجتمع متغير . ولعل الدراسة الحالية أن تلقى بعض الضوء على لون معين من التغير الحادث فى هذا المجتمع بالنسبة لظاهرة الجريمة فيه . وهو موضوع من صميم اختصاص وحدة بحوث الجريمة والاحداث بالمركز . وقد اهتمت بدراسة هذا الموضوع الأستاذة شهيدة الباز عضو الوحدة . قامت ، فى ضوء خطة الدراسة ، بجمع مادته ، ثم قامت بتحليل هذه المادة واستخراج نتائجها ، وأخيرا قامت بمحاولة تفسير هذه النتائج . وقد أولت الوحدة اهتمامها بهذه الدراسة ، فى شخص رئيس الوحدة ، منذ ان كانت هذه الدراسة مجرد فكرة حتى تمت كتابة التقرير النهائى عنها فى صورته الحالية .

ووحدة بحوث الجريمة والاحداث اذ تقدم هذه الدراسة ترحو ان تحقق الأهداف العلمية والتطبيقية التى من أجلها قد أجريت .

« خطة الدراسة ومنهجها »

يتضمن هذا الفصل بعض الموضوعات .. أهمها : اختيار موضوع الدراسة ، وأهمية موضوع الدراسة ، ومجالات الدراسة ، وأساليب الدراسة ، والمفاهيم التي تضمنتها الدراسة .. وأخيرا .. الصعوبات التي واجهت الدراسة .

١ - اختيار موضوع الدراسة :

حين اشتركت الأستاذة شهيدة الباز عضو وحدة بحوث الجريمة والأحداث بالمركز في بحث تهجير أهالي النوبة وسافرت مع هيئة البحث الى قرية بلانة بكومامبو حيث اعتبرت مركزا للبحث ، نبعت فكرة هذه الدراسة حيث كانت مدينة أسوان مركزا لمرور أعضاء هيئة البحث في اثناء قيامهم بالعمل ، وطلب الاستاذ الدكتور احمد محمد خليفة نائب وزير الاوقاف والشئون الاجتماعية ورئيس مجلس ادارة المركز (المدير العام للمركز في ذلك الحين) انتهاز الفرصة وتكليف الأستاذة شهيدة بالاتصال بمديرية الامن للحصول على احصاءات خاصة بالجرائم التي ارتكبت في محافظة اسوان في خلال المدة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤ على أساس انها فترة يمكن ان يتضح فيها التغير في حجم الجريمة واتجاهها وانماطها الذي يمكن ان يكون صورة من صور التغير الاجتماعي الذي حدث ولا يزال يحدث في المنطقة نتيجة لاقامة السد العالي فيها وما صاحب ذلك من ظروف جديدة .

٢ - أهمية موضوع الدراسة :

تتضح أهمية هذه الدراسة اذا لاحظنا ان مجتمع اسوان قد طرأت عليه تغيرات كثيرة نتيجة لانشاء السد العالي في هذه المنطقة . فقد كانت

تلك المنطقة مثل انشاء السد العالى تمثل مجتمعا زراعيا فى الدرجة الاولى ، فقد كان سكان القرى بالمنطقة يعيشون على الزراعة ، وكانت مدينة اسوان نفسها تتسم ببعض سمات المدن السياحية نتيجة لوجود بعض المناطق الاثرية فيها ، وقد كان لهذا الطابع السياحى أثر على تنشيط التجارة فيها ، فكانت نسبة غير ضئيلة من السكان تعمل بالتجارة وخاصة وان موقع اسوان بالقرب من الحدود بين القاهرة والسودان قد ساعد على ازدهار التجارة فى تلك المنطقة ، ولم تكن هناك مشروعات صناعية واضحة فى المنطقة غير خزان اسوان الذى لم يكن أثره كبيرا للدرجة التى يمكن ان تؤثر فى معالم المجتمع ، وكذلك شركة كيما للسماذ كما كانت شركة السكر بكومامبو من اكبر المراكز الصناعية فى المنطقة ولكن اثرها كان محدودا ايضا بمنطقة كومامبو . وبشكل عام يمكن ان نقول ان مجتمع محافظة اسوان كان مجتمعا محتفظا باصالته الريفية ، وبالعلاقات الاجتماعية التى تنمو فى كل مجتمع زراعى .

وكان لهذا الطابع الثابت تقريبا لمنطقة أسوان أثره على الظواهر الاجتماعية السائدة . فكان تغييرها بطيئا على المدى الطويل . فلما بدأ تنفيذ مشروع السد العالى فى منطقة أسوان بدأت معالم هذا المجتمع فى التغير السريع كأثر لتغير مكوناته الثابتة . فقد ترتب على تنفيذ المشروع ورود عدد كبير من العمال والمهندسين والموظفين من جميع انحاء الجمهورية للعمل بمنطقة السد العالى كما وجد عدد كبير من الخبراء الاجانب وعائلاتهم ، وكذلك ترتب على بدء العمل فى المشروع قيام بعض الصناعات التى يحتاجها المشروع كشركة الاسمنت المسلح . وقد كانت نشأة هذه الصناعات كذلك سببا آخر لورود عدد كبير من العمال والموظفين للعمل فيها مما جعل مجتمع اسوان يتكون من خليط مختلف المشارب والاتجاهات والمستويات البشرية . ولما كان هؤلاء العمال والموظفون يرتبطون اساسا بالصناعة فقد كانت تسودهم قيم واخلاقيات وعادات اجتماعية تختلف اختلافا كبيرا عن القيم والاخلاقيات والعادات الاجتماعية التى تسود سكان اى مجتمع زراعى .

أى أنه بشكل عام يمكن القول ان مجتمع اسوان قد تحول بعد بدء العمل فى مشروع السد العالى الى مجتمع صناعى تتضح فيه كل السمات الأساسية التى يتسم بها هذا النوع من المجتمعات ، وبدأت تظهر فيه أنواع جديدة من العلاقات البشرية وظواهر اجتماعية مختلفة عن تلك التى كانت سائدة فيه . ومن الظواهر التى تأثرت تأثيرا كبيرا بالتغير الجندى الذى حدث فى تلك المنطقة ظاهرة الجريمة . فمما لاشك فيه أن حجمها واتجاهها وانماطها فى محافظة أسوان قد اختلف فى المدة بعد بدء العمل فى تنفيذ مشروع السد العالى كما وكيفا عنه قبل بدء العمل فى هذا المشروع ، ومن هنا اكتسبت هذه الدراسة أهميتها ، حيث ان نتائجها يمكن ان تعكس لنا بوضوح التغير الذى حدث فى حجم الجريمة واتجاهها وانماطها نتيجة لتغير مجتمع اسوان من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى .

٣ - مجالات الدراسة :

(أ) المجال الجغرافى :

يتحدد المجال الجغرافى للدراسة بحدود محافظة أسوان ، فيشمل مركز أدفو ومركز كومامبو ، ويندر أسوان ، ومركز اسوان ومركز عنيبه .

(ب) المجال الزمنى :

يتحدد بالفترة التى تقع بين سنة ١٩٥٩ ، وسنة ١٩٦٤ وهى فترة يمكن ان يتضح فيها التغير فى حجم الجريمة واتجاهها وانماطها فى محافظة أسوان .

(ج) المجال البشرى :

يتحدد المجال البشرى للبحث بالاشخاص الذين ارتكبوا الانماط المختلفة للجرائم فى محافظة أسوان فى المدة المحددة للبحث وهى الفترة من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٤ .

٤ - أساليب الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على أسلوب العرض الإحصائي الذي يتمثل في
تفريغ البيانات الإحصائية وجدولتها واستخراج النتائج منها .

٥ - المفاهيم التي تضمنتها الدراسة :

تضمنت هذه الدراسة بعض المفاهيم الخاصة بأنماط الجرائم التي
استقيت عنها البيانات ، وقد أخذ بالمفاهيم القانونية لهذه الجرائم .
كما وردت في نصوص قانون العقوبات ، إذ يقسم هذا القانون الجرائم
إلى جرائم اعتداء على الأشخاص وجرائم اعتداء على الأموال .

فالأولى تتضمن جرائم : القتل العمد والشروع فيه والقتل الخطأ
والضرب والإصابة الخطأ والتعدي على الموظفين والخطف (١)

وجرائم الاعتداء على الأموال هي : السرقة والشروع فيها ، والحرق
العمد والحرق باهمال والاتلاف والتخريب وتسميم الماشية (٢)

٦ - الصعوبات التي واجهت الدراسة :

كان الاتجاه في هذه الدراسة يتضمن ، إلى جانب دراسة حجم
الجريمة واتجاهها في الفترة المحددة للبحث ، دراسة أنماط الأشخاص
الذين ارتكبوا تلك الجرائم وتصنيفهم بالنظر إلى حالتهم الاجتماعية
والاقتصادية والتعليمية ، وإلى موطنهم الأصلي ، ومكان ارتكاب
الجريمة وغير ذلك من البيانات المتعلقة بالمجرم . أي أن الاتجاه كان
إلى تقسيم الدراسة إلى جزئين - جزء خاص بالجريمة وجزء خاص بالمجرم ،

١ - تراجع المواد : ٢٣٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ،
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات لبيان التعريف القانوني
لهذه الجرائم .

٢ - تراجع المواد : ٣١١ إلى ٣٢٧ والمواد ٣٥٢ إلى ٣٥٩ والمادة ٣٦٠ والمواد من ٣٥٤ إلى
٣٦٨ من قانون العقوبات لبيان التعريف القانوني لهذه الجرائم .

وبداهة تختلف جسامة الجريمة وفقا لما إذا كانت جنائية أو جنحة (المواد :

٩ ، ١٠ ، ١١ عقوبات) .

وذلك حتى تكون الدراسة على مستوى من العمق تؤدي الى استخراج نتائج وتحديد عوامل متعددة ساهمت في ايجاد الظاهرة . ولكن الصعوبة التي واجهتنا هي عدم وجود بيانات كاملة عن المجرم حيث انها تصنف على مستوى الجمهورية وتبقى بوزارة الداخلية بالقاهرة . ونتيجة لذلك فقد اكتفى بالبيانات الخاصة بالجريمة واعتبرت هي أساس البحث ومقياس التغير في اتجاه وحجم تلك الظاهرة .

وبالنسبة للاحصاءات الخاصة بالجريمة واجهتنا صعوبة اخرى هي الزيادة الكبيرة في عدد الجنح الأخرى غير المصنفة فقد بلغت نسبة كبيرة وبالتالي كانت نسبة الجنح المصنفة ضئيلة مما جعل من غير المجدي تحليل الجداول واستنباط نتائج معينة . ولذلك فقد اضطررنا لعدم التعرض بالتفصيل لتحليل الجداول الخاصة بالانواع الاخرى من الجنح غير جنح السرقات المصنفة في جداول خاصة .

« حجم الجريمة واتجاهها وأنماطها فى محافظة أسوان »

يتضمن هذا الفصل عرض البيانات المجموعة عن صور الجنائيات والجنح التى ارتكبت فى محافظة أسوان من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٤ .

١ - حجم الجريمة واتجاهها وأنماطها فى محافظة أسوان سنة ١٩٥٩ :

(أ) الجنائيات :

كانت أعلى نسبة من الجرائم هى جريمة القتل والشروع فيه فبلغ ٤ جنائيات تلاها جرائم السرقة والشروع فيها والحريق العمد فبلغ عدد كل منها جنايتان وكانت هناك جناية خطف واحدة . وكان عدد الجرائم الأخرى ٣٤ جناية . وبلغت جملة الجنائيات المرتكبة سنة ١٩٥٩ ٤٣ جناية وزعت على اقسام المحافظة على النحو التالى : ادفو ١٧ جناية وهى أعلى نسبة بين المراكز وكان من بينها جميع جرائم القتل التى ارتكبت عام ١٩٥٩ وتلاها مركز كومامبو حيث ارتكبت فيه ١٤ جناية ، ثم بندر اسوان الذى حدثت فيه ٨ جنائيات ، وفى النهاية مركز اسوان الذى بلغ عدد الجنائيات التى ارتكبت فيه ٤ جنائيات . كما اتضح ان مركز عنيبة لم ترتكب فيه أية جناية سنة ١٩٥٩ (انظر جدول رقم ١) .

(ب) الجنح :

جنح السرقة :

كانت أعلى نسبة فى جرائم السرقة هى سرقات المنازل فبلغ عددها ١٣١ جنحة (٢١٦٪) وتلاها سرقات الماشية وبلغت ٣٧ جنحة (٦١٪) ، ثم سرقات المتاجر فبلغت ٢٣ جنحة (٣٨٪) ولم تحدث

جرائم سرقة سيارات بالمرة • وبلغ عدد السرقات الأخرى ٤٢٥ جنحة وبلغت جملة المسروقات سنة ١٩٥٩ ، ٦٠٦ جنحة (أنظر الجدول رقم ٢) •

وقد لوحظ بالنسبة لمكان ارتكاب جنح السرقة وساعة ارتكابها ان عدد السرقات التي ارتكبت في الأماكن المسكونة ليلا ١٥١ جنحة (٢٤٩٪) ، وبلغ عددها نهارا ١١٢ جنحة (١٨٥٪) ، اما في خارج المناطق المسكونة فقد بلغ عدد جنح السرقة المرتكبة ليلا ١٤٥ جنح (٢٣٩٪) وبلغ عددها نهارا ١٩٨ جنحة (٣٢٨٪) (انظر جدول رقم ٣) •

٢ - حجم الجريمة واتجاهها وانماطها في محافظة اسوان سنة ١٩٦٠ :

(أ) الجنايات :

كانت أعلى نسبة بين الجرائم المرتكبة سنة ١٩٦٠ هي جريمة القتل والشروع فيه فبلغ عددها ١٠ جنایات ، منها ٥ جنایات ارتكبت في مركز أدفو - وتلتها في النسبة جريمة الحريق العمد فبلغ عددها ٣ جنایات ارتكبت منها جنایتان في أدفو ، ثم تلتها جريمة السرقة والشروع فيها فارتكبت جنایة واحدة • ولم تحدث في سنة ١٩٦٠ أية جنایات خطف • وكان عدد الجنایات الأخرى ٢٥ جنایة ، وبلغت جملة الجنایات في سنة ١٩٦٠ ، ٣٩ جنایة وزعت على مراكز المحافظة على النحو التالي :

أدفو ١٨ جنایة وقد كانت لها النسبة الكبرى في معظم الجرائم تقريبا وتلا ذلك النسبة بعد ذلك بندر اسوان الذي بلغ عدد الجنایات فيه ١٢ جنایة ، ثم مركز أسوان الذي بلغ عدد الجنایات فيه ٥ جنایات ، وفي النهاية يأتي مركز كوم أمبو الذي بلغ عدد الجنایات التي ارتكبت فيه ٤ جنایات • وقد لوحظ أيضا ان مركز عنيبة لم ترتكب فيه أية جريمة سنة ١٩٦٠ (انظر جدول رقم ٤) •

(ب) الجنح :

جنح السرقة :

كانت أعلى نسبة فى السرقات هى سرقات المنازل فبلغ عددها ١٠١ (١٩٥٪) ، ثم تلتها سرقات المتاجر فبلغت ٣٠ جنحة (٥٨٪) وبعد ذلك سرقات الماشية التى بلغت ٢٤ جنحة (٤٦٪) ولم تحدث جرائم سرقة سيارات ٠ وكان عدد السرقات الأخرى ٣٦٣ جنحة ٠ وبلغت جملة جرائم السرقات سنة ١٩٦٠ ، ٥١٨ جنحة سرقة (انظر جدول رقم ٥) ٠

وقد لوحظ فى جنح السرقات بالنسبة لمكان وساعة ارتكابها أنه فى داخل المناطق المسكونة ليلا ١١٨ جنحة (٢٢٨٪) وبلغ عددها نهارا ١٤٤ جنحة (٢٧٨٪) ، أما خارج المناطق المسكونة فقد بلغ عدد السرقات المرتكبة ليلا ١١٧ جنحة (٢٢٦٪) فى حين بلغ عددها نهارا ١٣٩ جنحة (٢٦٨٪) (انظر جدول رقم ٦) ٠

٣ - حجم الجريمة واتجاهها وأنماطها فى محافظة أسوان سنة ١٩٦١ :

(أ) الجنائيات :

كانت أعلى نسبة بين الجنائيات المرتكبة هى نسبة جرائم القتل فبلغت ٥ جرائم منها جريمتان فى مركز أدفو واثنان فى مركز أسوان وواحدة فى مركز عنيبة ، وتلتها نسبة جرائم السرقة والشروع فكانت جنائتان واحدة فى أدفو والأخرى فى بندر أسوان ٠ وبلغ عدد الجرائم الأخرى ٢٧ حناية وزعت على المراكز حسب التفصيل الآتى :

أدفو ١١ حناية ، كومامبو ٧ جنائيات ، بندر أسوان ٥ جنائيات ، مركز أسوان ٩ جنائيات ، مركز عنيبة جنائتان ٠

وقد لوحظ عدم حدوث جرائم خطف أو حريق عمد فى سنة ١٩٦١ وكانت أعلى نسبة جرائم فى مركز أدفو فبلغت ١١ حناية واقلها فى مركز عنيبة فبلغت جنائيتين (انظر جدول رقم ٧) ٠

(ب) الجنح :

جنح السرقة

كانت أعلى نسبة في جرائم السرقة هي سرقة المساكن فبلغت ٧٩ جنحة (١٩٢٪) ثم تلتها سرقات المتاجر التي بلغت ٣٢ جنحة (٧٨٪) ، وتلتها بعد ذلك سرقات الماشية فبلغت ٢٧ جنحة (٦٦٪) . ولم تحدث جنحة سرقة سيارات بالمرة . وكان عدد جنح السرقات الأخرى ٢٧٣ جنحة . وبلغت جملة السرقات ٤١١ جنحة (انظر جدول رقم ٨) .

وقد لوحظ في جنح السرقات بالنسبة لمكان وساعة ارتكابها انه في داخل المناطق المسكونة كان عدد جنح السرقات المرتكبة ليلا أكثر من المرتكبة نهارا فكانت الأولى ٨٨ جنحة (٢١٤٪) ، وبلغت الثانية ٦٨ جنحة (١٦٥٪) .

أما في خارج المناطق المسكونة فكان على العكس عدد السرقات المرتكبة نهارا أكثر من المرتكبة ليلا فبلغت الأولى ١٦٢ جنحة سرقة (٣٩٥٪) ، وبلغت الثانية ٩٣ جنحة سرقة (٢٢٦٪) ، وعموما كان عدد جنح السرقة المرتكبة خارج المناطق المسكونة يزيد عن عددها في داخل المناطق المسكونة (انظر جدول رقم ٩) .

- الأنواع الأخرى من الجنح :

كانت أعلى نسبة من بين أنواع الجنح المرتكبة سنة ١٩٦١ بعد استبعاد بند الجنح الأخرى ، هي جنح الضرب فبلغت ٥٨٨ (٤٥٧٪) ، وتلتها جنح السرقة التي بلغت ٤١١ جنحة (٣١٩٪) ، ثم تلتها جنحة الإصابة الخطأ فبلغت ٩٧ جنحة (٧٥٪) ، وتلتها الحريق باهمال فبلغت ٩١ جنحة (٧٠٪) ، ثم جاءت بعد ذلك جنح التعدي على

الموظفين فبلغت ٦٤ جنحة (٥٠٪) ، ثم جنح القتل الخطأ فبلغت ٣٢ جنحة (٢٥٠٪) وكانت اقل نسبة هي جنح الاتلاف فبلغت ٥ جنح . ولم ترتكب أية جريمة جنحة تخريب او تسميم ماشية فى سنة ١٩٦١ وكان عدد أنواع الجنح الأخرى ١١٩١٥ . وبلغت جملة الجنح المرتكبة سنة ١٩٦١ بما فيها السرقات ١٣٢٠٣ (انظر الجدول رقم ١٠) .

٤ - حجم الجريمة واتجاهها وانماطها فى محافظة أسوان سنة ١٩٦٢ :

(أ) الجنائيات :

كانت أعلى نسبة فى الجنائيات المرتكبة هي جناية القتل والشروع فيه فبلغ عددها ٥ جنائيات وتلتها بعد ذلك جنائيات السرقة والشروع والحريق العمد فبلغ عدد كل منهما جناية واحدة . وكان عدد الجنائيات الأخرى ٢٠ جناية . وبلغت جملة الجنائيات المرتكبة فى محافظة أسوان سنة ١٩٦٢ ، ٢٧ جناية وزعت على المراكز بالتفصيل الآتى : ادفو ١١ جناية ، بندر أسوان ٩ جنائيات ، مركز أسوان ٤ جنائيات ، ومركز عنيبية جنائيتان ، كومامبو جناية واحدة .

وقد لوحظ عدم حدوث جنائيات خطف سنة ١٩٦٢ وان أعلى نسبة للجرائم كانت فى مركز أدفو فبلغت ١١ جناية وأقلها فى مركز كومامبو فبلغت جناية واحدة . (انظر الجدول رقم ١١) .

(ب) الجنح :

- جنح السرقات :

كانت أعلى نسبة فى جنح السرقة هي سرقات المساكن فبلغت ١٢٣ جنحة (٣٠١٪) ثم تلتها سرقات المتاجر فبلغت ٣٦ جنحة (٩٣٪) ، وتلتها بعد ذلك سرقات الماشية فبلغت ١٤ جنحة (٣٤٢٪) ، ثم سرقة السيارات فبلغ عددها اثنتين وكان عدد السرقات الأخرى ٢٣٢ جنحة وبلغت جملة جنح السرقة ٤٠٩ جنحة (انظر الجدول رقم ١٢) .

وقد لوحظ فى جنح السرقات بالنسبة لمكان وساعة ارتكابها انه فى داخل المناطق المسكونة كان عدد جنح السرقات المرتكبة ليلا أكثر من تلك المرتكبة نهارا فبلغت الأولى ١١٣ جنحة (٢٧ر٧٪) والثانية ١٠٢ جنحة (٢٤ر٩٪) .

أما فى خارج المناطق المسكونة فقد كانت على العكس السرقات المرتكبة نهارا أكثر من تلك المرتكبة ليلا فبلغت الأولى ١٣٣ جنحة (٣٢ر٥٪) وبلغت الثانية ٦١ جنحة (١٤ر٩٪) . (أنظر الجدول رقم ١٣) .

ـ الأنواع الأخرى من الجنح :

كانت أعلى نسبة بين الجنح المرتكبة سنة ١٩٦٢ بعد استبعاد بند الجنح الأخرى ، هى جنح الضرب فبلغت ٧٤٨ (٤٩ر٦٪) ثم تلتها جنح السرقة فبلغت ٤٠٩ جنحة (٢٧ر١٢٪) ، ثم تلتها جنح الإصابة الخطأ فبلغت ١١٢ جنحة (٧ر٤٧٪) ، وجاءت بعد ذلك جنح الحريق باهمال فبلغت ٩٤ جنحة (٦ر٢٦٪) ، ثم جنح التعدى على موظفين فبلغت ٧٦ جنحة (٥ر٠٦٪) ، ثم جنح القتل الخطأ فبلغت ٥٧ جنحة (٣ر٧٪) ، ثم جنح الاتلاف التى بلغت ٦ جنح .

ولم تحدث جنح تخريب وتسميم ماشية سنة ١٩٦٢ . وكان عدد الجنح الأخرى ٧٨٥٥ جنحة . وبلغت جملة الجنح المرتكبة سنة ١٩٦٢ بما فيها جنح السرقات ٩٣٥٧ جنحة . (أنظر الجدول رقم ١٤) .

٥ ـ حجم الجريمة واتجاهها وانماطها فى أسوان سنة ١٩٦٣ :

(أ) الجنائيات :

كانت أعلى نسبة فى الجنائيات المرتكبة هى جريمة القتل فبلغ عددها ٤ جنائيات اثنتان منها فى بندر أسوان وواحدة فى أدفو وواحدة فى كومامبو . وكانت النسبة التالية فى السرقات والشروع فيها فبلغت عددها جنائيتان واحدة فى كومامبو والأخرى فى مركز أسوان وتلا ذلك

نسبة الحريق فبلغت جناية واحدة . وكان عدد الجنايات الأخرى ٣٩ جناية ، وبلغت جملة الجنايات ٤٦ جناية وزعت على المراكز بالتفصيل الآتى : كومامبو ١٦ جناية ، أدفو ١٢ جناية ، بندر اسوان ١٠ جنایات ، مركز أسوان ٦ جنایات ، مركز عنيبة جنایتان .

وقد لوحظ عدم حدوث جنایات خطف سنة ١٩٦٣ وكانت أعلى نسبة فى الجنایات موجودة بمركز كومامبو وأقل نسبة موجودة بمركز عنيبة (انظر الجدول رقم ١٥) .

(ب) الجنح :

— جنح السرقات :

كانت أعلى نسبة فى السرقات هى سرقات المساكن التى بلغت ١٦٤ جنحة (٢١٣٪) ، ثم تلتها سرقات المتاجر فبلغت ٤٠ جنحة (٥ر٥٪) ، ثم تلتها سرقات الماشية فبلغت ٢٤ جنحة (٣ر١٪) ، ولم ترتكب جنح سرقة سيارات . وكان عدد السرقات الأخرى ٥٤٣ جنحة . وبلغت جملة المسروقات ٧٧١ جنحة . (انظر الجدول رقم ١٦) .

وقد لوحظ فى جنح السرقة بالنسبة لمكان وساعة ارتكابها انه فى داخل المناطق المسكونة ارتكبت ٧٨ جنحة ليلا (١٠٪) ، ١٣١ جنحة نهارا (١٦٪) . أما فى خارج المناطق المسكونة فقد كان عدد جنح السرقات المرتكبة ليلا ١٥٧ جنحة (٢٢٪) ، وعدد الجنح المرتكبة نهارا ٤٠٥ (٥٢٪) (انظر الجدول رقم ١٧) .

— الأنواع الأخرى من الجنح :

كانت أعلى نسبة فى الجنح المرتكبة سنة ١٩٦٣ بعد استبعاد بنسب الجنح الأخرى ، هى جنح الضرب فبلغ عددها ٨٩١ جنحة (٧٣ر٤٠٪) ، وتلتها جنح السرقة فبلغت ٧٧١ جنحة (٣٥ر٢٤٪) ثم تلتها جنح الاصابة الخطأ فبلغت ٢٤٨ (١١ر٣٣٪) ، ثم تلتها جنح الحريق باهمال فبلغت ١٠٦ جنحة (٤ر٨٤٪) ، ثم جنح القتل الخطأ فبلغت ١٠٣ (٤ر٧٪) ،

وتلا ذلك جنح التعدى على موظفين فبلغت ٥٧ جنحة (٢٨٪) ثم جنح التخريب فبلغت ١٠ جنح (٤٦٪) ، وتساهت جنح الاتلاف وتسميم الماشية فكان عدد كل منها جنحة واحدة . وكان عدد الأنواع الأخرى من الجنح ٨٢٨٥ ، وبلغت جملة الجنح المرتكبة سنة ١٩٦٣ ، ١٠٤٧٣ جنحة . (انظر الجدول رقم ١٨) .

٦ - حجم الجريمة واتجاهها وأنماطها في محافظة أسوان سنة ١٩٦٤ :

(أ) الجنائيات :

كانت أعلى نسبة بين الجنائيات المرتكبة هي جنائيات القتل والشروع فيه فبلغت ١٤ جنائية وزعت على المراكز كالآتي : كومامبو ٥ جنائيات ، أدفو ٤ جنائيات ، بندر أسوان ٣ ، مركز أسوان ٢ ، مركز عنيبة لا شيء . وكانت النسبة التالية هي جرائم السرقة والشروع فيها فبلغ عددها ٣ جنائيات وزعت بالتساوي على مراكز أدفو وكومامبو ومركز أسوان ، وتلا ذلك نسبة جرائم الخطف فكان عددها جنائية واحدة ، ولم ترتكب أية جنائية حريق وكان عدد الجنائيات الأخرى ٥١ جنائية وبلغت جملة الجنائيات في سنة ١٩٦٤ ، ٦٩ جنائية وزعت على المراكز بالتفصيل التالي : بندر أسوان ٢٦ جنائية ، كومامبو ٢١ جنائية ، مركز أسوان ١٢ جنائية ، أدفو ١٠ جنائيات .

وقد لوحظ عدم حدوث جنائيات حريق في سنة ١٩٦٤ وكانت أعلى نسبة في الجرائم موجودة في بندر أسوان فبلغت ٢٦ جنائية ، وأقل نسبة في مركز أدفو فبلغت ١٠ جنائيات ، ولم تحدث أية جنائية في مركز عنيبة . (انظر الجدول رقم ١٩) .

الجنح :

جنح السرقة :

كانت أعلى نسبة بين جنح السرقة هي سرقات المساكن فبلغت ١٦٦ جنحة (٢١١٪) ثم تلتها سرقات المتاجر فبلغت ٦١ جنحة (٧٧٪) ،

ثم سرقات الماشية فبلغت ٤٣ جنحة (٥٤٪) ثم سرقة السيارات فبلغ عددها جنحتين ، وكان عدد السرقات الأخرى ٥١٢ جنحة وبلغت جملة السرقات ٧٨٤ جنحة . (انظر الجدول رقم ٢٠) .

قد لوحظ في جنح السرقة بالنسبة لمكان وساعة ارتكابها انه في داخل المناطق المسكونة كان عدد جنح السرقة المرتكبة ليلا ١٦٠ جنحة سرقة (٢٠٤٪) ، وعدد جنح السرقة المرتكبة نهارا ١٨١ جنحة سرقة (٢٣١٪) .

أما خارج المناطق المسكونة فقد كان عدد جنح السرقات المرتكبة ليلا ٩٦ جنحة (١٢٢٪) ، اما عدد جنح السرقات المرتكبة نهارا فكان ٣٤٧ جنحة (٤٤٣٪) . (انظر الجدول رقم ٢١) .

الأنواع الأخرى من الجنح :

كانت أعلى نسبة بين الجنح بعد استبعاد بند الجنح الأخرى ، هي جنح الضرب فبلغت ١٠٥٢ جنحة (٤٣٣٧٪) ، ثم تلتها جنح السرقات فبلغت ٧٨٤ جنحة (٣٢٣٪) ، ثم جنح الاصابة الخطأ فبلغت ٣٢٨ جنحة (١٣٥٪) ثم جنح الحريق باهمال فبلغت ١٠١ جنحة (٤٢٪) ، ثم جنح القتل الخطأ فبلغت ٩١ جنحة (٣٧٪) ثم جنح التعدي على موظفين فبلغت ٦٣ جنحة (٢٦٪) ، ثم يتلو ذلك جنح الاتلاف التي بلغت ٧ جنح ، ثم جنح تسميم الماشية فكانت جنحة واحدة ، ولم تحدث أية جنح تخريب وكان عدد الجنح الأخرى ١١٠٩٩ جنحة ، وبلغت جملة الجنح المرتكبة في سنة ١٩٦٤ ، ١٣٥٢٦ جنحة . (انظر الجدول رقم ٢٢) .

« أهم نتائج الدراسة ومحاولة تفسيرها »

سنعرض في هذا الفصل النتائج الهامة التي استخلصناها من الدراسة الحالية ثم نحاول تفسير هذه النتائج .

١ - أهم النتائج :

أولاً - الجنايات :

اتضح لنا النتائج الآتية :

١ - لاحظنا ان أنماط الجنايات في محافظة أسوان هي قتل وشروع فيه ، وسرقات وشروع فيها ، ثم خطف وحريق عمد ، وجنايات أخرى لم يتم تصنيفها .

٢ - من حيث الجنايات كانت اعلى نسبة في الجرائم في خلال عام ١٩٥٩ هي جريمة القتل والشروع فيه ، وكانت هي أيضا في خلال عام ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ مع ملاحظة أن أكثرها عددا كان في عام ١٩٦٤ (١٤) ثم ١٩٦٠ (١٠) ثم ١٩٦١ (٥) و ١٩٦٢ (٥) وأخيرا ١٩٦٣ ، ١٩٥٩ بلغ العدد في كل منهما (٤) .

أما أقل الجنايات فقد كانت جناية الخطف ، وظهرت في عام ١٩٥٩ (جناية واحدة) ثم في عام ١٩٦٤ (جناية واحدة) .

٣ - ومن أنماط الجنايات وجدنا أيضا جرائم السرقة والشروع فيها والحريق العمد .

وقد لاحظنا جرائم أخرى لم يتم تصنيفها وعددها كبير نسبيا فهي تبلغ ٣٤ جناية في سنة ١٩٥٩ ، ٢٥ جناية في سنة ١٩٦٠ ، ٢٧ جناية في ١٩٦١ و ٢٧ جناية في سنة ١٩٦٢ ، ٤٦ جناية في سنة ١٩٦٣ ، ٥١ جناية في سنة ١٩٦٤ .

٤ - ويلاحظ ان جملة الجنايات المرتكبة في محافظة أسوان كانت على التوالى :

سنة ١٩٥٩ (٤٣) ، سنة ١٩٦٠ (٣٩) ، سنة ١٩٦١ (٣٤) ،
سنة ١٩٦٢ (٢٧) ، سنة ١٩٦٣ (٤٦) ، سنة ١٩٦٤ (٦٩)
وهي موزعة على المراكز كالاتى :

أدفو	(٧٩)
بندر أسوان	(٧٠)
كومامبو	(٦٣)
مركز أسوان	(٤٠)
مركز عنيبه	(٦)

٥ - وكان نصيب مركز أدفو من الجنايات فى عام ١٩٥٩ (١٧)
جناية وفى عام ١٩٦٠ (١٥) جناية ، وفى عام ١٩٦١ (١١)
جناية ، وفى عام ١٩٦٢ (١١) جناية ، وفى عام ١٩٦٣ (١٢)
جناية ، وفى عام ١٩٦٤ (١٠) جنایات . أى أن الجنايات
المرتكبة فى أدفو على الرغم من كبر حجمها فهى فى نقصان .

٦ - وكان نصيب بندر اسوان من الجنايات فى عام ١٩٥٩ (٨)
جنايات ، وفى عام ١٩٦٠ (١٢) جناية ، وفى عام ١٩٦١ (٥)
جنايات ، وفى عام ١٩٦٢ (٩) جنایات ، وفى عام ١٩٦٣ (١٠)
جنايات ، وفى عام ١٩٦٤ (٢٦) جناية .

ويلاحظ ان الجنايات فى هذا المركز قد زادت الى اكثر من ثلاثة
أضعاف من سنة ١٩٥٩ (٨) الى سنة ١٩٦٤ (٢٦) على الرغم
من انخفاض عددها فى عام ١٩٦١ (٥) .

٧ - وكان نصيب مركز كومامبو من الجنايات فى عام ١٩٥٩
(١٤) جناية ، وفى عام ١٩٦٠ (٤) جنایات ، وفى عام ١٩٦١
(٧) جنایات ، وفى عام ١٩٦٢ (جناية واحدة) وفى عام ١٩٦٣

(١٦) جناية ، وفى عام ١٩٦٤ (٢١) جناية • ويلاحظ ان الجنايات فى مركز كومامبو فى تناقص من ١٩٦٠ (٤) الى سنة ١٩٦٢ (١) ثم أخذت فى الارتفاع حتى كاد أن يتضاعف عددها فى سنة ١٩٦٤ (٢١) بالنسبة لعددها فى سنة ١٩٥٩ (١٤) •

٨ - وكان نصيب مركز اسوان من الجنايات فى عام ١٩٥٩ (٤) جنايات ، وفى عام ١٩٦٠ (٥) جنايات ، وفى عام ١٩٦١ (٩) جنايات ، وفى عام ١٩٦٢ (٤) جنايات ، وفى عام ١٩٦٣ (٦) جنايات ، وفى عام ١٩٦٤ (١٢) جناية •

ويلاحظ ان عدد الجنايات فى هذا المركز فى ازدياد مستمر فيما عدا سنة ١٩٦٢ (٤) وقد وصل عددها فى سنة ١٩٦٤ (٢) ، وفى سنة ١٩٦٣ (٢) ثم اختفت مرة أخرى فى عام ١٩٦٤ •

ثانيا : الجنح :

١٠- وقد لاحظنا ان الجنح فى محافظة أسوان أنماط شتى منها السرقات وهى اما أن تكون سرقات مساكن او متاجر او ماشية او سيارات ••• الخ ومن أنماط الجنح أيضا الاتلاف والتخريب وتسميم الماشية ، والتعدى على الموظفين ، والضرب والحرق باهمال ، والقتل الخطأ ، والاصابة الخطأ •

وقد لاحظنا وجود بند خاص بأنماط أخرى من الجنح وعدد هذا البند كبير •

١١ - وأنماط السرقة التى ارتكبت فى محافظة أسوان يبلغ عددها فى سنة ١٩٥٩ (٦٠٦) سرقة ، وفى عام ١٩٦٠ (٥١٨) وفى سنة ١٩٦١ (٤١١) وفى سنة ١٩٦٢ (٤٠٩) ، وفى سنة ١٩٦٣ (٧٧١) ، وفى سنة ١٩٦٤ (٧٨٤) أى أن هذا العدد

كان قد بدأ فى النقصان حتى عام ١٩٦٢ ثم ارتفع فى سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٤ .

١٢- وقد لاحظنا أن سرقات المساكن أكبر عددا من غيرها من الأنماط
ففى سنة ١٩٥٩ بلغ عددها (١٣١) نحو (٢١٦٪) وفى سنة
١٩٦٠ بلغ عددها (١٠١) نحو (١٩٥٪) وفى سنة ١٩٦١ بلغ
عددها (٧٩) نحو (١٩٢٪) ، وفى عام ١٩٦٢ بلغ عددها
(١٢٣) نحو (٣٠١٪) ، وفى سنة ١٩٦٣ بلغ عددها (١٦٤)
نحو (٢١٣٪) ، وفى سنة ١٩٦٤ بلغ عددها (١٦٦) نحو
(٢١١٪) .

وبلى سرقات المساكن سرقات المتاجر التى بلغ عددها سنة
سنة ١٩٥٩ (٢٣) حالة (نحو ٣٨٪) ، وفى سنة ١٩٦٠ بلغ
عددها ٣٠ (نحو ٥٨٪) وفى سنة ١٩٦١ بلغ عددها ٣٢ (نحو
٧٨٪) وفى سنة ١٩٦٢ بلغ عددها ٣٨ (نحو ٩٣٪) ، وفى
سنة ١٩٦٣ بلغ عددها ٤٠ (نحو ٥٥٪) وفى سنة ١٩٦٤ بلغ
عددها ٦١ (نحو ٧٧٪) .

وبلى سرقات المتاجر ، سرقات الماشية فقد اتضح ان عددها فى
عام ١٩٥٩ ٣٧ (نحو ٦١٪) ، وفى سنة ١٩٦٠ بلغ عددها
٢٤ (نحو ٤٦٪) ، وفى عام ١٩٦١ بلغ عددها ٢٧ (نحو
٦٦٪) ، وفى عام ١٩٦٢ بلغ عددها ١٤ (نحو ٤٢٪) وفى
عام ١٩٦٣ بلغ عددها ٢٤ (نحو ٣١٪) وفى عام ١٩٦٤ بلغ
عددها ٤٣ (نحو ٥٤٪) .

وقد بدأت سرقات السيارات فى الظهور منذ عام ١٩٦٢ ولسو
انها اختفت فى عام ١٩٦٣ وظهرت مرة اخرى فى عام ١٩٦٤ .
ومهما يكن من الامر فان نسبتها ما زالت ضئيلة جدا .

* ويلاحظ ان جنح السرقات قد ارتكبت ليلا ونهارا بنسب متفاوتة كما ارتكبت داخل المناطق المسكونة وفي خارجها على السواء فقد لاحظنا انه في عام ١٩٥٩ ان نحو ٦١ر٤٪ من جرائم السرقة قد ارتكبت داخل المناطق المسكونة منها نحو ٢٤ر٩٪ ارتكبت ليلا ، نحو ١٨ر٥٪ ارتكبت نهارا ، وان نحو ٣٨ر٦٪ منها ارتكبت خارج المناطق المسكونة منها نحو ٢٣ر٩٪ ارتكبت ليلا و ٣٢ر٧٪ ارتكبت نهارا .

* اما في عام ١٩٦٠ فقد كان نحو ٥٠ر٦٪ من جرائم السرقة قد ارتكبت داخل المناطق المسكونة منها نحو ٢٢ر٨٪ ارتكبت ليلا ، ٢١ر٨٪ ارتكبت نهارا ، وان ٤٩ر٤٪ ارتكبت خارج المناطق المسكونة منها ٢٢ر٦٪ ارتكبت ليلا ، ٢٦ر٨٪ ارتكبت نهارا .

* اما في عام ١٩٦٠ فقد كان نحو ٥٠ر٦٪ من جرائم السرقة قد ارتكبت داخل المناطق المسكونة منها نحو ٢٢ر٨٪ ارتكبت ليلا ، ٢١ر٨٪ ارتكبت نهارا ، وان ٤٩ر٤٪ ارتكبت خارج المناطق المسكونة منها ٢٢ر٦٪ ارتكبت نهارا .

* اما في عام ١٩٦١ فقد كان نحو ٣٧ر٩٪ من جرائم السرقة قد ارتكبت داخل المناطق المسكونة منها نحو ٢١ر٤٪ ارتكبت ليلا ، ونحو ١٦ر٥٪ ارتكبت نهارا ، وان نحو ٦٢ر١٪ ارتكبت خارج المناطق المسكونة منها نحو ٢٢ر٦٪ ارتكبت ليلا ، و ٣٩ر٥٪ ارتكبت نهارا .

* أما في عام ١٩٦٢ فقد كان نحو ٥٢ر٦٪ من جرائم السرقة قد ارتكبت داخل المناطق المسكونة منها نحو ٢٧ر٧٪ ارتكبت ليلا ، ونحو ٢٤ر٩٪ ارتكبت نهارا ، وان نحو ٤٧ر٤٪ ارتكبت خارج المناطق المسكونة منها نحو ١٤ر٩٪ ارتكبت ليلا ، ونحو ٣٢ر٥٪ ارتكبت نهارا .

* أما في عام ١٩٦٣ فقد كان نحو ٢٦٪ من جرائم السرقة قد ارتكبت داخل المناطق المسكونة . منها نحو ١٠٪ ارتكبت ليلا ونحو ١٦٪ ارتكبت نهارا . وان نحو ٧٤٪ من جرائم السرقة قد ارتكبت في خارج المناطق المسكونة منها نحو ٢٢٪ قد ارتكبت ليلا ، و ٥٢٪ قد ارتكبت نهارا .

أما في عام ١٩٦٤ فقد كان نحو ٤٣ر٥٪ من جرائم السرقة ارتكبت داخل المناطق المسكونة منها نحو ٢٠ر٤٪ ارتكبت ليلا ، ٢٣ر١٪ ارتكبت نهارا وأن نحو ٥٦ر٥٪ ارتكبت خارج المناطق المسكونة منها نحو ١٢ر٢٪ ارتكبت ليلا ونحو ٤٤ر٣٪ ارتكبت نهارا .

١٣- وقد لاحظنا ان بقية أنماط الجناح مثل الاتلاف ، والتخريب ، وتسميم الماشية والتعدي على الموظفين ، والضرب ، والحرق ، بالاهمال ، والقتل الخطأ والاصابة الخطأ ، وغيرها من الأنماط قد ظهرت في الاحصاءات في اعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .

وقد لاحظنا ان عدد الأنواع الأخرى (غير المصنفة) كبير اذ بلغت نسبته في عام ١٩٦١ نحو ٩٠ر٢٪ ، وفي عام ١٩٦٢ نحو ٨٣ر٩٤٪ ، وفي عام ١٩٦٣ نحو ٧٩ر١٪ ، وفي عام ١٩٦٤ نحو ٨٢ر١٪ .

ب - محاولة تفسير اهم النتائج :

١ - الملاحظ ، ان الجنايات وأهمها جريمة القتل والشروع فيه تزداد في محافظة أسوان بمرور الزمن ، وهذا أمر متوقع . فالمحافظة تسودها ظاهرة التغير الاجتماعي السريع ونحن نعلم ان هذه الظاهرة تصطبغها ظاهرة التفكك الاجتماعي أي تصطبغها المشاكل الاجتماعية العديدة ومنها الجريمة .

ومع ذلك فالملاحظ أن عدد الجنايات قليل نسبيا وحتى عدد أنماطها قليل كذلك لأن المجتمع الأسوانى لا يزال فى بداية التغير .

٢ - ويلاحظ ان نصيب المراكز فى المحافظة وحتى البندر من الجرائم نصيب متفاوت ويرجع ذلك فى ضوء الواقع والخبرة الى تفاوت مجتمعات المراكز فى درجة التغير بالنسبة لهذه المحافظة .

٣ - يلاحظ ان عدد الجنح فى محافظة أسوان أكثر من عدد الجنايات وهذا أمر يتفق مع السائد فى كل المجتمعات القومية منها والمحلية .

٤ - أن انماط الجنح عديدة كذلك ولكن تبرز السرقات فهى من أكثر الجرائم وقوعا وهى تزداد بمرور الزمن ، وهذه سمة من سمات المجتمع الحضرى ويرتبط هذا الازدياد بازدياد درجة التحضر فى المنطقة ومع ذلك فان جرائم الضرب هى أعلى نسبة ويدل ذلك على أن مجتمع محافظة اسوان ما زال فى الوقت الحاضر محتفظا ببعض سمات المجتمع الريفى .

٥ - وقد لوحظ ان جرائم سرقات الماشية كان عددها كثيرا ثم أخذ فى التناقص وان بدت زيادتها فى عام ١٩٦٤ ومهما يكن فسممة التناقص هى البارزة ، كما لاحظنا بداية ظهور سرقات السيارات منذ عام ١٩٦٢ وربما يفسر ذلك بأن مجتمع محافظة اسوان لا يزال يجمع بين سمات المجتمع الحضرى (سرقة السيارات) وسمات المجتمع الريفى (سرقات الماشية) ونحن نتوقع اختفاء سرقات الماشية فى المستقبل فى هذا المجتمع وان توقعنا أيضا ازدياد سرقات السيارات بمرور الزمن .

٦ - وقد لوحظ بالنسبة لمكان وساعة ارتكاب جرائم السرقة ان السرقات في المناطق غير المسكونة يزداد عددها بشكل عام عن السرقات في المناطق المسكونة وان نسبتها في المناطق غير المسكونة يزيد ليلا على نسبتها نهارا ، والعكس في المناطق المسكونة ولعل تفسير ذلك يرجع الى يقظة رجال الأمن او عدمها بالنسبة لتلك المناطق وهذه الاوقات .

جدول رقم (١)

توزيع جنايات ١٩٥٩ حسب أنماطها وأماكن ارتكابها

القسم أو المركز	قتل وشروع	ممرقات وشروع	خطف	حريق عمد	جنايات أخرى	الجملة
ادفو	٤	—	١	—	—	١٧
كومامبو	—	—	—	١	١٢	١٤
بندر أسوان	—	١	—	—	١٣	٨
مركز أسوان	—	١	—	١	٧	٤
مركز عنيتيه	—	—	—	—	٢	—
الجملة	٤	٢	١	٢	٣٤	٤٣

جدول رقم (٢)

توزيع الأنواع المختلفة لجنح السرقات سنة ١٩٥٩

العدد	ممرقات مساكن	ممرقات متاجر	ممرقات ماشية	ممرقات سيارات	ممرقات أخرى	جملة السرقات
١٣١	٢٣	٣٧	—	٤١٥	٦٠٦	
النسبة المئوية	٢١,٦٪	٣,٨٪	٦,١٪	—	٦٨,٥٪	—

جول رقم (٣)

توزيع جنح السرقات المرتكبة سنة ١٩٥٩ تبعا لمكان وساعة ارتكابها

داخل للناطق للسكونة		خارج للناطق للسكونة		العدد	النسبة المئوية
ليلا	نهارا	ليلا	نهارا		
١٥١	١١٢	١٤٥	١٩٨		
٢٤,٩ %	١٨,٥ %	٢٣,٩ %	٣٢,٨ %		

جول رقم (٤)

توزيع جنائيات ١٩٦٠ حسب انماطها وامكان ارتكابها

القسم او المركز	قتل وشروع	سرقات وشروع	خطف	حريق عمد	جنائيات اخرى	الجملة
ادفو	٥	١	—	٢	١٠	١٨
كومامبو	—	—	—	—	٤	٤
بنسدر اسوان	٣	—	—	١	٨	١٢
مركز اسوان	٢	—	—	—	٣	٥
مركز عنيبه	—	—	—	—	—	—
الجملة	١٠	١	—	٣	٢٥	٣٩

جدول رقم (٥)

توزيع الأنواع المختلفة لجنح السرقات سنة ١٩٦٠

	سرقات مساكن	سرقات متاجر	سرقات مائية	سرقات سيارات	سرقات أخرى	الجملة
العدد	١٠١	٣٠	٢٤	—	٣٦٣	٥١٨
النسبة المئوية	١٩,٥ %	٥,٨ %	٤,٦ %	—	٧٠,١ %	—

جدول رقم (٦)

توزيع جنح السرقات المرتكبة سنة ١٩٦٠ تبعا لمكان وساعة ارتكابها

	داخ. للمناطق المسكونة		خارج المناطق المسكونة	
	ليلا	نهارا	ليلا	نهارا
العدد	١١٨	١٤٤	١١٧	١٣٩
النسبة المئوية	٢٢,٨ %	٢٧,٨ %	٢٢,٦ %	٢٦,٨ %

جدول رقم (٧)

حجم واتجاه الجريمة في محافظة أسوان سنة ١٩٦١
توزيع الجنايات المرتكبة سنة ٦١ حسب أنماطها وأماكن ارتكابها

القسم او المركز	قتل وشروع	سرقات وشروع	خطف	حريق عمد	جنايات أخرى	الجملة
ادفو	٢	١	—	—	٨	١١
كوم امبو	—	—	—	—	٧	٧
بندر اسوان	—	١	—	—	٤	٥
مركز أسوان	٢	—	—	—	٧	٩
مركز عنيتة	١	—	—	—	١	٢
الجملة	٥	٢	—	—	٢٧	٣٤

جدول رقم (٨)

توزيع الأنواع المختلفة لجنح السرقات سنة ١٩٦١

الجنح						
سرقة مساكن	سرقة متاجر	سرقة ماشية	سرقة سيارات	سرقات أخرى	الجملة	
٧٩	٣٢	٢٧	—	٢٧٣	٤١١	العديد
% ١٩,٢	% ٧,٨	% ٦,٦	—	% ٦٦,٤		النسبة المئوية

جدول رقم (٩)

توزيع جنح السرقات المرتكبة سنة ٦١ تبعا لمكان وساعة ارتكابها

العدد النسبة المئوية	داخل المناطق المسكونة		خارج المناطق المسكونة	
	نهارا	ليلا	نهارا	ليلا
	٨٨	٦٨	٩٣	١٦٢
	٢١,٤٪	١٦,٥٪	٢٢,٦٪	٣٩,٥٪

جدول رقم (١٠)

توزيع الانواع المختلفة من الجنح المرتكبة سنة ١٩٦١

سرقات	انلاف	تخريب	تسميم ماشية	تمسك على موظفين	ضرب	حريق بأموال	قتل خطأ	إصابة خطأ	أنواع أخرى	جثة
٤١١	٥	—	—	٦٤	٥٨٨	٩١	٣٢	٩٧	١١٩١٥	١٣٢٠٣
٣١,٩٪	٠,٤٪	—	—	٠,٥٪	٤٥,٧٪	٧,٠٪	٢,٥٪	٢,٥٪	٩٠,٢٪	

جدول رقم (١١)

حجم واتجاه الجريمة في محافظة أسوان سنة ١٩٦٢

توزيع الجنايات سنة ١٩٦٢ بحسب أنماطها وأماكن ارتكابها

المركز	قتل وشروع	سرقة وشروع	خطف	حريق عمد	جنايات أخرى	الجملة
أدفسو	٤	—	—	—	٧	١١
كومامبو	—	—	—	—	١	١
بندر اسوان	١	١	—	—	٧	٩
مركز اسوان	١	—	—	—	٤	٤
مركز غنيبة	—	—	—	١	١	٢
الجملة	٥	١	—	١	٢٠	٢٧

جدول رقم (١٢)

توزيع الانواع المختلفة لجنح السرقات سنة ١٩٦٢

العدد	سرقة مساكن	سرقة متاجر	سرقة مائية	سرقة سيارات	سرقات أخرى	السرقات
١٢٣	٣٨	١٤	٢	٢٢٧	٤٠٩	
النسبة المئوية	٣٠,١٪	٩,٣٪	٣,٤٢٪	٠,٠٠٪	٥٧,١٣٪	

جدول رقم (١٣)

توزيع جنح السرقات المرتكبة سنة ١٩٦٢ تبعا لمكان وساعة ارتكابها

العدد	داخل المناطق المسكونة		خارج المناطق المسكونة	
	ليلا	نهارا	ليلا	نهارا
١١٣	١٠٢	٦١	١٣٣	
النسبة المئوية	٢٧,٧٪	٢٤,٩٪	١٤,٩٪	٣٢,٠٪

جدول رقم (١٤)

توزيع الانواع المختلفة من الجنح المرتكبة سنة ١٩٦٢

العدد	سرقات	إتلاف	تخريب	تسميم ماشية	تعمد على موظفين	ضرب	حريق ماله	قتل خطأ	إصابة خطأ	انواع أخرى	الجملة
٤٠٩	٦	—	—	—	٧٦	٧٤٨	٩٤	٥٧	١١٢	٧٨٥٥	٩٣٥٧
النسبة المئوية	٢٧,٢١٪	٠,٤٪	—	—	٥,٠٦٪	٤٩,٦٪	٦,٢٦٪	٣,٨٪	٧,٤٧٪	٨٣,٩٤٪	

جدول رقم (١٥)

حجم واتجاه الجريمة في أسوان سنة ١٩٦٣

المرکز	قتل وشروع	سرقاٲ وشروع	خطب	حريق	جنايات أخرى	الجملة
ادفسو	١	—	—	—	١١	١٢
كومامبو	١	١	—	—	١٤	١٦
بندر اسوان	٢	—	—	—	٧	١٠
مركز أسوان	—	١	—	—	٦	٦
مركز عنيبه	—	—	—	١	١	٢
الجملة	٤	٢	—	١	٣٩	٤٦

جدول رقم (١٦)

توزيع الأنواع المختلفة لجنح السرقات سنة ١٩٦٣

الجنح						
سرقه مساكن	سرقه متاجر	سرقه ماشية	سرقه سيارات	سرقاٲ أخرى	الجرمة	
١٦٤	٤٠	٢٤	—	٥٤٣	٧٧١	العدد
١٢٣٪	٥٪	٣١٪		٧٠٪		النسبة المئوية

جدول رقم (١٧)

توزيع جنح السرقات المرتكبة سنة ١٩٦٣ تبعا لمكان وساعة ارتكابها

خارج للناطق للسكونة		داخل المناطق للسكونة		العدد	النسبة المئوية
نهارا	ليلا	نهارا	ليلا		
٤٠٥	١٥٧	١٣١	٧٨		
٠/٠٥٢	٠/ ٢٢	٠/٠١٦	٠/٠١		

جدول رقم (١٨)

توزيع الانواع المختلفة من الجنح المرتكبة سنة ١٩٦٣

جملة	انواع اخرى	اصابة خطا	قتل خطا	حريق بعمال	ضرب	تعدى على موظفين	تسميم ماشية	تخريب	اقتلاف	سرقة	العدد	النسبة المئوية
١ ٤٧٣	٨٢٨٥	٢٤٨	١٠٣	١٠٦	٨٩١	٥٧	١	١٠	١	٧٧١		
	٠/٠٧٩,١	١١,٣٣	٤,٧	٠/٠٤,٨٤	٤٠,٧٢	٢,٦	٠,٠٥	,٤٦	,٠٥	٠/٠٢٥,٢٤		

جدول رقم (١٩)

توزيع جنايات سنة ١٩٦٤ حسب أنماطها وأماكن ارتكابها

حجم واتجاه الجريمة في محافظة أسوان سنة ١٩٦٤

الجملة	جنايات اخرى	حريق	خطف	سرقة وشروع	قتل وشروع	المركز
١٠	٥	—	—	١	٤	أدفو
٢١	١٥	—	—	١	٥	كوم أدبو
٢٦	٢١	—	١	١	٣	مركز اسوان
١٢	١٠	—	—	—	٢	بندر اسوان
—	—	—	—	—	—	مركز عنيبة
٦٩	١٥	—	١	٣	١٤	الجملة

جدول رقم (٢٠)

توزيع الأنواع المختلفة لجنح السرقات المرتكبة سنة ١٩٦٤

السرقات	جسلة	سرقة الماسكن	سرقة المتجر	سرقة الماشية	سرقة لسيارات	سرقات أخرى	جسلة السرقات
العدد	١٦٦	٦١	٤٣	٢	٥١٢	٨٧٤	
النسبة المئوية	٠.٢١١	٠.٧٧	٠.٥٤	٠.٠٣	٠.٦٥٥		

جدول رقم (٢١)

توزيع جنح السرقات المرتكبة سنة ٦٤ تبعا لمكان وساعة ارتكابها

	داخل المناطق المسكونة		خارج المناطق المسكونة	
	ليلا	نهارا	ليلا	نهارا
العدد	١٦٠	١٨١	٩٦	٣٤٧
النسبة المئوية	٠.٢٠٤	٠.٢٣١	٠.١٢٢	٠.٤٤٣

جدول رقم (٢٢)

توزيع الأنواع المختلفة من الجنح المرتكبة سنة ١٩٦٤

السرقات	انكلاف	تخريب	تسمم ماشية	تعدي على موظمين	ضرب	حريق مامال	قتل خطا	اساة خطا	انواع اخرى	جسلة
العدد	٧	—	١	٦٣	١٠٥٢	١٠١	٩١	٣٢٨	١١٠٩٩	٢٦
النسبة المئوية	٠.٢٢٣	٠.٢٢٠	٠.٠٢٤	٠.٢٠٦	٠.٤٣٣	٠.٤٠٢	٠.٣٠٧	٠.٢٣٠	٠.٨٢١	

d) Misdemeanours in Aswan Society are of various types.

Among them are thefts of inhabited areas, of shops, of cattle and of automobiles. Others of misdemeanours are damage, poisoning of cattle, assault of authorities, negligent arson, murder by error and injury by error.

e) Thefts in the Governorate of Aswan are, in general, increasing. Thefts of inhabited areas are the most crimes, then those of shops and of cattle. Thefts of automobiles has begun to appear since 1962. Thefts are committed by day and night. They are more committed during the night in the uninhabited areas, while they are less committed, at this same time, in the inhabited areas.

At last word can be added is that felonies in Aswan Society are small in number as well as their types. Misdemeanours, on the other hand, are plenty. This trend may be quite normal. Thefts are on the increase. But their types are mixed. You may find thefts of cattle as well as thefts of automobiles. This may be due to the fact that Aswan Society has been still a rural-urban society, or to be exact an urban society in the making. This conclusion may be assured by the fact that such a type of misdemeanour as beating is still existing.

The study comprises the following subjects :

- An Introduction.
- The volume of crime : Its trend and its types in the Governorate of Aswan (1959/1964).
- The Findings and a Tentative Interpretation of them.

The content of these subjects has been concerned, among other things, with items as the choice of the study, its importance, its scope, the methods used, the legal meanings of the concepts implied in the study and the difficulties faced by the field-research-warker.

The choice of the years of 1959/1964 was intended. It is a period when the change of crime in Aswan Society may be of real importance, whether this change may be in its volume, in its trend or in its types.

The most important findings of this study can be summarized in the following :

- a) The most types of felonies in the Governorate of Aswan are premediated murder, attempted murder, thefts, attempted thefts, kidnapping and premediated arson.
- b) Murder is the most prevelant crime and it is on the increase while the crime of kidnapping is the least.
- c) Felonies committed in Markaz Idfo are decreasing, while those in Bandar Aswan and Markaz Aswan are increasing. Markaz Onayba had no felonies during 1959/1964 ; they only appeared in 1961, 1962, 1963 and then disappeared in 1964. Markaz Kom-Ombo's felonies are increasing.

THE PHENOMENON OF CRIME IN THE GOVERNORATE OF ASWAN

(A Statistical Study)

Dr. SAIED EWIES

Aswan society has been facing, at present, the phenomenon of a very rapid social change. The factors of this change are quite obvious. Among them we may mention the tremendous industrial development which is going on in this Society. The fantastic implications of the instruction of Aswan Dam, alone sufficient enough to bring such change in Aswan.

The effects of the phenomenon of this social change in Aswan Society upon its members, their social values, their principles, their ideals and their ways of life as a whole are also great. We may expect the coming into existence of two more phenomena in the Society : the phenomena of social disorganization and the phenomena of cultural lag. Both phenomena are expected to bring about some social problems. Among these problems we may mention the phenomenon of Crime.

In this study, «The Crime and Juvenile Delinquency Research Unit» has tried to describe statistically and analytically the volume of crime in the Governorate of Aswan, its trend and its types as well — during the years 1959/1964. This study may help to shed some light upon the effects of the phenomenon of social change on the criminal behaviour, in general, in this Society.

صدر أخيرا :

العدد الثاني من المجلد الثالث من

المجلة الاجتماعية القومية

متضمنا الدراسات والبحوث الآتية :

- مدى صلاحية اختبار اليد للتطبيق على عينات مصرية .
- اتجاهات الافراد نحو تنظيم النسل فى قرية الحرانية .
- الاسس المنهجية لعلم الاجتماع الحديث .
- وذلك الى جانب الابواب الثابتة (مؤتمرات ، كتب ، أنباء) .

العود الى الاجرام عند المرأة

« دراسة اجتماعية »

ناهد صالح

باحث، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

إذا كانت الجريمة تعتبر فى حد ذاتها ظاهرة اجتماعية خطيرة تضرير الشعور الجمعى وتهدد مصالح الجماعة ، فان ظاهرة العود الى الاجرام تمثل خطورة اعظم ومشكلة جذورها اعمق ، فالمجرم الذى يتردى فى الجريمة المرة تلو الاخرى دون ان تجدى طسرق العقاب او أساليب الاصلاح فى ردعه او تقويمه ، يبدو اشد خطرا على المجتمع من المجرم الذى يجرم مرة واحدة فحسب ثم لا يلبث ان يتكيف ثانية مع المجتمع ، ويخضع لنظمه وقوانينه .

وتحظى ظاهرة العود الى الاجرام باهتمام علماء القانون وعلماء العقاب وعلماء الاجرام . فالقانونيون يرون فى العود دليلا على عجز العقوبة عن تحقيق الغرض منها ، وعلماء العقاب يتخذون من العود مقياسا لمدى فشل اساليب المعاملة فى القيام بوظيفتها ، اما بالنسبة لعلماء الاجرام فان العود يدل على اننا بازاء فئة متميزة من المجرمين أدت عوامل اجتماعية وذاتية معينة الى عودها الى الاجرام .

وتبدو أهمية ظاهرة العود الى الاجرام فى اهتمام المؤتمرات الدولية بتناولها بالبحث ، ومنها المؤتمر التاسع للجنة الدولية الجنائية والعقابية ، ومؤتمر براغ سنة ١٩٣٠ ، ومؤتمر برلين سنة ١٩٣٢ ، ومؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠ . الا ان هذه المؤتمرات اهتمت جميعها

* ملخص لرسالة تقدمت بها الباحثة تحت اشراف الاستاذ الدكتور عبد العزيز عزت للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع من كلية الآداب بجامعة القاهرة

فى تعرضها لمشكلة العود الى الاجرام بموضوع معاملة العائدين وخاصة الاستعاضة بتدابير الامن عن العقوبات ، اما البحث فى العود كظاهرة تستوجب الكشف عن عواملها فلم يكن موضع اهتمام من هذه المؤتمرات الى ان سد المؤتمر الدولى الثالث لعلم الاجرام المنعقد فى لندن سنة ١٩٥٥ هذا النقص الى حد ما . ولعل أهمية ظاهرة العود الى الاجرام تبدو اكثر وضوحا متى نظرنا اليها من الناحية العددية ، سواء من حيث مدى انتشار هذه الظاهرة او من حيث حدة انتشارها . فقد تبين من استعراض نسب العود فى دول مختلفة منذ سنة ١٨٧٠ سواء بين المحكوم عليهم او بين المحكوم عليهم بالايذاء انها تتراوح بين ٣٠٪ و ٨٠٪ . واذا قسنا حدة ظاهرة العود الى الاجرام بمرات العود الى ارتكاب الجريمة نجد ان نسبة العائدين لاكثر من مرة تزيد عادة عن ٦٠٪ . هذا وتدل الاحصاءات ايضا وبعض الدراسات مثل الدراسة التى قام بها جراسبرجر على ان نسبة العود اكثر ثباتا من نسبة الاجرام عموما ، وفى الوقت الذى تتأثر فيه نسبة الاجرام الى حد كبير بالازمات كالحرب مثلا نجد ان نسبة العود تظل كما هى تقريبا .

والواقع ان المتتبع لمراحل الاهتمام بظاهرة العود الى الاجرام يجد انها سارت جنبا الى جنب مع مراحل تطور نظرة المجتمع الى العقوبة ، هذا التطور الذى أسهم فى احداثه علم الاجرام بما كشف عنه من حقائق هزت الكثير من القواعد التى طالما نادى بها فقهاء القانون وعلماء العقاب وتمسكوا بها زمنا طويلا . بحيث يمكن القول بأن هناك ثلاث مراحل كبرى فى تناول المجتمع لظاهرة العود الى الاجرام .

المرحلة الاولى : كان الاهتمام بالعود الى الاجرام فيها قاصرا على انه فعل يستوجب تشديد العقاب فهو دليل على عدم كفاية العقوبة الاولى ومظهر لارادة مصره على الشر ، اما الاهتمام

بالعائد وبمدى الخطورة التي يمثلها او بالعمل على ملاءمة الجزاء لحالته فقد اغفل تماما .

المرحلة الثانية : وفيها نظر الى حالة العود على اساس انها تمثل خطرا اجتماعيا وتكشف عن ميل الى الاجراع مما يستلزم ابعاد المجرم العائد عن المجتمع .

المرحلة الثالثة : وفيها تحول الاهتمام من دراسة الافعال المكونة للعود الى دراسة العائد ، واستبعدت بالتالى النظرة التشاؤمية التي طبعت النظريات الاولى للدفاع الاجتماعي بعد ان تبين عدم استحالة اصلاح المجرم العائد واعادة تكييفه مع المجتمع .

ومن ثم حدث الاهتمام الفعلي بظاهرة العود الى الاجرام فابتدأ القانونيون بتعديل القوانين بحيث تسير هذه الحقائق . واهتم علماء الاجرام بدراسة هذه الظاهرة والبحث عن تفسير لها حتى يمكن وضع الحلول للحد منها . وقام علماء العقاب بوضع اسس لمعاملة المجرمين العائدين . بل لقد دفع الاهتمام بظاهرة العود الى الاجرام بعض العلماء الى وضع جداول للتنبؤ بالعود بحيث تنير الطريق للمحكمة عند اصدار حكمها ، وللمؤسسة سواء عند تحديد نوع المعاملة او عند تقرير الافراج عن المجرم .

ورغم الخطوات التي قطعها المجتمع في اهتمامه بظاهرة العود الى الاجرام ، ورغم ان هذه الظاهرة قد بدأت أخيرا تجد لها مكانا في ميدان علم الاجرام ، الا ان الدراسات التي تناولتها تعد ضئيلة جدا واغلبها تناول هذه الظاهرة من الناحية النفسية او الطب النفسية كما اتخذ من الرجال او الاحداث مادة لها . حتى لقد نبه المؤتمر الدولي الثالث لعلم الاجرام الى الحاجة الماسة الى دراسة ظاهرة العود الى الاجرام دراسة اجتماعية ، وأشار الى ندرة الدراسات التي أجريت عن عود النساء الى الاجرام بالذات واوصى بضرورة الاهتمام باجرائها .

الغرض من البحث :

بجانب الاهتمام بالكشف عن صور العود الى الاجرام عند المرأة ،
وبيان مدى انتشار هذه الظاهرة وحدة انتشارها فان الغرض الرئيسى
من هذا البحث هو الكشف عن بعض العوامل الاجتماعية المؤدية -
بشكل مباشر او غير مباشر - الى عود المرأة الى الاجرام . اى هو
محاولة الاجابة على السؤال الآتى :

لماذا تعود بعض النساء الى ارتكاب الجريمة بينما لا يعود البعض
الآخر ؟ ما هو التفسير الاجتماعى لهذه الظاهرة ؟ ولتحقيق هذا
الغرض حاول البحث الاجابة على بعض الافتراضات .

مفهوم العود الى الاجرام :

عند دراستنا لمفهوم العود الى الاجرام نجد ثلاث مصطلحات تدل
على حالة الشخص الذى ارتكب جريمة ثم عاد فارتكب جريمة أخرى
وهى : Récidive — Récidivité — Récidivisme

ورغم ان كلا من هذه الكلمات تدل على حالة العود الا ان كلا منها
يعبر عن وجهة نظر معينة حيال المجرم العائد وهى وفقا لترتيبها تتبع
المراحل المختلفة لتحول نظرة المجتمع عن فكرة تشديد العقاب على
المجرم العائد ، الى ابعاده عن المجتمع نظرا لخطورته الاجتماعية ، الى
محاولة الاخذ بيده واعادة تكيفه مع المجتمع وذلك عن طريق دراسته
نفسيا واجتماعيا ووضع برامج المعاملة الملائمة له .

هذا ولما كانت ظاهرة العود الى الاجرام مثار اهتمام كل من
القانون وعلم العقاب وعلم الاجرام ، كان من الطبيعى ان نجد انفسنا
ازاء تعريفات متعددة للعود يختلف مداها بين الضيق والاتساع ،
فقد يتسع مفهوم العود الى الاجرام بحيث ينطبق على حالة الشخص
الذى يرتكب جريمة ثم يرتكب جريمة أخرى ، دون اشتراط وجود
حكم سابق بالادانة او تنفيذ لعقوبة سالبة للحرية ، مستندا فقط على
الاتجاه غير الاجتماعى الذى يظهره المجرم باعتياده للاجرام او احترافه

له . وقد يضيق مفهوم العود الى الاجرام فيشترط ان تكون الجريمة الجديدة مسبقة بحكم فى جريمة اخرى . وقد يشتد ضيق نطاق هذا المفهوم بحيث يشترط تنفيذ عقوبة سالبة للحرية قبل ارتكاب الجريمة الاخيرة .

وعموما فان تناولنا لمفهوم العود الى الاجرام من وجهة نظر القانون ومن وجهة نظر علم العقاب ، ومن جهة نظر علم الاجرام سيجعلنا نقف على مختلف مفاهيم العود الى الاجرام .

المفهوم القانونى للعود الى الاجرام :

ان اساس التعريف القانونى للعود الى الاجرام هو صدور حكم سابق على ارتكاب الجريمة الاخيرة . فالشخص العائد الى الاجرام هو الشخص الذى حكم عليه نهائيا فى جريمة ثم عاد فارتكب جريمة ثانية . فالقانون هنا يفرق بين حالة العود الى الاجرام وحالة تعدد الجرائم التى لا يكون الحكم قد صدر فيها فى الجريمة الاولى عندما يرتكب المجرم جريمة ثانية . وتسهب القوانين فى تعداد صور العود فهناك ما تطلق عليه العود العام او المطلق فى مقابل العود الخاص او العود النسبى ، وهناك ايضا العود البسيط فى مقابل العود المتكرر ، وهناك أخيرا العود المؤقت فى مقابل العود المؤبد او المستديم .

المفهوم العقابى للعود الى الاجرام :

ان العود بالمفهوم العقابى يستلزم الخضوع لمعاملة عقابية او اصلاحية سابقة على الجريمة الاخيرة . ولا عبرة بتعدد الاحكام السابق صدورها ضد الشخص مادام لم يسبق التنفيذ عليه بالايذاء فى السجن او احدى المؤسسات العقابية .

وقد يتسع المفهوم العقابى للعود لاعتبار الاحكام الصادرة بالحبس الوقائى او التدريب الاصلاحى وغيرها من العقوبات او تدابير الدفاع الاجتماعى سوابق يدرج بمقتضاها النزيل ضمن فئة العائدين .

مفهوم العود فى علم الاجرام :

يعد مفهوم العود من جهة نظر علماء الاجرام اوسع هذه المفاهيم .
فاذا كان علم العقاب يجعل اساس مفهومه الخضوع لمعاملة عقابية
سابقة ، والقانون يجعل الادانة فى جريمة سابقة ثم فى جريمة لاحقة
لها اساسا لتعريفه ، فان علم الاجرام يوسع جدا من هذا المفهوم بحيث
لا يشترط احيانا معاملة عقابية او اصلاحية او ادانة او حكم قضائي
او حتى اى استجابة من قبل المجتمع للجريمة السابقة . فهو كما
يهتم بالاشخاص الذين يرتكبون جرائمهم بعد سبق ادانتهم فى جريمة
اخرى او معاملتهم معاملة عقابية او اصلاحية ، يهتم ايضا بالمجرمين
الذين لم يقعوا فى ايدى القانون رغم تكرار ارتكابهم للجرائم .

وعلى الرغم من ان هذا التعريف يبدو براقا ومنطقيا ، حيث انه
يتخذ من واقعة ارتكاب الجريمة اكثر من مرة فى حد ذاتها اساسا له
الا انه يعد فى الوقت ذاته غير عملي ، اذ يصعب الوصول الى هذه
الفئة الاخيرة رغم انها قد تكون اكثر خطورة لتمكنها باستمرار من
الافلات من ايدى القانون .

هذا ونشير الى ان المؤتمر الدولى الثالث لعلم الاجرام انتهى
بالنسبة لموضوع تعريف العود ، الى انه يجب النظر الى تعريف العود
باعتباره وسيلة لخدمة القانون وعلم العقاب وعلم الاجرام
ومتطلبات البحوث . ولهذا اسبب فانه يجب ان يكون هناك تنوع فى
التعريفات لسد هذه الاحتياجات .

مفهوم العود الى الاجرام فى هذا البحث :

رغم اهمية مفهوم علم الاجرام للعود سواء بمعناه الواسع الضيق
يتخذ من واقعة ارتكاب الجريمة اكثر من مرة اساسا له ، او بمعناه
الضيق الذى يشترط سبق الحكم على المجرم او معاملته رسميا من قبل
المجتمع ، الا ان هناك استحالة فى الوصول الى فئة العائدات الى

الاجرام وفقا لهذا التعريف حيث انه لا يشترط الادانة في الجريمة التالية .

ولهذا فقد تدخلت اعتبارات عملية في الاخذ بالمفهوم العقابى للعود ، حيث يعتبر المجرم عائدا اذا كان قد سبق ايداعه احد السجون بموجب حكم من الاحكام التى تحرر بشأنها صحيفة سوابق ثم عاد فارتكب جريمة اخرى اودع السجن بسببها ايضا .

والمبرر الاساسى لهذا الاختيار هو امكانية الوصول الى هذه الفئة من النساء العائدات وامكانية التأكد من وجود سوابق اجرامية لها . هذا بالاضافة الى اهمية دراسة هذه الفئة من العائدات التى ظلت سادرة فى السير فى طريق الجريمة رغم انذار المجتمع ومعاقبته لها على سلوكها الاجرامى هذا .

منهج البحث :

استخدم فى جميع خطوات هذه الدراسة التجريبية الاسلوب الاحصائى سواء عند اختيار العينة ، او عند تصميم اداة البحث ، او عند اختبار مدى صلاحية وثبات هذه الاداة ، او عند معالجة البيانات . ولم يكتفى فى هذا البحث باستخدام الاحصاء الوصفى وانما اعتمد اساسا على استخدام الاحصاء التحليلي .

عينة البحث وطريقة اختيارها :

استلزمت طبيعة هذا البحث سواء من حيث الظاهرة التى يقوم بدراستها ، او من حيث المنهج التجريبى الذى اتخذ اساسا لها ان تضم عينة البحث مجموعتين : مجموعة تجريبية Experimental Group من نساء عائدات للاجرام ، ومجموعة ضابطة Control Group من نساء غير عائدات للاجرام .

المجموعة التجريبية :

كان اختيار عينة غير متحيزة من النساء العائدات للاجرام من أولى الصعاب التى واجهت البحث . وقد نجمت هذه الصعوبة عن عدم وجود اطار يضم وحدات المجتمع الاصلى ، فالاطار الموجود بالسجن او الذى يمكن اعداده من ملفات السجن اما انه يضم جميع النزليات الموجودات بالسجن فى تاريخ معين ، او النزليات اللاتى اودعن به فى تاريخ معين ايضا دون فصل بين العائدات منهن وغير العائدات الا بالنسبة لعدد ضئيل جدا من الحالات لا يتجاوز ١٠٪ . وقد زاد من هذه الصعوبة عدم وجود وسيلة فعالة وممكنة عمليا لفصل وحدات المجتمع عن الوحدات الاخرى ، اذ كانت الوسيلة الوحيدة هى الكشف عن السوابق الجنائية . والواقع ان هذا الاجراء فضلا عن صعوبة تطبيقه عمليا فانه يستغرق مدة زمنية طويلة من شأنها ان يصبح الاطار نفسه غير حليث .

ولهذا فقد اتبع فى اختيار العينة التجريبية الخطوات التالية :

— اختيار المؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية لتكون مجالا لهذا البحث . وقد اختيرت هذه المؤسسة لعدة اعتبارات من اولها انها تضم اكبر نسبة من النساء المجرمات حيث اودع بها عام ١٩٦١ ٥٨ ٪ من النساء المحكوم عليهن بالايذاء فى السجن .

— اعداد اطار بأسماء النساء اللاتى اودعن فى هذه المؤسسة فى المدة من اول اكتوبر سنة ١٩٦٢ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ . وقد بلغ عددهن ٧٨٤ امرأة . ولم يكن هناك سببا لاختيار الثلاثة أشهر هذه بالذات ، سوى ان اداة البحث كان قد تم اعدادها واختبارها اذ ذاك . كذلك حددت مدة ثلاثة اشهر فقط للمحافظة على حداثة الاطار .

— الكشف عن السوابق الجنائية لجميع وحدات العينة فى مصلحة تحقيق الشخصية بوزارة الداخلية . وقد بلغت نسبة العائدات فى

هذه العينة ٤٤٪ اي ٥٢ امرأة . ومن هؤلاء تكونت العينة التجريبية للبحث .

وبهذا تكون عينة البحث ممثلة للنساء العائدات للاجرام المودعات في المؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية في الفترة من اول اكتوبر سنة ١٩٦٢ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، واللاتي يتسرواح عددهن ما بين ٣٠٦ و ٣٩٢ امرأة عائدة ونقرر ذلك بدرجة ثقة ٩٥٪ .

ورغم انه لا يوجد سبب واضح يؤدي الى تحيز هذه العينة لفئة معينة من النساء العائدات ، سواء نتيجة لاختيارها من المؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية او لقصر اختيارها على فترة زمنية معينة - الا انه نظرا لعدم وجود اي بيان عن مجتمع النساء العائدات بحيث يمكن الجزم بناء عليه بعدم تحيز العينة والتعميم على المجتمع ، فان الدقة العلمية تجعلنا نقتصر على معالجة نتائج هذه العينة على أساس انها تمثل النساء العائدات اللاتي اودعن بالمؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية خلال اشهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٢ .

المجموعة الضابطة :

درجت بعض البحوث في ميدان العود الى الاجرام على مقارنة المجرمين العائدين بالمجرمين المودعين بالسجن لاول مرة First offenders ولكن الواقع ان هذا الاسلوب ينطوي على الكثير من المغالطة والخلط ، فيكفي ان نتذكر ان جميع المجرمين العائدين كانوا يوما ما مجرمين مودعين بالسجن لاول مرة . كذلك استخدم بعض الباحثين عند دراستهم لظاهرة العود الى الاجرام طريقة الدراسة المتتبعية ، وتقوم هذه الطريقة على اساس اختيار عينة من المفرج عنهم من احدى المؤسسات في فترة معينة ثم تتبعهم لعدة سنوات ، وبهذا تضم المجموعة التجريبية الاشخاص الذين عادوا الى الاجرام في اثناء فترة المتابعة ، بينما تضم المجموعة الضابطة الاشخاص الذين لم يعودوا الى ارتكاب الجريمة

طوال هذه الفترة • ولا شك ان هذه الطريقة تفضل الطريقة السابقة ،
الا ان امكانيات هذا البحث حالت دون اتباعها •

وقد حاول هذا البحث الاستفادة من كلتي الطريقتين ، بحيث ان
المجموعة الضابطة اصبحت تضم مجموعة من النساء اللاتي حدث ان أدن
لاول مرة بارتكاب جريمة ، وحكم بايداعهن السجن ، ثم افرج عنهن فى
النصف الاول من سنة ١٩٦٠ ولم يعدن الى ارتكاب جريمة ثانية منذ
ذلك التاريخ حتى وقت اجراء الدراسة عليهن ، اى طوال مدة ثلاث
سنوات على الاقل • وقد استند فى تحديد هذه المدة على اعتبارات علمية
وعملية ، اذ اتضح من البيان الخاص بالمدة بين الافراج عن المرأة العائدة
بعد ايداعها السجن فى اول جريمة اديننت فيها وبين ارتكابها جريمة
ثانية ان المدى المطلق كان ثلاث سنوات ، علما بأن اقل مدة كانت تقل عن
الاسبوع ، ومتوسط المدة كان حوالى ثمانية اشهر • كذلك حالت
الاعتبارات العملية دون زيادة هذه المدة عن ثلاث سنوات ، لما يتبع ذلك
من زيادة احتمال تغيير الحالات لمحال اقامتها •

أما المتغيرات التى امكن تثبيتها فى المجموعتين فهى :

- ١ - ان يكون الايداع بالمؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية •
- ٢ - نوع اول جريمة اودعن بسبب ارتكابها السجن •
- ٣ - العمر عند الافراج بعد ارتكاب اول جريمة •
- ٤ - محل الإقامة •

وفى حدود تعريف المرأة غير العائدة للجرام ومع مراعاة تثبيت
تلك المتغيرات ، اتبعت عدة خطوات لاختيار مفردات هذه المجموعة •

كانت الخطوة الاولى هى اختيار اسماء النساء العائدات اللاتي افرج
عنهن فى النصف الاول من عام ١٩٦٠ والمبينة عناوينهن تفصيليا
بالسجلات ، على ان يكن مقيمت بمحافظة القاهرة او بمحافظة الجيزة

مع مراعاة نـوع جريمتهم • وكانت الخطوة التالية هي الكشف عن سوابقهم الجنائية للتأكد من عدم ارتكابهم جريمة أخرى بعد الافراج عنهم او وجود جرائم سابقة على الجريمة الاخيرة • فاذا ثبت ان الحالة تدخل ضمن تعريف المجموعة الضابطة ضمت اليها ودرست مع مراعاة التوزيع النسبي لنوع الجريمة • كذلك روعى عند اختيار الحالات الاخيرة من المجموعة الضابطة متغير السن ، فاتبعت طريقة التحكم بالتوزيع التكرارى •

وقد أدت كل هذه الصعاب مجتمعة بالإضافة الى صعوبة الاستدلال على كثير من عناوين حالات المجموعة الضابطة ، وعدم استعداد بعضهن للتعاون الى الاكتفاء بدراسة ٣٠ حالة فى المجموعة الضابطة •

اداة البحث :

اعتمد فى جميع بيانات الجانب الميدانى من هذا البحث على تكوين استمارة - كشف بحث Schedule - ملئت بياناتها عن طريق الاستبصار • وتشتمل الاستمارة على ١٦٧ سؤالاً تتناول بيانات عامة عن المرأة العائدة - بيانات عن الظروف الاجتماعية لنشأتها - بيانات عن تاريخها التعليمى والمهنى والزواجى - بيانات عن ظروفها الاقتصادية وسكنها وقضاء وقت فراغها بجانب البيانات التى تتضمن تاريخها الاجرامى •

اما مصدر ملء البيانات فكان بطبيعة الحال المرأة العائدة فى المجموعة التجريبية والمرأة غير العائدة فى المجموعة الضابطة • وبالنسبة للبيانات الخاصة بالتاريخ الاجرامى ، فكان المصدر الرئيسى لهذه البيانات هو ملف الحالة المحفوظ بمصلحة تحقيق الشخصية بوزالة الداخلية ، وأيضاً بطاقة الحالة المحفوظة بمكتب حماية الآداب - بالنسبة لبعض الحالات - يضاف الى ذلك ملف المرأة العائدة المحفوظ بالمؤسسة •

هذا وقد مر تصميم الاستمارة فى عدة خطوات حتى وصلت الى صورتها النهائية • ومن اهم هذه الخطوات اختبار ثبات الاستمارة وصدقها •

اختبار ثبات reliability الاستمارة :

لما كانت اداة البحث عرضة للخطأ كان لابد من تحديد حجم الخطأ الناجم عن استخدامها ، أو بمعنى آخر تحديد مدى دقة البيانات التي حصلنا عليها حتى يمكننا عند معالجتها ان نكون واعين بدرجة دقتها ، مع الاستغناء عن البيانات التي تبين انخفاض معامل ثباتها .

ومن بين الطرق العديدة التي اتفق العلماء عليها لحساب ثبات اداة البحث ، اختيرت طريقة اعادة تطبيق الاستمارة Re-take

وذلك نظرا لطبيعة تكوين الاستمارة ولطبيعة البيانات التي تعالجها ، وبمقتضى هذه الطريقة اختيرت ١٥ امرأة من النساء العائدات اللاتي اودعن حديثا بالمؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية ، ولم يراعى فى اختيارهن سوى ان المدة الباقية على الافراج عنهن تزيد عن الشهر . وقد طبقت الاستمارة على جميع الحالات ثم اعيد تطبيقها على نفس هذه الحالات بعد مضي فترة تتراوح بين اسبوعين وثلاثة اسابيع . وبهذا اصبح لكل حالة استمارتين وبالتالي امكن حساب معاملات الثبات وامكن الحكم على مدى دقة هذه الاداة .

ويبين الجدولان التاليان اجمالى درجات ثبات بنود الاستمارة :

درجات ثبات بنود الاستمارة
عن طريق حساب نسب الاتفاق

تكرار نسب الاتفاق	فئات النسبة المئوية الاتفاق
٢	٦٥ -
١	٧٥ -
١١	٨٠ -
٢	٩٠ -
٢٧	١٠٠
٤٣	المجموع

درجات ثبات بنود الاستمارة
عن طريق حساب معامل الارتباط

تكرار معاملات الارتباط	فئات معامل الارتباط
٢	٥١ -
١٠	٥١ -
٦	٦٤ -
١٥	٧٠ -
٢٢	٨٠ -
٢٥	٩٠ -
٢٨	١٠٠
١١٨	المجموع

وقد اعتمد في حساب الثبات على معامل ارتباط بيرسون ، ومعامل التوافق ومعامل الاقتران وعلى نسبة الاتفاق ، كما اجريت ايضا بعض التصحيحات الاحصائية على بعض هذه المعاملات .

وبالرجوع الى الجدول الذى وضعه جاريت Garrett عن معاملات الارتباط ذات الدلالة عند درجات الحرية المختلفة ، نجد ان قيمة معامل الارتباط الدال اذا كانت $n = 15$ عند درجة دقة $99\% = 0.99$ وعند درجة دقة $95\% = 0.95$ فاذا اخذنا بالدرجة الاخيرة نجد ان شكنا يقتصر على دقة بندين فقط وهما : الدخل الشهري لزوج المرأة العائدة ، والفرق بين عمر المرأة العائدة وعمر اول زوج لها .

واذا قبلنا نسبة اتفاق 75% نجد ان هناك بندين يشك في دقتهما ايضا وهما : اسباب ترك المدرسة ، والعمر عند الايداع بمؤسسة للاحداث .

اختبار صدق الاستثمار :

عنى هذا البحث ايضا بحساب صدق الاستثمار ، وان كانت طبيعة هذا البحث وظروفه اضطررتنا الى الاقتصار على حساب صدق عدد محدود من بنود الاستثمار فقط ، وهى البنود التى امكن وجود محك خارجي يمكن من قياس صدقها .

اما هذه المحكات فهى : صحيفة السوابق الجنائية للحالة ولافراد اسرتها ، ملف الحالة الموجود بالمؤسسة ، بطاقة الحالة المحفوظة بمكتب حماية الاداب . وحسب معامل الصدق عن طريق حساب معامل الارتباط بين البيان الذى ذكرته المستبره وبين البيان الموجود بالملفات الرسمية . وقد حسب صدق الاستثمار من الاستبار الاول للخمسة عشر حالة التى طبقت عليها الاستثمار بقصد حساب ثباتها .

وقد تبين ان البيانات التى حسبت معاملات صدقها في جملتها ذات درجة صدق مقبولة ، فيما عدا البنود الخاصة بنوع جرائم الاخوة ، وعمر

المرأة العائدة عند ارتكاب الاب لجرائمه ، مدة عقوبة الام ، نوع جرائم
الازواج السابقين . وعموما فان ارتفاع معدلات صدق أغلب البيانات -
وهي في جملتها بيانات حرجة ، اذ هي خاصة بالتاريخ الاجرامى للمرأة
العائدة واسرتها - قد يدلنا فعلا على الاتجاه نحو الصدق في أغلب
البيانات .

أهم نتائج البحث :

نعرض الآن لاهم النتائج التى كشف عنها هذا البحث ، وقد توصلنا
اليها بالمقارنة الاحصائية بين مجموعة النساء العائدات ومجموعة النساء
غير العائدات . وقد ابرزت هذه المقارنة وجود بعض العوامل الاجتماعية
المشتركة بين المجموعتين ، وهذه العوامل قد يكون لها علاقة ببدء السلوك
الاجرامى او قد لا يكون لها علاقة بذلك . اما العوامل التى تبينت دلالتها
الاحصائية فهى تلك التى لها علاقة بذلك . اما العوامل التى تبينت دلالتها
تتميز عادة اما بان تأثيرها جذرى على المرأة العائدة ، او انها تبشر
تأثيرا مستمرا عليها ، وسيوضح لنا هذا عند عرض اهم نتائج البحث :

- حلة ظاهرة العود الى الاجرام عنده المرأة :

تبين من تقدير الباحثة لنسبة العود بين النساء المجرمات انها
تتراوح بين ٣٨.٥٪ و ٥٠٪ وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪ . كذلك تبين ان
العود المتكرر هو الشائع بين النساء العائدات حيث بلغت نسبة النساء
العائدات لاكثر من مرتين ٨٤.٦٪ وبلغ متوسط عدد الجرائم التى اديننت
بارتكابها المرأة العائدة ٨ جرائم بتشئت قدره ٦ جرائم .

كما بلغ متوسط عدد مرات ايداع المرأة العائدة ٦.٦ مرة يتشئت
قدره ٣.٤ مرة . كما ان العود الخاص مرتفع الى حد كبير حيث بلغت
نسبة العائدات عودا خاصا ٤٦.٢٪ .

- يتخذ العود الى الاجرام عند المرأة غالبا نمط التكسب من الجريمة :

وفقا للتقرير العام الذى قدمه ركلس فى المؤتمر الثالث لعلم الاجرام

سنة ١٩٥٥ عن اعمال القسم الثانى الذى تولى دراسة انماط العسود الى الاجرام وقسمها الى التكبسب من الجريمة واعتياد الاجرام ، نجد ان نتائج هذا البحث تبين ان عود المرأة الى الاجرام يتخذ نمط التكبسب من الجريمة . ففى الوقت الذى ذكرت فيه ٨٢ر٦٪ من النساء العائدات ان الغرض من ارتكابهن اول جريمة ادن بارتكابها كان هو الحصول على كسب مادى منها ، اجمعت جميع النساء العائدات على انهن ارتكبن آخر جريمة بهدف التكبسب من ورائها .

كذلك فان استعراض انواع الجرائم التى ارتكبتها العائدات يدعم ايضا هذه النتيجة ، اذ نجد نسبة جرائم البغاء ٤٨ر٢٪ ونسبة جرائم ضد المال ٣٢٪ ، ونسبة جرائم المخدرات ١٠ر٢٪ اما الجرائم ضد الاشخاص فتكون ٧ر٪ فقط من جملة الجرائم التى اديننت بارتكابها النساء العائدات . وتتفق هذه النتيجة مع ما اكده جون مانيرينج من ان جرائم النساء العائدات تنحصر فى جرائم السرقة وجرائم المخدرات والجرائم الجنسية . وتتفق ايضا الى حد كبير مع ما اظهره بحث شلدون جلوك واليانور جلوك عن خمسمائة امرأة جانحة . وبصفة عامة فاننا نجد ان البحوث السابقة تؤكد ان جرائم المال وجرائم المخدرات تحتل المكان الاول بين جرائم العائدين ، فاذا كانت جرائم البغاء تظهر ايضا الى جوار هاتين المجموعتين من الجرائم لدى النساء العائدات ، فان هذا يرجع الى ان جرائم البغاء تكاد تكون قاصرة على النساء .

وعند دراسة الحالة الاقتصادية تبين ان الجريمة هى المصدر الوحيد لدخل ٧٨ر٨٪ من النساء العائدات . وفى جميع الحالات كان دخل المرأة العائدة للاجرام من ارتكابها للجريمة يكون الركن الاساسى من دخلها . حتى بالنسبة للعائدات اللاتى كن يعملن فقد كن يتخذن من عملهن ستارا لاختفاء نشاطهن الاجرامى .

نخلص من هذا الى ان الجريمة بالنسبة للمرأة العائدة تؤدى نفس الوظيفة الرئيسية التى يؤديها العمل فى حياة الفرد ، من حيث انه يتيح

له دخلا يمكنه من التعيش . وهنا نتساءل اذا كان غرض المرأة العائدة من العود الى ارتكاب الجريمة هو التعيش منها ، فلماذا اتخذت ممارسة الجريمة بالذات وسيلة لكسب معاشها ولم تلجأ الى مزاولة اى عمل آخر ؟ وبالنسبة للآتى يجمع بين ممارسة الجريمة وبين الاشتغال بعمل ما ، لماذا لم يكتفين بدخلهن من هذا العمل خاصة وانـه لا يختلف فى مقداره عن دخل النساء غير العائدات من عملهن ؟ الواقع ان الاجابة على هذه التساؤلات تسوقنا الى نتائج البحث الاخرى .

— تظهر المرأة العائدة للاجرام دلائل على سلوكها الاجرامى فى سن

مبكرة :

من النقاط التى اهتم بها هذا البحث واهتمت بها ايضا البحوث السابقة ، العلاقة بين جناح الاحداث وبين العود الى الاجرام . هل المجرم العائد كان فى حداته حدثا جانحا ؟

اكدت نتائج هذا البحث وجود علاقة قوية بين عود المرأة الى الاجرام وبين جناحها فى فترة حداتها ، بحيث يمكن القول بأن المرأة العائدة تكون عادة جانحة فى حداتها . ومع ذلك فقد اظهرت نتائج هذا البحث عدم وجود علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين نوع سلوكها الجانح فى فترة حداتها ، وهذا يرجع الى ان جناح الاحداث يتخذ عادة صورة التشرد او السرقة البسيطة ، وان كنا نشير هنا الى انه ظهرت بين مجموعة العائدات صور من الجناح لم تظهر بين غير العائدات فى ذلك العمر كممارسة البغاء وتوزيع المخدرات .

كذلك ايدت نتائج هذا البحث وجود علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين اتخاذ اجراء رسمى حيالها - نظرا لجناحها - فى فترة حداتها كالتسليم لولى الامر او الايداع بمؤسسة للاحداث . وقد تبين وجسود علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين سبق ايداعها فى مؤسسة للاحداث او فى بيئة غير طبيعية كالملاجئ ومؤسسات الاحداث .

وعند دراسة العمر الذى بدأت فيه المرأة العائدة ارتكاب أفعال إجرامية تبين ان النساء العائدات يبدأ ارتكابهن للجرائم فى سن مبكرة عن السن الذى بدأت فيه النساء غير العائدات ارتكاب الجريمة .

— المرأة العائدة للاجرام نشأت فى اسرة متصدعة معنويا :

فى الوقت الذى بينت فيه نتائج هذا البحث انه لا توجد علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين نشأتها فى اسرة متصدعة ماديا ، تبين وجود علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين الاسباب التى ادت الى تصدع الاسرة من حيث كونها اسبابا سوية كالوفاة ، او اسبابا غير سوية مثل الطلاق او الانفصال او ايداع احد الوالدين بالسجن ، اذ تبين ان اسر النساء العائدات اللاتى تصدعت فى فترة نشأتهم كان يرجع تصدعها عادة لاسباب غير سوية .

ونشير هنا الى ان بحث جلوك بين اوجه التقارب بين نسبة العائدات ونسبة غير العائدات اللاتى عشن فى فترة نشأتهم فى اسر متصدعة ماديا ، وان كانت نسبة غير العائدات تفوق نسبة العائدات اللاتى نشأن فى اسر متصدعة .

وقد بينت نتائج هذه الرسالة ايضا انه لا توجد علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين عمرها عند وقوع اول تصدع فى اسرتها ، وكذلك بين عود المرأة الى الاجرام وبين العمر الذى امضته فى اسرتها الطبيعية . الا أنه قد تبين وجود علاقة بين العود وبين السبب المباشر لعدم استمرار المرأة العائدة فى المعيشة مع كل من والديها ، اذ فاقت نسبة العائدات اللاتى ادت الى انفصالهن عن اسرهن او انفصال أحد الابوين عن الاسرة اسباب غير سوية ، مثل الطلاق او ايداع احد الوالدين بالسجن ، نسبة النساء غير العائدات اللاتى تسببت مثل هذه الظروف فى انفصالهن عن اسرهن او انفصال احد والديهم عنها .

فالتائج هنا تدلنا على ان التصدع المادى للأسرة فى حد ذاته ليس له علاقة بعود المرأة الى الاجرام الا عندما يكمن وراء هذا التصدع

المادى تصدع معنوى للأسرة يدل على وجود خلل فى تكوينها وفشل فى قيامها بوظيفتها فى التنشئة الاجتماعية .

ولعل أهم صوره من صور التصدع المعنوى للأسرة التى ابرز البحث علاقتها القوية بعود المرأة الى الاجرام هى وجود انماط للسلوك الاجرامى بها . فلا شك ان نشأة المرأة فى اسرة يعد السلوك الاجرامى بها أمرا مألوفا ، او حيث تجد امثلة لهذا السلوك يقدمها لها الآباء والاخوة من شأنه ان يسهل لها طريق الجريمة ويحبذ ارتكابها لها . فهى ان لم تلق تشجيعا وتحريضا على ممارسة الجريمة فهى على الاقل لم تلق معارضة لسلوكها الاجرامى . وقد بلغت نسبة العائدات اللاتى نشأن فى اسر بها انماط للسلوك الاجرامى ٧٣٪ وقد تبين احصائيا دذلة الفرق بين هذه النسبة ومثيلتها بين النساء غير العائدات .

- المرأة العائدة للاجرام عاشت فى ظروف اجتماعية سيئة ابان نشأتها وقبل ارتكابها اول جريمة اديننت فيها :

اذا استعرضنا جميع الظروف الاجتماعية - التى اهتم بها هذا البحث - التى عاشتها المرأة العائدة للاجرام منذ نشأتها ، وحتى ارتكاب اول جريمة اديننت فيها ، وقارناها بتلك الظروف التى عاشت فيها المرأة غير العائدة ، نجد ان المرأة العائدة عاشت فى ظروف اجتماعية أسوأ من تلك التى عاشت فيها المرأة غير العائدة . ويكفى ان نعلم ان ثلث النساء العائدات نشأن فى اسر متصدعة ماديا ومعنويا - لارتكاب أحد اعضائها الجريمة . وكن جانحات فى حدائتهن - وكن ايضا قبل ارتكابهن اول جريمة ادن فيها لا يعملن كما لم يكن هناك من يتسولى عالتهن ، وكن يقمن ايضا مع اشخاص من المجرمين ، بينما لم تمر اى من النساء غير العائدات بهذه الظروف جميعها .

- المرأة العائدة للاجرام تخالط جماعات اجرامية وافرادا من المجرمين :

اكنت نتائج هذا البحث وجود علاقة قوية بين عود المرأة الى الاجرام

وبين اختلاطها بجماعات إجرامية ، واستمرارها في مخالطة جماعات إجرامية وافرادا من المجرمين .

فبجانب نشأتها في اسرة يمارس اعضائها الجريمة ، تبين وجود علاقة قوية بين عود المرأة الى الاجرام وبين زواجها من اشخاص من المجرمين ، بل ان زوج المرأة العائدة يكون له نفس تخصصها الاجرامى وهو يقف عادة موقفا ايجابيا من ارتكابها الجريمة يتخذ صورة التشجيع والتحريض على استمرارها فى هذا الطريق . كذلك اتضحت أهمية مخالطة المرأة العائدة بجماعات إجرامية عند دراستنا للرفاق الذين تمضى معهم وقت فراغها ، اذ تبين وجود علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين السلوك الاجرامى لرفاقها . كما تبين ايضا ان المرأة العائدة تصاحب عادة افرادا لهم نفس نشاطها الاجرامى . واذا نظرنا الى الاشخاص الذين كانت تقيم معهم المرأة العائدة قبل ارتكابها آخر جريمة اديننت فيها من حيث سلوكهم الاجرامى وجدنا ان ٦٥٪ من النساء العائدات كن يقمن مع اشخاص من المجرمين ، سواء الزوج او زميله تتكسب من الجريمة او مع عصابة او مستغل ، او مع افراد من الاسرة او اقارب ارتكبوا الجريمة .

- المرأة العائدة للاجرام تعيش فى ظروف اجتماعية أسوأ من تلك التى تعيش فيها المرأة غير العائدة :

بينما اوضحت نتائج هذا البحث او المرأة العائدة تعيش فى ظروف اقتصادية تفضل تلك التى تعيش فيها المرأة غير العائدة كما تبين ذلك من ارتفاع نصيبها من دخل الاسرة وما يخصها من أوجه الانفاق ، نجد انها تعيش ظروف اجتماعية أسوأ .

فبالنسبة لحياتها الزوجية نجد أنها غير مستقرة فهى اما مطلقة او منفصلة عن زوجها واما انها تعيش مع زوج تسود علاقتهما الخلافات . كذلك فان وجود الاسرة التى تضم الزوج والزوجة والابناء نادرا ما يتحقق

فى حالة المرأة العائدة ، وقد يرجع ذلك الى طبيعة حياتها التى تقوم على الجريمة والتكسب منها مما قد يجعل من انجاب الابناء عامل معوق لنشاطها الاجرامى . كذلك فان وجود احتمال قوى دائما لالقاء القبض عليها والزج بها فى السجن قد يجعلها تحجم عن انجاب الابناء او الاحتفاظ بهم تحت رعايتها ، هذا بالاضافة الى ان عدم استقرار المرأة العائدة فى حياتها الزوجية كما يبدو من كثرة مرات زواجها وطلاقها قد يكون فيه تفسير لذلك أيضا .

فاذا انتقلنا الى ظروف عمل المرأة العائدة وجدناها لا تتخذ من العمل بل من الجريمة مصدرا لرزقها ويكفى ان نعلم ذلك لكى يتضح لنا ما يسبغه هذا الوضع على حياتها من عدم استقرار مادي ونفسى واجتماعى . كذلك تبين ان المرأة العائدة وان كان دخلها اعلى من دخل المرأة غير العائدة الا انها تسيء التصرف فى هذا الدخل كما اتضح ذلك من مقارنة نسبة ما ينفق على المكيفات بالنسبة لما ينفق على المآكل ونسبة ما ينفق على المكيفات بالنسبة للدخل . فاذا انتقلنا الى الجانب الترويجى فى حياة المرأة العائد نجد أيضا انها تمضى وقت فراغا بطريقة سيئة فى صحبه رفاق من المجرمين .

— ايداع المرأة العائدة للاجرام بالسجن اسهم فى بعض الحالات فى عودها الى ارتكاب الجريمة :

لم يعرض هذا البحث للعلاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين ايداعها بالسجن الا فى محاولة للإجابة على الاسئلة التالية .

— هل ادى ايداع المرأة العائدة بالسجن لاول مرة الى قفل باب العمل امامها بعد الافراج عنها ، بحيث لم تجد سوى الجريمة وسيلة لكسب معاشها ؟

— هل ادى ارتكاب المرأة العائدة للجريمة وايداعها بالسجن الى قطع الرابطة بينها وبين اسرتها وبهذا سهلت فرصة اختلاطها بالمجرمين والجماعات الاجرامية ؟

— هل ادى ايداع المرأة العائدة للاجرام بالسجن الى تعرفها على بعض المجرمات اللاتي استمرت علاقتها بهن بعد الافراج ايضا ؟

أما بالنسبة للسؤال الاول فقد تبين من هذا البحث ضعف العلاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين عدم اشتغالها بعد الافراج عنها لأول مرة نظرا لوقوف سابقة ايداعها السجن حائلا بينها وبين العمل ويمكن تفسير هذه النتيجة بالاسباب الآتية :

— ان نسبة كبيرة من النساء العائدات — ٧٥٪ — كن قبل ايداعهن السجن لأول مرة قد اتخذن فعلا الجريمة اسلوبا لكسب معاشهن . بل ان ١١٥٪ من العائدات كن منذ طفولتهن يمارسن الجريمة هن واسرهن .

— ان العمل لا يزال لا يعتبر ضرورة اجتماعية بالنسبة للمرأة بحيث اننا نجد ان نسبة النساء العائدات اللاتي كن يعملن قبل ارتكاب اول جريمة ادن فيها نسبة ضئيلة — ٣١٫٩٪ — أصلا ، وان نسبة النساء اللاتي حاولن العمل بعد الافراج عنهن نسبة ضئيلة ايضا .

— ان طبيعة الاعمال التي تمارسها النساء العائدات لا تستلزم في جملتها احاطة صاحب العمل بسوابقها او ليس لها صاحب عمل أصلا كالبيع التجوالى والخدمة المنزلية واعمال الحياكة .

اما عن العلاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين انفصالها عن اسرتها نتيجة لواقعة ايداعها السجن فنشير هنا الى ان ٧٥٪ من النساء العائدات للاجرام كان موقف اسرهن او المقيمين معهن هو موقف المعارض والمشجع لهن على ارتكاب الجريمة او على الاقل غير المعارض لسلوكهن الاجرامى . وبالتالي فان هؤلاء النساء لا يمكن اعتبار ان واقعة ايداعهن بالسجن ادت الى اى تصدع فى علاقاتهن بأسرهن او بالاشخاص الذين كن يقمن معهم . اما بالنسبة لبقية العائدات ، وهن اللاتي لم يكن قد اتخذن الجريمة بعد مصدرا لدخلهن — ٢٥٪ — فهؤلاء هن اللاتي يمكن

القول بأن واقعة ايداعهن السجن لها علاقة بعودهن الى ارتكاب الجريمة ، خاصة وان ٦٩,٣٪ من هؤلاء ذكرن انهن لم يعدن الى الاقامة مع اسرهن بعد الافراج عنهن وأقمن مع اشخاص من المجرمين .

وتسوقنا هذه النتيجة الى بحث أثر ايداع المرأة العائدة بالسجن في تعرفها على بعض المجرمات اللاتي ظلت على صلة بهن بعد الافراج عنها . وقد تبين من دراسة الصلة التي تربط المرأة العائدة بالرفاق الذين تمضي معهم وقت فراغها عادة وجود دلالة احصائية للفرق بين نسبة النساء العائدات اللاتي كن يمضين وقت فراغهن مع رفيقات تعسفرن عليهن بالسجن ونسبة النساء وغير العائدات اللاتي لهن مثل هؤلاء الرفاق . وبهذا تأكدت وجود علاقة بين عود المرأة الى الاجرام وبين استمرار علاقاتها برفيقات السجن .

هذه هي بعض من اهم النتائج التي توصل اليها هذا البحث والتي !لحقت ببعض التوصيات التي بنيت عليها ، للحد من ظاهرة العود الى الاجرام عند المرأة .

Huitième Chapitre

Résumé des résultats de l'Etude.

Les résultats les plus importants de l'étude sont les suivants :

- 1) Le récidivisme chez la femme est un moyen de gagner sa vie en général.
- 2) Les indices du récidivisme apparaissent chez la femme à un âge très jeune.
- 3) La femme récidiviste est née en général dans une famille ébranlée.
- 4) La femme récidiviste ne diffère pas de la femme non-récidiviste du point de vue de l'instruction.
- 5) La femme récidiviste ne travaille pas en général et si elle travaille son travail est très instable.
- 6) La femme récidiviste est instable dans sa vie conjugale.
- 7) La femme récidiviste fréquente des criminelles.
- 8) Les circonstances matérielles de la femme récidiviste sont meilleures que celles des non-récidivistes.
- 9) Les circonstances sociales dans lesquelles la femme récidiviste est née et a grandi, avant son premier délit, sont plutôt mauvaises.
- 10) La détention de la femme récidiviste dans une institution pénitentiaire a participé dans certains cas à son récidivisme.
- 11) La femme récidiviste vit dans des circonstances sociales plus mauvaises que la femme non-récidiviste.

3) L'Etat marital de la femme recidiviste. L'Etat marital de la femme recidiviste, son âge lors de son premier mariage, le nombre de mariages et de divorces, la nature des relations entre la femme recidiviste et son mari actuel. J'ai également recueilli des renseignements du travail, les raisons pour lesquelles elles ont quitté le dert instruction, leur profession, leur deviation sociale, et leur comportement délictuel.

Septième Chapitre

Les circonstances matérielles, l'habitat
les loisirs de la femme récidiviste.

Ce chapitre comprend trois parties :

1) Les circonstances matérielles de la femme récidiviste. Les sources de revenu de la femme recidiviste, son revenu mensuel, les sources de revenu de sa famille, sa part du revenu mensuel, les dépenses mensuelles, sa part dans ses dépenses.

2) *L'habitat de la femme récidiviste* : Le nombre de chambre qu'occupe la femme récidiviste, le degré de l'encombrement, les services sanitaires dans l'habitat de la femme recidiviste.

3) *Les heures de loisir de la femme recidiviste* : Comment la femme recidiviste occupe ses heures de loisir, les endroits où elle passe ses heures de loisir en général, les amies avec lesquelles elle passe ses heures de loisir, leur deviation sociale et leur comportement délictuel.

récidiviste et son âge à cette époque : puis j'ai exposé les formes différentes d'ébranlement qu'a subit la famille de la femme récidiviste; la période qu'elle a passé entre ses parents, ses relations avec les personnes avec qui elle a vécu.

2ème. Partie : L'Ebranlement spirituel de la famille de la femme récidiviste. J'ai traité dans ce chapitre l'ébranlement spirituel de la famille; j'ai surtout pris en considération les moyens pris par la famille dans l'éducation de la femme récidiviste, le climat général de sa famille. les déviations sociales et le comportement déléctuel des membres de la famille.

3ème. Partie : L'instruction et la profession des parents de la récidiviste.

Sixième Chapitre

L'Etat marital, l'instruction, et la Profession de la femme récidiviste.

Ce chapitre comprend trois parties :

1) L'instruction de la femme récidiviste. Le niveau d'instruction atteint par la femme récidiviste, le nombre d'années passées à l'école, les raisons pour lesquelles elles ont quitté l'école.

2) La profession de la femme récidiviste : le genre de travail des récidivistes, l'âge auquel elles ont commencé à travailler, le 1er. travail qu'elles ont accepté, leurs stabilité, dans le travail, le revenu mensuel du travail les raisons pour lesquelles elles ont quitté le dernier travail.

L'instrument de l'étude: Les informations ont été recueillies au moyen d'un questionnaire que j'ai moi-même rempli dans mes rencontres avec les deux groupes.

Après l'expérimentation du questionnaire j'ai tenu à vérifier la veracité et la stabilité des questions.

Quatrième Chapitre

L'histoire criminelle des femmes récidivistes

Ce chapitre comprend deux parties :

1er. partie : Une étude suivie de l'histoire criminelle chez la femme récidiviste à travers les différentes étapes de sa vie en vue de connaître les relations existantes entre l'âge de l'inculpée lors du 1er. délit commis et le comportement délictuel ensuite.

2ème. partie : Une étude suivie de l'histoire criminelle chez la femme récidiviste du point de vue des formes du délit, et la nature des crimes au début de sa carrière criminelle et jusqu'au début de l'étude en vue de connaître la persistance de la femme récidiviste à commettre un seul et même type de crime ou plusieurs.

Cinquième Chapitre

Les circonstances familiales de la naissance et de l'éducation de la femme récidiviste

Ce chapitre comprend trois parties :

1er. Partie : L'Ebranlement matériel de la famille de la femme récidiviste. J'ai exposé le 1er. ébranlement de la famille de la

Méthode de l'Etude : Nous avons utilisé dans les différentes étapes de cette étude expérimentale la méthode statistique, dans le choix de l'échantillon aussi bien que dans l'élaboration du questionnaire utilisé, et dans l'analyse des informations recueillies.

Il est à noter que nous avons utilisé la statistique descriptive ainsi que la statistique analytique dans cette étude.

L'échantillon : L'Etude comprend deux groupes, le 1er. groupe est constitué de femmes récidivistes, le second groupe (groupe contrôle) est constitué de femmes criminelles non-récidivistes.

1er. Groupe :

Le groupe expérimentale comprend 52 récidivistes ayant été détenues dans l'institution pénitentiaire pour femme (Kanater El Khayreya) du 1er. Octobre 1962 jusqu'à fin Décembre 1962.

2ème. Groupe :

Le groupe contrôle comprend 30 femmes criminelles ayant été libérées depuis trois ans en moins et n'ayant pas récidivé. J'ai tenu à stabiliser quelques variables dans les deux groupes comme :

1. La détention dans l'institution pénitentiaire pour femme de Kanater el Khayreya.
2. La nature du 1er. délit.
3. l'âge de l'inculpée lors de sa libération après avoir commis le 1er. crime.
4. Le lieu du domicile.

Second Chapitre

Les différentes Interprétations du phénomène du récidivisme.

J'ai divisé ce chapitre en trois parties :

1. Les différentes interprétations du récidivisme en général.
2. Les différentes interprétations du récidivisme chez la femme en particulier.
3. La prédiction du récidivisme en général, et de celui de la femme en particulier, la prédiction étant le 1er. pas qui conduit à la connaissance des causes du phénomène.

Troisième Chapitre

Ce chapitre comprend le but de l'étude par échantillon, les concepts utilisés, la méthode utilisée, l'échantillon, le questionnaire, les sources des informations, les différentes étapes suivies pour être certain de la veracité et de la stabilité de l'instrument.

Le but de l'étude : c'est la connaissance des causes sociales de récidivisme chez la femme, ses formes, l'étendue du problème.

Le concept du récidivisme dans notre étude : Vues certaines raisons pratiques nous avons dû prendre le concept du récidivisme dans son cadre le plus restreint. Dans notre étude le récidiviste est la personne qui ayant été détenue à la suite d'une condamnation (dans son casier judiciaire) a commis un autre crime et a été condamnée et mis en prison une seconde fois.

lement aux criminels qui tout en commettant crime après autre ne sont pas tombés sous le joug de la justice.

Quelques criminologistes définissent le récidiviste comme étant l'individu qui ayant été condamné ultérieurement commet un autre crime même si ce dernier ne lui a pas été reconnu officiellement.

2ème. Partie : Les formes du récidivisme

J'ai traité dans cette partie les différentes catégories des criminels en général et des récidivistes en particulier. J'ai ensuite traité les formes suivantes du récidivisme.

1) *Le gain comme fin de la criminalité* : cette forme du récidivisme comprend les catégories suivantes :

- les criminels professionnels
- les criminels quasi-professionnels
- les criminels organisés dans des gangues
- les criminels (White color criminels)
- les criminels handicapés physiquement.

2) *L'habitude de la criminalité ou l'habitude délictuelle*

Cette forme comprend :

- l'habitué criminel ou délictuel à la personnalité anti-social.
- L'habitué délictuel névrosé.
- L'habitué délictuel dont le comportement criminel n'est que le résultat d'un état pathologique.
- Les récidivistes anormaux.

PREMIER CHAPITRE

Le Concept et les formes du Récidivisme

Ce chapitre se divise en deux parties :

Première partie : Le concept du Récidivisme

J'ai traité dans cette partie le concept pénal du récidivisme ainsi que le récidivisme du point de vue de la criminologie, j'ai également exposé en détail le concept du récidivisme dans le droit Pénal Egyptien.

Le concept légal du récidivisme : La définition légale du récidivisme se base sur une condamnation ultérieure du crime commis actuellement.

Le récidivisme est la personne qui ayant été condamnée définitivement pour avoir commis un crime en commettant un second.

Le concept Pénal du Récidivisme : Le concept Pénal du récidivisme suppose un traitement pénal, ou de rééducation ultérieur au crime actuel.

Les jugements de détention préventive, les formes de rééducation ainsi que les autres peines ou mesures de défense sociale sont considérés comme des antécédents criminels et par conséquent le détenu en commettant un second crime est jugé récidiviste.

Le concept du récidivisme ou Criminologie : Le concept du récidivisme est du point de vue des criminologistes le concept le plus large car tout en se basant sur le fait que le criminel a commis plus d'un crime, ils s'intéressent non seulement aux récidivistes mais éga-

délits parmi les femmes, et si nous sommes d'accord que la femme étant donné les circonstances sociales, sa constitution, est moins portée que l'homme à commettre le crime, nous devons ressortir que la femme qui commet un crime puis en commet un second ou plusieurs est un cas rare qui doit être étudié en vue de découvrir les facteurs et les circonstances qui l'ont poussée à continuer dans la voie du crime.

Les statistiques criminelles, en ce qui concerne le récidivisme, étant inconnus dans 90 pour cent des cas nous avons essayé d'évaluer le pourcentage du récidivisme parmi la femme de la façon suivante.

1. J'ai formé une liste des noms de femmes détenues dans les institutions pénitentiaires, réservées aux femmes, entre le 1er octobre 1962 et fin décembre 1962. Cette liste comptait 784 femmes criminelles.
2. J'ai choisi un échantillon de 15% donc 118 cas.
3. J'ai recherché les antécédents criminels des 118 cas, 44% de l'échantillon avait récidivé une fois au moins.
4. De ce fait et en agrandissant les 44% sur le nombre total duquel nous avons choisi l'échantillon (784) le récidivisme varie entre 30,5 et 50% avec un degré de confiance de 95%.

L'intérêt porté au problème du récidivisme a suivi le même chemin que les phases qu'a suivies la Société dans son interprétation du crime, de sorte que nous pouvons dire qu'il y a eu trois grandes phases dans le traitement de la Société du phénomène du récidivisme.

curité publique, le récidivisme présente un danger plus grand et un problème plus profond, car le criminel qui récidive plusieurs fois et qui malgré des différentes peines ainsi que les moyens de rééducation auxquels il a été soumis recommet un autre crime est plus dangereux que celui qui a commis un seul crime puis a fini par s'adapter aux exigences de la société dans laquelle il vit.

2. Les législateurs, les pénologues, ainsi que les criminologues s'intéressent particulièrement au phénomène du récidivisme chacun dans son domaine et selon son point de vue. Les législateurs se bornent à limiter les cas où l'individu est considéré comme récidiviste, et à étudier la peine ou la mesure susceptible d'être appliquée dans le cas du récidivisme.

Les pénologues s'intéressent aux moyens de traitement susceptibles d'empêcher le criminel pour la première fois de récidiver.

Les criminologues s'intéressent à découvrir les facteurs criminogènes du récidivisme.

3. Le récidivisme a été un sujet d'étude dans plusieurs congrès internationaux, celui de Prague en 1930, de Berlin 1935, de La Haye en 1950. Ce dernier a recommandé l'étude du récidivisme du point de vue social et l'étude de la femme récidiviste en particulier.

4. L'importance du récidivisme chez la femme est plus visible lorsqu'on regarde le phénomène du point de vue numérique. Car si les statistiques criminelles montrent la rareté des crimes ou

LE RECIDIVISME CHEZ LA FEMME

Etude sociale

NAHED SALEH

Cette thèse comprend un préambule suivi de huit chapitres. J'ai traité dans le préambule l'importance du phénomène du récidivisme, et l'importance qu'a acquis ce phénomène le long des siècles.

J'ai traité dans le premier chapitre le concept du récidivisme ainsi que ses formes, dans le second chapitre j'ai traité les différentes interprétations du récidivisme, le troisième chapitre comprend le plan de l'étude par échantillon.

Les quatre chapitres suivants ont été réservés aux résultats de l'étude qui comportent : Les antécédents criminels de la récidiviste, les circonstances familiales dans lesquelles elle est née et elle a vécu, son instruction, sa profession, son état marital, son état matériel ainsi que son habitat.

Le huitième chapitre a été réservé aux plus importants résultats de l'étude. Ainsi qu'aux recommandations qui d'après moi pourraient résoudre ce problème.

Préambule : Nous avons jugé bon de montrer l'importance du récidivisme en général et de celui de la femme en particulier pour montrer aux lecteurs les raisons pour lesquelles j'ai choisi ce sujet. Les points suivants nous montrent l'importance du phénomène.

1. Si le crime en soit est considéré comme un phénomène social dangereux portant atteinte à la conscience collective et à la sé-

منشورات

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

يصدر قريبا بحث عن :

الاسكان الحضري

وقد قام به فريق من أعضاء المركز عن الظروف السكنية لبعض

أقسام محافظة القاهرة .

الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانحين

دراسة تجريبية مع مزيد من الضبط . (*)

قام بها

مصرى عبد الحميد حنورة	كمال ابراهيم مرسى
دبلوم علم النفس التطبيقي	دبلوم علم النفس التطبيقي
أخصائى بالمركز القومى للبحوث	رئيس القسم النفسى بدور التربية
بالساقى	بالجيزة

اهتم الدكتور مصطفى سويف فى السنوات الاخيرة بموضوع الاستجابات المتطرفة لدى الاحداث الجانحين ، وفى سبيل ذلك أجرى تجربتين للمقارنة بين استجابات الاحداث الجانحين واستجابات غير الجانحين (٣ ، ٤) . وقبل ان نعرض لهاتين التجربتين نود ان نحدد المقصود بالحدث الجانح تحديدا نلتزم به خلال هذه الدراسة . . . الحدث هو غير الراشد الذى يوضع فى المؤسسات الاجتماعية لعدة اسباب من أهمها :

- ١ - عدم وجود العائل المؤتمن لتصدع الاسرة او فقدان الوالدين او احدهما أو انفصالهما بالطلاق أو الفراق .
 - ٢ - جذب الموارد الاقتصادية للأسرة .
 - ٣ - ارتكاب أفعال إجرامية يعاقب عليها القانون الجنائى « ١ ، ٢ »
- على اننا نستطيع ان نصنف الاحداث المودعين فى مؤسسات الرعاية الاجتماعية الى فئتين من المنحرفين : منحرفى جرائم ومنحرفى تشرد . . . وانحراف الجرائم هو الذى ينسب فيه الى الحدث ارتكاب الجرائم ،

* يتقدم الباحثان بخالص شكرهما الى الدكتور مصطفى سويف استاذ علم النفس المساعد بجامعة القاهرة على توصياته الفنية ومراجحته لهذه الدراسة مما كان له اثر كبير فى نجاحها .

كالقتل او الضرب او الخطف او النشل او السرقة او النصب او خيانة الامانة او غير ذلك من الجرائم الواردة فى قانون العقوبات ٠٠ اما انحراف التشرد فهو الذى ينشأ عن وجود الحدث فى ظروف اجتماعية سيئة ، أو ينشأ عن ارتكابه عملا من الاعمال غير المتوافقة ، والتي لا تصل الى مرتبة الجريمة ٠٠٠ :

وبناء على هذا نستطيع ان نقول ان هناك فئتين من المنحرفين : هى الاحداث الجانحون ، والاحداث المشردون على اعتبار ان أعضاء الفئة الاولى يسلكون سلوكا ايجابيا منحرفا عن السلوك السوى ، ويتصف بالخروج على القانون الوضعى ، ومخالفة العرف والتقاليد فى المجتمع الذى يعيشون فيه ٠ اما أعضاء الفئة الثانية ، فيكون سلوكهم سويا وليس فيه خروج على القانون بل وفيه انصياع للعرف والتقاليد السائدة فى المجتمع ٠٠ الا ان أعضاء هذه الفئة لا يجدون العائل الامين على رعايتهم ، وذلك اما لتصدع الاسرة ، او لجذب مواردها ، او لفقدان الوالدين أو أحدهما ٠٠ الخ ٠٠

على اننا فى هذه الدراسة سوف نستبعد فئة الاحداث المشردين ، وسنستخدم لفظ الحدث الجانح كما يحدده التعريف التالى « كل صغير يتراوح عمره الزمنى بين ٦ ، ١٨ سنة ، ويركب افعالا اجرامية ، يعاقب عليها قانون العقوبات ، مثل السرقة او القتل ، او النصب او النشل او الخطف ٠٠٠ الخ ٠

بعد هذا التحديد نود ان نعرض للتجربتين اللتين أجراهما الدكتور مصطفى سويف قبل ان نعرض لهذه الدراسة التى نحن بصددتها :

التجربة الاولى (٣) :

اجرى الدكتور سويف تجربته الاولى سنة ١٩٥٨ على مجموعتين من المراهقين ، مجموعة تجريبية من ٥٣ حدثا من الاحداث الجانحين المودعين بدور التربية بالجيزة ، ومجموعة ضابطة من الشبان بكلية

الاداب بجامعة القاهرة ، واستخدم فى ذلك اختبار الاستجابات المتطرفة لكى يختبر فرضا صاغه على الوجه الآتى :

أ - هل يفوق الاحداث الجانحون الاحداث غير الجانحين من حيث تفضيل الاستجابات المتطرفة ؟ .

ب - هل يختلف نمط الاستجابات المتطرفة عند الجانحين عنه عند غير الجانحين ، واذا كان ثمة اختلاف فما دلالة السيكولوجية ؟ (٣) واسفرت نتائج هذه الدراسة عن فرق غير ذى دلالة احصائية اذ كان متوسط درجات المجموعة التجريبية + ٢٩ر٩ استجابة متطرفة (+ ١ر٧٨) ، وكان متوسط درجات المجموعة الضابطة + ٣١ر١ استجابة متطرفة (- ١١ر٣٦) . كذلك تبين ان متوسط الاستجابات المتطرفة الموجبة للمجموعة التجريبية مرتفع عن متوسط الاستجابات المتطرفة الموجبة للمجموعة الضابطة (+ ١٨ر٤ استجابة متطرفة موجبة (٩ر٥) لمجموعة الجانحين ، + ١٥ر٢ استجابة متطرفة موجبة - (+ ٨) لدى غير الجانحين) بينما كان متوسط الاستجابة المتطرفة السالبة لدى الجانحين اقل من لدى غير الجانحين (- ١١ر٩ استجابة متطرفة سالبة للجانحين (- ٧ر٥) ، - ١٥ر٩ استجابة متطرفة سالبة (- ٦ر٩) لغير الجانحين) وكان الفرق ذا دلالة احصائية بين المتوسطين فى المجموعتين .

وبحساب الفرق بين متوسطى التطرف السالب والتطرف الموجب لدى الجانحين تبين انه فرق ذو دلالة احصائية ، بينما كان المتوسطين لمجموعة غير الجانحين متقاربا ويكاد ان يكون واحدا فى التطرف السالب والتطرف الموجب .

النتيجة :

١ - وباعادة النظر فى تصميم هذه الدراسة يتضح انه رغم التكافؤ بين المجموعتين (الجانحين ، وغير الجانحين) من حيث السن والدين والجنس ، الا انه لم يكن ثمة تكافؤ من حيث المستوى الثقافى

٣ - الراجع ان الاحداث الذين استخدموا فى هذه الدراسة كانوا من الابناء الذين تكيفوا اجتماعيا مع الحياة فى المؤسسة ، فكانوا جميعا فى نهاية المرحلة الابتدائية ، ومن المحتمل ان الحدث المستجد يكون على درجة عالية من التوتر النفسى (على أية حال هذا مجرد فرض لا يزال بحاجة الى اختبار صحته) .

الاجتماعى بينهما ، حيث ان مجموعة غير الجانبين كانت من طلبة الجامعة ، وقد سبق للتجارب التى أجريت على اختيار الاستجابات المتطرفة ان اوضحت ان الفرق جوهرى (عند مستوى ٠.٠١) بين متوسطى الاستجابات المتطرفة لدى مجموعتين متكافئتين فى السن والجنس والدين ، وتنتمى احدهما الى الطبقة الاجتماعية المتوسطة العليا ، والثانية تنتمى الى الطبقة الاجتماعية المتوسطة الدنيا . (٧)

٢ - كذلك لم تفرق دراسة الدكتور سويف بين الحدث الجانبى والحدث المشرّد واعتبرت الاحداث المودعين بدور التربية بالجيزة جميعا من الجانبين جدول يوضح توزيع الاحداث المودعين بدور التربية بالجيزة بحسب جدول يوضح توزيع الاحداث المودعين بدور التربية بالجيزة بحسب التهمة الموجهة اليهم خلال ٦٣ ، ٦٤ ، ١٩٦٥ (*)

النسبة	تشرّد	النسبة المئوية	هتوبات	النسبة المئوية	غير مبين	النسبة المئوية	المجموع
١٩٦٣	٦٨٣	٪.٨١	١٣٢	٪.١٦	٢٥	٪.٣	٨٤٠
١٩٦٤	٧٧٤	٪.٨٥	١١٤	٪.١٢	٢٠	٪.٣	٩٠٨
١٩٦٥	١١٢١	٪.٨٥,٦	١٥٢	٪.١٢	٢٣	٪.٢,٤	١٢٩٦

* لم يحصل الباحثان على احصاء رسمى يوضح توزيع الاحداث بحسب التهمة المنسوبة اليهم خلال عام ١٩٥٨ اذ كان أول احصاء صدر عن دور التربية سنة ١٩٦٣ .

التجربة الثانية (٤) •

فى سنة ١٩٥٩ رأى الدكتور سويىف ان يجرى دراسة أخرى يضبط فيها المستوى الاقتصادى والثقافى والاجتماعى بين المجموعتين (الجانبين وغير الجانبين) • وفى سبيل هذا اتخذ عينة من مجموعتين : الاولى من الجانبين وتتكون من ٣٢ حدثا جانحا ، والثانية تضم عددا من الفتيان الذين يترددون على محلة الرواد بالقللى ، وضبط الباحث العوامل الخاصة بالمستوى الاقتصادى والثقافى والاجتماعى • وقد اسفرت نتائج هذه الدراسة عما يلى :

١ - كان متوسط الاستجابات المتطرفة لمجموعة الجانبين + ٣٧ر٦
استجابة متطرفة (+ ١٠ر٦٢) •

٢ - كان متوسط الاستجابات المتطرفة لمجموعة غير الجانبين + ٣٧ر١
استجابة متطرفة (+ ١٠ر٧٨) •

٣ - كان الفرق غير ذى دلالة احصائية بين متوسطى الاستجابات المتطرفة لدى المجموعتين •

٤ - كان متوسط استجابات التطرف الموجب لدى الجانبين + ٢٥ر٧
استجابة (+ ٢٩ ر ١٠)

٥ - كان متوسط استجابات التطرف الموجب لدى غير الجانبين + ٢١ر٨
استجابة (+ ٩ر٣٢)

٦ - كان الفرق غير جوهري بين متوسطى الاستجابات المتطرفة الموجبة لدى المجموعتين •

٧ - كان متوسط استجابات التطرف السالب لدى الجانبين (- ١١ر٩) استجابة (- ٧ر٠٣)

٨ - كان متوسط استجابات التطرف السالب لدى غير الجانبين (- ١٥ر٣) استجابة (- ٧ر٠٧)

٩ - كان الفرق جوهريا بين متوسطى الاستجابة المتطرفة السالبة لدى المجموعتين (عند مستوى ٠.٠٥) .

وبمقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج الدراسة الاولى اتضح ان هناك اتفاقا بينها فى بعض النواحي كما ان هناك بعض الاختلافات ناقشها الباحث وعلق عليها (٤) .

النقد :

لم تفرق هذه الدراسة ايضا بين الحدث الجانح والحدث المشرّد ، فكانت عينة الجانحين شاملة لهما ، كما انه لا يزال هناك احتمال ان تكون عينتها من الاحداث المتكيفين للحياة فى دور التربية . (ولكن هذا لا ينفى ان العينة الضابطة فيها كانت افضل من مثيلتها فى التجربة الاولى) .

لذلك رأى الباحثان ان يعمما تجربة ثالثة تكون بمثابة امتداد للتجربتين السابقتين ، وحاولت هذه التجربة ان تضبط جميع العوامل المؤدية الى التكافؤ بين مجموعتين : احدهما تجريبية من الاحداث الجانحين (بالمعنى الذى حددناه فى اول كلامنا) والاخرى من غير الجانحين . وقد حرصنا على ان يكون التكافؤ تاما بين المجموعتين من حيث المستوى الاقتصادى والثقافى والاجتماعى والمهنى وأيضا من حيث السن والجنس والدين .

حاولنا فى هذه الدراسة ان تكون عينة الجانحين من الاحداث الذين ارتكبوا فعلا جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات ، كما اننا لم نكتف فى تشخيص جناح الحدث على التهمة الموجهة اليه ، ولكننا اعتمدنا على معلومات استعيناها من ملف الاحداث بدور التربية ، ومن الحدث نفسه وولى امره ، كما رأينا ان يكون الحدث الجانح من بين الابناء حديثى الايداع بالمؤسسة او من الاحداث الجانحين معتادى الهروب من المؤسسة .

أهداف هذه الدراسة

رأينا ان نعتبر نتائج الدراستين السابقتين فروضا تحتاج الى التحقق التجريبي بعد الاحتياطات التي اتخذناها ، والتي كانت نقاط نقد لهاتين الدراستين ، والى جانب ذلك أضفنا فروضا أخرى على النحو الآتى :

١ - لا يوجد فرق جوهري بين متوسط الاستجابات المتطرفة لدى الاحداث الجانحين ، ومتوسط الاستجابات المتطرفة لدى غير الجانحين .

٢ - متوسط الاستجابات المتطرفة الايجابية يفوق متوسط الاستجابات المتطرفة السالبة لدى الجانحين .

٣ - لا يوجد فرق بين متوسط الاستجابات الايجابية ، ومتوسط الاستجابات المتطرفة السالبة لدى غير الجانحين .

٤ - لا يوجد فرق بين متوسط الاستجابات المتطرفة الايجابية لدى الجانحين ومتوسط هذه الاستجابات لدى غير الجانحين .

٥ - متوسط الاستجابات المتطرفة السالبة لدى الجانحين أقل من متوسط الاستجابات المتطرفة السالبة لدى غير الجانحين .

٦ - الاحداث الجانحون يهربون من المواقف التي تتطلب منهم اصدار أحكام واتخاذ قرارات ، ولذلك فان متوسط استجاباتهم الصفرية أكثر منها لدى غير الجانحين .

٧ - تتضح قوة الانا وقدرته على المقاومة فى التطرف بالرفض ، ويتميز الحدث الجانح بضعف مركز الشخصية ومن ثم فهو غير قادر على المقاومة ، وبالتالي فهو سهل الانقياد . على اننا سوف نفترض ان الرفض (بغض النظر عن الاعتدال او التطرف) مقياس لقوة الانا ، ولذلك فاننا نتوقع ان يكون متوسط استجابات الرفض لدى الاحداث الجانحين أقل منه عند الاحداث غير الجانحين .

٨ - يتوقع الباحثان ان يؤدي فقدان الاتزان لدى الجانبين في التطرف بالقبول والتطرف بالرفض الى فقدان الاتزان لديهم في الاعتدال في القبول ، والاعتدال في الرفض .

أداة البحث :

رأينا ان نستخدم في هذه الدراسة نفس الاداة التي اعدناها واستخدمها الدكتور سويف في دراستيه السابقتين .٠٠ وقد استخدم هذا الاختبار في كثير من الدراسات سواء في مصر او في البلاد العربية او في دول الغرب (٥ و ٨) .

يتكون هذا الاختبار من ٧٠ بنداً يشير كل منها الى احدى الخصائص التي يمكن ان يتصف بها اي انسان ، ويحمل الاختبار تعليمات الى المفحوصين يدعوهم فيها لان يقرروا على ضوء خبراتهم في صداقاتهم السابقة مع أفراد من نفس جنسهم اي صفة من هذه الصفات لو توفر في شخص معين يمكن ان تكون ضرورية او مرغوباً فيها اولا قيمة لها او غير مرغوب فيها او مرفوضة كلية لقيام الصداقة .٠٠ واعطيت لهذه الاستجابات المختلفة قيم رقمية على النحو الآتي :

+ ٢ = ضرورية ، + ١ = مرغوب فيها ، صفر = لا قيمة لها ،
- ١ = غير مرغوب فيها ، - ٢ = مرفوضة كلية .

قنن هذا الاختبار على عينات مختلفة من الذكور والاناث ، وكان معامل الثبات له بطريقتي اعادة التطبيق والتنصيف ٦٦ و ٠ ، ٩٢ و ٠ . على التوالي (٣ ، ٤ ، ٥) ، وفي التحقق من صدق الاختبار استخدمت طريقة الاتفاق مع توقع معقول ، وأثبتت الدراسات ان الاتفاق متوفر في حالة اختبار الصداقة الشخصية (= الاستجابات المتطرفة) ، مما يدل على انه على درجة لا بأس بها من الصدق ، واتبعنا في تطبيق الاختبار في هذه الدراسة نفس الطريقة التي اتبعها الدكتور مصطفى سويف ، وتضمن ذلك مساعدة بعض أفراد العينة على فهم بعض الفاظ الاختبار ، دون الاخلال بتعليماته او الايحاء الى المفحوص باجابة معينة .

تمكننا كذلك من استخراج تسعة مقاييس من هذا الاختبار ، وذلك لقياس نواحي مختلفة في شخصية المفحوص تناسب اهداف هذه الدراسة ، وهذه المقاييس هي :

١ - مقياس التطرف في الاستجابة (+ ٢) ويحسب بعد الاستجابات التي اعطاها المفحوص + ٢ بغض النظر عن مضمون الاستجابة ، ويقيس هذا المقياس التوتر النفسى العام .

٢ - مقياس التطرف الموجب (+ ٢) ويحسب بعد الاستجابات التي تقبلها المفحوص بأن اعطاها الرقم (+ ٢) بغض النظر عن مضمون الاستجابة .

٣ - مقياس الاعتدال فى التقبل الموجب (+ ١) ويحسب بعد الاستجابات التي تقبلها المفحوص بأن اعطاها الرقم (+ ١) بغض النظر عن مضمون الاستجابة .

٤ - المقياس الصفري (صفر) ويحسب بعد الاستجابات التي اوضح المفحوص انها لا تهمه فى حكمه على من يصادق ، واستجابات لها بالرقم (صفر) .

٥ - مقياس التطرف فى الاستجابة السالب (- ٢) ويحسب بعد الاستجابات التي رفضها المفحوص رفضا تاما واستجاب لها بالرقم (- ٢) بغض النظر عن مضمون الاستجابة .

٦ - مقياس الاعتدال فى الرفض السالب (- ١) ويحسب بعد الاستجابات التي يكرهها المفحوص ووضح ذلك بأن اعطاها الرقم (- ١) بغض النظر عن مضمون الاستجابة .

٧ - مقياس الاعتدال فى الاستجابة (+ ١) ويحسب بعد الاستجابات التي يرغب اولا يرغب فيها المفحوص ، وتحسب بعد الاستجابات التي اعطاها المفحوص + ١ ، - ١ بغض النظر عن مضمون الاستجابة .

٨ - مقياس التقبل فى الاستجابة (١ + ، ٢ +) ويحسب بعد الاستجابات التى يرغب فيها المفحوص ورقمها ١ أو يتقبلها باهتمام ورقمها ٢ بغض النظر عن مضمون الاستجابة .

٩ - مقياس الرفض فى الاستجابة (١ - ، ٢ -) ويحسب بعد الاستجابات التى لا يرغب فيها المفحوص ورقمها ١ أو برفضها تماما ورقمها ٢ بغض النظر عن مضمون الاستجابة .

على اننا نود ان نوضح اننا نحصل على هذه المقاييس بتصنيف استجابات المفحوصين بعد التطبيق ، ويتم ذلك دون ما تغيير فى التعليمات او البنود او طريقة التطبيق .

عينة البحث

تكون عينة هذا البحث من مجموعتين من الشبان المراهقين تتراوح أعمارهم بين ١٦ ، ٢٠ سنة : - ،

أ - المجموعة التجريبية ، وهى تتكون من ٣٠ مراهقا من الجانبين المودعين بدور التربية بالجيزة تتراوح أعمارهم الزمنية بين ١٦ ، ٢٠ سنة بمتوسط حسابى ١٨ سنة (ع ١٥ سنة) وهم من الشبان المسلمين وصلوا جميعا فى التعليم الى نهاية المرحلة الاولى (وهو الحد الأدنى من التعليم الذى افترضناه لفهم تعليمات الاختبار واستيعاب بنوده) وكان من بينهم ثلاثة حاصلوا على الشهادة الاعدادية ، اما من حيث المهنة ، فقد كان من بينهم ١٦ شابا يتدربون على أعمال مهنية فنية خاصة بالمعادن كالسمكرة والبرادة ، وميكانيكا وكهرباء السيارات والحدادة ، ٨ يقومون بأعمال يدوية كالحياكة والنجارة ، وكان من بينهم ٣ شبان تفرغوا تماما للدراسة .

هذا عن مهنة أفراد المجموعة التجريبية ، اما عن مهن أولياء أمورهم فكانت على النحو التالى : - ٩ آباؤهم متوفون ، ٤ يعمل آباؤهم فى أعمال مهنية دنيا (حلاق ، قهوجى ، الخ) ، ٦ يعمل آباؤهم فى أعمال

كتابية او فنية متوسطة (ترزى • كاتب • عامل فى شركة • الخ) ،
شاب واحد يعمل والده بمهنة فنية راقية •

ولقد رأينا — كما سبق أن ذكرنا — ان نعتمد فى تشخيص الجناح
على التهمة الموجهة للحدث ، ونحن نعلم من خبرتنا فى ميدان الاحداث
انه ليس ثمة تطابق تام بين التهمة المنسوبة للحدث وتاريخ جناحه ،
اذ ان كثيرا من التهم تنسب للاحداث بغير وجه حق فقد يكون الحدث
مشردا وتنسب اليه تهمة سرقة ، وقد يكون ذا ماض عريق فى ارتكاب
الافعال ثم تنسب اليه تهمة تشرد ، لذلك رأينا فى اختيارنا للمجموعة
التجريبية ان يكون افرادها ممن ارتكبوا فعلا افعالا اجرامية ، كما
اننا تأكدنا من ان بتاريخ حياتهم ما يدل دلالة واضحة على الانحراف
السلوكى ، كما كان الجانحون جميعا من الاحداث معتادى الهروب من
دور التربية بالجيزة او من المودعين حديثا ، وبهذا امكن استبعاد
عامل التكيف الاجتماعى للحياة فى المؤسسة •

ب - المجموعة الضابطة :

تتكون المجموعة الضابطة من ٣٠ مراحقا يتدربون بمصانع نصر
لصناعة السيارات بوادى حوف تتراوح اعمارهم بين ١٧ ، ٢٠ سنة
بمتوسط قدره ١٩ سنة ، (ع ٩ ر سنة) وكانوا جميعا من الشبان
المسلمين ، ومن بينهم ٩ حصلوا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
وحصل ٢١ منهم على الشهادة الاعدادية ، وكان توزيع مهن آبائهم
كالآتى : ٥ يعمل آباؤهم فى اعمال فنية دنيا ، ١٧ شابا يعمل
آباؤهم فى اعمال فنية او كتابية متوسطة ، ويعمل آباء ٣ منهم فى
اعمال فنية راقية ، وكان من بينهم ٥ توفى آباؤهم •

بهذا نكون قد ضبطنا كثيرا من العوامل التى يحتمل ان يكون
لها تأثير على استجابات المفحوصين كالسن ، والدين ، والمهنة ومهنة
ولى الامر • الخ •

(جدول رقم ١ يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين لاستجابات المجموعتين : الجانبين وغير الجانبين . س = المتوسط الحسابي ، ع = الانحراف المعياري ، ع ٢ = التباين ، ن = حجم العينة) .

بالنظر في هذا الجدول يتضح لنا ان مجموعة الجانحين حصل افرادها على درجات اعلى في المقاييس الآتية :

- ١ - التطرف الموجب + ٢ ، ٢ - المقياس الصفري (صفر) ، ٣ - مقياس التطرف (- ٢) ، ٤ - مقياس التقبل (+ ١ ، + ٢) .

تبين كذلك ان مجموعة غير الجانحين تفوق افرادها في المقاييس الآتية :

- ١ - الاعتدال الموجب (+ ١) ٢ - والاعتدال السالب (- ١) .
 - ٣ - الاعتدال في الاستجابة (- ١) ٤ - مقياس الرفض (- ١ ، - ٢) .
- على ان بعض الفروق لم يكن ذا دلالة احصائية ويوضح الجدول الآتي النسبة الحرجة ومستوى الدلالة لكل مقياس :

الاحصائية	التطرف الموجب + ٢	الاعتدال الموجب + ١	المقياس الصفري	الاعتدال السالب - ١	التطرف السالب - ٢	الاعتدال في الاستجابة + ٢	تطرف في الاستجابة + ٢	التقبل + ١ ، + ٢	الرفض - ١ ، - ٢
القيم العددية للفروق	٣,٨	١,٤٣	٤,٥	٣,٦	٢	٦	٢	٢	٥,٦
النسبة الحرجة	١,٥	٩	٢	٢,٦	,٩	٢,٥	٧	١,١	٢,٥
مستوى الدلالة	٠,٥٠	—	٠,٠٥	٠,٠٥	—	٠,٠٥	—	٠,٥٠	٠,٠٥

(جدول رقم ٢) دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي في استجابات المجموعتين .

بالنظر في جدول رقم ٢ يتضح ان الفروق ذات دلالة احصائية على المقياس الصفري ، والاعتدال السالب ، والاعتدال في الاستجابة ، ومقياس الرفض ، وكان مستوى الدلالة لكل هذه المقاييس عند مستوى ٠,٠٥ .

كما كان الفرق ذا دلالة احصائية عند مستوى ٠.٥٠ على مقياس التطرف الموجب والتطرف فى الاستجابة ، ولم يكن الفرق ذا دلالة احصائية على مقاييس الاعتدال الموجب ، والتطرف السالب ، والتطرف فى الاستجابة .

وبمقارنة المتوسط الحسابى لاستجابات المفحوصين على المقاييس المختلفة والى كل مجموعة على حدة اتضح لنا ان الفروق ذات دلالة احصائية لدى مجموعة الجانحين ، وفى حين لم يكن لها دلالة احصائية على بعض المقاييس لدى مجموعة غير الجانحين ، ويوضح الجدول الآتى هذه المقارنة .

التقابل من المقاييس	مقدار الفروق	النسبة المئوية	مستوى الدلالة
١ - الفرق بين متوسط الاستجابات على مقاييس + ١ ، + ٢ ومقياس الرفض - ١ ، - ٢ لدى الجانحين .	١٥	٦,٥	٠,٠٠١
٢ - الفرق بين متوسط الاستجابات على مقاييس التقبل + ١ ، + ٢ ومقياس الرفض - ١ ، - ٢ لدى غير الجانحين .	٦,٩	٣,٥	٠,٠١
٣ - الفرق بين التطرف الموجب + ٢ والتطرف السالب - ٢ لدى الجانحين .	٩,٣	٤	٠,٠١
٤ - الفرق بين التطرف الموجب + ٢ والتطرف السالب - ٢ لدى غير الجانحين .	٢	١,٦	
٥ - الفرق بين الاعتدال الموجب + ١ والاعتدال السالب - ١ لدى الجانحين .	٥,٥	٤,٢	٠,٠١
٦ - الفرق بين الاعتدال الموجب + ١ والاعتدال السالب - ١ لدى غير الجانحين .	٣,٣	١,٩٤	٠,٠٥

جدول رقم ٣ مدى الفروق فى الاستجابات على المقاييس داخل كل مجموعة على حدة .

بالنظر فى جدول رقم ٣ يتضح لنا الآتى :

١ - الفرق بين مقياس التقبل والرفض (+ ١ ، + ٢) ،

(١ - ، ٢ -) له دلالة احصائية لدى المجموعتين ، وان كان الفرق بين متوسط استجابات الجانبين على المقياسين اعلى منه عند غير الجانبين .

٢ - كان الفرق ذا دلالة احصائية بين مقياس الاعتدال الموجب (+ ١) ، والاعتدال السالب (- ١) لدى الجانبين عند مستوى ٠.٠١ وكان ذا دلالة احصائية لدى غير الجانبين عند مستوى ٠.٠٥ .

٣ - كان الفرق بين مقياس التطرف + ٢ ، - ٢ غير ذي دلالة احصائية لدى غير الجانبين ، فى حين كانت له دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٥ لدى الجانبين .

مناقشة النتائج وتفسيرها ..

١ - يتبين لنا عند التوقف لدى هذه النتائج انه ليس ثمة فروق جوهرية بين متوسط استجابات الجانبين وغير الجانبين على مقياس التطرف فى الاستجابات ، وان كان الجانبون قد حصلوا على درجات اعلى من درجات غير الجانبين ، ومن الممكن ان نعتبر هذا تأييدا للنتائج التى توصل اليها الدكتور سويف فى دراستيه السابقتين ، كما يمكن لنا ان نستنتج ان الجانبين لا يتميزون بالتوتر عن غير الجانبين ، وليس التوتر سمة لسلوك الجانح ، بقدر ما ترتبط هذه السمة بالفروق الحضارية والثقافية والاجتماعية ، وهذا ما قد اتبنته الدراسات السابقة على اختيار الاستجابات المتطرفة « الصداقة الشخصية » ، وهذا ايضا ما توصلت اليه الدراسات الثلاثة التى نحن بصدد مناقشتها .. والمتأمل فى نتائج هذه الدراسات يتضح له ان المتوسط الحسابى للاستجابات المتطرفة يزداد باختلاف الفروق الحضرية ، وفى التجربة الاولى كان متوسط الاستجابات المتطرفة لطلبة الجامعة ٢٩٢ وفى التجربة الثانية كان متوسط الاستجابات المتطرفة ٣٧١ للمجموعة الضابطة ، وفى البحث الحالى ٤١٣ للطلبة الصناعيين ، وكانت الفروق دالة احصائيا بين المتوسط فى التجربة الاولى والمتوسط فى التجربة الثانية عند مستوى

٠.٥ (النسبة الحرجة ٢.٣) ولم يكن الفرق ذا دلالة احصائية بين المتوسط في التجربة الثانية والمتوسط في التجربة الحالية (النسبة الحرجة ١.٦) ، في حين كان الفرق ذا دلالة احصائية بين المتوسط في البحث الحالي والمتوسط في التجربة الاولى عند مستوى ٠.١ (النسبة الحرجة ٣.٥) .

٢ - تبين كذلك ان متوسط الاستجابات المتطرفة الموجية يفوق متوسط الاستجابات المتطرفة السالبة لدى الجانحين والفرق ذو دلالة احصائية عند مستوى ٠.١ ، (النسبة الحرجة ٤) في حين ان هذا الفرق لم يكن ذا دلالة احصائية لدى غير الجانحين ، وهي نفس النتيجة التي انتهى اليها الدكتور مصطفى سويف في دراستيه السابقتين ، وان كان من الممكن ان نلاحظ وجود فروق بالزيادة او بالنقصان وان لم تصل هذه الفروق الى مستوى الدلالة الاحصائية .

وبناء على هذا يمكن لنا ان نتصور ان « قوة الانا » ضعيف لدى الاحداث الجانحين ، مما يجعلهم اكثر تقبلا للمواقف التي تعرض عليهم ، واكثر استهواء وخضوعا وانقيادا للتأخرين استنادا الى ان الرفض دليل على قوة الانا واثبات للذات ، وهذا هو ما يتمتع به الاحداث غير الجانحين .

ملاحظة اخرى تبين للمتأمل في هذه النتائج وهي ان متوسط استجابات التقبل واستجابات الرفض (بغض النظر عن التطرف او الاعتدال) لدى الجانحين ، وجد ان متوسط استجابات التقبل اعلى بكثير عن متوسط استجابات الرفض لديهم ، وكانت الفروق دالة احصائيا عند مستوى ٠.٠١ في حين ان الفروق كانت دالة احصائيا عند مستوى ٠.١ لدى غير الجانحين .

تبين لنا كذلك ان متوسط استجابات الجانحين على مقياس التقبل اعلى منه لدى غير الجانحين ، وان كانت الفروق غير دالة احصائيا ، في حين كان متوسط استجابات غير الجانحين اعلى من متوسط استجابات الجانحين على مقياس الرفض ، وكانت الفروق دالة احصائيا عند مستوى ٠.٥ ،

وتؤيد هذه النتيجة ما اثبتناه منذ قليل من ان مركز الشخصية او قوة الانا اضعف عند الجانحين عنه عند غير الجانحين .

كذلك يمكن لنا ان نلاحظ ان متوسط استجابات الجانحين على مقياس الاعتدال في التقبل (+ ١) اعلى من متوسط استجاباتهم على مقياس الاعتدال في الرفض (- ١) وكان الفرق ذا دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٠١ (النسبة الحرجة ٤.٢) ، في حين كان هذا الفرق ذا دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٥ على مقياس الاعتدال في الرفض . (النسبة الحرجة ١.٩٤) ، وبمقارنة متوسط الاستجابات على مقياس الاعتدال في التقبل لدى الجانحين وغير الجانحين ، وجد ان متوسط درجات الجانحين اعلى من متوسط درجات غير الجانحين ، ولم يكن الفرق ذا دلالة احصائية ، في حين تفوقت درجات غير الجانحين على درجات الجانحين في الاعتدال في الرفض ، وكان الفرق دالا احصائيا عند مستوى ٠.٠٥ (النسبة الحرجة ٢.٥) ، ويؤيد هذا ايضا ما اثبتناه سابقا من ان الرفض دليل على قوة الانا ، وهذا ما تفتقر اليه الشخصيات الجانحة ، وهذا ما يفسر لنا انقياد الاولاد الجانحين لرؤساء العصابات دون ما مناقشة .

٣ - نتيجة اخرى شيقة نود ان نشير اليها ، وهي ان متوسط الاستجابات الصفرية لدى الجانحين اعلى منه لدى غير الجانحين ، وكان الفرق ذا دلالة احصائية عند مستوى ٠.٠٥ (النسبة الحرجة ٢.٦) ونستبيح لانفسنا ان نحمل الصفر الدلالة على عدم الاكتراث ، كما يمكن لنا ان نرفض ما يذهب اليه البعض من ان الصفر يدل على التساؤل ، اذ ماذا يعنى التساؤل غير التريث زيثما تتضح الامور ؟! في حين تأكد لنا قدر لا بأس به من الوضوح ان التريث ليس من صفات الجانحين بل هم مندفعون ومتطرفون في القبول . . كما يمكن لنا ان نحمل الصفر معنى الهروب من المواقف التي لا يقوى على القطع فيها برأى أو التي تعجز امكانياته حيالها ، يؤيد هذا اننا استبعدنا ثلاث حالات من

المجموعة التجريبية لانهم قد اعطوا لاكثر من ٦٥ بندا من بنود الاختبار القيمة العددية (صفر) رغم فهمهم بنود الاختبار ٠٠ ومعنى آخر من الممكن ان نضيفه الى ما سبق بخصوص دلالة الاستجابات الصفرية ، وهو ما يمكن ان نعبر عنه بعدم ثقة الحدث الجانح فى نفسه وفى المجتمع الذى يعيش فيه ، فهو يخشى ان يصدر حكمه فى أى موقف حتى لا يتحمل مسئولية حكمه ، ومن ثم فهو غير قادر على القطع برأى فى كثير من الامور .

ملخص

قام الباحثان بهذه الدراسة لاختبار النتائج التى توصل اليها الدكتور مصطفى سويف فى دراستيه عن الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانحين ، ولاختبار بعض الفروض الاخرى ، وذلك بعد ضبط بعض المتغيرات التى من شأنها ان تؤثر فى النتائج ، ومنها استخدام مجموعة من الجانحين فعلا مع استبعاد المشردين .

طبق الباحثان فى هذه الدراسة اختبار الاستجابات المتطرفة على عينة من مجموعتين من المراهقين كل منهما من ٣٠ فردا ، وقد اودعت المجموعة الاولى بدور التربية بالجيزة . على اعتبار ان أفرادها جميعا من الاحداث الجانحين ، اما المجموعة الثانية (المجموعة الضابطة) فأفرادها من المراهقين تلقوا تدريب بمصنع نصر للسيارات بوادى حوف ٠٠ وقد تم ضبط جميع المتغيرات الخاصة بالسن ومهنة الاب والجنس والدين لضمان التماثل بين المجموعتين .

جاءت النتائج مدعمة لنتائج الدكتور سويف ، كما تأيدت بعض فروضنا . وامكن اعطاء بعض الاهمية لمقاييس جديدة استخرجها الباحثان من الاختبار ، مما يضيف عليه ثراء أكثر وصدقا اشمل ، كما تدعم ما ذهب اليه الدكتور سويف بخصوص دلالة الاستجابات الصفرية التى رأينا انها تعبر عن عدم الاكترات .

المراجع

- ١ - ابو الخير (طه) ، العصر (منير) انحراف الاحداث • منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦١ •
- ٢ - فتح الباب (عبد العزيز) انحراف الاحداث الوضع الحالى للنظم المتبعة فى علاجهم بمصر - القاهرة ١٩٥٧ •
- ٣ - سويف (د • مصطفى) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانحين • المجلة الاجنائية القومية - مجلد ١ - عدد ٣ نوفمبر ١٩٥٨ •
- ٤ - سويف (د • مصطفى) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانحين • المجلة الاجنائية القومية - مجلد ١ - عدد ٣ نوفمبر ١٩٥٩ •
- ٥ - سويف (د • مصطفى) اطار اساسى للشخصية المجلة الاجنائية القومية مجلد ٥ - ع ١ - مارس ١٩٦٢ •
- ٦ - سويف (د • مصطفى) الاسس النفسية للتكامل الاجتماعى •

SUMMARY

Extreme Responses and Delinquency

A Critical Study

By

K. I. Noursi and M. A. Hannonra

This Study is a Critical research to test the results of the two Studies by Dr. M. I. Souif, related to «the Extreme Responses and Delinquency», and also to test other hypotheses within the same field.

SouEIF's test for extreme responses was administered to two groups of boys, each consisting of 20 boy». The boys of the first group were detained in special «Boys Training school» at Giza.

The boy, of the second group are occupational pupils is «Nasr Factory for autos» at Wadi Houf. All Conditions had been Controlled to guarantee the matching between the two groups, within ages, fathers, occupations, Religion and education ect. .

The results of this Study are in line with the results reported by Souif. These results also, confirm some additional hypotheses.

التعدي على سرية المراسلات

الدكتور ادوار غالى الذهبى

النائب بادره قضايا الحكومة

والمعار للتدريس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة
فـرـع الخـرطـوم

تمهيد :

١ - كيف يستطيع الشخص الحريص ان يحافظ على سرية مراسلاته ؟ فمن الميسور فتح الخطابات بواسطة موظف هيئة البريد او الساعى الذى يقوم بتسليم الخطابات ، وعن الميسور أيضا افشاء البرقيات أو اخفاؤها لان مرسل البرقية يسلمها او يملئها على الموظف المختص ، ثم تتداول البرقية بين عدد من الموظفين المختصين حتى تصل الى المرسل اليه .

والتعدي على سرية المراسلات ليس مقصورا على المراسلات المكتوبة ، بل يمكن ان يقع ايضا للمراسلات الكلامية ، ونعنى بذلك المحادثات السلوكية واللاسلكية ، اذ يستطيع الموظف المختص ان يتدخل فى محادثة تليفونية بين شخصين ويتمكن من معرفة ما يدور بينهما من حديث .

واذا كان من المستحيل حماية هذه السرية بالوسائل المادية ، فانه فى الامكان حمايتها بالوسائل القانونية ، وذلك بمعاقبة التعدي عليها .

٢ - والمشرع المصرى يعاقب على بعض صور التعدي على سرية المراسلات ، فنص فى المادة ١٥٤ من قانون العقوبات على ان « كل من أخفى من موظفى الحكومة او البوستة او مأموريهما او فتح مكتوباً من المكاتب المسلمة للبوستة او سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس او بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً وبالعزل فى الحالتين » . وكذلك كل من

أخفى من موظفى الحكومة او مصلحة التلغرافات او مأموريهما تلغرافا من التلغرافات المسجلة الى المصلحة المذكورة او افشاه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين « (١) .

ولا شك ان هذا النص لا يحيط بجميع صور التعدى على سرية المراسلات ، اذ توجد بعض الصور التى لا يمكن العقاب عليها فى ظل تشريعنا المصرى السائد ، وسوف نوضح ذلك بالتفصيل فيما بعد .

واذا كان التعدى على سرية المراسلات امرا يجرمه القانون ، فمن ناحية اخرى قد يبيح القانون التعدى على هذه السرية تحقيقا للمصلحة العامة التى يجب ان تعلق على مصلحة الافراد فى كتمان اسرارهم ، وهذا ما اشارت اليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ فى شأن البريد اذ تنص على انه : « لا يجوز المساس بسرية الرسائل الا فى حدود القانون » (٢) .

٣ - خطة البحث :

سنقسم هذا البحث الى فصلين : نتكلم فى الفصل الاول عن أركان جريمة التعدى على سرية المراسلات ، وفى الفصل الثانى نتكلم عن اباحة التعدى على هذه السرية .

(١) وهذا النص يقابل المادة ١٨٧ من قانون العقوبات الفرنسى .
(٢) وكانت المادة ٤٢ من دستور يناير سنة ١٩٥٦ تنص على أن « حرية المراسلة وسريتها مكفولتان فى حدود القانون » . انظر أيضا المادة ١١ من دستور سنة ١٩٢٣ .

الفصل الأول

أركان جريمة التعدي على سرية المراسلات

- ٤ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تقوم على ثلاثة أركان هي :
- ١ - صفة الجاني .
 - ٢ - الركن المادي .
 - ٣ - الركن المعنوي او القصد الجنائي .
- وسوف نتكلم عن كل ركن من هذه الاركان في مبحث مستقل .

المبحث الاول

صفة الجاني

- ٥ - تشترط المادة ١٥٤ من قانون العقوبات أن يكون فاعل الجريمة « من موظفي الحكومة او البوستان او مأموريهما او مصلحة التلغرافات او مأموريهم » وهذه العبارة يجب فهمها بأوسع معانيها (١) . فتشمل جميع الموظفين العموميين بالمعنى المفهوم في فقه القانون الاداري . وقد عرفت المحكمة الادارية العليا الموظف العام بأنه الشخص الذي يعين بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة في عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او السلطات الادارية بالطريق المباشر (٢) .

(١) جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - ج ١ بند ٤ ص ٤٧٦ .
(٢) المحكمة الادارية العليا في ٦ أبريل سنة ١٩٥٧ مجموعة المبادئ القانونية س ٢ رقم ٨٥ ص ٨٣٢ ، انظر حكم المحكمة بنفس الجلسة - مجموعة المبادئ القانونية س ٢ رقم ٨٦ ص ٨٤٠ ، ومن الاحكام الهامة في هذا الصدد حكم المحكمة الادارية لرياسة الجمهورية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - مجلة ادارة قضايا الحكومة س ٨ عدد ٤ ص ٢٤٨ .

ومتى كان الشخص موظفا « عاما » فلا تهم درجته فى السلم الادارى ، فالمادة ١٥٤ من قانون العقوبات تسرى على جميع الموظفين مهما كانت درجاتهم ، وتطبيقا لذلك قضت محكمة قنا الابتدائية بتطبيق المادة ١٣٥ من قانون العقوبات القديم (تقابل المادة ١٥٤ الحالية) على الفراش المستخدم بالبوستة والسنى يعاون وكيل المكتب فى ختم الخطابات . (١)

(١) ويلاحظ ان السلطات الادارية اللامركزية تشمل الاشخاص العامة الاقليمية والهيئات العامة . وبناء عليه فجميع موظفى الهيئات العامة يعتبرون موظفين عموميين (انظر المادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، نقض جنائى فى ٣ فبراير سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ٢٠ ص ٩٧) - اما موظفو المؤسسات العامة وموظفو الشركات التابعة للمؤسسات العامة فقد ثار الخلاف بشأنهم ، فذهب رأى الى انهم موظفو عموميون لانهم يعتبرون عمالا بالمرافق العامة وعلاقتهم بالشركات التابعين لها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين والقرارات واللوائح ، وقابلة للتعديل أو للتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويعتبر العاملون بهذه المثابة موظفين عموميين فيختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بهم (المحكمة الادارية لرياسة الجمهورية فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ مجله ادارة قضايا الحكومة س ٨ عدد ٤ ص ٢٤٨) وذهب رأى آخر الى ان موظفى المؤسسات العامة يعتبرون موظفين عموميين ، اما موظفو الشركات التابعة للمؤسسات العامة فلا يعتبرون موظفين عموميين (فتحنى عبد الصبور - الاثار القانونية للتأميم - سنة ١٩٦٣ - بند ١٣٧ ص ١٣٢ وبند ١٦٣ ص ١٦١) وأخذت بهذا رأى محكمة النقض - الدائرية الجنائية فى ١١ مايو سنة ١٩٦٤ . مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ٦٩ ص ٣٤٩ . ونحن نميل الى الاخذ بالرأى الاول لان تحرير عقود بين احدى شركات القطاع العام والعاملين فيها وسريان أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية عليهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٢٤٤٨ لسنة ١٩٦٣) لا يتنافى مع اعتبارهم موظفين عموميين ، ذلك ان مجلس الوزراء قد نظم بقرارات منه صيغة عقد استخدام الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة او لاعمال مؤقتة ، ومع هذا فان علاقة الحكومة بهم ليست علاقة عقدية بل هى علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح (حكم المحكمة الادارية لرياسة الجمهورية سالف الذكر) .

٦ - سلطة الوظيفة :

لا يقتصر تطبيق المادة ١٥٤ سالفة الذكر على موظفي هيئة البريد وهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، وإنما يسرى على جميع الموظفين العموميين ، ولا يشترط أن يرتكب الموظف الجريمة أثناء تأدية وظيفته (١) . وإنما يكفي أن يكون قد ارتكب الفعل بوصفه موظفاً لا بوصفه فرداً عادياً (٢) . وبعبارة أخرى يجب أن يكون الموظف قد أساء استعمال سلطة وظيفته في ارتكاب الجريمة . وبناء عليه لا تنطبق المادة ١٥٤ على الموظف العمومي الذي يتوصل إلى إخراج خطاب من صندوق البريد بطريق الكسر ويفتح الخطاب ويقف على مضمونه لصالحه الخاصة ، إذ في هذه الحالة لا توجد رابطة بين صفة الجاني والفعل المادي الذي ارتكبه (٣) .

(١) Garçon (Emile), Code pénal annoté, nouvelle édition refon- due et mise à jour par Marcel Rousselet, Maurice Patin et Marc Ancel, 1952 T. I art. 187 n. 16 P. 743.

محكمة قنا الابتدائية (بهيئة استئنافية) في ١٦ أبريل سنة ١٩٦٤ المجموعة الرسمية س ١٥ رقم ١٢٢ ص ٢٤٥ وكانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم الأول (فراش بالبوستة) بأنه سهل للمتهم الثاني فتح مكتوب من مكاتب المسلمة للبوستة واخفائه بأن سلمه إليه من مكتب البوستة بعد وضعه في صندوقها بمعرفة المرسل ، واتهمت المتهم الثاني بأنه اتفق مع المتهم الأول ليسهل له فتح مكتوب مسلم إلى البوستة ، وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتمكن من فتح المكتوب المذكور واخفائه .

R. Garraud, Traité théorique et pratique du droit pénal français, 3e ed. 1922 T. IV n. 1564 P. 455. Antoine Blanche, Etudes pratiques sur le code pénal, 2e ed. 1888 T. III n. 471 P. 784. Chauveau Adolphe et Faustin Hélie, Théorie du code pénal, 6e ed. T. III 1887 n. 888 P. 35.

انظر أيضاً بهذا المعنى نقض فرنسي في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٩ واللـ

١٨٥٢ - ٥ - ٢٨٣ .

(٢) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٢٢ ص ٧٤٣ .

(٣) وعلى العكس من ذلك يعاقب عضو النيابة الإدارية إذا انتقل إلى مكتب البريد للتحقيق واستغل سلطة وظيفته في فتح بعض الخطابات وكذلك الشأن بالنسبة لموظف الجهاز المركزي للمحاسبات .

ومما يؤكد هذا النظر ان المادة ١٥٤ اشترطت ان تكون المكاتيب مسلمة للبوستة *confiées à la poste* وان تكون البرقيات مسلمة الى مصلحة التلغرافات ،
أى ان القانون لا يحمى الخطابات والبرقيات الا حينما تكون مسلمة الى الجهة المختصة بارسالها (١) . اما قبل تسليم الخطاب الى هيئة البريد او وضعه فى صندوق الخطابات فلا يعاقب الموظف اذا فتحه او اخفاه ، فمثلا اذا سلم احد الاشخاص الى جاره الموظف بمكتب البريد خطابا وطلب منه ان يضعه فى صندوق الخطابات عندما يذهب الى مكتبه ، ولكن الموظف فتح الخطاب قبل وضعه فى الصندوق واطلع على مضمونه ، فانه لا يعاقب بموجب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ، لان الخطاب لم يسلم بعد الى هيئة البريد ، وبعبارة أخرى ان الخطاب لم يسلم الى الموظف بصفته الوظيفية ، وانما سلم اليه بصفته الشخصية باعتباره جارا أو صديقا للراسل (٢) .

٧ - ولا يشترط ان يكون الموظف قد عهد اليه بالرسالة او البرقية موضوع الجريمة ، ولا يهم ايضا ان يكون عمل الموظف اىصال الرسالة الى المرسل اليه (٣) . وانما المهم ان يكون الموظف قد استغل سلطة وظيفته فى ارتكاب الجريمة . اما اذا كانت الجريمة التى ارتكبها الموظف لا علاقة لها بالوظيفة فلا يعاقب بموجب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ، فمثلا اذا ذهب موظف مكتب بريد الموسيقى الى زيارة زميل له فى مكتب بريد مصر الجديدة اثناء عمله ، وانتهر الموظف الزائر فرصة انشغال زميله وتمكن من فتح بعض الخطابات الموضوعة على مكتبه ، ففي هذه

(١) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٣٦ ص ٧٤٤ .

(٢) وفى فرنسا يعاقب هذا الموظف بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٨٧ من قانون العقوبات المضافة سنة ١٩٢٢ بوصفه من آحاد الناس (انظر جارسون - المرجع

السابق - مادة ١٨٧ بند ٣١ ص ٧٤٥) .

(٣) جارسون - المرجع السابق مادة ١٨٧ بند ١٨ ص ٧٤٣ .

الحالة ترى ان المادة ١٥٤ سالفة الذكر غير منطبقة على هذه الواقعة ، لان فعل الموظف لم تكن له علاقة بالوظيفة ، وانما ارتكب الفعل بوصفه فردا عاديا ذهب لزيارة موظف صديق له . وعلى العكس من ذلك ترى تطبيق المادة ١٥٤ سالفة الذكر على الساعي بمكتب البريد الذي يتمكن من فتح بعض الخطابات المعهودة بها لاحد موظفي المكتب ، على الرغم من ان الساعي لا يباشر اى عمل متصل بهذه الخطابات ، وذلك لان الساعي بحكم عمله داخل المكتب واتصاله بالموظفين تمكن من فتح هذه الخطابات ، اى انه استغل سلطة وظيفته وارتكب الفعل بوصف كونه موظفا وليس فردا عاديا .

٨ - الموظف الفعلى :

هل تسرى المادة ١٥٤ سالفة الذكر على موظف لم يصدر قرار بتعيينه ، او صدر قرار التعيين باطلا ، وهو من يسمى بالموظف الفعلى *fonctionnaire de fait* . من المقرر فى ققه القانون الادارى ان الموظف الفعلى هو من كان قرار تعيينه الباطل معقولا ، اى اذا لم يقطن الجمهور الى سبب بطلان قرار تعيينه بغض النظر عما اذا كان الموظف حسن النية ام لا . واذن فنظرية الموظف الفعلى ترجع - فى الظروف العادية - الى فكرة الظاهر *l'idée d'apparence*

أى ان الشخص يظهر امام الجمهور بمظهر الموظف وتكون له جميع مظاهر الوظيفة الحقيقية (١) . اما فى الظروف الاستثنائية - كحالة الحرب والثورة والكوارث - فقليل انه ليس من الضرورى ان يكون الفرد قد عين تعيينا معقولا ، بل يعتبر الفرد موظفا فعليا ولو لم يصدر قط قرار بتعيينه ، لان نظرية الموظف الفعلى فى الظروف الاستثنائية تقوم

(١) André de Laubadère, Traité élémentaire de droit administratif, 3e éd. 1963 T. I n. 442 P. 239.

على فكسرة الضرورة l'idée de nécessité واذن ففكرة الظاهر
وفكرة الضرورة هما اساس نظرية الموظف الفعلي (١) .

ولما كانت الاعمال الادارية الصادرة من الموظف الفعلي صحيحة في
نظر القانون الاداري ، فانه - في رأينا - يعد كالموظف الحقيقي من حيث
خضوعه لاحكام المادة ١٥٤ من قانون العقوبات (٢) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بسريان المادة ١٨٧ من
قانون العقوبات (المقابلة للمادة ١٥٤ من قانون العقوبات المصري) على
امراة عهدت اليها مصلحة البوستة العمومية بالعمل كمساعدة بأحد
المكاتب وأقسمت اليمين بهذه الصفة على الرغم من أنها لم تكن قد بلغت
سن الثامنة عشرة اللازمة للتوظيف بالبوستة (٣) . وقضت محكمة
أورليانز Orléans بتطبيق المادة ١٨٧ سالفة الذكر على فرد عين
كموزع احتياطي على الرغم من أنه لم يتسلم سنداً كتابيا بتعيينه ولم
يحلف اليمين التي تشترطها التعليمات . وقضت محكمة نيم Nimes
بتطبيق المادة ١٨٧ سالفة الذكر على شخص اعتمد تعيينه مدير البوستة
كساع مؤقت بالريف بدلا من الساعي الاصلى ، ولم يكن قد اقسم اليمين
التي تشترطها التعليمات ، وقد ايدت محكمة النقض هذا الحكم
ورفضت الطعن المرفوع من المتهم (٤) .

٩ - غير الموظف :

لا تمكن معاقبة غير الموظف بالمادة ١٥٤ من قانون العقوبات الا بوصفه
شريكا للموظف (٤) . وجاء بتعليقات العقابية على هذه المادة ان حالة

(١) لوبادير - المرجع السابق - بند ٤٤٢ ص ٢٣٩ - انظر تطبيق هذه النظرية على
الاعمال الصادرة من حكومة فيشى

٤٤٦ ص ٢٤٠ .

(٢) بهذا المعنى بلانشي - المرجع السابق - بند ٤٧٠ ص ٧٨٤ ، جارو المرجع السابق
- بند ١٥٦٤ ص ٤٥٥ .

(٣) نقض جنائي في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٤٩ دالوز ١٨٤٩ - ٥ - ٣١٢ .

(٤) المراجع في الصفحة التالية .

الاشتراك تسرى عليها القواعد العمومية الخاصة به ، . فاذا اشترك غير الموظف مع الموظف بأن حرضه او اتفق معه او ساعده على ارتكاب الفعل المكون للجريمة ، فوقعت بناء على ذلك ، فان غير الموظف يعتبر شريكا للموظف طبقا للمادة ٤٠ من قانون العقوبات (١) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة الاستئناف الاهلية بأن افشاء التلغرافات لا يعاقب عليه الا اذا حصل بواسطة احد موظفي الحكومة او مصلحة التلغرافات او مأموريها او بواسطة احد الافراد بالاشتراك مع احد هؤلاء الموظفين او المأمورين بالشرائط القانونية المنصوص عنها في القانون . فافشاء التلغرافات المسلمة الى مصلحة التلغرافات اذا وقع من غير هذه

(٤) محكمة اورليانز في ٢٤ ابريل ١٨٧٦ سيري ١٨٧٦ - ٢ - ١٦٩ ، وبهذا المعنى أيضا محكمة بوتييه في أول ديسمبر سنة ١٨٧٧ سيري ١٨٧٧ - ٢ - ٣٢٥ .

محكمة استئناف نيم في ٢٤ فبراير سنة ١٨٥٦ سيري ١٨٥٦ - ١ - ٥٥٠ .
نقض فرنسي في ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٦ - ١ - ٥٥٠ وقالت محكمة النقض في اسباب هذا الحكم :

... Que, si l'arret attaqué ne constate pas que le demandeur ait prêté le serment que les règlements prescrivent, avant l'entrée en fonctions, l'omission de cette formalité, tout essentielle qu'elle est, ne peut profiter à l'agent qui trahit la confiance dont il est investi. ni lui assurer l'impunité de méfaits commis par lui dans un emploi qu'il a publiquement rempli, et dont il a assumé tous les devoirs; — Attendu qu'en interprétant ainsi l'art. 187 Cod. pén., l'arret attaqué, loin d'avoir voilé, n'en a fait qu'une juste et saine application, ...

وكذلك كان الشأن بالنسبة للمادة ١٨٧ من قانون العقوبات الفرنسي قبل تعديلها سنة ١٩٢٢ (انظر بلانشي - المرجع السابق - بند ٤٧٢ من ٧٨٥ ، جارو - المرجع السابق - بند ١٥٦٦ من ٤٦١) .

(٢١) جندي عبد الملك - المرجع السابق - بند ٩ من ٤٧٧ ، جارسون ، المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٢٦ من ٧٤٤ - انظر أيضا حكم محكمة قنا الابتدائية في ١٦ ابريل سنة ١٩١٤ (سبقنا الإشارة اليه) وقد دان المتهم الاول بوصفه فاعلا (فراشي بالبوستة) والمتهم الثاني بوصفه شريكا ولم يكن موظفا .

الطرق فلا عقاب عليه ، وغاية ما في الامر ان المفشى يكون قد ارتكب فعلا مضرا بالغير موجبا لتعويض الضرر كما تقتضيه قواعد القانون المدنى (١) .

١٠ - وقد ساوت المادة ١٥٤ بين ارتكاب الموظف للفعل المكون للجريمة وبين تسهيل ذلك لغيره ، فاعتبرت الموظف فاعلا للجريمة في الحالتين ، مع انه طبقا للقواعد العامة في الاشتراك اذا سهل الموظف لغيره ارتكاب الفعل المكون للجريمة يعتبر شريكا وليس فاعلا .

١١ - معاقبة غير الموظف فى القانون الفرنسى :

قلنا ان نص المادة ١٥٤ من قانون العقوبات لا ينطبق على غير الموظف العام . وقد فطن المشرع الفرنسى الى ما فى نص المادة ١٨٧ من قانون العقوبات (المقابلة للمادة ١٥٤ من قانوننا المصرى) من قصور فى هذا الشأن ، واستجاب الى النقد الموجه اليها من الفقه (٢) فأضاف اليها فقرة جديدة بالقانون الصادر فى ١٥ يونية سنة ١٩٢٢ بحيث جعل العقاب يشمل غير الموظفين اذا ارتكبوا فعلا من الافعال المنصوص عليها

(٢) محكمة الاستئناف الاهلية فى ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ مجلة القضاء س ٤ ص ٥٢ وتخلص واقعات هذه الدعوى فى ان النيابة العامة اتهمت توفيق كيرلس (موظف بمصلحة التلغرافات) والشيخ على يوسف (صاحب جريدة المؤيد) بافشاء تلغرافىي ، احدهما من سردار الجيش المصرى بكوشة الى ناظر الحربية ، والثانى وارد الى جريدة المقطم من مراسلها بمدينة بيا ، وقد نشر المتهم الثانى التلغراف الاول بجريدة المؤيد . ومحكمة عابدين الجزئية حكمت بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بادانة المتهم الاول لافشائه التلغراف الاول وبراءته من تهمة افشاء التلغراف الثانى ، كما قضت ببراءة المتهم الثانى . فاستأنفت النيابة والمتهم الاول . وقد تبينت محكمة الاستئناف عدم ثبوت التهمة فى جانب المتهم الاول فقضت ببراءته وقالت فى اسباب الحكم : « وحيث ان مجرد نشر التلغراف فى الجريدة ، وعدم التصريح من صاحبها بمصدر وصوله اليه لا يؤدى الى الجزم بأنه لم يأخذه الا من كيرلس لاحتمال وصوله اليه من طريق آخر »

(٢) وفى هذا الصدد يقول بلانشى انه ظاهر بوضوح من نص المادة ١٨٧ (قبل تعديلها) انه لا يعنى الافراد ، وانهم فى نظرها ثغرة يؤسف لها ويجب العمل على سدها (بلانشى - المرجع السابق - بند ٤٧٢ ص ٧٨٥ - انظر ايضا جازو - المرجع السابق - بند ١٩٦١ ص ٤٥٢ ، شوفو وهيل - المرجع السابق - بند ٨٨٧ ص ٣٤ .

فى تلك المادة ، وبذلك اصبح القانون الفرنسى يسوى بين الموظف وغير الموظف من حيث ارتكاب الجريمة ، بعكس المشرع المصرى الذى لا يزال يعتبر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٥٤ من جرائم الوظيفة العامة بمعنى أنه لا يعاقب عليها الا اذا وقعت من الموظف العام .

واذا كان المشرع الفرنسى يسوى بين الموظف وغيره من حيث ارتكاب الجريمة ، فانه يفرق بينهما من حيث العقوبة ، اذ يجعل عقوبة الموظف اشد من عقوبة غيره . فالقانون الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ (مادة ٧) عدل العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٨٧ من قانون العقوبات فجعلها الغرامة التى لا تقل من ٥٠٠ فرنك ولا تزيد على ٣٠٠٠ فرنك والحبس الذى لا يقل عن ثلاثة أشهر ولا يزيد على خمس سنوات والحرمان من تولى الوظائف العامة مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات ، اذا وقعت الجريمة من موظف . اما اذا وقعت من غير موظف فان العقوبة تكون الحبس مدة لا تقل عن ستة ايام ولا تزيد على سنة والغرامة التى لا تقل عن ٥٠٠ فرنك ولا تزيد على ٣٠٠٠ فرنك او احدى هاتين العقوبتين (١) .

(١) وتذكر فيما يلى نص المادة ١٨٧ من قانون العقوبات الفرنسى طبقا لآخر التعديلات التى أدخلت عليها :

Toute suppression, toute ouverture de lettres confiées à la poste commise au fonctionnaire ou un agent du Gouvernement ou de l'administration des postes, sera punie d'une amende de 500 F. à 3000 F., et d'un emprisonnement de trois mois à cinq ans. Le coupable sera de plus, interdit de toute fonction ou emploi public pendant cinq ans au moins et dix ans au plus.

En dehors des cas prévus au paragraphe 1er du présent article, toute suppression, toute ouverture de correspondances adressées à des tiers, faite de mauvaise foi, sera puni d'un emprisonnement de six jours à un an et d'une amende de 500 F. à 3000 F. ou de l'une de ces peines seulement.

١٢ - والواقع اننا لا نرى مبررا لجعل الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٤ من قانون العقوبات مقصورة على الموظف العام مادام التعسدي على المراسلات يمكن ان يقع من أى شخص أيا كانت صفته . ونحن لا ننكر ان وقوع الفعل من الموظف يكون اشد جسامة واكثر خطورة لانه يخون الثقة الممنوحة له بحكم وظيفته ، ولكن هذا لا يبرر اعفاء غير الموظف من العقاب ، خصوصا وقد لوحظت في السنوات الاخيرة كثرة حالات التعسدي على المراسلات من غير الموظفين ، فمثلا اذا اخطأ ساعي البريد وسلم بحسن نية خطابا الى غير المرسل اليه ، فلا يعاقب الساعي لعدم توافر القصد الجنائي عنده ، اما اذا قام مستلم الخطاب بفتحه او اخفائه على الرغم من علمه بأن ليس المرسل اليه ، فانه يعاقب طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٨٧ من قانون العقوبات الفرنسي ، اما في مصر فانه - للأسف - يفلت من حكم المادة ١٥٤ من قانون العقوبات .

١٣ - صلة القرابة او الزوجية :

هل تعتبر صلة القرابة او الزوجية مبررا للاعفاء من نص المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ؟! فمثلا اذا وجد موظف مكتب البريد اثناء عمله خطابا مرسلا الى ابنته او زوجته ففتحه او اخفاه ، فهل يعاقب بموجب النص سالف الذكر ، ام ان هذه الصلة تجيز له ارتكاب الفعل وبالتالي تدرأ عنه المسئولية ؟!

اثيرت هذه المسألة أمام القضاء الفرنسي ، فذهبت بعض المحاكم في بادئ الامر الى ان للزوج حق مراقبة المراسلات الخاصة بزوجته ، اما هذه الاخيرة فعلى العكس من ذلك ليس لها حق مراقبة مراسلات زوجها (١) . ولكن هذا القضاء لم يعد مقبولا بعد ان اصبح الزوجان على قدم المساواة (٢) .

(١) محكمة بورجو Bordeaux في ١٥ مارس سنة ١٩٢٩ دالوز ١٩٣٠ - ٢ - ١٢٩ .

(٢) انظر المادة ٢١٣ من القانون المدني الفرنسي المعدل بالقانون الصادر في ١٨ فبراير

سنة ١٩٣٨ والقانون الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ والامر الصادر في ٩

أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

ولذلك استقر القضاء الفرنسي الان على انه لا يجوز لاي من الزوجين مراقبة مراسلات الاخر ، فقضت محكمة النقض بأن الزوج الذي يفتح رسالة خاصة بزوجه يقع تحت طائلة المادة ١٨٧ من قانون العقوبات ، ولا يستطيع الاحتماء وراء نص المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات التي لا تعاقب على السرقات الحاصلة بين الازواج او بين الاصول والفروع (١) . وقضت محكمة جنح السين في ١٦ مارس سنة ١٩٦١ بادانة زوج اخفى خطابا مرسلا الى زوجته ، وقالت المحكمة ان جريمة الاخفاء تختلف تماما عن جريمة السرقة ، وبالتالي لا يتمتع الزوج بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات (٢) . وقضت نفس المحكمة بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ ببراءة زوجة اتهمت باخفاء خطاب لزوجها ، لان ما ارتكبه يعتبر سرقة لا يعاقب عليها القانون الفرنسي (٣) .

وقد تبدو لاول وهلة قسوة هذا القضاء ، اذا لوحظ ان السرقة والنصب وخيانة الامة الحاصلة بين الازواج والاصول والفروع لا يعاقب عليها القانون الفرنسي ، فكيف يعاقب على فتح او اخفاء المراسلات الخاصة بهم ؟! ولكن امعان النظر في هذا القضاء يؤدي الى تأييده لان التعدي على المراسلات بالفتح او الاخفاء لا يمس القريب او الزوج

(١) نقض جنائي في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ لاسوريس كلاسير السدوري J.C.P. ١٩٥٨ - ٢ - ١٠٥٨٠ مع تعليق Hugueney - انظر ايضا تعليق هيجيني Larquier على هذا الحكم بمجلة العلم الجنائي وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٥٨ ص ٦٣٦ .

(٢) محكمة جنح السين في ١٦ مارس سنة ١٩٦١ جازيت دي باليه ١٩٦١ - ٢ - ١٦٨ . انظر تعليق بوزا Bouzat على هذا الحكم بمجلة العلم الجنائي وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٦٢ ص ١٠٢ .

(٣) محكمة جنح السين في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ جازيت دي باليه ١٩٦٣ - ٩ - نوفمبر سنة ١٩٦٣ - انظر تعليق هيجيني Hugueney على هذا الحكم بمجلة العلم الجنائي وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٦٤ ص ١٣٦ وتعليق بوزا بنفس المجلة ص ١٤٤ - انظر ايضا حكم محكمة جنح جراس Grasse في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٤ جازيت دي باليه ١٩٤٤ - ٢ - ١٣٨ - انظر ايضا جارمون - المرجع السابق - بند ٩١ ص ٧٥١ .

فحسب ، وانما يمس ايضا الطرف الآخر فى المراسلة وهو ليس من
اعضاء الاسرة وبالتالي يجب حمايته .

١٤ - ولكن يلاحظ ان الوالدين من حقهما فتح الخطابات المرسلة الى
اولادهما القصر ومراقبة احاديثهم التليفونية . وكذلك من حقهما ان
يعهدا بهذا الحق الى من يتولى رقابة ابنهما القاصر ، ويرجع ذلك الى
ان القاصر ليست لديه القدرة على مباشرة اوجه نشاطه بمفرده (١) .

المبحث الثانى

الركن المادى

١٥ - يتكون الركن المادى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٥٤
من قانون العقوبات من فعل الفتح او الاخفاء او الافشاء ، وان يقع ذلك
على مكتوب او برقية . لذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين : المطلب
الاول نتكلم فيه عن الفتح والاخفاء والافشاء ، والمطلب الثانى نتكلم فيه
عن محل الجريمة .

المطلب الاول

الفتح والاخفاء والافشاء

١٦ - تحدثت الفقرة الاولى من المادة ١٥٤ من قانون العقوبات على
اخفاء وفتح المكاتب ، اما الفقرة الثانية فتحدثت على اخفاء وافشاء
البرقيات . واذن فالاخفاء قد يقع على خطاب او برقية ، اما الفتح فتتفرد
به الخطابات ، كما ان الافشاء مقصور على البرقيات دون الخطابات .
وقد يختلس الموظف او غيره الخطاب او البرقية ، فهل يقع الاختلاس
تحت طائلة المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ؟ وهل يسرى هذا النص على
من يمزق او يتلف احدى الرسائل ؟!

(١) جان بليسييه ، حماية سرية المراسلات بالنسبة لقانون العقوبات ، مجلة العلم

لذلك سنتكلم فيما يلي عن الفتح والاختفاء والافشاء والاختلاس والاتلاف .

١٧ - أولا : الفتح :

الفتح هو فض الحرز المحتوى على الرسالة بآية طريقة ، او هو ازالة العائق المادى الذى يضعه المرسل محافظة على السر (١) . ويستوى ان يكون الفتح بطريقة ظاهرة ، مثل كسر الختم او قطع المظروف او تمزيق اللغائف ، او بطريقة غير ظاهرة تنطوى على شيء من الحذق والمهارة بحيث لا يكتشفها الشخص العادى ، كازالة الصمغ من المظروف وفتحه واعادة غلقه مرة اخرى (٢) .

ويلاحظ أن نسخ صورة طبق الاصل من خطاب مفتوح لا عقاب عليه بموجب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه اذا كان مراقب احدى الشركات مكلفا بملاحظة سلوك مدير فرع من فروع الشركة ، فنقل نسخة من خطاب مفتوح وجده على مكتب مدير الفرع ، وارسل النسخة الى مدير الشركة ، فإن هذا الفعل لا يقع تحت طائلة المادة ١٨٧ من قانون العقوبات (١) .

١٨ - ثانيا : الاختفاء :

تتشرك الخطابات والبرقيات فى امكان اخفائها ، والاختفاء هو كل ما من شأنه منع وصول الخطاب او البرقية الى المرسل اليه ، سواء كان ذلك بالقائها او بتسليمها الى شخص آخر او بحفظها عند المخفى (١) .

(١) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٢٩ ص ٧٤٤ ، جنيدى عبد الملك - المرجع السابق - بند ١١ ص ٤٧٨ .

(٢) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٢٩ ص ٧٤٤ .

(١) نقض جنائى فى ١٨ يونية سنة ١٩٣٧ داللو الاسبوعى ١٩٣٧ - ٤٨٨ - انظر أيضا تعليقات داللو على قانون العقوبات الفرنسى - طبعة سنة ١٩٦٤ - مادة ١٨٧ ص ١١٠ .

وقد لاحظنا على احكام القضاء الفرنسى توسعها فى تفسير معنى الاخفاء suppression فاعتبرت الاحتجاز المؤقت للرسالة او التأخير المعتمد فى تسليمها الى المرسل اليه بمثابة اخفاء يقع تحت طائلة العقاب (٢) .

فقد عرضت على محكمة جنح ستراسبورج Strasbourg دعوى تخلص واقعاتها فى ان احد الشركاء فى ملكية عقار كان على خلاف مع مستأجر احدى الشقق ، فاستولى مؤقتا على خطابين مرسلين الى المستأجر وضعهما ساعى البريد خطأ فى صندوقه ، وقام بتصوير مظهر وفى الخطابين دون فتحهما ليقدم الصورتين امام القضاء كدليل على ان المستأجر قد خالف شروط عقد الايجار باستخدام مسكنه فى أغراض تجارية . وعندما قدم هذا المالك الى المحاكمة الجنائية ، قضت المحكمة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٠ بادانته فى تهمة اخفاء المراسلات عملا بالفقرة الثانية من المادة ١٨٧ من قانون العقوبات الفرنسى (٣) .

وقضت محكمة كولمار Colmar فى قضية تخلص فى ان مالك احدى الشقق فتح خطأ خطابا مرسلا الى مستأجر الشقة من عشيقته ، فهذا المالك لا يعاقب لانه لم يعتمد فتح الخطاب ، ولكن اذا حدث انه بدلا من ان يسلم الخطاب الى المرسل اليه ، ارسله الى زوجته لتعلم

(١) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٣١ ص ٧٤٤ ، جندى عبد الملك - المرجع السابق - بند ١٢ ص ٤٧٨ .

(٢) ومن الاحكام الحديثه : نقض جنائى فى ٩ يناير سنة ١٩٦٣ بليتان ١٩٦٣ - ١٦٦ ، نقض جنائى فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بليتان ١٩٦٠ - ٦١٤ - ١٢٠٢ - ومن الاحكام القديمة : نقض جنائى فى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ دالوز ١٨٨٩ - ٥ - ٣٦٨ ، محكمة ليموج فى ٦ يونيه سنة ١٨٨٤ سيسيرو ١٨٨٤ - ٢ - ١٨٥ ، محكمة بوتييه فى اول ديسمبر سنة ١٨٧٧ وقد سبقته الاشارة اليه . - ولعل هذا يرجع الى ان الدولة تحتكر مرفق البريد (جارسون - المرجع السابق - بند ٢٧ ص ٧٤٤) وفى مصر تنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ فى شأن البريد على ان (لهيئة البريد وحدها احتكار نقل الرسائل من مكان الى آخر) .

(٣) محكمة جنح ستراسبورج فى ١٩ مايو ١٩٦٠ جازيت دى باليه سنة ١٩٦٠ - ٢ - ٢٤٦ - انظر تعليق هجينى على هذا الحكم بمجلة العلم الجنائى وقانون العقوبات المقارن -

العلاقة القائمة بين زوجها وعشيقته ، فانه في هذه الحالة يعاقب لانه
يعتبر في حكم من اخفى الرسالة (١) .

١٩ - وفي مصر - حيث لا يمكن معاقبة غير الموظف - نستطيع ان
نقول ان ساعى البريد اذا تعمد تسليم الخطاب الى غير المرسل اليه
يعتبر قد ارتكب جريمة الاخفاء .

٢٠ - ومن القضايا الهامة التى اثارت اهتمام رجال الفقه الفرنسى
قضية تخلص واقعاتها فى ان سيدة تملك منزلا ، اخذت لبضعة دقائق
خطابا مرسلا الى احد المستأجرين وقامت بتصوير الظروف لتقديم
الصورة كدليل فى احدى القضايا ، وعندما قدمت هذه السيدة
للمحاكمة الجنائية بتهمة التعدى على المراسلات قضت محكمة جنح
السين ببراءتها . فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بالاستئناف،
ومحكمة استئناف باريس قضت بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٩ بالغاء
الحكم المستأنف وبمستولية التهمة . ولما عرض النزاع على محكمة
النقض قضت بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بنقض حكم محكمة
باريس لان الفعل المنسوب الى المتهمة لا يحمل معنى الفتح او الاخفاء
المفهوم من نص المادة ١٨٧ من قانون العقوبات (١) . وعندما احيلت الدعوى
الى محكمة استئناف اميين Amiens للحكم فيها من جديد ، لم تنقيد
بما ذهبت اليه محكمة النقض ، بل قضت بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٢
بان الفعل المسند الى المتهمة يقع تحت طائلة المادة ١٨٧ من قانون

سنة ١٩٦١ ص ١١٥ وتعليق بوزا Bouzat على نفس الحكم بنفس المجلة ص ٢٥٦ -
انظر ايضا حكم محكمة استئناف باريس فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩ دالوز ١٩٦٠ ،
٤٨٤ ، وحكم نفس المحكمة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ جازيت دى باليه ١٩٦٠ - ٢ -
١٤١ وتعليق بوزا على هذين الحكمين بمجلة العلم الجنائى وقانون العقوبات
المقارن سنة ١٩٦١ ص ١١٨ .

(١) محكمة كولمار فى ١٩ ابريل سنة ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٦ - ٥٨٥ .

العقوبات لان هذا النص يعاقب كل شخص يتدخل عمدا في الطريق الطبيعي للمراسلة بين المرسل والمرسل اليه . فيؤدي تدخله الى تعطيل وصول الرسالة ، ولو كان ذلك لفترة وجيزة . وما لا جدال فيه ان المتهم قد تدخلت في السير الطبيعي للرسالة ، وعطلت وصولها الى المرسل اليه فترة من الوقت قدرتها المتهم نفسها بوضعة دقائق لتتمكن من تصويرها ، ومن ثم فان هذا الفعل يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من قانون العقوبات (٢) .

٢١ - واذا تعمد الموظف (وكذلك غير الموظف في القانون الفرنسي) اعادة الرسالة الى هيئة البريد مدعيا ان المرسل اليه غير معسوف او غير مقيم بالعنوان المدون على الرسالة ، فانه يكون قد ارتكب جريمة

(١) نقض جنائي في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ جازيت دي باليه ١٩٨٢ - ١ - ٢٢٢ وقالت المحكمة في اسباب هذا الحكم :

Attendu que la Cour d'appel relève qu'en retenant pendant le court instant nécessaire pour photographier les enveloppes des plis destinés à un tiers, tout en produisant devant les tribunaux les preuves obtenues, la prévenue avait voilé le secret des correspondances que l'article 187 du Code pénal a précisément entendu garantir. — Mais attendu que si les faits constatés révèlent à la charge de leur auteur une indiscretion coupable et de nature à causer préjudice au destinataire du courrier, il n'en résulte pas qu'il y ait auverture ou suppression de correspondance, au sens du texte pénal sus — visé; qu'ainsi l'arrêt attaqué n'a pas légalement justifié sa décision

(٢) محكمة استئناف اميين في ١٩ يناير سنة ١٩٦٢ جازيت دي باليه ١٩٦٢ - ١ - ٢٢٢ وقالت المحكمة في اسباب هذا الحكم :

Attendu que l'élément matériel du délit prévu et puni par l'art. 187 du Code pénal est constitué notamment par un fait de suppression de correspondance ayant eu pour résultat de priver définitivement ou même temporairement un tiers de la correspondance qui lui était destinée; attendu qu'il en découle que toute personne qui s'en-

اخفاء الرسالة . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى دعوى تخلص فى ان صاحب منزل يدعى جويلاما كان على خلاف مع بعض المستأجرين ، فدأب على رفض تسليم الخطابات والطرود التى ترد اليهم ، وكان يعيدها الى البوستة وعليها عبارة « غير معروف » على الرغم من ان الرسائل كانت تكتب عليها بعد ذكر اسم المرسل اليه عبارة « طرف السيد جويلاما » نظرا لعدم وجود بواب للمنزل وعدم وجود صناديق خطابات خاصة بكل مستاجر ، فضلا عن ان صاحب المنزل باعتباره مقيما فى احدى شققه كان يتولى توزيع المراسلات الواردة الى السكان ، وقد اعتبرت محكمة النقض هذا المالك - تأييدا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه - مرتكباً لجريمة اخفاء المراسلات (١) .

٢٢ - ثالثا : الافشاء :

قصرت المادة ١٥٤ من قانون العقوبات الافشاء على السرقيات دون

trement dans le circuit normal des correspondances, entre l'expéditeur et le destinataire, a l'obligation d'en assurer l'acheminement exact et immédiat, et se rend coupable du délit ci-dessus visé dès l'instant que, de mauvaise foi, elle commet un acte de rétention volontaire, même de courte durée, de la correspondance qu'elle détient; attendu qu'en l'espèce, il est incontestable que pendant un certain temps, évalué par elle devant le tribunal, à quelques minutes seulement, la danme S... a détourné de leur circuit normal d'acheminement les lettres adressées au sieur B..., se les appropriant momentanément pour pouvoir les photographier, et qu'elle a de ce fait retardé volontairement la transmission de son courrier audit B....

وبهذا المعنى أيضا محكمه جنح السين فى ١٦ مارس ١٩٦١ جازيت دى باليه ١٩٦١ - ٢ - ١٦٨ . ويرى بوزا انه من المفيد عرض الامر على الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض لتقرر الرأى الواجب اتبعه فى هذا الصدد . (تعليق بوزا بمجلة العلم الجنائى وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٦٢ ص ٢٢٦) .

الخطابات ، ويرجع ذلك الى ان الموظف المختص يقوم بالاطلاع على البرقية ويتولى ارسال كلماتها ، فهو اذن بحكم عمله يعلم محتواها ويجب ان يكون أميناً عليه ، فاذا افشاء وقع تحت طائلة العقاب .

والافشاء يقصد به اطلاق الغير على مضمون البرقية بأية طريقة كانت، فقد يكون بالكتابة او المشافهة او الاشارة وما الى ذلك (٢) . ويكفى لتحقيق الجريمة ان يكون الافشاء بجزء من البرقية ، ولا يشترط ان يكون الافشاء علينا ، بل يكفي ان يكون الشخص واحد (٣) فموظف مكتب التلغراف الذي يفشى لزوجته بمضمون احدى البرقيات يعاقب بموجب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ولو طلب من زوجته كتمان السر .

٢٣ - هذا ويلاحظ ان الموظف الذي يتسلم اصل البرقية من مرسلها يعتبر أميناً عليها ، فاذا افشاها يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الخاصة بافشاء الاسرار ، ولكنه في نفس الوقت يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة

(١) نقض جنائي في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ بليتان ١٩٦٠ - ٦١٤ - ١٢٠٢ ، انظر أيضاً نقض جنائي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بليتان ١٩٦٠ - ٤٥٩ - ٩٠٨ وتعليق وزا على هذا الحكم بمجلة العلم الجنائي سنة ١٩٦١ ص ٣٥٧ .

ويلاحظ انه في مصر تنص المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن البريد على ان « يلزم ملاك المباني المكونة من طابقين فأكثر في المدن والجهات والاحياء التي يصدر بها قرار من وزير المواصلات بوضع صناديق مغلقة خاصة بالبريد في مدخل المبنى يخصص كل منها لكل مسكن مستقل ، وعلى من يخصص له هذا الصندوق ان يبين اسمه عليه . ولهية البريد ان تنشئ هذه الصناديق بصروفات يرجع بها على المالك اذا تخلف عن انشائها خلال المهلة التي تحددها له الهيئة » وتنص المادة ٨ على ان كل من يخالف احكام المادة ٦ يعاقب بعقوبة المخالفة مع الحكم بالزامه بان يدفع لهية البريد نفقات انشاء الصندوق » .

(٢) محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة سادسة سنة ١٩٦٤ بند ٣٧٦ ص ٤٠٠ .

(٣) محمود مصطفى - المرجع السابق - بند ٣٧٦ ص ٤٠٠ ، جمال الدين العطفي - الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر - رسالة دكتوراه سنة ١٩٦٤ بند ٢٧٠ ص ٤٢٣ .

١٥٤ • ولما كانت العقوبة المقررة في هذه المادة الاخيرة اشد من عقوبة جريمة افشاء الاسرار ، فان المادة الواجبة التطبيق في هذه الحالة هي المادة ١٥٤ (١) •

٢٤ - رابعا : الاختلاس :

قد يختلس الموظف او غيره رسالة او برقية معينة ، اى تتجه نيته الى اعتبارها مملوكة له ويضيفها الى ملكه ، فما هي الجريمة التى يمكن اسنادها للجاني في هذه الحالة ؟!

اذا كانت الرسالة او البرقية فى حيازة الموظف بسبب وظيفته ، وغير نيته الى تملكها ، فانه يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها فى

(١) محمود مصطفى - المرجع السابق - بند ٣٧٧ هامش ص ٤٠٢ - انظر أيضا نقض فرنسى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٤ - ١ - ٢٥ - ويلاحظ ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر قد نص فى المادة ٤٥ على ان « يعاقب الموظف بأحد الجزاءات المبينة فى البنود ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة السابقة فى الحالات الآتية : (٧) اذا أفشى الاسرار الخاصة بالعمل » . والجزاءات المشار اليها هى خفض المرتب ، والتنزيل الى مرتبه أدنى وخفض المرتب والتنزيل الى مرتبة ادنى ، والعزل من الوظيفة مع حفظ الحق فى المعاش او المكافأة أو مع الحرمان من كل او بعض المعاش أو المكافأة •

وهذا أيضا ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩١٩ بنظام الموظفين بهيئة المواصلات السلوكية والاسلوكية بأقليم مصر (مادة ٤٦) - وتنص المادة ٦١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام الموظفين بهيئة البريد على انه (لا يجوز للموظف ان يفضى بمعلومات عن الرسائل التى ينبغى ان تظل سرية بطبيعتها او بمقتضى تعليمات خاصة ، ويظل الالتزام بالكتمان قائما ولو بعد انفصال الموظف عن عمله » • - انظر أيضا قرار وزير المواصلات رقم ٦٤ مكرر بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ باصدار لائحة الجزاءات والعقوبات التأديبية لموظفى هيئة البريد وقرار وزير المواصلات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة الجزاءات التأديبية لموظفى هيئة المواصلات السلوكية والاسلوكية ومستخدميه وعمالها •

المادة ١١٢ من قانون العقوبات الخاصة باختلاس الاموال المسلمة الى الموظف بسبب وظيفته (١) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن الخطابات التي يسلمها اصحابها الى طواف البريد بسبب وظيفته هي من الاوراق المشار اليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية ، ذلك ان عبارة « الاموال او الاوراق او الامتعة او غيرها » الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة ادبية او اعتبارية (٢) .

اما اذا كانت الرسالة في حيازة غير الموظف — كما اذا كانت في حيازة المرسل اليه او المرسل الذي لم يسلمها بعد الى هيئة البريد —

(١) ونص المادة ١١٢ عقوبات صريح في عدم التفرقة بين المال المملوك للدولة او لاحد الافراد (محمود مصطفى — المرجع السابق — بند ٤٢ ص ٦٠ ، أحمد فتحي سرور — الجرائم المضرة بالمصلحة العامة — طبعة اولى سنة ١٩٦٣ — بند ١١٠ ص ١٦٠ ، أبو اليزيد المتيت — اختلاس الاموال العامة — مجلة ادارة قضايا الحكومة — س ٨ عدد ٢ ص ١٠١ — وقد يقع الموظف تحت طائلة المادة ١٥٢ من قانون العقوبات اذا اختلس او اتلف أوراقا او مستندات او سجلات او دفاتر متعلقة بالحكومة اذا كان هو الحافظ لها ، وفي هذه الحالة يوصف الفعل الواحد بوصفين : الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ والجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢ ، ومن ثم يجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد وهي جريمة المادة ١١٢ من قانون العقوبات . — انظر في التفرقة بين المادة ١١٢ والمادة ١٥٢ عقوبات مقال الدكتور أبو اليزيد المتيت سالف الذكر ص ١٠٣ .

(٢) نقض جنائي في ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ٥٦ ص ٢١٥ — ومن أحكام القضاء الفرنسي انظر نقض جنائي في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ دالوز ١٨٨٩ — ٥ — ٣٦٨ وقد سبقت الإشارة اليه . — قارن نقض مصري (الدائرة الجنائية) في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٢٢٠ ص ٧٩٠ وكانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بوصفه موظفا عموميا ومن الامناء على الودائع (موزع بريد) اختلس الرسالة الميمنة محتوياتها بالمحضر والمسلمة اليه بسبب وظيفته ، وطلبت من غرفة الاتهام احواله الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١١٢ — ٢ و ٢١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٥٤ و ١/٣٤١ و ١/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين وبالعزل من وظيفته وذلك على اعتبار أن المتهم المذكور في الزمان والمكان المذكورين :

وقام الموظف باختلاس هذه الرسالة (١) دون ان يكون لوظيفته دخل في ذلك فانه يعتبر سارقا في هذه الحالة وتوقع عليه عقوبة السرقة ، شأنه في ذلك شأن الافراد العاديين ، فالمراسلات - مهما كانت تفاهة قيمتها المادية - يمكن ان تكون محلا للسرقة (٢) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن الشخص الذي يفتح صندوق خطابات الغير ويستولي قسرا وبسوء نية على الخطابات التي وضعها بالصندوق موزع البريد ، يعتبر سارقا (٣) .

اولا - اختلس رساله مسلمه اليه من مصلحة البريد على سبيل الوديعة لتسليمها الى صاحبها على عبد الله رضوان وذلك اضارا بمالكها .
ثانيا - أخفى الرسالة سالفة الذكر . وقد أيدت محكمة النقض هذا الحكم دون أن تناقش التكييف القانوني للتهمة .

(١) ويلاحظ ان الاختلاس في هذه الحالة يختلف عن الاختلاس المتصور عليه في المادة ١١٢ عقوبات . وفي هذا تقول محكمة النقض ان الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات فرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على ضغط المال أو الشيء المقوم به الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته ، فهذه الصورة من الاختلاس هي صورة من صور خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة - فالاختلاس في هذا الباب يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلصة أو بالقوة بنية تملكه ، أما في هذه الصورة فالشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تنصرف نية الحائز الى التصرف فيه على اعتباره أنه مملوك له ، ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قارنه من أعمال مادية - وجدت جريمه الاختلاس تامه ، ولو كان التصرف لم يتم فعلا (نقض جنائي في ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٦٦ ص ٣٢٩ - أنظر أيضا نقض جنائي في ٢٩ يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ٢٥ ص ٩٣) .

(٢) وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمود مصطفى « يكفي أن تكون للشيء قيمة أدبية ، فالخطابات العادية التي لا تثبت حقا أو تخالفا تصلح محلا للسرقة ، ولو أنها لا تعتبر جزء من الزمة المالية ، إذ أنها قابلة للتملك الخاص ولها قيمة اعتبارية لدى صاحبها » (محمود مصطفى - المرجع السابق - بند ٣٩٧ ص ٤٣١) - أنظر أيضا تعليقا لنا بعنوان « بيان قيمة المسروقات في الحكم الجنائي » مجلة إدارة قضايا الحكومة س ٩ عدد ٢ ص ١١٥ ، جارو - المرجع السابق - بند ١٥٦٦ ص ٢٦١ ، جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٨٠ ص ٧٤٩ ، محكمة باريس في ٥ يناير سنة ١٩١٤ سبيري ١٩١٥ - ٢ - ٣٩ .

(٣) نقض جنائي في ٢٢ يولية سنة ١٩٢٦ سبيري ١٩٢٨ - ١ - ٧٣ مع تعليق زو .

ولكن اركان جريمة السرقة لا تتوافر اذا تم تسليم الخطاب بطريق الخطأ وقام المستلم بفتحه (١) .

٢٥ - وللتفرقة بين الاخفاء والاختلاس اهمية كبيرة فى القانون الفرنسى ، لان الشارع الفرنسى لا يعاقب على السرقة الحاصلة بين الازواج والاصول والفروع وانما يجيز فقط المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عنها (مادة ٣٨٠ عقوبات) . وتطبيقا لذلك قضت محكمة جنح السين بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ فى دعوى تخلص فى ان زوجين بينهما دعوى تطليق وقيم الزوج منفصلا عن زوجته فى احدى غرف الشقة التى يقيم بها ، واتهم الزوج زوجته بأنها استولت على خطاب كان ينتظر وصوله اليه ، ولكن الزوجة اقامت الدليل على ان الخطاب وجد ملقى على الارض فى المكان الذى يضع فيه الزوج ثيابه . وبعد ان استعرضت المحكمة واقعات الدعوى قررت ان الجريمة اخفاء المراسلات تستلزم تعمد الاحتفاظ بالخطاب ولو لفترة قصيرة قبل وصوله الى المرسل اليه ، فلا تقوم هذه الجريمة الا فى الفترة بين ارسال الخطاب ووصوله الى المرسل اليه ، ولما كانت الظروف التى استولت فيها المتهم على الخطاب غير معروفة فقد تكون استولت عليه قبل وصوله الى زوجها ، وقد تكون أيضا - كما زعمت - قد استولت عليه بعد تسليمه الى زوجها ، وفى هذه الحالة لا تكون قد ارتكبت جريمة اخفاء ، وانما جريمة سرقة ، وبناء عليه قضت المحكمة ببراءة المتهم (٢) .

(١) نقض جنائى فى ٢٢ يناير ١٩٤٨ داللو ١٩٤٨ - ١٤٣ . وأحيانا يوصف الفعل بأنه خيانة امانة لا سرقة ، كما اذا أعطى شخص صديقا له رسالة وطلب منه تسليمها الى مكتب البريد ولكنه استولى عليها نفسه ، وقد يوصف الفعل بأنه جريمة نصب اذا استعمل الجانى طرقا احتيالية أو انتحل اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة وادى ذلك الى استيلائه على خطاب ليس مرسلا اليه ، وليس بشرط لتوافر جريمة النصب فى هذه الحالة أن يتضمن الخطاب التزاما معيناً أو ابراء من التزام معين (انظر جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٨٢ و ٨٣ ص ٧٥٠) .

(٢) محكمة جنح السين فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ جازيت دى باليه ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ - انظر تعليق بورا على هذا الحكم بمجلة العلم الجنائى سنة ١٩٦٤ ص ١٤٤ وقد سبقت الإشارة اليه .

٢٦ - خامسا : الاتلاف :

تنص المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات على ان « كل من احرق او اتلف عمدا بأى طريقة كانت شيئا من الدفاتر او المضابط الاصلية او السجلات او نحوها من اوراق المصالح الاميرية او الكمبيالات او الاوراق التجارية او الصيرفية او غير ذلك من السندات التى يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى او باحدى هاتين العقوبتين فقط » .

وهذا النص يتناول جميع الاوراق ، سواء كانت عمومية او خصوصية ، ولا يشترط ان تكون الورقة مثبتة او منشئة لدين او تصرف او براءة ذمة ، وهذا واضح من الترجمة الفرنسية لهذا النص اذ جاء به *ou tout autre pièce* ومعناه « او أية ورقة أخرى » مع ان النص العربى جاء به « او غير ذلك من السندات » (١) .

لذلك نرى ان هذا النص ينطبق على من يتلف خطابا او برقية بشرط ان يترتب على هذا الاتلاف ضرر للغير ، سواء كان الضرر ماديا او ادبيا ، وسواء كان حالا او مستقبلا .

ولكن الجانيه - اذا كان موظفا عاما - قد يخضع ايضا لحكم المادة ١٥٤ من قانون العقوبات باعتبار ان الاتلاف - الذى يؤدى الى عدم وصول الرسالة الى المرسل اليه - بعد اخفاء لها . وفى هذه الحالة يجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد ، وهى جريمة الاتلاف (٢) .

المطلب الثانى

محل الجريمة

٢٧ - تحدثت المادة ١٥٤ من قانون العقوبات عن المكاتيب *lettres* والتلغرافات *dépêches télégraphiques* فهل يقصر المشرع الحماية على هذين النوعين من المراسلات ؟ وهل يمكن ادراج المحادثات السلكية واللاسلكية تحت النص المذكور ؟

(١) محمود مصطفى - المرجع السابق - بند ٥٥١ من ٦١٤ .

(٢) مع ملاحظة توقيع عقوبة الغزل المنصوص عليها فى المادة ١٥٤ من قانون العقوبات .

سنبين فيما يلي المكاتيب والتلغرافات ، ثم نوضح ما اذا كانت
المحادثات السلكية واللاسلكية يشملها نص المادة ١٥٤ ام لا .

٢٨ - لولا : المكاتيب .

يراد بالمكاتيب كافة الرسائل المكتوبة ايا كان نوعها ، فيستوى ان تكون
خطابا او طردا او نشرة او جريدة او تذكرة او احدى العينات الخاصة
بالدعاية لصناعة معينة (١) .

ويشترط لتحقيق جريمة فتح المكتوب ان تكون الرسالة داخل حرز
مقفل ، بغض النظر عن وسيلة قفل الحرز ، فقد تكون بالصمغ او بالاربطة
او بالشمع الاحمر وما الى ذلك (٢) .

اما اذا كانت الرسالة مفتوحة ، مثل الخطابات المفتوحة والبطاقات
البريدية carte postale فلا تنطبق على من يطلع عليها المادة ١٥٤ عقوبات،
لان فعله لا يعد فتحا للرسالة . ولكن يلاحظ ان موظف هيئة البريد يعتبر

(١) وتنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن
البريد على أنه : « يقصد بالرسائل في تطبيق أحكام هذا القانون ما لا يجاوز
وزنه كيلو جرامين من البطاقات المخلقة والمفتوحة والبطاقات والاوراق سواء
كانت مخطوطة أو مطبوعة وكذلك الطرود المخلقة » - وفيما يتعلق بمسئولية هيئة
البريد عن فقد الرسائل وتأخيرها أنظر نقض مدني في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦
مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٥٤ ص ٣٦٤ وتعليق الدكتور أبو اليزيد المتيت
على هذا الحكم بمجلة قضايا الحكومة س ٣ عدد ١ ص ١٠٨ .

(٢) قارن جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٤٢ ص ٧٤٥ - وعكس ذلك حكم

محكمة استئناف كان في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٥ اذا قضت بعدم مسئولية
موزع البريد الذي يفتح ربطة من الاعلانات ملفوفة ببعض الاربطة (سيرى ١٨٧٦ -
٢ - ١٤٤ » وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que, dans l'espèce, il est certain que Mauger savait que
le paquet se composait uniquement d'affiches destinées à être pla-
cardées et des timbres qu'il convoitait; — Qu'il y a en abus de sa
fonction, mais mon le délit d'ouverture de lettres réprimé par l'art.
187; qu'ainsi il doit être relaxé de ce chef de prévention;....

امينا على هذه الرسالة ، فاذا أفضى بمضمونها للغير فانه يؤخذ بموجب المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الخاصة بافشاء الاسرار (١) .

٢٩ - واذا كان الاطلاع على الرسائل المفتوحة لاعتقاب عليه ، فان اخفاء هذه الرسائل يقع تحت طائلة العقاب ، مع تفسير الاخفاء بالمعنى الواسع سالف الذكر ، وبعبارة اخرى نقول ان الاخفاء يمكن تحقيقه سواء كانت الرسالة مفتوحة او في حوز مقفل (٢) .

(١) جان بليسييه - المقال السابق - ص ١٠٨ - وذهب المحامي العام بداريديس Bedarrides في مذكرته المقدمة لمحكمة النقض في الطعن المحكوم فيه بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٨٧٠ (سيرى ١٨٧٠ - ١ - ٢٧٤) الى التفرقة بين الخطاب *la lettre* والنشرة *la circulaire* وقال ان الخطاب هو الذي يرسل الى شخص معين دون آخر ، أما النشرة فهي التي توجه الى الجمهور . وقد تشكك في انطباق المادة ١٨٧ من قانون العقوبات الفرنسي على من يفتح احدى النشرات (انظر جارو - المرجع السابق - بند ١٥٦٤ هامش ص ٤٥٧) .

(٢) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٤٧ ص ٧٤٦ ، جندى عبد الملك - المرجع السابق - بند ١٧ ص ٤٨٠ ، أحمد محمد ابراهيم - قانون العقوبات - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٥ مادة ١٥٤ ص ٢١٧ - ويعمل جارسون لذلك بأن المادة ١٨٧ من قانون العقوبات تهدف الى تحقيق أمرين : الاول هو المحافظة على سرية المراسلات ، والفتح يعتبر اعتداء على هذه السرية . والثاني هو ضمان وصول المراسلات بانتظام الى المرسل اليهم ، والاخفاء يعتبر مخالفة لهذا الالتزام ، ومن ثم فيمكن أن يقع الاخفاء على كافة أنواع الرسائل (جارسون المرجع السابق - بند ٤٧ ص ٧٤٦) - وبهذا المعنى أيضا حكم محكمة استئناف بوتييه Poitiers في أول ديسمبر سنة ١٨٧٧ سيرى ١٨٧٧ - ٢ - ٣٢٥ (سبقت الاشارة اليه) وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu.... que la carte postale constitue un mode spécial de correspondance qui a droit, comme la lettre close, à la protection de la loi; que l'article précité (art. 187) ne protège pas seulement le secret des communications postales, mais qu'il en garantit encore la sécurité, et qu'à ce point de vue il n'y a aucune distinction à faire entre les diverses catégories de correspondances dont le transport est exclusivement réservé à l'administration des postes.

٣٠ - ثانيا : البرقيات :

يسلم الراسل عبارات البرقية الى الموظف المختص ، او يملئها عليه بالتليفون أو بأية وسيلة أخرى ، وفي جميع الاحوال يتحقق علم الموظف المختص بمضمون البرقية (١) . فلا يتصور بالنسبة له القيام بفتحها ، وإنما المتصور هو الاخفاء او الافشاء (٢) .

ولكن الساعى الذى يحمل البرقية الى المرسل اليه - وهى تكون فى الغالب موضوعة فى مظروف او ملصقة من طرفها بالصمغ - اذا قام بفتحها ، هل تمكن مؤاخذته بموجب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ؟! أحابت على هذا السؤال بالنفى محكمة النقض فى حكم قديم لها ، اذ قضت بأن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات (القديم ، وهى تقابل المادة ١٥٤ من القانون الحالى) قضت بمعاقبة من أخفى تلهغرافا او افشاه ، ولم تفرض عقابا على من فتحه ، ولذا لا يجوز الحكم على من فتح تلهغرافا بمقتضى المادة المذكورة (٣) .

ودهب رأى آخر الى ان البرقية المغلقة تأخذ حكم الخطابات وبالتالي يجب العقاب على فتحها (٤) .

(١) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٤٤ ص ٧٤٥ .

(٢) انظر فيما يتعلق بالتزام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتعويض مرسل البرقية عن التأخير فى توصيلها فى موعدها المناسب ، حكم محكمة القاهرة الابتدائية فى ٢٤ يونية سنة ١٩٦٣ ، المجموعة الرسمية س ٦٢ رقم ٢٠ ص ١٤٨ .

(٣) نقض فى ٥ مارس سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء س ٥ ص ٢٢٢ - وكانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه فتح تلهغرافا واردا من أحمد بك تيمور برسم معاون دائرته وافشاه فى ٢١ يولية سنة ١٨٩٧ ، وقضت محكمة منيا القمح الجزئية بادانته فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٧ وأيدت هذا الحكم محكمة الزقازيق الاهلية فى ١٣ يناير سنة ١٨٩٨ ولما طعن المتهم بالنقض قضت المحكمة ببراءته من تهمة الفتح لعدم العقاب عليها ، ومن تهمة الافشاء لعدم قيام الدليل عليها .

(٤) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٤٥ ص ٧٤٥ .

وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي ، فإنه لا يمكن الاخذ به في مصر ، لان الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ —الـمـالـفـة الذكـر تكلمت عن اخفاء وافشاء البرقيات ولم تتكلم عن فتحها . كما انه لا يمكن ادراج البرقيات تحت حكم الفقرة الاولى من المادة ١٥٤ التي تناولت فتح الخطابات . يـادام المشرع قد تحدث عن البرقيات في فقرة مستقلة ، وبعبارة أخرى نقول اذا كان المشرع يقصد العقاب على فتح البرقيات لنص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ عقوبات التي افردها للعقاب على اخفاء وافشاء البرقيات (١) .

٣١ - ثالثا : المحادثات السلوكية واللاسلكية :

هل يمكن اخضاع الاستماع الى محادثة سلوكية او لاسلكية او تسجيلها لاحكام المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ؟!

تحدثت المادة المذكورة عن المكاتيب lettres والمكتوب - كما يقول جـارو - هو حديث مكتوب une conversation بين شخصين تتولى نقله هيئة البريد (٢) . اما الفقرة الثانية من المادة المذكورة فمقصورة على البرقيات dépêches telegraphiques دون سواها ، ومن ثم فلا يمكن ان يتسع النص ليشمل المحادثات السلوكية واللاسلكية .

ولا شك ان المحادثات السلوكية واللاسلكية تتضمن ادق اسرار الناس ، اذ يهدأ المتحدث الى غيره فيكشف له خباياه ، ويبسط له أفكاره دون خوف أو حرج ، لاعتقاده بأنه في مأمن من تصنت الغير او استراق السمع ، ولذلك فان التجسس على هذه المحادثات يعد انتهاكا خطيرا للحريات (٣) . لذلك نرى ضرورة تدخل المشرع بتعديل نص المادة ١٥٤ من قانون العقوبات بحيث يشمل المحادثات السلوكية واللاسلكية ، سواء تجسس عليها من موظف عام او فرد عادي ، وان كان الغالب في تجسس هذا الاخير ان يكون بمعاونة الموظف العام .

(١) ولا يفوتنا أن ننوه الى ما في نص المادة ١٥٤ عقوبات من قصور في هذا الصدد اذ كان من الواجب المعاقبة على فتح البرقية في هذه الحالة .

(٢) جـارو - المرجع السابق - بند ١٥٦٤ ص ٤٥٥ .

(٣) تعليق الدكتور أحمد فتحي سرور على حكم محكمة النقض في ١٢ فبراير سنة

١٩٦٢ - المجلة الجنائية القومية - المجلد السادس - مارس سنة ١٩٦٣ ص ١٤٦ .

المبحث الثالث

القصد الجنائي

٣٢ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٤ من قانون العقوبات جريمة عمدية ، فيجب ان يتعمد الجاني اتيان الفعل . ويتوافر القصد الجنائي متى تعمد الجاني فعل الفتح او الاخفاء او الافشاء مع علمه بأنه يحدثه بغير حق ، بغض النظر عن الباعث عليه .

ومتى تعمد الجاني اتيان الفعل على هذا النحو فليس بشرط ان يفعل ذلك بنية الغش او بقصد الاضرار بالغير (١) . فالمادة ١٥٤ تنطبق على ساعي البريد الذي يخفي خطابا يعتقد انه ليس بذى قيمة حتى لا يكبد نفسه مشقة ايصاله الى المرسل اليه (٢) .

كذلك يتحقق القصد الجنائي سواء ارتكب الموظف الفعل لفائدته الشخصية او لفائدة غيره ، او مبالغة منه في الحرص على مصلحة الحكومة ومراعاة لمصلحة عامة اساء فهمها (٣) .

٣٣ - ولكن لا جريمة اذا لم يتعمد الجاني اتيان الفعل ، وانما وقع منه نتيجة اهمال او عدم تبصر ، فلا تنطبق المادة ١٥٤ على الموظف الذي يفتح خطابا بغير قصد او يفقد رسالة باهماله او يسلمها خطأ الى غير المرسلة اليه . وانما يؤاخذ تأديبيا على ما وقع منه من خطأ .

(١) جان بليسييه - المقال السابق - ص ١٠٧ ، جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٥٣ ص ٧٤٦ ، جارو - المرجع السابق - بند ١٥٦٥ ص ٤٦٠ ، جندي عبد الملك - المرجع السابق - بند ١٩ ص ٤٨٠ . وذهب رأى في فرنسا الى أن الفقرة الثانية من المادة ١٨٧ عقوبات المضافة سنة ١٩٢٢ يشترط لتطبيقها سوء النية أى قصد الاضرار بالغير (أنظر في بيان هذا الرأى ونقده جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٦٨ ص ٧٤٨) .

(٢) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٥٣ ص ٧٤٦ .

(٣) جارسون - المرجع السابق - مادة ١٨٧ بند ٢٠ ص ٧٤٣ وبند ٥٥ ص ٧٤٦ ، جارو - المرجع السابق - بند ١٥٦٤ ص ٤٥٥ ، جندي عبد الملك - المرجع السابق - بند ٢٠ ص ٤٨١ .

٣٤ - واذا فتح موظف البريد رسالة خطأ معتقدا انها مرسلة اليه ، فلا جريمة ، ولكنه اذا امتنع بعد ذلك عن ايصالها او ارسالها الى المرسل اليه الحقيقي فانه يكون قد ارتكب جريمة اخفاء الرسالة .
وتطبيقا لذلك قضت محكمة جنح السين بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦١ في دعوى تخلص في أن زوجها يعيش منفصلا عن زوجته لوجود دعوى تطليق بينهما ، كان قد تسلم خطأ من بواب المنزل الذي تقيم فيه زوجته خطابا خاصا بها ، وقام بفتح الخطاب بطريقة آلية دون ان يتنبه الى ان الخطاب ليس مرسلا اليه ولكنه بعد ان تنبه الى ذلك احتفظ بالخطاب ليعطيه لمحامييه ليقدمه كمستند في نزاع بينه وبين زوجته فقضت المحكمة بادانته ، فانه على العكس من ذلك قد افصح بوضوح عن نيته في اخفاء الخطاب منذ اللحظة التي رفض فيها اعطاء الخطاب الى المرسل اليها (١) .

(١) محكمة جنح السين في ١٦ مارس سنة ١٩٦١ جازيت دي باليه ١٩٦١ - ٢ - ١٦٨
وقد سبقت الإشارة اليه .

الفصل الثمانى

إبادة التعدى على سرية المراسلات

٣٥ - لاشك ان احترام الحريات يقتضى تخويل الناس حق الاحتفاظ بسرية مراسلاتهم فيما كان نوعها ، الا ان هذه السرية لم تعد حقا مطلقا بالمعنى الذى قررتة تشريعات الثورة الفرنسية (١) . وانما هى حق نسبي تجوز التضحية به فى سبيل المصلحة الجماعية (٢) . ولذلك فان المشرع قد يضحى بحياته بالحق فى السرية لتحقيق اكبر قدر من العدالة ، فقد يكون فى ضبط الخطابات والبرقيات والمحادثات السلوكية واللاسلكية دليل على وقوع احدى الجرائم او نسبتها الى مرتكبها (٣) . كذلك قد يضحى المشرع بالحق فى السرية لحماية الدولة من الاضطرابات العامة او لاحتياط المؤمرات ضد الحكومة او النظام الاجتماعى (٤) .

لذلك سنقسم هذا الفصل الى مبحثين : نتكلم فى المبحث الاول عن التعدى على سرية المراسلات لمصلحة العدالة ، وفى المبحث الثانى نتكلم عن التعدى على هذه السرية لمصلحة الدولة .

(١) قبل قيام الثورة الفرنسية ، ومنذ عهد لويس الحادى عشر ، كانت السلطات الحكومية تتعدى على جميع المراسلات بدرجة اثار سخط الراى العام . فلما قامت الثورة الفرنسية أصدرت قانونا فى سنة ١٧٩٠ جعل سرية المراسلات حقا مطلقا لايجوز التعدى عليه من الحكومة او الافراد مهما كانت الظروف (انظر جان بليسييه - المقال السابق - ص ١٠٦) .

(٢) جان بليسييه - المقال السابق - ص ١٠٧ .

(٣) موسوعه دالورز الجنائيه - ج ٢ بند ١ ص ٣٥٩ .

(٤) جان بليسييه - المقال السابق - ص ١١٢ .

المبحث الأول

التعدي على سرية المراسلات لمصلحة العدالة

٣٦ - تنص المادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على ان : « لقاضى التحقيق ان يضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وان يراقب المحادثات السلكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة » .

وتنص المادة ٩٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ على ان : « لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على ان مرتكب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات قد استعان فى ارتكابها بجهاز تليفونى معين ان يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التى يحددها » (١) .

٣٧ - ولم يشأ المشرع ان يضحى بحق المتهم فى الدفاع عن نفسه ، فاستثنى من احكام المادة ٩٥ سالفة الذكر الاوراق والمستندات التى يسلمها او يتبادلها المتهم مع المدافع عنه او خبيره الاستشارى ، فنص فى المادة ٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « لا يجوز لقاضى التحقيق ان يضبط لدى المدافع عن المتهم او الخبير الاستشارى الاوراق

(١) وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون : « ٠٠٠ فلما كان مرتكبو تلك الجرائم من العابثين المستهترين يحتمون بسريه المحادثات التليفونية وصعوبة الوصول اليهم ، فقد روى لتسهيل مهمة ضبطهم أن تضاف المادة المذكورة » .

ويلاحظ ان المادة ١٦٦ مكررا من قانون العقوبات خاصة بجريمة الازعاج التليفونى للغير عن طريق اساءة استعمال الاجهزة التليفونية ، والمادة ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات خاصة بالقذف أو السب بطريق التليفون .

والمستندات التي سلمها لهما لاداء المهمة التي عهد اليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية » . وبهذا النص يستطيع المتهم ان يدافع عن نفسه بكامل الحرية ، عملا بالقاعدة العامة التي تقضى باحترام المراسلات التي تدور بين المتهم ومحاميه او خبيره الاستشاري ، ولذلك لا يجوز ضبط هذه المراسلات اينما وجدت ، سواء كانت لدى المتهم او المحامي او الخبير او في مكاتب البريد او البرق ، فاذا ضبط شيء من ذلك كان الضبط باطلا ، وان بنت المحكمة حكمها على الدليل المستجد منه كان حكمها باطلا كذلك (١) . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن استناد المحكمة الى خطاب مرسل من المتهم الى محاميه يجعل حكمها باطلا (٢) .

ويلاحظ ان عبارة « المراسلات المتبادلة بينهما » الواردة بالنص سالف الذكر تشمل المحادثات التليفونية ، وبالتالي لا يجوز لقاضي التحقيق مراقبة الحديث التليفوني الحاصل بين المتهم ومحاميه او خبيره الاستشاري ، وذلك لعموم لفظ المراسلات الوارد بالنص ، فهو يشمل المراسلات البريدية والمراسلات السلوكية واللاسلكية (٣) . ومما يؤكد

(١) محمود مصطفى - سرية التحقيقات الجنائية وحقوق الدفاع - مجلة القانون والاقتصاد ص ١٧ عدد ١ بند ٢٧ ص ٢٧ وكتابة في شرح قانون الاجراءات الجنائية - الطبعة التاسعة سنة ١٩٦٤ بند ٢١١ ص ٢٦١ ، على زكي العرابي - المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية - ج ١ سنة ١٩٥١ بند ٦٠٩ ص ٣٠٧ ، حسن صادق المرصفاوي - اصول الاجراءات الجنائية - سنة ١٩٦٤ - بند ١٧٨ ص ٤٤٨ . أحمد عثمان حمزاوي - موسوعة التعليقات على مواد قانون الاجراءات الجنائية - سنة ١٩٥٣ - بند ٩ ص ٤٩٢ ، عدلى عبد الباقي - شرح قانون الاجراءات الجنائية - ج ١ سنة ١٩٥١ ص ٣٩٢ .

(٢) نقض جنائي في ٦ مارس سنة ١٩٥٨ دالوز ١٩٥٨ - ٦٩٦ - انظر ايضا :

R. Garraud, Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale. T. III 1912 n. 785 P. 43 et n. 918 P. 223.

(٣) محمد محيي الدين عوض - القانون الجنائي - اجراءاته في التشريعين المصري والسوداني - ج ١ سنة ١٩٦٤ ص ٥٥٦ ، حمزاوي - المرجع السابق - بند ٥

هذا النظر ان المشرع قد منح المتهم حق الاتصال دائما بالمدافع عنه دون حضور احد (مادة ١٤١ من قانون الاجراءات الجنائية) والاتصال قد يكون بحضور المحامي شخصيا واجتماعه بالمتهم ، وقد يكون بطريم المحادثة السلوكية او اللاسلكية (١) .

ويستوى ان يكون المحامي موكلا او منتدبا ، ولا يهم ما اذا كان المتهم مقبوضا عليه او مفرجا عنه .

كذلك لا يجوز ضبط الرسائل حتى ولو كانت كتبت الى شخص لم يكن وقت ارسالها يتولى الدفاع عن المتهم ، ولكنه صار مدافعا عنه بعد ذلك (٢) . ولا يشترط ان يكون الاتفاق قد تم بين المحامي والمتهم على قبول دعواه ، بل يكفي ان يكتب المتهم لمحام ليتولى الدفاع عنه ، وفي هذه الحالة يجب احترام سرية هذه المكاتبة ، سواء قبل المحامي الدفاع عن المتهم أو لم يقبل . وكذلك الحال اذا كان المتهم قد بعث بالرسالة الى المحامي بطريق غير مشروع .

ص ٤٩٠ - وقضت محكمة جنايا مصر بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩١٧ بأنه ليس من المحرم على رجال الضبط القضائي استراق السمع في المحادثات الخصوصية التي تحصل بين أشخاص مشتبه في أنهم ارتكبوا جريمة ، على الرغم من أن المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات (الملقى) لم تنص على المحادثات التليفونية (أشار اليه العرابي - المرجع السابق - بند ٦٠١ ص ٣٠٤) . ويلاحظ أن المشرع كان يخول أعضاء النيابة العامة الدين يندبون للعمل لدى المحاكم العسكرية سلطات واسعة ، ولا يقيدهم بكثير من مواد قانون الاجراءات الجنائية ، ومن بينها المادة ٩٦ سالف الذكر . وبالتالي يجوز في هذه الجرائم ضبط المراسلات المتبادلة بين المتهم ومحاميه أو خبيره الاستشاري (أنظر الامر العسكري رقم ٢٠ بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ - مادة ١) - وقد خلا قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من هذه السلطات الواسعة . ولكن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ أعاد بعض هذه السلطات ، ولكنه لم ينص على اعفاء سلطة التحقيق من التقيد بنص المادة ٩٦ سالف الذكر ، وبالتالي فلا تجوز مخالفة هذا النص .

(١) محمد محيي الدين عوض - المرجع السابق - ص ٥٥٦ - ويلاحظ ان القانون رقم

١١٩ لسنة ١٩٦٤ يعفى النيابة العامة من التقيد بأحكام المادة ١٤١ من قانون الاجراءات

الجنائية عند تحقيق الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون (مادة ٢) .

(٢) حمزاوي ، المرجع السابق ، بند ٦ ، ص ٤٩١ .

٣٨ - واحتراما للسرية وتيسيرا للتحقيق تنص المادة ٩٧/١ من قانون الاجراءات الجنائية على ان : « يطلع قاضى التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والاوراق الاخرى المضبوطة ، على ان يتم هذا اذا امكن بحضور المتهم والحائز لها او المرسلة اليه وبدون ملاحظاتهم عليها ، . ولاحتمال ان تكون الاوراق المضبوطة كثيرة بحيث يستدعى فرزها شغل وقت القاضى ، نصت الفقرة الثانية من المادة ٩٧ سالفه الذكر على ان : « وله عند الضرورة ان يكلف احد اعضاء النيابة العامة بفرز الاوراق المذكورة وله حسب ما يظهر من الفحص ان يأمر بضم تلك الاوراق الى ملف القضية أو يردها الى من كان حائزاً لها او الى المرسلة اليه ، .

وقد يوجد بالمضبوطات ما يستدعى تبليغ صورة منها الى من يهمه الامر فى الوقت المناسب ، لذلك تنص المادة ١٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية على ان « تبليغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة الى المتهم او المرسلة اليه او تعطى اليه صورة منها فى اقرب وقت ، الا اذا كان فى ذلك اضرار بسير التحقيق . - ولكل شخص يدعى حقاً فى الاشياء المضبوطة ان يطلب الى قاضى التحقيق تسليمها اليه ، وله فى حالة الرفض ان يتظلم امام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة . وان يطلب سماع اقواله امامها ، (١) .

٣٩ - ولما كانت بعض الاشياء التى قد يرى المحقق ضبطها او الاطلاع عليها موجودة فى حيازة اشخاص آخرين فقد نصت المادة ٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية على ان « لقاضى التحقيق ان يأمر الحائز لشيء يرى ضبطه او الاطلاع عليه بتقديمه . ويسرى حكم المادة ٢٨٤ (الخاصة

(١) ويلاحظ ان الامر العسكرى رقم ٢٠ بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ كان يعنى اعضاء

النيابة العامة الذين يندبون للعمل لدى المحاكم العسكرية من التقيد بهذا النص .

بالامتناع عن الشهادة) على من يخالف ذلك الامر ، الا اذا كان في حالة من الاحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن اداء الشهادة ، .

٤٠ - ضرورة استئذان النيابة القاضي الجزئي :

تنص المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على ان : « لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم او منزل غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

» ويجوز لها ان تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وان تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

» ويشترط لاتخاذ اى من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على اذن بذلك من القاضي الجزئي . ويصدر القاضي هذا الاذن بعد اطلاعه على الاوراق وسماعه - ان رأى لزوما لذلك - أقوال من يراد تفتيشه او تفتيش منزله او ضبط الخطابات والرسائل والاوراق لديه ، او مراقبة المحادثات المتعلقة به .

» وللنيابة العامة ان تطلع على الخطابات والرسائل والاوراق الاخرى المضبوطة على ان يتم هذا ان امكن ، بحضور المتهم والحائز لها او المرسلة اليه ، وتدون ملاحظاتهم عليها . ولها حسب ما يظهر من الفحص ان تأمر بضم تلك الاوراق الى ملف الدعوى او بردها الى من كان حائزا لها او من كانت مرسلة اليه ، .

ويلاحظ ان مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية وضبط الرسائل وتفتيش غير المتهم وتفتيش منازل غير المتهمين ، كلها امور تتعلق بمصلحة غير المتهم ، ولذلك اشترط النص السابق الا تقوم النيابة بهذه الاجراءات الا بعد الحصول على اذن من القاضي الجزئي ، الذى له مطلق الحرية فى اقرار الاجراء او رفضه حسبما يرى ، وهو فى هذا يخضع لاشراف محكمة الموضوع (١) .

وسلطة القاضى الجزئى فى هذا الشأن محدودة بمجرد اصداره الاذن او رفضه دون ان يخلع عليه القانون ولاية القيام بالاجراء موضوع الاذن نفسه ، اذ انه من شأن النيابة العامة - سلطة التحقيق - ان شامت قامت به بنفسها او ندبت من تختاره من مأمورى الضبط القضائى ، وليس للقاضى الجزئى ان يندب احد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الاجراء المذكور (٢) .

ولا شك ان سلطة القاضى الجزئى فى هذا الصدد مقصورة على مجرد الترخيص باتخاذ الاجراء دون تخويله سلطة مباشرة من تلقاء نفسه ، ويؤكد ذلك ان المشرع استعمل فى المادة ٢٠٦ تعبير « الاذن » مما يفيد ان هذا الاذن ليس الا مجرد قيد على سلطة النيابة فى اتخاذ هذه الاجراءات ولو اراد المشرع ان يخول القاضى الجزئى سلطة اتخاذ هذه الاجراءات بنفسه لاستعمل تعبير « الامر » كما هو الشأن فى المادة ٢٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن مد الحبس الاحتياطى .

٤١ - اعضاء الضبط القضائى :

لا يملك اعضاء الضبط القضائى ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من اجراءات التحقيق لا من اجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع فى ذلك الى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى . وبصدور اذن القاضى الجزئى باقرار ما تطلبه النيابة العامة

(١) نقض جنائى فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض س ١٣ رقم ٣٧ من ١٣٥ .

(٢) نقض جنائى فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ سبقت الاشارة اليه . - عكس ذلك مذكرة النيابة

العامة فى هذا الطعن اذ جاء بها ان المادة ٢٠٦ قد وردت مطلقة من غير قيد تنفيذ مراقبة المحادثات التليفونية على النيابة العامة ، وانه حينما يصدر القاضى الجزئى اذنه فى الاحوال المبينة فيها ، انما يقوم مقام قاضى التحقيق الذى يملك بدوره هذا الحق طبقا للمادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وعلى ذلك يجرى على القاضى الجزئى حين يمارس هذه السلطة ما يجرى على قاضى التحقيق من احكام ومنها ما تخوله المادة ٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية من حق تكليف احد اعضاء النيابة او احد مأمورى الضبط -

من ذلك تعود اليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحو الذى ترتثيه سواء بالقيام بها بنفسها او عن طريق ندب من تراه من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذها عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية . فاذا كان الثابت ان وكيل النيابة المختص قد استصدر اذنا من القاضى الجزئى بمراقبة تليفونى المتهمين بناء على ما ارتآه من كفاية محضر التحريات المقدم اليه لتسويغ استصدار الاذن بذلك ، فلما صدر هذا الاذن قام الضابط الذى اجرى التحريات التى بنى عليها بتنفيذه دون ان يندب لذلك من النيابة العامة ، فان ما قام به الضابط من اجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلا لحصولهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منهما (١) .

— القضائى القيام بعمء معين أو أكثر من أعمال التحقيق ، عدا استجواب المتفهم ، ومن ثم فان للقاضى الجزئى أن يعهد بتنفيذ اذنه فى الاحوال المبينة فى المادة ٢٠٦ الى أحد أعضاء النيابة أو أحد مأمورى الضبط القضائى .

(١) نقض جنائى فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ سبقت الاشارة اليه . — ويلاحظ أن المادة ٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه : « اذا وجلت فى منزل المتهم أوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى ، فلا يجوز لمأمورى الضبط القضائى أن يفضها » .

المبحث الثاني

التعدي على سرية المراسلات لمصلحة الدولة

٤٢ - لاشك ان التعدي على سرية المراسلات يشكل اعتداء خطيرا على الحريات ، ولكن اذا هدد الحق في السرية كيان الدولة او نظامها الاجتماعي ، وجب اهداره في سبيل مصلحة الدولة .

ويلاحظ ان اهدار سرية المراسلات في سبيل مصلحة الدولة لا يكون الا في الظروف الاستثنائية التي تستدعي اعلان حالة الطوارئ . وقد بينت هذه الظروف الاستثنائية المادة الاولى من القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ اذ نصت على انه : « يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الامن او النظام العام في اراضي الجمهورية او في منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب او قيام حالة تهدد بوقوعها او حدوث اضطرابات في الداخل او كوارث عامة او انتشار وباء » .

ومتى أعلنت حالة الطوارئ فان رئيس الجمهورية يملك اتخاذ كثير من التدابير التي لا يملكها في الظروف العادية ، وفي هذا الصدد تقول المحكمة الادارية العليا ان للحكومة عند قيام حالة استثنائية تمس الامن والطمأنينة سلطة تقديرية واسعة لتتخذ من التدابير السريعة الحاسمة ما تواجه به الموقف الخطير ، اذ بقدر الخطر الذي يهدد الامن والطمأنينة بقدر ما تطلق حريتها في تقدير ما يجب اتخاذه من اجراءات وتدابير لصون الامن والنظام ، وليس يتطلب من الادارة في مثل هذه الظروف الخطرة ما يتطلب منها في الظروف العادية من الحيطة والدقة والحذر ، حتى لا يقلت الزمام من يدها (١) .

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٧ مجموعة المبادئ القانونية - س ٢ رقم ٩٣ ص ٨٨٦ .

٤٣ - ومن هذه التدابير التي يملكها رئيس الجمهورية الامر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ، اذ تنص المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على ان : « لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي او شفوي التدابير الآتية : ٠٠٠٠ (٢) الامر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن طبعتها » (١) .

ويلاحظ ان تعبير « الرسائل أيا كان نوعها » الوارد بالنص سالف الذكر يشمل جميع المراسلات سواء أكانت خطابات او طرود او مطبوعات او نشرات او برقيات او حتى محادثات سلكية او لاسلكية لانها لا تعدو ان تكون مراسلات شفوية (٢) .

وكان القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية (الملغى بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨) يجيز بدوره مراقبة الرسائل اذ نصت المادة الثالثة منه على انه : « يجوز للحاكم العسكري العام ان يتخذ باعلان او بأمر كتابي وشفوي التدابير الآتية بيانها : ٠٠٠٠ (٤) الامر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية » .

(١) ويلاحظ أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٦١ قد عهد الى وزير الداخلية سلطة اتخاذ التدابير المشار اليها في البند (أ) من المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وهي الخاصة بوضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطيرين على الامن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الاشخاص والاماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية ، وكذلك تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال . - أنظر أيضا الامر الجمهوري رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ بشأن اقامة وزير الحربية أو من ينيبه بممارسة التدابير المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون الطوارئ ببعض مناطق الاقليم السوري .

(٢) وبهذا المعنى أيضا نقض جنائي في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ وقد سبقت الاشارة اليه .

وقد اعلنت حالة الطوارئ - بناء على هذا القانون - بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ المعمول به ابتداء من اول نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ثم اصدر الحاكم العسكري العام الامر العسكري رقم (١) الخاص بالرقابة بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٥٦ ايضا ، ونصت المادة الاولى منه المعدلة بالامر العسكري رقم ٣٥ بتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٥٨ على ان : « تفرض من الآن والى حين صدور اوامر اخرى من اجل سلامة الوطن - رقابة عامة فى جميع انحاء البلاد ومياهاها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد الى مصر او ترسل منها الى الخارج او تمر بها او تتداول داخل البلاد - وكذا كافة الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية وعلى جميع الاخبار او المعلومات او غيرها من المواد المعدة للاذاعة اللاسلكية وعلى جميع القطع التمثيلية وافلام السينما والاسطوانات الفوتوغرافية وغيرها من الرسائل الناقلة للاصوات او الصور . على انه لا تخضع لهذه الرقابة جميع المواد والرسائل الخاصة بالحكومة المصرية » (١) .

٤٤ - ويلاحظ ان سلطات الرقيب العام غير مقصورة على مجرد الاطلاع على الرسائل أيا كان نوعها او تعطيل تسليمها الى المرسلة اليهم ، وانما تمتد لتشمل ايضا محو بعض عباراتها او مصادرتها او اعدامها ، وهذا ما اكدته المادة الثالثة من الامر العسكري سالف الذكر المعدلة بالامر رقم ٣٥ بتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٥٨ اذ نصت على ان : « يتولى الرقيب العام ومن يندبهم من الموظفين التابعين له فى سبيل الدفاع الوطنى والامن العام فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار

(١) ويلاحظ ان التعديل الذى ادخل بالامر رقم ٣٥ سالف الذكر قد اضاف الى هذه المادة عبارة « او تمر بها » قبل عبارة « او تتداول داخل البلاد » - كذلك اصدر الحاكم العسكري العام الامر العسكري رقم ١٩ بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٧ بإلغاء الرقابة على الصحف المحلية والبرقيات الصحفية .

التي تسرى عليها احكام الرقابة وفقا لما نص عليه فى المادة (١) وله ان يؤخر تسليمها او يوقفه او ان يحو فيها او يصادرها او يعسدها او يتصرف فيها على اى وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة ، وله ان يسلمها الى السلطات المختصة عند الاشتباه فى وجود جريمة ، كما له ان يضبط آلات الطبع وادواته وان يستولى على الاماكن التى استخدمت فى الشئون التى تقع مخالفة لاحكام الرقابة . كما له ان يصادر اى جهاز يصلح لارسال او تلقى الرسائل سواء كان ذلك بواسطة التلغراف اللاسلكى او التليفون اللاسلكى او بواسطة اشارات مرئية او بآى وسيلة أخرى « (١) .

٤٥ - وقد لاحظ الحاكم العسكرى ان الرقيب العام لن يتمكن من اداء مهمته على خير وجه دون مساعدة ادارات ومصالح الحكومة ، فنص فى المادة الرابعة من الامر سالف الذكر على انه : « يجب على جميع ادارات ومصالح الحكومة وعلى الاخص مصلحة البريد ومصلحة التلغرافات والتليفونات ومصلحة الجمارك ومصلحة الموانى والمناظر ان تبذل للرقيب العام كل ما يطلبه من المساعدات والتسهيلات اللازمة » . وأوجبت المادة الخامسة « على جميع شركات ومؤسسات التلغراف والاذاعة ووكالات الانباء ودور النشر وربابنة جميع السفن غير الحربية التى توجد فى المياه المصرية وقائدى الطائرات التجارية والطائرات الخاصة التى تطير فوق اراضى البلاد او مياهها الاقليمية وكذلك جميع الهيئات والمؤسسات التجارية التى يعنىها او يؤثر فيها اجراء احكام الرقابة ان تنفذ فوراً جميع ما يصدره اليها الرقيب العام من التعليمات » .

٤٦ - اما الرسائل الخاصة بالقوات المسلحة فقد اخرجها الامر العسكرى من نطاق الخضوع للرقابة ، اذ نصت للمادة السابعة على ان « الطرود والرسائل البريدية والتلغرافية واللاسلكية الصادرة من مراكز القوات المصرية لا تخضع لهذه الرقابة وكذلك لا تخضع لها الرسائل

(١) ويلاحظ ان التعديل اضاف عبارة « وله ان يسلمها الى السلطات المختصة عند

الاشتباه فى وجود جريمة » .

والطُرد وغيرها الواردة لافراد هذه القوات بالطريق الذى ترسمه لها السلطات العسكرية المختصة .

٤٧ - ولا تترتب أية مسئولية جنائية او مدنية او تأديبية على اى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة ، وهذا ما حرصت المادة التاسعة من الامر العسكرى سالف الذكر على تأكيده اذ نصت على انه : « لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية او احدى مصالحها او موظفيها او الرقيب العام او اى موظف تابع له او اى شركة او اى فرد بسبب اى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها المبين فى هذا الامر » .

٤٨ - ولضمان تنفيذ الامر العسكرى واوامر وتعليمات الرقيب العام وضع المشرع جزاء جنائيا فى المادة العاشرة التى تنص على ان « يعاقب كل من يخالف احكام هذا الامر والتعليمات والاوامر التى يصدرها الرقيب العام تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين » .

٤٩ - ويلاحظ انه قد صدر امر رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ونصت المادة الاولى منه على تعيين وزير الثقافة والارشاد القومى رقبيا عاما . اما المادة الثانية فنصت على ان « يتولى الرقيب العام اصدار القرارات فى المسائل التى تدخل فى اختصاصه طبقا لاحكام الامر رقم ١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بعد موافقة لجنة تشكل على النحو الآتى :

وزير الثقافة والارشاد القومى رئيسا

اعضاء { نائب وزير التربية والتعليم
وزير الداخلية

واذن فجميع اوامر وتعليمات الرقيب العام لا تكون صحيحة الا اذا وافقت عليها اللجنة سالفة الذكر . والنص صريح فى ضرورة موافقة اللجنة ، فلا يكفى اخذ رأيها . ولكن من ناحية أخرى يكفى ان تكون الموافقة بأغلبية الآراء ، فلا تشترط الموافقة الاجماعية .

خاتمة

٥٠ - ضرورة تعديل المادة ١٥٤ عقوبات :

تبينا مما سبق ان الموظف العام وحده هو الذى يمكن معاقبته جنائيا بموجب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ، اما غير الموظف فلا يعاقب الا بوصفه شريكا للموظف . ولا شك ان هذا القصور المعيب بالنص المذكور قد آن الاوان لتلافيه ، وقد رأينا ان المشرع الفرنسى سبقنا الى ذلك منذ سنة ١٩٢٢ فأضاف فقرة جديدة الى المادة ١٨٧ من قانون العقوبات امتد بموجبها العقاب الى غير الموظف العام .

لذلك أرى ضرورة تعديل نص المادة ١٥٤ سالفة الذكر بحيث تعم المسئولية الجنائية الموظف العام وغيره من آحاد الناس .

كذلك ارى ان تشدد عقوبة الموظف عما هى عليه فى النص الحالى .
اما غير الموظف فأرى ان تكون عقوبته أخف من عقوبة الموظف .
وبالنسبة لمحل الجريمة ارى ان يتسع ليشمل جميع المراسلات سواء كانت كتابية او شفوية .

لذلك فانى اقترح ان تعاد صياغة المادة ١٥٤ على النحو الآتى :
« كل موظف عام فتح او اخفى رسالة مسلمة الى هيئة البريد ، أو فتح او اخفى او افشى برقية مسلمة الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، او راقب او سجل محادثة سلكية او لاسلكية ، او سهل شيئا مما ذكر لغيره ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه وبالعزل .

« واذا وقع الفعل من غير موظف عام تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه او احدى هاتين العقوبتين » .

٥١ - حق المتهم في الدفاع عن نفسه :

رأينا ان المشرع قد يضحى بسرية المراسلات لمصلحة العدالة او لمصلحة الدولة ، ولكن هذه التضحية لا تشمل حق المتهم في الدفاع عن نفسه ، اذ أن المادة ٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد حرصت على صيانة هذا الحق بمنع ضبط الاوراق والمستندات التي يسلمها المتهم الى المدافع عنه او الى خبيره الاستشاري ، ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية . وكذلك نصت المادة ١٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على حق المتهم في الاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد . ولكن في بعض الظروف الاستثنائية حيث تعلن حالة الطوارئ رأينا ان المشرع قد يعفى سلطات التحقيق من التقيد بهذه النصوص وغيرها . ولاشك ان السلطات الواسعة التي تتمتع بها الحكومة عند اعلان حالة الطوارئ لايجوز ان تمتد الى التعدي على حق المتهم في الدفاع عن نفسه . ولذلك ارى انه لا يجوز اعفاء سلطات التحقيق - حتى في ظل حالة الطوارئ - من التقيد بالنصوص التي تكفل للمتهم حقه في الدفاع عن نفسه . ولا يجوز تبرير التعدي على هذا الحق بأن مصلحة الدولة العليا قد تستدعي اعفاء سلطات التحقيق - حتى في ظل حالة الطوارئ - من التقيد بالنصوص التي تكفل للمتهم حقه في الدفاع عن نفسه . ولا يجوز تبرير التعدي على هذا الحق بأن مصلحة الدولة العليا قد تستدعي اعفاء سلطات التحقيق من التقيد بهذه النصوص ، اذ ان هذه الحجة مردود عليها بما قاله جارو (١) Garraud من انه اذا

(١) جارو - المرجع السابق في تحقيق الجنايات - بند ٧٨٥ ص ٤٣ وننقل هنا نفس العبارة التي قالها جارو :

Ce qu'il importe de remarquer, c'est que la legislation moderne, en ce qui concerne le droit de défense, place ce droit au-dessus de tous les droits sociaux : elle fait échec, pour le sauvegarder, aux intérêts même de la repression.

وبهذا المعنى أيضا : حمزاوي - المرجع السابق - مادة ٩٦ بند ٥ ص ٤٩٠ .

معارضت مصلحة المجتمع مع مصلحة المتهم في الدفاع عن نفسه وجب
ان نضحى الاول الاولى لصالح الثانية . ويمكن تبرير ذلك بأن الدولة
في اتهامها تملك من وسائل السلطان قدرا ينعدم به كل تناسب بين
طرفي الخصومة ، فلا يضيرها ان تمكن المتهم من ابداء اوجه دفاعه بكامل
الحرية ، ولو تعارض هذا في الظاهر مع مصالح المجتمع (١) .

وفي رأينا ان مصلحة الدولة لا تتعارض مع مصلحة المتهم في الدفاع
عن نفسه ، اذ يهم الدولة نفسها ان تكفل هذا الحق للمتهم ، وبعبارة
أخرى فان حق المتهم في الدفاع عن نفسه هو جزء لا يتجزأ من مصلحة
الدولة (٢) .

(١) محمود مصطفى - المقال السابق - بند ٥ ص ٤ - ويلاحظ ان المادة الثانية من
القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ تعفي سلطة التحقيق من التقيد ببعض نصوص
قانون الاجراءات الجنائية ، ومن بين هذه النصوص المادة ١٤١ .

(٢) يكفل الدستور المؤقت المعمول به من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ حق المتهم في الدفاع
عن نفسه ، اذ تنص المادة ٢٨ على ان « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله
محامون » وتنص المادة ٢٩ على ان « كل منهم في جنائية يجب ان يكون له من
يدافع عنه »

منشورات

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

صدر أخيراً كتاب :

الشار

دراسة انتروبولوجية بأحدى قرى الصعيد وتتضمن الدراسة
الفصول الآتية :

- قرية بنى سميع ، الظروف البيئية والاقتصادية العامة .
- القرابة وعلاقتها بنظام الشار .
- الشار والبناء الاجتماعى .

علم الاجرام

بين البحث العلمى والفعل الاجتماعى

السيد يس السيد
باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
عضو الأجازة الدراسية بفرنسا

مقدمة :

ليس هناك من شك فى ان وجهة النظر المثالية التى صاحبت نشأة العلوم الاجتماعية فى القرن التاسع عشر ، والتى كانت ترى ان هدف هذه العلوم هو « العلم للعلم » فقط ، دون ما نظر الى التطبيق ، قد فشلت فى تحقيق ما رمت اليه . والدليل على ذلك ان غالبية الباحثين فى العلوم الاجتماعية اليوم ، يؤمنون بأن العلم ينبغى ان يكون للمجتمع اولا واخيرا . ولذلك نجد ان موضوع العلاقة بين البحوث العلمية الاجتماعية والفعل الاجتماعى من الموضوعات الهامة التى تشغل بال كثير من الباحثين العلميين فى المجتمعات المختلفة . ونجد فى نطاق علم الاجرام فى الوقت الراهن مناقشات منهجية عديدة ، من بينها علاقة البحث العلمى فيه بالفعل الاجتماعى .

وقد نشر الاستاذ جان بيناتل ، السكرتير العام للجمعية الدولية لعلم الاجرام مؤخرا مقالا فى هذا الموضوع (١) ، ذهب فيه الى ان البحث العلمى والفعل الاجتماعى يكونان منذ زمن طويل - فى نطاق علم الاجرام - ظاهرتين مستقلتين تمام الاستقلال . ثم قدم سردا سريعا لمعاهد علم الاجرام المنتشرة فى بلاد العالم ، وذكر من بينها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ، وقرر انه يتميز باستقلاله عن الجامعة والادارة .

(١) Voir : Pinatel, J. La Criminologie : recherche scientifique et action social, Revue Française de Sociologie, 1964, v — 3, pp. 325 — 330.

والواقع ان هذا المقال — بالرغم من أهمية موضوعه — يعيبه عدد من الآخذ . من بينها أنه بالرغم من طابعه المسحى — الامر الذى لا يسمح لكاتبه بالتفصيل — لم تكن اشارته للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة كافية . فقد خص المعاهد الجنائية الاسكندنافية بحكم تقييمى ، مقررًا انها وضعت صيغا جديدة للمراكز التى تركز جهودها فى البحث العلمى ، وأنها تتميز عن كل المعاهد المشابهة الموجودة . وهذه الاشارة الغامضة للصيغ الجديدة التى ابتدعتها هذه المعاهد ، لا تعطى القارئ المدقق فرصة الحكم الصحيح على التجربة الاسكندنافية . ولقد كان عليه — مادام قد سمح لنفسه بالتقييم — ان يقيم جهود المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة بطريقة موضوعية ، فقد كان ذلك كفيلا بأن يظهر طابعه الخاص المتفرد بين المراكز الماثلة فى الخارج .

والواقع ان هذا المقال ينبهنا الى ضرورة العناية بدراسة تجربة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى ميدان علم الاجرام دراسة علمية شاملة ، ترصد النشأة والتطور ، والتنظيم العلمى للبحوث ، وتقييم اسلوب عمل الفريق ، والمستوى المنهجى للبحوث التى أجريت ، والقيمة التطبيقية لنتائجها .

وليس فى المكتبة العربية كتاب واحد يعالج مثل هذه الموضوعات الحيوية ، سوى كتاب أستاذنا الدكتور أحمد محمد خليفة « المنهج العلمى والاشتراكية » ، (٢) . والكتاب يمكن تقسيمه الى قسمين متميزين : قسم اول يعرض فيه المؤلف لبعض الموضوعات الفلسفية الهامة عن العلم والمجتمع ، وعلاقة الايديولوجية بالعلم ، وقسم ثان يعرض لتجارب الدول المختلفة فى تنظيم البحوث العلمية الاجتماعية ، ويعرض عرضا وجيزا لتجربة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٢) دكتور أحمد محمد خليفة ، المنهج العلمى والاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

ونأمل ان يكون هذا الكتاب باكورة سلسلة من الاعمال الماثلة ،
تدرس الجوانب المختلفة لتجربة البحث العلمى الاجتماعى فى مجتمعنا
من « الداخل » ، حتى يمكن التعرف على معالم الطريق ، وحتى تكون هذه
الدراسات بمثابة الوثائق التى تسمح للباحثين العلميين فى المجتمعات
الآخري أن يدرسوا تجربة المركز دراسة وافية على اسس علمية
سليمة (٣) .

وعلى أية حال ، يمكن القول أن أهم ما يؤخذ على مقال بيناتل ، أنه
لم يقدم دراسة للجوانب النظرية لموضوع العلاقة بين البحث العلمى فى
علم الاجرام وبين الفعل الاجتماعى ، مع ان هذه الدراسة الواجبة ترد
ضرورتها الى انها ترتبط بكثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالوضع
الراهن لعلم الاجرام وبكيانه العلمى ، وما يستطيع ان يسهم به فى
ترشيد الفعل الاجتماعى للوقاية من الجريمة والانحراف ، وهو ما نحاول
أن نقدمه فى هذا المقال .

خطة الدراسة :

نرى ان الاطار المرجعى الشامل ، الذى يمكن ان ترد له كل أبعاد مشكلة
العلاقة بين البحث العلمى فى علم الاجرام والفعل الاجتماعى ، يمكن ان
يتمثل فى اعتبارات اربعة أساسية :

اعتبارات فلسفية ، واعتبارات علمية ، واعتبارات عملية ، واعتبارات
مالية . وستعرض لهذه الاعتبارات فى أربعة مباحث متتالية .

(٣) فى الوقت الذى تعاني فيه المكتبة العربية من افتقارها لمثل هذه البحوث ، تحفل
المكتبة الغربية بمئات من البحوث فى هذه الموضوعات .
أنظر على سبيل المثال : قائمة المراجع الموسوعية (حتى عام ١٩٥٧) الملحقه
بكتاب :

Des chercheurs Français s'interrogent, orientation et organi-
zation du travail scientifique en France Presses Universitaires de
France, privat, 1957, pp. 371 — 386.

والقائمة تضم ما يزيد على ٢٠٠ مرجعا تدرج تحت تسع فئات كبيرة هي :

البحث الاول

الاعتبارات الفلسفية

ليس من شك فى أن لكل مجتمع بناء فلسفى فوقى يهيمن على أنظمتة الاساسية ، ويسم كل جانب من جوانبه ، ويعطيه طبيعته النوعية الخاصة ، التى تميزه عن باقى المجتمعات .

ومن الحقائق التى أصبح مسلما بها من جميع الباحثين فى ميدان السلوك الانسانى ، ان هذا البناء الفوقى بما يحتويه من ايدىولوجيات معينة ، يضع بصماته على نشأة وتطور ومسار البحوث الاجتماعية والانسانية (٤) . فى روسيا على سبيل المثال ، أوقف نشاط معاهد البحوث فى علم الاجرام عقب الثورة الروسية ، بزعم ان الاشتراكية قضت على الجريمة ، وان ما بقى منها ان هو الا بقية من بقايا الرأسمالية . ولقد كان هذا - بطبيعة الحال - تفسيراً فقهيًا جامداً للنظرية الماركسية ، اثبتت الايام مدى زيفه . وهذا الموقف الذى اتخذ قبل علم الاجرام ، اتخذ ايضا قبل علم النفس ، ويمكن تفسيره بأن الايدىولوجية التى سادت عقب الثورة الروسية كانت ايدىولوجية تتسم بالجمود والتزمت (٥) .

وصف منظمات البحث العلمى فى بلاد العالم ، نظريات البحث ، العلم والانظمة السياسية ، تكوين الباحث العلمى وتربية البحث العلمى ، مناهج البحث العلمى ، الجوانب النفسية فى البحث ، الجوانب الاجتماعية فى البحث العلمى ، المشكلات المالية فى البحث العلمى ، المشكلات القانونية فى البحث العلمى .

(٤) انظر فى موضوع تأثير الايدىولوجيه على العلم : دكتور أحمد محمد خليفة ، المنهج العلمى والاشتراكية ، المرجع السابق .

(٥) يصف جان بول سارتر جمود الايدىولوجية الماركسية وعجزها عن التفسير الخلاق ، بهذه العبارات القاطعة :

«Les concepts ouverts du marxisme se sont fermé, ce sont plus de clés, des schèmes interpretatifs, ils se posent pour eux-même comme savoir déjà totalisé».

ولكن تغير الموقف في السنين الاخيرة ، واستمرت معاهد علم الاجرام مكانتها ، نتيجة لموجه من التحرر في تفسير النظرية الماركسية .

ومن ناحية أخرى يمكن اعطاء عديد من الأمثلة على تأثير الرأسمالية الأمريكية على نشأة وتطور واتجاهات العلوم الاجتماعية والانسانية في الولايات المتحدة الأمريكية (٦) . ذلك انه من المعروف انه في المجتمعات الرأسمالية ، حيث الدافع الاول هو الحصول على اكبر ربح ممكن ، لا يمكن للعلم ان يتحرر من تأثيره بالمصالح الخاصة . ويصل الامر في الولايات المتحدة الأمريكية الى ان نسبة كبيرة من جامعاتها جامعات خاصة ، انشأها ويشرف على سياساتها رأسماليون يسخرونها لخدمة مصالحهم (٧) .

ويضرب عالم الاجتماع الفرنسي ميشيل سيمون مثلا محددا على تأثير الايديولوجية على العلوم الاجتماعية بتحليل الوضع الراهن لعلم الاجتماع الصناعي الأمريكي . وخلص من تحليله الى انه يقوم بخدمة المصالح الرأسمالية على حساب مصالح العمال ، ويدلل على ذلك بأن مصطلحي الاجور والازباج ليس لهما وجود في قائمة مصطلحات هذا العلم ، التي تدور حول مصطلحات من قبيل : الروح المعنوية للعمال ، أو سوء الادارة ، وما الى ذلك ، تحاشيا لاي تحليل علمي متكامل يصل لتشخيص الاوضاع الراهنة للصناعة الأمريكية (٨) .

وعلى ذلك يمكن لنا ان نخلص الى نتيجة بالغة الاهمية مؤداها :

ان دور البحوث العلمية في علم الاجرام في ترشيد الفعل الاجتماعي ، محدودة الى حد كبير بالايديولوجية السائدة في المجتمع ونوعيتها ، وبمدى اتساع دائرة الحركة المتاحة للعلوم الاجتماعية والانسانية بوجه عام .

Sartre, J.P. Critique de la raison dialectique, Paris : Librairie Gallimard, 1960, P. 28.

(6) See : Investigating social scientists, in : Issues in Social Science, edited by : Weinberg, M., N.Y., 1959.

(7) Voir : Schatzman, E.L., La situation de la recherche fondamentale et la politique de la Science, dans : Des chercheurs Français s'interrogent, op. cit., 309 — 341.

(8) Voir : Simon, M., Etat actuel des sciences sociales, dans : Des chercheurs Français s'interrogent, op. cit., 257 — 282.

المبحث الثانى

الاعتبارات العلمية

يتدرج تحت هذه الاعتبارات عديد من المسائل المتشابهة • وإذا ك مسألة العلاقة بين البحوث العلمية الاجتماعية بوجه عام وبين الفعل الاجتماعى مشكلة معقدة ، فانها بالنسبة لعلم الاجرام مشكلة بالغة التعقيد • وذلك لاعتبارات تتعلق بالذاتية العلمية لعلم الاجرام من ناحية ، ولتنوع البحوث العلمى فيه من ناحية أخرى •

أولا : مشكلة الذاتية العلمية لعلم الاجرام :

ان علم الاجرام لم تتحدد ذاتيته العلمية حتى اليوم ، وما زال ضائعا بين العلوم الاجتماعية • لقد كان المفروض فى علم الاجرام الذى نشأ ليدرس السلوك الاجرامى ، ان يكون موضوع بحثه هو دراسة هذا السلوك ، بحيث يمتنع على آخر أن ينازعه فى هذه الدراسة ، او ان يجتزىء بجانب معين من جوانب السلوك الاجرامى ، ويزعم انه داخل فى نطاقه • ولكننا مازلنا للآن نسمع عن علم الاجتماع الجنائى ، وعلم النفس الجنائى ، وعلم البيولوجيا الجنائى ، وعلم الامراض العقلية الجنائية ، الى آخر هذه الدراسات التى يطلق عليها المؤلفون علوما بسخاء غريب ، وكأن مصطلح « العلم » يمكن اطلاقه على أى جانب من جوانب الاهتمام فى موضوع ما (٩) •

وتفتيت علم الاجرام الى علوم فرعية عديدة ، تكشف عنه شواهد كثيرة علمية وعملية • وقد قام الاستاذ بيناتل بمسح للمراجع الاساسية التى الفت فى علم الاجرام المعاصر (١٠) ، ووجد انها يمكن

(٩) انظر فى دراسة هذه المشكلة : السيد يس السيد ، علم الاجرام فى مفترق الطرق ، مجله كلية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٦٤ •

(10) Pinatel, J., Les donntes du problème de l'enseignement de la Criminologie, Revue de Sciences Criminelle et de Droit pénal Comparé, n. 2, 1957, 411 — 421.

ان تنقسم الى خمس فئات وفق الطابع الغالب على كل مؤلف كما يلي :

١ - مؤلفات ذات طابع موسوعي :

وتتمثل فى التأليف بين جميع الافكار المتعلقة بالظاهرة الاجرامية تحت عنوان « علم الاجرام » . وخير مثال لهذه الفئة كتاب ارنست سيليج : E. Seelig, Traité de Criminologie

ب - مؤلفات ذات طابع سوسولوجي :

وهذه المؤلفات تشيع فى الولايات المتحدة الامريكية . وبالرغم من انها تبدأ بداية موسوعية ، الا أن اغلبها فى الواقع عبارة عن خليط غير متجانس من الافكار المتعددة ، والتي تركز فى النهاية على الجانب الاجتماعى .

ويعد كتاب سذرلاند مثالا لهذه الفئة .

E. Sutherland, Principles of Criminology.

ج - مؤلفات ذات طابع تاريخي :

وتتمثل فى الدراسة المتسابعة للمذاهب الكريمونولوجية المختلفة وأثرها على السياسة الجنائية .

ويعد كتاب متسجر الالماني مثالا لهذه الفئة ، وقد صدرت له ترجمة

اسبانية بعنوان : E. Mezger, Criminologia

د - مؤلفات ذات طابع تجميعي خاص :

تهتم هذه المؤلفات - وعلى عكس المؤلفات ذات الطابع التاريخي - بتنظيم الافكار فى علم الاجرام على اساس وضعه الراهن .

ويعد كتاب اكسнер مثالا لهذه الفئة ، وقد صدرت له ترجمة اسبانية

بعنوان : F. Exner, Biologia Criminale

هـ - مؤلفات ذات طابع اكلينيكي :

وهذه المؤلفات تدور حول تعريف خاص لعلم الاجرام مبناه انه المنهج الوضعي الذى يطبق على دراسة الظواهر المرضية الفردية والاجتماعية ،

على أساس ضرورة دراستها من ثلاثة جوانب : أسبابها ومظاهرها وعلاجها . ومن بين المؤلفات الهامة فى هذه الفئة التى تسير على هذا النهج مؤلف بنسينو دى توليو :

B. Du Tolio, Trattato di Autropologia Criminale

وبالرغم من ان هناك بعض التداخل فى هذه الفئات ، الا انه يمكن القول ان هذا المسح يظهر بجلاء مشكلة التفتت فى علم الاجرام من الناحية العلمية ، ومن واقع التراث المعاصر .

ونجد من الناحية العملية شواهد كثيرة على مشكلة الذاتية العلمية لعلم الاجرام ، ونكتفى بالتمثيل بالوضع الراهن فى فرنسا .

تكونت فى المركز القومى للبحوث العلمية بباريس منذ سنوات قليلة ، جماعة من اساتذة القانون الجنائى لدراسة الجريمة تحت اسم « علم الاجتماع الجنائى » (١١) . وكتب رئيس هذه الجماعة مقالا ذهب فيه الى ان علم الاجتماع الجنائى هو احد « جوانب » علم الاجرام من ناحية ، وهو « فرع » من فروع علم الاجتماع فى نفس الوقت من ناحية اخرى (١٢) .

(١١) نشرت هذه الجماعة عددا من المقالات عن صلة علم الاجتماع الجنائى بغيره من العلوم .

أنظر :

a — Léauté, J. Droit pénal et Sociologie Criminelle, Revue de Sciences Criminelle et de Droit pénal Comparé, n, 2., 1957, 287 — 299.

b — Levasseur, G. Sociologie Criminelle et défense Sociale, Ibid., 301 — 318.

c — Pinatel, J. Science pénitentiaire et Sociologie Criminelle, Ibid., 319 — 331.

(١٢) Voir : Levy Brul, H. Problemes du Sociologie Criminelle, dans : Traité de Sociologie, T. II, publié sous la direction de Gurvitch, G., Presses Universitaire de France, 1960, 207 — 226.

وبالرغم من ان بعض الكتاب توصلوا الى الحل العلمى السليم
لعلاج مشكلة التفتت فى دراسات السلوك الاجرامى ، الا اننا نجد عندهم
نظرات استاتيكية غير علمية لجوانب السلوك الاجرامى . ويكفى
للتدليل على هذا ان نقرأ مقالا نقديا هاما للاستاذ شارل
دى اسزلارى نشره حديثا ، فنجد انه ينظر لمشاكل علم الاجرام نظرة
كلية شاملة على ضوء تحليل الفكرة التى يقوم عليها ، وتكوينه ، واهدافه .
وبعدما يضع يده على عدة افكار اساسية صائبة ، تتمثل فى نقد الطريقة
التقليدية للمؤلفين فى علم الاجرام فى تعداد العلوم التى تندرج تحته ،
وكذلك دعوته الى حاجة علم الاجرام حاليا الى نظرة تأليفية لكى يتخطى
ما أمامه من عقبات تحول دون تقدمه ، اذا به يقع فى نفس الخطأ الذى
سبق وانتقده . فنجد انه يعقد مقارنة غريبة بين ما يسميه أهم علمين من
علوم الاجرام : القانون من ناحية ، والتحليل النفسى من ناحية أخرى !
ثم يصل الخلط الى مداه ، حين يذهب الى ان دراسة الجريمة من
اختصاص العلوم الاجتماعية ، اما دراسة المجرمين فمن اختصاص العلوم
الطبيعية : الطب العام والطب الخاص (١٣) ! .

والواقع ان هذه الاتجاهات غير العلمية ، والتى سبق لنا ان عبرنا
عنها بمشكلة التفتت فى علم الاجرام ، لم تؤد فقط الى تمييع موضوع
علم الاجرام والخلط فى تحديد نطاقه ، بل أدت الى آثار أخرى أشد
خطورة أهمها :

تعصب الباحثين لاتجاهات معينة ، مما أدى بهم الى اعتناق آراء مسبقة
عن عليّة السلوك الاجرامى ، وجعلتهم يعمدون الى جمع انواع معينة من
البيانات التى تدعم آراءهم المسبقة .

ولسنا فى حاجة الى الافاضة فى آثار هذه الاتجاهات على الكيان العلمى
لعلم الاجرام . فالموقف الراهن فيه ، الذى يتمثل فى سيادة الاتجاهات

(13) D'Eszlary, C. Sur la Criminologie, Revue Pénitentiaire et de
Droit Pénal, n. 2., 1964, 341 — 349.

التجزئية فى النظر للشخصية الانسانية ، وفى دراسة السلوك الاجرامى ، لا يسمح بنمو تيار للمعرفة المنتظمة من ناحية ، ويشل جهود علم الاجرام من ناحية اخرى ، ولا يسمح له بالقيام بالدور الاساسى الذى عليه ان يلعبه فى ترشيد الفعل الاجتماعى .

ان تقدم علم الاجرام رهين بالنظر اليه كعلم متكامل لدراسة السلوك الاجرامى من جميع جوانبه : الفيزيائية والنفسية والاجتماعية . وعلى ذلك فليس هناك مجال اليوم لما يسمى بعلم الاجرام الفردى ، وعلم البيولوجيا الجنائى ، وعلم النفس الجنائى ، وعلم الاجتماع الجنائى ، وعلم الاجرام الاجتماعى (١٤) . ان كل هذه التسميات غير العلمية ، بما تفرضه من حدود تعسفية مصطنعة ، ينبغى ان تزول تماما ، ليبقى علم الاجرام كعلم له ذاتيته واستقلاله فى مقابل العلوم الاخرى ، وكعلم له وحدته الداخلية ، وموضوعه الخاص به وهو : دراسة السلوك الاجرامى بجميع جوانبه

ثانيا : نوعية البحث العلمى فى علم الاجرام :

ان دور البحث العلمى فى علم الاجرام فى ترشيد الفعل الاجتماعى ، يرتبط ارتباطا وثيقا بتوعيته ، التى يمكن لنا ان نناقشها من جانبين : جانب علمى بحث ، يتعلق بالأسس الفلسفية والعلمية لبحوث علم الاجرام ، ولاتجاهات البحوث ، أوضاعها الكائنة وما ينبغى ان تكون . وجانب تنظيمى ، يتعلق بتنظيم البحث العلمى ومشكلاته المختلفة .

(١٤) مما هو جدير بالذكر ان هذه التسميات شاعت منذ العهد الذى بدأ فيه الاهتمام بدراسة الجريمة دراسة علمية ، ومن المنطقى ان تحدث حالة شيوع واضطراب تصحب نشأة أى علم جديد ، اما ان تظل حالة الشيوع والاضطراب والتفتت بعد ما يقرب من ثمانين عاما مضت على صدور كتاب جاروفالو
De la Criminologie

(عام ١٨٨٠) ، فعلاجه على التحلف الشديد فى دراسة السلوك الاجرامى دراسة علمية متكاملة .

١ - من الناحية العلمية :

ليس من شك في ان علم الاجرام فرع من فروع العلوم الاجتماعية ،
يصدق عليه ما يصدق عليها على وجه العموم . والعلوم الاجتماعية في
المجتمع الحديث معرضة لخطر كبير ، ذلك هو الانفصال بين النظرية
والتطبيق . والواقع ان هذا الانفصال ليس له من نتيجة سوى ان يتحول
التطبيق الى تجريبية empiricism بدون مبادئ من ناحية ، او ان تنقلب
النظرية الى معرفة بحتة جامدة من ناحية أخرى (١٥) . وقد توصل
فلاسفة العلوم الاجتماعية منذ وقت طويل ، الى ان هدف البحوث العلمية
الاجتماعية هدف مزدوج : فهي اولا ، تهدف الى التعرف على الوقائع
كما هي ، وهي ثانيا ، تهدف الى اقامة العلاقات التفسيرية بين هذه
الوقائع (١٦) . وهذه العلاقات التفسيرية تتمثل في صياغة القوانين
والنظريات العامة والفروض الكبيرة . ووظيفة القوانين والنظريات
هي التي تسمح للفعل الانساني ان يشق طريقه (١٧) .

نخلص من ذلك الى ان بحوث علم الاجرام لا تستطيع - لكي تكون
اساسا للفعل الاجتماعي - ان تكتفى بوصف السلوك الاجرامي ، بل
ينبغي عليه ان تتعدى مرحلة الوصف الى مرحلة التفسير بالمعنى
الدقيق (١٨) ، لكي تصل الى تحديد عليا السلوك الاجرامي عن طريق
صياغة النظريات التي تسمح بفهم ديناميكيات هذا السلوك ، والتنبؤ
به في المستقبل . على هذا النحو ينبغي علينا - اذا اردنا تحديد نوعية
البحث العلمي في علم الاجرام التي تسمح له بترشيد الفعل الاجتماعي -

(15) Sartre, J.P., op. cit., p. 25.

(16) Voir : Bonnot, L., Essai sur les fondements de la logique et
sur la méthodologie causal Paris : Presses Universitaires de
France, 1943, p. 5.

(17) Challaye, F., Les principes généraux de la Science et de la
morale, Paris : Libraire Fernand Nathan, 1925, p. 151.

ان نشير الى الوظائف الرئيسية للنظرية العلمية بوجه عام ، حتى يكون ذلك بمثابة الاطار المرجعي الذي نستطيع على ضوئه ان نصف الوضع الراهن للنظريات في علم الاجرام المعاصر ، وما ينبغي ان تكون عليه .

أ - الوظائف الرئيسية للنظرية العلمية :

تتمثل هذه الوظائف في اربع وظائف رئيسية هي :
الوظيفة التلخيصية ، والوظيفة التنبؤية ، والوظيفة الضابطة والتفسيرية ، والوظيفة الاخبارية (١٩) . ونتحدث عن كل منها بايجاز .

— الوظيفة التلخيصية للنظرية :

الوظيفة التلخيصية Summarizing function هي اولى وظائف النظرية العلمية . ولاشك ان أى نظرية علمية مقبولة ينبغي عليها ان تنهض على سند وافر من الحقائق التجريبية . غير ان النظرية — وبحكم طبيعتها — تتعقب كل حقيقة من هذه الحقائق ، بل انها تلخص عددا لا يتناهى من هذه الحقائق فى صيغة واحدة .

وتبدو هذه الوظيفة فى اكمل صورها فى العلوم الطبيعية ، حيث نجد امثلة عديدة لنظريات مصاغة فى اقل عدد من العبارات ، ولكنها — مع ذلك — تلخص عددا لا يتناهى من الحقائق . ولعل هذا ما دفع عددا من فلاسفة علم الطبيعة مثل كيرشوف Circhoff وماخ Mach الى ان

(١٨) فرق روبرت براون تفرقة دقيقة بين علمية الوصف الاجتماعى والتفسير العلمى فى دراسة حديثه له عن التفسير فى العلوم الاجتماعية .

انظر :

Brown, R., Explanation in social science, chicago, 1963.

(19) See : Mehlberg, H. The theoretical and empirical aspects of science, in : Logic, methodology and philosophy of science, Proceedings of the 1960 International Congress, edited by : Nagel, E. and Suppes, P. and Tarski, A., California : Stanford University Press, 1962, 275 — 284.

يقرروا ان الوظيفة الوحيدة للنظرية العلمية ، هي قدرتها على تركيز وتلخيص عدد لا يتناهى من العبارات الاخبارية الشبيهة بالقوانين العامة فى معادلة وحيدة مفردة . غير ان هذا الرأى يبدو متطرفا ، لانه يتجاهل عددا آخر من الوظائف الرئيسية التى تقوم بها النظرية العلمية .

— الوظيفة التنبؤية للنظرية :

ان السؤال الرئيسى الذى تثيره هذه الوظيفة هو : هل تقف وظيفة النظرية العلمية عند حد تلخيص عدد لا يتناهى من الحقائق أم ينبغى عليها ايضا ان تتنبأ بالحقائق التى ستحدث فى المستقبل ؟

يكاد يجمع فلاسفة العلم على انه ينبغى على النظرية العلمية ان تتنبأ بالوقائع التى ستحدث فى المستقبل .

ولقد صدق الاستاذ جاريج حين قرر ان تنمية العلوم الاجتماعية لتكون علوم فعل *action* لا يمكن ان تتم الا عن طريق تنمية النظريات التنبؤية ، بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ، اذ لا يمكن وضع سياسة لهذه العلوم بغير هذه النظريات .

والمشكلة على هذا النحو بالغة التعقيد بالنسبة للعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص . وذلك لان المستقبل ليس ببساطة الصورة المعكوسة للماضى . فلا يوجد هناك زمن معكوس بالنسبة للعلوم الاجتماعية . ان الباحث لا ينبغى عليه فقط ان يضمن اطاره النظرى تمثلا للمستقبل ، ولكنه ينبغى ان يفهم المستقبل باعتباره شيئا مختلفا عن الحاضر وعن الماضى . ان المستقبل ليس مجرد بسط المنحنىات الاحصائية للاتجاهات والنزعات السائدة . اذ انه يوجد الى جانب ذلك عوامل مختلفة تعجل

(20) Garigue, P. Remarques sur une politique des Sciences Sociales, Revue Française de Sociologie, 1961, II, 3 — 13.

من التطور الثقافى والاجتماعى ، مردها الى ديناميكية التغيرات الاجتماعية ذاتها (٢٠) .

ولكن هذه الصعوبات الشديدة التى تتحدى قدرات الباحثين فى العلوم الاجتماعية لا ينبغى ان تشيهم عن تحقلى هذه الوظيفة الاساسية من وظائف النظرية العلمية ، التى بلغ من أهميتها فى نظر اوجست كومت ان سوى بينها وبين المعرفة حين قرر ان « المعرفة هى التنبؤ » .
Savoir c'est prévoir

— الوظيفة الضابطة والتفسيرية للنظرية :

اذا كنا عرضنا فيما سبق للوظيفة التلخيصية للنظرية التى تحقق الفهم المركز للظواهر ، وللوظيفة التنبؤية التى تسمح بمعرفة اتجاهات الظواهر فى المستقبل ، فان الوظيفة الضابطة والتفسيرية للنظرية controlling and explanatory تتمثل فى ان اى نظرية ينبغى ان تعيننا على احداث التغييرات التى نريدها فى البيئة التى تحيط بنا ، عن طريق اتباع الاجراءات التى تشير بها النظرية . وبعبارة أخرى ان اى نظرية ينبغى عليها — لكى تكون مقبولة ان تتيح لنا السيطرة على البيئة . هذا عن الوظيفة الضابطة للنظرية . غير انه بالاضافة لهذا ينبغى ان تقدم لنا النظرية تفسيراً للوقائع والظواهرات التى تحكمها . فعلى النظرية ان تحدد لماذا تسلك الظواهر بطريقة او بأخرى .

والواقع ان الوظيفة التفسيرية للنظرية العلمية طرحت تماما تقريبا فى القرن التاسع عشر ، عند اغلب فلاسفة العلم ، وذلك تحت تأثير اوجست كومت . فقد كان كومت يرى ان العالم يستطيع ان يعرف ما هى حالة الظواهر فى الحاضر ، او ماذا كانت فى الماضى ، او ما ستكون عليه فى المستقبل ، ولكنه لا يستطيع ان يعرف لماذا تحدث الظواهر فى الحاضر ، او لماذا حدثت فى الماضى ، او لماذا ستحدث فى المستقبل .

غير ان الهجوم الذى وجهه كومت لفكرة العلية - بحسبانها تتضمن بصفة اساسية عنصرا ميتافيزيقيا - لم ينجح فى تحقيق ما اراده من طرحها ذلك ان اغلب فلاسفة العلم فى الوقت الحاضر يحبذون فكرة العلية ، ويقدرّون أهميتها فى التفسير العلمى (٢١) .

ويمكن القول ان البحوث الفلسفية فى الثلاثين السنة الماضية ادت الى أن يسترد التفسير العلمى مكانته المنطقية بطريقة ملحوظة (٢٢) . ويعرف الباحثون فى الوقت الحاضر ان الوظيفة التنبؤية للنظرية لا يمكن ان تنفصل عن الوظيفة التفسيرية لها ، فأى نظرية لا يمكن لها ان تنجح فى التنبؤ ، ما لم تكن وظيفتها التفسيرية قد حققت بطريقة كافية ، والعكس صحيح .

— الوظيفة الاخبارية للنظرية :

ان الوظيفة الاخبارية للنظرية informational تعد من بين الوظائف الاساسية للنظرية العلمية . وتتمثل هذه الوظيفة فى كون النظرية تمدنا بمعلومات اجتماعية محققة عن الاشياء التى يستطيع الانسان ان يلاحظها ، ووصفها بأنها محققة يرد الى انها تقارن بحصيلة الملاحظات التى يقوم بها الباحثون فى السلوك الانسانى . بعبارة اخرى تمدنا النظريات العلمية بمعرفة Knowledge عن الاشياء التى تخضع للملاحظة . وهذه الوظيفة الاخيرة من وظائف النظرية ، ونعنى الوظيفة الاخبارية او المعرفية cognitive تشبع واحدة من اقوى الحاجات الانسانية ، وهى حاجة الانسان الى معرفة البيئة المحيطة به .

هذا عرض موجز للوظائف الرئيسية للنظرية العلمية . غير انه تجدر الإشارة الى انه يحدث فى كثير من الاحيان ، ان تصاغ اكثر من نظرية

(21) Voir : Gurvitch, G. Déterminismes sociaux et liberté humaine, Paris : Presses Universitaires des France, 2eme édition, 1963, p. 49.

(22) See : Braithwaite, R.B. Scientific explanation, Cambridge, 1953. Brown, R., Explanation in social science, op. cit.

لتفسير ظاهرة واحدة ، فكيف يصدر الفعل الاجتماعي حين تتعدد النظريات المفسرة سواء للسلوك الاجرامى ككل او لاتماط مجددة منه ، وای نظرية عليه ان يتبناها ؟

يذهب بعض فلاسفة العلم الى انه عند الاختيار بين الفروض التفسيرية او النظريات ، ينبغى ان نختار الفرض الذى يفسر عددا اكبر من الوقائع ، او بمعنى آخر الفرض الذى يمتلك عددا اكبر من النتائج المضبوطة (٢٣) .

ونجد بهذا الصدد نظرية هامة لفيلسوف العلم المعروف كارل بوير وضعها لحل هذه المشكلة ، وترد أهميتها الى انها عمقت المشكلة من الناحية الفلسفية ، وربطتها بمشكلة نمو المعرفة بوجه عام (٢٤) .

ويمكن القول بايجاز شديد ، ان القضية الاساسية فى نظرية بوير تتمثل فى انه كلما اتسع المضمون التجربى للنظرية كلما قل احتمال صدقها ، والعكس صحيح ، بمعنى انه كلما ضاق المضمون التجربى للنظرية كلما زاد احتمال صدقها . ويرى انه عندما تتعدد النظريات التى تفسر ظاهرة واحدة ، فينبغى على الباحث ان يختار النظرية التى تقل درجة احتمال صدقها ، ذلك ان نمو المعرفة الانسانية يمكن تلخيصه فى كونه عبارة عن النبذ المتكرر للنظريات العلمية بحثا وراء نظريات علمية افضل .

ولا يتسع المقام للافاضة فى عرض نظرية بوير ، التى سنعرض لها فيما بعد فى مقال مستقل ، نظرا لاهميتها المنهجية . وننتقل بعد ذلك لعرض الموقف فى علم الاجرام المعاصر .

(23) Bonnot, L., op. cit., 117 — 118.

(24) See : Popper, K.R. Some Comments on truth and the growth of knowledge, in : Logic, methodology and philosophy of Science, op. cit., 285 — 292.

ب - الموقف الراهن فى علم الاجرام المعاصر .

بعدها عرضنا للوظائف الرئيسية للنظرية العلمية ، ومشكلة المفاضلة بين النظريات حين تتعدد بصدد تفسير ظاهرة واحدة ، يحق لنا ان نتساءل عن الوضع الراهن للنظريات العلمية فى علم الاجرام المعاصر .
الواقع ان النظريات فى ميدان علم الاجرام توجه لها انتقادات عديدة ، أهمها ما يتعلق بمغوض المفاهيم التى تقوم عليها ، ووهن العلاقات بين المسلمات المتضمنة فيها .

ويرجع جانب كبير من هذا التصور ، الى ان بعض الباحثين اقاموا نظريات تتسم بطابع العمومية الواسعة بغير ان يربطوها بالبيانات الحقيقية عن السلوك الاجرامى ، ومن ناحية اخرى جمع باحثون عديدون اخر ركاما من البيانات الوصفية بغير ان يلقوا اعتبارا لمسألة التكامل النظرى لها . ومن الواضح ان ايا من هذين الاتجاهين لا يسمح بأن تنتج عنه تعميمات يمكن التحقق من صحتها من ناحية ، ويمكن الاستفادة منها فى ميدان التطبيق من ناحية اخرى (٢٥) .

غير ان اهم ما يعيب النظريات فى علم الاجرام ، ان كثيرا منها صيغ تأثرا بالاتجاهات التجزئية المختلفة التى تتنازع دراسة السلوك الاجرامى ، وهى لذلك نظريات واحدية monistic تدرس جوانب محددة من هذا السلوك ، وليست نظريات تكاملية تنظر له فى مجموعة . ولا يمكن لهذه النظريات التجزئية ان تكون اساسا للفعل الاجتماعى ، لان الفعل الاجتماعى حين يصدر ينبغى ان ينظر للظواهرات فى كلياتها ، ان كان يراد له ان ينجح فى تغييرها التغيير المقصود .

(٢٥) لا يتسع المقام لتحليل امثلة من هذه النظريات ، ويمكن للقارىء ان يرجع بهذا الصدد الى الدراسة الهامة الاتية :

Scharg, C., Some foundatoinis for a theory of Correction, in Cressy, D.R., (Editor), The prison, New York : Holt and Winston, Inc., 1961, 309 — 357.

وعلى ضوء العرض السابق ، يمكن لنا ان نقرر ان دور البحوث العلمية فى علم الاجرام فى ترشيد الفعل الاجتماعى مشروط فى الواقع بصياغة النظريات المكتملة ، التى تتوافر فيها كل وظائف النظرية العلمية التى فصلنا القول فيها . اذ لايمكن للفعل الاجتماعى ان يؤسس على نتائج البحوث العلمية فى علم الاجرام ما لم تكن هناك نظريات تفسر السلوك الاجرامى وتتنبأ به وتتيح للمنفذين أن يغيروا من طبيعة الظاهرة الاجرامية ومن حجمها ومن اتجاهاتها .

هذا فيما يتعلق بالناحية العلمية ، وهى الجانب الاول من جوانب مناقشتنا لتوعية البحث العلمى فى علم الاجرام ، بقى ان نتحدث فى ايجاز عن الجانب الثانى ، وهو الجانب التنظيمى الذى يتعلق بتنظيم البحث العلمى فى علم الاجرام ومشكلاته .

٢ - من الناحية التنظيمية :

السلوك الاجرامى ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المركبة . وهذا التركيب يرد الى تعدد جوانبه : الفيزيكية والنفسية والاجتماعية . وتعدد جوانب السلوك الاجرامى هو الذى يجعل من تنظيم البحث العلمى فى علم الاجرام مشكلة صعبة . فحسب ما اشرنا اليه سابقا من ضرورة الاعتراف بالذاتية العلمية لعلم الاجرام ، واختصاصه بدراسة السلوك الاجرامى من جميع جوانبه ، فلا بد ان تتضافر جهود فرق من الاختصاصيين الذين ينتمون الى فروع علمية متعددة لدراسة هذا السلوك ، مادام ليس هناك - حتى الآن - برنامج اكاديمى متكامل فى علم الاجرام يسمح بتخريج باحثين فى علم الاجرام يلمون الماما عميقا كافيا بالجوانب الثلاثة : الفيزيكية والنفسية والاجتماعية .

وفريق البحث Team work الذى يتكون من عدد من الاختصاصيين ، كنموذج من نماذج النشاط العلمى ، يثير عددا من المشكلات النظرية والعملية الهامة .

ولعل اهم هذه المشكلات ما يتعلق بتفاوت درجة النضج العلمى فى الفروع المتعددة التى ينتمى اليها الاخصائيون . وهذا التفاوت يشير بدوره عدة مشكلات ولذلك نجد ان القدر من المرونة لدى كل اخصائى فى الفريق ، ومدى استعدادده للتخلى عن تعصبه الاكاديمى للفرع الذى ينتمى اليه ، ومقدار الجهود الشخصية والفكرية والعلمية التى يبذلها للوصول مع زملائه الى توحيد المفاهيم ، واختيار المناهج ، وتصميم ادوات البحث ، التى تتيح بحث المشكلة موضوع البحث بطريقة تكاملية شاملة ، كل هذه شروط اساسية لقيام فريق البحث بدوره كاملا وبطريقة ايجابية .

وبالنسبة لعلم الاجرام على وجه التحديد ، يثور هنا السؤال الاساسى : هل نجح نموذج فريق البحث ، وفى التصدى لمشكلات السلوك الاجرامى على نحو سليم ؟

وبعبارة اخرى ، هل يتسم النشاط العلمى لفرق البحث بديناميكية واضحة ، تظهر آثارها فى وحدة المصطلحات الاساسية ، وفى تكامل المنهج ، وفى تناسق الاطر الفكرية ، وفى الاتفاق بصدد تفسير النتائج ، أم يتسم هذا النشاط باستاتيكية تظهر آثارها فى عدم توحيد المصطلحات الاساسية ، وفى عدم تكامل المنهج ، وفى التنافر الشديد للاطر الفكرية ، واخيرا فى الخلاف الملحوظ فى تفسير النتائج ؟

الواقع انه يمكن القول ان كثيرا من فرق البحث فى العلوم الاجتماعية بوجه عام ، وفى علم الاجرام بوجه خاص ، ليست سوى تجميع آلى استاتيكي لعدد من الاخصائيين الذين ينتمون الى فروع مختلفة . ومثل هذه الفرق لا يرجى منها نفع ، مادام كل اخصائى فى الفريق يظل حبيس عالمه المغلق ، يفكر من خلال اطاره الاكاديمى الذى ينتمى اليه ، ولا يتنازل عن المصطلحات الاساسية فى فرعه ، ولا يبذل مجهودا علميا وفكريا حقيقيا ، للاقتراب من العوالم المتعددة لفروع المعرفة الاخرى .

وعلى ذلك يمكن لنا ان نقرر انه لا يمكن ان يتقدم البحث العلمى فى علم الاجرام المحاصر ، ما لم ينجح نموذج « فريق البحث » فى التغلب على مشاكله النظرية والعملية . ويذكر بيناتل بهذا الصدد ان قسم علم الاجرام بكلية العلوم الاجتماعية بمونتريال بكندا ، يضم فريقا يتكون من اخصائيين بيولوجيين ، ونفسيين ، واجتماعيين ، وعقائبيين ، سبق لهم ان اكتسبوا عادة ذات بعد جديد فى البحث العلمى وهى : اخضاع المفاهيم والنظريات وأساليب البحث الى وجهة نظر كريمونولوجية عامة (٢٦) .

والواقع ان هذا هو الهدف الذى ينبغى أن ترمى الى تحقيقه جميع فرق البحث فى علم الاجرام .

بهذا تنتهى مناقشتنا للاعتبارات العلمية التى تحدد مدى اسهام البحوث العلمية فى علم الاجرام فى ترشيد الفعل الاجتماعى ، وننتقل لمناقشة الاعتبارات العملية .

البحث الثالث

الاعتبارات العملية

بغير سياسة علمية لا يمكن أن ينمو البحث العلمى — بوجه عام — نموا منهجيا مطردا . فالسياسة العلمية هى التى تحدد أهداف البحث العلمى ، سواء من الناحية البحتة او من الناحية التطبيقية ، كما تحدد أولويات مشكلات البحث ، ونماذج النشاط العلمى وأشكاله المختلفة . بعبارة مختصرة ، بات مسلما الآن من غالبية الباحثين العلميين فى المجتمعات المختلفة ، أن وضع سياسة علمية للبحوث مسألة بالغة الأهمية نحو العلم ذاته ، كجانب أساسى من جوانب الثقافة الانسانية ،

قبل أن ترد أهميتها الى مساعدة المجتمع ، بطريقة ايجابية منظمة ، في مجابهة مشكلاته .

وعلى ذلك يمكن القول انه من الضروري يمكن وضع سياسة علمية شاملة لبحوث علم الاجرام ، تغطي قطاع السلوك الاجرامى كله ، وتدرسه عن طريق اجراء بحوث متنوعة منتظمة . وهذه البحوث ينبغي أن تتنوع تنوعا يتفق مع تنوع وتعدد أبعاد السلوك الاجرامى . فينبغى اجراء مسح شاملة تقوم بمهمة رسم خريطة كاملة للسلوك الاجرامى ، ومن ثم يمكن اجراء أنواع البحوث المتعمقة بأشكالها المختلفة ، التتبعية منها والعرضية والتنبؤية والعلاجية ، الى غير ذلك .

وبالإضافة الى ذلك ينبغي التنسيق بين جهود الهيئات المختلفة المعنية ببحث اسباب السلوك الاجرامى ومكافحته والوقاية منه ، فتلك مسألة بالغة الاهمية فى جعل البحوث العلمية اساسا صلبا متينا للفعل الاجتماعى . غير ان هذا الهدف ليس من السهل دائما تحقيقه . فالبيروقراطية بأشكالها المختلفة ، كثيرا ما تقف حائلا دون تحقيق هذا التعاون الضرورى الهام . ولعل هوة الانفصال بين النظرية والتطبيق لا تظهر خطورتها مثلما تظهر فى هذا المجال .

فمن ناحية ، اذا ما اعتقد من يمكن ان نطلق عليهم « النظريون » ، او الاخصائيون فى البحث العلمى انهم يمكن ان يبحثوا مشكلات السلوك الاجرامى المتعددة ، ويضعوا تفسيرات علمية لها ، ويصلوا الى حلول واقعية بشأنها ، بغير الاتصال الوثيق المستمر بالواقع الحى المتحرك ، وبالأشكال المختلفة المعقدة التى يبدو بها الواقع ، فى المجتمع ، فذلك أمر محال .

ومن ناحية أخرى اذا ما تصور « التطبيقيون » ، أو رجال العمل المنوط بهم مجابهة المشكلات الواقعية وايجاد الحلول الحاسمة لها يوما بعد يوم ، أنهم يمكن ان ينهضوا بأعبائهم بغير عون من « النظريين » ، فذلك

ضرب من ضروب الخطأ الذى لن يؤدى فى النهاية الا الى التخبیط الشديد فى ميدان التطبيق ، وضياع الاموال سدى فى ممارسات عملية لا تسوسها مبادئ نظرية رشيدة .

والسؤال الرئيسى الذى نلقيه فى هذا المجال هو : ما هى الوسائل الفعالة التى تؤدى الى تحقيق التقارب المتشسود بين النظرين والتطيين .

الاجابة على هذا السؤال تتمثل فى عدة أمور علمية وعملية . اما الامور العلمية فقد ناقشناها . بافاضة فى المبحث السابق ، ويمكن تلخيصها فى اقامة بحوث علم الاجرام على اسس تكاملية وطيدة ، فذلك هو المدخل الاساسى الذى يتيح للفعل الاجتماعى ان يشق طريقه على اسس سليمة .

اما الامور العملية ، فلعل أهمها العثور على حلول ايجابية لتذويب العداء التقليدى بين رجال النظر ورجال العمل . ولعل من اصلح هذه الحلول ، تكوين طبقة وسطى من الاختصاصيين فى ترشيد الفعل الاجتماعى ، يجمعون بين صفات اهل النظر واهل العمل معا . ونجد بهذا الصدد مقالا بالغ الاهمية للاستاذ البولندى كوتاربينسكى، يدعو فيه الى انشاء علم جديد يطلق عليه Praxiology ، ويعطى له تعريفا بأنه علم الفعل الرشيد او الفعـال (٢٧) . efficient action ويرى كوتاربينسكى ان التطبيق - فى اى ميدان - يعتمد على امور

(27) See : Kotarbinski, T., Praxiological sentences and how they are proved, in : Rologic, methodology, and philosophy of Science, op. cit., 211 — 223.

ولاهية هذا الموضوع نذكر التعريف الذى وضعه كوتاربينسكى لهذا العلم بمباراته :

«By praxiology I mean the science of efficient action. Consequently, the tasks of praxiology are to formulate and to prove

ثلاثة : المبادئ النظرية ، والاساس الفنى ، وتنظيم العمليات . ولن نستطيع ان نفصل القول فى هذا الموضوع ، ونكتفى بأن نضرب مثالا عمليا يوضح خطورة انفصال التطبيق فى النظرية .

لنفرض ان التجارب الاصلاحية التى أجريت على علاج الاحداث الجانبين أثبتت أنه كلما صغر عدد الاحداث المودعين فى المؤسسة ، كلما كان احتمال فعالية النجاح كبيرا . ولنفرض ان هذا المبدأ أصبح من المبادئ النظرية المستقرة فى علاج الاحداث . فاذا جئنا وأنشأنا - بالمخالفة لهذا المبدأ - مؤسسة لعلاج الاحداث وأودعنا فيها عددا ضخما منهم ، فستكون النتيجة المحتومة فشل عملية الاصلاح . واذا حاولنا علاج الفشل ، فلن يجدى بتاتا تغيير ادارة المؤسسة ، أو تعديل برامج العلاج المطبقة ، مادام ان تصميم المؤسسة خالف مبدأ نظريا مستقرا .

ونقطة البداية اذا ، تتمثل فى تعديل المؤسسة لكى تتطابق أولا مع المبدأ النظرى ، ثم تفحص من بعد الاسس الفنية ، وتنظيم العمليات داخل المؤسسة للوصول بها الى حالة مرضية من النجاح .

ولعله اتضح من العرض السابق ، الذى ناقشنا فيه بعض الاعتبارات العملية المتعلقة بدور البحوث العلمية فى علم الاجرام فى ترشيد الفعل الاجتماعى ، الاهمية القصوى للمجابهة الايجابية لهذه الاعتبارات ، التى تحول دون هذه البحوث وبين ان تؤدي دورها الهام فى الوقاية من السلوك الاجرامى .

بقى ان نعرض عرضا وجيزا للاعتبارات المالية .

recommendations concerning what must be done : what is advisable to do under definite circumstances in order to attain the intended

المبحث الرابع

الاعتبارات المالية

يمكن القول كقاعدة عامة ، أن نوعية البحوث العلمية الاجتماعية ، ومدى جدواها في ميدان التطبيق ، ترد الى سياسة الانفاق على هذه البحوث من ناحية ، وإلى حجم الانفاق من ناحية أخرى ، وإلى كيفية الانفاق من ناحية ثالثة . ونتحدث بإيجاز عن كل نقطة من هذه النقاط .

١ - سياسة الانفاق :

سياسة الانفاق على البحوث العلمية الاجتماعية مسألة ترتبط في الواقع بعدة أمور متشابكة ، قد تصلح الاسئلة التالية لظهار جوانبها المختلفة :

- ما هي نظرة الايديولوجية السائدة في المجتمع الى العلوم الاجتماعية بوجه عام ؟

- هل هناك تفرقة سائدة بين العلوم الطبيعية من جانب والعلوم الاجتماعية من جانب آخر ، وهل هناك تفضيل او انكار لاحدى الفئتين ؟

- هل هناك تفرقة سائدة بين البحوث البحتة والبحوث التطبيقية ؟

- هل هناك تخطيط مركزي للبحث العلمي ؟ وان كان هناك تخطيط فهل تسيطر عليه الحكومة او الهيئات الخاصة ؟

- ما هي العوامل التي تحدد سياسة انفاق الدول الاشتراكية على البحوث العلمية الاجتماعية ؟

- ما هي العوامل التي تحدد سياسة انفاق المنظمات والمؤسسات والشركات على البحوث العلمية الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية ؟

ان الاجابة على كل هذه الاسئلة هي التي تظهر في الواقع الجوانب الاولى من المشكلة وهو العوامل المحددة لسياسة الانفاق على البحوث

العلمية الاجتماعية ، والتي تختلف اختلافا واسعا المدى من دولة لأخرى ، نتيجة لعدد من الاعتبارات الايديولوجية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية .

٢ - حجم الانفاق :

أما فيما يتعلق بحجم الانفاق على البحوث العلمية الاجتماعية ، فمسألة أظهر وأوضح من ان تحتاج الى مزيد من التفصيل . ويكفى أن نشير بهذا الصدد الى ان حجم الانفاق الضخم على البحوث العلمية الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية ، أثر تأثيرا بالغا على خريطة العلوم الاجتماعية بوجه عام . ويمكن بهذا الصدد مقارنة عدد البحوث العلمية الميدانية التي تجرى عن السلوك الاجرامى في عام في الولايات المتحدة الامريكية وعددها في بلاد اوروبا بوجه عام ، فنجد أن الكفة في صالح الولايات المتحدة الامريكية بفارق ضخم ، نتيجة لتزايد حجم الانفاق فيها على البحوث العلمية الاجتماعية ، والذي تحدده اعتبارات عديدة متعلقة بسياسة الانفاق مثل التي ضربنا أمثلة لها من قبل .

٣ - كيفية الانفاق :

ان كيفية الانفاق على البحوث العلمية الاجتماعية مسألة بالغة الاهمية . فالاجور والمكافآت التي يتقاضاها الباحثون العلميون ، ومدى تشجيع الباحثين الافراد على البحث العلمى ، ومنح التفرغ التي تعطى للباحثين لكي يكرسوا جهودهم للبحث الخلاق ، والتشجيع السخى للبحوث في ميدان معين ، مثل مناهج البحث في السلوك الاجرامى ، او التجارب العلاجية للبالغين او للاحداث من الجانبين ، او للدراسات التنبؤية ، كل هذه أمثلة على تأثير كيفية الانفاق على الشكل الذى تتخذه بحوث علم الاجرام في مجتمع معين وفي فترة معينة (٢٨) .

(٢٨) انظر مناقشة هامة لعلاقة الاعتبارات المالية بنمو العلم بوجه عام فى :

Schatzman, E.L. La situation de la recherche fondamentale et la politique de la Science, op. cit.

خلاصة القول ، ان الاعتبارات المالية لها - ولا شك - تأثير بالغ في قدرة البحوث العلمية في علم الاجرام على ترشيد الفعل الاجتماعى .

خاتمة

قدمنا في الصفحات السابقة دراسة نظرية نقدية لمشكلة علم الاجرام بين البحث العلمى والفعل الاجتماعى ، وهى مشكلة بالغة الاهمية في الوقت الحاضر . ووضعنا اطارا نظريا لمناقشة المشكلة ، رددنا فيه جوانبها المختلفة الى اعتبارات اربعة اساسية :

اعتبارات فلسفية ، واعتبارات علمية ، واعتبارات عملية ، واعتبارات مالية .

وخلصنا بعد دراسة كل من هذه الاعتبارات ، الى عدد من النتائج الهامة التى يمكن اجمالها فيما يأتى :

أولا : فى الاعتبارات الفلسفية

ان دور البحوث العلمية فى علم الاجرام فى ترشيد الفعل الاجتماعى محدود الى حد كبير بالايديولوجية السائدة فى المجتمع ونوعيتها ، وبمدى اتساع دائرة الحركة المتاحة للعلوم الاجتماعية والانسانية .

ثانيا : فى الاعتبارات العلمية :

١ - لا يمكن للبحوث العلمية فى علم الاجرام القيام بدورها كاملا فى ترشيد الفعل الاجتماعى ، الا اذا تحددت الذاتية العلمية لعلم الاجرام ، وانفرد بدراسة موضوعه الخاص به وهو : دراسة السلوك الاجرامى من جميع جوانبه ، الفيزيكية والنفسية والاجتماعية .

٢ - من الاهمية بمكان صياغة نظريات علمية دقيقة للسلوك الاجرامى ، يحقق الوظائف الرئيسية للنظرية العلمية وهى : الوظيفة التلخيصية ، والوظيفة التنبؤية ، والوظيفة الضابطة والتفسيرية ،

والوظيفة الاخبارية . وذلك حتى يمكن على ضوءها لرجال العمل وضع السياسات الفعالة للوقاية من السلوك الاجرامى .

٣ - من الضرورى التغلب على المشكلات النظرية والعملية التى يثيرها « فريق البحث » كنموذج اساسى وضرورى للبحث العلمى فى ميدان علم الاجرام . وهو العلم الذى يدرس ظاهرة مركبة هى السلوك الاجرامى ، لها جوانب متعددة ، تستدعى تضافر جهود عـدد من الاختصاصيين الذين ينتمون الى فروع علمية مختلفة ، لتحقيق هدف نظرى اساسى هو : اخضاع المفاهيم والاطر المرجعية ، واساليب البحث الى وجهة نظر كرىمونولوجية عامة كنقطة انطلاق نحو بحث السلوك الاجرامى على اساس علمى سليم .

ثالثا : فى الاعتبارات العملية :

١ - ضرورة وضع سياسة علمية رشيدة لبحوث السلوك الاجرامى .
٢ - أهمية التنسيق بين جهود الهيئات المختلفة المعنية ببحث اسباب السلوك الاجرامى ومكافحته والوقاية منه . وتوثيق العلاقة بين « النظرين » « والتطبيقيين » ، ومحاولة خلق طبقة وسطى من الاختصاصيين فى ترشيد الفعل الاجتماعى .

رابعا : فى الاعتبارات المالية :

١ - تحدد سياسة الانفاق وحجمه وكيفيته نوعية البحوث العلمية الاجتماعية ومدى جدواها فى ميدان التطبيق .
٢ - على قدر ما تكون سياسة الانفاق على البحوث العلمية الاجتماعية فى المجتمع سياسة تقف على أساس صلب من الايديولوجية التقدمية التى تؤمن بالانسان ، وتضعه فى مكانه الصحيح بالنسبة للكون والمجتمع ، وبقدر حجم الانفاق الذى تحددده الدولة فى الدول الاشتراكية ، وبقدر التوجيه السليم لكيفية الانفاق ، يمكن ان تلعب البحوث العلمية فى علم الاجرام دورا اساسيا فى ترشيد الفعل الاجتماعى .

هذا مجمل للنتائج التي خلصنا اليها من دراستنا لمشكلة علم الاجرام بين البحث العلمى والفعل الاجتماعى ، ونسرجو ان تحقق ما هدفنا اليه من تأصيل جوانبها المتعددة على أسس نظرية وطيدة .

المراجع

١ - دكتور أحمد محمد خليفة ، المنهج العلمى والاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢ - السيد يس السيد ، علم الاجرام فى مفترق الطرق ، مجلة كلية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

3 — Bonnot, L., Essai sur les fondements de la logique et sur la methodologie causal, Paris : Presses Universitaires de France, 1943.

4 — Braithwaite, R.B., Scientific explanation, Cambridge : 1953.

5 — Brown, R., Explanation in social science, Chicago : 1963.

6 — Challaye, F., Les principes généraux de la science et de la morale, Paris Libraire Fernand Nathan, 1925.

7 — D'Eszlary, C., Sur la Criminologie, Revue Pénitinaire et de Droit pénal, n. 2., 1964, 341 — 349.

8 — Garigue, P., Remarques sur une politique des Sciences Sociales, Revue Française de Sociologie, 1961, II, 3 — 13.

9 — Gurvitch, G., Déterminismes sociaux et liberté humaine, Paris: Presses Universitaires de France, 2em ed., 1963.

10 — Léauté, J., Droit pénal et Sociologie Criminelle, Revue de Sciences Criminelle et de Droit pénal comparé, n. 2., 1957, 287 — 299.

11 — Levasseur, G., Sociologie Criminelle et defense Sociale, Rev. Sc. Crim. Dr. pen. Com., n. 2., 1957, 301 — 318.

- 12 — Levy Brul, H., Problèmes de la Sociologie Criminelle, dans : *Traité de Sociologie*, publié sous la direction de George Gurvitch, paris : Presses Universitaires de France, 1960, Tome Seconde, 207 — 226.
- 13 — Mehlberg, H., The éheortical and empirical aspects of science, in : *Logic, methodology, and philosophy of science*, proceedings of the 1960 International Congress, edited by : Nagel, E., Suppes, P., Tarski, A., California : Stanford University Press, 1962, 275 — 284.
- 14 — Pinatel, J., La Criminologie : recherche scientifique et action social, *Rev. Franc. de Soci.*, Juillet — Septembre, 1964, V — 3 —, 325 — 330.
- 15 — Pinatel, J., Science pénitentiaire et Sociologie Criminelle, *Rev. Sc. Crim. Dr. Pen. Com.*, n. 2., 1957, 310 — 331.
- 16 — Pinatel, J., Les donnés du problème de l'enscignement de la Criminologie, *Rev. Sc. Crim. Dr. Pen. Com.*, n. 2., 1957.
- 17 — Popper, K., R., Some Comments on truch and the growch of knowledge, in : *Logic, methodology and philosphy of science*, 285 — 292.
- 18 — Sartre, J. P., Critique de la raison diolectiuee, Paris : Libraire Gallimard, 1960.
- 19 — Schatzman, E., L., La situation de la recherche fondamentale et la politique de la science, dans : *Des chercheurs Français s'interrogent, orientation et organization du travail scientifique en France*, Presses Universitaires de France, Private, 1957, 309 — 391.
- 20 — Schrag, C. Some foundations for a theory of correction, in : Cressy, D.R. (editor). *The Prison*, N. Y., Holt and Winscon, Inc., 1961, 309 — 357.
- 21 — Simon, M., Etat actuel des sciences sociales, dans : *Des chercheurs Français s'interrogent*, 257 — 282.
- 22 — weinberg, M., (editor), *Investigating social scientists*, in : *Issues in Social Science*, N. Y., 1959.

المؤتمر البريطاني الاول لدراسة الجريمة

٥ - ٩ سبتمبر ١٩٦٦

يعقد المؤتمر البريطاني الاول لدراسة الجريمة بمناسبة الدعوة التي تقوم بها جمعية هوارد التي تشكلت في عام ١٨٦٦ لتعديل قانون العقوبات المعمول به في بريطانيا حتى الآن . وقد قامت الجمعية بالاشتراك مع معهد دراسات معاملة الجانحين والجمعية البريطانية لعلم الاجرام بالاعداد لهذا المؤتمر - ويهدف المؤتمر الى تجميع العاملين في كافة مجالات الجريمة تحت سقف واحد سواء كانوا من رجال علم الاجرام أو رجال الاجتماع أو الطب العقلي أو التحليل النفسي أو رجال القانون ورجال الخدمة الاجتماعية . وبهذا تكون هناك فرصة لمعرفة تطور الابحاث في الماضي ومعرفة ما لم يتم منها والتطورات التي اعترت الدراسات الحديثة وتقريب حدود ومجالات هذه الدراسات حتى يمكن الاستفادة منها على نطاق واسع .

ولتحقيق هذا الهدف تقرر اعداد دراسات في موضوعات ثلاثة تعتبر المحاور الاساسية للمؤتمر ، علاوة على ذلك ستكون هناك حلقات فرعية لمناقشة تقارير غير رئيسية في مجال موضوعات المؤتمر .

والموضوع الرئيسي الاول هو : التطورات الحديثة للجريمة وعلاقتها بالضغط الاجتماعي .

وقد قدمت في هذا الموضوع التقارير التالية :

- ١ - الشرطة والعلاقات الانسانية .
- ٢ - الشرطة والادوات الحديثة المرتبطة بعملية ضبط الجريمة .
- ٣ - الاختبار القضائي (مناهجه - نتائجه) .
- ٤ - الرعاية اللاحقة والمجتمع .

- ٥ - مستقبل التصنيف العقابي .
- ٦ - مفاهيم جديدة فى معاملة الجانحين من الشباب .
- ٧ - مركز السجن فى النظام العقابى الحديث .
- ٨ - اصدار الاحكام الجنائية (اتجاهات جديدة - وسائل اصدار الاحكام) .
- ٩ - الاطفال المشردون وعائلاتهم .
- ١٠ - السلطات المحلية وعملية منع الجريمة .

أما الموضوع الرئيسى الثانى للمؤتمر فهو : الجريمة والشخصية

وقد قدمت فى هذا الموضوع تقارير عشرة كذلك على النحو التالى :

- ١ - الشخصية الانسانية والادمان .
- ٢ - الجانى فى الجرائم الجنسية .
- ٣ - الامراض العقلية والعود .
- ٤ - المجرم المحترف .
- ٥ - جرائم الخاصة « ذوى الياقات البيضاء » ،
White-Collar Crime
- ٦ - جرائم الشباب .
- ٧ - الجانى فى جرائم المرور .
- ٨ - المجرم العصابى .
- ٩ - المصابين بعاهاات والمدرسة .
- ١٠ - الاجرام وعملية الانتقال من المدرسة الى الحياة العملية .

كما تقرر ان يكون الموضوع الرئيسى الثالث هو :

الجريمة والمجتمع

وقد قدمت فى هذا الموضوع التقارير التالية :

- ١ - مشكلة مدمنى المخدرات ومركزهم الاجتماعى .
- ٢ - الانحرافات الجنسية وموقف المجتمع .

- ٣ - العلاقة بين اجرام الاطفال ومرض الآباء .
- ٤ - جماعة فرويد .
- ٥ - الاجرام بين المهاجرين .
- ٦ - الشباب والظاهرة الاجرامية .
- ٧ - منع الجريمة فى المدارس .
- ٨ - الاحباط والظاهرة الاجرامية .
- ٩ - الانماط المتغيرة للسلوك الاجرامى .
- ١٠ - التشرد .

اما التقارير غير الرئيسية والتي ستكون على شكل محاضرات عامة
تتبعها المناقشة فهى على النحو التالى :

المحاضرة الاولى : نظريات الجريمة للدكتور Niggel Walker

مدرس علم الاجرام فى جامعة أكسفورد

المحاضرة الثانية : دراسات علم الاجرام ومناهج البحث للسيد T.S. lodge

مدير وحدة الابحاث فى وزارة الداخلية

المحاضرة الثالثة : منع الجريمة والمعاملة العقابية للسيد R.L. Morrison

نائب مدير معهد علم الاجرام بجامعة كمبردج

وقد أعدت بعض الزيارات بعد المؤتمر الى مجموعة من السجون ،
والمؤسسات البورستالية ، ومراكز الايداع ، والمدارس المعتمدة ، والمعامل
والمؤسسات الاخرى التى تعمل فى مجال الجريمة .

وستكون اجتماعات المؤتمر فى :

Botany Theatre

University College, Torrington Place

London, W.C.1

THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Deputy-Minister of Awkaf and Social Affairs

Members of the Board :

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Dr. Hassan El Saaty

Mr. H. Awad Brekey

General Abbas Kotb

Mr. Abd El Fattah M. Hassan

Mr. Lotfi Ali Ahmed

Sheikh Moh. Abou Zahra

Mr. M. Abdel-Salam

Mr. Moh. Fathi

General Mahmoud Abdel-Rehim

Dr. Mokhtar Hamza

Mr. Yehia Abou Bakre

The National Review of Criminal Sciences

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmed M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Dr. Ahmed El Alfi

Dr. Mohamed Zeid

Secretaries of Editorial Staff

Noha Fahmi

Essam El-Miligi

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center For Social
And Criminological Research
U. A. R.

- The Phenomenon of Crime in the Governorate of Aswan.
- Le Récidivisme chez la femme .
- Extreme Responses and Delinquency.
- Divulguer le secret de la correspondance .
- La Criminologie : recherche scientifique et action sociale.

ARTICLES, RESEARCHES, NEWS



No. 2

July 1966

Vol IX

المجلة الجنائية القومية

بصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- الحبس الاحتياطي •
- المؤسسات العقابية المفتوحة •
- التنبؤ بالعود الى الاجرام •
- الاحصائيات الجنائية : امكانياتها وحدودها •
- اسهام علم الاجتماع في فهم السلوك المنحرف •

مقالات * دراسات وبحوث * أنباء



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور أحمد محمد خليفة
وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية

أعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ حسين عوض بريقى ،
اللواء عباس قطب الفايش ، الأستاذ عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ لطفى
على أحمد ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ محمد فتحى ،
اللواء محمود عبد الرحيم ، الدكتور مختار حمزة ، الأستاذ يحيى أبو بكر .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا التحرير : دكتور أمال عثمان - دكتور محمد إبراهيم زيد

سكرتيرا التحرير : نهى فهمى - عصام المليجى

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموسوعات: اسم المؤلف،
عنوان المقال (اسم الموسوعة) ،
تاريخ النشر .

وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لأسماء المؤلفين
وتورد الاحالات الى المصادر فى المتن
فى صورة : (اسم المؤلف ، الرقم
المسلسل للمصدر الوارد فى نهاية
المقال ، الصفحات) .

• أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق فولسكاب ،
مع مراعاة تركها مشين جانبيين عريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

مرجو هيئة تحرير المجلة أن يرانى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته
ومؤلفاته فى ميدان المقال أو ما يتصل به .
٢ - أن يورد فى صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى هولجت
فيه .

٣ - أن يكون الشكل انعام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التى توافرت من
البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان المئد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

دراسات وبحوث :

الحبس الاحتياطي : دراسة احصائية وبحث ميداني

د . أحمد الألفي ٣٥١

مقالات :

المؤسسات العقابية المفتوحة : د . نجيب حسنى .. ٤٦٣

التنبؤ بالعودة الى الاجرام : ناهد صالح .. ٤٧٧

الاحصاءات الجنائية ، امكانياتها وحدودها :

عبد الحليم محمود ٤٩٣

كتب وآراء :

اسهام علم الاجتماع فى فهم السلوك المنحرف :

السيد محمد الحسينى ٥٠٩

أخبار :

حلقة الدراسات الامريكية للجريمة وجناح الاحداث .. ٥٢٣

دراسات وبحوث

الحبس الاحتياطي

« دراسة احصائية وبحث ميداني »

الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي

رئيس وحدة بحوث العقاب

بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

يعد الحبس الاحتياطي من أبرز الاجراءات التي تتخذ في مرحلة التحقيق مع المتهمين ، بل من أشدها وطئاً على الحريات الفردية ، وكثيراً ما تلجأ اليه سلطات التحقيق ، لذلك فقد اتجه التفكير في وحدة بحوث العقاب الى القيام بدراسة عن هذا الموضوع ، على ان تكون من شقين :

جانب احصائي ، بهدف التعرف على مدى لجوء سلطات التحقيق الى هذا الاجراء ، والجرائم التي يحبس فيها المتهمون احتياطياً ، ومدة هذا الحبس ، والسلطة الآمرة به ، وبعض الخصائص المتعلقة بالمتهمين الذين يخضعون لهذا الاجراء ، وما الى ذلك من بيانات .

وجانب ميداني ، بقصد التعرف على الآثار الاجتماعية للحبس الاحتياطي ، لبيان ما يترتب على هذا الاجراء من آثار ، سواء تعلقت بالمتهم نفسه أو أفراد أسرته أو أثرت على العلاقات بينه وبين الآخرين .

وبدأت الدراسة الاحصائية تحت اشراف الدكتور بدر الدين علي المدرس بكلية البنات بجامعة عين شمس واشترك فيها الاساتذة سامية مهدي نوار الباحث المساعد بالوحدة ، والاسستاذ أحمد المجدوب

والاساتذة سلوى العامرى والاستاذ حسن على وكيل النائب العام الذى كان معارا للمركز (وقت ان كان هؤلاء ملحقين بوحدة بحوث العقاب) وقام الدكتور محمد ابراهيم زيد باجراء تعديل على الجداول الاحصائية وتحليل البيانات الواردة بها ثم أعد تقريراً للدراسة الاحصائية . وقد استقيت البيانات الخاصة بالمحبوسين احتياطياً من ادارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون .

أما الدراسة الميدانية فقد تمت تحت اشراف الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى رئيس الوحدة واشترك فيها الدكتور محمد ابراهيم زيد والاستاذ على حسن فهمى الذى أشرف على العمل الميدانى والاستاذة سامية مهدى نوار ، وقام الدكتور أحمد الألفى بتحليل البيانات الاحصائية الخاصة بالدراسة الميدانية .

وقد أعد هذا التقرير الدكتور أحمد الألفى .

وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام ، فصل تمهيدى نعرض فيه الاحكام القانونية للحبس الاحتياطى ، ونخصص الفصل الاول للدراسة الاحصائية ، ونعرض فى الفصل الثانى الدراسة الميدانية ، ثم ننهى التقرير بخاتمة نضمنها النتائج والتوصيات التى خلصنا إليها من هذه الدراسة المتكاملة .

فصل تهيئى

الاحكام القانونية للحبس الاحتياطى

تهيئـة :

من المبادئ المستقرة فى كافة الدول القانونية *Etats de droit* ان الأصل فى الانسان البراءة ، وبالتالى لا يجوز سلب حريته أو التعرض لها الا اذا ثبتت مخالفة هذا الأصل بموجب حكم قضائى واجب النفاذ . لذلك كان حبس المتهم قبل ثبوت ادانته اجراء شاذا بالغ الخطورة على الحريات الفردية .

غير ان هناك اعتبارات عملية لها أهميتها الكبيرة جعلت التشريعات تجيز لسلطات التحقيق حبس المتهم احتياطيا بالمخالفة لهذا المبدأ الأساسى .

ولعل أكثر هذه الاعتبارات أهمية الخشية من ان ترك المتهم مطلق السراح قبل ان تثبت ادانته يتيح له فرصة العبث بالأدلة والتأثير على الشهود . كما ان ذلك يمكنه من التهرب من تنفيذ العقوبة اذا صدر الحكم غيابيا أو اذا لم يكن تحت يد السلطات وقت النطق بالحكم .

ويسوق الدافعون عن الحبس الاحتياطى حجة أخرى ، فهم يرون فيه احيانا اجراء فى صالح المتهم ذاته ، اذ ان التحفظ عليه بمعسوفة السلطات فور ارتكاب الجريمة يجعله بمأمن من بطش وانتقام المجنى عليه أو أسرته .

وفضلا عن ذلك فان حبس المتهم وابعاده مؤقتا عن مكان الجريمة وعن أعين المجنى عليه وذويه قد يكون فيه شفاء لما فى نفوسهم أو على الأقل عدم تحد لشعورهم .

والى جانب ذلك فان وجود المتهم فى الحبس الاحتياطى يجعل من التيسر استدعاءه للتحقيق كلما تطلب الأمر ، وبذلك يمكن الانتهاء منه فى أسرع وقت .

وتظل لهذه الاعتبارات وجاهاتها بالرغم مما يوجه لبعضها من طعن . فالقول بأن المتهم وان كان محبوسا يستطيع ان يؤثر على الأدلة بواسطة غيره من أفراد أسرته أو محبيه ان صدق فى بعض الأحيان الا انه لا يتاح فى جميع الأحوال .

والدفع بأنه يمكن الاستعاضة عن حبس المتهم بالزامه بتقديم ضمان مالى أو شخصى لاجباره على المثول أمام المحقق أو التقدم لتنفيذ الحكم لا يجدى مع جميع المتهمين ، اذ قد يفضل عدد كبير منهم التهرب من التحقيق ومن تنفيذ الحكم وان ضحوا فى سبيل ذلك بما قدموه من ضمان .

وأيا كانت أهمية هذه الاعتبارات الا ان حبس المتهم فى هذه المرحلة التى لا يزال يعد فيها بريئا وبناء على مجرد احتمال بأنه قد ارتكب الجريمة لا شك ان فيه مساسا خطيرا بالحريات الفردية .

ومن أجل ذلك ، وللتوفيق بين مصلحة المتهم وبين مصلحة الجماعة التى تقتضى مراعاة تلك الاعتبارات العملية الهامة ، عنيت التشريعات باحاطة الحبس الاحتياطى بضمانات عديدة ، سواء تعلقت بالشروط التى لابد من توافرها لجواز الامر به ، أو بالسلطة الآمرة به ، أو بمدته . وهذه الضمانات تزيد كثيرا عن تلك التى نص عليها القانون بالنسبة لأعمال التحقيق الأخرى .

شروط الحبس الاحتياطى :

القاعدة العامة ان الأمر بالحبس الاحتياطى لا يجوز الا اذا كانت الواقعة جنائية او جنحة يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر

(مادة ١٣٤ فقرة أولى من قانون الاجراءات الجنائية) • فلا يجوز الحبس الاحتياطي في المخالفات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة ثلاثة أشهر فأقل • ويرجع ذلك الى ان بساطة هذه الجرائم تجعل اتخاذ هذا الاجراء منافيا للحكمة التي يقوم عليها ، فالاعتبارات العملية التي تسوغ الحبس الاحتياطي لا تتوافر في هذه الجرائم • فلا خشية من عبث المتهم بالأدلة في مواد المخالفات لان الاتهام في أغلبها يقوم على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي • كما ان بساطة الجنح التي يعاقب عليها بالحبس مدة ثلاثة أشهر فأقل لا تدعو المتهم الى ان يحاول التأثير على الشهود أو العبث بالأدلة مع ما يعرضه ذلك الى مخاطر قد ترجح العقوبات المقررة أصلا عن الجريمة • فضلا عن ذلك فانه لا خوف من هرب المتهم وتركه لبلده وأسرته ومحل عمله اذ انه لن يضحى بكل ذلك خوفا من توقيع هذه العقوبة البسيطة •

على ان المشرع أورد استثناء على هذه القاعدة العامة ، فأجاز الأمر بالحبس الاحتياطي في أية جنحة يعاقب عليها بالحبس - دون اشتراط الا يقل الحد الادنى للعقوبة عن ثلاثة أشهر - وذلك اذا لم يكن للمتهم محل اقامة ثابت معروف في الجمهورية العربية المتحدة (م ١٣٤/٢ اجراءات) •

ويبرر هذا النص بأن مثل هذا المتهم يرجح احتمال فراره مهما كانت العقوبة المحكوم بها عليه ، لان ليس له محل اقامة معروف ولا روابط عائلية أو مالية تقيد به مكان معين • والامر بالحبس في هذه الحالة اختياري للمحقق ولا بد ان تتوافر دلائل كافية قبل المتهم ، فالاستثناء قاصر فقط على عدم التقيد بحد معين بالنسبة لعقوبة الحبس •

على انه لا يكفي ان تكون الجريمة مما يجوز فيها الامر بالحبس ، بل يجب قبل اصدار الامر ان يستجوب المتهم وان تتاح له الفرصة لابطال

دفاعه ، فلا يجوز حبس المتهم قبل استجوابه ، الا اذا تعذر ذلك كما لو كان هاربا من وجه القضاء .

وفضلا عن ذلك يجب ان تكون هناك دلائل كافية على ارتكاب المتهم للجريمة . وتقدير كفاية الدلائل أمر متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع التى لها ان تلتفت عن الدليل المستمد من تفتيش المتهم أثر القبض عليه وحبسه احتياطيا اذا استبانت ان الدلائل لم تكن كافية . (١)

وفضلا عن هذه الشروط الموضوعية التى لابد ان تتوافر لجواز حبس المتهم احتياطيا يجب ان تتوافر فى أمر الحبس عدة شروط شكلية ، تتمثل فى اشتماله على جميع البيانات التى أوجبها القانون فى أوامر سلطات التحقيق (مادة ١٢٧ فقرة اولى من قانون الاجراءات الجنائية) ، وهى اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة اليه وتاريخ الامر وامضاء من أصدره والختم الرسمى ، كما يجب ان يشتمل على تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه فى السجن مع بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة (م ١٢٧ / ٤) . (٢)

أحوال خاصة :

اذا كانت القاعدة العامة انه يجوز الامر بالحبس الاحتياطى فى كل جناية أو جنحة تزيد عقوبتها عن ثلاثة أشهر - وذلك بخلاف الحالة التى لا يكون فيها للمتهم محل اقامة ثابت ومعروف فى الجمهورية العربية المتحدة - الا ان هناك جرائم معينة وطوائف خاصة من المتهمين لا تسرى عليها هناك هذه القاعدة العامة .

وتنحصر هذه الحالات الخاصة فيما يأتى :

١ - الدكتور محمود مصطفى ، شرح قانون الاجراءات الجنائية الطبعة التاسعة ١٩٦٤ ، صفحة ٢٨٤ .

٢ - الدكتور رءوف عبيد ، مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى ، الطبعة الخامسة ١٩٦٤ ، صفحة ٤٠١ .

أولا : جرائم الاحداث :

ان الرعاية التى يحيط بها المشرع الاحداث باعتبارهم ضحايا للظروف التى توقع بهم فى وهدة الجريمة يجب ان تمتد الى مرحلة التحقيق معهم ومحاكمتهم . فان ضعفهم الطبيعى ووجردهم عادة فهم كنف من يرعاهم يجعل مبررات الحبس الاحتياطى قلما تتوافر حيالهم .

واعمالا لذلك نص المشرع فى المادة ٣٤٥ اجراءات على عدم حواز الامر بالحبس الاحتياطى بالنسبة للصغير الذى تقل سنه عن اثنتى عشر سنه كاملة . اما اذا كانت ظروف الدعوى تستدعى اتخاذ اجراء تحفظى ضده فان للنيابة العامة او للقاضى الجزئى او للمحكمة عند احالة الدعوى عليها ان تأمر بتسليمه مؤقتا حتى يفصل فى الدعوى الى شخص مؤتمن او الى معهد خيرى معترف به من وزارة الشئون الاجتماعية او لجمعية مشغلة بشئون الاحداث ومعترف بها ، وذلك لملاحظته وتقديمه عند كل طلب ، وبشرط الا تزيد مدة ايداع الصغير على اسبوع اذا كان الامر صادرا من النيابة العامة ما لم يوافق القاضى الجزئى على مداها .

والرأى عندنا ان هذا الحكم الخاص يجب ان يمتد الى من يصل عمرهم الى خمس عشرة سنة . فاذا كانت المادة ٦٧ من قانون العقوبات تجيز للقاضى الحكم على هؤلاء بالتدابير التقويمية المقررة للاحداث فمن باب أولى يجب عدم حبسهم احتياطيا ولما ثبت الجريمة فى حقهم بعد حتى يتفادى الزج بهم فى السجون العادية ودور الحجز حيث يختلطون بالمجرمين الكبار مع ما يترتب على ذلك من اضرار بالغة ، وخصوصا انه قد يكتفى بالحكم عليهم بتدبير تقويمى مثل التسليم للوالدين أو الايداع فى مدرسة اصلاحية .

ثانيا : جرائم الصحافة :

ان جلال مهمة الصحافة باعتبارها منبرا للرأى العام تستدعى ان يحاط من يكتب فى الصحف بالضمانات التى تجعلهم يعبرون عن آرائهم بحرية دون خشية من اضطهاد او تنكيل .

ولاشك ان من أهم هذه الضمانات ما يتخذ اثناء اجراءات التحقيق والمحاكمة . ولما كان الحبس الاحتياطي يعد أخطر الاجراءات التى تتخذ فى هذه المرحلة لذلك كان من المتعين التحرز من ان يتخذ وسيلة للاضطهاد وسبيلا لتعطيل رأى وحبس القلم قبل ان يفصل القضاء فى براءة الصحفي أو ادانته .

ولعل أبرز دليل على وجوب احاطة الحبس الاحتياطي فى جرائم الصحافة بكل الضمانات الممكنة ما لوحظ من اسراف النيابة العامة فى حبس الصحفيين احتياطيا فى ظل قانون تحقيق الجنايات الاهلى قبل تعديله سنة ١٩٥٠ . (١)

ومن أجل ذلك تضمنت المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية استثناء من القاعدة العامة مقتضاه عدم جواز الحبس الاحتياطي فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف ، الا اذا كانت الجريمة تتضمن اهانة لرئيس الجمهورية ، أو طعنا فى الاعراض مما يدخل فى حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات ، أو تحريضا على افساد الاخلاق كالاغراء بالفجور أو الدعارة علانية المنصوص عليه فى المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة .

ويذهب البعض الى وجوب حظر الحبس الاحتياطي فى كافة جرائم الصحافة ، قولا بأن الضرورة التى أقيمت عليها مبررات الحبس

١ - تبين ان أغلب الجرائم التى حبس فيها الصحفيون احتياطيا قد حفظت ولم تقدم للمحاكمة ، وان أكثر ما قدم منها حكم فيه بالبراءة ، وان القليل الذى حكم فيه بالادانة اقترن الحكم فى أغلبه بايقاف تنفيذ العقوبة . وفى المدة من ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ حتى ١٦ نوفمبر ١٩٤٧ كان عدد التحقيقات فى جرائم الصحافة ٢٦١ تحقيقا ، انتهى منها بالحفظ ١٨٩ ، وقدم منها للقضاء ٧٢ ، حكم فى ١١ منها بالادانة ، ١٧ بالبراءة . وعدد التحقيقات التى حبس فيها صحفيون احتياطيا ٢٦ ، وعدد الصحفيين الذين حبسوا ٤٨ ، أما عدد الاحكام التى صدرت بالادانة فى قضايا حبس فيها صحفيون احتياطيا فهى أربعة فقط . (الدكتور حسن صادق المرصفاوى ، الحبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد فى التشريع المصرى ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥٤ ، ص ١٧٥ ، ص ١٧٦ هامش ١) .

الاحتياطي لا وجود لها في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر . فالخشية من تأثير المتهم على التحقيق لا تتوافر في جرائم الصحافة ، لان معالم التهمة ثابتة في المقال أو الخبر أو الموضوع المنشور ، وفيه كل عناصر الاتهام . وللجوء للحبس الاحتياطي كضمان لتنفيذ الحكم ان صدق في بعض الجرائم فانه لا يصدق في تلك التي تقع بواسطة الصحف . فالواقع عملا ان احدا من الصحفيين أو الكتاب أو الناشرين لم يهرب من مواجهة العقوبة ، فضلا عن ذلك فان المسؤولية قانونا عن النشر تقوم قبل أشخاص معروفين لهم مكانتهم في المجتمع ، فاذا لم يعرف محرر المقال أو الخبر المتضمن للجريمة فان هؤلاء يتحملون المسؤولية على عاتقهم . (١)

ثالثا : أعضاء مجلس الأمة :

لما كان من حق أعضاء مجلس الأمة محاسبة السلطة التنفيذية على أعمالها ، ولما كانت النيابة العامة شعبة من السلطة التنفيذية ، لذلك راعت التشريعات ضرورة اضعاف حصانة على أعضاء مجلس الأمة تحميهم من تحكم وتعنت رجال الحكومة اذا ما حاولوا الكيد أو النيل من حرية الاعضاء عن طريق استعداء النيابة عليهم .

وتتمثل هذه الحصانة في عدم جواز القبض على أحد أعضاء الهيئة التشريعية أو اتخاذ اجراءات جنائية ضده الا باذن المجلس التابع له . وترمي هذه الحصانة الى تأمين حرية عضو مجلس الأمة اثناء مباشرته عمله ، ولذلك فهي قاصرة على فترة انعقاد المجلس ، كما انها لا تسرى في حالة التلبس بالجريمة ، لانتفاء مظنة الكيد وحتى لا تضيع الادلة لحين الحصول على اذن المجلس .

والاجراءات الجنائية التي لا يجوز اتخاذها ضد مجلس الأمة هي تلك التي تؤدي الى المساس بحريته الشخصية وتحول دون قيامه

بواجباته النيابة ، ومن ثم لا يجوز اصدار أمر بضبطه واحضاره
أو القبض عليه أو استجوابه أو حبسه احتياطيا .

أما الاجراءات الاخرى التى ترمى الى جمع الادلة مثل اجراء
المعاينة والاستماع الى الشهود وندب الخبراء فلا مانع من اتخاذها .
وتنحصر مهمة مجلس الأئمة - فى الاذن بالسير فى الاجراءات
من عدمه - فى البحث فيما اذا كان قد قصد بها النيل من العضو ومنعه
ممارسة عمله النيابة ام لا ، فليس من مهمته التعرض لادلة الدعوى ،
اذ يترك تقديرها للجهة القضائية المختصة .

رابعا : رجال القضاء :

نظم قانون استقلال القضاء القواعد الخاصة بحبس القضاة
احتياطيا ، وقد فرق هذا القانون بين حالتين : حالة ما اذا كان القاضى
غير متلبس بارتكاب الجريمة ، وفيها لا يجوز القبض عليه وحبسه
احتياطيا الا بعد الحصول على اذن من لجنة مؤلفة من رئيس محكمة
التقض ووكيلها ورئيس محكمة استئناف القاهرة .

أما فى حالة الجريمة المتلبس بها ففيها يحق لأمور الضبط
القضائى - متى كانت الدلائل فى رأيه كافية - ان يأمر بالقبض على
المتهم ويستجوبه ، فان لم يأت بما يبسرة يرسله للنيابة العامة
لاستجوابه ، على ان يتم ذلك فى خلال أربع وعشرين ساعة ، واذا قررت
النيابة حبس القاضى احتياطيا فان على النائب العام ان يرفع الامر الى
اللجنة السابق الاشارة اليها فى خلال أربع وعشرين ساعة من صدور
أمر الحبس . وتصدر اللجنة قرارها بشأن الحبس الاحتياطى ، واذا
انقضت المدة عرض الامر ثانية على اللجنة للبت فى أمر الحبس . وللقاضى
ان يطلب سماع اقواله امام اللجنة كلما عرض عليها أمر الحبس .

وبداهة يجب ان تكون الجريمة المسندة للقاضى مما يجوز الحبس
الاحتياطى وفقا لقواعد القانون العام ، اذ ان هذه الاحكام قصد بها

زيادة الضمانات بالنسبة للقضاة نظرا لمركزهم الحساس وتوفيرا لكل ما من شأنه تعزيز استقلالهم وحيدتهم . (١)

الجهات المختصة بالامر بالحبس الاحتياطي :

الحبس الاحتياطي اجراء من اجراءات التحقيق سواء كان تحقيقا ابتدائيا أو نهائيا أمام المحكمة . والاصل ان السلطة القائمة بالتحقيق هي التي تملك اصدار الامر بحبس المتهم احتياطيا ، الا انه اذا أحيلت الدعوى الى قضاء الموضوع اصبح النظر في الحبس الاحتياطي من اختصاصه أصلا .

ومن ناحية أخرى فهو اجراء متعلق بالخصومة الجنائية وحدها ، فلا علاقة له بالدعوى المدنية ، ولذلك لا يقبل من المجنى عليه ولا المدعى بالحق المدني طلب حبس المتهم احتياطيا او امتداد حبسه ، ولا تسمع منهما أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه (مادة ١٥٢ اجراءات) . ويرجع أهم ضمان يحاط به الحبس الاحتياطي الى الجهة التي لها الحق في الامر به ، اذ يجب ان يكون لها من الكفاية والاستقلال وحسن التقدير ما يطمأن معه الى اتخاذ هذا الاجراء ، وما يكفل للمتهم تحقيق دفاعه .

ولن نتعرض في هذا المقام للمناقشات الخاصة بالفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق او الجمع بينهما ، وأثر ذلك في الجهة المختصة باصدار الامر بالحبس الاحتياطي . فقد اضطر المشرع المصري الى العودة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ للمبدأ الذي كان قائما قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية فجمع سلطة التحقيق الى سلطة الاتهام وخولهما للنياحة العامة ، باستثناء جرائم معينة رأى ان يختص بها

١ - الدكتور حسن المرصفاوى ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

قاضي التحقيق (١) ، وبذلك أصبحت النيابة العامة بحسب الاصل هي المختصة بالامر بحبس الاحتياطي على التفصيل الآتي :

١ - **النيابة العامة** : اذا كان التحقيق يجرى بمعرفة النيابة العامة فلها ان تأمر بحبس المتهم احتياطيا اذا توافرت شروطه . أما اذا كان التحقيق يتم بواسطة أية جهة أخرى فان للنيابة - بصفتها المدعية الوحيدة في الدعوى الجنائية - ان تطلب من تلك الجهة القاء القبض على المتهم وحبسه احتياطيا أو استمرار حبسه اذا كان محبوسا .

٢ - **قاضي التحقيق** : كان قاضي التحقيق هو المختص أصلا بالتحقيق في الجنايات في ظل قانون الاجراءات الجنائية ، أما الآن وبموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ فقد أصبح مختصا فقط بالتحقيق في الجرائم التي وردت في الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على انه « لا يكون التحقيق في جرائم التفالس او الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر الا بمعرفة قاض يندبه رئيس المحكمة لمباشرته » .

أما فيما عدا ذلك فان للنيابة العامة اذا رأت « في مواد الجنايات والجنح ان تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق اكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى ان تخابر رئيس المحكمة الابتدائية وهو يندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق . ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية ان يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية اصدار قرار بهذا الندب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار اذا تحققت الاسباب المبينة بالفقرة السابقة بعد سماع اقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المندوب في حالة صدور قرار بذلك » ، (مادة ٦٤ فقرة ١ ، ٢ اجراءات جنائية) .

١ - يرجع الى المذكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية ، وللمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ لبيان وجهتي النظر الخاصة بالفصل او الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق .

وهناك حالات أخرى يندب فيها قاضٍ للتحقيق عن غير طريق النيابة العامة ، مثل ندبه من قبل محكمة الجنايات اذا تبين لها أثناء النيابة العامة ، مثل ندبه من قبل محكمة الجنايات اذا تبين لها أثناء نظر أخرى غير المسندة اليهم ، أو ان هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ففي هذه الحالات يجوز للمحكمة ان تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق ، وتسرى على العضو المندوب جميع الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق .

وحق الندب مخول أيضا لمحكمة الجنايات ومحكمة النقض - فى حالة نظر موضوع الدعوى - فى حالة حدوث أفعال من شأنها الإخلال بأوامرها أو بالاحترام الواجب أو التأثير فى قضاتها أو فى الشهود ، وكان ذلك فى صدد دعوى منظورة أمامها (مادة ١٣ اجراءات جنائية) .

ويجوز لوزير العدل ان يطلب من محكمة الاستئناف ندب مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم معينة ، وفى هذه الحالة يكون المستشار المندوب هو المختص دون غيره بإجراء التحقيق وتكون له نفس السلطات الممنوحة لقاضى التحقيق .

وفى كل هذه الحالات يكون للقاضى أو المستشار المندوب للتحقيق الحق فى حبس المتهم احتياطيا اذا توافرت شرائطه .

٣ - غرفة المشورة : لمحكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى هيئة غرفة مشورة الحق فى ان تأمر بمد حبس المتهم احتياطيا عندما تستنفذ المدد التى يملكها القاضى الجزئى أو التى يملكها قاضى التحقيق . ولها ان تأمر بإلغاء أمر الإفراج المؤقت الصادر من القاضى الجزئى اذا استأنفته النيابة فى مواد الجنايات .

ويكون الأمر بالحبس الاحتياطى من اختصاص غرفة المشورة أيضا اذا أحيل المتهم الى محكمة الجنايات فى غير دور الانعقاد ، وكذلك

فى حالة صدور حكم بعدم الاختصاص الى ان ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة .

٤ - **مستشار الاحالة :** تنص المادة ١٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية على ان مستشار الاحالة يصبح هو المختص - عندما تحال القضية عليه - بتقرير الافراج عن المتهم أو حبسه وذلك عندما يصدر قراره باحالة المتهم الى محكمة الجنايات او الى المحكمة الجزئية .

٥ - **محكمة الموضوع :** عندما تحال الدعوى الى محكمة الموضوع تصبح هى وحدها المختصة بحبس المتهم احتياطيا أو الافراج عنه (م ١/١٥١ اجراءات جنائية ، م ٣٨٠ بالنسبة لمحكمة الجنايات) ، وذلك باستثناء حالتى الاحالة الى محكمة الجنايات فى غير دور الانعقاد ، والحكم بعدم الاختصاص الصادر من أية محكمة ، اذ يكون الاختصاص فى هاتين الحالتين لغرفة المشورة . (١)

٦ - **النيابة العسكرية :** حدد قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ نطاق تطبيقه ، سواء من حيث الاشخاص او الجرائم التى تخضع لاحكامه .

فأما من حيث الاشخاص فقد بينتهم المادة الرابعة منه وهم :

- ١ - ضباط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والاضافية .
- ٢ - ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموما .
- ٣ - طلبة المدارس ومراكز التدريب المهنى والمعاهد والكليات العسكرية .
- ٤ - أسرى الحرب .
- ٥ - أى قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية .

١ - الدكتور رءوف عبيد ، مدعى الاجراءات الجنائية ، المرجع السابق ص ٤٠٠ .

٦ - عسكريو القوات الحليفة او الملحقون بهم اذا كانوا يقيمون في اراضي الجمهورية العربية المتحدة ، الا اذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك .

٧ - الملحقون بالعسكريين اثناء خدمة الميدان ، وهم كل مدني يعمل في وزارة الحربية أو في خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان .

وأما من حيث الجرائم التي تخضع لاحكام هذا القانون فقد بينتها المادة الخامسة منه وهي :

١ - الجرائم التي ترتكب ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة .

٢ - الجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية .

٣ - الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو الاشياء أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

٤ - الجرائم المنصوص عليها في الباب الاول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام التي تحال الى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .

ونصت المادة السابعة على ان تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي :

١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الاشخاص الخاضعين لاحكامه متى وقعت بسبب تأديبتهم أعمال وظائفهم .

٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الاشخاص الخاضعين لاحكامه ما لم يكن فيها شريك او مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون .

ونصت المادة التاسعة على ان يبقى العسكريون والملحقون بهم خاضعين لاحكام هذا القانون حتى ولو خرجوا من الخدمة اذا كانت جرائمهم وقت وقوعها تدخل فى اختصاصه .

وقد نظم الفصل الخامس من الباب الثانى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أحكام الحبس الاحتياطى والافراج . فنصت المادة ٣٣ على انه : « يجوز الامر بحبس المتهم احتياطيا فى اى مرحلة من مراحل الدعوى ولا يصدر الامر بالحبس الا من النيابة العسكرية أو رؤساء المحاكم العسكرية كل فى دائرة اختصاصه » .

وتضمنت الفقرة الاولى من المادة ٣٥ القاعدة العامة بالنسبة لمسدة الحبس الاحتياطى وفقا لقانون الاحكام العسكرية فقضت بأنه . « اذا لم ينته التحقيق فى جريمة خلال ثلاثة أشهر من الامر بالحبس احتياطيا على النيابة العسكرية ان تأمر بالافراج عن المتهم » .

غير ان الفقرة الثانية أوردت استثناء لهذه القاعدة العامة اذ تقرر « ومع ذلك يجوز ان يستمر الحبس حتى انتهاء كافة مراحل الدعوى اذا اقتضت الضرورة ذلك » .

وتنظم المادة ٣٦ أحكام الافراج فتقرر ان « للنيابة العسكرية ان تأمر بالافراج عن المتهم فى اى مرحلة من مراحل التحقيق بما لا يتعارض واحكام هذا القانون ، والامر الصادر بالافراج عن المتهم لا يمنع من اصدار أمر جديد بحبسه اذا وجدت ظروف تستدعى ذلك . ولا يخل ذلك بحق السلطات العسكرية المختصة فى اتخاذ الاجراءات التحفظية التى تراها » .

وينفذ الامر الصادر بحبس المتهم احتياطيا فى سجن وحدته اذا كان عسكريا ، على ان للنيابة العسكرية ان تأمر بتنفيذه فى أحد السجون العسكرية أو المدنية (مادة ٣٧) .

مدة الحبس الاحتياطي :

تختلف مدة الحبس الاحتياطي تبعا للجهة التي تأمر به . فاذا كان الأمر بالحبس صادرا من النيابة العامة فيكون لمدة الاربعة الايام التالية للقبض على المتهم اذا كان القبض عليه قد تم بمعرفتها ، أو الاربعة الايام التالية لتاريخ تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل (م ٢٠١ / ١ اجراءات) .

ويجب على النيابة اذا رأت مد هذه المدة ان تعرض الاوراق قبل انقضائها على القاضى الجزئى ليصدر أمرا بما يراه بعد سماع أقوال المتهم ، وللقاضى مد الحبس لمدة أو لمدد متعاقبة « بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما » (مادة ٢٠٢ اجراءات) .

ويبين من المذكرة الايضاحية لهذه المادة ان للقاضى الجزئى ان يمد الحبس لمدة الخمسة والاربعين يوما دفعة واحدة ، أو على عدة دفعات وفقا لما يراه حسب ظروف التحقيق ، ويجرى العمل على أن يكون أمر الحبس الصادر من القاضى لمدة خمسة عشر يوما تجدد ثانية أولا تجدد حسب الاحوال .

ويميل الرأى الراجع الى عدم احتساب مدة الاربعة الايام المخولة للنيابة ضمن مدة الخمسة والاربعين يوما . (١)

ويجب على القاضى عند كل تجديد ان يسمع اقوال النيابة وأقوال المتهم دون حاجة لتقديم طلب منه بذلك .

أما اذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء هذه المدة ورأت النيابة ضرورة استمرار حبس المتهم فيجب عليها ان تعرض الامر على محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى هيئة غرفة مشورة ، وهذه لها أن تأمر بالافراج عن المتهم بكفالة أو بدونها أو تأمر باستمرار حبسه لمدة أو لمدد متعاقبة لا تزيد كل منها عن خمسة واربعين يوما بغير حـد

أقصى لمدة الحبس الاحتياطي (مادة ١٤٣ اجراءات) • ويجب على غرفة المشورة سماع أقوال النيابة والمتهم عند كل تجديد شأنها في ذلك شأن القاضي الجزئي • (١)

خصم مدة الحبس الاحتياطي :

تخصم مدة القبض والحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها (م ٤٨٢ اجراءات) ، ويكون استئصال مدة الحبس الاحتياطي عند تعدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الاخف أولا (مادة ٤٨٤ اجراءات) •

واذا كان الحكم صادرا بالغرامة فيجب ان ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس ، واذا حكم على المتهم بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب ان ينقص من الغرامة عشرة قروش عن كل يوم يزيد عن مدة الحبس (مادة ٥٠٩) •

واذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التي حبس احتياطيا من أجلها وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها في أية جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها في اثناء الحبس الاحتياطي (مادة ٤٨٣) ، اذ يعتبر محبوسا على ذمة القضية المذكورة • (٢)

تنفيذ أمر الحبس :

لا يجوز تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي بعد مضي ستة أشهر من

١ - الحد الأقصى للحبس الاحتياطي في القانون الايطالي أربعة شهور فاذا تجاوز التحقيق هذه المدة يرفع الامر للنائب العام لاتخاذ ما يراه نحو انتهاء اجراءات التحقيق (مادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات) ، وهو طبقا للقانون البولندي لا يجوز ان يتجاوز ثلاثة شهور وقد يصل الى سبعة اذا كان التحقيق يجرى بواسطة قاض ، ولا يجوز ان يمتد الحبس الاحتياطي طبقا للقانون النمساوي لاكثر من شهرين م ١٩٠ •

١ - الدكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ •

تاريخ صدوره ما لم تعتمد سلطة التحقيق التي أصدرته لمدة أخرى
(م ١٣٩) .

وينفذ الحبس الاحتياطي في أحد السجون العمومية أو المركزية .
ولا يجوز لمأمور السجن ان يقبل اى شخص لحبسه الا بناء على أمر
من السلطة المختصة .

ويجب ان تسلم صورة من أمر الحبس الى مأمور السجن بعد
توقيعه على الاصل بالاستلام (مادة ١٣٨) ، ولا يجوز للمأمور ان يسمح
لاحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن الا بإذن
كتابي من النيابة العامة ، وعليه ان يدون في دفتر السجن اسم الشخص
الذى سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الاذن (مادة ١٤٠) .
وقد أباح القانون لسلطة التحقيق ان تأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس
بغيره من المسجونين وبالا يزوره أحد ، وذلك بدون اخلال بحق المتهم في
الاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد (مادة ١٤١) .

وينظم القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم السجون
أحكام معاملة المحبوسين احتياطيا ، فتتص المادة ١٤ منه على ان « يقيم
المحبوسين احتياطيا في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من
المسجونين ، ويجوز التصريح للمحبوس احتياطيا بالاقامة في غرفة مؤثثة
مقابل مبلغ لا يجاوز ١٥٠ مليما يوميا ، وذلك في حدود ما تسمح به
الاماكن والمهمات بالسجن وفق ما تبينه اللائحة الداخلية » .

وتنص المادة ١٥ على ان : « للمحبوسين احتياطيا الحق في ارتداء
ملابسهم الخاصة ، وذلك ما لم تقرر ادارة السجن مراعاة للصحة او
للنظافة أو لصالح الامن ان يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم من المسجونين » .

وتقضى المادة ١٦ على انه : « يجوز للمحبوسين احتياطيا استحضار
ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن او شراؤه من السجن
بالثمن المحدد له فان لم يرغبوا في ذلك أو لم يستطيعوا صرف لهم
الغذاء المقرر » .

ويعزو البعض المشاكل المترتبة على تنفيذ الحبس الاحتياطي الى زيادة عدد المحبوسين احتياطيا التي قد تصل فى بعض بلاد أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط وآسيا الى ٥٠ أو ٦٠ فى المائة من مجموع المودعين فى السجون ، وهذه الزيادة ترجع الى أمور ثلاثة هي :

- ١ - عدم الرقابة على تصرفات رجال الشرطة .
- ٢ - الاجراءات الجنائية ذات الصبغة التحكيمية المطلقة .
- ٣ - ميل المحققين الى اتباع الروتين وما يجرى عليه العمل من حبس المتهمين فى قضايا أو اتهامات معينة دون نظر الى ظروف كل قضية أو حالة بذاتها ، وهذا العامل الاخير جعل المبدأ الخاص بأن المتهم لايجوز حبسه الا فى احوال استثنائية ملء بالاستثناءات حتى أصبح فى ذاته استثناء ، وينطبق ذلك على كثير من البلاد المتقدمة . (١)

وتزداد خطورة المشكلة اذا علمنا ان نسبة كبيرة من الذين يحبسون احتياطيا يحكم ببراءتهم بعد ان يمضوا مدة قد تطول فى الحبس الاحتياطي . (٢)

١ - محاضرات لوبيزراى فى الدورة التدريبية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٦٢ .

٢ - تبين فى مصر خلال العشر السنوات القضائية من ١٩٣٤ الى ١٩٤٤ ان عدد الاشخاص الذين حبسوا احتياطيا ولم يحالوا الى المحاكم ١٢٠٦ ، ٩٨٦ ، ٨٥٤ ، ٧٠٣ ، ٦١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٣٦ ، ٢٦٥ ، ٣١٢ ، ٣٢٤ على التوالي ، وكانت مدة الحبس تتراوح بين اسبوعين الى أكثر من ثلاثة شهور . والذين احيلوا الى المحاكم الجزئية وقضى ببراءتهم ٩٦٠ ، ٧٧٩ ، ٦٠١ ، ٦٥٣ ، ٥٩٦ ، ٤٧٧ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ١٨٠ ، ٢٠٠ على التوالي ، وكانت مدة الحبس تتراوح بين اسبوعين الى أكثر من ثلاثة شهور . والذين احيلوا الى محكمة الجنايات وبرئوا ٧٦٥ ، ٩٤٤ ، ١٢٠٦ ، ٩٣٨ ، ١٠٩٨ ، ١٠٤٥ ، ٩٢٨ ، ٨٠٩ ، ٦٥ ، ٦٩٧ على التوالي ، وكانت المدة بين أقل من سنة الى أكثر من سنة .

وفى بلجيكا تبين خلال السنوات من ١٩٣١ حتى ١٩٤٠ ان عدد المتهمين الذين قدموا الى المحاكمة ١٠٠٧٣٦ متهما من بينهم ٢٦٠٠٧ حبسوا احتياطيا قضى ببراءة ٤٧٥ منهم وحكم على ١٧٦ بلغرامة ، ومن بين الذين صدر الحكم ببراءتهم ٣١٠ حبسوا أقل من سنة ، ١٢٠ من شهر الى شهرين ، ٣١ من اثنين الى ثلاثة اشهر ، ١٢ من ٣ الى ٤ اشهر والباقي أكثر من الشهر (الدكتور حسن المرصفاوى ، المرجع السابق ، ص ٦ هامش ١) .

واذا كانت القوانين وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين تنص على ضرورة فصل المحبوسين احتياطيا عن المحكوم عليهم الا ان ازدياد عدد المودعين فى السجون يجعل هذا الفصل مسألة نظرية فى أغلب الاحوال ، طالما كانوا جميعا يودعون فى سجون مشتركة . ذلك لانه اذا أمكن الفصل بينهم ليلا الا انهم نهارا لابد وان يختلطوا بعضهم ببعض .

وقد حاولت الادارة العقابية البلجيكية التغلب على هذه المشكلة عن طريق تخصيص سجنين يودع فيهما اصلا المحبوسين احتياطيا - وان كان يودع فيهما أيضا المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة من محاكم المنطقة التى يوجد بها السجن ، لعدم جدوى نقلهم لسجون أخرى لقصر المدة وعلى ان يفصل فصلا تاما بين أفراد الفئتين . وأحد هذين السجنين فى مدينة ترنهوت فى الشمال والثانى فى لياج وهو أكبرهما وبه ملحق طبقى عقلى للملاحظة المحبوسين احتياطيا والتوجيه بنوع المؤسسة التى يودعون بها بعد الحكم عليهم وفقا لحالتهم ، كما يوجد به أيضا معمل انثروبولوجى لاعداد التقرير الخاص بالنزول وعلى أساسه تقرر المقابلة الواجبة حياله . (١)

على اننا نرى - نظرا لتشتت توزيع دور المحاكم والنيابات - عدم امكان تجميع المحبوسين احتياطيا فى سجن واحد او اثنين لان ذلك يحول دون امكان احضار التهم بسرعة كلما طلب للتحقيق معه ، والرأى الاولى بالاتباع هو انشاء مقر أو دور للحجز يلحق بمبنى كل محكمة جزئية ويكون ذا سعة محدودة ويخصص للمتهمين الذين يحبسون احتياطيا فى دائرة هذه المحكمة ، وبذلك يمكن تفادى اختلاطهم بالمحكوم عليهم كما يجعلهم دائما فى متناول يد سلطات التحقيق فضلا عن سهولة اتصال المتهمين بالمدافعين عنهم .

١ - أحمد الالفى ، تخصيص المؤسسات العقابية ، المجلة الجنائية القومية

وثمة مشكلة تتعلق بتنفيذ الحبس الاحتياطي ترجع للاتجاه السائد حاليا الخاص بعدم معاملة المحبوسين احتياطيا المعاملة المتواضع عليها في علم العقاب الحديث . وهذا الاتجاه يستند على الافتراض القانوني القاضي بأن المتهم يعتبر بريئا حتى تثبت ادانته بحكم نهائي وبالتالي لا يجوز اخضاعه لاي نوع من المعاملة .

وتبرز خطورة هذه المشكلة اذا علمنا انه في كثير من البلاد تستمر مدة الحبس الاحتياطي لفترة قد تصل الى ثلاث أو أربع سنوات في بعض البلاد مثل بيرو وأكوادور وكولومبيا وفنزويلا وبعض البلاد الافريقية والآسيوية . فهذا الافتراض القانوني - كغيره من الافتراضات القانونية - يخفى في طبيعته حقائق عملية لا بد من مراعاتها . وأبرز هذه الحقائق يتمثل في ان ترك المحبوسين احتياطيا طوال هذه المدة كسالى ودون ما أشرف أو رعاية من الاختصاصيين المختلفين ، قد يؤدي الى انهم يخرجون من السجن أسوأ حالا من وقت بدء ايداعهم فيه .

ويرى الاستاذ لوبيز راى ان هذا الاتجاه لا يراعى حقائق الاشياء ، فان الاعتبارات الاجتماعية لا تبرر القاء بعض الاشخاص في السجن من غير عمل ودون بذل أية مساعدة لهم قولا بأن ادانتهم لم تتقرر بعد بحكم نهائي . ويسلم الاستاذ لوبيز راى بأن تقرير نوع من المعاملة للمحبوسين احتياطيا قد يتخذ سبيلا للتعسف أو ينتج عنه بعض المضايقات ، الا ان ذلك يمكن تداركه او انقاصه الى أدنى حد ممكن ، وأيا كانت صور التعسف هذه ، فانها - في رأيه - تعتبر أقل ضررا من ترك هؤلاء الاشخاص في السجن دون استفادتهم من أية برامج تدريبية . (١)

الافراج المؤقت !

الافراج المؤقت هو اخلاء سبيل المتهم المحبوس احتياطيا على ذمة التحقيق لزوال مبررات الحبس ، ويكون الافراج وجوبيا في حالات وجوازا في حالات أخرى .

وقد نصت على الافراج الوجوبى الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ اجراءات جنائية اذ تقرر : « على انه فى مواد الجنج يجب الافراج حتما عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه اذا كان له محل اقامة معروف فى مصر ، وكان الحد الاقصى للعقوبة المقررة قانونا لا يتجاوز سنة واحدة ، ولم يكن عائدا وسبق الحكم عليه بالحبس اكثير من سنة . »

أما الافراج الجوازى فهو الاصل ، وتقديره متروك للمحقق فى وقت ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم ، على شرط ان يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب ، وبألا يفر من تنفيذ الحكم الذى قد يصدر ضده .

وفى غير الاحوال التى يكون فيها الافراج واجبا حتما ، لا يفرج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة الا بعد ان يعين له محلا فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها (مادة ١٤٥) .

ويجوز تعليق الافراج المؤقت — فى غير الاحوال التى يكون فيها واجبا حتما — على تقديم كفالة . ويقدر فى الامر بالافراج مبلغ الكفالة ، ويخصص جزء معين منه ليكون جزاء لتخلف المتهم عن الحضور فى أى اجراء من اجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الاخرى التى تفرض عليه . ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتى بالترتيب :

١ - المصاريف التى صرفتها الحكومة .

٢ - العقوبات المالية التى قد يحكم بها على المتهم . واذا قدرت الكفالة بغير تخصيص اعتبرت ضمانا لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الاخرى التى تفرض عليه وعدم انتهرب من التنفيذ (المادة ١٤٦ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) . ويدفع مبلغ الكفالة من المتهم أو من غيره ، ويكون ذلك بايداع المبلغ المقرر فى خزانة المحكمة نقدا أو سندات

حكومية أو مضمونة من المحكمة . ويجوز ان يقبل من أى شخص ملىء
التعهد بدفع المبلغ المقدر للكفالة اذا أخل المتهم بشرط من شروط الافراج
ويؤخذ عليه التعهد بذلك فى محضر التحقيق أو بتقرير فى قلم الكتاب ،
ويكون للمحضر أو التقرير قوة السند الواجب التنفيذ (مادة ١٤٧) .
وإذا لم يقم المتهم بغير عند مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه
يصبح الجزء الاول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة الى حكم بذلك
(مادة ١/١٤٨) . وإذا كان قد دفعه عنه غيره فلمن دفعه ان يطالب
المتهم به ، أما الجزء الثانى من الكفالة فيرد للمتهم أو لمن دفعه عنه اذا
أصدرت قرار بالاوجه لاقامة الدعوى او حكم فيها بالبراءة (مادة ٢/١٢٨) .
وللمحقق اذا رأى ان حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة ان يلزمه
بان يقدم نفسه لمكتب الشرطة فى الاوقات التى يحددها له فى أمر
الافراج مع مراعاة ظروفه الخاصة . وله ان يطلب منه اختيار مكان
للاقامة فيه غير المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، كما له ان يحظر عليه
ارتياح مكان معين (مادة ١٤٤) .

الجهات المختصة بالافراج المؤقت :

يكون للنياحة دائما باعتبارها صاحبة الحق فى الدعوى العمومية
مكنة الافراج المؤقت عن المتهم مادام التحقيق فى يدها ، أما اذا احيلت
الاوراق الى جهة أخرى للتصرف فيها أو الى محكمة الموضوع أصبح
الافراج من اختصاص تلك الجهة ، وكل ما يتبقى للنياحة هو ان تطلب
الافراج عن المتهم منها .

وبداهة يكون الافراج فى يد قاضى التحقيق او المستشار
المنسوب للتحقيق اذا احيلت الاوراق الى ايها ، كما يكون هذا الحق
للقاضى الجزئى أو لغرفة المشورة أو لمستشار الاحالة اذا احيلت
الاوراق لاي منهم عند طلب تجديد أمر الحبس .

أما اذا أحيل المتهم الى محكمة الموضوع فيكون الامر بالافراج
المؤقت من اختصاصها دون غيرها ، فيما عدا حالتى الاحالة الى محكمة

الجنايات فى غير دور الانعقاد ، والحكم بعدم الاختصاص الصادر من أية محكمة ، فيعود الحق فى الافراج لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى هيئة غرفة مشورة .

اعادة حبس المتهم !

الافراج عن المتهم مؤقتا لا يمنع من اصدار أمر جديد بالقبض عليه وبحبسه ثانية اذا توافرت حالة من الحالات الثلاث الآتية :

١ - اذا قويت الادلة ضده ، كظهور شهود جدد أو ورود تقرير الخبير المنتدب فى غير مصلحته ، أو ضبطت اشياء متعلقة بالجريمة عنده .

٢ - اذا أخل بالشروط المفروضة عليه ، كما لو تخلف عن حضور التحقيق رغم دعوته اليه بغير عذر مقبول ، أو اذا خالف شروط المراقبة المقررة بالمادة ١٤٩ .

٣ - اذا وجدت ظروف تستدعى اتخاذ هذا الاجراء ، كما اذا حاول الهرب ، أو اذا حاول التأثير فى الشهود أو العبث بالادلة (م ١٥٠) .

ولا يعد من قبيل الظروف الجديدة الرغبة فى صيانة الامن أو تهدئة الخواطر أو مخافة الاعتداء على المتهم ، إذ ان هذه الاعتبارات منوط ملاحظتها لسلطات الضبط الادارى لا لسلطات التحقيق . (١)

والجهة التى تملك الغاء أمر الافراج واعادة حبس المتهم - اذا تحققت فى حقه احدى الحالات الثلاث الآتية الذكر - هى نفس الجهة التى أمرت بالافراج عنه بشرط ان تكون لا زالت تتولى الدعوى ، والا فانه يكون فى يد الجهة التى آلت اليها فعلا .

١ - الدكتور رؤوف عبيد ، مبادئ الاجراءات الجنائية ، المرجع السابق ص ٤١٠ .

الطعن في أوامر الحبس الاحتياطي والافراج المؤقت :

قرارات النيابة العامة بحبس المتهم او الافراج عنه لا يجوز الطعن فيها من أحد ، لا من النيابة لانها هي التي أصدرتها ، ولا من الخصوم لان القانون لم يرسم طريقا للطعن منها .

و يجوز كذلك الطعن في أوامر الحبس والافراج الصادرة من غرفة المشورة او من محاكمة الموضوع . غير ان القانون أجاز استئناف استئناف أوامر الافراج المؤقت التي قد تصدر من القاضي الجزئي أو من قاضي التحقيق في مواد الجنايات وحدها (م ١٦٤ ، م ٢٠٥ معدلتان بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) على ان يكون الاستئناف من النيابة وحدها .

توصيات المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات بخصوص الحبس الاحتياطي :

تعرض المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات الذي عقد بروما في المدة من ٢٧ سبتمبر الى ٤ اكتوبر ١٩٥٣ لموضوع الحبس الاحتياطي وأصدر بشأنه التوصيات الآتية ! (١)

- ١ - موضوع الحبس الاحتياطي من الموضوعات الهامة التي تتسم بالدقة ، ويجب اعتبار كل متهم بريء حتى تثبت ادانته بحكم نهائي .
والحبس الاحتياطي قد يكون ضروريا ولكن يجب ان يظل على الدوام اجراء استثنائيا لا يجوز ان يحول دون سرعة مثول المتهم أمام القضاء .
- ٢ - لا يجوز ان يوضع اى شخص في الحبس الاحتياطي الا بأمر مسبب من قاض مختص ، ويجب ان يقرر القبض وفقا للشروط المحددة في القانون .

كما يجوز مد مدته اذا كانت الشروط القانونية التي تبرره لم تعد قائمة . ولا يجوز ان يلقي رجال الشرطة القبض على المتهم الا وفقا

1 — Revue de Droit Pénal et de Criminologie 1953/54, p. 384 et suiv.

للشروط المحددة فى الاحوال الاستثنائية ، ويجب ان يقدم الشخص فوراً امام السلطة القضائية المختصة .

٣ - يجب ان يخول المتهم الحق فى الطعن فى الامر الصادر بحبسه احتياطياً ، وان يكون له الحق - فى مختلف مراحل الدعوى - فى عرض أمر حبسه على السلطات القضائية المختصة .

٤ - من المرغوب فيه ان يوضع نظام خاص لمعاملة المحبوسين احتياطياً يخلو من القسوة وان يودعوا فى أماكن خاصة بهم .

٥ - ليس من المناسب تقرير مسئولية القاضى الشخصية عن الخطأ فى الحبس الا فى حالات استثنائية محددة ، وان تقرر هذه المسئولية وفقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون .

٦ - يجب تقرير مسئولية الدولة عن الخطأ الواضح فى الحبس الاحتياطى لصالح المتهم اذا تبين ان الحبس كان تعسفياً .

الفصل الاول

الدراسة الاحصائية

رأت اللجنة التي أنيط بها القيام بالدراسة الاحصائية عن المحبوسين احتياطيا اختيار عام ١٩٦٢ لى تجرى الدراسة على من حبسوا احتياطيا خلالها . ذلك لان بيانات هذه السنة عن المحبوسين احتياطيا والتي تعدها ادارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون كانت هى البيانات الوحيدة الكاملة وقت بدء الدراسة .

وقد رأت اللجنة تحديد نطاق الدراسة ، اذ من غير المتيسر القيام بها على كافة المحبوسين احتياطيا . فقد بلغ عدد الذكور المحبوسين احتياطيا يوم ١٩٦٢/١٢/٣١ فى جميع سجون الجمهورية ٢٠٢٤٨٠ سجيناً ، وبلغ عدد الاناث المحبوسات احتياطيا فى نفس اليوم ١٩٣٠ سجيناً . (١) وقد تقرر اختيار عينة ممثلة منهم تقدر بخمسة فى المائة ، وبلغ عدد افراد العينة ١١٠٨ متهما من الجنسين منهم ١٠٠٧ من الذكور ، ١٠١ من الاناث .

ومرت الدراسة الاحصائية بمرحلتين اساسيتين :

الاولى : خاصة بجمع البيانات من ادارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون حيث قامت الادارة مشكورة بنقل البيانات المطلوبة من البطاقات التى تعدها المصلحة الى الكشوف التى أعدتها اللجنة ثم فرغتها فى عدد من الجداول .

١ - بلغ عدد المحكوم عليهم من الذكور الواردين بكافة سجون الجمهورية خلال عام ١٩٦٢ : ٥٢١٦١ نزيلا ، وبلغ عدد النساء خلال نفس السنة ٤٩٠٩ نزيلا .

وقد حددت اللجنة البيانات المطلوبة لهذه الدراسة على النحو الآتى .

- ١ - توزيع المحبوسين احتياطيا على كافة سجون الجمهورية .
- ٢ - نوع الواقعة التى أودعوا بسببها فى الحبس الاحتياطى .
- ٣ - مكان ارتكاب الجريمة .
- ٤ - التكييف القانونى لها .
- ٥ - مدة الحبس الاحتياطى .
- ٦ - سبب انتهاء الحبس .
- ٧ - محل اقامة أفراد العينة .
- ٨ - سن المحبوسين احتياطيا .
- ٩ - جنسيتهم .
- ١٠ - ديانتهم .
- ١١ - حالتهم الزوجية .
- ١٢ - المهنة التى كانوا يزاولونها قبل الحبس .
- ١٣ - حالتهم التعليمية .

والثانية : تتعلق بتحليل هذه البيانات ، للكشف عن بعض السمات الخاصة بالمحبوسين احتياطيا سواء كانوا من الذكور او الاناث . وفى هذه المرحلة قررت وحدة بحوث العقاب ضم هذه الدراسة الاحصائية للدراسة الميدانية التى تقوم بها الوحدة للتعرف على الآثار الاجتماعية للحبس الاحتياطى ، اذ ان الدراستين مرتبطتين ويكمل أحدهما الآخر . وقد عهد الى كل من الدكتور بدر الدين على والدكتور محمد ابراهيم زيد بتحليل بيانات الدراسة الاحصائية ، ولكن نظرا لسفر الدكتور بدر خارج الجمهورية فقد قام الدكتور زيد وحده بهذه المهمة وأعد بالفعل تقريراً عنها .

وستقتصر هذه الدراسة على عرض لسمات عينة المحبوسين احتياطيا من واقع الجداول البسيطة مع اجراء ارتباطات بين بعض

المتغيرات نظرا لوجود صعوبات وعقبات فنية في ادارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون حالت دون اعداد كافة الجداول المركبة التي كان من الممكن الاستفادة منها .

عرض وتحليل البيانات

أولا : توزيع عينة المحبوسين احتياطيا على السجون :
يبين الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة على كافة سجون الجمهورية :

السجن		ذكور		اناث		الجملة	
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
القاهرة « تحقيق »	٤٨٢	٤٧ و ٨٧	—	—	٤٨٢	٤٣.٥١	٤٣.٥١
الاستئناف	١٠	٠ و ٩٩	—	—	١٠	٠.٩	٠.٩
الرجال « قناطر »	١	٠ و ١٠	—	—	١	٠.٠٩	٠.٠٩
النساء « قناطر »	—	—	٤٩,٥١	٥٠	٤٩,٥١	٤,٥١	٤,٥١
الاسكندرية	١٧٥	١٧ و ٣٨	١٦	١٥,٨٤	١٩١	١٧,٢٥	١٧,٢٥
دمهسور	٤٨	٤ و ٧٦	٢	١,٩٨	٥٠	٤,٥١	٤,٥١
طنطا	٤٤	٤ و ٣٧	٦	٥,٩٤	٥٠	٤,٥١	٤,٥١
بورسعيد	٣٩	٣ و ٨٧	٢	١,٩٨	٤١	٣,٧٠	٣,٧٠
الزقازيق	٣٦	٣ و ٥٧	٢	١,٩٨	٣٨	٣,٠٣	٣,٠٣
المنصورة	٣٢	٣ و ١٨	٣	٢,٩٧	٣٥	٣,١٦	٣,١٦
شبين الكوم	٣٠	٢ و ٩٨	٢	١,٩٨	٣٢	٢,٨٩	٢,٨٩
بنها	١٨	١ و ٧٩	٧	٦,٩٣	٢٥	٢,٢٦	٢,٢٦
بنى سويف	١٩	١ و ٨٩	٣	٢,٩٧	٢٢	١,٩٩	١,٩٩
الفيوم	١٨	١ و ٧٩	٣	٢,٩٧	٢١	١,٨٩	١,٨٩
المنيا	١٩	١ و ٨٩	١	٠,٩٩	٢٠	١,٨٠	١,٨٠
أسيوط	١٧	١ و ٦٩	١	٠,٩٩	١٨	١,٦٢	١,٦٢
سوهاج	١٢	١ و ١٩	٢	١,٩٨	١٤	١,٢٦	١,٢٦
قنا	٧	٠ و ٦٩	١	٠,٩٩	٨	٠,٧٢	٠,٧٢
المجموع الكلى	١٠٠٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	١١٠٨	١٠٠	١٠٠

ويلاحظ أن سجون القاهرة وضواحيها أودع بها أكبر نسبة من المحبوسين احتياطيا ، اذ تضم سجون القاهرة جميعها (القاهرة « تحقيق » - الاستئناف - الرجال « قناطر » - النساء « قناطر »)

حوالى نصف مجموع المحبوسين احتياطيا من الجنسين . فبلغ عدد المحبوسين احتياطيا فى هذه السجون ٥٤٣ نزيلا ونزيلة بنسبة ٤٩.١٪ من مجموع المحبوسين احتياطيا من الجنسين . وتتضمن هذه النسبة أولئك الذين اتهموا فى جناية أو جنحة سواء فى محافظة القاهرة أو فى محافظة الجيزة ، وقد تبين أن ٤٨٢ نزيلا ونزيلة بنسبة ٤٣.٥١٪ من مجموع المحبوسين احتياطيا من الجنسين قد وضعوا فى سجن القاهرة « تحقيق » . وقد يكون السبب فى ذلك هو قرب سجن القاهرة من النيابات والمحاكم بحيث يسهل نقل المتهمين الى مكان التحقيق والمحاكمة الا ان هذا التركيز والتكديس على سجن واحد لا يتفق مع مبادئ السياسة العقابية والمعاملة فى السجون وذلك اذا ما وضعنا فى الاعتبار أن سجن القاهرة يعتبر كذلك سجن ايداع للمحكوم عليهم .

أما سجن الرجال بالقناطر فنظرا الى انه بعيد عن اماكن التحقيق والمحاكمة فلا يودع فيه فقط الا الذين لا يتحملون الايداع فى سجن القاهرة بسبب حالتهم الصحية . لذلك نجد انه لم يودع فيه الا واحد فقط من المحبوسين احتياطيا أى بنسبة ٠.٩٪ .

غير ان الوضع يختلف بالنسبة لسجن النساء بالقناطر ، اذ نظرا لعدم وجود قسم مخصص للنساء فى سجن القاهرة لذلك جرى العمل على الاناث جميعهن - سواء كن تحت التحقيق ام صدرت فى شأنهن احكام واجبه النفاذ - فى سجن القناطر . لذلك نجد ان عدد المحبوسات احتياطيا فيه بلغ ٥٠ حالة (٤.٥١٪ من مجموع المحبوسين احتياطيا من الجنسين) ، وهذا العدد يمثل فى نفس الوقت حوالى نصف مجموع المحبوسات احتياطيا فى كافة سجون الجمهورية (٤٩.٥١٪) .

وجاء سجن الاسكندرية العمومى فى المرتبة الثانية ، اذ بلغ عدد المحبوسين احتياطيا فيه من الجنسين ١٩١ بنسبة ١٧.٢٥٪ من المجموع الكلى ، ومن بين هؤلاء ١٦ من الاناث يمثلن ٨.٤١٪ من مجموع الاناث فى أفراد العينة .

وتساوى سجنى طنطا وبورسعيد ، اذا جاء كل منهما عقب سجن الاسكندرية مباشرة من حيث عدد المحبوسين احتياطيا ، فقد بلغ عدد من أودع فى كل منهما ٥٠ حالة بنسبة ٤٥١٪ من مجموع المحبوسين احتياطيا . الا ان سجن طنطا كان له نصيب من الذكور أكبر من سجن بورسعيد ، اذ بلغ عدد المحبوسين احتياطيا من الذكور فى الاول ٤٨ بنسبة ٤٧٦٪ من مجموع الذكور فى عينة الدراسة وفى الثانى ٤٤ نزىلا بنسبة ٤٣٧٪ .

ويبين من هذا الجدول ان عدد المحبوسين احتياطيا فى سجن الزقازيق ٤١ (٣٧٪) ، يلي ذلك سجن المنصورة ٣٨ (٣٤٣٪) ، فسجن أسيوط ٣٥ (٣١٦٪) ، فسجن المنيا ٣٢ (٢٨٩٪) ، فسجن الفيوم ٢٥ (٢٢٦٪) ، فسجن سوهاج ٢٢ (١٩٩٪) ، فسجن بنها ٢١ (١٨٩٪) ، فسجن بنى سويف ٢٠ (١٨٪) ، فسجن دمنهور ١٨ (١٦٢٪) ، فسجن شبين الكوم ١٤ (١٢٦٪) ، وأخيرا سجن قنا ٨ (٧٢٪) .

ثانيا : توزيع عينة المحبوسين احتياطيا حسب مكان حدوث الواقعة :
يبين الجدول رقم (٢) توزيع المحبوسين احتياطيا حسب مكان حدوث الواقعة التى أسندت للمتهم فى مختلف محافظات الجمهورية .

ويبين الجدول ————— ان عدد المحبوسين احتياطيا الذين اتهموا بارتكاب جرائم فى نطاق محافظة القاهرة بلغ ٤٦٧ حالة بنسبة ٤٢١٥٪ من مجموع المحبوسين احتياطيا من الجنسين وهى أعلى نسبة بين جميع المحافظات .

وتتفق هذه النسبة العالية مع الاحصائيات التى تصدرها مصلحة الامن العام والتى تدل على ان أعلى نسبة للجرائم هى عادة فى محافظة القاهرة . فقد بلغت نسبة الجنايات التى ارتكبت فى محافظة القاهرة الى المجموع الكلى للجنايات فى الجمهورية خلال عام ١٩٦٢ : ٢٣١٪ .

جدول رقم (٢)

الجملة		اناث		ذكور		مكان الواقعة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
٤٢,١٥	٤٧٦	٤٣,٥٧	٤٤	٤٢	٤٣٢	محافظة القاهرة
١٧,١٦	١٩٠	١٦,٨٣	١٧	١٧,١٨	١٧٣	محافظة الاسندرية
٥,٨٧	٦٥	٤,٩٥	٥	٥,٩٦	٦٠	محافظة الجيزة
٤,٨٧	٥٤	٥,٩٢	٦	٤,٧٧	٤٨	محافظة بورسعيد والاسماعيلية
٣,٧٠	٤١	١,٩٨	٢	٣,٨٧	٣٩	محافظة الغربية
٣,٦١	٤٠	١,٩٨	٢	٣,٧٧	٣٨	محافظة الشرقية
٣,٤٣	٣٨	١,٩٨	٢	٣,٥٧	٣٦	محافظة الدقهلية
٣,٣٤	٣٧	٢,٩٧	٣	٣,٣٨	٣٤	محافظة أسيوط
٣,١٦	٣٥	١,٩٨	٢	٣,٢٨	٣٣	محافظة المنيا
٢,٤٤	٢٧	٦,٩٣	٧	١,٩٩	٢٠	محافظة الفيوم
١,٩٩	٢٢	٢,٩٧	٣	١,٨٩	١٩	محافظة سوهاج
١,٨٩	٢١	٢,٩٧	٣	١,٧٩	١٨	محافظة القليوبية
١,٧١	١٩	,٩٩	١	١,٧٩	١٨	محافظة البحيرة
١,٧١	١٩	,٩٩	١	١,٧٩	١٨	محافظة بني سويف
١,٤٤	١٦	١,٩٨	٢	١,٣٩	١٤	محافظة المنوفية
,٧٢	٨	—	—	,٧٩	٨	محافظة كفر الشيخ
,٦٣	٧	,٩٩	١	,٥٩	٦	محافظة قنا
,٩	١	—	—	,١٠	١	محافظة السويس
,٠٩	١	—	—	,١٠	١	محافظة أسوان
/١٠٠,	١١٠٨	/١٠٠,	١٠١	/١٠٠,	١٠٠٧	المجموع الكلى

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض نسبة المحبوسين احتياطيا بسبب ارتكابهم جرائم فى نطاق محافظة أسوان (٠.٩٪) وهى تمثل مسجونا احتياطيا واحدا) تتفق مع انخفاض نسبة الجنايات المرتكبة فى هذه المحافظة فهى لم تتعد ٨٪ من المجموع الكلى للجنايات فى الجمهورية خلال عام ١٩٦٢ . وقد شاركت محافظة السويس محافظة أسوان فى هذا النصيب الضئيل حيث لم يحبس احتياطيا الا شخص واحد بسبب اتهامه بارتكاب جريمة فى نطاق هذه المحافظة .

ولعل الذى يلفت النظر حقا فى هذا الجدول ان عدد المحبوسين احتياطيا بسبب اتهامهم بارتكاب جريمة فى دائرة محافظة الاسكندرية كان ١٩٠ نزىلا من الجنسين (١٦ر١٧٪ من المجموع الكلى) ، الامر الذى يجعل هذه المحافظة الثانية فى هذا الخصوص ، بينما كان ترتيب محافظة اسيوط الثامنة (٣٧ حالة بنسبة ٣٤ر٣٪) والذى يشير الغرابة ان محافظة اسيوط تشغل عادة المركز الثانى بالنسبة للجرائم المرتكبة فى كل محافظة ، وهو ما يظهر جليا من احصاءات الامن العام حيث بلغت نسبة الجناية المرتكبة فيها الى جملة الجنايات المرتكبة فى سائر أنحاء الجمهورية خلال عام ١٩٦٢ : ١٠ر٥٪ ، بينما كانت نسبة الجنايات فى محافظة الاسكندرية فى نفس العام ٧٪ فقط .

ويفسر ذلك بأن عددا كبيرا من مرتكبي الجرائم فى دائرة محافظة اسيوط يتمكنون من الفرار من وجه العدالة ويجرى تحقيق القضايا التى يتهمون فيها غيابيا وبالتالي لا يحبسون احتياطيا ، وقد يرجع ذلك الى خطورة المتهمين والى ان الجبل يحتضن المحافظة الامر الذى يسهل عليهم الفرار .

وكان ترتيب محافظة الجيزة الثالثة حيث بلغ عدد المحبوسين احتياطيا بسبب ارتكابهم جرائم فى دائرة المحافظة ٦٥ حالة بنسبة ٨٧ر٥٪ ، تليها محافظتى بورسعيد والاسماعيلية (٥٤ حالة ٨٧ر٤٪) ، ثم محافظة الغربية ٤١ (٣٧ر٣٪) ، ثم الشرقية ٤٠ (٣٦ر٣٪) ثم الدقهلية ٣٨ (٣٤ر٣٪) ثم المنيا ٣٥ (٣١ر٣٪) ، ثم الفيوم ٢٧ (٢٤ر٢٪) ثم سوهاج ٢٢ (١٩ر١٪) ، ثم القليوبية ٢١ (١٩ر١٪) ، ثم محافظة بنى سويف ١٩ (١٧ر١٪) وتشاركها فى هذه النسبة محافظة البحيرة ، ثم محافظة المنوفية ١٦ (١٤ر١٪) ، ثم كفر الشيخ ٨ (٧ر٢٪) ثم قنا ٦ (٦ر٣٪) ، وتجىء فى النهاية محافظتى أسوان والسويس (حالة واحدة فى كل نسبة ٠ر٩٪) .

واذا ما انتقلنا الى التوزيع بالنسبة للذكور والاناث ، نلاحظ اولا ان كلا من محافظة السويس ومحافظة كفر الشيخ ومحافظة أسسوان لم تسجل أية حالة بالنسبة للاناث فى العينة . وكانت أكبر نسبة فى الاناث من نصيب محافظة القاهرة ٤٤ حالة بنسبة (٤٣ر٥٧٪) من مجموع الاناث ، فمحافظة الاسكندرية ١٧ حالة بنسبة (١٦ر٨٣٪) . ومن الجدير بالملاحظة ان محافظة الفيوم حازت على المركز الثالث فى التوزيع بالنسبة للاناث ٧ حالات بنسبة (٦ر٩٣٪) تليها محافظتى بورسعيد والاسماعيلية ٦ حالات بنسبة (٥ر٩٤٪) ، ثم محافظة الجيزة ٥ حالات بنسبة (٤ر٩٥٪) .

كما ان كلا من محافظات الغربية والمنوفية والشرقية والدقهلية ومحافظة المنيا قد سجلت رقما واحدا هو حالتين بنسبة (١ر٩٨٪) .

أما الذكور فكان لمحافظة القاهرة والاسكندرية النصيب الأكبر كالعادة حيث سجلت القاهرة ٤٢٣ حالة بنسبة (٤٢٪) من الذكور ، ومحافظة الاسكندرية ١٧٣ حالة بنسبة (١٧ر١٨٪) ، تلي ذلك محافظة الجيزة ٦٠ حالة بنسبة (٥ر٩٦٪) ، فمحافظتى بورسعيد والاسماعيلية ٤٨ حالة بنسبة (٤ر٧٧٪) فمحافظة الغربية ٣٩ حالة بنسبة (٣ر٨٧٪) ، فمحافظة الشرقية ٣٨ حالة بنسبة (٣ر٣٧٪) ، فمحافظة الدقهلية ٣٦ حالة بنسبة (٣ر٥٧٪) فمحافظة أسيوط ٣٤ حالة بنسبة (٣ر٣٨٪) فمحافظة المنيا ٣٣ حالة بنسبة (٣ر٢٨٪) .

ثالثا : توزيع عينة المحبوسين احتياطيا حسب نوع الجريمة التى اتهموا فيها
ان المعالجة الاحصائية لاية بيانات خاصة بالجرائم تتطلب البحث عن تصنيف لها يتسم بالبساطة ، ويجب دائما ان يكون التصنيف مرتبطا بالواقع الحى وبعيدا عن الغموض واللبس .

ولقد كانت هناك محاولة لاتباع تقسيم اطلق عليه اسم « التقسيم الجنائى » مقتضاه ان تقسم الجرائم بناء على أهميتها من الناحية

الجنائية • (١) غير ان هذا التقسيم تحكمى ولا يستند على منطق سليم ، وليس أدل على ذلك من انه يدرج جرائم التسول والضرب ضمن فئة الجرائم الهامة جنائيا ويستبعد جرائم أمن الدولة من الداخل أو الخارج والاختلاس والرشوة والنصب وغيرها من الجرائم الشديدة الخطورة • ويذهب مقترحو « التقسيم الجنائى » الى ان التصنيف القانونى لا يتفق مع حقيقة الواقع ، فهم يرون انه تقسيم جامد غير دقيق ويفتقر الى الضوابط المنطقية الواقعية • غير ان هذا القول فيه تجاهل ان القانون فن وصياغة مرتبطين بالواقع ، ولا أدق من الفن القانونى الذى يعتمد على المنطق والبساطة •

والرأى عندنا انه لا بد من الاعتماد على المفاهيم القانونية عند اجراء اى تصنيف للجرائم • ويذهب الكثيرون الى وجوب الاعتماد - فى تقسيم الجرائم - على معيار الحق أو المصلحة المعتدى عليها • (٢)

ولكن هذا المعيار تقابله بعض الصعوبات عند التطبيق ، اذ ليس من السهل فى بعض الحالات تحديد ماهية الحق المعتدى عليه • ومن ناحية أخرى فقد يتضمن النشاط الاجرامى اعتداء على أكثر من حق أو مصلحة ، ومثال ذلك السرقة بالاكره فهى تشكل اعتداء على المال واعتداء على الشخص ، فهل تدرج هذه الجريمة فى مجموعة جرائم الاموال أم فى مجموعة جرائم الاشخاص ؟ لا بد فى هذا المقام من القيام بعملية اختيار ترجح مصلحة على أخرى ، وهذا الترجيح يتضمن ولاشك قدرا من التحكم •

وتزيد صعوبة الاعتماد على هذا المعيار نظرا لان تحديد المصلحة المعتدى عليها يعتمد أحيانا على وجهات نظر معينة خلقية واجتماعية

١ - دراسة النزلاء المحكوم عليهم بالسجون المصرية ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٦٢ ص ٢٠٢ •

١ - الدكتور أحمد فتحى سرور ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، ١٩٦٣ ، ص ٧ •

وسياسية ، وبمعنى آخر ارتباطها بمجموعة من المثل العليا • ويبدو ذلك واضحاً في جريمة الاجهاض ، فهي في التشريعات المثالية تعتبر اعتداء ذا طابع ديني ولذا يشدد عليها العقاب ، بينما هي في التشريعات المادية تعتبر من جرائم الاعتداء على الاشخاص •

ومن الجدير بالذكر ان قانون العقوبات المصرى قسم الجنايات والجنح الى قسمين أساسيين : الجنايات والجنح المضرّة بالمصلحة العامة ، والجنايات والجنح التى تحصل لآحاد الناس • ومع مراعاة كل ما سبق نرى تقسيم الجرائم على النحو الآتى :

- ١ - جرائم الاعتداء على الفرد •
- ٢ - جرائم الاعتداء على المجتمع •
- ٣ - جرائم الاعتداء على الدولة •

وتنقسم جرائم الاعتداء على الفرد الى جرائم اعتداء على الاشخاص وجرائم اعتداء على الاموال • وتشمل جرائم الاعتداء على الاشخاص الجرائم الآتية :

القتل العمد والشروع فيه ، ضرب أفضى الى موت ، التعدي والمقاومة ، ضرب أفضى الى عاهة مستديمة ، قتل خطأ ، خطف ، ضرب ، تهديد ، اصابة خطأ •

وتشمل جرائم الاعتداء على الاموال : السرقة والشروع فيها سواء كانت جنائية أو جنحة ، النصب والاحتيال ، اخفاء أشياء متحصلة من جريمة ، دخول أراضي •

وتنقسم جرائم الاعتداء على المجتمع الى جرائم الاعتداء على العائلة والاخلاق والتقاليد العامة وهذه تشمل الاتجار فى المخدرات وتعاطيها والتسول والدعارة وهتك العرض الفسق والفعل الفاضح العلنى والعب القامر والزنا • وتضم جرائم الاعتداء على المجتمع ايضا جرائم الاعتداء

على الثقة العامة والجرائم التموينية وهى تشمل جرائم : الاختلاس ،
التبديد ، تزيف النقود ، التزوير ، تهريب الاموال والجرائم التموينية .
وتشمل جرائم الاعتداء على الدولة : الرشوة ، احراز سلاح .
أمن خارجى ، أمن داخلى ، مبادئ هدامة .
ويبين الجدول رقم (٣) توزيع المحبوسين احتياطيا حسب التقسيم
الثلاثى لجموعات الجرائم :

جدول رقم (٣)

نوع الجريمة	ذكور		أناث		الجملة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
جرائم الاعتداء على الفرد	٤٥٢	٤٤,٩	٢٤	٢٣,٨	٤٧٦	٤٢,٩
جرائم الاعتداء على المجتمع	٢١١	٤٠,٨	٦٢	٦١,٤	٤٧٣	٤٢,٧
جرائم الاعتداء على الدولة	٣٣	٣,٩	١	٠,٩	٣٤	٣,١
جرائم أخرى (١)	١١١	١٠,٤	١٤	١٣,٩	١٢٥	١١,٣
الجملة	١٠٠٧	١٠٠,٠	١٠١	١٠٠,٠	١١٠٨	١٠٠,٠

ويتضح من هذا الجدول ان جرائم الاعتداء على الفرد هى أكثر الجرائم
التي يحبس فيها المتهمون احتياطيا (٤٧٦ حالة بنسبة ٤٢,٩٪) ولو أن ذلك
يفارق لا يتعدى الثلاث عن جرائم الاعتداء على المجتمع . أما جرائم
الاعتداء على الدولة فلم يحبس احتياطيا فيها الا ٣٤ حالة (٣,١ ٪)
ولا يرجع ذلك الى ان جرائم الاعتداء على الفرد والمجتمع تشكل خطورة
أكبر او ان دواعى ومبررات الحبس الاحتياطى تتوافر فيها بشكل أوضح،
بل لان هاتين المجموعتين تضمان عددا كبيرا من الجرائم تزيد كثيرا
عن الجرائم ضد الدولة . وليس أدل على ذلك من ان الذين أودعوا كافة
سجون الجمهورية طوال عام ١٩٦٤ تنفيذاً لعقوبات تقل عن ستة أشهر
بسبب ارتكابهم جرائم ضد السكينة العامة والاموال والاشخاص

والاخلاق وفى جرائم تموينية وتعاطى مخدرات تبلغ نسبتهم ٧٤٪ من المجموع الكلى للمودعين فى السجون • (١)

ومن الملاحظ ان نسبة النساء اللاتى يحبسن احتياطيا فى مجموعة جرائم الاعتداء على المجتمع تزيد كثيرا عن نسبة النساء اللاتى يحبس فى الجرائم الاخرى (٦٢ امرأة بنسبة ٦١٫٤٪ من مجموع النساء اللاتى حبسن احتياطيا) • ويرجع ذلك الى ان هذه المجموعة تضم جرائم الدعارة والتحريض على الفسق وما اليها من الجرائم ضد الاخلاق •

ويبين الجدول رقم (٤) توزيع المحبوسين احتياطيا حسب التقسيمات الثانوية للجرائم فى المجموعات الثلاث :

الجدول رقم (٤)

نوع الجريمة		ذكور		اناث		الجملة	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
جرائم الاعتداء على الفرد :							
٣٧٣	٣٧,٠٤	١٩	١٨,٨١	٣٩٢	٣٥,٣٨		
٧٩	٧,٨٥	٥	٤,٩٥	٨٤	٧,٥٨		
جرائم الاعتداء على المجتمع :							
٢٨٦	٢٨,٤٠	٥٨	٥٧,٢٣	٣٤٠	٣١,٠٥		
١٢٥	١٢,٤٠	٤	٣,٩٦	١٢٩	١١,٦٥		
٣٣	٣,٣٨	١	,٩٩	٣٤	٣,١		
١١١	١٠,٤	١٤	١٣,٩	١٢٥	١١,٣		
١٠٠٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	١١٠٨	١٠٠		

ويتضح من هذا الجدول ان جرائم الاعتداء على المال هي أكثر الجرائم التى تلجأ فيها سلطات التحقيق الى حبس المتهمين بها

احتياطيا (٣٩٢ حالة بنسبة ٣٨ر٣٥٪) ، ولا يرجع ذلك الى كثرة عدد هذه الجرائم - فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الجرائم ضد السكنية العامة (١) - بل لان سلطات التحقيق ترى ان الظروف التي تبرر الحبس الاحتياطي تتوافر عادة في المتهمين بارتكاب هذه الجرائم ، ولذلك يجرى العمل في النيابات في مصر على ان يأمر اعضاء النيابة عادة بحبس المتهمين بالسرقات اذا كانت هناك ثمة دلائل على نسبة التهمة اليهم .

وتأتي جرائم الاعتداء على العائلة والاخلاق والتقاليد العامة في المرتبة الثانية ، ولا يرجع ذلك فقط الى كثرة عدد هذه الجرائم ، بل لانها تتضمن جرائم الاتجار وتعاطي المخدرات والدعارة وهتك العرض وفيها تلجأ سلطات التحقيق عادة الى حبس المتهمين بها احتياطيا نظرا لخطورة هذه الجرائم وللحيلولة دون عبث المتهمين بالدلة . وتأتي بعدها جرائم الاعتداء على الثقة العامة ثم جرائم الاعتداء على الاشخاص (٨٤ حالة بنسبة ٥٨ر٧٪) . وبالرغم من كثرة عدد جرائم الاعتداء على الاشخاص التي تقدم للمحاكم الا ان انخفاض نسبة المحبوسين احتياطيا في هذه الجرائم ترجع الى ان عددا كبيرا من هذه الجرائم يكون من نوع الضرب والجرح (مادة ٢٤١ ، ٢٤٢ عقوبات) ولا يصدر عادة أمر بحبس المتهمين بها احتياطيا لان أغلب الاحكام التي تصدر فيها تكون في العادة بالغرامة ولذلك لا تجد سلطات التحقيق مسوغا لحبس المتهمين احتياطيا .

أما جرائم الاعتداء على الدولة فان نسبة المتهمين بها الذين حبسوا احتياطيا لم تتعد ٣١ر٣٪ من مجموع أفراد العينة ، ويفسر ذلك بقلة عدد هذه الجرائم بالمقارنة للجرائم الاخرى .

وبعد ان استعرضنا توزيع المحبوسين احتياطيا وفقا للمجموعات الثلاث الرئيسية التي رددنا اليها مختلف الجرائم ، وتبعا للتقسيمات

الثانوية فى كل مجموعة ، نعرض فيما يلى توزيع الجرائم المختلفة التى حبس فيها المتهمون احتياطيا الواردة فى كل تقسيم .

أ - توزيع المحبوسين احتياطيا فى جرائم الاعتداء على الأموال :

يبين الجدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة المحبوسين فى جرائم الاعتداء على المال :

جدول رقم (٥)

جرائم الأموال		ذكور		إناث		الجملة	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٢٧٥	٧٣,٧٣	١٧	٨٩,٤٧	٢٩٢	٧٤,٤٩		
٦٠	١٦,٠٨	١	١٠,٥٣	٦٢	١٥,٥٦		
١٩	٥,٠٩	—	—	١٩	٤,٨٥		
٦	١,٦١	—	—	٦	١,٥٣		
٤	١,٠٧	—	—	٤	١,٠٢		
٢	٠,٥٤	—	—	٢	٠,٥١		
١	٠,٢٧	—	—	١	٠,٢٥		
٣٧٣	١٠٠,٠٠	١٠	١٠٠,٠٠	٣٩٢	١٠٠,٠٠		

ويتبين من هذا الجدول ان السرقة والشروع فيها سواء كانت جنابة أو جنحة هى أكثر الجرائم التى يحبس فيها المتهمون احتياطيا ، ويعتبر ذلك تطبيقا لما تقضى به تعليمات النيابة العامة من وجوب حبس المتهمين احتياطيا فى جنابات وجنح السرقة كلما توافرت الادلة على ثبوت الاتهام .

ويلاحظ ان النساء اللاتى حبسن احتياطيا اتهمن فى جنح السرقة والشروع فيها فقط ، لانهن عادة يرتكبن السرقات البسيطة دون اللجوء

١ - جريمة الاحتيال هى انتهاز فرصة ضعف أو هوى القاصر للاستيلاء على أمواله منه (مادة ٢٣٨ عقوبات) .

الى الاكراه أو سائر الظروف المشددة التي تقلب جنح السرقة الى
الى الاكسراه أو سائر الظروف المشددة التي تقلب جنح السرقة الى
جنايات ، فضلا عن انهن عادة لا يرتكبن جرائم النصب ودخول
الاراضى والاحتياى على القصر .

ب - توزيع المحبوسين احتياطيا فى جرائم الاعتداء على الاشخاص :
يبين الجدول رقم (٦) توزيع افراد العينة المحبوسين احتياطيا
فى جرائم الاعتداء على الاشخاص .

جدول رقم (٦)

جرائم الاعتداء على الأشخاص		الذكور		الأنات		الجملة	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٤١	٥٢,٠	٣	٦٠,٠	٤٤	٥٢,٠	٤٤	٥٢,٠
١٢	١٥,٠	—	—	١٢	١٤,٠	١٢	١٤,٠
٥	٦,٣	١	٢٠,٠	٦	٧,٠	٦	٧,٠
٥	٦,٣	١	٢٠,٠	٦	٧,٠	٦	٧,٠
٤	٥,٠	—	—	٤	٥,٠	٤	٥,٠
٤	٥,٠	—	—	٤	٥,٠	٤	٥,٠
٣	٣,٨	—	—	٣	٣,٦	٣	٣,٦
٢	٢,٥	—	—	٢	٢,٤	٢	٢,٤
٢	٢,٥	—	—	٢	٢,٤	٢	٢,٤
١	١,٣	—	—	١	١,٢	١	١,٢
٧٩	١٠٠,٠	٥	١٠٠,٠	٨٤	١٠٠,٠	٨٤	١٠٠,٠

ويتضح من هذا الجدول ان القتل والشروع فيه هو اكثر جرائم
الاعتداء على الاشخاص التي يحبس فيها المتهمون احتياطيا (٥٦ حالة
تمثل ٥٦٪ من المجموع الكلى) . وبداهة فان سبب ذلك يرجع الى
خطورة هذه الجريمة وضرورة حبس المتهمين بارتكابها حتى لا يؤثر
على الادلة ولكى لا يترتب على الافراج عنهم فور ارتكاب الجريمة اثاره
خاطر المجنى عليهم ، ولذلك نجد ان نسبة المحبوسين احتياطيا المتهمين
بارتكاب القتل العمد والشروع فيه تفوق كثيرا نسبة هذه الجريمة
بالقياس الى المجموع الكلى للجرائم .

وبالمقابلة لذلك نجد ان نسبة المحبوسين احتياطيا المتهمين بارتكاب جرائم الضرب والجرح اقتضرت على ٢٥٪ وهي لا تتناسب اطلاقا مع العدد الكبير الذى يحال يوميا من هذه الجرائم على المحاكم ، غير ان سلطات التحقيق تكاد لا تلجأ الى الحبس الاحتياطى فى جرائم الضرب والجرح (مادة ٢٤١ ، ٢٤٢ عقوبات) .

ج - توزيع المحبوسين احتياطيا فى جرائم الاعتداء على الاخلاق والتقاليد العامة :

يمكن القول - مع بعض التجاوز - ان قانون العقوبات المصرى الحالى قانون مثالى ، وقد يفسر هذا كثرة تجريم الافعال التى تؤدى الى المساس بالاخلاق والتقاليد العامة ، كما يظهر صدى ذلك فى كثرة أوامر الحبس الاحتياطى التى تصدر على المتهمين فى هذه الجرائم (٣١٠٥٪ من مجموع افراد العينة) .

ويبين الجدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة المحبوسين احتياطيا فى هذه الجرائم :

جدول رقم (٧)

الجملة		اناث		ذكور		انواع الجرائم
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٣١.٨	١٠٦	١٧	١	٣٦.٨	١٠٥	اتجار فى مخدرات
٢٨.٨	٩٩	٣٦.٢	٢١	٢٧.٣	٧٨	نسـول
٢١.٦	٧٤	١٧.٢	١٠	٢٢.٤	٦٤	نعاطى مخدرات
٩.٧	٣٣	٣٧.٩	٢٢	٣.٨	١١	دعارة
٢.٨	١٠	—	—	٣.٥	١٠	العاب قمار
١.٧	٩	—	—	٣.٢	٩	هتك عرض
٢.١	٧	٣.٥	٢	١.٨	٥	فسق
٠.٦	٢	—	—	٠.٨	٢	فعل فاضح
٠.٩	٣	٣.٥	٢	٠.٤	١	زنا
١٠٠٪	٣٤٣	١٠٠٪	٥٨	١٠٠٪	٢٨٥	المجموع الكلى

ويتضح من هذا الجدول ان جرائم الاتجار فى المخدرات هى أكثر الجرائم التى يحبس فيها المتهمون احتياطيا (١٠٦ بنسبة ٣١٨٪) ، ولا يرجع ذلك الى كثرة عدد هذه الجرائم ، بل لان العمل جرى على ان سلطات التحقيق لا تتردد فى حبس المتهمين فيها احتياطيا ، اولا لخطورة الجريمة ، وثانيا لان لتجار المخدرات من النفوذ والسطوة ما يمكنهم من العبث بالادلة لو اطلق سراحهم ، وثالثا لان امكانياتهم قد تساعدهم على الفرار من التحقيق والمحاكمة ، وعادة لا يفرج عن تجار المخدرات الا اذا كان هناك ثمة دفع قانونى واضح ببطلان القبض والتفتيش .

واذا كانت جرائم التسول (١) لا تشكل فى ذاتها خطورة كبيرة ولا يعتد بها الا باعتبارها تكشف عن سلوك قد يؤدى الى الاجرام الامر الذى لا يبرر كثرة اللجوء للحبس الاحتياطى فيها ، الا ان كثرة عدد جرائم التسول هو الذى رفع نسبة المحبوسين احتياطيا فيها بحيث جاء ترتيبها الثانية بعد الاتجار بالمخدرات (٩٩ حالة بنسبة ٢٨٪) .

وتبرر ارتفاع نسبة المحبوسين احتياطيا فى جريمة تعاطى المخدرات لخطورة هذه الجريمة من ناحية ولزيادة عدد المتهمين فيها من ناحية أخرى ، فقد بلغ عدد المحكوم عليهم لسته أشهر فأقل والمودعين فى جميع السجون طوال عام ١٩٦٤ بسبب الحكم عليهم فى هذه الجريمة ٦٨٤ شخصا .

ويلاحظ ان أوامر الحبس الاحتياطى فى جرائم التسول بين الرجال تزيد كثيرا عن مثيلاتها بالنسبة للاناث ، فقد بلغ عدد الرجال المحبوسين احتياطيا ٧٨ رجلا بنسبة ٢٧٪ ، بينما لم يزد عدد النساء عن ٢١ امرأة

١ - بلغ عدد المحكوم عليهم بالحبس ستة أشهر فأقل فى جريمة تسول والذين أودعوا كافة سجون الجمهورية طوال عام ١٩٦٤ : ٨٠٤٩ شخصا أنظر الحبس القصير المدة ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

بنسبة ٣٦ر٢٪ . وعكس ذلك بالنسبة لجريمة الدعارة فقد بلغ عدد الرجال ١١ رجلا (٣ر٨٪) ، بينما بلغ عدد النساء المحبوسات احتياطيا ٢٢ امرأة (٣٧ر٩٪) .

د - توزيع المحبوسين احتياطيا في جرائم الاعتداء على الثقة العامة والجرائم التموينية :

يتضمن هذا التصنيف جرائم الاختلاس والتبديد وتزييف النقود والتزوير وتهريب الاموال ، وقد رأينا اضافة الجرائم التموينية الى هذا التصنيف ، لانها وان كانت ذا طبيعة خاصة الا انها تتضمن انتهاكا للثقة الواجبة في القرارات التي تصدرها السلطات المختصة محافظة على الاسعار وضمانا لتوافر السلع الضرورية ، ومن ثم فهي تشمل ولا شك اعتداء على الثقة العامة .

ويبين الجدول رقم (٨) توزيع افراد العينة المحبوسين احتياطيا في هذه الجرائم :

جدول رقم (٨)

جرائم الاعتداء على الثقة العامة		ذكور		اناث		الجملة	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٩٦	٧٧,٥	١	٢٥,٠	٩٧	٧٥,٣		
١٣	١٠,٥	—	—	١٣	١٠,١		
٧	٥,٦	١	٢٥,٠	٨	٦,٢		
٤	٣,٢	—	—	٤	٣,١		
٢	١,٧	—	—	٢	١,٥		
٢	١,٧	—	—	٢	١,٥		
١	٠,٨	٢	٥٠,٠	٣	٢,٣		
١٢٥	١٠٠,٠	٤	١٠٠,٠	١٢٩	١٠٠,٠		

يتبين من هذا الجدول ان الجرائم التموينية هي أول جرائم الاعتداء على الثقة العامة التي يحبس فيها المتهمون احتياطيا ، فقد بلغت نسبة المحبوسين احتياطيا من هذه الجرائم ثلاثة ارباع المجموع الكلى لجرائم الاعتداء على الثقة العامة . ويرجع ذلك الى كثرة عدد المتهمين فى الجرائم التموينية ، فقد بلغ عدد المحكوم عليهم فيها لستة أشهر فأقل والمودعين فى السجون خلال عام ١٩٦٤ : ٩٦١ نزىلا بينما لم يتعد عدد المحكوم عليهم فى اختلاس ٥٦ ، وفى تهريب أموال ٢٥ ، وفى تزيف نقود ١٠ ، وفى تزوير فى أوراق رسمية ٦٠ ، وفى التزوير فى الاوراق العرفية ٧٠ .

ومن الجدير بالملاحظة ان نسبة المحبوسين احتياطيا فى جرائم التبيد (٤ متهمين بنسبة ٣١٪) لا تتناسب على الاطلاق مع عدد المحكوم عليهم بالحبس فى هذه الجريمة ، اذ بلغ عددهم خلال عام ١٩٦٤ : ١٩٧٥ نزىلا . (١) ويفسر ذلك بأن سلطات التحقيق تتخرج كثيرا فى حبس المتهمين بالتبيد لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطى ، فلا خشية من عبث المتهمين بالادلة لان عناصر اثباتها تتكامل فور تبديد المحجوزات او الامتناع عن رد المال المؤتمن عليه ، كما ان بساطة العقوبة تجعل احتمال فرار المتهم من تنفيذ الحكم ضئيلا ، فضلا عن افساح السبيل للمتهم بالتبيد لرد ما بدده .

هـ - توزيع المحبوسين احتياطيا فى جرائم الاعتداء على الدولة :

وأخيرا نعرض فى الجدول رقم (٩) توزيع أفراد العينة الذين اتهموا بارتكاب جرائم اعتداء على الدولة ، ونقصد بها : احراز السلاح والرشوة وجرائم أمن الدولة من الداخل ومن الخارج وجرائم الترويج للمبادئ الهدامة .

جدول رقم (٩)

جرائم الاعتداء على الدولة		ذكور		إناث		الجملة	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٦	٤٨,٥	١	١٠٠,٠	١٧	٥٠,٠		
١٠	٣٠,٣	—	—	١٠	٢٩,٩		
٥	١٥,١	—	—	٥	١٤,٩		
١	٣,٠	—	—	١	٢,٦		
١	٣,١	—	—	١	٢,٦		
	١٠٠,٠	١	١٠٠,٠		١٠٠,٠		

ويظهر من الجدول السابق ان جرائم احراز السلاح سجلت أعلى نسبة في مجال صدور أوامر الحبس الاحتياطي ، فقد بلغ عدد المحبوسين احتياطيا في هذه الجريمة ١٧ حالة بنسبة ٥٠٪ من مجموع المحبوسين احتياطيا في هذه الفئة من الجرائم .

وكانت غالبية أوامر الحبس في هذه الجريمة قد صدرت في حق الذكور (١٦ حالة مقابل امرأة واحدة) .

ومن الملاحظ بصفة عامة قلة أوامر الحبس الاحتياطي التي صدرت على المتهمين في جرائم الاعتداء على الدولة بالرغم من خطورة هذه الجرائم فكلها من الجنايات ، ويرجع ذلك الى قلة عدد هذه الجرائم بالنسبة لمجموع الجرائم التي تحال على المحاكم ، وليس أدل على ذلك من ان عدد جرائم الرشوة التي حكم فيها بالحبس لستة أشهر فأقل طوال عام ١٩٦٤ لم يزد على ١٧ جريمة ، كما ان جرائم الأمن الداخلي لم تزد على جريمة واحدة . وقد يرد على ذلك بأن أغلب الاحكام التي

تصدر في هاتين الجريمتين بالذات تتعدى ستة أشهر الا ان ذلك يكشف ولا ريب على قلة عدد جرائم الاعتداء على الدولة .

رابعاً : توزيع أفراد العينة حسب التكييف القانوني للواقعة التي حبسوا بسببها احتياطياً :

لما كان القانون يستبعد المخالفات من نطاق الجرائم التي يجوز فيها حبس المتهمين احتياطياً لذلك كان من الطبيعي ان يقتصر توزيع أفراد العينة وفقاً لما اذا كانوا متهمين في جنایات أو جنح فقط .

ويبين الجدول رقم (١٠) توزيع أفراد العينة حسب الجنایات أو الجنح التي اتهموا بارتكابها وحبسوا بسببها احتياطياً .

جدول رقم (١٠)

الوصف القانوني	ذكور		اناث		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
جناية	٣٦٨	٣٦,٥٤	١٦	١٥,٨٥	٣٨٤	٣٤,٦٦
جنحة	٦٣٩	٣٦,٤٦	٨٥	٨٤,١٥	٧٣٤	٦٥,٣٤
المجموع الكلي	١٠٠٧	١٠٠ %	١٠١	١٠٠ %	١١٠٨	١٠٠ %

ويبين من هذا الجدول ان عدد الجنح التي صدرت بشأنها أوامر بحبس المتهمين احتياطياً تكاد تبلغ ضعف عدد الجنایات (٧٣٤ بنسبة ٦٥,٣٤ % مقابل ٣٨٤ جناية بنسبة ٣٤,٦٦ %) . وقد يبدو ذلك منطقياً نظراً لزيادة عدد الجنح كثيراً عن الجنایات ، ومع ذلك فان نسبة أوامر الحبس الاحتياطي التي صدرت في الجنح والتي تبدو مرتفعة لا تتفق مع عدد الجنح التي يحكم فيها والتي تبلغ أضعاف عدد الجنایات ، ويفسر ذلك بان سلطات التحقيق لا تتحرج في حبس المتهمين احتياطياً في الجنایات مثل تحرجها في الجنح ، وذلك

لسببين : الاول لخطورة الجنايات ولتوافر مبررات الحبس الاحتياطي عادة حيال المتهمين فيها ، والثاني لان عددا كبيرا من الجنح يحرم القانون فيها الحبس الاحتياطي وهي التي يعاقب عليها بالحبس ثلاثة أشهر فأقل (مادة ١٣٤ فقرة أولى اجراءات جنائية) .

خامسا : توزيع عينة المحبوسين احتياطيا حسب سبب انتهاء الحبس الاحتياطي :

ينتهى الحبس الاحتياطي حتما بصدر حكم في الدعوى سواء كان بالادانة أو البراءة ، وقد ينتهى بالافراج المؤقت عن المتهم افراجا وجوبيا أو جوازيا .

ويبين الجدول رقم (١١) توزيع المحبوسين احتياطيا حسب سبب انتهاء الحبس . ومن الملاحظ ان هناك عددا من أفراد العينة كانوا لا يزالون في الحبس الاحتياطي وقت جمع البيانات .

جدول رقم (١١)

سبب انتهاء الحبس الاحتياطي		ذكور		إناث		الجملة	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٤٨٧	٤٨,٣٧	٤٣	٤٢,٥٧	٥٣٠	٤٧,٨٣		
٤١	٤,٠٧	٥	٤,٩٥	٤٦	٤,١٥		
٤٤٠	٤٣,٦٩	٥٢	٥١,٤٩	٤٩٢	٤٤,٤١		
٣٩	٣,٨٧	١	٠,٩٩	٤٠	٣,٦١		
١٠٠٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	١١٠٨	١٠٠		

ويتبين من هذا الجدول ان عدد الذين حكم عليهم بالادانة بلغ ٥٣٠ شخصا ، ولاشك أن عددهم كبير اذا قدرنا ان جملة من احيلوا الى المحاكم وحكم في قضاياهم لم يتجاوز ٥٧٦ شخصا . ويدل ذلك

على حسن تقدير سلطات التحقيق لتوافر مبررات الحبس الاحتياطي وأهمها ضمان تنفيذ الحكم .

ويلى هؤلاء الذين أفرج عنهم إفراجاً مؤقتاً ، سواء كان الإفراج قد تم بواسطة النيابة أو القاضي الجزئى أو قاضى التحقيق أو غرفة المشورة ، فقد بلغ عددهم ٤٩٢ حالة بنسبة ٤٤ر٤١٪ (من بينهم ٤٤٠ ذكراً ، ٥٢ امرأة) .

أما الذين أفرج عنهم بسبب الحكم لهم بالبراءة فقد بلغوا ٤٦ حالة بنسبة ٤ر١٥٪ . وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنها مع ذلك تكشف عن مدى خطورة الحبس الاحتياطي الذى قد يؤدي الى سلب حرية البعض وهم أبرياء . وبالرغم من ان رجال النيابة - بصفة خاصة - يتعرضون لحرج كبير اذا حكم لمتهم سبق حبسه احتياطياً بالبراءة ، وبالرغم من ان ذلك قد يحدث نظراً لتوافر ظروف جديدة عند نظر الدعوى أمام المحاكمة - مثل عدول الشهود عن أقوالهم أو انكار المتهم بعد سبق اعترافه . الخ . إلا انه مع ذلك يجب على سلطات التحقيق بذل مزيد من التأنى عند الامر بحبس متهم احتياطياً ، والا يلجأ الى هذا الاجراء - فى بعض الحالات مثل السرقات وقضايا المخدرات - بطريقة تلقائية ، بل يجب مراعاة ظروف كل قضية على حدة .

وتأتى فى النهاية نسبة الذين لا يزلون فى الحبس الاحتياطي فترة اجراء البحث ، فهى لم تتعد ٣ر٦١٪ ، ويرجع بقاؤهم فى الحبس لسببين اما لطول مدته وأما لانهم حبسوا احتياطياً فى نهاية عام ١٩٦٢ التى كانت محل الدراسة .

سادساً : توزيع عينة المحبوسين احتياطياً حسب مدة الحبس :

لعل أهم بيان حرصت اللجنة التى قامت بهذه الدراسة على معرفته هى مدة الحبس الاحتياطي ، اذ ان طبيعة كونه اجراء استثنائياً تستلزم الا يظل المتهم فى الحبس مدة طويلة ولما ثبتت الجريمة فى

حقه بعد • وقد يتقبل ضمير المجتمع حبس المتهم لمدة قصيرة - سواء حكم عليه فى النهاية بالادانة او البراءة - ولكنه لا يقبل حبسه لمدة طويلة حتى ولو أدين بعد ذلك • فالعدالة الحققة تستلزم سرعة الفصل فى الاتهام • ومن ناحية أخرى فان بعض المتهمين الذين يتأكدون من ان الحكم سيصدر عليهم بعقوبة سالبة للحرية يلجئون بطريقة أو بأخرى الى تأجيل البت فى القضايا حتى يستفيدوا لاطول مدة ممكنة من مزايا الحبس الاحتياطى ، وهم متأكدون من ان هذه المدة ستخصص فى النهاية من مدة العقوبة • ولا شك ان ذلك يؤدى الى الاخلال بفكرة الردع العام التى لا يزال الكثيرون يعولون عليها •

وبيين الجدول رقم (١٢) توزيع عينة المحبوسين احتياطيا حسب مدة الحبس :

جدول رقم (١٢)

النسبة للثوية	السكرار	مدة الحبس الاحتياطى
٢٠,٧٧ %	٢٣٠	أربعة أيام فأقل
١٦,٧٠ %	١٨٥	من ٥ الى ١٥ يوما
١٨,٠٥ %	٢٠٠	من ١٦ الى ٣٠ يوما
١٠,٩٢ %	١٢١	من ٣١ الى ٤٥
٦,٢٢ %	٦٩	من ٤٦ يوما الى شهرين
٤,٩٦ %	٥٥	أكثر من شهرين الى ثلاثة أشهر
٤,٠٦ %	٤٥	أكثر من ثلاثة أشهر الى أربعة أشهر
٣,٢٥ %	٣٦	أكثر من أربعة اشهر الى خمسة اشهر
٢,٨٢ %	٢٢	أكثر من خمسة اشهر الى ستة اشهر
٥,١٤ %	٥٧	أكثر من ستة اشهر الى عشرة اشهر
٤,١٤ %	٥٨	أكثر من عشرة اشهر الى سنة
١,٨٢ %	٢٠	أكثر من سنة
١٠٠ %	١١٠٨	المجموع الكلى

ويتبين من هذا الجدول ان نسبة الذين قضوا فى الحبس الاحتياطى مدة أربعة أيام فأقل بلغت ٧٧ر٢٠٪ . ومن المعروف ان هذه المدة هى التى تملك النيابة فيها حبس المتهم . ويستفاد من ذلك ان النيابة رأت فى نهايتها الا ضرورة لحبس المتهم احتياطيا ، او ان القاضى الجزئى - وهذا هو الاحتمال الأرجح - لم يشارك النيابة رأيها وقرر الافراج عن المتهم .

على ان أعلى نسبة للمحبوسين احتياطيا كانت للذين قضوا فى الحبس المدة المخولة للقاضى الجزئى (من ٥ أيام الى ٤٥ يوما) ، اذ بلغ عدد هؤلاء ٥٠٦ متهما بنسبة ٦٧ر٤٥٪ .

اما الذين قررت غرفة المشورة استمرار حبسهم وهم الذين تزيد مدة حبسهم عن ٤٥ يوما فقد بلغ عددهم ٣٧٢ متهما بنسبة ٤٠ر٣٣٪ . ولا شك ان ذلك يسترعى النظر ، لان معناه ان غرفة المشورة - وهى مكونة من ثلاث قضاة - أقرت النيابة والقاضى الجزئى على رأيهما فى ضرورة استمرار حبس هذا العدد الكبير من المتهمين . ويعزى ذلك لاستمرار التحقيق فى عدد كبير من القضايا لمدة طويلة أو لوضوح مبررات الحبس حيال هؤلاء المتهمين ، الامر الذى يجعل غرفة المشورة ترفض الافراج عنهم .

ومعنى ذلك ان النيابة العامة لم تستقل بالرأى فى حبس اكثر من ثلاثة ارباع مجموع افراد العينة (٧٩ر٠٧٪ يمثلون مجموع الذين جدد حبسهم بواسطة القاضى الجزئى وغرفة المشورة) .

ويكشف ذلك عن حقيقة بالغة الأهمية ويجب التسليم بها .
الا وهى ان أية محاولة للحد من الاسراف فى حبس المتهمين احتياطيا لمدة طويلة لن تؤتى ثمرتها بمجرد اعطاء سلطة مد الحبس او الافراج لجهة أو لجهات أخرى غير النيابة العامة . لان هذه الجهات - سواء كانت القاضى الجزئى أو غرفة المشورة - كثيرا ما تقر النيابة - باعتبارها صاحبة الدعوى العمومية - على رأيها .

وبيين الجدول رقم (١٣) العلاقة بين مدة الحبس الاحتياطي
وسبب انتهائه .

المجموع الكلي	المجموع	الحبس الاحتياطي		لا يزال في الحبس الاحتياطي		إفراج مؤقت		إدانة		براءة		سبب انتهاء الحبس
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
٢٠,٧٧	٧٠١١	٢٣٠	—	—	—	١١٧	٢٣,٧٨	٢,٤٨	١٠٨	١٠,٨٧	٥	أقل من خمسة أيام
١٦,٧٠	١٨٥	١٨٥	١٥	٦	١٥,٨٨	٧٨	١٥,٨٨	١٥,٦٦	٨٧	٣٠,٤٣	١٤	من ٥ إلى ١٥ يوما
١٨,٥٠	٢٠٠	٢٠٠	٤٠	١٦	١٨,٢٩	٩٠	١٨,٢٩	١٦,٢٨	٨٦	١٧,٣٥	٨	من ١٦ إلى ٣٠ يوما
١٠,٩٣	١٢١	١٢١	٢٠	٨	١٢,٦٠	٦٢	١٢,٦٠	٩,٥٣	٥٠	٢,١٧	١	من ٣١ إلى ٤٥ يوما
٦,٢٢	٦٩	٦٩	١٢,٥	٥	٦,٧١	٣٣	٦,٧١	٥,٦٦	٣٠	٢,١٧	١	من ٤٦ إلى شهرين
٤,٩٦	٥٥	٥٥	٢,٥	١	٥,٢٨	٢٦	٥,٢٨	٤,٧٢	٢٥	٦,٥٣	٣	أكثر من شهرين إلى ثلاثة أشهر
٤,٠٦	٤٥	٤٥	٥	٢	٢,٦٤	١٣	٢,٦٤	٤,٩١	٢٦	٨,٧٠	٤	أكثر من ٣ أشهر إلى ٤ أشهر
٣,٢٥	٣٦	٣٦	—	—	٢,٢٤	١١	٢,٢٤	٤,٦٣	٢٤	٢,١٧	١	أكثر من ٤ أشهر إلى ٥ أشهر
٢,٨٢	٣٢	٣٢	—	—	٢,٢٤	١١	٢,٢٤	٣,٩٦	٢١	—	—	أكثر من ٥ أشهر إلى ٦ أشهر
٥١٤	٥٧	٥٧	٢,٥	١	٣,٤٦	١٧	٣,٤٦	٦,٧٩	٣٦	٦,٥٢	٣	أكثر من ٦ أشهر إلى ١٠ أشهر
٥,١٤	٥٨	٥٨	٢,٥	١	٥,٣٨	٢٦	٥,٣٨	٥,٢٩	٢٧	٨,٧٠	٤	أكثر من ١٠ أشهر إلى سنة
١,٨١	٢٠	٢٠	—	—	١,٦٣	٨	١,٦٣	١,٨٩	١٠	٤,٣٥	٢	أكثر من سنة
١٠٠	١١١	١١١	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٩٢	١٠٠	١٠	٥٣٠	١٠٠	٤٦	المجموع

والرأى عندنا ان السبيل الوحيد لتعاشي حبس المتهمين احتياطيا لمدة طويلة هو العمل على سرعة الانتهاء من التحقيق وسرعة الفصل فى القضايا ، أما الركون على مجرد إعطاء سلطة البت فى مد مدة الحبس لجهة او لجهات أخرى غير النيابة فلن يؤدى الى النتيجة المطلوبة ، كما تبين من هذا الجدول .

ويتضح من هذا الجدول أيضا ان ٢٤٨ شخصا (بنسبة ٢٢٢٪ من مجموع أفراد العينة) حبسوا احتياطيا لمدة تتراوح بين اكثر من ثلاثة أشهر وأزيد من سنة ، كما ان الذين حبسوا لمدة تزيد عن ستة أشهر بلغ عددهم ١٣٥ شخصا بنسبة ١٢٪ ، بل ان هناك ٥٨ متهما حبسوا لمدة تزيد عن عشرة أشهر ، وعشرين متهما حبسوا احتياطيا لمدة تزيد عن سنة .

وكل ذلك يكشف عن ضرورة مواجهة هذه المشكلة - مشكلة الاسراف فى حبس عدد كبير من المتهمين احتياطيا لمدة طويلة - والعمل على ايجاد حل سريع لها .

وتتضح خطورة المشكلة بصورة أبرز عند ايجاد العلاقة بين سبب انتهاء الحبس الاحتياطى والمدة التى استمر طوالها .

ولعل أهم بيانين يكشفان عن خطورة مشكلة الحبس الاحتياطى هما المتعلقان بالمدة التى استمر طوالها حبس المتهمين الذين حكم ببراءتهم ، والمتهمين الذين أفرج عنهم افراجا مؤقتا . أما الذين حكم بادانتهم فان الحبس الاحتياطى يعتبر فى صالحهم اذا كان مدته لم تتجاوز مدة العقوبة المحكوم بها . ومع ذلك يظل للحبس الاحتياطى أثره السئ فى هذه الحالة باعتباره وسيلة للهروب من تنفيذ العقوبة ، خصوصا اذا كانت مدته تستغرق مدة العقوبة او جزءا كبيرا منها .

ويتبين من هذا الجدول ان هناك شخصا حكم ببراءتهم بعد ان قضوا فى الحبس الاحتياطى مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ٩ أمضوا فيه

أكثر من ستة أشهر ، ٦. أكثر من عشرة أشهر ، واثني عشر برثا بعد ان أمضيا أكثر من سنة في الحبس الاحتياطي .

كما يتبين أيضا ان هناك ٨٦ متهما أفرج عنهم افراجا مؤقتا بعد ان أمضوا في الحبس أكثر من ثلاثة أشهر ، ٥١ أفرج عنهم بعد ستة أشهر ، ٣٤ ثم الإفراج عنهم بعد ان أمضوا أكثر من عشرة شهور في الحبس ، ٨ بعد ان أمضوا أكثر من سنة .

وقد كنا نود معرفة مدة العقوبة المحكوم بها على كل من صدر في حقه حكم بالإدانة للكشف عن عدد الذين زادت مدة حبسهم احتياطيا على مدة العقوبة ، غير اننا للأسف لم نتمكن من ذلك ، لان ادالة السجلات والأحصاء بمصلحة السجون لم تكن قد أدرجت البيان الخاص بمدة العقوبة في بطاقات المحبوسين احتياطيا وقت اجراء الدراسة .

عرضنا فيما سبق لبعض البيانات الأساسية المتعلقة بالحبس الاحتياطي ذاته : المسجون التي ينفذ فيها ، ونوع الجريمة التي يحبس بسببها المتهمون والتكليف القانوني لها ، وسبب انتهاء الحبس ، ومدته .

ونعرض فيما يلي بعض السمات الخاصة بالمحبوسين احتياطيا والمتعلقة بالسن والجنسية والديانة والحالة الزوجية والمهنة والحالة التعليمية ، لكي نقارن بينها وبين السمات الخاصة بالنزلاء المحكوم عليهم . وبداهة فان من المنطقي الا تكون هناك فروق محسوسة بين هؤلاء وأولئك ، لان غالبية المحبوسين احتياطيا تدخل بعد صدور الحكم ضمن النزلاء المحكوم عليهم وتؤثر بالتالي في تشكيل سمات هؤلاء .

سابعاً : توزيع المحبوسين احتياطيا حسب السن :

يبين الجدول رقم (١٤) توزيع عينة المحبوسين احتياطيا حسب السن :

فئات السن		ذكور		إناث		المجموع	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٥٢	٥١٦	٤	٣٩٦	٥٦	٥٠٠	أقل من ١٨ سنة	
١٩١	١٨٩٧	١٢	١٩٨٨	٢٠٣	١٨٣٢	من ١٨ الى ٢٢ سنة	
٣٥٣	٣٥٠٥	٣٣	٣٢٦٧	٣٨٦	٣٤٨٤	من ٢٣ الى ٣٢ سنة	
١٩٤	٩٢٧	١٩	١٨٨٢	٤٨٦	١٩٢٣	من ٣٣ الى ٤٢ سنة	
١٢٠	١١٩٢	٤١	٢٠٧٩	٢١٣	١٢٧٣	من ٤٣ الى ٥٢ سنة	
٩٧	٩٦٣	١٢	١١٨٨	١٤١	٩٨٣	فوق ٥٢ سنة	
١٠٠٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	١١٠٨	١٠٠	المجموع الكلى	

ويبين من هذا الجدول ان أعلى نسبة بين المحبوسين احتياطيا هي لهؤلاء الذين تنحصر اعمارهم بين ٢٣ الى ٣٢ سنة (٣٨٦ شخصا بنسبة ٣٤٨٤٪) . وليس معنى ذلك ان سلطات التحقيق تلجأ كثيرا الى حبس هؤلاء احتياطيا قولا بأنهم أشد خطورة من الآخرين ، بل لان أغلب مرتكبي الجرائم تنحصر اعمارهم فى هذه الفئة من العمر ، كما دلت على ذلك دراسة النزلاء المحكوم عليهم ودراسة الحبس القصير المدة . (١) وترتفع نسبة هؤلاء سواء بين الذكور او بين الاناث .

وتدل انخفاض نسبة المحبوسين احتياطيا الذين تقل اعمارهم عن ١٨ سنة على ان سلطات التحقيق تتخرج كثيرا فى حبس هؤلاء احتياطيا ، وذلك لسببين : مراعاة لمصلحتهم ولعدم الزج بهم فى السجن حتى لا يختلطوا مع المجرمين الكبار وخصوصا لان اداانتهم لم تثبت بعد ، وثانيا لان القانون يمنع حبس من تقل اعمارهم عن اثنتى عشرة سنة حبسا احتياطيا فى السجون العادية (مادة ٣٤٥ اجراءات) .

١ - النزلاء المحكوم عليهم فى السجون المصرية - الحبس القصير المدة ، الجلسة الجنائية القومية يوليو ١٩٦٢ ، مارس ١٩٦٦ ، ص ٢٠١ ، ص ٢٥ على التوالى .

وتكاد تتفق نسبة المحبوسين احتياطيا الذين تزيد اعمارهم عن ٥٢ سنة مع نسبة النزلاء المحكوم عليهم المودعين بالسجن المصرية (٩٨٣٪ بالنسبة للاولين ، ٩٢٣٪ بالنسبة للآخرين) .

ثامنا : توزيع المحبوسين احتياطيا حسب الجنسية :

من المتوقع ان تكون الاغلبية الساحقة من المحبوسين احتياطيا من رعايا الجمهورية العربية المتحدة تمشيا مع ارتفاع نسبة مرتكبي الجرائم من المصريين . وقد تبين من هذه الدراسة ان ٩٩٦٪ من أفراد العينة من المصريين ، ولم يكن هناك من الاجانب غير اربعة ، احدهم من السودان والثلاثة الآخرون يونانيون .

تاسعا : التوزيع حسب الديانة :

من الطبيعى ان تكون الاغلبية الساحقة من أفراد العينة من المسلمين ، فقد بلغ عددهم ١٠٧٠ بنسبة ٩٦ر٥٦٪ وكان الباقون من المسيحيين ، ولم يكن هناك محبوسون من ديانة أخرى . واذا كانت نسبة المسلمين بين أفراد العينة تزيد عن نسبة المسلمين فى الجمهورية (٩١٪) ، الا انها تتفق مع نسبة المحكوم عليهم المودعون فى السجون (٨٥ر٩٦٪) .

ويبين الجدول رقم (١٥) توزيع المحبوسين احتياطيا حسب الديانة :

جدول رقم (١٥)

الديانة	ذكور		اناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مسلم	٩٧٥	٩٦,٨٢	٩٥	٩٤,٠٥	١٠٧٠	٩٦,٥٦
مسيحي	٣٢	٣,١٨	٦	٥,٩٥	٣٨	٣,٤٤
المجموع الكلى	١٠٠٧	١٠٠٪	١٠١	١٠٠٪	١١٠٨	١٠٠٪

عاشرا : توزيع افراد العينة حسب حالتهم الزوجية :
يبين الجدول رقم (١٦) توزيع عينة المحبوسين احتياطيا حسب
حالتهم الزوجية :

جدول رقم (١٦)

الحالة الزوجية		ذكور		اناث		الجملة	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٥١٣	٥٠,٩٥	٤٥	٤٤,٥٥	٥٥٨	٥٠,٣٩		
٤٦٧	٤٦,٣٧	٧	٦,٩٣	٤٧٤	٤٢,٧٨		
١١	١,١٩	٣٥	٣٤,٦٦	٤٧	٤,٢٤		
١٥	١,٤٩	١٤	١٣,٨٦	٢٩	٢,٦٢		
١٠٠٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	١١٠٨	١٠٠		

ويتضح من هذا الجدول ان أقل قليلا من نصف افراد العينة من
المتزوجين (٥٥٨ شخصا بنسبة ٥٠,٣٩ %) ، وتتفق هذه النسبة مع
نسبة المتزوجين الذين أودعوا جميع سجون الجمهورية طوال عام
١٩٦٤ تنفيذا لاحكام صادرة عليهم بالحبس ستة أشهر فأقل .

أما الباقون فقد كان منهم ٤٧٤ (٤٢,٧٨ %) من غير المتزوجين
٤٧ من المطلقين ، ٢٩ من الارامل .

ويلاحظ ان نسبة المتزوجين من الذكور من أفراد العينة
(٥٠,٩٥ %) تقل كثيرا عن نسبة المتزوجين من الذكور في المجتمع
الخارجي (٧١ %) ، وقد يدل ذلك على ان المتزوجين يترددون اكثر من
غير المتزوجين عند الاقدام على ارتكاب الجريمة .

كما يلاحظ ان نسبة المطلقات المحبوسات احتياطيا (٣٤,٦٦)
تفوق نسبة المطلقات في المجتمع الخارجي ، وقد يرجع ذلك الى زيادة
عدد من يرتكبن جرائم الدعارة والجرائم المنافية للآداب بين المطلقات .

جدول رقم (١٧)

المهنة	ذكور		إناث		الجملة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عمال فنيون	٢٨٥	٢٨,٠	١	,٩٩	٢٨٦	٢٦
عمال غير فنيين	٢٦٩	٢٧,٠	٢	١,٩٨	٢٧١	٢٤,٤٦
تجار وباعة	٢٢٩	٢٢,٠	٣	٢,٩٨	٢٣٢	٢٠,٧٥
فلاحون ومزارعون	٩٢٤	١٢,٣	٧	٦,٩٣	١٣١	١١,٨٢
موظفون عموميون	٢٧	٣,٠	—	—	٢٧	٢,٤٤
عسكريون	٢٠	٢,٠	—	—	٢٠	١,٨٠
طلبة	١٣	١,٣	١	,٩٩	١٤	١,٢٦
عمال غير محددة حرفهم	٢	,٢	—	—	٢	,١٨
مهن أخرى	٦	,٦	—	—	٦	,٥٤
ليس له مهنة	٣٢	٣,٦	٨٧	٨٦,١٤	١٦٩	١٠,٧٥
المجموع	١٠٠٧	/١٠٠	١١١	/١٠٠	١١٠٨	/١٠٠

حادي عشر : توزيع المحبوسين احتياطيا حسب المهنة :

أدمجت مهن المحبوسين احتياطيا ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات ، وبذلك أمكن تقسيم هذه المهن الى عشر مجموعات ، ويبين الجدول رقم (١٧) توزيع افراد العينة حسب مهنهم التي كانوا يمارسونها قبل حبسهم احتياطيا .

يتبين من هذا الجدول ان اكبر عدد وأعلى نسبة بين عينة المحبوسين احتياطيا من العمال الفنيين (٢٨٦ ، ٢٦٪) ، يليهم العمال غير الفنيين (٢٧١ ، ٢٤,٤٦٪) ، ثم التجار والباعة (٢٣٢ ، ٢٠,٧٥٪) ، ثم الفلاحون والمزارعون (١٣١ ، ١١,٨٢٪) ، ثم الموظفون العموميون (٢٧ ، ٢,٤٤٪) ، فالعسكريون (٢٠ ، ١,٨٠٪) ، ويليهم

أو شرطة أو خفير نظامى ٢٠ ، ١٨٠ر ، فالطلبة (١٤ ، ١٢٦ر) ،
فالعمال غير المحددة حرفهم (٢ ، ١٨ر٪) .

على ان أهم ما يلاحظ على هذا الجدول ان الفلاحين والمزارعين
جاء ترتيبهم الرابع بالرغم من انهم يشكلون اكبر مجموعة من أصحاب
المهن فى المجتمع الخارجى .

وقد كنا نود ان نبحث عما اذا كان هناك ثمة علاقة بين مهن
المحبوسين احتياطيا وبين مدة الحبس الاحتياطى ، لعل ذلك يكشف
عما اذا كانت سلطات التحقيق تراعى مهنة المتهم عند الامر بحبسه
أو تجديد الحبس . غير اننا لم نتمكن من ذلك ، نظرا لان البيان
الوارد الينا من مصلحة السجون الخاص بمهن المحبوسين احتياطيا كان
تفصيليا ، فقد تضمن حوالى خمسين مهنة ، مما جعل عدد المحبوسين
احتياطيا المندرجين فى بعض المهن لا يتجاوز شخصا واحدا أو اثنين ،
الامر الذى يتعذر معه الكشف عن وجود ارتباط بين المهنة وبين مدة
الحبس الاحتياطى .

ثانى عشر : توزيع افراد العينة حسب محل الإقامة :

لوحظ فى توزيع افراد العينة حسب محل اقامتهم انه يكاد
يكون هناك تطابق فى التوزيع حسب محل الإقامة والتوزيع حسب
مكان حدوث الجريمة . فلا تزال محافظات القاهرة والاسكندرية
والجيزة تحتل المراتب الثلاثة الاولى (القاهرة ٤٥٠ ، ٤٠٦ر٪ -
الاسكندرية ٢٢٣ ، ٢٠١ر٪ - الجيزة ٦١ ، ٥٥ر٪) . ويلى ذلك
محافطة القليوبية (٤٩ ، ٤٤ر٪) فالشرقية (٤٨ ، ٤٣ر٪) ،
فالمنيا (٣٦ ، ٣٢ر٪) ، فمحافظتى السويس وبنى سويف (٣١ ،
٢٧ر٪ لكل) ، فمحافظتى بورسعيد والاسماعيلية (١٨ ، ١٦ر٪) ،
فالعربية (١٧ ، ١٥ر٪) ، فسوهاج (١٤ ، ١٢ر٪) ، فالمنوفية
(١١ ، ٩٩ر٪) ، فمحافطة قنا (٨ ، ٧٢ر٪) ، فكفر الشيخ (٧ ، ٦٣ر٪) ،
وأخيرا محافظتى دمياط واسوان (١ ، ٠٩ر٪ لكل) .

ويمكن القول بان مقارنة الاحصاءات الخاصة بمحل اقامة
المحبوسين احتياطيا مع تلك الخاصة بمكان وقوع الجريمة تدل على
ان أغلب الجرائم ترتكب فى ذات المحافظة التى يقيم فيها الجانى .

ثالث، عشر : توزيع عينة المحبوسين احتياطيا حسب حالتهم
التعليمية :

يبين الجدول رقم (١٨) توزيع افراد العينة حسب الحالة
التعليمية :

جدول رقم (١٨)

الحالة التعليمية		ذكور		اناث		الجملة	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٧٣٢	٧٢,٦٩	٩٩	٩٨,٠٢	٨٣١	٧٥,٠٠	٧٥,٠٠	٨٣١
٢٧٠	٢٦,٨١	٢	١٩,٨	٢٧٢	٢٤,٥٥	٢٤,٥٥	٢٧٢
٧	٠,٣٠	—	—	٣	٠,٢٧	٠,٢٧	٣
—	—	—	—	—	—	—	—
٢	٠,٢٠	—	—	٢	٠,١٨	٠,١٨	٢
١٠٠٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	١١٠٨	١٠٠	١٠٠	١١٠٨

ويتضح من هذا الجدول ان أغلب عينة المحبوسين احتياطيا
من الاميين (٨٣١ ، ٧٥٪) ، والباقيين منهم (٢٧٢ بنسبة ٢٤,٥٥٪)
لهم بعض الالام بالقراءة والكتابة ، اما من وصلوا الى المرحلة الابتدائية
او الاعدادية فلم يتجاوزوا ثلاثة (٢٧٪) ، ووصل اثنان فقط الى
مرحلة التعليم الجامعى .

ويلاحظ ان نسبة الامية بين المحبوسين احتياطيا تقارب الى حد
كبير نسبة الامية بين النزلاء المحكوم عليهم ، ولو انها تزيد كثيرا عن
نسبة الامية فى المجتمع الخارجى .

الفصل الثنائي

البحث الميداني

« التعرف على الآثار الاجتماعية للحبس الاحتياطي »

أولا : خطة البحث الميداني

تشمل خطة البحث الميداني على بيان الغرض منه ، ومجسالة ، وخطواته ، كما تتضمن الصعوبات التي واجهته .

١ - الغرض من البحث :

لما كان الحبس الاحتياطي اجراء شديد المساس بالحريات الفردية ، ولما كانت سلطات التحقيق كثيرا ما تلجأ اليه ، لذلك رأيت وحدة بحوث العقاب القيام بهذه الدراسة التي تستهدف التعرف على الآثار الاجتماعية التي تترتب على هذا الاجراء .

واذا كانت الاصوات قد ارتفعت في كثير من بلاد العالم مطالبة بالحد من الاسراف في الحبس الاحتياطي - خصوصا اذا طالت مدته - على أساس الحجج النظرية التي تخلص في انه لا يجوز التعرض لحريات الافراد ما لم تثبت ادانتهم بحكم واجب النفاذ ، فان الوحدة رأيت القيام بهذا البحث الميداني للكشف عما اذا كانت هناك ثمة آثار اجتماعية تترتب على هذا الاجراء البغيض نظريا ، وبذلك تخدم النتائج التي تستخلص منه أية محاولة لتطوير هذا الاجراء .

والى جانب ذلك فان الوحدة كانت قد شرعت في القيام بدراسة احصائية عن المحبوسين احتياطيا ، لذلك روى القيام بهذه الدراسة الميدانية حتى تكمل الدراستان بعضهما بعضا .

وهذا البحث الميداني يزودنا بمعلومات عن المحبوسين احتياطيا تتعلق **أولا** ببعض البيانات الأولية لوصف افراد العينة مثل السن والديانة والموطن الاصلى ومحل الإقامة والحالة الزوجية والتعليمية والمهنية والعملية والدخل الشهري . **وثانيا** بيانات عن التهمة ومكان وقوعها ومدة الحبس ومكانه وعدد مرات الاتهامات السابقة ونوع الجرائم التى اتهم فيها البحوث . **وثالثا** بيانات عن موقف اسرة البحوث من حبسه احتياطيا مثل موقف الزوجة أثناء فترة الحبس وبعده ، وموقف الاولاد ، وموقف الوالد والوالدة والاخوة . **ورابعا** بيانات عن موقف الجيران والاقارب والاصدقاء والزملاء . **وخامسا** بيانات عن الحالة العملية للمبحوث قبل وبعد الحبس الاحتياطى . **وسادسا** بيانات عن أثر تجربة الحبس على المبحوث وهل كانت أشد قسوة من تصوره لها قبل الايداع ، ومظهر هذه القسوة وأثرها فى امتناعه او استمرار تعاطيه لاي نوع من أنواع المكيفات وما الى ذلك .

٢ - مجال البحث :

لما كانت ادارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون هى المصدر الوحيد الذى يمكن الركون عليه فى الحصول على بعض البيانات التفصيلية عن المحبوسين احتياطيا التى تفيد فى الاهتمام اليهم بعد الافراج عنهم ، ولما كانت البيانات الخاصة بالنصف الثانى من سنة ١٩٦٣ عن المحبوسين احتياطيا هى وحدها الكاملة والجاهزة وقت بدء العمل فى البحث الميداني ، لذلك فقد اضطرت الوحدة فى اختيارها لعينة البحث للاقتصار على دراسة المحبوسين احتياطيا الذين أودعوا كافة سجون الجمهورية ابتداء من شهر يوليو حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٣ . (١)

١ - بالرغم من ان البيانات الخاصة بالمحبوسين احتياطيا خلال عام ١٩٦٢ كانت كاملة وقت بدء البحث الميداني ، الا ان الوحدة فضلت اختيار عام ١٩٦٣ لسببين الاول قرب العهد بين الافراج عن المبحوث وبين استباره حتى لا يكون قد نسي ما مر به من تجارب الحبس ، وثانيا لان بطاقات سنة ١٩٦٢ كانت مستخدمة وقتئذ فى الدراسة الاحصائية .

وقد اشترطت الوحدة ان تكون عينة البحث من المتهمين الذين حكم ببراءتهم وليست لهم سوابق اجرامية ، وذلك حتى لا تتداخل ولا تختلط أية عوامل أخرى تكون قد ترتبت عن سبق الحكم عليهم مع آثار الحبس الاحتياطي .

٣ - خطوات البحث :

قامت مصلحة السجون بحصر جميع المحبوسين احتياطيا خلال هذه الفترة وأعدت لذلك كشفا تضمن أسماء المتهمين وسنهم ومحال ميلادهم ومحال اقامتهم والتهمة التي حبسوا احتياطيا بسببها وتاريخ وقوعها ، وبلغ عدد المتهمين الذين حكم ببراءتهم خلال هذه الفترة ٢٠١ متهما .

وقد قامت الوحدة بارسال بيانات عن أسماء هؤلاء المتهمين والتهم التي أسندت لهم لمصلحة تحقيق الشخصية للكشف عن سوابقهم ، لاستبعاد ذوى السوابق من العينة . غير ان المصلحة اعتذرت فى بادىء الامر قولا بأن الكشف عن السوابق يتم عن طريق مضاهاة البصمات وليس عن طريق الاسماء ، مما اضطرت معه الوحدة الى ارسال بيانات للمصلحة اكثر تفصيلا تتضمن أعمار المتهمين ومحال اقامتهم ومهنتهم والتهم التي حبسوا بسببها حتى يمكن معرفة سوابق المتهم فى حالة تشابه اسمه مع أسماء أخرى . وقد استغرقت هذه العملية بعض الوقت ثم تبين ان ٤٤ متهما لهم سوابق ولذلك فقد استبعدوا من العينة .

واتفق على اجراء البحث على الآخرين وعددهم ١٥٧ متهما موزعين على محافظات الجمهورية على الوجه الآتى حسب محال اقامتهم :

محافظه القاهرة : ٦٣ متهما

محافظه الجيزة : ١٢ متهما

محافظات الوجه البحرى : ٣١ متهما

محافظات الوجه القبلى : ٥١ متهما

وفى خلال ذلك قامت لجنة من الدكتور احمد الالفى والدكتور محمد ابراهيم زيد والاستاذ على حسن فهمى بتصميم وصياغة الاستبيان schedule الذى سيطبق على افراد العينة ، وقد صمم على ان تكون اسئلته من النوع المقفل ويتكون من ٨٧ بنداً . وقد جرب الاستبيان قبل استخدامه وعدل حتى وصل الى صورته النهائية .

وقد عهد للاستاذ على حسن فهمى باختيار وتدريب باحثى الميدان ، واختير عشرة اخصائيين اجتماعيين ثم شرح الاستبيان لهم خلال خمس اجتماعات ، ثم قاموا بتطبيقه على بعض الحالات للتدريب عليه ولاختباره .

وبعد الانتهاء من تطبيق الاستبيانات على الحالات التى أمكن استبارها والتى بلغ عددها ٩٣ حالة شرع فى العمليات التمهيدية السابقة على عملية التحليل الإحصائى وهى مراجعة البيانات وترميزها ثم مراجعة الترميز ، وبعد ذلك أجريت عمليات التصنيف الآلى وجدولة البيانات وحساب النسب المئوية . (١)

وقد قام الدكتور احمد الالفى بالتحليل الإحصائى لجداول البحث الميدانى وأعد تقريراً عنها .

٤ - الصعوبات التى صادفت البحث :

تتمثل الصعوبة الوحيدة التى صادفت البحث فى عدم الاهتمام على بعض افراد العينة لاسباب مختلفة ، منها عدم وجود الحالة فى العنوان الذى ذكر ببيانات مصلحة السجون ، لغموض بعض العناوين من جهة ، أو لانتقالها لمكان آخر لم يستطع أحد ارشاد الباحث الميدانى عنه ، كما ان بعض الحالات رفضت التعاون نظراً لان بعضهم من أقاصى الريف ولم يسبق لهم التعرض لتجربة علمية مثل هذه .

١ - أشرف الاستاذ محمود السيد من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء على العمليات الإحصائية .

وكل ذلك أدى الى ان تقتصر عينة البحث ، الذين استبروا فعلا ، على ٩٣ حالة ، وايا كان الامر فانهم يمثلون نسبة طيبة ، اذا علمنا ان مجموع الحالات التي كان مقدرا اجراء الدراسة عليها لم تكن تتجاوز ١٥٧ حالة .

ويتعين علينا ان ننوه بكفاءة وجلد الباحثين الميدانيين الذين قاموا بتطبيق الاستبيان ، فقد سافر بعضهم الى قرى في جهات نائية بالصعيد وبعض محافظات الوجه البحرى وتحملوا في ذلك مشاق عديدة ، وهؤلاء الاخصائيون هم السادة والآنسات :

- ١ - ابراهيم على محمد غلوش .
 - ٢ - ابراهيم مرعى .
 - ٣ - احمد مصطفى حسن محمود .
 - ٤ - آمال شاكر فهمى .
 - ٥ - درويش محمد المنزلاوى .
 - ٦ - سلوى محمد فهمى .
 - ٧ - محمد عبد العزيز عبد الرحمن .
 - ٨ - محمد ماهر عثمان .
 - ٩ - محمود محمود الشربيني .
 - ١٠ - ناهد شفيق .
-

ثانيا : وصف عينة البحث

قصد بالقسم الاول من الاستبيان الخاص بالبيانات الاولى وصف عينة البحث ، ويمكن استخلاص هذا الوصف من الاجابات التى استوفيت من البنود العشرين الاولى للاستبيان .

١ - توزيع المحبوسين احتياطيا حسب النوع :

تبين ان من بين ٩٣ حالة ، هى جميع أفراد العينة ، ٨٨ من الذكور (٩٤,٦٪) ، ٥ من الاناث (٥,٤٪) .

ويلاحظ ان نسبة الاناث الى الذكور فى هذا البحث الميدانى تقل عن نسبتهم فى الدراسة الاحصائية (٩,١٪) . ويرجع ذلك الى رفض بعض النساء - وخصوصا فى الريف - التعاون مع الباحثين الميدانيين . اما الدراسة الاحصائية فقد جمعت بياناتها من ادارة السجلات والاحصاء بمصلحة السجون دون اللجوء الى الحالات .

٢ - السن :

يبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب السن :

فئات السن		ذكور		إناث		المجموع	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٣	٣,٤	—	—	٣	٣,٣	—	—
١٠	١٠,٩	—	—	١٠	١٠,٨	—	—
٤١	٤٦,٧	٢	٤٠,	٤٣	٤٦,٢	—	—
٢٥	٢٨,٧	٢	٤٠,	٢٧	٢٩,	—	—
٩	١٠,٣	١	٢٠,	١٠	١٠,٧	—	—
٨٨	١٠٠,٠	٥	١٠٠,	٩٣	١٠٠,	—	—

ويتبين من هذا الجدول ان أعلى نسبة بين المحبوسين احتياطيا هي لهؤلاء الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤ - ٣٤ سنة (٤٣ ، ٤٦ر٢٪) ، ويليه من تتراوح اعمارهم بين ٣٥ - ٥٠ سنة (٢٧ ، ٢٩٪) ، وأقل نسبة لمن يقل عمرهم عن ١٨ سنة (٣ ، ٣ر٣٪) ، وتكاد تتفق هذه النسب مع تلك الخاصة بتوزيع المحبوسين احتياطيا حسب السن في الدراسة الاحصائية ، ومع نسب اعمار النزلاء المحكوم عليهم والمودعين في السجون المصرية . (١)

٣ - الليانة :

تبين ان ٩٠ من افراد العينة من المسلمين (اى بنسبة ٩٦ر٨٪) ، وان ثلاثة فقط جميعهم من الذكور من المسيحيين (٣ر٢٪) ، وتتفق هذه النسبة تماما مع نسبة المسيحيين في الدراسة الاحصائية .

٤ - الموطن الاصلى :

قصد بالموطن الاصلى للمبحوث المدينة او القرية التى قضى بها الشخص ست سنوات على الاقل من السنوات العشر الاولى من عمره أو أطول مدة قضاها باستمرار فى مكان واحد خلال العشر السنوات الاولى .

ولما كانت العبرة عن البحث فى الموطن الاصلى لحالات العينة هي معرفة ما اذا كانت قد نشئت فى بيئة حضرية او فى بيئة ريفية ، ولما كانت هناك ثمة فروق واضحة بين حضر وريف الوجه البحرى وحضر وريف الوجه القبلى فضلا عن تميز محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس لذلك فقد وزعت عينة البحث وفقا لما هو مبين بالجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

النوع	ذكور		اناث		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
القاهرة	٩	١٠.٢	١	٢.٠	١٠	١٠.٧
الاسكندرية	—	—	—	—	—	—
بورسعيد	٢	٢.٣	—	—	٢	٢.٢
السويس	—	—	—	—	—	—
حضر بحرى	٩	١٠.٢	—	—	٩	٩.٧
حضر قبلى	١٣	١٤.٨	٣	٦.٠	١٦	١٧.٢
ريف بحرى	٢٢	٢٥.٠	١	٢.٠	٢٣	٢٤.٧
ريف قبلى	٣٣	٣٧.٥	—	—	٣٣	٣٥.٥
المجموع	٨٨	١٠٠	٥	١٠٠	٩٣	١٠٠

ويتبين من هذا الجدول ان أغلب أفراد العينة كانوا من أصل ريفى (٥٦ ، ٦٠.٢٪) ، ومن هؤلاء ٣٣ من ريف الوجه القبلى ، ٢٣ من ريف الوجه البحرى ، ويليهم من كان موطنهم الاصلى حضر الوجه القبلى (١٦ ، ١٧.٢٪) ، ثم القاهرة (١٠ ، ١٠.٢٪) ، ثم حضر الوجه البحرى ، واخيرا من كان موطنهم الاصلى محافظة بورسعيد (٢ ، ٢.٣٪) . ولم تكن الاسكندرية والسويس موطننا أصليا لاحد من عينة البحث .

واذا كانت القاهرة تحظى عادة بالمركز الاول فى توزيع محال الإقامة فان هذا الجدول - الذى جاءت القاهرة فيه فى المركز الرابع - يكشف ان نسبة كبيرة من المقيمين فيها من الذين يتهمون بارتكاب الجرائم ويحبسون بسبب ذلك احتياطيا يفدون اليها بصفة خاصة من الريف لا سيما ريف الوجه القبلى .

وستتضح الصورة بشكل أوضح عند مقارنة هذا الجدول بالجدول الخاص بتوزيع الحالات حسب محل الإقامة .

٥ - محل إقامة العينة :

جدول رقم (٣)

النوع		ذكور		إناث		الجموع	
الموطن الأصلي	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
القاهرة	٢٩ر٥	٢٦	٢٠ر	١	٢٩ر٠	٢٧	٢٩ر٠
الاسكندرية	١ر١	١	—	—	١ر١	١	١ر١
بورسعيد	٢ر٢	٢	—	—	٢ر٢	٢	٢ر٢
السويس	—	—	—	—	—	—	—
حضر بحرى	١٩ر٣	١٧	٢٠ر	١	١٩ر٣	١٨	١٩ر٣
حضر قبلى	٣٦ر٤	٣٢	٦٠ر	٣	٣٦ر٤	٣٥	٣٧ر٦
ريف بحرى	٤ر٥	٤	—	—	٤ر٥	٤	٤ر٥
ريف قبلى	٧ر	٦	—	—	٧ر	٦	٦ر٥
المجموع	١٠٠ر٠	٨٨	١٠٠ر	٥	١٠٠ر٠	٩٣	١٠٠ر٠

ويتضح من هذا الجدول ان أغلب افراد العينة كانوا يقيمون وقت اجراء البحث فى الحضر ، فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وحضر بحرى وقبلى (٨٣ حالة بنسبة ٨٩ر٢٪) . واذا راعينا ان عدد الذين كان موطنهم الاصلى الحضر لم يتعد ٣٧ حالة (٣٩ر٨٪) لتبين لنا ارتفاع نسبة هؤلاء الذين يهاجرون من الريف الى الحضر ثم يتهمون بارتكاب جرائم فيه يحبسون بسببها احتياطيا . ولعل ذلك يؤكد ما يذهب اليه علماء الاجرام من ان الصدمة الحضارية تؤثر على كثيرين وتجعلهم لا يستطيعون التكيف مع الظروف الجديدة فيسقطون فى وهدة الجريمة . ويدل ارتفاع نسبة الذين يقيمون فى حضر الوجه القبلى (٣٥ ، ٣٧ر٦٪) على ان المشروعات الصناعية التى انشئت هناك أصبحت تجذب

أعدادا كبيرة من الذين كان موطنهم الاصلى الريف وخصوصا ريف الوجه القبلى ، ولم تعد القاهرة تستأثر وحدها بأغلب المهاجرين • وإذا كانت هذه ظاهرة صحية الا انه يجب بذل مزيد من الجهد للحيلولة دون اضطراب الامن نتيجة ترك الوافدين الجدد دون رعاية او توجيه الامر الذى يؤدى الى ارتفاع معدل ارتكاب الجرائم فى المراكز الصناعية الحضرية الجديدة •

ومن الجدير بالملاحظة انه لم توجد امرأة واحدة من بين العينة تقيم فى الريف ، مما يكشف عن قلة عدد النساء اللاتى يتهمن بارتكاب جرائم فيه •

٦ - الحالة الزوجية :

يبين الجدول رقم (٤) توزيع عينة البحث حسب الحالة الزوجية :

جدول رقم (٤)

الجملة		اناث		ذكور		النوع
العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	الحالة الزوجية
٢٥	٢٦,٩	—	—	٢٨,٤	٢٨,٤	لم يتزوج
٦٣	٦٧,٨	٢	٤٠,	٦٩,٣	٦٩,٣	متزوج
٣	٣,٢	١	٢٠,	٢,٣	٢,٣	مطلق
٢	٢,١	٢	٤٠,	—	—	أرمل
٩٣	١٠٠,٠	٥	١٠٠,	٨٨	١٠٠,٠	المجموع

ويتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة المتزوجين من بين أفراد العينة (٦٣ ، ٦٧,٨ ٪) وهى نسبة تفوق نسبة المتزوجين فى الدراسة الاحصائية (٥٠,٤ ٪) كما تفوق نسبة المتزوجين المحكوم عليهم والمودعين فى السجون • وبلى هؤلاء غير المتزوجين (٢٥ ، ٢٦,٩ ٪) ، ثم المطلقين (٣ ، ٣,٢ ٪) فالارامل (٢ ، ٢,١ ٪) •

ولا تفسير لارتفاع نسبة المتزوجين في عينة البحث الميداني غير الصدفة المحضة نظرا لصغر حجم العينة (٩٣ حالة) .

ويلاحظ ان جميع النساء في عينة البحث اما ان يكن متزوجات او سبق لهن الزواج ، اذ لم توجد واحدة من غير المتزوجات ، وعلى العموم فقد كانت غير المتزوجات في الدراسة الاحصائية اقل الفئات (٧ بنسبة ٩٠٪) .

٧ - الحالة التعليمية :

يبين الجدول رقم (٥) توزيع عينة البحث حسب حالتهم التعليمية :

جدول رقم (٥)

النوع	ذكور		انثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمى	٥٩	٦٧,٠	٥	١٠٠,٠	٦٤	٦٩,٠
يقرا ويكتب	٢٤	٢٧,٣	—	—	٢٤	٢٥,٨
ابتدائي واعدادي	٣	٣,٤	—	—	٣	٣,١
ثانوي ومتوسط	٢	٢,٣	—	—	٢	٢,١
شهادة عليا	—	—	—	—	—	—
المجموع	٨٨	١٠٠,٠	٥	١٠٠,٠	٩٣	١٠٠,٠

يتبين من هذا الجدول ان اغلب افراد العينة من الاميين (٦٤ ، ٦٩٪) ، ومع ذلك فان هذه النسبة تقل بعض الشيء عن نسبة الاميين بين النزلاء المحكوم عليهم والذين كانوا مودعين في كافة سجون الجمهورية سنة ١٩٦٠ ، وقد يرجع ذلك الى المجهودات الضخمة التي بذلتها الدولة لمكافحة الامية ، وقد يكون مرد الخلاف الصدفة المحضة نظرا لصغر حجم العينة في البحث الميداني .

ومن الملاحظ ان جميع النساء فى عينة البحث من الاميات (٥ ، ١٠٠٪) ، أما الذين لديهم بعض الالام بالقراءة والكتابة فقد بلغ عددهم ٢٤ (٨٢.٥٪) .

٨ - الحالة العملية :

تبين من هذا البحث ان الاغلبية العظمى لافراد العينة كانوا يعملون قبل حبسهم احتياطيا (٨٢ بنسبة ٨٨.٢٪) ، ومن هؤلاء ٧٩ من الذكور ، ٣ من الاناث . أما الذين لم يكونوا يعملون فلم يتجاوز عددهم ١١ (١١.٨٪) من بينهم سيدتان .

جدول رقم (٦)

النوع		ذكور		اناث		المجموع	
الحالة المهنية		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عامل زراعى		٣٠	٣٥.٣	١	٢٠.٠	٣١	٣٤.٤
عامل خدمات		٧١	٨٤.٧	١	٢٠.٠	٧٢	٧٩.٤
عامل فنى		١٢	١٤.١	—	—	١٢	١٣.٣
تاجر		٩	١٠.٥	—	—	٩	١٠.٠
بائع سريع		٥	٥.٩	—	—	٥	٥.٥
عمل كتابى حر		٤	٤.٧	—	—	٤	٤.٥
موظف		٢	٢.٤	—	—	٢	٢.٣
عسكرى أو خفير		١	١.٢	—	—	١	١.١
لا يعمل		١	١.٢	٣	٦٠.٠	٤	٤.٥
المجموع		٨٥	١٠٠.٠٪	٥	١٠٠.٠	٩٠	١٠٠.٠
غير مبين		٣	—	—	—	—	—

لوحظ بعد ادماج المهن ذات الطبيعة الواحدة ان اكبر عدد وأعلى نسبة بين عينة المحبوسين احتياطيا هى للعمال الزراعيين (٣١ ، ٣٤.٤٪) ، ثم لعمال الخدمات (٧٢ ، ٨٤.٧٪) ، ثم للعمال الفنيين (١٢ ، ١٣.٣٪) ، فالتجار (٩ ، ١٠٪) ، فالباعة المتجولين (٥ ، ٥.٥٪) ، فالذين يقومون بأعمال كتابية من غير الموظفين (٤ ، ٤.٧٪) ، فالموظفين (٢ ، ٢.٣٪) .

وهناك عسكري واحد ، أما الذين لا يعملون فبلغ عددهم اربعة منهم ثلاثة من السيدات .

ويلاحظ ان زيادة عدد العمال الزراعيين تتفق نسبة هؤلاء من النزلاء المحكوم عليهم والذين كانوا مودعين في السجون سنة ١٩٦٠ .

١٠ - الدخل الشهري من العمل :

اهتمت الوحدة بمعرفة الحالة الاقتصادية الاجتماعية لافراد عينة البحث ، لان من المسلم به ان أية تجربة يتعرض لها الشخص ، مثل حبسه احتياطيا ، تؤثر وتتأثر بحالته الاقتصادية الاجتماعية . ويمكن معرفة هذه الحالة عن طريق عدة بيانات مثل الدخل الشهري من العمل ومن المصادر الاخرى ومن عدد الاشخاص الذين يعولهم والايجار الشهري للمسكن وعدد غرفة ودرجة ازدهامه .

ويبين الجدول رقم (٧) توزيع افراد العينة وفقا للدخل الشهري لكل منهم من عمله :

النوع		ذكور		إناث		الجملة	
الدخل الشهري من العمل		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥ جنيه		٢٤	٣١٫١	٢	٦٦٫٧	٢٦	٢٢٫٥
٥ — ٦		١٨	٢٣٫٤	—	—	١٨	٢٢٫٥
٧ — ٩		١٦	٢٠٫٨	—	—	١٦	٢٠٫٨
١٠ — ١٤		١١	١٤٫٣	١	٢٣٫٣	١٢	١٥٫٠
١٥ — ١٩		٥	٦٫٥	—	—	٥	٦٫٢
٢٠ جنيه فأكثر		٣	٣٫٩	—	—	٣	٣٫٨
غير مطلوب		٩	—	٢	—	١١	—
غير مبين		٢	—	—	—	—	—
المجموع		٨٨	١٠٠٫٠	٥	١٠٠٫٠	٩٣	١٠٠٫٠

ويتبين من هذا الجدول ان اكبر مجموعة من المحبوسين احتياطيا يقل دخلها الشهري عن خمسة جنيهات (٢٦ ، ٣٢٫٥٪) ، ويليهما

من يتراوح دخله بين ٥ - ٦ جنيها في الشهر (١٨ ، ٢٢٥٪) ، ثم من ٧ - ٩ (١٦ ، ٢٠٪) ، ثم من ١٠ - ١٤ (١٢ ، ١٥٪) ، ثم من ١٥ - ١٩ (٥ ، ٦٢٪) ، أما الذين يصل دخلهم الى عشرين جنيها فأكثر لم يزيدوا عن ٣ (٣٨٪) .

أما الذين أدرجوا تحت فئة « غير مطلوب » فهم الذين لا يعملون وبالتالي لا يصلون على دخل من العمل .

١١ - توزيع عينة البحث وفقا لما اذا كان لهم دخل آخر من غير العمل :

تبين ان الاغلبية الساحقة من أفراد العينة ليس لهم دخل آخر غير دخلهم من العمل (٧٩ ، ٨٤٩٪) ، وان ١٤ فقط جميعهم من الذكور لهم دخل آخر ، وان ثمانية من هؤلاء يأتي دخلهم من أملاك ، حالة واحدة اعانة من جهة حكومية أو جهة بر ، ٥ من مصادر أخرى مثل معاش أو مساعدة من أهل أو أقارب .

وهذا الدخل الآخر يقل عند ستة منهم عن خمسة جنيهاات شهريا ، ويتراوح بين ٥ - ٦ جنيها عند ثلاثة ، وبين ٧ - ٩ عند خمسة حالات .

١٢ - جملة الدخل الشهري للمبحوث :

يبين الجدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة حسب جملة الدخل الشهري لكل منهم من كافة المصادر :

ويبدو من مقارنة هذا الجدول بالجدول السابق الخاص بالدخل الشهري من العمل ان الفرق في عدد أفراد العينة في كل فئة من فئات

جدول رقم (٨)

النوع		ذكور		اناث		الجملة	
جملة الدخل الشهري		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥ جنيه		٢١	٢٣٫٩	٢	٤٠٫٠	٢٣	٢٤٫٧
٥ — ٦		٢٠	٢٢٫٧	—	—	٢٠	٢١٫٥
٦ — ٩		١٥	١٧٫٠	—	—	١٥	١٦٫٠
١٠ — ١٤		١٣	١٤٫٨	١	٢٠٫٠	١٤	١٥٫٠
١٥ — ١٩		٦	٦٫٩	—	—	٦	٦٫٥
٢٠ فأكثر		٤	٤٫٥	—	—	٤	٤٫٥
غير مطلوب		٩	١٠٫٢	٢	٤٠٫٠	١١	١١٫٨
المجموع		٨٨	١٠٠٫٠	٥	١٠٠٫٠	٩٣	١٠٠٫٠

الدخل طفيف للغاية . ذلك لان الاغلبية الساحقة من أفراد العينة لا دخل لها من غير العمل ، أما العدد القليل الباقي فلا يؤثر كثيرا على توزيع مجموع افراد العينة ، خصوصا اذا علمنا ان ستة منهم يقل دخلهم من غير العمل عن خمسة جنيهات ، وان ثلاثة يتراوح دخلهم بين ٥ — ٦ جنيهات شهريا .

١٣ - عدد الاشخاص المعالين :

من المعروف ان المركز الاقتصادى الاجتماعى للشخص لا يتحدد فقط وفقا لدخله ، بل بمراعاة مختلف الابعاء الملقاة عليه . لذلك عيّنت وحدة بحوث العقاب عند وضع الاستبيان بمعرفة عدد الاشخاص الذى يدفعون ايجارا من بين أفراد العينة .

ويبين الجدول رقم (٩) توزيع افراد العينة حسب عدد الاشخاص

المعالين :

جدول رقم (٩)

عدد المعولين		ذكور		إناث		المجموع	
النوع		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
لا يعول أحدا		١١	١٢,٧	٣	٦٠,٠	١٤	١٥,٢
١		١١	١٢,٧	—	—	١١	١١,٩
٢		١٤	١٦,١	—	—	١٤	١٥,٢
٣		١٦	١٨,٤	١	٢٠,٠	١٧	١٨,٥
٤		٨	٩,١	—	—	٨	٨,٧
٥		٦	٦,٩	—	—	٦	٦,٥
٦		٧	٨,١	١	٢٠,٠	٨	٨,٧
٧		٦	٦,٩	—	—	٧	٦,٥
٨		٥	٥,٧	—	—	٥	٥,٥
٩ فأكثر		٣	٣,٤	—	—	٣	٣,٣
المجموع		٨٧	١٠٠,٠	٥	١٠٠,٠	٩٢	١٠٠,٠
غير مبين		١	—	—	—	—	—

يتبين من هذا الجدول ان ١٤ شخصا من افراد العينة (١٥٢٪) من بينهم ١١ رجلا ، ثلاث سيدات لا يعولون أحدا ، وان أعلى نسبة هي لهؤلاء الذين يعولون ثلاثة أشخاص (١٧ ، ١٨٥٪) ، تليها من يعولون شخصين (١٤ ، ١٥٢٪) ، وأقلها لهؤلاء الذين يعولون تسعة فأكثر (٣ ، ٣٣٪) .

ويلاحظ ان عدد غير المتزوجين من أفراد العينة (٢٥ ، ٢٦٩٪) يزيد بعض الشيء عن عدد هؤلاء الذين لا يعولون أحدا ، مما يدل على انهم ، وان لم تكن لهم أسرة يتولون الاتفاق عليها ، يضطرون للاتفاق على بعض أفراد أسرهم الأصلية كآب أو أم أو أخوة مثلا أو على بعض

واذا ربطنا بين هذا الجدول والجدول الخاص بجملة الدخل الشهرى لافراد العينة لتبين لنا ان نسبة كبيرة منهم تعيش فى مستوى اقتصادى منخفض ، اذ ان اقل قليلا من نصفهم (٤٦,٢ ٪) يقل دخلهم الشهرى عن ستة جنيهات ، بينما يلتزم ٧٨ منهم (بنسبة ٨٤,٨ ٪ ، باعالة غيرهم .

١٤ - الايجار الشهرى للمسكن :

لعل من أبرز الاسس التى يعتمد عليها كثير من الباحثين فى معرفة المستوى الاقتصادى الاجتماعى للحالات محل الدراسة تبين القيمة الايجارية لمسكن الحالة ، فضلا عن معرفة بعض السمات الخاصة بهذا المسكن كعدد غرفة .

ويبين الجدول رقم (١٠) توزيع افراد العينة حسب الايجار الشهرى للمسكن :

جدول رقم (١٠)

النوع		ذكور		إناث		المجموع	
الايجار الشهرى	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ملك	٥٣,٦	٤٥	٢٠	١	٥١,٧	٤٦	٥١,٧
جنيه فأقل	١٩,١	١٦	٦٠	٣	٢١,٤	١٩	٢١,٤
٢	١١,٩	١٠	—	—	١١,٢	١٠	١١,٢
٣	١٠,٧	٩	٢٠	١	١١,٢	١٠	١١,٢
٤	٣,٥	٣	—	—	٣,٤	٣	٣,٤
٥ فأكثر	١,٢	١	—	—	١,١	—	١,١
المجموع	١٠٠	٨٤	١٠٠	٥	١٠٠	٨٩	١٠٠
غير مبين	—	١	—	—	—	١	—

وتبين من هذا الجدول ان اكثر من نصف افراد العينة (٤٥ ، ٥٣ر٦ %) يقيمون فى مسكن مملوك لهم ، ولا غرابة فى ذلك ، اذ ان عددا كبيرا من افراد العينة من الزراعيين وهؤلاء عادة يسكنون فى منازل الريف مملوكة لهم . ويبلغ عدد من يبلغ ايجار مسكنهم فى الشهر جنيها فأقل ١٩ شخصا (بنسبة ٢١ر٤ %) وهى أعلى نسبة لمن يدفعون ايجارا من بين أفراد العينة .

وعلى العموم فهذا الجدول يدل على انخفاض قيمة الايجار الشهرى لمساكن افراد العينة ، اذ لا توجد الاحالة واحدة فقط يبلغ ايجار مسكنها خمسة جنيهات فأكثر ، مما يقطع بانخفاض مستواهم الاقتصادى عموما .

كما تبين ان ٣٦ حالة (٣٩ر١ %) تقيم فى مسكن يتكون من غرفة واحدة ، وان ٣١ حالة تقيم فى غرفتين (٣٣ر٧ %) ، ويبلغ عدد الحالات التى تسكن فى ثلاث غرف أو أكثر ٢٥ حالة (٢٧ر٢ %) .

ويمكن اذن القول بعد معرفة جملة الدخل لكل حالة ، وعندد الافراد المعولين ، والقيمة الايجارية للمسكن ، وعدد غرفة ، ان أغلب أفراد العينة تعيش فى مستوى اقتصادى منخفض . وهو أمر يتفق مع الدراسات العديدة التى أجريت على نزلاء السجون فى كثير من البلاد والتى أثبتت ان نسبة كبيرة منهم من الفقراء .

ثالثا : التهمة وفترة الابداع فى الحبس الاحتياطى

من المؤكد ان الآثار الاجتماعية للحبس ، سواء كان حبسا تنفيذيا أو حبسا احتياطيا ، تختلف اختلافا كبيرا حسب نوع التهمة المسندة للمتهم . فمن المعروف ان بعض الجرائم يلقى لدى ارتكابها استهجانا عاما حتى من افراد اسرة المتهم ، بينما يعد ارتكاب بعضها أمرا مألوفيا مستساغا فى الوسط الذى يعيش فيه .

وترتبط بهذه المسألة أيضا معرفة ما اذا كان المتهم سبق ان اتهم بارتكاب جريمة او جرائم أخرى غير تلك التي حبس بسببها احتياطيا وكانت محل الدراسة . فالآثار التي تترتب على الحبس تختلف ولاشك بالنسبة للشخص الذي لم يتهم الامرة واحدة ولم يسبق له مواجهة سلطات التحقيق ولم يودع قبل ذلك فى الحبس الاحتياطى ، عن هذا الذى عرف عنه ارتكاب الجرائم واعتاد على مواجهة السلطات وجرب الحبس الاحتياطى من قبل .

ومن ناحية أخرى فمن المنطقى افتراض ان آثار الحبس الاحتياطى تختلف كثيرا باختلاف مدته ، ومن المنطقى أيضا افتراض انه كلما طالت مدة الحبس كلما تبلورت بصورة أوضح الآثار التي تترتب عليه . من أجل ذلك عنيت وحدة بحوث العقاب عند تصميمها للاستبيان بمعرفة نوع التهمة التي حبس من أجلها المبحوث احتياطيا ، وعدد مرات الاتهام السابقة وفى اى نوع من أنواع الجرائم كانت هذه الاتهامات ، ومدة الحبس الاحتياطى ومكانه .

١٥ - توزيع أفراد العينة حسب نوع التهمة التي حبسوا بسببها احتياطيا :

نظرا لصغر حجم العينة لذلك فقد فضلنا ان نعرض توزيع افرادها حسب كل جريمة دون محاولة تقسيم هذه الجرائم الى مجموعات كما حدث فى الدراسة الاحصائية .

ويبين الجدول رقم (١١) توزيع أفراد العينة حسب الجريمة المسندة اليهم :

ويتضح من هذا الجدول ان أعلى نسبة من بين عينة المحبوسين احتياطيا هي لهؤلاء الذين اتهموا بقتل او شروع فيه (٣٠ ، ٣٢٢٪) ، يليها من اتهموا بسرقة من المحدودة من الجنح (١٦ ، ١٧٢٪) ، ثم فى جرائم مخدرات (١٢ ، ١٢٧٪) ، فالجرائم التموينية (١١ ،

جدول رقم (١١)

التهمة		ذكور		إناث		الجملة	
النوع		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
قتل أو شروع فيه		٢٩	٣٣,٩	١	٢٠,٠	٣٠	٣٣,٢
سرقة « جنحة »		١٥	١٧,٥	١	٢٠,٠	١٦	١٧,٢
جرائم مخدرات		١٢	١٣,٣	—	—	١٢	١٢,٧
جرائم تموينية		١١	١٢,٢	—	—	١١	١١,٦
إخفاء مسروقات		٤	٤,٤	—	—	٤	٤,٣
سرقة « جنائية »		٣	٣,٣	—	—	٣	٣,٣
تبيد		٣	٣,٣	—	—	٣	٣,٣
شروع في سرقة		٣	٣,٣	—	—	٣	٣,٣
زنا		١	١,١	١	٢٠,٠	٢	٢,٢
تسول		١	١,١	١	٢٠,٠	٢	٢,٢
العاب قمار		١	١,١	١	٢٠,٠	٢	٢,٢
رشوة		٢	٢,٢	—	—	٢	٢,٢
تحريض على البغاء		٢	٢,٢	—	—	٢	٢,٢
ضرب أفضى الى موت		١	١,١	—	—	١	١,١
المجموع		٨٨	١٠٠,٠	٥	١٠٠,٠	٩٣	١٠٠,٠

١١٦٪) ، ثم في إخفاء أشياء متحصلة من جنسية أو جنحة (٤ ، ٣٤٪) ، ثم يتساوى بعد ذلك الذين اتهموا في سرقة (جنائية) أو تبديد أو شروع في سرقة (٣ ، ٣٣٪ في كل جريمة) ، ويتساوى كذلك في العدد الذين اتهموا في زنا وتسول والعب قمار ورشوة وتحريض على البغاء (٢ ، ٢٢٪ في كل جريمة) ، ولم يتهم في جريمة ضرب أو جرح أفضى الى موت الاشخاص واحد .

واذا قارنا عدد من اتهموا بالقتل او الشروع فيه من بين عينة هذا البحث (٣٠ ، ٣٢٪) مع عدد الذين اتهموا في هذه الجريمة من بين عينة النزلاء المحكوم عليهم والمودعين كافة سجون الجمهورية سنة ١٩٦٠ (٢١,٢ ، ١٨٪) لتبين لنا ارتفاع نسبة الذين يحبسون

احتياطيا فى جريمة القتل او الشروع فيه ، وهو أمر يقطع بأن سلطات التحقيق تأمر عادة بحبس المتهمين فى هذه الجريمة ، ونفس النتيجة ظهرت أيضا من الدراسة الاحصائية (جدول رقم ٦) .

ويمكن ترديد نفس القول بالنسبة لجرائم السرقة بأنواعها والشروع فيها والمخدرات والجرائم التموينية .

وهذا الجدول يكشف بحق عن مدى لجوء سلطات التحقيق للحبس الاحتياطى فى الجرائم المختلفة ، فهى أكثر لجوءا له فى جرائم القتل والشروع فيه ، ثم فى السرقات وجرائم المخدرات والجرائم التموينية ، عنها فى الجرائم الأخرى .

وإذا كان هذا التصرف من سلطات التحقيق يرجع الى خطورة هذه الجرائم الا انه قد يدل على انها عادة تحبس المتهمين احتياطيا لمجرد الاتهام فى احدها ، سواء كانت ظروف كل قضية تستدعى اللجوء الى هذا الاجراء او لا تستدعيه ، اى ان الحبس الاحتياطى يكاد يؤمر به بطريقة تلقائية فى هذه الجرائم ، وهو الامر الذى أبدى الاستاذ لوبيز راي الخشية من حدوثه فى كثير من البلاد .

ومما يرجع ان ظروف اتهام أفراد العينة - او نسبة كبيرة منهم على الاقل - لم تكن تستدعى حبسهم احتياطيا انهم جميعا برثوا فى النهاية .

١٦ - مكان وقوع الجريمة :

يبين الجدول رقم (١٢) توزيع أفراد العينة حسب مكان وقوع الجريمة التى اتهموا بارتكابها :

ويتضح من هذا الجدول ان توزيع افراد العينة حسب مكان ارتكاب الجريمة يتفق الى حد كبير مع توزيعهم حسب محال اقامتهم (جدول رقم ٣) . غير ان الخلاف يظهر فقط بالنسبة لحضر الوجهين

جدول رقم (١٢)

النوع		ذكور		إناث		الجملة	
مكان ارتكاب الجريمة		النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد
القاهرة		٢٩,٥	٢٦	٢٠,٠	١	٢٩,٠	٢٧
الاسكندرية		١,١	١	—	—	١,١	١
بورسعيد		٤,٤	٤	—	—	٤,٤	٤
السويس		—	—	—	—	—	—
حضر بحرى		١٣,٣	١٢	٢٠,٠	١	١٤,٣	١٣
حضر قبلى		٣٣,٧	٢٩	٦٠,٠	٣	٤٣,٦	٤٢
ريف بحرى		٦,٧	٦	—	—	٦,٦	٦
ريف قبلى		١١,٣	١٠	—	—	١١,٠	١٠
المجموع		١٠٠,٠	٨٨	١٠٠,٠	٥	١٠٠,٠	٩٣

البحرى والقبلى ، اذ يزيد عدد من يقيمون فيه المتهمين عن عدد الذين ارتكبوا جرائم فيه . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الزيادة النسبية لعدد جرائم القتل والشروع فيه التى اتهم بها بعض افراد العينة ، مما يدل على ان بعضهم ارتكب جريمته فى الريف - طلبا لثأر او نحوه - بالرغم من اقامته فى الحضر ، والذي يساعد على هذا التفسير زيادة عدد من ارتكبوا جرائمهم فى الريف عن عدد الذين يقيمون به .

١٧ - مدة الحبس الاحتياطى :

لعل من أهم بيانات هذه الدراسة البيان الخاص بالمدة التى قضها افراد العينة فى الحبس الاحتياطى ، لان خطورة هذه المشكلة تبدو اذا ظهر براءتهم فى النهاية . ومن ناحية أخرى فان طول المدة يؤثر - كما سبق القول - على آثار الحبس فيجعلها أكثر وضوحا وتبلسورا .

ويبين الجدول رقم (١٣) توزيع افراد العينة حسب مدة حبسهم

احتياطيا :

جدول رقم (١٣)

النوع		ذكور		اناث		الجملة	
مدة الحبس		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من خمسة أيام		٢	٢ر٣	١	٢٠ر	٣	٣ر٣
من ٥ الى ١٥ يوما		١٥	١٧ر١	—	—	١٥	١٦ر٥
من ١٦ - ٣٠ يوما		٥	٥ر٧	—	—	٥	٥ر٥
من ٣١ - ٤٥		١٢	١٣ر٦	٢	٤٠ر	١٤	١٥ر١
من ٤٦ الى شهرين		٨	٩ر٢	—	—	٨	٨ر٦
أكثر من شهرين الى ثلاثة		١٣	١٤ر٩	١	٢٠ر	١٤	١٥ر١
من ٣ الى ٦ شهور		٢	٢ر٣	—	—	٢	٢ر١
من ٦ شهور الى سنة		٢٢	٢٥ر٠	—	—	٢٢	٢٤ر٥
أكثر من سنة		٩	٩ر٩	١	٢٠ر	١٠	٩ر٢
المجموع		٨٨	١٠٠ر٠	٥	١٠٠ر٠	٩٣	١٠٠ر٠

ويبرز هذا الجدول بشكل واضح خطورة الاسراف في الامر بالحبس الاحتياطي ، فان حوالي ربع افراد العينة الذين برئوا في النهاية القوا في الحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة (٢٢ ، ٢٤ر٥٪) ، كما ان عشرة آخرين (٩ر٣٪) من بينهم سيادة حبسوا لمدة تزيد عن سنة بالرغم من براءتهم .

واذا كانت نسبة الذين حبسوا احتياطيا لاكثر من ستة أشهر في الدراسة الاحصائية لم تتجاوز ١٢٪ (انظر الجدول رقم ١٢) بينما بلغت في هذا البحث ٣٣ر٨٪ فان ذلك مرجعه ارتفاع نسبة جرائم القتل والشروع فيه وجرائم المخدرات وجرائم السرقات التي اتهم بها أفراد عينة البحث الميداني . وكما سبق القول فان سلطات التحقيق تكاد تأمر بحبس من يتهم في احد هذه الجرائم بصورة تكاد تكون تلقائية ولمجرد الاتهام دون الاهتمام بتوافر مبررات الحبس الاحتياطي في كل حالة على حدة .

كما يبرز هذا الجدول حقيقة أخرى سبق ان خلصنا اليها من الدراسة الاحصائية ، وهي ان النيابة العامة لا تستقل بالرأى فى حبس المتهمين احتياطيا الا فى نسبة قليلة من الجرائم (٣ ، ٣٣٪) ، الجزئى وغرفة المشورة فى مد مدة الحبس فى الاغلبية الساحقة من الجرائم (٩٠ ، ٩٦٫٧٪) .

ولذلك فنعود ونؤكد ان السبيل الوحيد لمواجهة مشكلة الحبس الاحتياطى الذى تطول مدته لا يتأتى عن طريق اعطاء سلطة مد مدة الحبس لجهات او لسلطات أخرى غير النيابة العامة ، لان هذه السلطات غالبا تقر النيابة على وجهة نظرها ، ولا بد من العمل على سرعة الانتهاء من تحقيق القضايا فى اسرع وقت واحالة المتهمين للمحاكمة ، حتى يبت فى أمرهم فيفرج عن تثبت براءته وينفذ بالعقوبة على من تثبت ادانته .

١٨ - مكان تنفيذ الحبس الاحتياطى :

يبين الجدول رقم (١٤) مكان تنفيذ الحبس الاحتياطى سواء كان قسم شرطه او سجن مركزيا او سجنا عموميا .

الجدول رقم (١٤)

النوع		ذكور		اناث		الجملة	
مكان الحبس		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
قسم شرطه		٢	٢,٣	—	—	٢	٢,١
سجن مركزى		١٣	١٤,٧	٢	٢٠,	١٥	١٦,٥
سجن عمومى		٧٣	٨٣,٠	٣	٦٠,	٧٦	٨١,٤
المجموع		٨٨	١٠٠,٠	٥	١٠٠,	٩٣	١٠٠,

ويبدو من هذا الجدول ان أغلب المحبوسين احتياطيا يودعون فى السجون العمومية (٧٦ ، ٨١٫٤٪) ، والآخرين منهم (١٥ ، ١٦٫٥٪)

ادعوا في السجون المركزية ، واثنين فقط في اقسام الشرطة ، ومن الملاحظ انه لم تودع سيدة في هذه الاقسام ، نظرا لعدم وجود أماكن حجز مستقلة فيها للنساء ، كما لا يتاح فيها أماكن فصل المحبوسين احتياطيا عن قد يتواجد في هذه الاقسام من المحكوم عليهم لسبب او لآخر .

وكان من المتصور ان السجون المركزية هي التي تستوعب اكبر عدد من المحبوسين احتياطيا ، نظرا لقربها من النيابات الجزئية ، وحتى يسهل نقل المتهمين منها الى حيث يجرى التحقيق والمحاكمة . ولكن الزيادة الكبيرة في سعة السجون العمومية هي التي جعلتها تستقبل اكبر عدد من المحبوسين احتياطيا . ولا شك ان ذلك يؤدي الى ضياع وقت وجهد اثناء عملية نقل المتهمين من النيابات والمحاكم الى السجن ، فضلا عن اتاحة الفرصة لبعضهم على الهرب . ومن الافضل - كما سبق القول - انشاء مقار للحجز ذات سعة محدودة تلحق بالنيابات ودور المحاكم وتخصص للمحبوسين احتياطيا ، وبذلك يضمن عدم اختلاطهم بالمحكوم عليهم فضلا عن قربهم من جهات التحقيق .

١٩ - الاتهامات السابقة :

تبين من هذا البحث ان أغلب افراد العينة (٦٦ ، ٧٢٪) منهم ٦٣ من الذكور ، ٤ من الاناث) لم يسبق اتهامهم في غير التهمة التي حبسوا بسببها احتياطيا ، وان ١٩ كلهم من الذكور (٢٠٪) سبقوا ان اتهموا مرة واحدة ، واربعة من الذكور ايضا سبق اتهامهم مرتين ، وثلاثة ، أحدهم مرة واحدة ، سبق اتهامهم ثلاث مرات فأكثر .

وقد كانت اتهامات ثمانية منهم في سرقات ، وثلاثة في جرائم تموينية ، واثنين في جرائم مخدرات ، أما الستة الباقين فقد اتهم كل منهم في جريمة من الجرائم الآتية : ضرب افضى الى عاهة ، تسول ، رشوة ، دعارة ، احراز سلاح ، تحريض على البغاء .

أما الذين سبق اتهامهم أكثر من مرة فقد انحصرت اتهاماتهم السابقة فى جرائم سرقة .

وسبق ان تعرض ١٦ من هؤلاء الذين اتهموا قبل التهمة الاخيرة محل البحث لتجربة الحبس الاحتياطى ، وكانت مدة حبس ستة منهم تقل عن ٤٥ يوما والعشرة الآخريين زادت مدة حبسهم عن ذلك ، بل ان اثنين منهم زادت مدة حبسهم عن سنة كاملة .

رابعا : موقف اسرة المبحوث من حبسه احتياطيا

كان من بين افتراضات هذا البحث ان الآثار الاجتماعية للحبس الاحتياطى تختلف تبعا لما اذا كان المحبوس من أصل حضرى او من أصل ريفى . فمن الأقوال الشائعة ان الاسرة الريفية أشد تماسكا وترابطا وان العلاقات بين افرادها أكثر تعاطفا وأبقى فى وجه الازمات التى قد تواجه البعض منهم .

من أجل ذلك راعينا فى تحليل البيانات الخاصة بموقف الاسرة من حبس المبحوث ان نقارن بين اجابات افراد العينة الذين من أصل ريفى وبين اجابات هؤلاء الذين من أصل حضرى .

وقد حرصنا لتباين موقف الاسرة على التعرف على موقف كل من :
الزوجة والاولاد والوالد والوالدة والاخوة والاقارب .

٢٠ - موقف الزوجة :

كان عدد المتزوجين الذكور الذين من أصل حضرى ٢١ محبوسا احتياطيا . وقد تبين ان الاغلبية الساحقة من زوجاتهم (١٩ ، ٩٠٪) كانت تقف معهم موقف المساندة والمواساة اثناء فترة الحبس ، غير ان اثنين منهن كان موقفهما من الزوج موقفا عدائيا .

أما بعد الحبس فقد تبين ان اغلبية كبيرة من الزوجات (١٥ ، ٧١٪) لم تطرأ على علاقتهن بالازواج أية تغير ، بل ان أربعة

منهن (١٩٣٪) زاد تعاطفهن على الزوج . وبالمقابلة لذلك طلبت زوجتان (٩٧٪) انطلاق فعلا .

وكان عدد الذين من أصل ريفي ٥٦ شخصا ، منهم ١٧ رجلا غير متزوج ، وسيدة غير متزوجة ، وبذلك يكون عدد الرجال المتزوجين الذين من أصل ريفي ٣٨ رجلا .

وقد تبين ان الاغلبية الساحقة من زوجاتهم (٣٥ ، ٩٢٪) كانت تقف معهم موقف المساندة والمواساة اثناء فترة الحبس ، غير ان هناك اثنتين (٥٢٪) أظهرتا عدم اكتراث بما حدث للزوج ، وواحدة (٢٧٪) تبين انها لم تعلم شيئا عن حبس زوجها .

وأما بعد الحبس فقد ظهر ان أغلبية كبيرة من الزوجات (٢٧ ، ٧١٪) لم يطرأ تغير على علاقاتهن بأزواجهن ، بل ان هناك ثمانية زوجات (١ ، ٢١٪) زاد تعاطفهن على الزوج . وبالمقابلة لذلك نجد ان احدى الزوجات (٢٦٪) فترت علاقتها بزوجها ، وواحدة أخرى هجرت منزل الزوجية ، وثالثة طلبت الطلاق فعلا .

ويلاحظ ان جميع الاناث في العينة البالغ عددهن خمسة كن جميعا - سواء اللاتي من أصل ريفي او حضري - غير متزوجات ، وبالتالي لم يستوف هذا البيان منهن .

٢١ - موقف الاولاد :

كان عدد ذوى الاولاد الذين من أصل حضري ١٨ ، ١٦ من الذكور ، ٢ من الاناث . وقد تبين ان اولاد اثنتى عشرة حالة (١٠ ذكور ، ٢ أناث) لم يستطيعوا تقدير الموقف بسبب صغر سنهم اثناء حبس الوالد ، وان أولاد خمس حالات كان موقفهم واحدة فقط كان موقفهم عدائيا حيال الوالد .

أما بعد الحبس فقد ظلت أولاد أغلب الحالات على علاقاتها الطبيعية بالاب دون حدوث تغيير (١٣ ، ٧٢٪) ، بل ان اولاد ثلاث

حالات زاد تعاطفهم على الاب ، غير ان اولاد حالتين تركوا المنزل بعد حبس والدهم .

وكان عدد ذوى الاولاد الذين من أصل ريفى ٣٢ حالة . وقد تبين ان اولاد الاغلبية الساحقة من هذه الحالات (٣١ ، ٩٦ر٩٪) لم يستطيعوا تقدير الموقف بسبب صغر سنهم اثناء حبس الوالد ، وان اولاد حالة واحدة فقط (٣١ر٣٪) كان موقفهم من الاب موقفا عدائيا . أما بعد الحبس فقد ظل اولاد اغلب الحالات (٢٧ ، ٨٤ر٤٪) على علاقاتهم العادية بأبائهم ، بل ان اولاد اربع حالات (١٢ر٥٪) زاد تعاطفهم مع آبائهم ، غير ان اولاد حالة واحدة فقط (٣١ر٣٪) فترت علاقتهم بأبيهم .

٢٢ - موقف والد المبحوث :

كان عدد الذين من أصل حضرى وكان والدهم على قيد الحياة لحين الافراج عنهم ٢٠ حالة . وقد تبين ان (١٣ ، ٦٥٪) منهم كان موقف آبائهم اثناء حبسهم موقف مواساة ومساندة ، وان والدا اثنين منهم أظهرنا عدم اكتراث (١٠٪) ، والدا اثنين آخرين لم يعلموا بواقعة الحبس ، والدا اثنين آخرين كان موقفهما موقفا عدائيا .

أما بعد الحبس فقد ظل آباء تسع حالات على علاقاتهم العادية بأبنائهم بعد الحبس فلم يطرأ عليها تغيير ، بل ان آباء خمسة منهم ازداد تعاطفهم مع أبنائهم بعد الحبس . وبالمقابلة لذلك نجد ان آباء ثلاثة فترت علاقتهم بأبنائهم ، وآباء ثلاثة آخرين كانوا يشعرون بالخزى والعار بسبب حبس أبنائهم .

وبلغ عدد المحبوسين الذين من أصل ريفى وظل آباؤهم على قيد الحياة الى ما بعد الافراج ٢٢ حالة . وقد تبين ان آباء الاغلبية الساحقة منهم (١٩ ، ٨٦ر٤٪) كان موقفهم اثناء حبس ابنائهم موقف مواساة ومساندة ، وان اثنين (٩١ر٩٪) من الحالات أظهر آباؤهم عدم

اكثر اثار الحبس نجلاهما ، وان والد حالة واحدة فقط كان موقفه موقفا عدائيا من ابنه اثناء فترة حبسه .

أما بعد الحبس فقد ظل آباء نصف الحالات (١١ ، ٥٠٪) على علاقاتهم العادية مع أبنائهم دون تغيير ، بل ان آباء ستة منهم (٢٧٢٪) ازداد تعاطفهم مع الابناء بعد الحبس . وعلى العكس من ذلك فقد أظهر آباء ثلاث حالات (١٣٦٪) فتورا في علاقاتهم مع أبنائهم ، وشعر أب حالة واحدة بالخزي لحبس نجله (٤٦٪) ، كما قطع أب حالة واحدة المساعدة عن نجله بعد الحبس .

٢٣ - موقف والدة المبحوث :

كان عدد الذين من أصل حضري وظلت والداتهم على قيد الحياة الى ما بعد الافراج ٢٥ حالة . وقد تبين ان الاغلبية الساحقة من الحالات (٢٠ ، ٨٠٪) كان موقف والداتهم اثناء فترة حبسهم موقف مواساة ومساندة ، وان حالتين (٨٪) لم تعلم والدتهما بواقعة حبس نجلاهما ، وان والدتي حالتين أخريتين (٨٪) أظهرتا عداً لنجلاهما أثناء الحبس ، وان والدة حالة واحدة (٤٪) لم تكن تعلم بواقعة الحبس . أما بعد الحبس فقد تبين ان عدد الحالات التي لم تغير والداتهم علاقاتها بالابناء احدى عشرة حالة (٤٤٪) ، وان عشر حالات زادت علاقة التعاطف بينها وبين والداتهم (٤٠٪) ، وان أمهات ثلاث حالات شعرن بالخزي لحبس انجالهم (١٢٪) ، وان أم حالة واحدة (٤٪) فترت علاقتها بابنها بعد الحبس .

وبلغ عدد المحبوسين الذين من أصل ريفي والذين ظلت أمهاتهم على قيد الحياة الى ما بعد الافراج ٣٨ حالة . وقد تبين ان الاغلبية الساحقة من الحالات (٣٤ ، ٨٩٤٪) كان موقف والدتهم اثناء الحبس موقف مواساة ومساندة ، وان والدتي حالتين (٢ ، ٥٣٪) لم تكونا تعلمن بواقعة الحبس ، وان والدتي حالتين (٢ ، ٥٣٪) كان موقفهما عدائيا من نجليهما أثناء فترة الحبس .

أما بعد الحبس فقد تبين ان أمهات ٢٣ حالة (٦٠ر٥ %) لم تتغير علاقاتهن بالابناء ، وأن أمهات ١٣ حالة (٣٤ر٢ %) زاد تعاطفهن على ابنائهن بعد الحبس ، وان والدتي حالتين فقط (٥٣ر٥ %) كن يشعرن بالخزي من حبس ابنيهما .

٢٤ - موقف الاخوة :

كان عدد افراد العينة الذين من أصل حضري ولهم اخوة ٣٤ سجيناً ، وقد تبين ان اخوة أغلبهم (٢١ ، ٦١ر٨ %) وقفوا معهم موقف المساندة والمواساة اثناء الحبس ، وان اخوة اربع حالات (١١ر٨ %) أظهروا عدم اكتراث ، وأظهر اخوة حالتين (٥٩ر٥ %) عداً ، وان اخوة سبع حالات (٢٠ر٥ %) لم يعلموا بواقعة الحبس .

أما بعد الحبس فقد ظلت نسبة عالية من اخوة الحالات (١٩ ، ٥٥ر٩ %) على علاقاتها العادية فلم يطرأ عليها تغيير ، بل ان اخوة تسع حالات (٢٦ر٥ %) زادوا من تعاطفهم مع اخوتهم بعد الحبس ، غير ان هناك ثلاث حالات (٨ر٨ %) فترت علاقات اخوتهم بهم ، وثلاثة آخرين (٨ر٨ %) كان اخوتهم يشعرون بالخزي منهم . وكان عدد الذين من أصل ريفي ولهم اخوة ٥٢ سجيناً . وقد تبين ان اخوة تسع حالات (١٧ر٣ %) أظهروا عدم اكتراث ، ولم تعلم اخوة اربع حالات (٧ر٧ %) بواقعة الحبس ، وان اخوة خمس حالات (٩ر٦ %) كان موقفهم عدائياً من اخوتهم اثناء فترة الحبس .

أما بعد الحبس فقد ظلت نسبة عالية من اخوة الحالات (٣٣ ، ٦٣ر٥ %) على علاقاتها العادية بأخوتهم ، بل وزاد اخوة اثنتي عشرة حالة (٢٣ر١ %) من تعاطفهم على اخوتهم ، وأظهر أخوة ست حالات (١١ر٥ %) نفورا من اخوتهم بعد الحبس ، كما شعر اخوة حالة واحدة (١ر٩ %) بالخزي بسبب حبس الأخ .

٢٥ - موقف الاقارب :

كان من المتعذر ان نحدد مقدما أقارب معينين كالعم او الخال أو ابنائهم للتعرف على موقفهم من الحبس ، فقد يكون لبعض الحالات أقارب معينين بينما يكون للبعض أقارب آخريين وان كانوا أبعد درجة الا انهم أشد التصاقا بهم . وليس من المهم معرفة موقف الاقارب الاقربين ولكن الاهم هو معرفة موقف هؤلاء الذين على علاقات بأفراد العينة والذين تأثروا من واقعة الحبس ، ولذلك اكتفى بمعرفة رأى كل فرد من أفراد العينة عن موقف أقاربه بصفة عامة .

وقد كان جملة أفراد العينة الذين من أصل حضري ٣٧ سجيناً (أنظر جدول رقم ٢) ، وتبين ان أقارب ١٦ منهم (٤٣٣٪) أظهروا مواساة ومساندة لهم أثناء فترة حبسهم ، وان أقارب تسع حالات (٢٤٣٪) كانوا غير مكترئين ، وأقارب ست حالات (١٦٢٪) . لم يعملوا بواقعة الحبس ، وان أقارب أربع حالات (١٠٨٪) قدموا لهم ولأفراد أسرهم عوناً مادياً ، بينما كان موقف اقارب حالتين (٥٤٪) عدائياً .

أما بعد الحبس فقد كان موقف أقارب ١٩ حالة (٥١٪) موقف مواساة ومساندة ، ولم تتغير علاقات أقارب تسع حالات (٢٧٤٪) بل ظلت على طبيعتها ، وتبين ان أقارب ست حالات (١٦٢٪) لم تعلم بواقعة الحبس ، بينما قطع أقارب حالتين (٥٤٪) علاقاتهم بهما وبأفراد أسرتهما .

وكان عدد أفراد العينة الذين من أصل ريفي ٥٦ حالة . تبين ان أقارب ٢٨ منهم (٥٠٪) كانوا يواسونهم ويساندونهم اثناء فترة الحبس ، واطهر أقارب ١٣ حالة (٢٣٣٪) عدم اكتراث ، بينما قدم أقارب ٧ حالات (١٢٥٪) لهم ولأسرهم عوناً مادياً ، وكان أقارب ٤ حالات (٧١٪) على موقف عدائى منهم ، بينما لم يعلم أقارب أربع حالات (٧١٪) بواقعة الحبس .

أما بعد الحبس فقد كان موقف أقارب ٣٥ حالة (٦٢ر٥٪) موقف مواساة ومساندة ، ولم يغير أقارب ١٣ حالة (٢٣ر٢٪) من علاقاتهم بهم ، ولم يعلم أقارب ثلاث حالات (٥ر٣٪) بواقعة الحبس ، وفترت علاقات أقارب ثلاثة آخرين (٥ر٣٪) بهم ، بينما قطع أقارب حالتين علاقاتهم بهما وبأفراد أسرتهما (٣ر٧٪) .

خامسا : موقف الجيران والاصدقاء والزملاء

ان الصعوبة التي واجهتنا عند تحديد الاقارب الذين يجب معرفة موقفهم من حبس المبحوث صادفتنا أيضا عند محاولة التعرف على موقف الجيران والاصدقاء والزملاء . ولذلك رأينا ان الحل الأمثل هو الاقتصار على معرفة رأى المبحوث فى موقف كل هؤلاء بصفة عامة . فان تحديد أى من الاقارب أو الجيران أو الاصدقاء أو الزملاء لن يكون الا تحكيما ، فضلا عن انه قد يؤدى الى قصور واضح فى البيانات التى يراد استيفائها يجعل من الصعب تحليلها احصائيا .

ومن الواضح انه لا توجد ثمة ضرورة تدعو لتقسيم أفراد العينة الى مجموعتين حسب الوطن الاصلى - كما فعلنا عند التعرف على موقف أفراد الاسرة - اذ ان هذا التقسيم لن تكون له دلالة بالنسبة لموقف الجيران والاصدقاء والزملاء .

٢٦ - موقف الجيران :

تبين ان أعلى نسبة بين جيران أفراد العينة هى تلك التى أبدت عدم اكتراث اثناء فترة الحبس (٣٥ ، ٣٧ر٦٪) ، وتليها نسبة هؤلاء الذين اظهروا مواساة ومساندة (٣١ ، ٣٣٪) ، بل ان هناك جيران تسعة من أفراد العينة (٩ر٦٪) قدموا عوناً مادياً للمحبوس أو لأفراد أسرته اثناء فترة حبسه ، وبلغ عدد الحالات التى لم تعلم جيرانها بواقعة الحبس اربع حالات (٤ر٣٪) ، ومثلها لهؤلاء الذين اتخذ جيرانهم منهم

موقفا عدائيا (٤٣٪) ، وهناك عشر حالات (١١٢٪) أظهر جيرانها ازدراء وتعديرا لافراد اسر الحالات بسبب الحبس .

أما بعد الحبس فقد تبين ان نسبة كبيرة من أفراد العينة (٤٣ ، ٤٦٦٪) لم تتغير علاقة جيرانهم بهم ، ويفسر ذلك بأن ثبوت براءتهم جعلت جيرانهم يتابعون معهم نفس العلاقات التي كانت سائدة بينهم . أما عدد الحالات التي أظهر جيرانها عدم اكتراث فقد بلغ ٢٥ حالة (٢٦٨٪) ، وقطع جيران تسع حالات (٩٦٪) علاقتهم بهم وبأفراد أسرهم ، وكذلك أظهر جيران نفس العدد (٩٦٩٪) ازدراء وتعديرا للمبحوث ولافراد أسرته ، وكان هناك جيران ثلاث حالات (٣٢٪) لم يعلموا بواقعة الحبس ، وفترت علاقة جيران حالتين (٢١٪) بهم ، كما أبدى جيران حالتين (٢١٪) خوفا وخشية من المبحوث بعد الحبس .

وقد ترتب على المواقف غير الودية لبعض الجيران ان حدثت منازعات ومشاجرات بينهم وبين تسع حالات ، كما اضطرت خمس حالات الى تغيير محل سكنها ، وشعرت ثمانية حالات وأفراد أسرها بالعزلة والوحدة بسبب هذا الموقف غير الودي من الجيران .

ولا شك ان ذلك يبرز خطورة مشكلة الحبس الاحتياطي ، فان ٢٢ شخصا اى اكثر من خمس مجموع أفراد العينة واجهوا مواقف قاسية مع جيرانهم تمثلت فى مشاجرات وشعور بالعزلة واضطرار لتغيير محل السكن بسبب حبسهم احتياطيا فى جرائم ثبتت براءتهم منها .

٢٧ - موقف الاصدقاء :

تبين ان أعلى نسبة بين الحالات كان موقف الاصدقاء منها أثناء الحبس موقف مواساة ومساندة (٤٤ ، ٤٧٣٪) ، وان أصدقاء ٢٩ من أفراد العينة (٣١١٪) أظهروا عدم اكتراث ، واثنتى عشرة حالة (١٢٩٪) قدمت أصدقاءها لها ولافراد أسرها عونا ماديا أثناء

فترة الحبس ، وان خمس حالات (٥٤٪) لم تعلم اصداقها بواقعة الحبس ، وان ثلاث حالات (٣٣٪) كان موقف اصداقها حيالها موقفا غير ودى .

أما بعد الحبس فقد ظلت أغلبية اصداق الحالات (٥٢ ، ٥٥٥٪) على علاقاتها العادية بها فلم يطرأ عليها تغيير ، وتبين ان اصداق ٢٥ حالة (٢٦٩٪) أظهرت عدم اكتراث ، بينما زاد اصداق ثمانية حالات (٨٨٪) من توثيق علاقاتهم بها ، ولم تعلم اصداق حالتين (٢٢٪) بواقعة الحبس ، كما تبين ان اصداق ست حالات (٦٦٪) كان موقفها منها موقفا غير ودى ، بأن قطع بعضهم علاقاتهم ببعض الحالات ، وفترت علاقات البعض الآخر نحو ثلاث حالات .

وقد أردنا ان نكشف عما اذا كان هناك بعض من الحبوسين الاحتياطين قد استطاع تكوين علاقة صداقة بينه وبين غيرهم من الحبوسين ، وعما اذا كانت هذه الصداقة قد استمرت بعد الحبس ، وما هي المظاهر التي اتخذتها هذه الصداقات . ومن المعلوم ان اختلاط المسجونين قد يكون له فى احوال قليلة نتائج طيبة كأن تؤثر القدوة الحسنة منهم فى الآخرين ، بينما يكون له فى الاغلب الأعم نتائج ضارة اذ يشجع على استمرار السلوك الاجرامى .

وقد تبين ان ٣٦ من أفراد العينة قد كونوا بالفعل علاقات صداقة بينهم وبين غيرهم من المسجونين اثناء فترة الحبس ، وان هذه الصداقات قد استمرت الى ما بعد الحبس بالنسبة لسبع حالة ، وان مظهر هذه الصداقات تمثل فى أغلب الاحيان فى تضيئة أوقات الفراغ سويا ، وفى أحيان قليلة فى الاشتراك فى عمل واحد .

ولعل ذلك يبين ضرورة تفادى الحبس الاحتياطى كلما كان ذلك ممكنا ، حتى لا يكون سبيلا للتعارف بين الحبوسين احتياطيا وغيرهم من المسجونين وما قد يؤدى اليه من نتائج وخيمة ، وخصوصا اذا علمنا

ان من بين المسجونين الذبن تصادق معهم بعض المحبوسين احتياطيا
٢٥ نزىلا حكم عليهم فعلا بالحبس .

٢٨ - موقف زملاء العمل :

تبين ان ١٢ حالة (١٢ر٩٪) لم يكن لها زملاء عمل ، وبلغ عدد
الحالات التى وقف زملاء العمل معها موقف مواساة ومساندة ٣٨ حالة
(٤٠ر٩٪) ، بينما أظهر زملاء ٣٣ حالة (٣٥ر٤٪) عدم اكتراث ، وقدم
زملاء خمس حالات (٥ر٤٪) عوناً مادياً لها ولافراد اسرها اثناء فترة
الحبس ، بينما كان موقف زملاء حالتين (٢ر٢٪) موقفا عدائيا ، وبلغ
عدد الحالات التى لم يعرف زملاؤها بواقعة الحبس ثلاث حالات (٣ر٢٪) .
أما بعد الحبس فقد ظلت نسبة كبيرة من زملاء الحالات على
علاقاتها العادية بها (٤٢ ، ٤٥ر١٪) ، بينما أظهر زملاء ٢٥ حالة
(٢٦ر٨٪) عدم اكتراث ، وكان موقف زملاء ١١ حالة (١٢٪) موقفا
غير ودى ، ولم يعلم زملاء ثلاث حالات (٣ر٢٪) بواقعة الحبس .
وبداهة فان هناك ١٢ حالة (١٢ر٩٪) لم يكن لها زملاء عمل .

سادسا : الحالة العملية لافراد العينة قبل الحبس الاحتياطى

قصدنا من معرفة الحالة العملية لافراد العينة قبل وبعد الحبس
الاحتياطى تبين اثر الحبس على عمل المبحوث ، وهل أدى الى انقطاعه
عن العمل بعد الافراج عنه أم استمر فيه ، والمدة التى انقطع فيها ،
ودخله خلال هذه المدة ومصدره ، ونوع عمل المبحوث بعد الافراج ،
هل هو نفس العمل السابق على الحبس أم عمل جديد ، وهل استمر
المبحوث فى عمل واحد أم اضطر لتغييره .

٢٩ - أثر الحبس على الحالة العملية :

كان عدد أفراد العينة الذين يعملون قبل الحبس مباشرة ٨٢
شخصا ، منهم ٧٩ من الذكور ، ٣ من الاناث (يراجع بند ٨) . وقد
تبين ان ٣٦ منهم (٤٣ر٩٪) اضطروا للانقطاع عن العمل بسبب

حبسهم احتياطيا . وقد كان انقطاع خمسة منهم لمدة تقل عن شهر ،
١٥ لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة شهور ، ٤ لمدة تزيد عن ثلاثة شهور
الى ستة ، ٥ لمدة تزيد عن ستة شهور الى سنة ، ٧ لمدة تزيد عن سنة .

ويلاحظ ان مدد الانقطاع عن العمل لا تدخل فيها المدة التي
قضاها كل منهم في الحبس الاحتياطي ، وبمعنى آخر انهم اضطروا
الى التعطل طوال هذه المدة بعد الافراج عنهم .

ولا شك ان ذلك يبرز خطورة مشكلة الحبس الاحتياطي ،
فهو لا يؤثر على الحالة العملية للمحبوس طوال مدة حبسه فقط بل
يتعداه الى ما بعد الافراج عنه .

وذكر ٣٤ من أفراد العينة الذين اضطروا للانقطاع عن العمل
انه كان لهم دخل آخر من غير العمل خلال هذه المدة . غير ان الاغلبية
الساحقة منهم ذكرت ان هذا الدخل كان عبارة عن مساعدات من أهل
أو أقارب (٢٩ حالة) ، وذكر الخمسة الآخرون ان مصدر هذا
الدخل أملاك لهم .

وكان هذا الدخل بالنسبة لخمس عشرة حالة لا يتجاوز جنيهين
شهريا ، ويتراوح بين جنيهين واربع جنيهات بالنسبة لعشر حالات ،
ويزيد عن ذلك بالنسبة للباقيين .

وقد اضطر ١١ شخصا من الذين كانوا يعملون قبل الحبس الى
تغيير عملهم السابق والقيام بعمل جديد ، بينما ظلت الاغلبية منهم
(٧١) تزاوّل نفس العمل .

وذكرت الاغلبية الساحقة من هؤلاء الذين قاموا بعمل جديد بعد
الافراج عنهم (٩ حالات من ١١) انهم اضطروا لتغيير هذا العمل ،
بل ان بعضهم غير عمله اكثر من مرة من وقت الافراج عنهم الى وقت
استبارهم ، وهي مدة لا تتجاوز سنة ونصف على الاكثر .

وقد يرجع عدم الاستقرار فى العمل الى أثر الحبس الاحتياطى ،
وقد يكون بسبب طبيعة الاشخاص أنفسهم أو ظروف العمل .

سابعاً : وقع تجربة الحبس على أفراد العينة

يتضمن هذا المبحث عدة بيانات تصف وقع الحبس على أفراد
العينة ، مثل مدى قسوة الحبس وهل كانت أشد من تصور المبحوث
لها قبل الإيداع ، ومظاهر هذه القسوة ، وأثر الحبس فى استمرار
المبحوث فى تناول المكيفات اذا كان يتعاطى بعضها قبل الإيداع ،
وكيفية مواجهته لرغباته الجنسية أثناء الحبس ، وعلاقته بحراس
السجن وطريقة معاملتهم له .

٣٠ - مظاهر قسوة الحبس :

ذكرت الاغلبية الساحقة من افراد العينة (٨٠ ، ٨٦٪) ان
الحبس الاحتياطى كان أشد وقعا عليهم مما كانوا يعتقدون قبل
الإيداع .

ولما كان قد سمح للمبحوثين بأن يذكروا أكثر من سبب
واحد من أسباب قسوة الحبس وهى : الحرمان من الحرية ، الوصمة
التي تلحق المبحوس ، فقد العمل أو انقطاعه ، المعاملة التي حدثت
له أثناء الحبس ، الوصمة التي تلحق أسرته ، انقطاع المورد المالى
للالسرة ، لذلك فقد توزعت آراؤهم بين هذه المتغيرات المختلفة .

لقد كان فقد الحرية أكثر الاسباب التي عزا اليها أفراد
العينة قسوة الحبس ، اذ أدرجها ٨١ منهم ضمن الاسباب المختلفة
لقسوة الحبس . يليها انقطاع المورد المالى للالسرة ، فقد ذكر ذلك ٤٣
من أفراد العينة ، ثم الوصمة التي تلحق المبحوس (٣٨) ، ثم فقد
العمل أو انقطاعه (٣٧) ، ثم الوصمة التي تلحق الاسرة (٢٣) ،
وأخيرا المعاملة التي لقيها المبحوث أثناء فترة الحبس (٢٢) .

وهكذا يمكن القول ان المظاهر الثلاثة الاولى لقسوة الحبس الاحتياطي هي بالترتيب : الحرمان من الحرية ، ثم انقطاع المورد المالى للأسرة ، ثم الوصمة التى تلحق المحبوس .

واذا كان اعتبار الحرمان من الحرية وانقطاع المورد المالى للأسرة من ضمن المظاهرة الرئيسية لقسوة الحبس يعد أمرا متوقعا ، الا ان اتفاق عدد كبير من أفراد العينة على ادراج الوصمة التى تلحق المحبوس ضمن مظاهر قسوة الحبس الثلاثة الاولى بالرغم من الحكم لهم فى النهاية بالبراءة ، يدل على ان مجرد حبس الشخص احتياطيا يعتبر فى ذاته وصمة تشينة ، وهو أمر يجب ان يكون فى الحسبان عند النظر لمشكلة الحبس الاحتياطي .

٣١ - أثر الحبس على تعاطي المكيفات :

تبين ان الاغلبية الساحقة من أفراد العينة (٨١ ، ٨٧٪ من بينهم ثلاث سيدات) كان يتعاطى كل من أفرادها واحدا أو أكثر من المكيفات وذلك قبل الايداع فى الحبس الاحتياطي .

ويوضح الجدول الآتى توزيع أفراد العينة حسب المكيفات التى كانوا يتعاطونها :

الجدول رقم (١٥)

أنواع المكيفات		أفراد من أصل حضري		أفراد من أصل ريفي	
		ذكور	أناث	ذكور	أناث
دخان		٥	١	١	—
شاي		—	—	٦	١
شاي وحشيش		٢	—	—	—
دخان وشاي		١٦	١	٤١	—
دخان وحشيش وشاي		٢	—	٢	—
دخان وخمر وشاي		٢	—	—	—
دخان وحشيش وشاي		١	—	—	—
المجموع		٢٨	٢	٥٠	١

ذكر أغلب هؤلاء (٥٤ ، ٦٦٦٪ من بينهم سيدتان) انهم استمروا فى تعاطى المكيفات اثناء فترة حبسهم احتياطيا . وان فى ٣٥ حالة كان الحراس هم الذين يتولون بأنفسهم توصيل المكيفات للمحبوسين ، وكان ٣٤ منهم يأخذون المكيفات من الزوار الذين كانوا يزورونهم فى السجن ، وذكر الباقون (١٢) انهم كانوا يحصلون على المكيفات من النزلاء الآخرين .

أما الذين انقطعوا عن تناول المكيفات اثناء فترة الحبس الاحتياطى وعددهم ٢٧ فقد ذكر اغلبهم (٢١) انهم شعروا بضيق وتعب بسبب هذا الانقطاع ، ولذلك فقد عادوا جميعا لتعاطى المكيفات بعد الافراج عنهم .

٣٢ - مواجهة الرغبات الجنسية أثناء فترة الحبس :

ان شيوع الجنسية المثلية وممارسة العادة السرية بين نزلاء السجن قد يؤدى الى اعتياد السجين على هذا السلوك واستمراره له حتى بعد الافراج عنه . وقد أردنا معرفة مدى تحقق ذلك بين أفراد عينة البحث .

الجدول رقم (١٦)

المجموع	اناث	ذكور	كيفية مواجهة الرغبات الجنسية
٥	—	٥	مزاولة العادة السرية
١٨	—	١٨	الصلاة والصوم
٤٢	٢	٤٠	عدم التفكير فى هذه المسألة
٦	—	٦	الصلاة والصوم + الانهماك فى العمل
١٩	٢	١٧	الصلاة والصوم + عدم التفكير فى هذه المسألة
٣	١	٢	الصلاة والصوم + عدم التفكير + الانهماك فى العمل
٩٣	٥	٨٨	المجموع

ويبين الجدول السابق كيفية مواجهة المبحوثين لرغباتهم الجنسية
اثناء فترة الحبس الاحتياطي :

ويلاحظ ان جميع أفراد العينة رفضوا الاعتراف بممارسة
الجنسية المثلية ، وقد يكونوا صادقين ، نظرا لان شيوعها يكون عادة
بين المحكوم عليهم لمدة طويلة ، وقد يكون امتناعهم عن الاعتراف
بممارستها مرده الخجل والتنصل من هذه النقيصة .

وذكر ٤٢ من أفراد العينة انهم استمروا فى مواجهة رغباتهم
الجنسية بعد الافراج عنهم بنفس الصورة التى كانت تتم بها هذه
المواجهة اثناء فترة الحبس الاحتياطي .

أما الآخرون فقد ذكر أغلبهم (٣٤ من بينهم سيدتان) ان
امتناعهم عن مواجهة الرغبات الجنسية بنفس الصورة التى كانوا
يتبعونها وقت الحبس يرجع الى عودتهم لزوجاتهم (وللزوجين بالنسبة
للسيدتين) .

٣٣ - موقف حراس السجن من المبحوث :

مما لا شك فيه ان موقف الحراس من النزيل قد يكون عاملا
مساعدا لزيادة قسوة فترة الايداع ، وقد يكون من ناحية اخرى
عاملا يخفف من هذه القسوة ويتيح للنزيل التغلب على بعض الصعوبات
التى تعرض له .

ويبين الجدول الآتى آراء أفراد العينة فى كيفية معاملة
الحراس لهم اثناء فترة الحبس الاحتياطي :

جدول رقم (١٧)

الجملة	العدد	اناث	ذكور	موقف الحراس
	النسبة للتويه			
٥ ٢٨	٤٩	—	٤٩	قسوة وشده
٢,٦٨	٢٥	٣	٢٢	تسامح ولين
٢٠٤	١٩	٢	١٧	حزم بدون قسوة
١٠٠,٠	٩٣	٥	٨٨	المجموع

ومن الملاحظ ان سبعة فقط من كل أفراد العينة ذكروا انه قد نشأت علاقة صداقة بينهم وبين بعض حراس السجن ، وان ثلاثة من هؤلاء استمرت صداقتهم بهم الى ما بعد الافراج عنهم .

خاتمة

يستحسن وقد انتهينا من عرض هذه الدراسة المتكاملة عن الحبس الاحتياطي ان نجل أهم النتائج التي انتهت اليها ، والتوصيات التي نرى الأخذ بها لتطوير نظام الحبس الاحتياطي ، للاقلال - على قدر الامكان - من الآثار الضارة التي تترتب عليه .

١ - يبلغ عدد المتهمين الذين يحبسون احتياطيا في العام الواحد في الجمهورية العربية المتحدة آلافا عديدة ، فقد كان عدد الذكور المحبوسين احتياطيا في جميع السجون يوم ١٩٦٢/١٢/٣١ . ٢٠٢٤٨ متهما ، وعد الاناث ١٩٣٠ متهمة . فالحبس الاحتياطي اذن يمثل مشكلة كبيرة لا يجوز التغافل عنها .

٢ - تبين ان عددا قليلا من المتهمين تتراوح أعمارهم اثنتى عشرة سنة وخمس عشرة سنة يحبسون احتياطيا ، ذلك ان حظر الحبس الاحتياطي يقتصر فقط على الذين يقل عمرهم عن اثنتى عشرة سنة (مادة ٣٤٥ اجراءات جنائية) . والرأى عندنا ان هذا الحكم الخاص يجب ان يمتد الى من يصل عمره الى خمس عشرة سنة . فالقانون يجيز الحكم عليهم بالتدابير التقويمية المقررة للاحداث ، فمن باب أولى يجب عدم حبسهم احتياطيا ولما تثبت الجريمة في حقهم بعد ، تفاديا من اختلاطهم بالمسجونين الكبار ، وخصوصا انه قد يكتفى بالحكم عليهم بالتسليم للوالدين او بالايداع في مؤسسة اصلاحية .

٣ - يودع المحبوسين احتياطيا في نفس سجون المحكوم عليهم ، واذا كان من المتيسر الفصل بينهم ليلا ، الا ان ذلك يكاد يكون متعذرا نهارا نظرا لشدة ازدحام السجون . ومن الافضل ان تنشأ للمحبوسين

احتياطيا دور حجز تلحق بالنيابات والمحاكم حيث يكونون بمعزل عن المحكوم عليهم ، وفي الوقت نفسه في متناول يد سلطات التحقيق .

٤ - تبينت قلة عدد المحبوسين احتياطيا الذين يرتكبون جرائمهم في بعض المحافظات وبصفة خاصة محافظة أسيوط ، بالمقارنة الى العدد الكبير الذين يرتكبون جرائمهم في دائرة هذه المحافظات . ويرجع ذلك الى قدرة هؤلاء على الفرار من وجه السلطات وبالتالي يتعذر التحقيق معهم وحبسهم احتياطيا .

٥ - ثبت ان أعلى نسبة من بين المحبوسين احتياطيا هي لهؤلاء الذين يتهمون بارتكاب جرائم القتل والشروع فيه والسرقة والمخدرات بالرغم من قلة عدد هذه الجرائم . وقد أبدى بعض المشتغلين في ميدان علم العقاب خشيتهم من ان يتم الحبس الاحتياطي في بعض الجرائم بطريقة تلقائية . ومن المهم الا يؤمر بحبس المتهم احتياطيا الا اذا توافرت مبررات الحبس بالنسبة له أيا كانت الجريمة المسندة اليه .

٦ - تبين ان نسبة لا يستهان بها من المتهمين يحبسون احتياطيا لمدة طويلة ، فقد ثبت ان (٢٢ر٢٪) من افراد عينة الدراسة الاحصائية حبسوا احتياطيا لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، (١٢ر١٪) حبسوا لاكثر من ستة أشهر ، (١ر٨٪) حبسوا لمدة تطول عن سنة . كما ثبت ان (٣٥ر٩٪) من أفراد عينة البحث الميداني حبسوا اكثر من ثلاثة أشهر ، (٣٣ر٨٪) حبسوا لمدة تزيد عن ستة أشهر ، (٩ر٣٪) حبسوا لمدة تطول عن سنة .

٧ - لا شك ان خطورة مشكلة حبس المتهمين احتياطيا لمدد طويلة تتضاعف اذا علمنا ان نسبة يعتد بها من هؤلاء المتهمين يبرئون في النهاية . فقد برى جميع أفراد عينة البحث الميداني ، كما برى ٣١ متهما من أفراد عينة الدراسة الاحصائية بعد ان أمضوا في الحبس

أكثر من ثلاثة اشهر ، بل ان اثنين منهم برثا بعد ان أمضيا فى الحبس اكثر من سنة .

٨ - من أجل ذلك يجب وضع حد للحبس الاحتياطى الذى تطول مدته بهذا الشكل ، أيا كانت المبررات المقول بها ، فمن الظلم البين ان يحبس شخص مدة تزيد عن ستة أشهر دون أن يصدر فى حقه حكم واجب النفاذ . ولا يقبل الرد على ذلك بان التحقيق قد يستمر أحيانا لاكثر من هذه المدة ، لان المتهم لا يجوز ان يتحمل وحده عبء عجز سلطات التحقيق عن الوصول الى دليل مقنع تتقدم به الى المحكمة طوال هذه المدة .

على اننا نرى انه لاخير من استمرار حبس المتهم احتياطيا لمدة تزيد عن ستة أشهر اذا كانت قضيته قد أحييت بالفعل على محكمة الموضوع ، لان هذه المحكمة عند رفضها الافراج عنه تكون قد أصدرت قرارها بعد وزن أدلة الاتهام واقتناعها بتوافر مبررات الحبس الاحتياطى .

ومن الممكن الاسترشاد فى هذا المقام بما ذهب اليه القانون الايطالى من جعل الحد الاقصى للحبس الاحتياطى فى القانون الايطالى أربعة شهور ، فاذا تجاوز التحقيق هذه المدة يرفع الامر للنائب العام لاتخاذ ما يراه نحو انتهاء اجراءات التحقيق (مادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات) .

٩ - ثبت ان أكثر من ثلاثة أرباع المحبوسين احتياطيا - سواء فى الدراسة الاحصائية أو البحث الميدانى - قد مد حبسهم بواسطة القاضى الجزئى أو عرفة المشورة . ويعنى ذلك ان اعطاء سلطة الحبس الاحتياطى لجهات أخرى غير النيابة العامة أملا فى تحاشى الاسراف فيه لن يحقق النتيجة المرجوة ، اذ ان هذه الجهات غالبا تقر النيابة على وجهة نظرها وتوافق على مد الحبس الاحتياطى المدة التى تطلبها .

ولن يتأتى وضع حد للاسراف فى حبس المتهمين احتياطيا لمدة طويلة الا بالنص فى القانون على حد أقصى له - وليكن ستة أشهر - يراعى انتهاء التحقيق قبل بلوغه ، كما يجب العمل على سرعة الفصل فى القضايا • أما اذا لم ينته التحقيق خلال هذه المدة ولم تكن القضية قد أحييت بعد على المحكمة فيجب الافراج فورا عن المتهم •

١٠ - تتضح خطورة مشكلة الحبس الاحتياطى اذا علمنا انه لا يؤدى الى انقطاع المتهمين عن العمل مدة الحبس فقط ، بل انه أدى فى حالات كثيرة الى استمرار انقطاع المتهمين عن العمل بعد الافراج عنهم لمدة وصلت أحيانا أكثر من سنة •

١١ - تبين عدم وجود فروق محسوسة بين أثر الحبس الاحتياطى على موقف أفراد أسر المتهمين الذين من أصل ريفى وموقف أفراد أسر المتهمين الذين من أصل حضرى ، فقد كان موقف أغلب أفراد أسر المتهمين نحوهم فى الحالتين وديا ، بل انهم كانوا يواسونهم ويساندونهم أثناء فترة الحبس وبعدها • وقد يكون سبب ذلك ان جميع المتهمين لم تثبت الجريمة فى حقهم مما جعلهم محل عطف أفراد أسرهم •

١٢ - تبين ان نسبة غير نلية من أفراد أسر المتهمين كان موقفهم عدائيا نحوهم ، بل ان أسر بعض المتهمين تصدعت بالطلاق أو بهجر الزوجة للمنزل أو بترك الاولاد له بسبب حبس الزوج أو الاب ، كما ان بعض أفراد أسر عدد من المتهمين قطعوا عنهم المساعدات التى كانوا يبدؤونها لهم قبل حبسهم • وكل ذلك يبرز الآثار الضارة التى تترتب على الحبس الاحتياطى •

١٣ - ترتب على حبس بعض المتهمين احتياطيا ان ساءت العلاقات بينهم وبين جيرانهم الأمر الذى أدى الى حدوث منازعات ومشاجرات بينهم أو الى اضطرار بعض المتهمين الى تغيير محل سكنهم •

١٤ - من الآثار الضارة للحبس الاحتياطى نشوء علاقة صداقة بين عدد من المتهمين وبعض المحكوم عليهم فعلا من نزلاء السجون ، وقد

استمرت هذه العلاقة بعد الافراج عنهم ، مع ما قد يترتب على ذلك من
الايغال فى السلوك الاجرامى .

١٥ - ثبت ان أبرز مظاهر قسوة الحبس الاحتياطى هى بالترتيب .
الحرمان من الحرية ، ثم انقطاع المورد المالى لاسرة المتهم ، ثم الوصمة
التي تلحق المحبوس . ولعل هذه المظاهر هى ذاتها مظاهر قسوة
العقوبات السالبة للحرية . ولا شك ان البحث الذى تقوم به حاليا
وحدة بحوث العقاب عن الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية
سيكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الآثار الاجتماعية للحبس
الاحتياطى والآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية .

Les mauvais effets de la détention provisoire sont les mêmes que ceux des peines primitives de liberté sans doute la recherche entreprise par l'unité pénale sur les effets sociaux des peines privatives de liberté mettra en relief les ressemblances et les divergences entre les effets de la détention provisoire et ceux des peines privatives de liberté.

La 4ème partie comporte des informations sur l'attitude des voisins, des amis et des collègues du travail vis à vis du détenu.

La 5ème partie du questionnaire comprend les informations sur les conditions du travail du détenu avant et après la détention.

La sixième et la dernière partie du questionnaire fut réservée à la connaissance de l'effet de la détention sur l'inculpé lui-même, sur l'adonnement aux stupéfiants et la satisfaction des besoins sexuels pendant la détention ainsi que l'attitude du géolier envers le détenu.

Résultats.

Les résultats de l'étude se résument comme suit :

1 — Ceux qui sont en détention provisoire représentent un pourcentage assez élevé de ceux qui sont inculpés dans les infractions suivantes : meurtre, tentative de meurtre, vol, l'adonnement aux stupéfiants; ceci malgré le faible pourcentage de ces crimes comparés au nombre total de crimes commis, ceci signifie que les autorités de l'instruction publique ont recours à la détention provisoire au moindre soupçon.

2 — La durée de la détention provisoire est généralement assez longue, 22 % de l'échantillon ont été détenus à une durée de plus de trois mois, 12 % ont été détenus à une durée de plus de six mois.

Le danger de recourir à une telle procédure consiste à ce qu'un grand nombre de détenus sont libérés faute de preuves. Ceci met non seulement fin à leur travail pendant leur séjour en prison mais les empêchent de trouver du travail après leur libération.

La 1^{ère} partie a été réservée à l'étude statistique de la détention provisoire. Un échantillon de 5 % fut choisi parmi les inculpés détenus provisoirement durant l'année 1962. Celui-ci compta 1219 inculpés dont 1108 hommes. Cette étude fut l'objet d'un rapport fait par Dr. Zeid. M.

La seconde partie a été réservée aux résultats de l'étude sur plan. Le but de cette étude fut la connaissance des effets sociaux de la détention provisoire sur l'inculpé lui-même, les membres de sa famille ainsi que sur ces relations avec autrui. L'étude fut entreprise sur 93 inculpés détenus provisoirement durant la 2^{ème} moitié de l'année 1963, qui furent libérés ensuite, faute de preuves, et qui n'avaient pas d'antécédents criminels.

Un questionnaire fut organisé à cet effet, comportant les différentes informations requises.

La 1^{ère} partie du questionnaire fut réservée à la description de l'échantillon : âge, sexe, religion, état civil, éducation, profession, revenu mensuel, famille, loyer de l'habitat, etc.

La 2^{ème} partie fut réservée à la nature du crime commis, la durée de la détention provisoire; elle comporte également des informations sur l'inculpation, le lieu où le Crime a été commis, la durée de la détention, le lieu de l'exécution, les incriminations précédentes.

La 3^{ème} partie fut réservée à l'effet de la détention provisoire sur l'attitude de l'épouse, des enfants, du père, des frères et de la famille, en général du détenu.

LA DETENTION PROVISOIRE

ETUDE STATIQUE

L'unité pénale du Centre National de recherches sociales et criminologiques s'est intéressée tout particulièrement au problème de la détention provisoire comme étant l'une des procédures les plus dangereuses qui puisse être prise vis à vis des inculpés. Elle entreprit à cet effet une recherche assez intéressante sur les effets sociaux de la détention provisoire. Cette étude a été formulée par Dr. Ahmed El Alifi, et la participation du : Dr. Zeid M., Fahmy A., El-Magdoub A., El-Amry S., Aly H.

But de l'Etude

L'unité pénale prit comme but de l'Etude la connaissance des points suivants.

- Les crimes susceptibles de recourir à une telle procédure.
- La durée de la détention provisoire en général.
- L'autorité compétente à rendre de telles condamnations.
- Les autorités ont-elles souvent recours à une telle procédure?
- La distribution des détenus dans les différentes prisons en R.A.U. selon leur âge, leur nationalité, leur état civil, leur profession, leur éducation etc.

L'étude compte un préambule suivi de six chapitres. Le préambule comprend les cas de condamnation légale à la détention provisoire; ces conditions, sa durée, l'autorité compétente à rendre une telle condamnation, ainsi que son exécution.

صدر أخيراً

العدد الثالث من المجلد الثالث من

المجلد الاجتماعي القومي

متضمنا الدراسات والبحوث الآتية :

- تقنين بطارية الاستعدادات العامة للاختيار المهني .
- الصفات الشخصية اللازمة لنجاح طلبة كلية المعلمين في مهنة التدريس .
- نظرية كارل بوبر في المفاضلة بين النظريات التفسيرية .
- تحليل اجتماعي لتجربة قانونية في بولندا .
- اختبار بقم الحبر للوروشاخ .

وذلك الى جانب الابواب الثابتة (مؤتمرات ، كتب ، أنباء)

مقالات

المؤسسات العقابية المفتوحة

للاستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

١ - تمهيد : يعد التمييز بين المؤسسات العقابية المغلقة وشبه المفتوحة والمفتوحة التقسيم الاساسى للسجون فى السياسة العقابية الحديثة (١) . وهذا التقسيم يتحدد معاله بقدر ما تتضح فكرة المؤسسات المفتوحة . وهذه الفكرة غريبة على النظم العقابية التقليدية ، ولذلك كان متعينا ان يعرض لبيانها فى تفصيل وأن تحدد فى صورة واضحة مزاياها وشروط نجاحها وضوابط اختيار نزلائها ونوع علاقتها بالسجون المغلقة ومدى انتشارها فى القانون المقارن .

٢ - تعريف : المؤسسة العقابية المفتوحة سجن لا يستعين بأساليب التحفظ المادية للحيلولة بين نزلائه والهرب ولا يلجأ الى وسائل القسر والاكراه لحملهم على الخضوع لنظامه والانتفاع من أسباب التأهيل المقررة فيه ، وإنما يعتمد على اقناعهم بأن الهرب فى غير مصلحتهم وأن أساليب التهذيب والتأهيل هى من أجل صالحهم ، وينمى لديهم بذلك الشعور بالمسئولية قبل مجتمع المؤسسة وازاء المجتمع الكبير ويخلق ثقة فى العلاقة بينهم وبين القائمين على ادارة المؤسسة (٢) ، ثم يستعين بهذه العوامل لتوفير معاملة عقابية سليمة تقود الى التأهيل (٣) .

ويتضح من هذا التعريف أن طابع المؤسسة المفتوحة لا يرد بحسب الى خصائص مادية كزوال الاسوار والقضبان واختفاء الحراس المسلحين ، ولكن طابعها الاساسى هو سيادة روح جديدة قوامها

التخلي عن أساليب الاكراه التي لا يقتضيها أمن المجتمع ولا تفيد في التأهيل وانما تمثل رواسب قديمة متخلقة عن عداء الرأي العام للمسجونين واتجاهه الى اذلالهم ، وتجتهد في تنمية جو من الثقة والتفاهم وتبصرة المحكوم عليهم بمصالحهم الحقيقية وتوجيههم الى بذل جهود شخصية واعية يتحقق بها تأهيلهم . ولذلك يرى بعض الباحثين ان هذه المؤسسات تمثل ميلاد عصر عقابي جديد تسود فيه هذه الروح الجديدة وتختفي تدريجيا الاساليب القديمة حيث لا تكون لها ضرورة ولا يثبت أن لها دورا ملموسا في تحقيق اغراض العقوبة السالبة للحرية (٤) و (٥) .

٣ - تقسيم السجون الى مغلقة وشبه مفتوحة ومفتوحة :

معيار التمييز بين هذه الانواع الثلاثة هو اختلاف في درجة التحفظ والحراسة ثم اختلاف تابع لذلك في مقدار الثقة الممنوحة للمحكوم عليهم وفي مدى الشعور بالمسئولية الذي يراد خلقه أو يفترض توافره . فالسجن المغلق هو السجن التقليدي ، ويتميز بأسواره وقضبانه وحراسة المسلحين ويتجه نظامه الى وضع نزلائه في ظروف مادية تجعل مصير محاولات الهرب الفشل ويتجه نظامه كذلك الى فرض أساليب التهذيب والتأهيل بالقسر والاستعانة في سبيل ذلك بالجزاءات التأديبية . أما السجن شبه المفتوح فوسط بين النوعين ، وهو في طرازه المادي كالسجن المقفل فتحيط به الاسوار ، ولكن تخفف حراسته أو هو كالسجن المفتوح فتختفي أسواره ولكن تشدد حراسته ، ويمنح نزلاؤه قدرا متوسطا من الثقة (٦) . ويوزع المسجونون على الانواع الثلاثة من السجون وفقا لملاحظة وفحص لشخصياتهم وتحديد مدى ما يوحون به من ثقة وما يتعين اتخاذه من أساليب تحفظ وحراسة ومقدار ما ينتظر أن يجديه نظام كل نوع في التهذيب والتأهيل .

٤ - نشأة المؤسسات المفتوحة : لم تكن هذه المؤسسات نتاج

نظرية عقابية ، وانما هي وليدة ظروف كشفت عن الحاجة اليها ثم

اتضح بعد ذلك مزاياها فصارت محل تأييد من علماء العقاب (٧) :
فقد ارتفع عقب الحرب العالمية الثانية عدد نزلاء السجون ، وذلك
لكثرة المحكوم عليهم لجرائم التعاون مع العدو وللجرائم المرتبطة
بظروف الحرب ، فضاقت عنهم ابنية السجون فأنشئت معسكرات
لايوائهم (٩) ، وقد كشفت تجربة هذه المعسكرات عن أن عددا من
المحكوم عليهم لا يخشى هربهم ، ثم ان حياة هذه المعسكرات القريبة من
الحياة العادية قد نفت روح الكآبة وجو التوتر الذى تتميز به
السجون التقليدية وأشاعت ثقة وتفاهما فى العلاقة بين نزلائها
والقائمين على ادارتها ، وبالإضافة الى ذلك فان تكاليف انشاء هذه
المعسكرات وادارتها أقل بكثير من تكاليف السجون التقليدية . وهذه
المزايا قد وجهت الازهان الى التفكير فى انشاء مؤسسات عقابية على
مثال هذه المعسكرات ، وقد دعم هذا الاتجاه أن الظروف الاقتصادية
التي اجتازتها أغلب الدول عقب الحرب قد فرضت عليها التقدير فى
نفقات انشاء سجون جديدة ، فحملها ذلك على اقامة المؤسسات
المفتوحة ، اذ هى أقل كلفة (١٠) .

ولكن بلادا قليلة قد أنشأت هذه المؤسسات عن ترجيح أو ظن
بمزاياها : ففي سويسرا أنشأ كلرهالس Otto Kellerhals مؤسسة
فيتزفيل Witzwil فى سنة ١٨٩١ مؤمنا بما يمكن أن يكون للتقريب
بين ظروف الحياة فى السجن وظروف الحياة الحرة واشعار المحكوم
عليه بكرامته من دور فى تنمية ارادة التأهيل لديه (١١) . وفى انجلترا
اتجه التفكير الى ايداع المحكوم عليهم الشبان فى مؤسسات مفتوحة
أملا فى أن يستفيدوا من المزايا المعروفة للمعسكرات الكشفية (١٢) .
وفى ألمانيا لوحظت الفائدة التى حققتها ايداع المشردين فى معسكرات
العمل فاتجه التفكير الى ايداع طوائف من المحكوم عليهم فيها كي
تتحقق لهم نفس الفائدة (١٣) .

ويلاحظ أن لهذه المؤسسات سوابق فى النظم العقابية : فالعمل فى خارج السجن ، وهو يفترض بقاء المحكوم عليهم خارج السجن نهارا حيث يعملون ثم عودتهم اليه ليلا (١٤) ، أو بقاءهم خارجه أيام العمل فى الاسبوع حيث يقيمون فى معسكرات مؤقتة ثم عودتهم اليه فى ختام الاسبوع (١٥) ، وملحقات السجن التى أعدت لمن أقترب أجل الافراج عنهم حيث تخفف قيود الحراسة اعدادا للحرية ، تعد بعض السوابق التى وجهت الالذهان الى فكرة المؤسسات المفتوحة (١٦) .

٥ - **مزايا المؤسسات المفتوحة :** أهم مزايا هذه المؤسسات أنها تسبغ على الحياة فى المؤسسة جوا طبيعيا عاديا قريبا من طابع الحياة فى المجتمع الكبير ، وينفى ذلك أسباب التوتر ويزيل شعور المحكوم عليه بالمهانة وعداءه للقائمين على ادارة المؤسسة ، ومن شأن ذلك أن يشعره بأنه لا يزال فردا فى المجتمع وأن يدعم اعتداده بنفسه وان يخلق تعاونا بينه وبين القائمين على ادارة المؤسسة ، وتؤدي هذه العوامل الى خلق ارادة التأهيل لديه : فالثقة التى وضعت فيه تجعله ينظر الى الجريمة على أنها سلوك غير جدير به والتعاون بينه وبين القائمين على المؤسسة يجعل جهودهم فى تأهيله اكثر جدوى ويجعلها ذات سند مما يبذله المحكوم عليه نفسه من جهود ، وشعور المحكوم عليه بأنه لا يزال فردا فى المجتمع يعينه على تنظيم علاقاته بهذا المجتمع واستبقاء صلاته به . وبالإضافة الى ذلك فهذه الحياة تصون للمحكوم عليه صحته البدنية والعقلية والنفسية التى يغلب أن تنالها حياة السجن المغلقة بالاضرار . وتمتاز هذه السجن بقلّة نفقاتها ، سواء فى ذلك نفقات الانشاء أو الادارة . وهى تدرك مضار الاختلاط لأنها بطبيعتها متسعة المساحة غير مكتظة بالنزلاء . ولها أهمية ملموسة فى البلاد الزراعية ، اذ هى فى الاصل مستعمرات زراعية فتكفل اعداد المحكوم عليه للمهنة التى يغلب ان يمارسها بعد الافراج عنه (١٧) .

٦ - نقد المؤسسات المفتوحة : ان أهم نقد وجه اليها أنها تتيح

فرصا للهرب بالنظر الى ضعف وسائل الحراسة والتخفظ فيها .
ولكن هذا النقد مبالغ فيه : فالرغبة في الهرب لا تتوافر لدى جميع
المحكوم عليهم ، ومن المتعين ألا يودع في هذه المؤسسات غير هذه
الفئة منهم ، فالهرب يعنى اختفاء المحكوم عليه عن نظر السلطات العامة
وابتعاده عن موطنه وتنكره ، ولا يقبل هذه المخاطر الا شخص ليست
له مصالح ولا عائلة ولا موطن (١٨) ، ومن ناحية أخرى فان هذه الرغبة
لا تتوافر لدى المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة ومن لم يعد متبقيا
من عقوباتهم غير فترة محدودة ، اذ يعرضهم الهرب لعقوبة جديدة
يغلب أن تجاوز مدتها المدة التي يحاولون التخلص منها . وبالإضافة
الى ذلك فان تقدم أساليب « البوليس الفنى » قد أتاح فرص الكشف
عن الهاربين ، وجعل أمل الهارب في ان يظل محتفظا بحريته قليلا (١٩) .
ولا تؤيد الاحصائيات القول بارتفاع نسبة الهروب من المؤسسات
المفتوحة ، وعلى سبيل المثال فان بينيت Bennett يقرر انه في
مؤسسة سيجوفيل Seagoville المفتوحة بولاية تكساس الامريكية .
حيث ينزل ألفان من المحكوم عليهم لم تحدث سوى ست محاولات
للهرب في خلال أربع سنوات (٢٠) . ولا ترد محاولات الهرب من هذه
المؤسسات الى فساد فكرتها بقدر ما ترد الى سوء نظام التصنيف
الذى أدى الى أن يودع فيها أشخاص غير جديرين بنظامها (٢١) .

وانتقدت هذه المؤسسات لضعف النظام المفروض فيها مما يقلل
من القيمة الرادعة للعقوبة حين تنفذ فيها . ولكن يتعين ملاحظة ان
فكرة هذه المؤسسات تقوم على أساس من افتراض الثقة في نزلائها .
وهذا الافتراض يجرى تاليا للتحقق منه عن طريق التصنيف . ومن
ناحية ثانية فلا يجوز الاقلال من القيمة الرادعة لهذه المؤسسات : فمن
ينزل فيها تسلب حريته ويفرض لحياته برنامج يومي ، ثم ان ثمة جزاء
لمحاولة الهرب أو الخروج على هذا البرنامج ، هو الإرسال الى مؤسسة

مغلقة حيث النظام أشد ، بالإضافة الى الجزاءات التأديبية التى يمكن -
عند الضرورة - التذرع بها فى المؤسسة المفتوحة (٢٣) .

٧ - عوامل نجاح المؤسسة المفتوحة : يشترط لنجاح هذه
المؤسسات أن يكون مقرها فى الريف حتى يتوافر لها الاتساع فى
المساحة والنقاء فى الجو ، ويتعين ان يوجه نزلاؤها الى الاعمال الزراعية
بصفة أساسية .

ولكن لا تجوز المبالغة فى هذا الاشتراط : فيتعين ألا تكون بعيدة
عن المدينة كي لا يرهق ذلك موظفيها وتهن الصلة بينها وبين مراكز
التدريب والمتطوعين للخدمة فى السجون ، ويتعين ألا يقتصر اهتمامها
على الاعمال الزراعية ، وانما ينبغى أن تضيف اليها بعض الاعمال
الصناعية فتضم الورش اللازمة لذلك كي يعد كل نزيل للحرفة
التى يغلب أن يمارسها بعد الافراج عنه .

ويتعين لنجاح هذه المؤسسات تحرى الدقة فى اختيار موظفيها ،
اذ الفكرة الاساسية فيها أن تقوم علاقات ثقة بين الموظفين والنزلاء
وأن يباشروا عليهم تأثيرا أخلاقيا تهذيبيا مما يقتضى أن يكون فى
وسعهم العلم بظروف كل نزيل واحتياجاته ، ويتطلب ذلك كونهم
على درجة من الامام بالاساليب التربوية .

ويتعين العناية فى اختيار نزلاء المؤسسة المفتوحة ، فليس كل
محكوم عليه جديرا بالانتفاع بنظامها الميسر ، ولا يجوز التردد فى ان
يستبعد منها كل من يتضح عدم جدارته بها . وينبغى كذلك أن يكون
عددهم محدودا كي يتاح العلم بظروف كل منهم وامداده بالعناية
التى يحتاج اليها .

ويحسن اطلاع الرأى العام - وخاصة فى المنطقة المحيطة
بالمؤسسة - على أهدافها والنظام المطبق فيها ، كي تتجنب عدااء
لها وتتلمس فرص تأهيل بعض نزلائها للاندماج فى مجتمع هذه
المنطقة (٢٤) .

٨ - ضوابط اختيار نزلاء المؤسسات المفتوحة : ثار التساؤل عما اذا كان من المتعين تخصيص هذه المؤسسات لمرتكبي الجرائم القليلة الخطر او للمحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة او للمبتدئين فى الاجرام طنا بأن هذه الطوائف هى التى يوحى أفرادها بالثقة فى الخضوع - عن اقتناع - لنظامها . ولكن هذه الآراء غير صحيحة ، اذ تعتمد على قرينة غير مطلقة الصحة (٢٥) ، ولذلك يكون من الاصول القول بأن الملاحظة الدقيقة للمحكوم عليهم التى تتضمن اختبار طبيًا ونفسيًا ودراسة اجتماعية هى التى تسمح بتبين معالم شخصية المحكوم عليه وتحديد الدقيقة للمحكوم عليهم التى تتضمن اختبارًا طبيًا ونفسيًا ودراسة جعله جديرًا بالايذاء فى المؤسسة المفتوحة ، وينبغى أن يتجه التساؤل كذلك الى البحث فيما اذا كان نظام المؤسسات المفتوحة هو أجدى فى تأهيله من الصور الأخرى لسلب الحرية .

وقد اختلفت الآراء والحلول التشريعية فى شأن طائفتين من المجرمين ، هما : المحكوم عليهم بمدد قصيرة والمعتادون على الاجرام . ويبدو أنه وفقا للضابط السابق لا يجوز أن تكون ثمة أهمية ذاتية لقصر مدة العقوبة أو الاعتقاد على الاجرام ، وانما ينبغى أن يكون الاهتمام بفحص شخصية المحكوم عليه وتحديد جدارتها بنظام هذه المؤسسات . ولكن ثمة اعتبارات تمل على بعض الدول اتجاهات خاصة : فبالنسبة للمحكوم عليهم بمدد قصيرة يسود فى هولندا القول بأنه اذا حكم القاضى بالحبس على شخص كان فى وسعه أن يحكم عليه بالغرامة - ويستخلص ذلك من قصر مدة الحبس - فان ايداعه فى مؤسسة مفتوحة يضعف الأثر الرادع للحكم (٢٦) ، وفى ايطاليا لا يودع المحكوم عليهم بمدد قصيرة فى مؤسسات مفتوحة خشية ابعادهم عن مواطنهم ، اذ لا توجد هذه المؤسسات الا فى الاقاليم الزراعية ، ولذلك لا يودع فيها الا المحكوم عليهم بمدد متوسطة متراوحة بين سنتين وخمس (٢٧) ، ولكن دولا أخرى كنيوزلندة والدانمارك

تودع المحكوم عليهم بمدد قصيرة فى المؤسسات المفتوحة (٢٨) . أما بالنسبة للمعتادين على الاجرام فان دولا كثيرة كإيطاليا والسويد تقرر ارسالهم الى هذه المؤسسات كى يلقنوا الشعور بالواجب فى وسط شبيه بالمجتمع الكبير (٢٩) ، وفى دول أخرى كالدانمرك لا محل لتفرقة من هذه الناحية بين المعتادين والمبتدئين ، وانما يعتمد أساسا على الملاحظة فى توجيه المحكوم عليهم الى المؤسسات الملائمة لهم (٣٠) .

٩ - العلاقة بين المؤسسات المفتوحة والسجون التقليدية :

ليس من السائغ القول بأن المؤسسات المفتوحة قد أنشئت لتحل محل السجون التقليدية ، فقد سلف القول بأن هذه المؤسسات لا تصلح الا لفريق من المحكوم عليهم ، ويعنى ذلك أن من عداهم يوجهون الى السجون التقليدية أو الى المؤسسات شبه المفتوحة . ويشير ذلك التساؤل عما اذا كانت المؤسسات المفتوحة ستظل استثناء فى النظام العقابى أم سيكتب لها الغلبة بحيث تصير النوع السائد بين المؤسسات العقابية ، وفى عبارة أخرى : هل تخصص هذه المؤسسات لفئة قليلة ممن توضع فيهم ثقة خاصة ويرسل سائر المحكوم عليهم الى المؤسسات الأخرى أم يقال ان هذه المؤسسات أجدى فى التأهيل من سواها ، ومن ثم يتعين أن يكون الأصل توجيه المحكوم عليهم اليها بحيث لا يرسل الى السجون التقليدية غير فئة يرجع حاجة أفرادها الى اساليب التحفظ والحراسة بصفة خاصة . لقد اختلفت فى الإجابة على هذا التساؤل الآراء (٣١) ، ونعتقد أنه لا يحتمل اجابة مطلقة ، وأن مرجع الامر الى فحص شخصية المحكوم عليه وتحديد مدى صلاحيته لنظام المؤسسات المفتوحة ، وتختلف بطبيعة الحال نسبة الذين يصلحون له الى من لا يصلحون له باختلاف الامكنة والازمنة ، ولكننا نرى أن نطاق انتشار المؤسسات المفتوحة يميل الى الازدياد . ويرجع ذلك الى أن التأهيل كغرض للعقوبة تتزايد أهميته ، وهذه المؤسسات أجدى فى تحقيقه - بالنسبة الى عدد كبير من المحكوم عليهم - من السجون التقليدية .

ويثور في تحديد العلاقة بين المؤسسات المفتوحة والسجون التقليدية التساؤل عما اذا كان من الجائز ان يوجه المحكوم عليه الى المؤسسة المفتوحة ابتداء أم أنه يتعين أن يمضى أولا شطرا من مدة عقوبته في سجن تقليدى ثم ينقل الى مؤسسة مفتوحة حين يثبت جدارته بنظامها ؟ ويتصل بذلك التساؤل عما اذا كانت المؤسسات شبه المفتوحة هي دائما مرحلة انتقالية بين السجون المغلقة والمؤسسات المفتوحة أم يجوز أن يوجه اليها ابتداء المحكوم عليهم الذين تثبت جدارتهم بقدر متوسط من الثقة ؟ انتقد الرأى القائل بتخصيص المؤسسات المفتوحة لخيار المحكوم عليهم وتوجيه السيئين منهم للسجون التقليدية بأنه يحرم هذه السجون من العناصر الطيبة التى قد تباشر تأثيرا حسنا على نزلائها (٣٢) ، ولكن القائلين بأن يودع كل محكوم عليه ابتداء في سجن تقليدى فاذا حسن سلوكه نقل الى مؤسسة مفتوحة (٣٣) قد اعترض عليهم بأنه لا محل لان يودع فى السجن المغلق من يكون ابتداء جديرا بالثقة والايذاء فى المؤسسة المفتوحة ، بالاضافة الى أنه قد يزيد من خطورته ايداعه فى بيئة اجرامية سيئة فى السجن المغلق . والحقيقة لا تحتمل الاطلاق الذى يذهب اليه كل من الرايين . فاذا ثبت بالملاحظة جدارة المحكوم عليه بأن يودع فى المؤسسة المفتوحة ابتداء فلا مبرر لحرمانه من ذلك ، اذ يعنى هذا الحرمان ان يطبق عليه نظام غير صالح له ، وفى غير هذه الحالة فانه يودع فى سجن مغلق او مؤسسة شبه مفتوحة فان ثبت تحسن سلوكه الى الحد الذى يجعله جديرا بنظام المؤسسة المفتوحة نقل اليها (٣٤) . واتباعا للمنطق نفسه فانه لا يجوز النظر الى المؤسسة شبه المفتوحة على انها دائما مرحلة انتقال ، فلا مانع من أن يودع فيها ابتداء بعض المجرمين ، ولا مانع كذلك من ان يظل بها البعض حتى تنقضى عقوبته ، ومن الجائز أن تكون بالنسبة لفريق منهم مرحلة انتقالية (٣٥) .

١٠ - مقدار انتشار المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة فى

القانون المقارن : هذه المؤسسات واسعة الانتشار فى الدول ذات النظم

العقابية المتقدمة ، وبصفة خاصة في السويد (٣٦) والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وانجلترا وبلجيكا وإيطاليا (٣٧) . وقد لقيت تأييد المؤتمرات الدولية وبصفة خاصة مؤتمر لاهاى الدولى الجنائى والعقابى الذى عقد سنة ١٩٥٠ ومؤتمر الامم المتحدة الاول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين الذى عقد فى جنيف سنة ١٩٥٥ وحلقة دراسات الشرق الاوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين التى عقدت فى القاهرة سنة ١٩٥٣ (٣٨) ، ووصفت هذه المؤسسات بأنها تمثل أهم تطبيقات قواعد التنفيذ المتجه الى تأهيل المحكوم عليهم (٣٩) ، وقيل بأن انتشارها فى أوسع مجال ممكن يساهم على نحو فعال فى مكافحة الجريمة (٤٠) .

المراجع

(١) Méthodes modernes de traitement pénitentiaire, rapport rédigé sous la direction de Marc Ancel, p. 79.

٢ - ولذلك فان المميز الاساسى للمؤسسة المفتوحة ليس ماديا يتمثل فى اختفاء القضبان والحراس ولكنه معنى كذلك يتمثل فى الثقة والشعور بالمسئولية : أنظر الدكتور أحمد الألفى ، تخصص المؤسسات العقابية ، بحوث فى اصلاح السجون ورعاية المسجونين ص ٣٠

٣ - أنظر فى تعريف المؤسسات المفتوحة : مؤتمر لاهائى الدولى الجنائى والعقابى الثانى عشر سنة ١٩٥٠ (رقما ١ ، ٢ من توصيات القسم الثانى) ، ومؤتمر الامم المتحدة الاول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد فى جنيف سنة ١٩٥٥ (القرار الرابع) ، الدكتور توفيق الشاوى ، المؤسسات المفتوحة ، مجموعة أعمال حلقة دراسية الشرق الاوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين (١٩٥٣) ص ١٢١ ، الاستاذ يس الرفاعى ، المؤسسات المفتوحة ، المجموعة سألقة الذكر ص ٢٣٩ ، الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، الاحكام العامة فى قانون العقوبات (١٩٦٢) ص ٦٠٥ .

أنظر كذلك Charles Germain, Eléments de science Pénitentiaire (1959) p.41; Pierre Bouzet et Jean Pinatel, Traité de Droit Pénal et de Criminologie, I (1963) No. 432, p. 377.

٥ - تتخذ المؤسسة المفتوحة صورة مستعمرة زراعية لا يحيط بها سور ، وانما مجرد معالم لبيان حدودها ، وتضم ابنية صغيرة ذات نوافذ وأبواب عادية تختلف عن المعهود فى ابنية ونوافذ السجن التقليدى ، وان كانت تضم مع ذلك بناء أو أكثر لها طابع قريب من طابع هذا السجن كى يودع فيها من يوقع عليهم جزاء تأديبى ، ويودع فيها كذلك النزلاء الذين يصلون حديثا لملاحظتهم والتحقق من صلاحيتهم

لنظام المؤسسة ويوجه نزلاء المؤسسة الى الاعمال الزراعية والصناعات الملحقة بها ، وان كان ذلك لا يحول دون ان تتضمن ورشا صناعية حتى يؤهل كل نزير الى العمل الذى يغلب ان يباشره بعد الافراج عنه .
وقد تكون المؤسسة المفتوحة مستقلة وقد تكون ملحقة بسجن تقليدى أو شبه مفتوح .

٦ - أنظر فى تعريف السجن شبه المفتوح : الفقرة ب من رقم ١ من توصيات القسم الثانى لمؤتمر لاهاي ، وانظر كذلك الدكتور توفيق الشاوى ص ١٢١ والدكتور أحمد الالفى ص ٤١ .

Méthodes modernes, P. 79.

- ٧

٨ - الدكتور أحمد الالفى ص ٣٢

٩ - وعلى سبيل المثال فقد ارتفع عدد نزلاء السجون البلجيكية لهذا السبب من خمسة آلاف الى أربعين ألف سجين .

10) Méthodes modernes, P. 80.

11) Jean Graven, Les grands systèmes pénitentiaires ((1950)) P. 338.

12) Max Grünhut, Penal Reform (1948), P. 336.

13) Méthodes modernes, P. 80, note (1).

١٤ - هذا النظام معمول به فى فرنسا والنرويج وسويسرا .

١٥ - هذا النظام يطبق فى فرنسا وايطاليا وانجلترا والمانيا وأسبانيا ، ولهذا النظام وسابقه سند من المادة ٢٣ من قانون تنظيم السجون فى الجمهورية العربية المتحدة .

١٦ - من الدول التى انشأت هذه الملحقات فى نطاق واسع الولايات المتحدة الامريكية ، ويطلق على من يودعون فيها تعبيرا جماعة الشرف Honour Group «اشارة الى الثقة التى وضعت فيهم» .

١٧ - انظر بيانا تفصيليا لهذه المزايا فى توصيات مؤتمر

لاهاي وجنيف سالفى الذكر .

١٨ - الدكتور توفيق الشاوى ص ١٢٦ ، الدكتور أحمد الالفى

ص ٣٣ .

١٩ - يرى الاستاذ جيرمان في تقريره الى مؤتمر لاهاي انه نسبة من يرغبون فعلا في الهرب لا تزيد على ٢٥٪ من مجموع المسجونين .

20) Méthodes modernes, P. 81.

١) Méthodes modernes, P. 82.

٢٢ - الدكتور توفيق الشاوي ص ١٢٢ .

23) Méthodes modernes, P. 82.

٢٤ - أنظر في ذلك توصيات مؤتمر لاهاي وجنيف ، انظر كذلك الاستاذ يس الرفاعي ص ٢٣٩ .

٢٥ - هذه الآراء شكلية تقوم على محض افتراضات ، أما الالتجاء الى الملاحظة والتصنيف فيكفل اختيار نزلاء المؤسسة المفتوحة عن يقين من صلاحيتهم لنظامها (أنظر رقم ٥ من توصيات مؤتمر لاهاي ورقم ٤ من توصيات مؤتمر جنيف) .

26) Lamers, Trois aspects de l'action pénitentiaire (1961) P. 51.

27) Tartaglione, Trois aspects, P. 51.

28) Tatens, Trois aspects, P. 52.

29) Tartaglione et Göransson, Trois aspects, P. 52.

30) Tatens, Trois aspects, P. 52.

٣١ - أنظر في تفصيل الخلاف في الرأي : Méthodes modernes, P. 82.

32) Hugh Klare, Trois aspects, P. 49.

33) Dupréal , Lamers et Cornit, Trois aspects, P. 50.

٣٤ - يمكن وفق هذا الرأي أن يعتبر الايداع في مؤسسة مفتوحة احدى مراحل النظام التدريجي ، وهي المرحلة التي تسبق الافسراج الشرطي .

٣٥ - يذهب التشريع الدانمركى الى رأى وسط : فالمحكوم عليهم بعقوبة تقل مدتها عن ثلاث سنوات يرسلون الى مؤسسة مفتوحة ابتداء ، أما من يحكم عليهم بمدد طويلة فلا يبعث بهم الى المؤسسة المفتوحة الا بعد تمضية مدة فى السجون المغلقة .

٣٦ - حسب احصاء أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ توجد فى السويد ثلاثة وخمسون مؤسسة عقابية منها ثلاثة وعشرون مؤسسة مفتوحة .

٣٧ - أنظر فى مدى انتشار هذه المؤسسات فى القانون المقارن : الدكتور توفيق الشاوى ص ١١٩ وبها بعدها .

٣٨ - جاء فى قرار هذه الحلقة انه « نظرا للنتائج المشجعة التى أدى اليها تطبيق هذا النظام فى بلاد كثيرة ، وخصوصا فى تركيا ، فان المؤتمر يوصى دول الشرق الاوسط بالاخذ به . على انه يجب على كل بلد عند تطبيق نظام السجون المفتوحة ان تراعى ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية » ، أنظر ص ٧٩ من مجموعة اعمال الحلقة .

٣٩ - من توصيات مؤتمر جنيف ، وجاء فى قرارات حلقة دراسات الشرق الاوسط ان « نظام السجن المفتوح مرحلة ضرورية من مراحل تطور نظام السجون فى هذا العصر ، وهو من أهم نتائج مبدأ فردية العقاب ، » .

٤٠ - من توصيات مؤتمر لاهى .

التنبؤ بالعود الى الاجرام

ناهد صالح

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

ساد أوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال الاربعين سنة الماضية اهتمام واضح بدراسات التنبؤ فى مجال بحوث علمى الاجرام والعقاب ، وكان التنبؤ بالعود الى الاجرام هو بالطبع الموضوع الرئيسى الذى اهتمت به هذه الدراسات .

وعلى الرغم من اتفاق العلماء القائمين بالدراسات الخاصة بالتنبؤ بالعود ، على أن توافر عدد معين من العوامل لدى مجرم ما ، يدل على أن هناك احتمالا معيناً لعودة الى الاجرام ، وأنه كلما زادت هذه العوامل كلما قوى احتمال ارتكابه للجرائم فى المستقبل ، الا أنهم لم يتفقوا على العوامل التى لها هذا التأثير . ويرجع ذلك الى اختلاف النظريات التى يدينون بها ، فضلا عن اختلافهم فى اساليب البحث التى يتبعونها .

ويمكن القول بصفة عامه أن العلماء الامريكيين يعطون أهمية اكبر للعوامل الاجتماعية ، بينما يغلب على الاوربيين الاهتمام بالعوامل الفردية ومع ذلك فالجميع يعترفون بأهمية كلى النوعين من العوامل (١) .

وقد اتبع الباحثون فى دراساتهم هذه أحد اسلوبين : الاول هو اسلوب التشخيص الذى يقوم على أساس الدراسة الاكلينيكية للمجرم

(١) Vouin et Leauté, Droit Pénal et Criminologie, Presse Universitaire de France, Paris, 1955, pp. 333-335.

وبناء عليها يتنبأ باحتمال عوده الى الاجرام . أما الاسلوب الآخر فهو الاسلوب الاحصائي الذي يمكن من التنبؤ بعود المجرم الى الاجرام عن طريق الاستعانة بجدول أو جداول معينة ، تبني على أسس دراسة عينة كبيرة من المجرمين ، ثم الكشف من العوامل الاجتماعية أو الذاتية التي لها ارتباط بظاهرة العود الى الاجرام . والواقع أن الاسلوبين لا يختلفان اختلافا جوهريا فكل منهما يقدر احتمال عود المجرم الى الاجرام في ضوء الخبرة السابقة بدراسة عدد كبير من الحالات ، إلا أن طريقة التشخيص الاكليميكي رغم دقتها وما تتطلبه من مجهود ووقت يعوزها التنظيم والموضوعية اللذان يتيحهما استخدام الجداول الاحصائية . (١)

ونعرض الآن لاهم الدراسات في مجال التنبؤ بالعود الى الاجرام . تعد الدراسة التي قام بها بيرجس Burgess أول دراسة تنبؤية يعتد بها ، فقد قام بدراسة العوامل المتصلة بالعود ، واختار من بينها ٢١ عاملا جمع بيانات عنها من ملفات ثلاثة آلاف مجرم مضى على الافراج عنهم بمقتضى نظام البارول سنتين ونصف سنة على الاقل . ثم قسم كل عامل من هذه العوامل الى عدة فئات ، وقارن بين نسبة العود في العينة كلها ونسبة العائدين في كلها فئة . فوجد أن النسبة الاخيرة تنخفض في بعض الفئات عن نسبة العود بين أفراد العينة كلها ، كما ترتفع في البعض الآخر . وقد استفاد بيرجس من هذه البيانات في تكوين جدول يبين احتمال عود المجرم الى الاجرام بناء على عدد الدرجات التي في صالحه ، درجة في مقابل كل فئة ينتمى اليها تنخفض فيها نسبة العود عن النسبة العامة للعود . (١)

ومن أهم الانتقادات التي وجهت الى بيرجس اعتماده على البيانات الواردة في السجلات الرسمية فقط ، واهتمامه بسلوك الافراد خلال فترة

1) Glueck, Sheldon, Prognosis of Recidivism, Summary of the Third International Congress on Criminology po. cit., pp. 155-156.

خضوعهم لنظام البارول فحسب ، بالاضافة الى عدم حسابه لثبات تصنيفه ، ومساواته بين العوامل جميعها من حيث الاهمية على الرغم من أنه قد تبين أن بعضها يرتبط ارتباطا قويا بالعود اكثر من البعض الآخر . وقد أوضح بيرجس نفسه أن دراسته هذه بمثابة دراسة منهجية لبيان أحد أساليب التنبؤ ، وأشار الى أنه للاستفادة منها يجب أولا تطبيقها على عينة اكبر تتراوح بين تسعة آلاف وخمسة عشر ألف حالة . (١)

ورغم الانتقادات التي وجهت الى أسلوب بيرجس في التنبؤ بالعود الى الاجرام فقد ظل مع ذلك أحد الاسلوبين المستخدمين حتى الآن في التنبؤ بالعود عن طريق الاستعانة بجداول التنبؤ . أما الاسلوب الثاني فقد وضعه شلدون جلوك واليانور جلوك بناء على دراستهما عن الرجال المجرمين والنساء المجرمات والاحداث الجانحين أيضا .

فقد قاما بوضع سلسلة من جداول التنبؤ بسلوك الاحداث الجانحين بالنسبة لصور المعاملة العقابية والاصلاحية المختلفة ، وخلال فترة تتبعية تالية لها . وقد بدأت هذه الدراسة سنة ١٩٤٠ على مجموعة من الاولاد الذين تتراوح أعمارهم بين عشر وسبعة عشر سنة . وجميعهم كان قد سبق لهم المثول أمام المحكمة مرتين على الاقل . وقد استمرت هذه الدراسة التتبعية حتى سنة ١٩٥٦ عندما وصل جميع الاحداث الى سن ٢٣ سنة .

وقد كونا بناء على هذه الدراسة عشرة جداول منها جدول للتنبؤ بسلوك الاحداث الجانحين خلال خمس سنوات تالية على تنفيذ أول حكم بالايذاء وقد ضمنا هذا الجدول العوامل التنبؤية التالية :

١) Glueck, Sheldon and Eleanor, Predicting Delinquency and crime, op. cit., pp. 155-157.

أسلوب التربية الذى يتبعه الأب - أسلوب التربية الذى تتبعه الأم - التأخر الدراسى - سوء سلوك الحدث بالمدرسة - عمر الحدث عند بدء سلوكه المضاد للمجتمع - الفترة بين بدء الحدث سلوكه المضاد للمجتمع وبين أول مرة القى القبض فيها عليه .

وكونا جدولا آخرًا للتنبؤ بسلوك الاحداث الجانبين خلال خمسة عشر سنة تالية على تنفيذ حكم بالايذاء وقد ضمنا هذا الجدول العوامل التنبؤية التالية :

محل ميلاد الأب - محل ميلاد الأم - مدة اقامة الوالدين بالولايات المتحدة الامريكية - ديانة الوالدين - عمر الحدث عند بدء سلوكه المضاد للمجتمع . (١)

كذلك قام شلدون جلوك واليانور جلوك بدراسة تاريخ حياة الرجال المفرج عنهم من اصلاحية ماساشوسيتس فى سنة ١٩٢١ وفى سنة ١٩٢٢ ، والبالغ عددهم ٥١٠ رجلا . وبعد مضي خمس سنوات من تاريخ الافراج عنهم تماما . وقد اعتمادا على السجلات الرسمية وأسلوب الاستبار فى جمع بيانات عنهم تشمل أسرته - تاريخهم الشخصى والاجتماعى - تاريخهم الاجرامى السابق - فترة ايداعهم وبيانات أيضا عن فترة خضوعهم لنظام البارول والفترة التالية لذلك . ثم قاما بتحليل العلاقة بين العود وبين العوامل الخاصة بكل من الفترة السابقة على الايداع ، وفترة الايداع ، وفترة تطبيق نظام البارول ، والفترة التالية على تطبيق هذا النظام .

وقد اختارا من بين العوامل الخاصة بالفترة السابقة على الايداع ستة عوامل هى التى حصلت على أعلى معاملات ارتباط وهى :

1) Glueck, Sheldon, and Eleanor, unrailing Juvenile Delinquency. New York, 1950, pp. 260-261.

العادات الخاصة بالعمل فى الفترة السابقة على الايداع - خطورة الجرائم المرتكبة قبل الايداع وتكرار ارتكابها - عدد مرات القاء القبض السابقة - المعاملة العقابية السابقة على الايداع بالاصلاحية - الالتزامات المالية قبل الايداع - الشذوذ العقلي عند الايداع بالاصلاحية .

ووفقا لهذه المحكات الست وضعنا جدولا للتنبؤ بسلوك الرجال المجرمين خلال خمس سنوات تالية على تنفيذ أول حكم بايداعهم بالاصلاحية . (١)

وبعد مضى خمس سنوات أخرى تابعا دراستهما على ٤٢٥ رجلا من أفراد العينة . وبعد أن درسا ٦٣ عاملا من العوامل التى افترض أن لها علاقة بالعود الى الاجرام ، تبين أن هناك علاقة دالة بين العود الى الاجرام وبين ٢٦ عاملا من هذه العوامل . ومنها اختارا الخمسة عوامل التى اعطت اعلى معاملات ارتباط . يتراوح معامل الارتباط هنا بين ٢٣ر٠ - ٤٣ر فقط . وهى تقريبا نفس العوامل السابقة . الا أنه يلاحظ أن معامل الارتباط فى هذا الجدول بين العود وبين عادات العمل كان أكثر انخفاضا بينما كان معامل الارتباط بين العود وبين الحالة العقلية أكثر ارتفاعا . كذلك فقد أحلا المعيار الخاص بعمر المجرم عند بداية سلوكه المضاد للمجتمع محل المعيار الخاص بخطورة وتكرار الجرائم التى ارتكبها قبل الايداع ، كما استبعدا أيضا المعاملة العقابية السابقة على الايداع بالاصلاحية . ومن هذه العوامل كونا جدولا ثانيا للتنبؤ بالسلوك الاجرامى للمجرمين خلال العشر سنوات التالية على اتمام أول حكم بالايذاء وذلك وفقا لمقياس معين . (١)

وقد تابعا دراستهما بعد خمس سنوات أخرى على نفس المجموعة من الرجال ومنها انتهيا الى تكوين جدول للتنبؤ بسلوك الرجال المجرمين

١) Glueck, Sheldon and Eleanor, Predicting Delinquency and Crime, op. cit., pp. 176-178.

بعد مضي خمسة عشر سنة على تمام تنفيذ عقوبتهم • وقد ضمنا هذا الجدول خمسة عوامل تبين ارتباطها بالعود الى الاجرام وهى :

عدد الاطفال فى أسرة المجرم - الحالة الاقتصادية لأسرة المجرم أثناء طفولته - مهارة الوالد فى عمله - درجة ذكاء المجرم - سن المجرم عند بدء سلوكه المضاد للمجتمع •

وبناء على هذه الدراسة الاخيرة كونا أيضا عدة جداول للتنبؤ بسلوك الرجال المذنبين وفقا لأعمارهم ولنوع المعاملة العقابية أو الإصلاحية الخاضعين لها ، وقد اختلفت عوامل التنبؤ فى كل من هذه الجداول •

كذلك قاما بأعداد عدة جداول تنبؤية بعد دراستهما للخمسمائة امرأة جانحة • نبعد أن تكشفنا لهما أن هناك علاقة أكيدة بين عود النساء الجانحات وبين تكوينهن وماضيهن الاجتماعى ، قاما بحصر العوامل التى تتناول التاريخ الاسرى والشخصى للمرأة الجانحة ، وهى جميعها عوامل خاصة بالفترة السابقة على الايداع بالإصلاحية وبلغ عددها ١٥٣ عاملا ، اختارا منها ١٥ عاملا على أساس انها أكثر العوامل علاقة بسلوك المرأة فى الفترة التالية على الافراج عنها • وقد قيسست العلاقة هنا على أساس أكبر فرق نسبى موجود بين نسبة غير العائدات فى العينة - ٢٣ر٥٪ - وبين نسبة غير العائدات فى الفئات الفرعية لكل عامل • وقد اعتبرنا أن العامل الذى يصل أكبر فرق نسبى فيه الى ١٥٪ على الأقل له علاقة بالعود الى الاجرام •

وقد قاما باختيار خمسة من هذه العوامل وهى :

المرض العقلى - التأخر فى الدراسة - تأثير الجوار فى السنة السابقة على الايداع - الانتظام فى العمل - المسئوليات المالية •

وبناء على هذه العوامل قاما بوضع جدول للتنبؤ بسلوك النساء أثناء فترة الايداع • ثم وضعنا جدولا ثانيا أضافا فيه الى العوامل السابقة عاملا من العوامل التى تناولت فترة ايداع المرأة الجانحة

بالاصلاحية ، وهو نوع عملها أثناء ايداعها من حيث كونه حسنا أو متوسطا أو رديئا . والهدف من هذا الجدول تمكين هيئة البارول من اختيار النساء اللاتى يمكن الافراج عنهن وفقا لهذا النظام . ووضعنا جدولا ثالثا بغرض مساعدة هيئة البارول فى اختيار الاشخاص الذين يمكن الافراج عنهم دون حاجة الى تطبيق نظام البارول عليهم ، أو تطبيقه لفترة ، أو اقتراح عقوبة غير محددة المدة . ولتحقيق ذلك اضافا الى العوامل السابقة العامل الخاص بأوجه الترويح والاهتمامات أثناء فترة البارول .

أما الجدول الاخير الذى اعداه فكان بغرض مساعدة المحكمة عند اختيار نوع العقوبة التى تناسب المرأة العائدة التى سبق ايداعها . وقد اعتمدنا فى اعداد هذا الجدول على البيانات الخاصة بالفترة التالية على انتهاء اشراف البارول فاختارنا العوامل التالية :

تأثيرات الجوار - المسئوليات المالية - العلاقات الاسرية -
الاستقرار فى المسكن . (١)

أما عن الطريقة الرياضية التى استند اليها شلدون جلوك واليانور جلوك فى تكوين هذه الجداول جميعها فيمكن تلخيصها فى الخطوات التالية :

- ١ - اختيار خمسة - أو ستة - عوامل من بين أكثر العوامل تميزا بين العائدين وغير العائدين وروعى عند اختيار هذه العوامل عدم تداخلها مع عوامل أخرى ، كذلك سهولة جمع البيان الخاص بها .
- ٢ - قسم كل عامل من هذه العوامل الى فئاته الفرعية . ووضع أمام كل فئة فرعية نسبة العائدين بين الاشخاص المندرجين فى هذه الفئة .

1) Glueck, Sheldon and Eleanor, Five Hundred Delinquent Women., op. cit., p. 281-291.

٣ - حدد الحد الأدنى للمقياس بأخذ مجموع أقل نسب موجودة داخل فئات كل من هذه العوامل الخمسة ، وحدد الحد الأعلى للمقياس بأخذ مجموع أعلى نسب موجودة داخل فئات كل من هذه العوامل الخمس .

٤ - قسمت المسافة بين حدى المقياس الى مسافات متساوية الأبعاد .

٥ - أعطيت كل مفردة من مفردات العينة درجة كلية عبارة عن مجموع درجات الفئات - نسبة العائدين فى كل فئة - المندرجة تحت الخمسة عوامل والتي تنطبق على هذه المفردة .

٦ - وضع جدول يبين التوزيع النسبى لمفردات العينة وفقاً لدرجات المقياس ، وقد اعتبرت نسبة المفردات الواقعة داخل كل فئة من فئات المقياس بمثابة احتمال للعود .

٧ - عند التنبؤ بعود مجرم ما الى الاجرام ، فان الخطوة الاولى هى جمع بيانات عنه بالنسبة للعوامل الاساسية فى جدول التنبؤ ثم يعطى درجات بناء على الفئات المنطبقة عليه داخل كل عامل ، ومن مجموع هذه الدرجات يحدد مكانه على المقياس وبالتالي يحدد احتمال عوده الى الجريمة . (١)

والواقع أن أهم ما يميز طريقة جلوك فى التنبؤ بالعود عن طريقة بيرجس هو اقتصار طريقة جلوك على عدد محدد من العوامل - خمسة أو ستة عوامل - هى تلك التى تبين علاقتها بالعود مع اهتمامها بترجيح كل من هذه العوامل . بينما ضمن بيرجس جدول عوامل عديدة دون أن يعطيها أوزاناً تتناسب مع أهمية علاقتها بالعود الى الاجرام بل ساوى بينها جميعاً .

ومن الدراسات التي أجريت في مجال التنبؤ بالعود الى الاجرام الدراسة التي قام بها لويد أوهلن Ohlin فقد اختار عينة مكونة من ٤٩٤١ حالة مضى على الافراج عنهم خمس سنوات . أما العوامل التنبؤية فقد اختارها بناء على ما كشفت عنه الدراسات السابقة من نتائج . وقد قام أيضا بتقسيم كل عامل الى عدة فئات فرعية تتراوح ما بين فئتين وسبع فئات وحسبت نسبة العود بالنسبة لكل من هذه الفئات . وبمقارنة نسبة العود داخل كل فئة بالنسبة العامة للعود في العينة ، حددت الفئات التي يمكن اعتبار أن لها القدرة في المساعدة على التنبؤ بعود الشخص الى الاجرام والفئات التي لها القدرة في المساعدة على التنبؤ بأن الشخص سوف لا يعود ثانية الى ارتكاب الجريمة ، والفئات المحايدة أي التي لا يمكن بناء عليها التنبؤ بعود الشخص أو عدم عوده الى الجريمة . ويعطى الشخص درجات في صالحه - درجة عن كل فئة يندرج فيها تنبؤ عن احتمال عدم عوده الى الاجرام ، ودرجات ليست في صالحه - درجة عن كل فئة يندرج فيها تنبؤ عن احتمال عوده ، ويعطى درجة صفر بالنسبة للفئات المحايدة . وبحساب الفرق بين مجموعتي الدرجات يحدد وضعه في الجدول التنبؤي وبالتالي احتمال عوده الى الاجرام .

وقد وصل أوهلن بعد اجراء عدة اختبارات على أسلوبه هذا وحساب ثباته الى تكوين جدول التنبؤي ، وفيه يتراوح احتمال العود بين ٣٪ بالنسبة للأشخاص الذين يحصلون في النهاية على خمس الى عشر درجات في صالحهم ، وبين ٧٥٪ للأشخاص الذين يحصلون على خمس أو ست درجات في غير صالحهم .

وواضح أن أوهلن اتبع طريقة بيرجس بالنسبة لعدم ترجيحه للعوامل ، الا انه تأثر أيضا بجلوك في اقتصاره على عدد محدود من العوامل التنبؤية . ونشير هنا الى أنه أدخل ضمن هذه العوامل بعض سمات الشخصية ، وتشخيص الطبيب النفسي . (١)

ومن الدراسات الهامة التي اجريت في مجال التنبؤ بالعود دراسة روبرت شيدت Robert Schiedt التي قام بها في المانيا سنة ١٩٣٥ حيث فحص سجلات ٥٠٠ مجرماً من الذين أفرج عنهم من سجون بافاريا سنة ١٩٣١ ، وانتهى من تحليل بياناته الى أن المجرم الذي يتصف بأحد العوامل التالية يصل احتمال عوده الى الاجرام الى أعلى من ٤٩٪ وهي نسبة العود في العينة ، وهذه العوامل : الاثر السيئ للوراثة - اجرام الآباء - الظروف التربوية السيئة - عدم الانتظام في الدراسة - سوء السلوك بالمدرسة - ترك المدرسة في سن مبكره - عدم الانتظام في العمل - بدء النشاط الاجرامى قبل سن الثامنة عشرة - سبق الادانة أربع مرات على الاقل - قصر المدة بين الافراج والادانة ثانية - عدم اقتصار النشاط الاجرامى للمجرم على دائرة محكمه واحده - السيكوباتية - اعتياد السكر - سوء السلوك في السجن - الافراج عن المجرم قبل بلوغ سن ٣٦ سنة - سوء الظروف الاجتماعية والاسرية التي يعيش فيها المجرم بعد الافراج عنه .

وقد اعطى شيدت لكل شخص درجة في مقابل كل عامل يتوافر فيه ، وانتهى الى وضع المقياس التالي : الاشخاص الذين لديهم ثلاث درجات فقط أو أقل يمكن اصلاحهم ، الاشخاص الذين يحصلون على عشر درجات أو أكثر لا يمكن اصلاحهم . أما الاشخاص الواقعين بين هاتين الفئتين فان اصلاحهم يكون مشكوكا فيه .

وقد تعرضت هذه الدراسة لبعض أوجه النقد ، منها : تداخل العوامل ، واتساع مدى الفئة الاخيرة بالاضافة الى عدم ترجيح العوامل رغم اتضاح أن بعضها له علاقة قوية بالعود . ورغم هذا النقد فانه تبين من تطبيق هذا المقياس على عينة من مئتين من المجرمين أن نسبة الخطأ ١١٤٪ فقط بالنسبة للفئة الاولى و ٦١٪ فقط بالنسبة للفئة الثانية أى فئة غير القابلين للاصلاح . (١)

هذه هى بعض الدراسات الهامة التى أجريت فى مجال التنبؤ بالعود الى الاجرام ، وهى كائى محاولة علمية جديدة لم تثبت أقدامها فى الميدان العلمى بعد لقيت الكثير من المعارضة . وقد تركزت هذه المعارضة فى عدة نقاط كان أهمها أن جداول التنبؤ تغفل حقيقة تغير الظروف الاجتماعية والشخصية ، اذ تفترض أن نفس الظروف ونفس درجة أهميتها ستظل كما كانت عليه وقت تكوين هذه الجداول . كذلك فان جداول التنبؤ تغفل حقيقة أن السلوك الانسانى هو نتاج تفاعل دينامى لكثير من العوامل البيئية والذاتية المعقدة ، وتقتصر على قلة من هذه العوامل ولا تنظر اليها فى ارتباطها بالسلوك كوحدة دينامية . ومن أهم أوجه النقد التى وجهت أيضا الى جداول التنبؤ تغاضيها عن فردية كل حالة وعدم مماثلتها تماما للآخرى . وقد حاول بعض العلماء التغلب على أوجه النقد هذه من ذلك ما أدخله ولكنز Wilkins وأهلن Ohlin وغيرهما من أساليب التعديل المستمر لادوات التشخيص حتى تساير الظروف المتغيرة وتصبح أكثر دينامية وكفاية . كذلك اقترح البعض أساليب احصائية معينة لتحديد العلاقة بين عوامل التنبؤ بعضها ببعض وعلاقتها بالعود أيضا . (١)

هذا ولا يزال النقاش يثار حتى اليوم عن مدى أعمية جداول التنبؤ بالعود ، ومدى دقتها والاعتماد عليها . والواقع أنه عندما يصبح فى قدرة العقل البشرى التنبؤ بحوادث المستقبل بقدر كاف من الدقة فان الطريق يصبح ممهدا امامه للسيطرة على هذه الحوادث ، فهو يخطط للمستقبل بناء على معرفة احتمال وقوع أحداث معينة متى توافرت ظروف معينة ، وبهذا يمكن الاستعداد لمواجهة هذه الاحتمالات . فادا نظرنا الى جداول التنبؤ هذه وجدنا أن الهدف الرئيسى من تكوينها هو التنبؤ باحتمال عود المجرم الى ارتكاب الجريمة أو تكيفه مع المجتمع

1) Glueck, Sheldon, Prognosis of Recidivism, op., cit., 164-165.

وخضوعه لمعاييره ، وبالتالي فانها - متى سلمنا بأنها على درجة كافية من الدقة - تخدم ولا شك المجتمع وتخدم أجهزته القضائية والعقابية والاصلاحية . فهي تمكن القضاء من تفريد الحكم وفقا لما تشير اليه كل حالة ، كما تساعد الهيئات المتولية للتنفيذ في تفريد المعاملة ، وتضئ لها الطريق عندما تنظر في أمر الافراج قبل وفاء المدة ، أو في أمر الرعاية اللاحقة ومدى الاشراف الذي تستلزمه كل حالة .

فضلا عن هذا النفع العملي الذي تقدمه جداول التنبؤ هذه فان لها أيضا نفع علمي ، اذ ان من شأنها أن تثير البحث في مجال ايتيولوجية ظاهرة العود الى الاجرام . وهي اذ توجه الانتباه للعوامل التي توجد لدى العائدين ولا توجد لدى غيرهم تثير البحث وتوجهه نحو التعمق والاعتماد بهذه العوامل ، بدلا من تشتت الجهد في التعمق في دراسة عوامل علاقتها ضعيفة بالظاهرة أو ليست لها علاقة على الإطلاق . كذلك فانها تفتح مجالا لمناقشة اي العوامل يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ بالعود أكثر من غيرها . هل يمكن الاكتفاء بالعوامل الاجتماعية أم لابد من مراعاة العوامل الذاتية أيضا ؟ كذلك فانه يمكن بمقارنة الدراسات المختلفة في الدول المختلفة في مجال التنبؤ بالعود الى الاجرام ، معرفة العوامل التي يتوقف وجودها على الثقافة السائدة ، والعوامل التي ترتبط ارتباطا اساسيا بظاهرة العود رغم اختلاف الثقافات ، ورغم اختلاف اساليب المعاملة العقابية والاصلاحية .

الا أنه لكي يمكن لأدوات التنبؤ بالعود الى الاجرام أن تحقق الهدف الذي وضعت من أجله ، ولكي تنال احترامها في المجال العلمي لابد من ادخال التعديلات والتحسينات على أساليب جمع المادة التي على أساسها تبني هذه الجداول ، وكذلك على أساليب معالجتها ، مع ضرورة التحقق من صحة هذه الأدوات عن طريق تطبيقها على عينات أخرى .

كذلك فاننا اذا استعرضنا الجداول التى وضعت للتنبؤ بالعود الى الاجرام يتبين لنا وجود اختلاف فى العوامل الواردة فى كل جدول عن تلك الواردة فى الجداول الأخرى . ويرجع هذا الاختلاف فى جزء جوهري منه الى اختلاف مصادر جمع المادة ، وطبيعة المادة المتوفرة بناء على ذلك . فبينما نجد أن البعض يكتفى بما ورد فى السجلات الرسمية من بيانات ، نجد البعض الآخر يضيف اليها البيانات التى جمعها عن طريق الاستبار ، والبعض يستعين ايضا باجراء الاختبارات النفسية . ومما لا شك فيه أنه كلما تحسنت أساليب جمع المادة ومعالجتها والتحقق منها كلما زادت امكانية الاعتماد على هذه المادة . أما بالنسبة لاساليب معالجة المادة المجموعة فاننا نرى أنه نظرا لان جداول التنبؤ بالعود تعتمد أساسا على المنهج الاحصائى فان هناك حدا أدنى من المتطلبات الاحصائية ينبغى مراعاته عند تكوين هذه الجداول - فمثلا هناك المسألة الخاصة بحجم العينة وبتمثيلها للمجتمع وضرورة استخدام مجموعة ضابطة بجانب مجموعة العائدين . واستخدام اختبارات الدلالة الاحصائية عند مقارنة المجموعتين .

بقيت بعد هذا أهم مسألة وهى الخاصة باختبار صحة هذه الجداول - فمثلا هناك المسألة الخاصة بحجم العينة وبتمثيلها للمجتمع عينات أخرى غير تلك التى بنيت على أساسها حتى يمكن الحكم على مدى صلاحيتها .

وقد تنبه المؤتمر الدولى الثالث لعلم الاجرام الى أهمية موضوع التنبؤ بالعود الى الاجرام فأفرد له قسما من أقسامه الخمس الذى أوصى بضرورة التوسع فى الدراسات التنبؤية وادخال التحسينات عليها وتدعيمها . (١)

1) Summary of the Third International Congress on Criminology, pp. 222-223.

introduire certaines transformations et certains changements dans les moyens de recueillir les informations sur lesquelles sont basées les tables de Prédiction, dans la manière de les interpréter ainsi que dans les moyens de s'assurer des résultats obtenus.

Le 3em Congrès International de Criminologie s'est intéressé tout particulièrement au sujet de la prédiction du récidivisme. Une de ces principales recommandations fut d'entreprendre des études plus étendues et plus complètes sur la prédiction.

LA PREDICTION DU RECIDIVISME.

Nahed Saleh

Malgré l'accord des recherches entreprises sur la prédiction, sur le fait, que la présence d'un certain nombre de facteurs chez un criminel indique qu'il a une certaine tendance à recidiver, celles-ci ne sont pas d'accord quant à la nature des facteurs susceptibles de déclencher le crime.

Si les recherches américaines attachent beaucoup d'importance aux facteurs sociaux, les recherches européennes s'intéressent davantage aux facteurs individuels.

Néanmoins nous pouvons distinguer deux grands courants dans la recherche de la Prédiction.

1 — Le 1er courant consiste à déceler les facteurs criminogènes (prognose) d'après l'étude clinique du criminel.

2 — Le 2em courant est plutôt statique et se base sur les tables de prédiction.

Les études les plus reconnues dans la prédiction sont celles qui ont été entreprises par Sheldon et Eleanor Glueck; Ernest Burgess; ainsi que celles de Lloyd Ohlin et de Robert Schiedt.

Il est à remarquer que l'étude concernant la prédiction du récidivisme est notamment assez récente, elle a donné lieu à beaucoup de commentaires et critique, plusieurs recherches ont essayé d'y in-

الدورة الثانية من البرنامج التدريسي للسادة وكلاء النائب العام

(اكتوبر ١٩٦٦ - يناير ١٩٦٧)

يقوم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بتنظيم برنامج تدريبي لودلاء النائب العام يستمل عن دراسات فى العلوم الانسانية وكشف الجريمة بالوسائل العلمية والنظريات السياسية والاقتصادية . وتتضمن مواد الدراسة بصفة عامة الموضوعات التالية :

- الاشتراكية العلمية والتطبيق الاشتراكى .
- العقوبة والدفاع الاجتماعى .
- علم النفس الاجتماعى .
- الاساليب الحديثة فى التحقيق الجنائى .
- فلسفة التجريم والعقاب فى المجتمعات الاشتراكية .
- جرائم الاموال العامة وجرائم الاهمال .
- علم الاجرام .
- الطب الشرعى .
- الأدلة المادية .
- فحص المستندات .

الاحصاءات الجنائية

امكانياتها وحدودها

عبد الحليم محمود

الباحث المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

تحدد الاحصاءات الجنائية الدقيقة اتجاهات الجريمة وتذبذباتها (٧) * ، وتوضح توزيع الجرائم ونوعها ، وعدد المجرمين ونوعهم وبعض صفاتهم الأخرى ، والاجراءات المختلفة المتبعة ضدهم (٨) .

كما تعتمد البحوث المسحية التي تجرى لتقويم كفاية بعض النظم والاجراءات الجنائية ، الى حد كبير ، على بيانات الاحصاءات الجنائية . ويسترشد ببيانات الاحصاءات الجنائية فى الاغراض التطبيقية الوقائية ، مثل تخصيص قوة كافية من رجال الامن فى مكان أو زمان معين .

والاحصاءات الجنائية نوعان : عامة ، تنشر فى تقارير سنوية أو نصف سنوية - وخاصة ، تعد لفترات محددة او لجرائم معينة ، وتوضع تحت تصرف المسؤولين مسئولية مباشرة عن اجراءات اقامة العدالة الجنائية (٧) .

ويهمنا هنا تعرف امكانيات الاحصاءات الجنائية وحدودها . حتى لا نتطلب منها ما ليس من طبيعتها او ما ليس فى امكانها .

فالاحصاءات مثلا لا تبين « سبب » الظواهر التي تجمع بيانات عنها أو تعرضها ، ولا تقدم « تفسيراً » او تعليلاً مباشراً لها ، ولا تصف

* الرقم المشار اليه ، والارقام التالية ، يشير الى رقم المرجع فى قائمة المراجع .

علاجاً للمشكلات التي تعرض لها ، اذ ليس هذا من شأنها ، بل هو من شأن المتخصصين الذين يجرون دراسات متعمقة لتلك الظواهر .

ويكفي الاحصاءات ان تبث فينا وعياً بوجود مشكلاتنا وبحجم هذه المشكلات ، او ان تلقى الضوء على موضوعات ومشكلات تحتاج الى بحث أعمق لتفسيرها وعلاجها (٧) .

واذا كان للاحصاءات الجنائية فضل عدم التعويل على التخمين والمشاعر المبهمة في ادراك حالة الجرائم ونوعها واتجاهها وعددها - في بعض الاماكن وبعض الظروف ولدى بعض الاشخاص - وفي تقويم الجهود المنظمة لقمع أو علاج السلوك الاجرامي (١) ، فانه من الافضل ألا يوجد احصاء اطلاقاً عن ان تنشر ارقام وبيانات غير صحيحة أو خادعة مضللة (٧) ، اذ ليست مهمة الاحصاء - وخاصة اذا استعان بالآلات - ان يدفع باكداس الارقام الى جوف آلات لتخرجها صفوفاً وجداول توحى بالثقة فيها . اذ ينبغي ألا نقنع بمجرد الحصول على أرقام وصفوف وجداول ورسوم ، بل يلزمنا ان نتأكد من « صدق » تمثيل البيانات التي نحصل عليها لما ندعى انها تمثله ، ومن « ثبات » الطرق التي بها على هذه البيانات من المصادر المختلفة . كما ينبغي ان نعرف مواضع الخطأ التي لابد من الاحتراس من الوقوع فيها ، سواء في جمع البيانات أو في عرضها أو تحليلها أو تفسيرها .

١ - مصادر جمع البيانات الاحصائية الجنائية :

ليس من شك في ان عدداً كبيراً من الجرائم لا يكتشف ولا يعاقب عليه ، ومع هذا فنحن نحاول عن طريق الاحصاءات الجنائية الدقيقة التي نحصل عليها من سلطات الامن والقضاء ، ان نحيط علماً بأنواع من الجرائم ، والمجرمين ، نعتبرها خطيرة بحيث تستدعي التبليغ عنها او تتطلب يقظة رجال الامن والقضاء (٤) . وفيما يلي أهم مصادر جمع البيانات الاحصائية الجنائية والخصائص المميزة لهذه المصادر ، التي تؤثر في ثبات وصدق هذه البيانات .

أ - الشرطة :

للبيانات التي تجمع عن طريق الشرطة أهمية قصوى ، اذ ان رجال الشرطة هم عادة أول من يظهر على المسرح بعد ارتكاب الجريمة ، وهم أول من يستدعى ، وأول من يبحث ويتصل بالجاني والمجنى عليه ، ولهذا فان تأويلات رجال الشرطة او تحيزاتهم أو اهمالهم قد يكون له اكبر الأثر في المراحل التالية لاقامة العدالة (٣) . ولهذا كان الاهتمام كبيرا بالحصول على بيانات دقيقة من الشرطة .

فمن الشرطة نستطيع ان نحصل على بيانات عن الجرائم المبلغ عنها ، نوعها ، وطريقة ارتكابها ، ومكان ارتكابها ، وزمان ارتكابها ، والاشخاص المتهمين ، والتهم الموجهة لكل منهم ، والاشخاص المجنى عليهم .

ونستطيع ان نقدر مدى التضليل الذي يوقعنا فيه عدم الدقة في جمع البيانات من قبل الشرطة ، اذا عرفنا ان عدد الحالات المقبوض عليها ، والجرائم المعروفة للشرطة لا يعتمد فقط على عدد الجرائم التي ارتكبت بالفعل ، بل يعتمد كذلك على كفاية رجال الشرطة وعددهم ، وحنق رجال المباحث ، وعلى ما اذا كانوا يسألون عن كثرة الجرائم وحالات التشرد ، أم أنهم يحاولون اثبات نشاطهم بالقبض على أي متمهل في الطريق (٣) . بحيث انه قد يظن احيانا ان موجة من الاجرام قد اجتاحت مدينة ما ، أو بلدا ما ، في وقت معين ، بينما الامر في حقيقته لا يرجع الى زيادة في عدد الجرائم بقدر ما يرجع الى زيادة كفاية رجال الشرطة أو دقة تسجيلهم للجرائم .

وحالات القبض لا تدل على حالة الجريمة اذ انه قد يقبض على كثير من الابرياء ، بينما لا يقبض على كثير من المذنبين ، ثم ان بعض الناس مثل بعض الموظفين العموميين أو رجل الشرطة نفسه ، قد يتمتعون بحصانة غير رسمية من القبض عليهم . ثم ان نسبة كبيرة من المتهمين الذين يقبض عليهم لا يقدمون للمحاكمة أو لا يحكم بادانتهم (٤) .

ولا بد ان نضع فى حسابنا كل الاعتبارات السابقة عند تقرير درجة « صدق » البيانات التى تجمعها الشرطة .

ولما كانت الشرطة لا تعرف جريمة ما الا اذا قام أحد بتبليغها ، فان دقة بياناتها عن عدد ونوع الجرائم والمجرمين ترتبط ارتباطا كبيرا بدرجة التبليغ عن هذه الجرائم .

ذلك ان هناك جرائم لا يبلغ عنها :

أ - اما لان الجريمة مجهولة تماما او لم تكتشف بعد .

ب - او لان المجنى عليهم كانوا خارج المدينة او مسافرين ، او كان وقتهم من الضيق بحيث لا يسمح لهم بالتبليغ عن الحادث .

ج - أو لبساطة الاعتداء او المسروقات ، أو شعور المجنى عليه أن الشكوى غير مجدية ، أو لوقوع العدوان على بعض ذوى القربى الذين لا يبلغون عنه لاحساسهم القوى بالمهانة .

د - أو - ما يبدو سببا لعدم التبليغ عن كثير من الجرائم - خشية تأثر « مكانة » أو « شخصية » المجنى عليه بالتبليغ عن الجريمة ، كما فى حالة الجرائم الجنسية كالاعتصاب ، التى قد لا يبلغ عن حالات كثيرة منها ، لان المجنى عليه قد يعانى من الاعلان الذى يصاحب عقاب المعتصب اكثر مما يعانى من تحمل البلوى وسكوته عن التبليغ أو الشكوى ، وكذلك الحال فى الجرائم الخاصة بأخذ المال تحت ضغط التهديد بفضيحة .

كما يصعب التبليغ عن جرائم الكثير ممن يرتكبون نشاطا مخالفا للقانون دون التعرض لاضرارهم (٤) .

واذا كانت الشرطة لا تبلغ عن كل الجرائم ، فليس كل من يبلغون عن الجرائم تكون لديهم دوافع واحدة ، فقد تدفعهم الى التبليغ الشفقة أو مشاعر اخلاقية اعتدى عليها ، أو خسائر لهم أو لغيرهم - دون ان تمس هذه الخسائر مكانتهم أو مركزهم (٤) .

وتشير كثير من الدلائل الى ان بعض الجرائم يزيد التبليغ فيه عن البعض الآخر ، وقد أقام المكتب الاتحادي للمباحث (F. B. I.) بالولايات المتحدة الامريكية كل جهاز تسجيل الجريمة على أساس الاعتراف بهذا العامل .

وتقسم هناك التقارير الرسمية للجريمة كل الجرائم الى مجموعتين حسب افتراض ثباتها وملاءمتها لهذه التفرقة . ويوضع في القسم الاول جرائم :

القتل ، السرقة ، سرقة السيارات ، الاعتداءات في ظروف مشددة ، السطو ، السرقة بالاكراه ، وهى جرائم نادرا ما لا يبلغ المجنى عليه أو أصدقاؤه أو معارفة عنها بعد حدوثها .

وجرائم القسم الثانى هى التى لا تعرف نسبة ما يبلغ عنه منها الى ما وقع بالفعل ، وتشمل جرائم : النصب ، الاختيال ، سرقة الأمتعة ، التزوير والتزييف ، الاتجار بالدعارة ، الجرائم الجنسية الاخرى ، المخدرات ، حمل الاسلحة ، الانتحال ، انحراف السلوك ، التشرد ، مخالفات المرور ، القيادة أثناء السكر . الخ .

وتوضح المقارنة بين النوعين من الجرائم بعض الصعوبات التى تكمن فى محاولة تقدير النسبة الفعلية للجرائم على أساس الجرائم المبلغ عنها (٣) .

فكل جريمة من « القسم الاول » لها مجنى عليه ، ولكن هذا ليس صحيحا بالنسبة لأكثر جرائم القسم الثانى ، وبمعنى دقيق ، فان لاعب القمار ، ومتعاطى المخدرات ، والمشرّد ، والسكران ، وبعض أنواع الانحراف الجنسى ، يكون أصحابها هم الضحايا ، فقلما يفكر متعودوا الاتجار بالدعارة أنهم مجنى عليهم ، وبالإضافة الى هذا ، فان تقديم شكوى قد يكشف الشاكى للملاحظة غير مرغوب فيها (٣) .

يقلل ما سبق من ثقتنا في المجموع الكلى لبعض الجرائم المعروفة من قبل الشرطة ومدى دلالته على الجرائم التى ارتكبت بالفعل (٣) ، كما يبرر أهمية التفرقة بين نوعين من الجرائم :

* جرائم يبلغ عنها غالبا ، اذ ترجح طبيعتها وجود أقصى تعاون بين المجنى عليه أو بعض معارفة ، وبين الجهات القائمة على حفظ الامن وتحقيق العدالة والقانون (١) .

* وجرائم لا يبلغ عنها غالبا ، اذ لا ترجح طبيعتها مثل هذا التعاون .

وكثيرا ما نجد أفسسنا ، فى حالات السرقة التى تبلغ الى الشرطة ازاء صعوبة تحديد ما اذا كانت السرقة قد ارتكبت بالفعل أم لا ، فعند اختفاء سيارة أحد الاشخاص وتبليغه عن سرقتها ، فانه قد يكون قد نسي مكانها الذى ركنها فيه ، أو تكون السيارة قد نقلت لافساح الطريق ، أو يكون المبلغ يريد التهرب من بعض الغرامات او المخالفات (٧) .

ويبدو أن الشرطة عندنا تحاول التغلب على هذه الصعوبة بمحاولة تتبع وصف الحادث ، وبعدم اعتبار السيارة الضائعة مسروقة ، الا بعد مضي زمن معين على فقدانها . الا أن هذا لا يغير من طبيعة المشكلة التى تتبدى بوضوح أكثر فى حالة فقدان ماشية حيث لا يمكن تحديد ان كانت الماشية قد سرقت أم تاهت ، وفى هذه الحالة - كما فى حالة عدم ضبط الجاني والحكم بادانته بسرقة النقود أو الشيء المبلغ عنه - فان الشك هو القاعدة لا الاستثناء ، فقد يكون الشيء المبلغ عن سرقة قد نسي مكانه ، وكثيرا ما لا يبلغ عن العثور عليه ثانية (٧) .

كل هذا يؤكد أهمية الاحتراس من البلاغات غير الصحيحة عن بعض الجرائم ، كالسرقات ، وأهمية التفريق بين الجرائم التى ارتكبت بالفعل ، وبين تلك التى لم يتأكد ارتكابها .

ب - النيابة والمحاكم :

لما كانت صفة الاتهام ووصف الجريمة قد يطرأ عليهما تغيير أثناء التحقيق أو المحاكمة ، اذ قد تغير النيابة أو المحكمة من صفة الفعل الإجرامى ، فتقرر عدم وجود جريمة أو وجود جريمة مختلفة - قد يكون سببها ، مختلف عن سبب الأولى ، أو موضع شك (٣) ، لهذا يلزم تتبع حالات المجرمين بعد القبض عليهم ، لمعرفة كيفية التصرف معهم : هل أفرج عنهم من قبل الشرطة أو النيابة ، أم قدهوا للمحاكمة - الى محكمة الجنايات أو الأحداث ، وفى هذه الحالة بماذا قضت المحكمة - براءة أو ادانة مع ايقاف التنفيذ أو مراقبة أو غرامة أو الايداع بمؤسسة عقابية او اصلاحية .

على أن احصاءات المحاكم لا تتضمن الجرائم التى لم تبلغ للشرطة بالاضافة الى تلك التى لم يتم فيها قبض او اقامة دعوى ، الا أنه اذا كانت الجرائم المعروفة للشرطة أوسع مدى من الجرائم المعروفة للمحاكم (٨) ، الا أن احصاءات المحاكم لها دلالتها فى معرفة الاجراءات التى ترتبت على المحاكمة وعدد من أدينوا من المتهمين الذين قدموا للمحاكمة ، ونوع الاحكام التى صدرت ضدهم ، وعدد من أفرج عنهم ، ونوع هذا الافراج - براءة أو مراقبة او حكم مع ايقاف التنفيذ .

واذا كانت « الدعوى » هى الوحدة الاساسية فى احصاءات المحاكم ، فمن الضرورى أن تحدد أسس واضحة لعد هذه الوحدات ، فمثلا : هل تحسب دعوى ضد خمسة أشخاص على انها دعوى واحدة أم تحسب على انها خمس دعاوى ؟ وكذلك هل يتكرر عد الشخص الواحد فى ظروف مختلفة - أو فى نفس الظروف ، خمس مرات لكونه متهما فى خمس دعاوى ؟ ان من شأن وضوح الأسس التى يقوم عليها احصاء المحاكم ، التمييز بين أنواع من الدعاوى يكون متهما فيها شخص واحد ، وأنواع أخرى يكون متهما فيها أكثر من شخص ، وبين شخص واحد متهم فى أكثر من دعوى .

ج - المؤسسات العقابية والاصلاحية :

تمدنا احصاءات السجون ودور التربية ورعاية الاحداث بصورة دقيقة عن الاشخاص الذين صدرت ضدهم احكام لخطورة جرائمهم (٤) أو الذين استحقوا حماية المجتمع ورعايته وقاية لهم من التورط في سلوك جانح ، ونستطيع من هذه المؤسسات الحصول على بيانات او في ما نحصل عليه عن المجرمين والاحداث الذين لا يدخلونها فنستطيع منهم الحصول على بيانات شخصية واجتماعية دقيقة ، كما نستطيع الحصول على بعض البيانات عن سوابقهم والحوادث ذات الدلالة التي تحدث أثناء فترة حجزهم (١) . وكذلك يمكن الكشف من احصاءات المؤسسات العقابية والاصلاحية عن ميل كل نوع من المجرمين أو الاحداث الى العود الى أنواع السلوك التي أدت الى ايداعهم في هذه المؤسسات ، والى تقويم كل نوع من أنواع العقوبة والرعاية .

والى جانب البيانات الشخصية والاجتماعية عن المجرمين والاحداث الجانحين ، يمكن الحصول على احصاءات عن عدد النزلاء في فترة زمنية معينة - سنة أو نصف - وعدد من دخلوا هذه المؤسسات في تاريخ معين ، وعدد من خرجوا من هذه المؤسسات في تاريخ معين ، لانتهاؤ مددهم بافراج أو تعهد ، وعدد من التزموا ومن لم يلتزموا بهذا التعهد ومقارنتهم بالسنوات الماضية .

على أن احصاءات المؤسسات العقابية لا تعطى صورة دقيقة عن كل من حوكموا وثبتت ادانتهم لانها لا تتضمن بيانات عن الذين صدرت ضدهم أحكام مع ايقاف التنفيذ أو وضعوا تحت المراقبة ، او من وقعت عليهم غرامات (٤) .

٢ - أسس جمع بيانات الاحصاءات الجنائية :

تجمع البيانات الاحصائية الجنائية على أساس التعريفات والمفاهيم التي يقررها القانون الجنائي .

الا أنه كثيرا ما يتبع فى جمع هذه البيانات وتصنيفها من الأسس والمفاهيم ما يرى الخبراء أنه أقدر على تحقيق الدقة فى الحصول عليها أو تقويمها .

ومن هذه الأسس ما أشرنا اليه من التمييز بين جرائم يبلغ عنها غالبا ، وجرائم لا يبلغ عنها غالبا .

والتمييز بين : جرائم تأكد ارتكابها ، وجرائم لم يتأكد ارتكابها .

وهذا النوع من التقسيم والتصنيف للبيانات التى تجمع يساعد على معرفة حدود ودلالة البيانات عن كل نوع من الجرائم .

وكمثال لأسس تصنيف البيانات وبالتالى حساب عدد الجرائم والمجرمين .

ما يتبع فى الجمهورية العربية المتحدة من تقسيم البيانات عن القتل تقسيما يستوحى القانون الجنائى الى : ضرب أفضى الى موت ، وقتل مع سبق الاصرار ، وكذلك تصنيف السرقات الى : سرقة فى ظروف مشددة ، وسرقة فى ظروف مخففة ، وياحبذا لو أمكننا التمييز بين : سرقة تأكدت ، وسرقة لم تتأكد .

ومثال آخر تمثله القواعد التى يوصى بها المكتب الاتحادى للمباحث (F. B. I.) بالولايات المتحدة مكاتب الاحصاء الجنائى باتباعه فى جمع البيانات :

١ - اذا اتهم شخص فى أكثر من جريمة فى نفس الوقت فانه يعد شخصا واحدا متهما ، ويصنف بحسب الاتهام .

٢ - اذا ضبط شخص واتهم فى مناسبات متفرقة - أى أيام مختلفة - فى جرائم مختلفة ، فانه يعد فى كل مناسبة شخصا واحدا متهما .

٣ - اذا اتهم شخصان أو أكثر بارتكاب جريمة واحدة ، فان كل واحد منهم يعد شخصا متهما بذاته .

٤ - اذا قصر شخص فى الاستجابة لاستدعاء ، وبالتالى لم يقبض عليه ، فان هذه الحالة تعد اتهاما واحدا .

ويستخدم هذا المكتب الاتحادى للمباحث طريقتين لذكر أو لحساب الجرائم فى مقابل المجرمين :

الاولى : الجرائم ضد الاشخاص .

الثانية : الجرائم ضد الممتلكات .

والقاعدة العامة فيما يتعلق بالجرائم ضد الاشخاص (القتل ، الاغتصاب ، الاعتداءات فى ظروف مشددة) هى حساب جريمة واحدة لكل شخص ارتكبت ضده جريمة .

بعبارة أخرى ، فان عدد الجرائم المبلغ عنها والمسجلة ينبغى أن يكون مساويا لعدد الاشخاص المقتولين قتلا غير مشروع ، والمغتصبين ، والمحتال عليهم ، والجرحى والمعتدى عليهم ، بالاضافة الى عدد حالات الشروع فى القتل المسجلة كاعتداءات فى ظروف مشددة .

واذا أخذنا القتل كمثال ، فانه اذا قتل مجرم ثلاثة أشخاص ، فانه ينبغى أن تدون ثلاثة جرائم قتل ! ، ومن ناحية أخرى اذا قتل ثلاثة أشخاص شخصا واحدا فان هذه الحالة تسجل جريمة واحدة (٣) .

ويبدو انه لا توجد قاعدة ذهبية لعدد الجرائم والمجرمين ، بقدر ما يمكن أن توجد قواعد واضحة تمنع الخلط ، وتمكن من الادراك الواضح لاعداد الجرائم والمجرمين .

٣ - عرض وتحليل البيانات الاحصائية :

قد نلقى من العناية والجهد فى جمع البيانات الدقيقة ما نلقى ، ثم يضيع هذا العناية والجهد كله هباء اذا لم نستطع عرض هذه البيانات عرضا دقيقا يوضح دلالاتها ويبرز معالمها .

ولن نعرض هنا لطريقة عمل جداول أو رسوم بيانية للبيانات الإحصائية ، وإنما سنعرض لاستخدام الخطأ المضلل للبيانات الإحصائية والجنائية وبالتالي لهذه الجداول والرسوم والاشكال .
ومن الأخطاء المضللة في عرض بيانات الإحصاءات الجنائية :

أ - خطأ استخدام المجاميع الخام دون استخدام النسب :

فقد نقارن بين الجرائم في المدينة (أ) والمدينة (ب) فنقول أن عدد الجرائم في المدينة (ب) ضعف عددها في (أ) ، بينما قد يكون حقيقة الأمر أن العكس هو الصحيح ، وذلك إذا كان سكان المدينة (ب) أربعة أضعاف سكان المدينة (أ) .

لهذا فإن المجموع الكلي للجرائم لا يدل على مدى انتشار الجريمة إلا إذا تحول إلى معدلات أو نسب (Ratios, or Percerages) حدوث الجريمة إلى مجموع السكان .

وينطبق هذا المبدأ كذلك على التغيرات في حدوث الجريمة ، فالمدينة (ج) قد يكون عدد الجرائم فيها عام ١٩٦٠ ضعف ما كان عليه عام ١٩٢٠ - فإذا كان عدد سكانها قد تضاعف أثناء هذه الفترة ، فإن نسبة الجريمة في هذه المدينة ثابتة .

ب - الخطأ في استخدام المتوسطات :

قد لا تعبر ترجمة حواصل الجمع إلى متوسطات تعبيراً دقيقاً عن البيانات ، بل قد تؤدي إلى التضليل كما في حالة المجاميع الأصلية أو الأعداد الخام (٣) ، ذلك أن المتوسط الحسابي - الذي هو مجموع القيم مقسوماً على عددها - لا يتضمن أن كان أغلب القيم الملاحظة قريبة منه ، كما في حالة المنحنى المعتدل أم لا . ونفس الشيء بالنسبة للوسيط وهو القيمة التي يزيد عنها نصف القيم موضع الملاحظة وتزيد هي عن النصف الآخر - إذ قد يكون الفرق بين أصغر القيم وأكبرها عظيماً . لهذا فإن معرفة درجة التشتت Dispersion عن طريق حساب

الانحراف المعياري (*) الذى يدل على انحراف القيم موضع الملاحظة عن المتوسط ، وفى حالة المقارنة بين وحدات مختلفة يمكن استخدام معامل الاختلاف (÷) وهو عبارة عن نسبة معامل التشتت الى المتوسط الحسابى - مما يؤدى الى دقة الصورة المستمدة من البيانات الاحصائية .

هذا بالاضافة الى ضرورة استخدام طرق اختبار دلالة المتوسطات .

ج - الخطأ فى استخدام النسب الاجمالية :

قد تستخدم النسب الاجمالية للجرائم (أى نسبتها الى المجموع الكلى للسكان) فى المقارنة بين بلدين ، فيتضح أن أحدهما أعلى من الآخر فى النسبة الاجمالية للجرائم ، بينما لو بحثنا فى تفاصيل الجرائم وأنواعها فقد نجد ان هذا البلد الآخر به نسبة أكبر من الاول فى بعض الجرائم . وكذلك قد يتفق بلدان فى المجموع الكلى للجرائم ، بينما يختلفان اختلافا كبيرا فى نوع الجرائم فى كل منهما على حدة (١) .

ومن هنا لا يحسن التحدث عن « حركة اجرام بشكل عام ، بل الاوفق ان نتحدث عن اتجاهات من الزيادة والنقصان فى انواع مختلفة من الجرائم ، فى الاماكن المختلفة فى البلد الواحد .

ففى مجتمع متطور مثل مجتمعنا تختفى بعض أنواع الجرائم من الأماكن التى تصبح أكثر تقدما ، الا أنه فى نفس الوقت تظهر أنواع جديدة من الجرائم (٩) ومن شأن التحدث عن « حركة اجرام » بشكل عام أن يطمس معالم هذا التمايز فى انواع الجرائم الذى يشير الى دلالات اجتماعية هامة .

هذا ومن المهم اختبار الدلالة الاحصائية للنسب لان الانطباعات التى توحى بها النسب لاول وهلة كثيرا ما تكون غير دقيقة .

* وهو عبارة عن الجذر التربيعى لمجموع مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابى (١٠) .

$$\div \text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط الحسابي}} \times 100$$

٤ - تفسير البيانات الإحصائية الجنائية :

قد تكون الدراسة الإحصائية التي تعرض ما جمع من بيانات موضع تفسير خاطيء .

ذلك أن مجرد عرض البيانات في صورة رقمية مع ضمان دقة هذه البيانات ، لا يبرر الاعتماد عليها لكي تفسر نفسها أو تؤكد فروضا قد تكون في ظاهرها « واضحة بذاتها » .

اذ أن الإحصاء الدقيق إنما هو تقرير بأن بعض الوقائع القابلة للقياس قد حدثت ، أو ترتبط فيما بينها (*) ، ولا يتضمن هذا تفسيراً لـ « كيف How » ، أو « لماذا Why » حدثت هذه الوقائع . والاستدلال المباشر من « ما هو What » على « كيف » أو « لماذا » إنما هو قفزة غير جائزة ، من المعروف الى غير المعروف (٣) .

ويكفي الإحصاء ، كما قلنا في البداية ، أن يثبت فينا وعينا صادقا بوجود مشكلاتنا وبحجم هذه المشكلات ، بحيث يلقي الضوء على موضوعات ومشكلات تحتاج الى بحث أعمق يضطلع به المشتغلون بالعلوم الجنائية والاجتماعية والنفسية .

* مع ملاحظة ان الارتباط بين عاملين لا يدل في ذاته على ان أحدهما سببا للآخر ، اذ قد يصدر الاثنان عن عامل أعمق وأعم (٥) .

THE CRIMINAL STATISTICS ITS NATURE AND LIMITATIONS.

Abdel Halim Mahmoud

The criminal statistics obtained from the Police, the Criminal courts, and the Correctonal Institutions, indicate if they are reliable and valid, The volume of the crime, its Kinds, trends and its distributions, but these criminal statistics can't reveal the causes of the crimes.

The criminal statistics indicate that some measurable criminal facts had occurred, but they can not explain : How or why these facts had occurred, because this explanation need intensive criminal, social and psychological studies.

There are common errors in reporting, the criminal statistics in :-

- A) Using Raw sums without percentages.
- B) Using means without indicating the degree of dispersion and without revealing the significance of the difference between the means.
- C) Using percentages without revealing their significance.
- D) Using the total percentages of Crimes, in comparing the Crimes in two areas, without indication for the different *kinds* of Crimes in each *one*.

المراجع

REFERENCES.

- 1 — Criminal statistics in the United States 1960, *J. of Criminal Law, Criminology and Police science*, V. 51, No. 1, May — June 1960.
- 2 — Frankel, Emil, *statistics of crime* in *Encyclopidia of criminology*, New York, philosophycal library, 1949 PP. —
- 3 — Korn, Richard, R. and Loyd W. corkle; *Criminology and Penology*, Holt, N.Y. 1959. e
- 4 — Mable, Elliot, *Crime in Modern Society*, New York, Harper and Broth, 1952.
- 5 — Stephan, Hurwitz, *criminology*, London, Copenfagen, 1952.
- 6 — United States government Printing office, *Report on Statistics*, National Conference on Prediction Presiction and Control of JJuvenile Delinquency, Washington, 1947.
- 7 — Warner, Samm Bass, *Crime and Criminological Statistics in Boston*; Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1934.
- 8 — Wood, Evans, and Waite, John Barker. *Crime and its treatment*, New York, American Book Co., 1941.

٩ - حسن كاشف ، عبد الحليم محمود : عرض نقدي لتقرير الأمن العام لسنة ١٩٦٠ ، بحث غير منشور قدم للجنة دراسة النظم الاحصائية الجنائية ، بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، عام ١٩٦٢ .

١٠ - د . السيد خيرى : الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٦ .

البرنامج التدريبي العام للكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية

يقوم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بتنظيم برامج تدريبية الهدف منها تكوين جيل جديد من الدراسين الصالحين للعمل في مجال البحوث الجنائية والكشف عن الجريمة ، ولذلك أنشأ البرنامج التدريبي العام في الكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية بحيث يلتحق به كل من خريجي كليات الشرطة أو الحقوق أو الطب أو العلوم أو الصيدلة من الموظفين في الجهات التي تعمل في الكشف عن الجريمة كوزارة العدل والداخلية ، وتتضمن مواد البرنامج التدريبي العام على ما يأتي :

- الطب الشرعي .
- علم الاجرام .
- الأدلة المادية .
- الفحص المعمل .
- قاعات بحث .

اسهام علم الاجتماع فى فهم السلوك المنحرف

مارتسال كلينارد *

أستاذ علم الاجتماع بجامعة ويسكنسن

عرض وتعليق

السيد محمد الحسينى

باحث مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمه

هذا مقال أراد به كاتبه أن يكون عرضا شاملا وموجزا للنتائج التى أسفرت عنها مجموعة من البحوث السوسولوجية فى ميدان السلوك المنحرف ، فقد حاول علماء الاجتماع الافادة من عملهم فى حل عديد من المشكلات الاجتماعية المختلفة ، كالأجرام وجناح الأحداث والأمراض العقلية وإدمان الخمر والمخدرات والانتحار . ولم تقف جهودهم عند هذا الحد ، بل أسهم عدد منهم فى البحوث المختلفة التى تجريها المؤسسات العقابية والمستشفيات العقلية والمراكز المعنية بمعالجة مدمنى الخمر . ولا شك أن النظرية السوسولوجية قد أفادت كثيرا من هذه البحوث التطبيقية ، وتبدو هذه الافادة واضحة جلية من خلال النظريات والمفاهيم السوسولوجية التى خلصت اليها هذه البحوث . ويرى الكاتب أن من أهم هذه المفاهيم : علاقة السلوك المنحرف بالمعايير الاجتماعية والثقافات الفرعية والجماعات الاجتماعية والبناء الطبقي ونظرية الدور والتصورات الذاتية والحضرية .

* MARSHAL B. CLINARD : «Contributions of Sociology to Understanding Deviant Behaviour,» The British Journal of criminology, (July, 1962), Vol. 3, pp. 110-129.

المعايير الاجتماعية

يهتم علماء الاجتماع اهتماما خاصا بتحديد المعايير Norms السائدة في المجتمع ، وهم في ذلك يرون أن الخروج على هذه المعايير مما يلقي دائما معارضة المجتمع ، وإن اختلفت صور هذه المعارضة بين المجتمعات . وبهذا المعنى نجد السلوك المنحرف يتألف من الانتهاك الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام . ويترتب على ذلك أن المعايير التي تحدد السلوك المنحرف ليست هي بالضرورة نفسها في الثقافات المختلفة ، كما أنها ليست ذاتها في ثقافته معينه خلال فترة معينه من الزمن . فالجنسية المثلية والبغاء والسكر لا تشكل اليوم في بعض المجتمعات سلوكا منحرفا .

وقد بدأ علماء الاجتماع يتشككون في بعض الاصطلاحات الفضفاضة مثل « سوء التكيف الاجتماعي » و « اللا اجتماعية » و « الاضطراب العقلي » و « الانحراف الجنسي » ، ويبدو ذلك واضحا في اعتقادهم بأن التعريف الاجرائي لمعايير الجناح قد أصبح أكثر فائدة - من الناحية العلمية - من مجرد حصر الصور اللا نهاية لهذه المعايير . فتعريف الافراط في شرب الخمر والادمان عليها يتضمن الانحراف عن معايير تناول الشائع لها داخل ثقافة معينة ، وكذلك مدى اعتماد حياة الفرد عليها . ولا شك أن مثل هذا التعريف يشمل مقدار الخمر التي يستهلكها الفرد ، والهدف من تناولها ، وأخيرا مدى عجزه عن أن يمنع نفسه عن الاسراف فيها .

الثقافات الفرعية والجماعات الاجتماعية

يشير اصطلاح الثقافة Culture الى المستويات المعيارية في السلوك . ومن هنا يهتم عالم الاجتماع بدراسة العلاقة بين المعايير والقيم المتصارعة داخل الثقافة العامة والثقافات الفرعية من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى . أما اصطلاح الجماعة الاجتماعية فيشير الى التفاعل والعلاقات بين الافراد .

وتتألف المجتمعات الكبيرة من عدد متباين من الثقافات الفرعية والجماعات الاجتماعية ، لكل منها - عادة - مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها ، وهي لا تكتفى بتحديد السلوك السوى ، ولكنها بالإضافة الى ذلك ترسم أهداف الحياة ذاتها . والثقافات الفرعية كالثقافات العامة ، تلقن الشخص ما يجب عليه أن يفعله ، وما يمكن أن يقوم به ، وما يتحتم انجازه ، وما لا يجب القيام به .

وقد ذهب كوهن Cohen الى أن الثقافات الفرعية تظهر عادة وتنمو في المجتمع الذي يتميز بدرجة عالية من التباين ، وذلك حينما يتفاعل عدد من الاشخاص لديهم مشكلات متماثلة . كذلك كشفت البحوث السوسيولوجية عن وجود فروق واختلافات واضحة في الأبنية المعيارية للثقافات الفرعية التي تتضمن أشخاصا ينتمون الى جماعات عمر مختلفة ، وطبقات اجتماعية ومهن متباينة ، وجماعات دينية وعنصرية عديدة ، وأحياء ومناطق متفرقة وغير متماثلة . وبالإضافة الى ذلك يمكننا أن نجد ثقافات فرعية بين عصابات المراهقين والبغايا ومدمني الخمور والمخدرات والمصابين بالجنسية المثلية والمجرمين المحترفين . فالمجتمع الحديث يتألف في الواقع من أنساق متصارعة داخل ثقافات فرعية منظمه ، يشهد على ذلك ثقافات تلك العصابات الجانحة التي تتضمن فسادا قد يكون على درجة عالية من التنظيم ، وهذا ما أشار اليه هوايت Whyte في دراسته التي أجراها على « مجتمع الناصية Street Corner Society » . وقد ذهب عدد من علماء الاجتماع الى أن الثقافات الفرعية المتعددة المختلفة ، يمكن أن تسهم من خلال تعددها واختلافها في وحدة وتكامل المجتمع أكثر من اسهامها في انحلاله وضعفه .

البناء الطبقي

ليس هناك اختلافات في السلوك أعظم من تلك التي نلاحظها بين الطبقات الاجتماعية ، تلك التي تقوم على أساس المهنة والدخل ومحل

الاقامة وأسلوب الحياة • ولقد كشفت الدراسات التي أجريت في موضوع البناء الطبقي عن أهمية الدور الذي تلعبه التوجيهات القيمية وأساليب الحياة الاسرية في أسلوب حياة الطبقة •

وقد أشار كنزى Kinsey وآخرون الى وجود فروق طبقية واضحة في السلوك الجنسي ، بل في طبيعة العلاقة الجنسية ذاتها ، كما خلصت الدراسات التي أجراها جريرين Green ودافيز Davis وآخرون الى أن أساليب تربية الطفل في الاسرة تختلف في الطبقات الدنيا والوسطى •

ولا شك أن كثيرا من هذه البحوث قد أسهم بطريق مباشر أو غير مباشر في فهم السلوك المنحرف ، فقد كشفت عن وجود فروق ذات دلالة في طبيعة ونسبة الصور المختلفة من السلوك المنحرف وفقا للطبقة الاجتماعية •

ولقد قدم لنا مرتون Merton تعد بلا لمفهوم الانومي (١) Anomie عند دور كايم Durkheim ، ليفسر لنا كل ضروب السلوك المنحرف على ضوء البناء الطبقي • ومؤدى هذا التعديل أن الصور المختلفة من السلوك المنحرف تنجم عن التفاوت في تحقيق الاهداف بالوسائل الشرعية • كذلك هناك عدد من الدراسات السوسيولوجية أشارت الى ارتفاع معدلات جناح الاحداث في الطبقات الدنيا • فقد ذكر كلوارد Cloward وأوهلين Ohlin أن الجناح ينشأ من التفاوت بين ما يرغبه شباب الطبقة الدنيا وما هو في متناول أيديهم ، فعندما يرغبون في تحقيق أهداف معينة كالنجاح الاقتصادي والتعليمي ، فانهم يواجهون بالموانع التي تحدد الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الاهداف ، فاذا لم

١ - وقد هذا الاصطلاح الى التراث السوسيولوجي الامريكى من كتابات اميل دوركايم ، ويشير الى النقص في المعايير التي توجه سلوك أفراد المجتمع ، انظر في ذلك :
SUTHERLAND, E : White Collar Crime, New York : The Dryden Press, 1949, p. 253.

يستطيعوا أن يعيدوا النظر في أهدافهم أو يتواضعوا فيهما ، فانهم يصابون بالاحباط ، بل وقد يؤدي ذلك الى جنوحهم اذا لم تكن المعايير الاجتماعية ممكنة وفي متناول أيديهم . ويرى كوهن Cohen أن سلوك العصابة الجانحة نتاج لحلول الجماعة لمشكلات المكانة والحاجات والاحباطات التي يواجهها عادة الشباب الامريكى الذى ينتمى الى الطبقة الدنيا ، فكل جرائم العنف - تقريبا - يرتكبها عادة الراشدون فى هذه الطبقة . وتكشف عن نفسها من خلال مدرسى الطبقة الوسطى والاختصاصيين الاجتماعيين وآخرين . كما ذهب ميلر Miller الى أبعد من ذلك ، حيث يرى أن العصابة الجانحة نتاج للمعايير التي تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا . ومعدلات الجرائم عموما عالية فى المناطق التي تسكنها الطبقة الدنيا ، فكل جرائم العنف تقريبا - يرتكبها عادة الراشدون فى هذه الطبقة . ويمكن أن تقدم لنا طبيعة الثقافة الفرعية للطبقة الدنيا وكذلك الحياة الاسرية تفسيراً لاقدام أفرادها على هذه الجرائم .

ولقد كشفت الدراسات السوسولوجية عن وجود صور عديدة من انتهاك القانون يقوم بها أشخاص ينتمون الى الطبقتين العليا والوسطى كالسياسيين ورجال الاعمال والاطباء والمحامين ، كما خلصت هذه الدراسات الى أن النظريات العامة التي تربط بين الجريمة والفقر والسكنى السيئة والذكاء المنخفض ، قد أضحت تتميز بدرجة ضئيلة من الصدق .

ويمكن القول انه ليس هناك ميدان برزت فيه الفروق الطبقيّة أكثر من ميدان الاضطراب العقلي ، وهذا ما أكدته الدراسة الشهيرة التي أجراها فارس Faris ودينهام Dunham على المستشفيات العامة والخاصة للمرضى العقليين بشيكاغو .

كما أجرى هو لنجشيد Hollingshead وردلش Redlich دراسة حديثة ، كشفت عن وجود فروق ملحوظة فى معدلات وطبيعة العصاب

والذهان وفقا للطبقة الاجتماعية . وقد اتضح كذلك أن معدلات الانتحار ترتبط بالمهنة والطبقة الاجتماعية ، وهذا ما أشارت اليه دراسات عديدة كدراسة سانسبوري Sainsbury التي كشفت عن معدلات الانتحار في لندن .

نظرية الدور والتصور الذاتى

ينمو السلوك المنحرف - كأي ضرب من ضروب السلوك - من خلال عملية التفاعل الاجتماعى والاتصال بالآخرين . وتتطلب الدراسة المتعمقة للسلوك المنحرف الاستعانة بعدد من الادوات النظرية الهامة ، نذكر منها الادوار الاجتماعية التى يلعبها أو يتخذها الفرد . ويقصد بالانشطة التى يقوم بها الفرد ، القيام بسلسلة من الادوار وضروب من السلوك يتعلمها ويكتسبها من الجماعات التى ينتمى اليها .

ويمكن القول ان التنوع والتعدد فى الادوار الاجتماعية الناتج عن تنوع وتعدد الثقافات الفرعية عامل أساسى فى تحديد الصور المختلفة من الانحرافات الاجتماعية فى المجتمع . فالسلوك الجانح أو الاجرامى يتضمن القيام بأدوار معينة ، بل وقد تبلغ الادوار - فى المجتمع الحضرى الحديث - درجة معينة من التعدد والتعقيد تتطلب معها الحاجة الملحة للتنسيق فيما بينها ، ولهذا قد تفشل استجابات الاشخاص لمواقف معينة فى الامتثال لما يتوقعونه . كذلك قد نلاحظ اختلافا بينا فى تقييم الفرد لدوره وتقييم الآخرين له ، ولهذا كان صراع الدور من المسائل الهامة اذا ما أردنا تحليل الاضطرابات العقلية ومشكلات المسنين خاصة .

أما التصور الذاتى Self-conception فهو من أساسيات التحليل السوسىولوجى والنفس الاجتماعى للدوار . والتصور الذاتى هو الصورة التى فى أذهاننا عن « الذات » ، تلك التى نحاول أن نرفع من شأنها أو ندافع عنها .

ويبدو أنه ليس للتصور الذاتى - سواء بالنسبة للمنحرفين أو غير المنحرفين - وجود ثابت محدد كنتاج للخبرات الأسرية ، فمن

الممكن أن يتغير ويتعدل خلال الزمن • فالتصور الذاتى عند المصاب بالمرض العقلى أو مدمن الخمر ليس فقط نتاجا لردود أفعال الأب والأم ، بل كذلك الزوجة والزوج ومكان العمل والجيران والاقارب والاصدقاء •

كما أن التصور الذاتى عند بعض المنحرفين قد يكون وليد الثقافات الفرعية التى ينتمون اليها • وقد لوحظ أن تشخيص الفرد على أنه « جناح » أو « مجرم » أو « عصابى » أو « ذهانى » ، مثل هذا التشخيص قد يؤدى الى نتائج خطيرة يمكن أن تؤثر على التصور الذاتى • كما لوحظ أن بعض الانحرافات البسيطة - نسبيا - (كصور معينة من الجناح) قد تزداد حدتها من خلال عملية التشخيص •

صور السلوك الاجرامى

حاول علماء الاجتماع المعنيون بدراسة السلوك المنحرف تقديم تصنيفات للسلوك المنحرف أكثر دقة من تلك الفئات الشاملة التى قسمته الى جناح واجرام ومرض عقلى وادمان خمر ومخدرات • ولقد برز تصنيف المنحرفين - عموما - نتيجة للاهتمام بدراسة الاعراض المرضية للسلوك ، ومن ثم ارتبطت هذه التصنيفات بالادوار الاجتماعية والتصور الذاتى ومعايير المجرمين وعدد الجرائم وسمات الشخصية • ويمكننا التمييز بين تصنيفين أساسيين هما : الفرد والنشاط الاجرامى الذى يقوم به • والى جانب ذلك هناك تصنيفات فرعية أكثر تخصصا كالمجرم المجنون والمجرم بالصدفة والمجرم المعتاد والمجرم المحترف •

وعلى الرغم من ضالة الجهود التى بذلت حتى الآن فى هذا الصدد ، الا أن التمييز بين أنماط الجانحين والجرائم التى يرتكبونها قد أصبح شيئا هاما تمليه عدد من الاعتبارات العملية • فالجناح الذى يرتكب جريمة جنسية يختلف عن ذلك الذى يشارك فى سرقة السيارات

وقد استخدم ريس Reiss - وهو أحد علماء الاجتماع - ٧٣٦ سجلا سيكاتريا ، حيث ربط بينها وبين مجموعة من الارتباطات الاجتماعية ، وقد مكنه ذلك من تصنيف المجرمين الى ثلاثة أنماط .

وهناك فرق شاسع بين التصنيف الذى يقوم على ضوء أفساق السلوك والتصنيفات السيكاترية التى تركز على طبيعة سمات الشخصية والتكيف الشخصى . ويمكن هذا الفارق فى أن الاخيرة تفشل - غالبا - فى التمييز بين المجرم الحقيقى وغير الحقيقى أو المجرم وغير المجرم ، وقد يكون ذلك راجعا الى أنه ليست هناك حتى الآن مجموعة ثابتة من سمات الشخصية تستطيع أن تحدد لنا بدقة خصائص الجانحين أو المجرمين . ولقد أدى اشتراك علماء الاجتماع مع علماء الطب العقلى فى بحوث معينة الى الوصول الى تصنيف للاضطرابات العقلية على ضوء أنماط العلاقات الشخصية . كما صنف علماء الاجتماع الانتحار الى أنماط مختلفة . ولا شك أن البحوث المتعمقة التى أجراها علماء الاجتماع فى ميدان تكيف المسنين قد مكنتنا من تصنيف الادوار ومشكلات المكانة التى يعانون منها .

وتستطيع الخدمة الاجتماعية أن تفيد فائدة محققة فى تطبيقاتها العملية من تصنيف المنحرفين . فالأخصائى الاجتماعى أو أى ممارس آخر - يستطيع أن يقدم للمنحرفين ضروبا من العلاج ، وهو يستمد العلاج من هذا التصنيف ، لا من اطار مرجعى جامد . وعلى هذا الاساس يمكن لكل من الأخصائى الاجتماعى وطبيب الامراض العقلية والمتخصص فى علم النفس الاكلينيكى أن يقدم تشخيصا وعلاجا لكل حالة على حده ، وذلك حينما تتوفر لديه اجراءات علاجية عديدة يمكن تطبيقها .

الحضرية Urbanism

هى أسلوب فى الحياة يصاحبه عادة مجموعة من الخصائص ، كالفردية ، والتغير الثقافى السريع ، والمادية

المفرطة ، والصراع الثقافى ، والضعف المستمر فى الاتصال المباشر الوثيق ، والانهيـار فى وسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية . وقد ترتبط هذه السمات بالتحضر Urbanisation والذى قد ينتج عن تركـز السكان وتوطن الصناعة . والحضرية لا ترتبط دائما بالتحضر ، على الرغم من أن هناك مناطق ريفية تتوفر فيها كثيرا من سمات الحضرية . وعلى العكس من ذلك قد نجد مناطق تحيطها مدن كبرى ، ولكنها لا تمثل فى الواقع سوى عددا ضئيلا من هذه السمات ، كما أن المدن فى حد ذاتها قد تتباين فى درجة توفر السمات الحضرية فيها .

ولقد أدت الحضرية الى التحول فى العلاقات الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم . فهناك مثلا شخصين من كل ثلاثة أمريكيين ، وأربعة أشخاص من كل خمسة فى بريطانيا يعيشون فى مناطق حضرية ، وقد تكون هذه المناطق كبيرة الحجم جدا ، مما جعل من المجتمع الحضرى الصناعى مسرحا لتضخم وزيادة عدد المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها الجنس البشرى .

ولقد أصبحت المرأة الحضرية تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتى ، مطالبه بتحقيق مزيد من المساواة بالرجل ، كما أنها أضحت غير قانعة بالادوار التقليدية للأسرة ، حتى ذهب بعض علماء الاجتماع الى أن هذه الظروف لم تغير فقط من طبيعة الحياة الاسرية ذاتها ، بل أدت الى ارتفاع معدلات الطلاق فى المناطق الحضرية . كما ذهب آخرون الى أن الظروف الحضرية قد سببت للمسنين المعاناة من الهامشية والاعتراب . فقد أشارت بحوث سوسيولوجية عديدة الى أن المسنين يغفدون عادة مكاناتهم وأدوارهم ، تلك التى كانت تحقق لهم الشعور بالهبة ، وأن الاحساس بعدم الرضاء الذى يعانون منه قد ينشأ عن الصراع بين توقعات الادوار التى يقومون بها ومدى الانجازات التى يمكن أن تحققها هذه الادوار .

ويمكن القول ان الحياة الحضرية قد حطمت كثيرا من النسق العائلي التقليدى ، بل و خلقت جماعات جديدة تركز على أسس عديدة كالعمر والمهنة والتعليم ، كما أنها ساعدت على نمو ثقافات المراهقين الفرعية ، تلك التى غالبا ما تختلف عن ثقافات الاسرة والمدرسة . ومن خلال الآثار التى نجمت عن الحضرية يمكننا أن نجد تفسيراً مقنعاً للجناح المعاصر الذى نلاحظه بين الشباب .

ولقد كشفت الدراسات المعنية بتأثير الحراك المكاني على السلوك المنحرف عن احدى المشكلات التى يعانى منها المجتمع الحضرى . فقد أشارت الى أن العامل الأمريكى يميل الى تغيير محل اقامته ثمان مرات خلال حياته ، وأن هناك اثنين من كل ثلاثة أمريكيين يهجرون تماما المجتمع الذى نشأوا فيه . ولا شك أن الحراك المكاني - حتى ولو كان داخل المجتمع - يتضمن غالبا فقدان الاقارب والجيران ، ومن ثم يواجه الاطفال والراشدون معايير وأدوار اجتماعية جديدة ، وهنا يتحتم عليهم التوفيق بينها وبين تلك ألفوها من قبل .

ويبدو أن الذين يحققون حراكا مكانيا يواجهون صعوبات ومشكلات عديدة ، فقد كشفت دراسة أجريت على المتقدمين للمستشفيات العقلية بولاية نيويورك ، عن أن معدلات الإصابة بالامراض العقلية كانت أعلى عند المهاجرين من غير المهاجرين ، كما لوحظ أن المعدلات كانت عالية بالنسبة لكل من الذهانيين والفصامين والمصابين بالهوس الاكتبائى Manic-depressive disorders هذا وقد أشارت الدراسات التى أجريت على صور عديدة من السلوك المنحرف ، الى أن هناك آثارا اجتماعية ملحوظة لعملية التحضر والحضرية . فقد اتضح - مثلا - أن معدلات الجناح ونسبة الجرائم ترتبط مباشرة بدرجة التحضر فى المجتمع .

استخلاصات

ظل علماء الاجتماع - حتى وقت قريب جدا - يهتمون فقط بالتدريس واجراء البحوث ، ومن ثم لا يمكن القول بأنهم ممارسون Practitioners . ولكن هذا لا يعنى أن عددا منهم لم يتجه الى العمل التطبيقي . وعلى الرغم من ذلك يمكن القول ان علماء الاجتماع - ككل - لم ينافسوا منافسة ملحوظة أولئك الذين يعملون فى الميادين التطبيقية كالخدمة الاجتماعية والطب العقلي وعلم النفس الاكلينيكي ، بل انحصر دورهم فى تقديم نتائج بحوثهم ودراساتهم الى المتخصصين الذين يمكنهم الافادة منها . ولا شك أن معرفتنا بالسلوك الانسانى قد تقدمت الآن تقدما ملحوظا ، ومن ثم يتحتم على الممارسين أن يهذبوا ويكيفوا دائما من برامجهم العملية طالما أن هذه المعرفة فى متناول أيديهم .

وليس فى متناول أيدينا الآن سوى تدليلا ضعيفا على أن الاخصائين الاجتماعيين والمتخصصين فى علم النفس الاكلينيكي وأطباء الامراض العقلية يستخدمون الاطر المرجعية لعلم الاجتماع أو النتائج التى أسفرت عنها بحوث هذا العلم ، فالمجلات العلمية المتخصصة فى الخدمة الاجتماعية والطب العقلي لم تقدم لنا سوى اشارات متفرقة وساذجة لبحوث علم الاجتماع ، بل ان معظم اشاراتها تدور حول ما ورد فى كتب الطب العقلي والخدمة الاجتماعية . وهذا ما دفع كاهن Kahn - وهو أحد علماء الخدمة الاجتماعية - الى القول « ان الامام بالخدمة الاجتماعية واستخدامها يقتضى الاحاطة بعدد كبير جدا من مفاهيم واصطلاحات الطب العقلي وعلم النفس ، اذا ما قورنت بعدد المفاهيم والاصطلاحات المستعارة من علمى الاجتماع والانثربولوجيا الاجتماعية والفروع المرتبطة بهما » .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن معظم الدراسات الطبية العقلية التى تعتمد عليها الخدمة الاجتماعية ، اما أنها تجهل جهلا مؤسفا الكتابات والبحوث السوسيولوجية ، أو أنها تتجاهلها نظرا لعدم استقرارها .

كما أن علماء الطب العقلي — باستثناءات ضئيلة — نادرا ما يختبرون نظرياتهم عن طريق استخدام المناهج العلمية بما في ذلك العينات الممثلة والجماعات الضابطة .

وتميل الدراسات السيكولوجية الحديثة المعنية بدراسة السلوك المنحرف ، الى ابراز أهمية التفاعل الاسرى ، وخاصة الخبرات الاسرية المبكرة ، فالاحداث التي يمر بها الشخص في سن الاربعين — مثلا — يمكن تفسيرها من خلال أحداث سن الرابعة . ولقد اختلفت تماما النظرية التي كانت تفسر سلوك الراشدين على أساس الوراثة لتحل محلها النظرية التي تركز على التفاعل الاسرى . وعلى الرغم من أن الاتجاه السوسيولوجي في دراسة السلوك المنحرف يؤكد أهمية الاسرة ، الا أنه لا يوافق هذه النظرية في تأكيدها الواضح على النماذج الأبوية كمحددات للسلوك .

ويلاحظ أن كثيرا من العلماء لم يهتموا حتى الآن باختبار نظرية التفاعل الاسرى كأساس لدراسة السلوك المنحرف ، ويستطيع علماء الاجتماع بما لهم من اهتمامات نظرية واسعة أن يسهموا في حل هذه القضية الحرجة ، وذلك اذا ما أجروا دراسات تهدف الى توضيح العلاقة بين الخبرات التي يمر بها الراشد خارج نطاق الاسرة والسلوك المنحرف .

ولقد أدت الاستعانة بنظرية الدور في الدراسات التي عنيت بحياة الراشدين الى التقليل من أهمية مواقف الحياة المبكرة ، وخاصة تلك التي تحدث في الاسرة . فقد كشفت الدراسة التقليدية التي قام بها سذرلاند Sutherland على اللص المحترف Professional thief ، كشفت عن أن الادوار الاجرامية يمكن أن تنمو من خلال الخبرات التي يكتسبها الفرد في سن متقدم نسبيا .

ومن المؤسف حقا أن النتائج التي خلصت اليها البحوث السوسيولوجية لا تلقى تطبيقا عمليا مباشرا من جانب الطب العقلي والخدمة الاجتماعية ،

بل ان هناك شبه ازدراء لاي اقتراح يتضمن الافادة منها فى التطبيق .
وقد يكون لذلك ما يبرره ، فالإخصائى الاجتماعى وطبيب الامراض
العقلية يجدان - فى الواقع - صعوبة بالغة فى الاستعانة بالبيانات
السوسيولوجية ، لانها قد تتضمن وقائع يصعب هضمها .

وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض الدلائل التى تشير الى أن البعد
بين علم الاجتماع - من ناحية - والطب العقلى وعلم النفس الاكلينيكي
والخدمة الاجتماعية - من ناحية أخرى - آخذ فى الضيق والانكماش ،
فقد أخذ علماء الاجتماع يتجهون اتجاها ملحوظا الى ميسادين العلم
التطبيقي ، بل بدأوا يسهمون اسهاما ملحوظا فى حل عديد من مشكلات
الطب العقلى والخدمة الاجتماعية . فالتعاون بين هذه الفروع من العلم
وعلم الاجتماع يحقق فائدة مزدوجة ، فهو - من ناحية - يثرى النظرية
السوسيولوجية فى ميدان السلوك المنحرف ، ومن ناحية أخرى ،
يكسب الممارسة العملية عمقا وجدية .

تعليق

قدم لنا كلينارد فى مقاله عرضا لاهم النتائج التى أسفرت عنها
البحوث السوسيولوجية فى ميدان السلوك المنحرف ، ولا شك أنه قد
أفلح فى تقديم هذه النتائج فى عدد غير كبير من الصفحات . وقد
أبرز الكاتب كذلك المتغيرات الاجتماعية التى عنى علماء الاجتماع بربطها
بالصور المختلفة من السلوك المنحرف . وأهم هذه المتغيرات : المعايير
الاجتماعية والثقافات الفرعية والبناء الطبقي ونظرية الدور والحضرية .
والواقع أنه اذا كانت مهمة هذا المقال قاصره على ذلك لاغنتنا الكتب
العامة فى علم الإجرام عن مثل هذا العرض . ولكن المؤلف قدم لنا
بعد ذلك مجموعة من الاستخلاصات التى تدور عموما حول الوضع الراهن
للبحوث السوسيولوجية فى هذا الميدان ، وما تعانيه هذه البحوث من
تضارب ملحوظ فى نتائجها ، وضعف فى الارتباط والتنسيق بينها
وتشتت اهتماماتها .

فالمقال اذن دعوة صريحة لاعادة النظر فى ذلك القدر الهائل من البيانات والمعلومات التى جمعها علماء الاجتماع حول السلوك المنحرف . ولا شك أن هذه الدعوة تستغرق كل البحوث السوسيولوجية ، لان كثيرا من النتائج التى خلصت اليها تنقصها عادة الكفاية المنطقية والصياغية اللازمة لتأسيس نماذج Models صادقة للتحليل السوسيولوجى . ولقد كان ذلك سببا فى أن غرقت البحوث السوسيولوجية فى ميدان السلوك المنحرف فى متاهات غامضة وابهام نظرى . ولذلك يمكن القول ان مناهج البحث فى علم الاجتماع قد أصبحت تشعر عن أى وقت مضى بضرورة وجود أبنية نظرية Theoretical constructs مستقرة . وهذا ما دفع كلينارد الى أن يعلن فى غير موضع من هذا المقال أن كثيرا من النتائج التى خلصت اليها هذه البحوث لم تكن مرتبطة بالاهتمامات الاساسية لعلم الاجتماع ، وان ارتبطت فهى نتائج غير واضحة ، لان الاصطلاحات التى تستخدم للدلالة على الوقائع الاجتماعية لم تحدد تحديدا دقيقا .

ويبدو أن علاج ذلك يتطلب تنمية مجموعة من الاطر المرجعية النظرية ، تتولى مهمة تنسيق البيانات العامة والشائعة فى علم الاجتماع والعلوم الاخرى التى تتناول السلوك المنحرف بالدراسة .

وعند هذا الحد يمكننا أن نجد تفسيراً مقنعاً للازمة الراهنة فى البحوث السوسيولوجية فى ميدان السلوك المنحرف ، ويمكن تلخيصها فى أن نتائج هذه البحوث متخبطة متناقضة يعوزها فى كثير من الاحيان الاتساق النظرى والمنطقى الذى يحقق لها وحدتها .

حلقة الدراسات الامريكية للجريمة وجناح الاحداث

عقدت بمدينة أتلانتيك سيتي بولاية نيوجرسي حلقة الدراسات الامريكية الثالثة عشر للجريمة وجناح الأحداث في الفترة بين ١٢ - ١٥ يونية ١٩٦٦ . وكان موضوع الحلقة « مشاكل العمل في الميدان العقابي » وبصفة خاصة دراسة العلاقات التي تربط العاملين في مجال المعاملة العقابية والمعاملة التقويمية . وقد قدمت لهذه الحلقة ٢٨ دراسة في الموضوعات التالية :

- هيئة التنفيذ العقابي والمذنب .
- مشاكل التنفيذ الادارى .
- المعاملة العقابية والحبس الاحتياطي .
- الوسائل التنظيمية للمعاملة العقابية .
- المعاملة العقابية ووسائل الاعلام .
- المعاملة العقابية والرأى العام .
- المعاملة العقابية وتنفيذ القانون .
- المعاملة العقابية والتشريع العقابي .
- المعاملة العقابية ماضيها وحاضريها .
- الباحث في مجال المعاملة العقابية والممارس لها .
- الجوانب المذهبية للمعاملة العقابية .
- المعاملة العقابية في علاقتها مع الحكم المحلى والحكم الفيدرالى .

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

	Page
RESEARCHES:	
Detention Pending Trial	351
ARTICLES:	
Open System Institution	463
Prediction of Recidivism	477
Criminal Statistics	493
BOOK REVIEWS:	
Contributions of Sociology to Understanding Deviant Behaviour	509
NEWS:	
13th National Institute on Crime and Delinquency	523

مطابع
شركة النصر للتصدير والاستيراد
وكالة الخدمات الاعلانية

٩ شارع شفيق - حدائق شبرا ت ٩٤٠٢١٢

THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

Minister of Awkaf and Social Affairs

Members of the Board :

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Dr. Hassan El Saaty

Mr. H. Awad Brekey

General Abbas Kotb

Mr. Abd El Fattah M. Hassa

Mr. Lotfi Ali Ahmed

Sheikh Moh. Abou Zahra

Mr. M. Abdel-Salam

Mr. Moh. Fathi

General Mahmoud Abdel-Rehim

Dr. Mokhtar Hamza

Mr. Yehia Abou Bakre

The National Review of Criminal Sciences

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmed M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Dr. Amal Osman

Dr. Mohamed Zeid

Secretaries of Editorial Staff

Noha Fahmi

Essam El-Miligui

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by

The National Center For Social
And Criminological Research

U. A. R.

- Detention Pending Trial.
- Open System Institution.
- Prediction of Recidivism.
- Criminal Statistics.
- Sociology and Deviant Behaviour.

ARTICLES, RESEARCHES, NEWS



No. 3

November 1966

Vol. IX.



Bibliotheca Alexandrina



0535430